

شرح  
شافية ابن الحاجب

تأليف

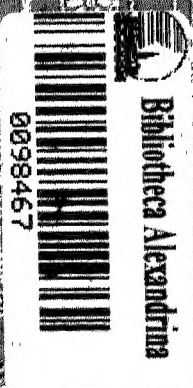
الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النخعي ٦٨٦هـ

مع شرح شواهد

للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب غرارة الكرب  
الترقي في عام ١٠٩٣هـ  
محققا، وصحفا، وشرحها، وشرحها  
الأستاذة

محمد نور الحسن محمد الزرقان محمد علي الدين عبد الحميد

دار الكتب العلمية















# شرح شافية ابن الحاجب

تأليف

الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن البغدادي النحوي ٦٨٦هـ

## مع شرح شواهد

للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب

المتوفى في عام ١٠٩٣ من الهجرة

حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة

محمد محي الدين عبد الحميد

المدرس في تخصص  
كلية اللغة العربية

محمد الزقزاق

المدرس في كلية  
اللغة العربية

محمد نور الحسن

المدرس في تخصص  
كلية اللغة العربية

القسم الأول

الجزء الثاني

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

[ جميع حق الطبع محفوظ لشرح ]

١٤٠٢ - ١٩٨٢

مجموعت - مکتب

## ١ - فهرس الموضوعات

الواردة في الجزء الثاني من شرح شافية ابن الحاجب  
للإمام العلامة رضى الدين الأستراباذى

ص الموضوع	ص الموضوع
الفاء ( وفعيلة (بضم الفاء)	٤ المنسوب
٢٣ اختلاف العلماء في النسب إلى فعول	— شرح تعريف المنسوب
وفعولة وتعليل ما ذهب إليه كل منهم	٥ حذف تاء التانيث من المنسوب
٢٨ شواذ هذه المسألة	إليه ، وبيان السرفى ذلك
٢٩ ٨ اختلاف العلماء في النسب إلى فاعيل	٩ تحذف كل ياء مشددة زائدة في
(بفتح الفاء) وإلى فاعيل (بضم الفاء)	آخر المنسوب إليه
٣٢ النسب إلى الاسم الذى قبل آخره	— حذف زيادة التثنية والجمع من
ياء مشددة مكسورة	المنسوب إليه
٣٥ النسب لما آخره ألف :	١٣ علامة النسبة ، وبيان معنى الاسم
— أنواع الألف التى فى آخر الاسم	المنسوب
٣٧ حكم الاسم الذى آخره ألف ثانية	— الفرق بين الاسم المنسوب وبين
٣٨ حكم الاسم الذى آخره ألف ثالثة	الصفات
٣٩ حكم الاسم الذى آخره ألف رابعة	١٥ الفرق بين الاسم المنسوب وبين اسم
٤٠ حكم الاسم الذى آخره ألف خامسة	الزمان والمكان واسم الآلة .
٤٢ حكم النسب إلى الاسم الذى	١٧ أنواع التغيرات التى تلحق
آخره ياء	المنسوب إليه
— أنواع الياء التى تكون فى آخر الاسم	— حكم المنسوب إليه إذا كان ثلاثيا
٤٤ حكم الياء المكسور ما قبلها بأنواعها	مكسور الوسط أن يفتح ثانياه
٤٦ حكم الياء الواو الساكن ما قبلها	فى النسب
٤٩ النسب لما آخره ياء قبلها حرف علة :	١٨ حكم الاسم الرباعى المكسور
— الياء الثالثة التى قبلها ياء ساكنة	ما قبل آخره وبيان خلاف العلماء
	فى الرباعى الساكن ثانياه
	٢٠ النسب إلى فعولة وفعيلة ( بفتح

ص الموضوع	ص الموضوع
٧٥ مذهب المبرد في النسب إلى المركب الاضافى	٥١ الياء الثالثة التي قبلها ألف
٧٦ النسب بالنحت من المركب الاضافى	٥٢ الياء الرابعة وأحوالها وحكم كل نوع
٧٧ النسب إلى اللفظ الدال على الجمع	٥٣ الياء الخامسة وأحوالها وحكم كل نوع
٧٨ أنواع الاسم الدال على الجمع وحكم كل نوع	٥٤ النسب لما آخره همزة قبلها ألف :
٨١ شواذ النسب	— أنواع الهمزة المتطرفة المسبوقة بألف وحكم كل نوع منها
٨٤ النسب بغير الياء المشددة	٥٩ النسب لما آخره واو أو ياء قبلها ألف
٨٥ الفرق بين فاعل وفعال الوصفين وفاعل وفعال الدالين على النسب	٦٠ النسب إلى ما ورد على حرفين
٨٩ جمع التكسير :	— الاسم الذى على حرفين نوعان :
— الآ الذى على فعل بفتح فسكون وجموعه	— النسب إلى ما وضع على حرفين
٩٢ الاسم الذى على فعل بكسر فسكون وجموعه	٦٢ حكم النسب إلى المحذوف الفاء
٩٣ الاسم الذى على فعل بضم فسكون وجموعه	٦٣ النسب إلى المحذوف العين
٩٥ الاسم الذى على فعل بفتحتين وجموعه	٦٣ النسب إلى الاسم المحذوف اللام ،
٩٨ الاسم الذى على فعل بفتح فكسر وجموعه	ويان ضابط النحاة الذى وضعوه للنسب إليه ، والاعتراض عليه
— الاسم الذى على فعل بفتح فضم وجموعه	٦٦ خلاف سيويه والاختش فى النسب إلى المحذوف اللام وأصل عينه السكون
— الاسم الذى على فعل بكسر ففتح وجموعه	٦٧ الاسم المحذوف اللام المعوض عنها همزة الوصل
	— الاسم المحذوف اللام وقد أبدل منها التاء
	٧١ النسب إلى المركب :
	٧٤ المركب الاضافى ، تقرير مذهب سيويه فيه

ص الموضوع	ص الموضوع
٩٩ الاسم الذى على فعل بكسرتين وجموعه	٩٩ الاسم الذى على فعل بكسرتين وجموعه
١٠٠ لايحيى. أفصل جمعا لوأوى العين ولايحيى. فعال جمعا لياى العين ، إلا شذوذا	١٠٠ لايحيى. أفصل جمعا لوأوى العين ولايحيى. فعال جمعا لياى العين ، إلا شذوذا
١٠٩ حكم عين الثلاثى المؤنث فى جمع التأنيك	١٠٩ حكم عين الثلاثى المؤنث فى جمع التأنيك
١١٦ جمع التكسير للثلاثى الصفة : — الأصل أن الصفة تجمع جمع السلامة	١١٦ جمع التكسير للثلاثى الصفة : — الأصل أن الصفة تجمع جمع السلامة
١١٧ جمع الصفة التى على زنة فعل بفتح فسكون	١١٧ جمع الصفة التى على زنة فعل بفتح فسكون
١١٨ جمع الصفة التى على زنة فعل بكسر فسكون	١١٨ جمع الصفة التى على زنة فعل بكسر فسكون
١١٨ جمع الصفة التى على زنة فعل بضم فسكون	١١٨ جمع الصفة التى على زنة فعل بضم فسكون
١١٩ جمع الصفة التى على زنة فعل بفتحين	١١٩ جمع الصفة التى على زنة فعل بفتحين
١١٩ جمع الصفة التى على زنة فعل بفتح فكسر	١١٩ جمع الصفة التى على زنة فعل بفتح فكسر
١٢١ جمع الصفة التى على زنة فعل بفتح ضم.	١٢١ جمع الصفة التى على زنة فعل بفتح ضم.
١٢٢ جمع الصفة التى على زنة فعل بضميتين	١٢٢ جمع الصفة التى على زنة فعل بضميتين
١٢٤ تجمع الصفات جمع التصحيح مذكرا أو مؤنثا	١٢٤ تجمع الصفات جمع التصحيح مذكرا أو مؤنثا
١٢٥ جمع الاسم الثلاثى المزيد بمدة ثالثة	١٢٥ جمع الاسم الثلاثى المزيد بمدة ثالثة
١٤٩ جمع الصفة الثلاثية الزيدة بمدة ثالثة	١٤٩ جمع الصفة الثلاثية الزيدة بمدة ثالثة
١٥١ جمع فاعل إذا كان اسما مذكرا أو مؤنثا	١٥١ جمع فاعل إذا كان اسما مذكرا أو مؤنثا
١٥٥ جمع فاعل إذا كان صفة مذكرا أو مؤنثا	١٥٥ جمع فاعل إذا كان صفة مذكرا أو مؤنثا
١٥٨ جمع ما آخره ألف التأنيك مقصورة أو ممدودة ، اسما كان أو صفة	١٥٨ جمع ما آخره ألف التأنيك مقصورة أو ممدودة ، اسما كان أو صفة
١٦٨ جمع أفعل ، اسما كان أو صفة	١٦٨ جمع أفعل ، اسما كان أو صفة
١٧٢ جمع الاسم الذى فى آخره ألف ونون زائدتان ، اسما كان أو صفة	١٧٢ جمع الاسم الذى فى آخره ألف ونون زائدتان ، اسما كان أو صفة
١٧٥ جمع باقى الصفات	١٧٥ جمع باقى الصفات
١٨٢ تكسير الاسم الرباعى وما أشبهه ، سواء أكان ملحقا به أم لم يكن	١٨٢ تكسير الاسم الرباعى وما أشبهه ، سواء أكان ملحقا به أم لم يكن
١٨٧ دخول التاء فى أقصى الجموع ومواضعها	١٨٧ دخول التاء فى أقصى الجموع ومواضعها
١٩٢ جمع الخامس	١٩٢ جمع الخامس
١٩٣٨ بحث فى اسم الجنس واسم الجمع ، والفرق بينهما ، وبين كل منهما والجمع	١٩٣٨ بحث فى اسم الجنس واسم الجمع ، والفرق بينهما ، وبين كل منهما والجمع



ص الموضوع	ص الموضوع
٢٣٨ إذا حصل من تحريك أول الساكنين نقض للغرض وكان ذلك في الفعل حرك الثاني	١٩٦ الأوزان التي جاء عليها اسم الجنس الجمعي ، وبيان ما يجمع منها جمع التكسير ، مع ذكر أوزان المجموع التي يجمع عليها
٢٤٠ دواعي مخالفة الأصل في تحريك أول الساكنين	١٩٩ الأصل في اسم الجنس الجمعي أن يكون في المخلوقات
٢٤٧ قد يحرك أول الساكنين مع أن التقاءهما مغتفر	٢٠١ اسم الجمع
٢٥٠ الابتداء (همزة الوصل)	٢٠٣ رأى الاختصار في اسم الجمع الذي على زنة فعل بفتح فسكون وله مفرد على فاعل
٢٥١ الابتداء بالساكن متعذر في العربية	٢٠٤ شواذ الجمع
٢٥٢ السرى الايتان بهمزة الوصل في الأسماء العشرة المعروفة	٢٠٨ جمع الجمع
— أصل ابنم وأيمن	٢١٠ التقاء الساكنين
٢٥٥ أصل ابن	— بيان المواضع التي يقتصر فيها التقاءهما
٢٥٧ أصل ابنة	٢٢٥ إذا التقى ساكنان في غير هذه المواضع وأولها مدة حذف أولها
٢٥٨ أصل اسم	٢٢٨ إذا حذف أول الساكنين ثم تحرك الثاني بحركة غير أصلية لم يرجع المحذوف
٢٥٩ أصل است	٢٣١ إذا التقى ساكنان وليس أولها مدة وجب تحريك أولها
— تدخل همزة الوصل قياسا في كل مصدر بعد ألف ماضيه أربعة أحرف ، وفي ماضى هذا المصدر وأمره	٢٣٥ الأصل في تحريك أول الساكنين الكسر
٢٦١ تلتحق همزة الوصل عند الابتداء وتسقط في درج الكلام	
— حركة همزة الوصل	
٢٦٥ إثبات المدزة في الوصل لحن	

ص الموضوع	ص الموضوع
٣١٠ إبدال الألف حرفاً من جنس حركتها	٢٧١ الوقف
٣١٤ الوقف بتضعيف المتحرك الصحيح غير الهمزة	— تعريفه، وشرح هذا التعريف
٣٢١ الوقف بنقل الحركة من الأخير إلى ما قبله	— وجوه الوقف ويان أن بعضها أحسن من بعض
٢٧٣ الوقف على حرف واحد	٢٧٢ الاسكان المجرد
٣٢٤ المقصور والممدود	٢٧٥ الروم
— تعريفهما	— الإشمام
— يان ضابط المقصور القياسي	٢٧٦ لاروم ولا إشمام في ماء التانيث وميم الجمع والحركة العارضة
— يان ضابط الممدود القياسي	ويان الخلاف في ذلك
— مواضع المقصور القياسي	٢٧٩ الوقف بإبدال النون ألفاً، ومواضع ذلك
٢٢٨ مواضع الممدود القياسي	٢٨٥ قلب الألف همزة في الوقف
٣٣٠ ذو الزيادة	ضعيف
٣٣١ حروف الزيادة	— قلب الألف واوا أو ياء في الوقف ضعيف أيضاً
— معنى كون هذه الحروف العشرة حروف الزيادة	٢٨٨ الوقف على التاء في الفعل وفي الاسم
٣٣٣ أدلة الزيادة	٢٩٤ الوقف على المبنى المتحرك بالهاء، والوقف بالألف في أنا وحيلاً
٣٣٤ الاشتقاق من أدلة الزيادة	٢٩٦ إلحاق ماء السكت منه واجب ومنه جائز
٣٤٣ إذا رجعت الكلمة إلى اشتقاقين واضحين جاز اعتبار كل منهما	٣٠ الوقف على المنقوص
٣٤٤ إذا لم يكن في الكلمة اشتقاق واضح فبعضهم يرجع غلبة الزيادة	٣٠١ إثبات الواو والياء وحذفهما في الفواصل والقوافي فصيح
٣٥٥ خلاصة حكم الاشتقاق ويان أقسامه	٣٠٧ حكم صلة الضمير من الواو والياء
	٣٠٩ حذف الياء في ذه وته

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٥٨	الخروج عن الأوزان المشهورة،	٣٧٢	مواضع زيادة الهمزة، والميم،
	من أدلة الرياء		والواو، والياء، والالف،
٣٦١	إن خرجت الكلمة عن الأوزان		بحكم الاشتقاق
	المشهورة بتقدير أصالة الحروف	٣٧٦	مواضع زيادة النون، والتاء،
	وبتقدير زيادته حكماً بالزيادة		والسين
٣٦٣	الغلبة من أدلة الزيادة	٣٧٦	هل يشترط في حرف الزيادة
٣٦٥	بيان اختلاف العلماء في الراء		ألا تدل على معنى؟
	من حرفي التضعيف ووجه كل	٣٨١	زيادة اللام والخلاف فيه
	واحد منهم	٣٨٢	زيادة الهاء
٣٦٦	بيان ما يضعف وما لا يضعف	٣٨٦	حكم اجتماع حرفين فأكثر من
	من الأصول		حروف الزيادة مع فقد الاشتقاق

تمت فهرست الموضوعات الواردة في الجزء الثاني من شرح شافية ابن الحاجب  
لرضي الدين الأسترباذي

## فهرس الأعلام

ابن	
ابن الأثير: ٤٠ ١٠٣ ١٢٢ ٢٥٤	ابن الطراوة: ٢٣
ابن أحر: ١١	ابن عصفور: ٣٢٧
ابن إسحق: ٢٢	ابن عامر: ٢٩٥
ابن الأنباري: ٣٤٦	ابن قيس الرقييات: ١٦٤
ابن برهان: ٢٨٤	ابن كيسان: ٢٨٨ ٣٤٤ ٣٤٧
ابن برقي: ٩ ١٠٢ ١٠٨ ١١٥	ابن مقبل: ١١
٣٤٦ ٣٣٩ ٢٧٧	ابن مالك: ٢٤ ٣٧٧
ابن جماعة: ٤٥ ٤٤	ابن هرمة: ٣٦٨
ابن جني: ١١٥ ٢٤٩ ٢٥٤ ٢٦٢	ابن هشام: ٣٢٤
٣٥٩ ٣٢٤ ٢٩٨ ٢٦٤	ابن يعيش: ٢٤ ٢٥ ٢٩ ١٥٠
٣٦٨	٣٩٢ ٢٨٠
ابن خالويه: ٢٥٣	أبو
ابن دريد: ٢٠٥ ٣٥٥ ٣٩٣	أبو إسحاق: ٦١
ابن رُمَيْض المنبري: ٢٥٣	أبو البقاء السكري: ٨٧
ابن سيده: ٨ ١٨ ٢٥ ٤٨ ٥٣	أبو بكر بن السري: ٣٤٩
١٠٢ ١٢٦ ١٥٦	أبو تمام: ٨٨ ٣٢٩
٢٥٤ ٢٥٥ ٢٧٣	أبو جعفر الباذش: ٢٨٠
٣٦٥ ٣٤٥	أبو جعفر النحاس: ٢٧٧
ابن السكيت: ١٠١ ١١٤	أبو الحسن الأشموي: ٢٤٥ ٣٧٧
ابن السيد البطليوسي: ٢٦٤	أبو حنيفة (الدينوري): ٤٤ ٥٣ ٢٥٦
	أبو حيان: ٧٣ ٨١
	أبو حاتم: ٢٠٥

أبو الملاء المرى : ٣٤٢  
 أبو عمرو بن الملاء : ٢٨٤ ٢٨٠ ٤٦  
 ٣٤٨  
 أبو الفتح محمد بن عيسى العطار : ٣٦٥  
 أبو النجم المجلى : ٢٢٣  
 أبو الهيثم : ٢٥٢

### المحلى بال

الأخطل : ١٤٩ ١٢٣  
 الأخفش : ١٧٠ ٦٧ ٣٧ ٢٣  
 ٢٤٧ ٢٣٦ ٢٠٣ ١٩٩  
 ٣٢٤ ٢٨٥ ٢٨٠ ٢٥٧  
 ٣٦٥ ٣٦٤ ٣٥٠ ٣٤٨  
 ٣٨٨ ٣٨٣ ٣٦٨  
 الأزرق المنبرى : ١٣٠  
 الأزهرى : ١١  
 الأصمى : ١٤٥ ١٢٣ ٩٧ ٢٢  
 ٣٢٧ ١٩٩  
 الأضبط بن قرّيج : ٢٣٢  
 الأعشى : ١٧٧ ١٦٨ ٩  
 الأعشى ميمون : ٢٧٢  
 الأعم الشتمرى : ٢١٨ ٣٠٩ ٢٦٧  
 ٣٣٨

أبو الخطاب الأخفش الكبير (شيخ  
 سيبويه) : ٢٩٨ ٢٨٩ ١٣٦  
 ٣٠١ ٢٩٩  
 أبو ذؤيب الهذلى : ٢٩٦ ١٨٢ ١٠٨  
 أبو زيد : ٢٤٨ ١٩٩ ١٣٩ ٧٩  
 ٣٤٥ ٢٨٧ ٢٥٨ ٢٤٩  
 ٣٦٩  
 أبو زياد الكاظمي : ١٢  
 أبو سعيد الأموى : ٣٤٨ ١٠١  
 أبو سعيد السيرافى : ٦٦ ٤٠ ٢٩  
 ١٥٣ ١٠٤ ٧٥ ٧٠  
 ٢٤٢ ١٩٠ ١٧٥ ١٦١  
 ٣٢٢ ٢٨٤ ٢٨٣ ٢٨٢  
 ٣٦١ ٣٤٩ ٣٤٨ ٣٢٣  
 ٣٦٥ ٣٦٤ ٣٦٢  
 أبو شامة : ٢٧٧  
 أبو صدقة الديبرى : ٥٥  
 أبو الطيب المتنبي : ٣٢٧ ٣٠٨ ٨٧  
 أبو عبيدة : ٣٤٨ ٣٤٧ ٣٤٤ ٩٣  
 أبو على القارنى : ٢٠٥ ١٠٢ ٤  
 ٢٩٥ ٢٩٢ ٢٨٣ ٢٨٠  
 ٣٤٥

الزوزنى : ٣٣٨	البضادى : ١٥ ، ٢٦٣ ، ٢٧٧ ،
السكرى : ٨١	٣٤٦
الشكلىك بن الشلكة : ١٠٦	البيضاوى : ١٩٠
السمين : ٢٧٧	الجرمى : ٢٣ ، ٧٢ ، ٣٨١ ، ١٣٥
السيوطى : ٨١	الجوهري : ١٠٢ ، ٩٢ ، ١١٥ ، ٢٥٣
الشرىف الهادى : ٢٤	٢٥٤ ، ٢٥٧ ، ٢٧٤ ، ٢٩٩ ، ٣٠٣
الشماخ بن خرار : ٢٨٤	٣٢٧ ، ٣٣٩ ، ٣٤٢ ، ٣٦٩
الشهاب الخفاجى : ١٤٦ ، ١٩١ ،	الجار بردى : ٢٤
٢٦٤	الحطيفة : ٨٨ ، ١٤٥
الشاطبى : ٢٧٦	الحارث بن حلزة الشكرى : ٣١٧
الشيخ خالد الأزهرى : ٢٣	الحافظ أبو القاسم : ٧
الطرمناح بن حكيم : ٣٦٣	الخنساء : ١٩٧
السجاج : ٤٧ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٩	الخليل : ١٩ ، ٢٦ ، ٤٨ ، ٨٦ ، ٥٤
القرزوق : ٦٦ ، ١٥٣	١٣٥ ، ١٣٨ ، ٢٤٧ ، ٢٦٢
الفراء : ٦٧ ، ٨٦ ، ٨٩ ، ١٥٢ ، ١٧٦	٢٨٥ ، ٣٠١ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥
٢٧٥ ، ٢٨٠ ، ٢٨٨ ، ٣٤٤	٣٦٦ ، ٣٦٩ ، ٣٨٣
٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٦٢	الخوارزمي : ١٢
٣٧٦ ، ٣٨٠	الراعى : ١٧٨
القفال الكلابى : ١٠٨	الزجاج : ١١ ، ٢٤٢ ، ٣٠٩ ، ٣٣٨
الكرمانى : ٢٦٤	٣٨٨
الكسانى : ٥١ ، ٢٣٨ ، ٢٤٦ ، ٢٧٠	الزحشرى : ٣٣ ، ١٤٦ ، ٢٣٦ ،
٢٨٤ ، ٢٩٣ ، ٣٢٨ ، ٣٤٧	٢٣٩ ، ٢٤٩ ، ٢٩٦ ، ٣٠٨
٤٨	٣٢٤ ، ٣٦٨

امرو القيس : ١٥٦ ، ٢٣٠ ، ٣١٦

٣٣٨

أوس بن حجر : ٧٣ ، ١٥٠ ، ٢٢٣

أوس بن مفرأ : ٢٥٣

أيوب السخيتاني : ٢٤٨

ب

بشر : ١٤٥

ت

تأبط شرا : ١٥٧

ث

ثعلب : ٨٦ ، ١١٥ ، ١٤٥ ، ١٤٦

ج

جرير : ١٢ ، ١٤١ ، ١٦٠ ، ٢٤٤

٣٣٠

جميل بثينة : ٢٦٦

جهم بن العباس : ٢١٨

ح

حسان بن ثابت : ١٨٠ ، ٢٥٢

٢٦٦

الكميت : ١٠٦

الحياتي : ١٠١ ، ١٣٧ ، ٣٥٩

الليث : ٣٦٨

للبرد : ٨ ، ١١ ، ١٩ ، ٢٣ ، ٢٤

٢٩ ، ٥٣ ، ٦٦ ، ٧٥ ، ٨٢

١٥٣ ، ١٥٦ ، ٢٢٢ ، ٢٨٠

٣٠١ ، ٣٠٧ ، ٣٢٤ ، ٣٣١

٣٨٥ ، ٣٨٠

للرادي : ٣٢٤

المسيب بن علس : ٣٠٤

المفضل الضبي : ٢١

المازني : ٢٢٣ ، ٢٤٩ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠

٣٣١ ، ٣٢٤

الليداني : ٢١

النايفة الجعدي : ١٨٣

النايفة الذيباني : ١٦ ، ٥٣ ، ٥٤

١٥٤

الواحدى : ٢٢

أ

أحيحة بن الجلاح : ١٧٩

أعشى ممدان : ٣٤٨



ز

زرارة بن سبيع الأسدي : ١٢٣  
 زفر بن الحارث : ٣٥٠  
 زهير بن أبي سُلي : ٣٠٤ ، ٣٠٢  
 ٣١٩

زيد الخليل : ٢٨٢

س

سؤر القثب : ٢٧٧  
 سُعيم بن وثيل الرياحي : ٥٠  
 سعيد بن حسان بن ثابت : ٢٦  
 سيبويه : ٥ ، ٨ ، ١٩ ، ٢٣  
 ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٢٩  
 ٣٠ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٤١  
 ٥٠ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ٦٧  
 ٦٨ ، ٧٠ ، ٧٥ ، ٧٩  
 ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٥ ، ٩٦  
 ٩٧ ، ٩٩ ، ١٠٣ ، ١٠٤  
 ١١٢ ، ١١٩ ، ١٢٤  
 ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٤  
 ١٥٣ ، ١٦٥ ، ١٧٠  
 ١٧٦ ، ١٨٧ ، ١٩٧

حفص : ٢٣٩

حكيم الأعور بن عياش : ١٧١  
 حميد بن حريث بن بحدل الكلبي :  
 ٢٩٥  
 حاتم : ٢٩٤

خ

خزُّم بن لوزان : ١٨١  
 خطام الجاشمي : ١٦٢  
 خويلد بن قهيل : ١٩

د

دُكين (الراز) : ١٢٤

ذ

ذوالاصبع المدواني : ١٧٨ ، ١٩٨  
 ذوالرمة : ٢٦٨

ر

ردوبة بن السجاج : ١٣٢ ، ١٤٠  
 ٢٠٥ ، ٢٥٠ ، ٣١٨ ، ٣١٩  
 روح بن زنباع : ١٤

ع

عبد القاهر المجراني : ٣١٥  
عبد ينفوث الحارثي : ١٣٦  
عدي بن زيد العبادي : ١٢٧  
عروة بن حزام : ٤٣  
عروة بن الزبير : ٢٥٤  
عقيل بن حُلَقة المري : ١٤٥  
عقمة الفحل : ٣٤٦ ، ٣٦٨  
علي بن أبي طالب رضی الله عنه : ١٣٤  
علي بن بدّال السلمي : ٦٤  
عمرو بن عبيد : ٢٣٧ ، ٢٤٩  
عمرو بن كلثوم التغلبي : ٣١٨  
عمرو بن معدى كرب : ٤٩  
عمران بن حِطّان السدوسي : ٦٤  
عترة بن شداد : ٢٦٤

ق

قرواش بن حوط الضبي : ٢٣٤  
قصي بن كلاب : ٣٨٢  
قطرب : ٢٩٢  
قنن بن أم صاحب : ١٤٠  
قالون : ٣٤١

١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٥  
٢٣٤ ، ٢٢٣ ، ٢٠٩ ، ٢٠٦  
٢٥٤ ، ٢٥٦ ، ٢٦١  
٢٦٣ ، ٢٦٧ ، ٢٧٠  
٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ٢٨٠  
٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣  
٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٢  
٢٩٤ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠  
٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥  
٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣١٨  
٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٣  
٣٢٧ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦  
٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٤٢  
٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦  
٣٥١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤  
٣٥٥ ، ٣٦٢ ، ٣٦٤  
٣٦٥ ، ٣٦٩ ، ٣٧٣  
٣٧٤ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧  
٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨٥  
٣٨٩ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣

ط

طفيل النوى : ٢٨٢

منظور بن مرثد : ٣٢٤

ن

نصيب : ٢٥٤

نضلة بن خالد الأسدي : ١٢٣

نافع : ٢٩٥

هـ

هرم بن سنان : ٣٠٢

هميان : ١٨٧

ي

يزيد بن مفرغ الحميري : ١٨٦

يعقوب : ٨

يونس : ٢٣ ، ٤١ ، ٤٨ ، ٩٥

٢٥٤ ، ٢٦٥ ، ٣٠١

ياقوت الحموي : ١١ ، ٥٨ ، ١٠٢

٣٦٣ ، ٣٦٣

قيس بن الخطيم : ٢٦٥

ك

كثير : ١٨٠ ، ٢٤٩

كراع : ١٨

كعب بن مائة : ٢٩٤

ل

لبيد بن ربيعة الصحابي : ١٦٣ ،

١٧٧ ، ١٧٨ ، ٢٨٢ ، ٢٨٥

م

مبشر بن هذيل الشمخي : ٥٦

محسن بن ثعلبة (المتقب العبدى) : ٢٦٨

مروة بن محكان : ٣٢٩

مروان بن الحكم : ٣٨٣

معن بن زائدة الشيباني : ٢٦

مفروق بن عمرو الشيباني : ١٧٩

مكي : ٢٧٧

## فهرس الكلمات اللغوية الواردة

في الجزء الثاني من شرح شافية ابن الحاجب  
مرتبة بحسب لفظها غير مراعى تجريدتها عن الزوائد ولا أصولها اللغوية  
(والنجمة أمام الكلمة إشارة إلى أن الكلمة مشروحة في الأصل)

### حرف الهمزة

أَذْرَطَات ٧	أَجْبَن ١٣٣	أَبَاز ٣٢٤
* أَذْلَوَى ٣٩٧	أَجْدَل ٢٠٩	أَبْد ١٢٢ *
إِذَن ٢٥٩ * ٢٧٩	أَجْرِبَة ١٣١	أَبْرِين ١٢
أَذْوَاد ١٠٧	أَجْرَد ٣٣٦	أَبْنَتَة ١٢٩
أَرْآد ٩٢	إِجْفِيل ١٨٤	أَبْن ٢٥٥
أَرْبَى ١٦٠	أَجْنُن ١٣٣	أَبْن ٢٥٥، ٢٣٤
إَرْبِيَان ٣٤٣ *	أَحَاجَى ٥٤	أَبْنَة ٢٥٧ *
أَرْزَمَت ٣٣٤	إِحَاطَة ٢٠٢	أَبْنُم ٢٥٢ *
أَرْسَان ٩٧	أَحَاوِص ١٦٨	أَبْلَة ٣٢٥ *
أَرْطَى ٣٦، ١٦١،	أَخْرَجَة ١٢٩	أَبَاء ٣٢٨
* ٣٤٣، ١٩٢	أَخْلَاق ٧٩	أَبَايِل ١٠٤
أَرْطَاة ٣٢٤	أَخْصَاء ١٣٢	أَبَاْمَر ١٧٤
أَرْقَم ١٦٧	أَحْلَس ٩٣	أَبِيل ١٣٨
أَرْمَل ١٧٢	أَذْرَأَكَم ٣٧١	أَقْبِيَة : ١٦٢
* أَرْوَتَان ٣٩٧	أَذَل ١١٦	أَتْنَان ٢٥٩ *
أَرْوَم ٩٩	إِدَاوَة ١٦١	أَتَاف ١٦٢

الطَّحَج ٣٢٤	إِصْصَاد ٣٠٦	أَزْوَى ٣٠٥
* أَلْمُبَان ٣٩٥	* إِضْحِيَان ٣٤٣	أَرَاضٍ ٢٠٦
اللَّات ٦١	أَضَا ١٠٧	أَرِيكَ ١٦
أَلَنْجَج ٣٥٩	أَضَاة ١٩٧	إِزْمِيل ٢٠
* أَلْوَكَّة ٣٤٧	أَعْطِيَات ٢٠٩	* أَسْتَقْنَا ٣٤٢
إِلْيَاسِين ١٩٠	أَعَارِيض ٢٠٨	أَشْرِيَاء ١٣٧
أَمْدَاد ٩٧	أَعْيُنَات ٢٠٩	* أَسْعُمَان ٣٩٥
* أَمْرُو ٢٥٢	أَعْيَا ٧٤	* إِسْحِمَان ٣٤٣
أَمْسَاج ٧٩	أَغْلَاق ٩٧	أَسْعُوَان ٣٤٢
أَمْلُود ١٨٤	أَفْدَنَة ١٦٥	أَسْطَاع ٣٨٠
* أَمَّة ٣٩٧	أَفْنَان ٩٧	أَسْقِيَة ٢٠٩
إِمْوَان ١٠٨	إِقَال ١٣٢	أَسْلَحَب ٣٢٠
أَمِيَّة ٣٠	أَقْعُوَان ٣٤٢	أَسْم ٢٥٨
* أَنْبَجَان ٣٩٧	أَقْفَر ٣٠٥	أَسْمَال ٧٩
أَنْدَرِين ٣١٩	أَقْفَرَة ١٣١	* أَسْوَتُ الْجَرَح ٣٤٨
أَنْدِفَاع ٣٠٦	أَقْفَر ٢٨٧	أَسْوَد ١٦٧
أَنْدِيَّة ٣٣٠	أَقْوَاع ٩٥	أَسْوَرَة ٢٠٩
* إِنْشِيَان ٣٤٩	أَقْوِين ٣٠٢	أَسَامَة ٣٠٤
أَنْصِيَاء ١٣٢	أَقَامِي ٢٢	* أَسْيُود ٣٣
أَنْضَاء ١١٨	أَكَم ١٩٥	أَشَقِي ١٨٥
أَنْعَام ٢٠٩	* أَكِيلَة ١٤٣	أَشْعُرُون ١٩١
إِنْشَل ٣٤١، ٤٣	أَل ٢٦٠	أَشْعَرِي ١٩١
أَنْقَاض ١١٨	أَلْبَاب ٩٧	أَشْيَاع ٢٦٩

١٦٥ برا كاء	حرف الباء	أنكاد ١١٨
١٠٥ برام	بِر ٣٦٧	أنمار ٨٠ *
١٢٧ برين	بِت ٨٥ *	أنافى ٨٣ *
١٥٧ بزل	بحرين ١١	أهذقت ٢٧٨
١٩٨ بسرة	بَحَاقى ١٦٤	أوب ٢٩٩
٣٢٧ بشكى	بَذرة ١٠١	أوسيت ٣٤٧ *
بصرة ٨١ *	بُذن ١٠٧	أوطب ٢٠٩
بطحاء ١٥٩	بنرق ١٨٦	أولق ٣٤٣ *
بطنان ٩١	بُرتن ١٨٣	أول ٣٤٠، ٣٤١
بطية ٤٨	بُرود ٣٠٨	أون ٣٤٩ *
بفاددة ١٩٢	بَرْدَى ٤	أوارى ٥٤
بَقال ٨٥	بُرَق ٢٥٠	أبر ٣٨
بَلبال ٢٦٧	بُرُق ١٨٣	أجام ١٩٧
بلز ١٢٢	بَرَقْعِيد ٣٥١ *	أذن ٣١٧
بلن ٣٣٣ *	برقان ٩٧	أض ٣٣٦
بَلْمَنِيَّة ٣٤٠ *	بُرْمَة ٧٩	آكم ١٠٦
بنو حوزة ٢٥	بَرْنِج ٢٨٧	آع ١٠٦
بنوزنية ٤٨	بَرْنَساء ٣٦١ *	آية ٥١
بهراء ٥٨ *	بَرْنَساء ٣٦١ *	أينم ٢٥٤، ١٣٠
بهراني ٥٩	بُرَة ٢٠٠، ١٠٢	إيفاس ٣٤٩ *
بهم ١٩٦	بُرّوة ١٠٢	أياى ١٤٥، ١٤٦
بُهتّى ١٩٩	بُرّى ٢٠٠، ١٠٢	أين ٣٥٠ *
بوع ٢٢٢	بِرّاق ١٠٥	أينق ١٠٦

## حرف الجيم

جَبَّه ٢٠١  
جَبَّأ ١٧٩  
جِبَاة \* ٩١  
جِبَاب ١٠٥  
جَجْجَاح ١٨٨  
جَجْرَة ٩٤  
جَجْفَل \* ٣٧٥  
جَجْدَب \* ٣٦١  
جَدَبَا ٣١٩  
جَدُود ١٣٩  
جِذْم ١١٦  
جَرَبَة \* ٣٣٦  
جُرْبَان ١٣٨  
جَرَج \* ٣٨٥  
جَرَض \* ٣٣٩  
جُرَائِض \* ٣٣٩  
جَرِير ٢٣٣  
جُرُرَات ٢١٠  
جَعْد ١٢٤  
جِظَارَة ٤٣

تَقَنَّة \* ٣٩٧

تَقَبُّض ٣٢٤

تَلَاد ٢٦٦

تَمَدَّد ٣٣٦، ٣٣٥

تَنْبَالَة \* ٣٤٥

تَنْضُب ١٨٣

تَنُوقَة ١٣٤

تَد \* ٣٠٩

تَارِس ٨٥

تَبَر ١٠٧

تَبَاه ٢٧٨

## حرف الثاء

ثَادَاء ١٦٠

ثُبَات ١١٥

ثُبِين ٢٠٨

ثَلْدَى ٩٠

ثُط ١١٧

ثَقْل ٣٠٥

ثَنَن ٢٣١

ثَقَى ١٣٨

ثَوَاء ٣١٧

ثَوَان ٢٠٨، ١٢٧

ثَاَزَل ٣١٢، ٢٥٨

ثَبَّتَ ثَبَّتَ ٧٢

ثَبِّضَات ١١٢

ثَبَّن ٣١٧، ٣٠٦

ثَبِّض ١٢٨

ثَبِّض ١٢٨

## حرف التاء

تَقَنَّة \* ٣٩٧

تَقَنَان \* ٣٩٧

تَوَام ٢٠٤، ١٦٧

تَبْرَاك ٣٤٧

تَغْفَل ٣٥٧

تَجَوَّفَتْ ٢٧٨

تَخْلُقُ ٣٠٢

تَذَرَّتْ ٢٩٥

تَرَبُّوت \* ٣٤٦

تَرَبُّب \* ٣٥٨

تَرَّاس ٨٥

تَرْدَى ١٠٦

تَرَمَّمَتْ ٢٣٤

تَرَبُّر ٢٣١

تَعَانِق ٣٠٥



حَبْنَط ٣٣٣ *	حَبْنَطَى ٣٦، ٣٩٧ *	جَال ٢٦٧
حَقَف ٢٢٤	حَبَارَى ٣٦، ١٥٩	جَار ١٠٥
حَقَّان ١٠٤	حَبَّج ٢٨٧	جَفَالَة ١٣٤
حَلَفَاء ١٩٨	حَجَر ٣٠٢	جَلَف ١١٨
حَلَقَة ١٠١، ١٩٧	حُجْرَان ١٥٢	جَلُولَاء ٥٨ * ١٦٥
حَلَقَاتِ الْبَطَان ٢٢٥ *	حُجْرَة ١٠٥	جَزَى، ٣٩، ١٥٩
حَمَل ٩٢	حَجَنَة ٢٧٨	جَمَالَة ١٢٩
حَمْلَان ١١٩	حَجَلَى ٩٧	مُجَانَى ٨٤ *
حَمْلَان ٩٦	حَدَاث ١٩٧	جُنْدَب ٣٦١ *
حَارَقَبَان ٢٤٨	حَدِيث ٢٠٥	جَنَدِل ١٨
حَنِطَّاء ٤٤، ٣٦١ *	حَذِيم ٧٤	جَنَّان ١٥٢
٣٩٧ *	حِرَاء ٢٥، ١٦٣	جَنَى النحل ١٨٢
حَنِطَّاء ٤٤	حَرَح ٨٨ *	جَوَّب ١٠٢
حَوْل ١٥٧	حَرُورَاء ٥٨ *	جَوَزَب ١٨٥
حَوْلَايَا ٣٦، ١٦٦، ٣٩٧ *	حَرُورِيَّة ٥٨ *	جَوَاء ٣٠٦
حَوَمَل ٣١٦	حَرَم ١٦٧ *	جَوَالِيْق ٢٠٧
حَوَمَان ٣٩٧ *	حَرَمَى ١٦٧ *	جَوَز ٢٧٨
حَوَار ١٢٦	حُسَان ١٧٨	جُون ١١٨
حَوِيْزَة ٢٥	حُش ٩٥ *	جَامِل ٢٠٣
حَوِيْزَة ٢٥	حُسَان ٢١٠	حرف الحاء
حَوِيل ١٧٦	حَصَان ١٧٩	حَبْرَكِي ٣٦٦
حَان ١٢٧ *	حُطَم ١٢٢	حَبِيط ١٢٠

## حرف الحاء

حَبْمَن ٣٤٠

حُتَع ١٢٢

حَدَب ٤٢

حَرَبَة ١٨

حِرْبَان ٩٧ ، ١١٩

حِرْجَة ٩٤

حَرْف ٨٢ \*

حَرِيق ١٣٩

حَزْغِيل ٣٦٣

حُسَب ١٠٧

حُسْشَاء ١٤٠

حُشَاء ٣٣٠

حَصِيصَى ٣٢٨

حَضْع ١٥٤

حَطْلَانَا ٢٣١

حَلْفَة ١٠٨

حَلْفَنَة ٢٦٦

حِلَال ١٠٥ ، ١٢٧

حَلِيف ١٥٠

حُصَّان ١٧٣

حِنْدِف ٧٦

خَنْدَرِس ٣٥٥

خَنْشَلِيل ٣٥٤

خَنْفَقِيَق ٣٤٣ \*

خَوَزَلَى ٣٢٧

خَوَاتِم ٢٠٧

خَوَانَى ١٧٤

خِرْوَان ١٢٧

خَاشَع ١٦

خَيْل ١١٨

خَيْم ١٠٣

خِيَام ١٩٦

## حرف الدال

دُبْسَة ٨١

دِيَاب ١٠١

دُخْنَة ١٩٦

دَخُول ٢١٦

دِرْحَايَة ٤٣

دَرِيْثَة ١٤٩ \*

دُسْتُور ٥٨

دَسْتُوَاء ٥٨

دَسْتُوَانِي ٥٨

دَعَة ٣٢٤

دَقَرَى ١٦٠

دَكَادِيك ٢٥٠

دِلَاث ١٣٣ ، ١٣٥ \*

دِلَاص ٢٣٤ \*

دِلَاص ٢٣٤ \*

دَلِيس ٢٣٤ \*

دَمِث ٣٥٠ \*

دَمَثَر ٣٥٠

دَمَاء ١٥٥

دُهْن ٩١

دُغَرَى ٨٢

دُودَاء ٢٩١

دُولَات ١١٣

دَوَارِي ٤

دَوَى ٤٧

دَوَى ١٠٨

دَاج ١٥٤

دَارِق ١٥١

دِيمَات ١٠٤

## حرف الذال

ذَوَابَة ١٣٠

ذِبَّان ١٢٩

زَبِينَةُ ٨٤ *	رَحْوَى ٣٨	دَرَا ٢٧٨
زُرْقُم ٢٥٢ ، ٣٣٤ *	رِحَال ٣٢٩	دُمَر ٣٠٤
زُمْل ١٧٩	رُخَال ١٦٦ ، ٢٠٦	ذِفْرَى ٣٦
زَمِنْ ١٢١	رِشَى ١٠٣	ذِكْرَى ٢٩٧
زَمْنَى ١٧٥	رَطْل ١١٧ *	ذَوْحَى ١٦
زَنَادِقَةُ ١٨٨	رَعَشَن ٣٣٣	ذَوْوَى ٣٧
زَنْبِيَّة ٤٨	رُفْيَةُ ٤٣	ذَا ٣٦
زَوَرْقَى ٢٠٧	رَكَب ٢٧٨ ، ٢٠٢ ، ٢٦٩	ذَامَال ٣٥ و ٢٧ *
زَوَايِر ١٠٧	رِكَاء ١٠١	ذَبْتَ ٦٩
حرف السين	رَمِيَّة ١٤٣ *	حرف الراء
سَأ ٢١٩	رَهْط ٧٨ ، ٢٠٥	رَاد ٩١
سَبْت ٣٤٠ *	رَوَان ١٤٤	رِئِلَان ٩١
سَبَحَلَات ٢٠٧	رَوَحَاء ٥٨ *	رَبَبَ ١٢٤
سَبْرُوت ٣٤٥	رَوْضَةُ ٢٦٧	رُبَّى ١٦٦
سَبَسَب ٣٢٠	رازَى ٨٤ *	رُبَّة ٧٨ *
سَبَّان ١٧٢	راعِد ٢٦	رَبَحَلَات ٢٠٧
سَبَاجِمَة ١٨٦	رامسات ١٦	رُبْد ١٠٦
سَبَل ٢٦	رياض ١٩٦	رُبَّع ٩٩
سَت ٢٥٩ *	ريّض ١٧٧	رُبَّة ١١٤
سَتَه ٢٥٩ *	حرف الزاى	رَجَلَة ٩٨ *
سَتِه ٨٨ *	زَأْمَا ٢٤٨ *	رِجَام ٦٦
سَتْمُوم ٢٥٢	زَبْرِج ١٨٣	رَجَبَة ١٩٧

شفاشق ٣١٧	سُور ١٢٧	سَدِيس ١٣٧
شَمَال ٣٣٣	سَوَى ١٢٣	سِرْحَان ١٧٣
شَمَل ٣٣٣	سَوَافِ ٣١٩	سُرَى ٢٧٢
شَمَل ١٣٠	سَوِيْق ١٧٦	سَمَرَة ٢٠٤ ، ٣٤٩ *
شَمَال ١٣٦ *	سَاكِيَا ١٥٥ *	سَمَرَى ٣٤٩ *
شَاحِج ٢٨٧	سَاوَى ٤٧	سَمَرِيَّة ٣٤٩ *
شَاء ٥٦ ، ٥٧	سَيِّجِي ١٧٦	سَمَد ١٤٢
شَاوَى ٥٦ ، ٥٧	سَيِّجَان ٩٦	سَمَقَط ٣١٦
شَاء ٣٦ ، ٣٧ *	سَيَّرَاء ٣٣٠	سَمَاء ٥٢
شِيَّة ٤٢	سَيِّف الْبَحْر ٢٢	سَمَايَة ٥٢
حرف الصاد	حرف الشين	سَمَكِيَّت ٢٠
صَدَع ٣٢٤	شَامَل ٣٣٣	سَمَكِيَّت ١٧٩
صُرْد ١٢٨ ، ٩٩	شَيِّثَان ٩٦	سَمَلَق ٩٦ *
صِرْم ٩٣ *	شَتَا ٨٢	سَمْلَهَب ٣٨٥ *
صَعِق ١٩	شَجَم ٢٥٢	سَمِه ٢٥٨ *
صَعْوَة ١٩٦	شَدَقَم ٢٥٢	سَمَاء ١٣٥
صَنِي ١٤٠ *	شَرَبَة ٣٣٦	سَمَبْتَة ٣٤٠ *
صُنِي ١٠٨	شُرْف ١٥٧	سَمْدَاو ٣٦٢
صَك ٩٠	شَرَنْبَث ٣٧٨ *	سَمَنُور ١٨٥
صَلَب ٢٦٧	شَعِي ١٦٠	سَمَه ٢٥٩ *
صَلَاقَى ١٦٣	شَقْرَة ١٧	سَمَهَل ٨٢ *
صَلَايَة ١٣٠	شَقَاتِقِ النَّعَان ١٧	سَمُوح ١٠٧
صَمَاء ٥٨ *		

## حرف العين

عَبَّ ٢٠٢  
عَبْدَى ٤١  
عَبْلَة ١٢٤  
عَبَلَات ٨٠ \*  
عَبَادِيد ٧٨  
عَتْرَسَة ٣٥١ \*  
عَثَوْتَل ٣٩٣ \*  
عُثَان ١٢٩  
عَنْدَر ١٨٤ ، ٣٦٦  
عَجْر ٢٣١  
عَجُوز ١٥١  
عَدَبَس ٣٦٥  
عَدَى ١٢٣  
عَرَد ٣٧٨ \*  
عُرْس ١٠٦ ، ١٠٩  
عُرُش ١٠٦  
عِرَضَة ٣٤٠ \*  
عِرَضَى ١٦٦  
عَرُوض ٠٦  
عَرِيض ٩٣٢

## ضَوْضَة ٣٧١ \*

ضَاحِي ٢٠٣

ضَيَّع ١٠٣

## حرف الطاء

طِيخ ٢١٦

طَرَب ٢٦٩

طَرَفَاء ١٩٩

طَعِن ٨٨ \*

طَنَّب ١٠٣

طَوَائِق ١٥١

طَائِي ٣٢

طَارِق ٢٩٧

طَاعِم ٨٨

طَلَس ٢٨٢ \*

طَلَسَل ٢٨٢ \*

طَلَّالَة ١٨٥

## حرف الظاء

ظَوَار ٢٠٣

ظَرِيَان ١٧٢

ظَلَّكَان ١٣٢

صَنَعَانِي ٥٩

صَنَاع ١٧٩

صِنُون ٩٣

صَوَانع ١٦

صِوَار ١٢٨

صِوَالِجَة ١٨٦

صَبَّح ٣١٩

صِيرَانَر ٣٠٤

صِيَصِيَج ٢٨٧

صِيَصِيَة ٣٦٧

صِيَاقَلَة ١٩٠

## حرف الضاد

ضَالِّين ٢٤٨ \*

ضَبَاب ٨٠ \*

ضِيَعَان ١٧٣

ضَيَّعِي ٣٤٣ \*

ضَيَّعِيَة ١٤٣ \*

ضَرِير ١٣٢

ضَرِيرِس ٩٣

ضَمِن ١٢٠

ضَهِيَا ٣٣٩ \*

ضَهِيد ٣٣٩

عِيَان ١٢٧ *	عِي ٣٠٦	عَرْطَل ٣٥٤ *
عَيْهَل ٣١٨	عَيْهَل ٣٦٥	عَرْطَلِيل ٣٥٤ *
حرف الغين	عَنْدَرِيس ٣٥١ *	عُسْب ١٣١
عُور ٩١	عُنُقُوت ٢٣٤	عَشِج ٢٨٧
عُبُوق ٣١٩	عُفْسَل ٣٣٣	عُشْرَة ١٩٨
عُثَاء ٣٢٨	عُنُوق ١٢٦	عِشَاش ٩٤
عُدَات ١١٣	عَنَاق ١٢٦، ٩٥	عَصَبَصَب ٣٦٤ *
عُرْد ٩١ *	عِنَان ١٢٧	عُصْر ١٢٧
عَرَض ٢٢٦	عَوَاء ٣٢٧	عُصْم ٢٧٢
عَرِي ٣٢٧	عُودُ ١٨٢	عَضَب ٣١٧
عِرَات ١٢٠، ١٣٧	عُودَات ٢١٠	عِصَوَات ١١٥
عَرِي ١٥٦	عَوَسَج ٩٩	عَطُود ٣٣
عِرَاء ١٥٧	عُوط ١٥٧	عِفْر ٣٧٩ *
غِسْلِين ١٠	عَوَارِي ١٦٤	عُقْر ٢٢٤
غِشَاش ٢٠٠	عُوَار ١٧٨	عَفَرَنِي ٣٤٣ *
غَادِي ٢٩٩	عَوَان ١٣٤	عَفَرَنَاء ٣٤٣ *
حرف الفاء	عَوِيل ١٧٦	عَلِيط ١٨
فُورج ٩١	عَاجِن ٧٧	عَلِبَاء ٥٥
فَن ١٣٣	عَالِيَة ٨١ *	عَلِج ١٢٥
فَجَل ٣٨٢ *	عَا ٣٦٨	عَلَجَن ١٢٣
فَحْلَة ٢٥٨	عَانَات ٨	عَلِجَات ١١٣
فَرَتَقِي ١٦	عَيْضُوز ٧٢	عَلَطَبِيس ٣٥١
	عَيْط ١٥٧ *	عَلَقَاء ١٩٩

# حرف القاف

قُرَاء ٥٥	قَبْمَزَى ٣٦	فَرْسِين ٣٣٣
قَرَايِر ١٦٢	قَبْن * ٣٤٤	فَرْه ١٥٦
قَرِيَاء ١٦٥	قَبَاء ٣٢٨	فَرْه ١٦٧ ، ٢٠٤
قَشَاعَة ١٩٠	قَبَاب ١٠٥	فَرْوَقَة ١٣٩
قَصَبَا ٣٢٠	قَتُوبَة ١٤٤	فَرَى ٣٠٢
قَضْب ١٣١	قَدَد ١٠٣	فَرَاذَنَة ١٨٩
قَضِيم ١٦	قَدَاح ٩٢	فَرَاسِين ٢٠٧
قَطَر ٣١٩	قَدَام ١٣٤	فَسِيل ٣٠٧
قَطَوَطَى * ٣٩٧	قَدَال ١٢٥	فِصَال ١٣١
قَطَوَان * ٣٩٣ * ٣٩٧	قَدَى ٢٠٩	قَطُن ١٢٢
قَسَب ٢٣١	قَذَاة ١٩٧	قَقَمَة ٩١ * ٢٠٠
قَسْدَان ١٣١	قَرْه ٩٣	فَلَق ٨٧
قَسَر ١٩٥	قَرْب ٣٢٩	فَلَك ٢٧٣
قَسَب * ٣٣٤	قَرْبُوس ٣٤٦	فَلَكَة ١٩٧
قَسَاء * ٣٣٤	قَرَدَد * ٣٦٤	غَلَو ١٢٣
قَمُوس * ٣٣٤	قَرْطَة ٩٤	فَلَاَح ٢٣٢
قَمْعَدَد ٣٦٥	قَرْطَاط ١٨٤	قَن * ٣٣٩
قَفاف ٩٤	قَرْعَبِلَانَة ٧٢	قَرْهَة الس ٣٤٢
قَلَة ١١٦	قَرَنَبَى ٣٣٠	قَارِيْد ٣٥
قَلَنْسَوَة ٣٧٧	قَرَنُوءَة ٤٤	قَفِيُوج ١٠٠
قَلُوس ١٠٤	قَرَوَاح ١٨٤	غَفِيُوج ١٠٠
قَلَال ١٠٥	قَرَاء ٥٥	غَفِينَان ٣٣٩
قَمْعَدُوءَة ٤٦		



كناز ١٣٥ *	حرف الكاف	قَطْر ١٨٣ ، ٢٢٨
كَوَّال ٣٩٧ *	كَتِيبَة ١٣٤	قُمَارِص ٣٣٤ *
كُوَّة ٤٩	كُت ١١٧	قَمِين ٢٦٦
كَلْبَة ١٥٤	كُرَابِيس ١٦٢	قُنْبَرَة ١٥٥
كَلِس ٨٨	كُرَاع ٢٠٧	قُنْدَاو ٣٦٢
كَيْت ٦٩ *	كُنْسَكَة ٣٨١	قُنْسَرِين ١١
كَيْس ١٤٥	كُنْشَكَة ٣٨١	قِنْعَاس ٣٣٤ *
كِيَالِج ١٨٦	كَشَفَت ٣١٧	قُنْفَحْر ٣٥٧
حرف اللام	كَع ٣٠٨	قُنَّة ٢٠٢
لَامَة ٣١٧	كَعُوب ٩٠	قِنْوَان ٩٢
لَبِيس ٨٨ *	كَلْتَا ٧٠	قِنَاة ١٠٧
لَعْبَة ١١٤	كَلَّاب ١٧٩	قُنِيَة ٤٣
لَذِيذ ١٣٨	كِلَاب ٨٠ *	قَهْرَى ٣٢٧
لَسِن ٨٨ *	كَلِيب ٩٢ *	قُوس ٢١٦
لِقَاح ١٠٤	كَمَاة ٢٠٠	قَوَاة ٢٩١ ، ٣٧١ *
لِكَك ١٣٥ *	كَمَش ١٢٤ *	قَوَاس ٨٥
لُوب ١٠٧	كُنْتَال ٣٥٩ *	قَوَادِم ١٧٤
لَوِي ٣١٦	كُنْتَاو ٣٦٢	قَوِيم ١٢٧
لَاب لَك ٢٦٣ *	كُنْتِي ٧٧ *	قَوِيْمَة ٢٧
حرف الميم	كَنَّة ٢٦٧	قَاصِمَاء ١٥٥ ، ١٦٥
مَأْتُونَاء ٢٠٤ *	كَنْهَبُل ٣٥٩ *	قَيْقَبَان ٣٦٧
مَأْجِج ٣٩٤ * ٣٩٧ *	كَنْهَوْر ١٨٥ ، ٣٥٩ *	قَيْل ١٧٦
	كُنَايِل ٣٦١ * ٣٦٣	

مُطْفِل ٨٦	مَذَا كِير ١٣٨	مُثِير ١٨٠
مُطَاكِل ١٨٢	مِرْجَل ٣٣٨	مَانَة ١٠١
مُغْسَف ١٥	مِرْجَل ٣٣٨	مُثَوِّفَة ٣٤٩ *
مُغْطِر ١٧٩	مِرْجَل ٣٣٨	مَازِق ٢٧٨
مَعْلَى ٣٩٧ *	مِرْثَق ٣٤٩ *	مُثْرِقَات ١٢٧
مَعَاي ١٤٧ ، ١٦٥	مِرْزَجُوش ٣٩٣	مُتَل ١٨٢
مَعَايَا ١٤٧	مِرْضِع ٨٦	مُتَمَتَّن ٢٣١
مَعْيُورَاء ٢٠٤ *	مِرْط ٣٣٨	مُتَعَب ٢٦
مُغْرُود ١٨١	مِرْقِسِي ٧٦	مُجَرَّ ١٦
مِقْلَات ١٨٠	مِرْوَزِي ٨٤	مُجْفَل ٢٠٠
مُكُول ١٨١	مِرْمَرِيس ٦٤ *	مُخَبَّب ٣٩٧ *
مُكَلِّن ١٣٣	مُسْتَقَال ٢٠٣	مُخْضِر ١٧٩
مُكُول ١٣٩	مُسْتَلْتِم ٣١٧	مُخْطَرَبَة ١٣٠
مُصَنَّ ١٢٣	مُسْرُول ١٨٥	مُحْلَل ٢٦٧
مَنْقِي ٦٩	مُسْلَنْقِي ٣٩	مِدْرَع ٣٣٧
مَنْجَنِيْق ٣٥٠	مُسْتَشِق ٢٥٠	مِدْرِي ١٦١ ، ٤٠
مَنْحُور ٢٢٣	مُشْرِقِي ٢٢	مِدْعَس ١٧٩
مُنْفَطِر ٨٦	مُشَائِم ١٨١	مُدَيْدَة ٢٧
مُنْقَر ١٩٥	مُشَادِن ١٨٢	مِدَائِقِي ٧٩
مَنَا كَب ١٧٤	مُشَاهِلَة ١٨٦	مُذ ٢٤١ *
مَهْدَد ٣٩٧ *	مُشْيُوخَاء ٢٠٤ *	مِذْكَار ١٣٨ *
مِهْدَاء ١٧٩	مُضْرَان ٢١٠	
مِهْدَار ١٧٩	مُضْمَة ٩٩ *	

نَهْد ٢٣٦	نَحْوَرِش ٣٦٤	مُهَوِّم ٢٣
* نَهْر ٨٨	نَحْوَص ١٥١	مَهَارَى ١٦٤
نَهَات ٢٨٧	نَدَس ١٢١	مَهَابَة ١٨٦
نُوب ١٠١	نُزُشَق ٣٥٠	مَهَا ٢٧٨
نَوَار ١٣٤	نَزْوَة ١٠٢	مُهَلَة ١٩٨
نَوَاشِر ٢٢٥	نَزَال ٣٠٤	مُور ٣٢٠
نَوَاكس ١٥٤	نَزَى ٢٨٧	مَوْرِق * ٣٩٧
نَاكط ٣٠٦	نَسْعَة ١٣٣	مَوْظَب * ٣٩٧
نَيْلَان ٣٣٣	نَصَف ١١٩	مُوَائِل ٢٦
حرف الهاء	نَصِيبِينَ ١٢	مَوَازِجَة ١٨٥
هَب ٣١٩	نَضُو ١٧٧	مَائِيَة * ٣٧
* هَبْلَع ٣٨٥	نُطْفَة ٧٩	* مَاهِيَة ٣٧
* هَبَى ٣٣٦	نَطَامَى ٧٤	* مَيْس ٣٤٨
هَبْجَان ١٨٠ ، ٢٧٣	* نَطْلِيحَة ١٤٣	مِيَا سِير ١٨١
هَدَم ٢٢٥	نُصَان ١٧	مِيَامِين ١٨١
هَدْبَة ١٩٨	نُفَر ٩٩	حرف النون
هَذِه ٣٠٩	نَقَتْ ٦٦	نَدَل ٣٣٣
* هَزْ كَلَة ٣٨٥	نَقَر ٧٨	نَوَى ١٦
* هَزْ كَوَلَة ٣٨٥	نَاقِواء ١٥٥	نَتْ ٢٦٦
هَزْمَاس ٣٣٤	نَقْض ١٧٧	* نَجْد ٩٢
* هَزَاق ٣٨٥ * ٣٨٤	نُقَابَة ٥٢	* نَجْد ١٢١
هَضْبَة ١٠١	نَمَق ١٦	نَحَى ٥٢
* هَقْل ٣٨١		

## حرف اليا

يَاجِج ٣٩٤ \*

يُبْذِرُ قُونَ ١٨٦

يَتَقَه ٣٣٩

يَتَقِي ٤٤

يَقَامِي ١٤٦

يَدَيَان ٦٥

يَسْتَعُور ٣٧٥ \*

يَعْضِيد ٥٣

يَقْرَم ٢٥٨

يَقْطُ ١٢١

يَلُوكُ لِسَانَهُ ٢٨

يَمِّم ٢٦٨

يَنْصُو ٢٥٨

يَن ٣٦٨

وِجَاع ١٢٠

وَد ٢٨٧

وُزْد ١١٨

وَرَشَان ١٧٢

وَرَنْقَل ٣٧٥ \*

وُشَاة ٢٦٦

وَصَاوِص ٢٦٨

وُضَاء ٥٥

وَطْب ٥٢

وَنَظِيف ٢٣١

وُغْدَان ١١٧

وَفْرَة ٢٨٧

وَلِيد ٢٣١ ، ٢٦٧

وَلِيلَه ٢٦٣

وَلِيلَهَا ٢٦٣

هَلَم ٢٤٤

هَمَق ٣٦٥

هَمَرِش ٣٦٤ \*

هَنَات ١١٦

هَوَم ٣٣ \*

هَاتَة ١٩٨

هَيَق ٣٨١ \*

هَيَقْل ٣٨١ \*

هَيَقَم ٣٨١ \*

هَ٢١٣

هَيَم ٣٣ \*

هَيَهَات ٢٩٠

## حرف الواو

وَتَه ٣١٢

وَجَنَاء ٣١٨

## فهرس الشواهد الواردة فى الجزء الثانى

من شرح الرضى على شافية ابن الحاجب

### حرف الهمزة

ص برلمامد

٣١٧ الخفيف

أَذَنَّا بَيْنَهَا أَسْمَاءَ رَبُّ نَارٍ يَمْلُ مِنْهُ النَّوَاءُ

### حرف الباء الموحدة

٢٨ الطويل

٢٤٤ الوافر

٢٤٨ الرجز

٢٦٨ البسيط

ولستُ بنحوى يَلُوكُ لسانه ولكن سَلِقَى أَقُولُ فَأَعْرُبُ  
فَضُّ الطَّرْفِ إِنَّكَ مِنْ نُسَيْرٍ فَلَا كَمَبًا بَلَّتْ وَلَا كِلَابًا  
يَا عَجَبًا لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا حِمَارَ قَبَانٍ يَسُوقُ أَرْنبًا  
خَاطِمَهَا زَأْمَهَا أَنْ تَذْهَبَا قَلْتُ أَرْدَفْنِي قَال مَرَحَبًا  
أَسْتَعِذُّ الرَّكْبُ مِنْ أَشْيَاعِهِمْ خَيْرًا؟

أَوْ رَاجَعَ الْقَلْبَ مِنْ أَطْرَاهِ طَرَبُ؟

تَعَارَتْ يَدٌ فِي الْأَفْوَاهِ أَلْسِنًا

وَالْبُرْدُ فِي الطَّرِيقِ وَالْأَقْلَامُ فِي الْكُتُبِ

كَأَنَّهُ السَّيْلُ إِذَا اسْتَلَحَبَا أَوْ الْحَرِيقُ وَافَقَ الْقَصَبَا (١)

عَجِبْتُ وَالْدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهُ مِنْ عَنَزَى سَبْنَى لَمْ أَضْرِبُهُ

فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أُنْدِيَةِ

لَا يُبْصِرُ الْكَلْبُ مِنْ ظُلُمَاتِهَا الطُّنْبَا

فَلَسْتُ لِأَنْسَى وَلَكِنْ لِلْأَكْثَرِ تَنْزَلَ مِنْ جَوْ السَّمَاءِ يَصُوبُ

(١) أنظره مع آيات أخرى فى ص ٣٩١ و ٣٢٠

ص بحر الشاهد

## حرف التاء المشناة

- ٢٧٧ الرجز ما ضَرَّهَا أَمْ مَا عَلِيهَا لَوْ شِئْتَ مُتَيًّا بِنَظَرَةٍ وَأَسْـَـمَّتْ  
بَلْ جَوَزَتْهَا كَظْهَرِ الْحُجَفَتِ
- ٢٨٩ الرجز الله نَجَّاكَ بِكَفَى مَسَلَمَتْ مِنْ بَعْدَمَا وَبَعْدَمَا وَبَعْدَتْ  
صَارَتْ قُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْفَلَصَمَتِ وَكَادَتْ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ
- ٢٣٤ الرجز شِرِيَا نَهْ تَرْزُمُ مِنْ عُثُوتِهَا نُجَابُ الْقُوسِ بَرَزَتْ مَوْتِهَا  
تَسْتَخْرِجُ الْحَبَّةَ مِنْ تَابُوتِهَا

## حرف الجيم

- ٢٨٧ الرجز خَالِمٌ عَوَيْفٌ وَأَبُو عَلَجٍ لِلطَّلَامِ اللَّحْمُ بِالْعَشِجِ  
وَبِالْفَدَاةِ فَلَقَى التَّبَرُّجُ يُقْلَعُ بِالْوَدِّ وَبِالصَّيْجِ
- ٢٨٧ الرجز يَارِبُ إِنْ كُنْتَ قَبْلَتْ حِجَّتِجِ فَلَا يَزَالُ شَاحِجُ يَأْتِيكَ بِجِ  
أَقْمَرُنَهَاتٍ يُبْزَى وَفَرَجِجِ

## حرف الدال المهملة

- ١٥٠ البسيط إِنَّ مِنْ الْقَوْمِ مَوْجُودًا خَلِيفَتُهُ وَمَا خَلِيفَ أَبِي وَهَبٍ بِمَوْجُودِ
- ٢٩٧ الوافر عَلَى مَا قَامَ يَشْتَمُنِي لَثِيمٌ كَخَزِيرٍ تَمْرَغُ فِي رَمَادِ
- ٢٩٩ الوافر وَمَنْ يَتَّقِ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ وَرِزْقُ اللَّهِ مُؤْتَابٌ وَعَادِ
- ٢٣٦ الرجز رَيْبَتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا وَأَصْ نَهْدًا كَالْحَصَانِ أَجْرَدَا  
كَانَ جَزَائِي بِالْمَصَانِ أَجْلَدَا
- ٢٤٨ الطويل فَإِنْ تَكُنِ الْمُؤَمَّى جَرَّتْ فَوْقَ بَطْرُهَا  
فَمَا خُنِنَتْ إِلَّا وَمَصَّانُ قَاعِدُ

## حرف الراء المهملة

ص صرافامد

- ٦٥ الكامل يَدَيَانِ بَيَضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ قَدْ تَمَنَّاكَ أَنْ تَذِلَّ وَتَقْمَرَا  
٨٧ الطويل وما أنا وحدي قلت ذا الشعر كله ولكن لشعري فيك من نفسه شعر  
١٢٧ السريع عَنْ مُبَرِّقَاتِ الْبُرَيْنِ وَتَبَّ دُو بِالْأَكْفِ اللَّامَعَاتِ سُوُزُ  
١٥٣ الكامل وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خَضَعَ الرقاب نواكس الأبصار  
٢٣٠ المتقارب لها منتفاب خطانا كما أَكَبَّ عَلَى سَاعِدِيهِ التَّمِيرُ  
٢٣٣ الرجز مِنْ لَدَى لَعِينِهِ إِلَى مُنْحَوْرِهِ يَسْتَوْعِبُ الْبُوعَيْنِ مِنْ جَرِيرِهِ  
٢٩٧ الرمل يَا أَبَا الْأَسْوَدِ لَمْ خَلِّتَنِي لَهْمُومٌ طَارَقَاتٍ وَذِكْرُ  
٣٠٢ الكامل وَلَأَنْتَ تَقْرَى مَا خَلَقْتَ وَبِمَضِ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفِرُ  
٣٠٣ الكامل وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أَسَامَةِ إِذْ دُعِيَتْ نِزَالِ وَلَجٍ فِي الذَّهْرِ  
٣٠٧ الطويل وَأَيُّقَنَّ أَنْ الْخَمِيلَ إِنْ تَلْتَبَسَ بِهِ يَكُنْ لِقَسِيلِ النَّخْلِ بَعْدَهُ آخِرُ  
٣١٩ الكامل لَبِ الرِّيحِ بِهَا وَعَظِيمَا بَمَدَى سَوَافِي الْوَرِّ وَالْقَطْرِ

## حرف السين المهملة

- ٨٨ البسيط دَعِ الْكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبُنْيَتِهَا وَاقْدِ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّامُ الْكَاسِي  
٢٧٠ الرجز قَبَاتٍ مُنْتَصِبًا وَمَا تَكَرَّدَسَا

## حرف الضاد المعجمة

- ٣٠٥ الرجز دَايَنْتُ أَرْوَى وَالذُّيُونُ تُقْضَى فَمَطَلَتْ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضًا

## حرف الطاء المهملة

- ٢٠٥ الرجز وَفَاضِحٍ مُقْتَضِحٍ فِي أَرْمَطِهِ  
(٢٤ - ٢)

## حرف العين المهملة

٤٥ الطويل	كَأَنَّ مَجْرَّ الرَامِسَاتِ ذُيُولَهَا	عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَقَتْهُ الصَّوَابِعُ
٢٣٢ للنسرح	لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ	تَرْكِعَ يَوْمًا وَالْذَمْرُ قَدْ رَفَعَهُ
٣٠٦ البسيط	لَا يَبْعُدُ اللَّهُ إِخْوَانًا تَرَكَتَهُمْ	لَمْ أُدْرِ بَعْدَ غَدَاةِ الْبَيْنِ مَا صَنَعُوا
٣٠٦ الطويل		خَلِيلًا طَيِّبًا بِالتَّفَرُّقِ أَوْصَا
٣٢٤ الرجز	لَمَّا رَأَى أَلَّا دَعَا وَلَا شَبَّحَ	مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حِزْفٍ قَالَطَجَ
٣٨٣ السريع	قَوَالٍ مَعْرُوفٍ وَفَعَالٍ	عَقَّارٍ مَشْنَى أُمَّهَاتِ الرَّبَاعِ

## حرف الفاء

٢٢٣ الرجز	أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَانَتْ لِفَرْفٍ	تَخْطُ رِجْلَايَ بِخَطِّ خَتَلِفٍ
	نُكْتُبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَأَمْ أَلِفٍ	

## حرف القاف

٧٢ الطويل	تَزَوَّجْتُهَا رَامِيَّةً هَرْمُزِيَّةً	بِفَضْلِ الَّذِي أَعْطَى الْأَمِيرُ مِنَ الرِّزْقِ
١٤٠ الرجز		دَعَا فَمَا النُّحُورُ مِنْ صَدِيقِهَا
١٥٢ الرجز	يَا مَيَّ ذَاتَ الْجَوَزِ الْمُنْشَقِّ	أَخَذَتْ خَاتَمِي بِغَيْرِ حَقِّ
٢٥٠ الرجز	يَا دَارِمَيَّ بَدْ كَادِيكَ الْبَرَقِ	صَبْرًا فَقَدْ هَيَّجَتْ شَوْقَ الْمُشْتَقِّ
٢٩٨ الرجز	قَالَتْ سَلِيمِي اشْتَرِ لَنَا دَقِيقًا	وَهَاتِ خَبْزَ الْبُرِّ أَوْ سَوِيقًا

## حرف الكاف

٣٤٧ الرجز	هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ عَلَى تَبَرَّاكَ	دَارُ لِسْمَدَى إِذْهِ مِنْ هَوَاكَ
-----------	---	-------------------------------------



ص بحر الشاهد

٣٨٣ التقارب إذا الأمهات قَبِضْنَ الوجوه فَرَجَتْ الظلام بَأَمَانِكَا

## حرف اللام

١٣٠ البسيط	طَرَنَ اقْطَاعَةَ أَوْتَارٍ مُحْظَرَبَةٍ	في أقوسٍ نازَعَتْهَا أَيْمُنُ شَمَلًا
١٥٣ الوافر	أَحَامِي عَنْ ذِمَارِ بَنِي أَيْيَكُم	ومثلي في غوائبكم قليلٌ
١٨٢ الطويل	وإنَّ حَدِيثًا مِنْكَ لَوِ تَبَذَّلْتَهُ	جنى النحل في اللَّبَانِ عُودٌ مَطَافِلُ
٢٠٢ الطويل	فَعَمِيَتْ غِشَاشًا ثُمَّ مَرَّتْ كَأَنَّهَا	مع الصبح ركبٌ من أحاطة مُجْفِلُ
٢٦٢ الطويل	.....	وقال أَضْرِبِ السَّاقِينَ إِثْمَكَ هَابِلُ
٢٦٦ الكامل	وَلَا تَبَادِرْ فِي الشِّتَاءِ وَلِيدَنَا	أَلْقِدْ تَنْزِلَهَا بَنِي جِبَالِ
٢٧٦ الطويل	وفي هاء تأنيث وميم الجميع قل	وطارض شكل لم يكونا ليدخلا
	وفي الهاء للاضمار قوم أبوهما	ومن قبله ضم أو الكسر مثلاً
٢٨٥ الرمل	أو أمهما وار وياه ، وبعضهم	يرى لهما في كل حال محلاً
	وقبيل من لكيز شاهد	رهط ابن مرجوم ورهط ابن المعل <sup>(١)</sup>
٣٠٤ الطويل	وقد كنت من سلمى سنين ثمانيا	على صير أمر ما يمر وما يحل
٣٠٤ الطويل	صحا القلب عن سلمى وقد كاد لا يسئلو	وأقر من سلمى التعانيق فالتقل
٣١٦ الطويل	قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل	يسقط اللوى بين الدخول سفوف مل
٣١٧ الطويل	ومستلثم كشفت بالرمح ذبله	أقت بعضب ذى شقاشق مثله
٣١٨ الرجز	.....	بيازِل وجنأ أو عَيْهَل
٣٣٧ الرجز	.....	بشيء كشيء المَرَجَل
٣٣٨ الطويل	خَرَجْتُ بِهَا أَمْشَى تَجَرِ وَرَاءَنَا	على إرنا أذبال مِرْطِ مَرَجَل

(١) انظره أيضاً في ٣٠٣ و ص ٣٠٨

## حرف الميم

ص بحر الصاد

- ٦٦ الطويل هُمَا نَفَثَا فِي فِيٍّ مِنْ قَمَوَيْهِمَا هَلَى النَّابِجِ الْعَاوَى أَشَدُّ رَجَامِ  
٧٣ الطويل فَمَلْ لَكُمْ فِيهَا إِلَى فَإِنِّي طَلِيبٌ بِمَا أَعْيَا النَّطَاسَى حَذِيْمًا  
٨٤ الكامل يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبِ جَسْرَةٍ زِيَاةٌ مِثْلُ الْفَنِيْقِ الْمَكْدِمِ  
٢٥٨ الرجز أَرْسَلَ فِيهَا بِأَزْلًا يُقَرِّمُهُ فَهَوَّ بِهَا يَنْحَوُّ طَرِيقًا يَلْمُهُ  
\* بِأَنَّهُمُ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سَمِيَّةٌ \*

- ٢٧٢ للمقارب إِلَى الْمَرْءِ قَيْسُ أَطِيلُ السَّرَى وَأَخْذُ مِنْ كُلِّ حَيْةٍ عَصْمٌ (١)  
٢٩٥ الوافر أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي حَمِيدًا قَدْ تَذَرَيْتُ السَّامَا  
٣٠٦ الكامل يَادَارُ عِبْلَةُ بِالْجَوَادِ تَكْلُمُ وَعَمَى صَبَاحًا دَارُ عِبْلَةٍ وَاسْلَمَ

## حرف النون

- ١٤ البسيط يَوْمًا يَمَانٍ إِذَا لَاقَيْتُ ذَا يَمَنٍ وَإِنْ لَقَيْتُ مَعْدِيًّا فَعْدَنَانِي  
٦٤ الوافر فَلَوْ أَنَا عَلَى جُعْفَرٍ ذُهِمْنَا جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ  
٧٧ الطويل وَمَا أَنَا كُنْتِي وَمَا أَنَا حَاجِنٌ وَشَرُّ الرِّجَالِ الْكُنْتِي وَعَاجِنٌ  
١٣٢ الرجز ..... حَقٌّ رَمَتْ مَجْهُولُهُ بِالْأَجْنِ  
١٧١ الوافر فَمَا وَجَدْتُ بَنَاتُ بَنِي نَزَارِ حَلَالُ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِيَا  
١٧٦ الرجز ..... مَا بَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ  
٢٦٥ الطويل إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرًّا فَإِنَّهُ بَنَتْ وَتَكَثَّرَ الْوُشَاةُ قَيْنُ  
٢٦٨ الوافر أَتَلْخِزُ الَّذِي أَنَا أَبْتَغِيهِ أُمُ الشَّرِّ الَّذِي هُوَ يَنْتَقِيْنِي

(١) انظره أيضاً في ص ٢٧٥ و ٢٧٩

ص بحر المعاد الشاهد

٣١٨ الوافر ألا هُبِّي بِصَحْنِكَ فَاصْبِحِينَ وَلَا تُبْقِي خُورَ الْأَنْدَرِيَّتَا .

### حرف الهاء

٢٠٦ السريع \* فِي كُلِّ يَوْمٍ مَا وَكَل لَيْلَاةٌ \*

### حرف الالف اللينة

٢٠٩ الرجز \* بِأَعْيُنَاتٍ لَمْ يَخَالُطْهَا الْقَدَى \*

٢٨٣ الرجز وَرُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الْحَيَّ مُرَى صَادَفَ زَادًا وَحَدِيثًا مَا اشْتَهَى

إِنَّ الْحَدِيثَ جَانِبٌ مِنَ الْقَرَى

٣٢٣ الرجز بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَا وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَا

### حرف الياء

١٣٦ الطويل أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ الْمَلَامَةَ نَفْعُهَا قَلِيلٌ، وَمَا لَوْ مَيَّ أَخِي مِنْ شِمَالِيَا

١٦٢ المزج لَقَدْ أَغْدُو عَلَى أَشَقِّ رَ يَنْتَالِ الصَّحَارِيَا

٢٠٢ الرجز . . . . . أَخْشَى رَكِيئًا أَوْ رُجِيئًا عَادِيًا<sup>(١)</sup>

٢٣٤ الرجز حَيَّةٌ خَالِي وَلَقِيْطٌ وَحَاتِمُ الطَّائِي وَهَابُ الْيَمَى

## فهرست الامثال التي وردت في الشرح والتعليقات

ص	
٢١	ش ذَكَرْتُ نَبِيَّ الطُّغْنِ وَكُنْتُ نَاسِيًا
٢٦	» كَالسَّاعِي إِلَى مَتْنَبٍ مُؤَانِلًا مِنْ سَبَلِ الرَّاعِدِ
١١٣	ت غُدَّةٌ كَغُدَّةِ الْبَحْرِ وَمَوْتُ فِي بَيْتِ سُلُوبِيَّةِ
١٢٢	» شَرُّ الرُّعَاءِ الْخَطَمَةُ
١٢٦	هذه المُنُوق بعد النُوق
١٢٦	» حَرَّكَ لَهَا حُورًا تَحْنُ
١٣٢	» إِنْ الْقِرْمَ مِنَ الْأَفِيلِ
٢١٩	» قَرَّبَ الْحِمَارَ مِنَ الرِّدْهَةِ وَلَا تَقُلْ لَهُ سَأْ
٢٢٤	ش التَّقَتْ حَاقِقًا الْبِطْكَانَ
٢٣٢	ت أَبْنَا أَوْجَهَ أَلْقَ سَعْدًا
»	» بِكَلِّ وَادٍ بَنُو سَعْدٍ
٢٩٤	ش هَكَذَا فَرَدِي أَنَّهُ
٣٣٠	ت الْقَرْنَبِي فِي عَيْنِ أُمِّهَا حَسَدَةً
٣٩٢	» مَالُهُ أَثَرٌ وَلَا عَثِيرٌ

# شرح شافيه ابن الحاجب

تأليف

الشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النخوي ٦٨٦هـ

## مع شرح شواهد

للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب

المتوفى في عام ١٠٩٣ من الهجرة

حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة

محمد يحيى الدين عبد الحميد

المدرس في تخصص  
كلية اللغة العربية

محمد الزواف

المدرس في كلية  
اللغة العربية

محمد نور الحسن

للمدرس في تخصص  
كلية اللغة العربية

القسم الأول

الجزء الثاني

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان



# بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على إمام المتقين ، قائد الفر المحطين ،

سيدنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين

## المنسوب

قال : « المنسوب الملقق بآخره ياء مُشددة ليدل على نسبته إلى المجرّد عنها ، وقياسه حذفُ تاء التانيث مُطلقاً ، وزيادة التثنية والجمع إلا علماً قد أعرب بالحرّ كات ؛ فلذلك جاء قنسرئ وقنسرئى »

أقول : قوله : « على نسبته إلى المجرّد عنها » يخرج ما لحقت آخره ياء مستددة للوحدة كرومى ورومى ، وزنجى وزنج ، وما لحقت آخره للمبالغة كأهرى ودّارى<sup>(١)</sup> ، وما لحقته لالمعى كبردى<sup>(٢)</sup> وكرمى ، فلا يقال لهذه الأسماء : إنها منسوبة ، ولا لياؤها : إنها ياء النسبة<sup>(٣)</sup> ، كما يقال لثمرة والتاء فيه للوحدة ،

(١) قال فى اللسان : « والدمر دوار بالانسان ودوارى : أى دائره على إضافة الشئ إلى نفسه . قال ابن سيده : هذا قول اللغويين . قال الفارسي : هو على لفظ النسب وليس بنسب ، ونظيره بختى وكرمى » وقد قال العجاج :

وَالدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِيٌّ أَفْنَى الْقُرُونِ وَهُوَ قَسَرِيٌّ

أى : أنه يدور ويتقلب بالانسان حالاً بعد حال وأنه يفتى قروناً كثيرة وهو باق على شدته وقوته ، وأصل القسرى الجمل الضخم الشديد ، فشبه الدهر به فى قوته وشدته

(٢) البردى : إما أن يكون بضم فسكون ، وإما أن يكون بفتح فسكون ، وهو على الأول نوع من تمر الحجاز جيد ، وعلى الثانى ثبت معروف واحده ردية . ( انظر ج ١ ص ٢٠٣ ) من هذا الكتاب

(٣) قد اختلفت عبارات المؤلف فى هذه اليا ، فهو أحياناً يذكر أنها ياء النسبة كما فى قوله ( ح ١ ص ٢٠٣ ) : « وكان على المصنف أن يذكر ياء النسبة أيضاً نحو بردى فى بردى » وأحياناً يذكر أنها ليست للنسبة كما هنا ، وقد حل هو



ولملائمة وهي فيه المبالغة ، ولغرفة ولا معنى لتائها : إنها أسماء مؤنثة وتاءها تاء التأنيث ؛ وذلك لجريها مجرى التأنيث الحقيقي في أشياء ، كتأنيث مأسند إليها ، وكصيورتها غير منصرفة في نحو طلحة ، وانقلاب تائها في الوقف هاء قوله « حذف تاء التأنيث مطلقاً » أى : سواء كان ذو التاء علماً كمكة والكوفة ، أو غير علم كالغرفة والصفرة ، بخلاف زيادتي التثنية والجمع ؛ فإيهما قد لا يحذفان في العلم كما يجيء ، وسواء كانت التاء في مؤنث حقيقى أولاً كغزة وحزة ، وسواء كانت بعد الألف في جمع المؤنث نحو مسلمات ، أولاً ، وأما نحو أخت وبنت فان التاء تحذف فيه ، وإن لم تكن للتأنيث ، بدليل صرف أخت وبنت إذا سمي بهما <sup>(١)</sup> ، وذلك لما في مثل هذه التاء من رائحة

---

هذا الاشكال بقوله في هذا الباب في شان ياء الوحدة كرومى : « ولقاتل أن يقول : ياء الوحدة أيضاً في الأصل للنسبة ، لأن معنى زنجى شخص منسوب إلى هذه الجماعة بكونه واحداً منهم فهو غير خارج عن حقيقة النسبة ، إلا أنه طرأ عليه معنى الوحدة » وملخص هذا أنه ينظر أحياناً إلى الأصل فيعتبرها ياء نسبة ، وينظر أحياناً أخرى إلى ما طرأ من معنى الوحدة فينفى عنها ذلك ، وما قاله في ياء الوحدة يجرى مثله تماماً في ياء المبالغة ، لكن ياء نحو الكرسي والبردى ، وهي المزيدة لا لغرض ، لا يجرى فيها مثل ذلك ، ولا عذر له في تسميتها ياء نسبة إلا أن صورتها صورة ياء النسبة

( ١ ) قال سيويه في الكتاب ( ٢٠ ص ١٣ ) : « وإن سميت رجلاً بنت أو أخت صرفته ، لأبىك بنيت الاسم على هذه التاء. وألحقها ببناء الثلاثة كما ألحقوا سبئة بالأربعة ، ولو كانت كالهامل سكروا الحرف الذى قبلها ، فأما هذه التاء فيها كتاء عفرية ، ولو كانت كالف التأنيث لم ينصرف في النكرة ، وليست كالهامل ذكرت لك ، وإنما هذه زيادة في الاسم بنى عليها وانصرف في المعركة ، ولو أن الهاء التي في دجاجة كهذه التاء انصرف في المعركة « اه وكتب أبو سعيد السيرافي في شرح كلامه هذا فقال : « التاء في بنت وأخت منزلتها عند سيويه منزلة التاء في

## التأنيث (١)

وإنما حذفت تاء التأنيث حذراً من اجتماع التاءين : إحداهما قبل الياء ،  
والأخرى بعدها ، لو لم تحذف ، إذا كان المنسوب إلى ذى التاء مؤنثاً بالتاء (٢)  
إذ كنت تقول : امرأة كوفية ، ثم طُرِدَ حذفها في المنسوب للذكر ، فهو رجل  
كوفي قبل : إنما حذفت لأن الياء قد تكون مثل التاء على ما ذكرنا ،  
في إفادة الوحدة والمبالغة ، وفي كونها لالحنى ، فلو لم تحذف لكان كأنه اجتمع  
يائان أوتان ، ويلزمهم على هذا التعليل أن لا يقولوا نحو كوفية وبصرية ،  
إذ هذا أيضاً جمع بينهما .

سنته وخبريت ، فهي فيهما زائدة للالحاق بمجذع وقفل ، فإذا سمينا بواحدة منهما  
رجلاً صرفناه لأنه بمنزلة مؤنث على ثلاثة أحرف ليس فيها علامة تأنيث كرجل  
سميناه بفهر وعين ، والتاء الزائدة التي للتأنيث هي التي يلزم ما قبلها الفتحة ويوقف  
عليها بالهاء كقولنا دجاجة وما أشبه ذلك « اه ملخصاً . والمراد في كلام سيويه  
والسيرافي من التاء المريدة للالحاق في سبغة التاء الأولى لا الثانية كما هو ظاهر

(١) قال المؤلف في شرح الكافية ( = ١ ص ٤٣ ) : « ويريد بناء التأنيث تاء  
زائدة في آخر الاسم مفتوحاً ما قبلها تنقلب هاء في الوقف ، فتحو أخت وبنت  
ليس مؤنثاً بالتاء ، بل التاء بدل من اللام ، لكنه اختص هذا الإبدال بالمؤنث  
دون المذكر لمناسبة التاء للتأنيث ، فعلى هذا لو سميت بنت وأخت وهنت مذكراً  
لصرفتها « اه . وقوله « لكنه اختص هذا الإبدال بالمؤنث الخ » هو مراده بقوله  
هنا « لما في مثل هذه التاء من رائحة التأنيث » ، يدلك على أن هذا مراده بقوله في  
هذا الباب كما يأتي قريباً : « فان أبدل من اللام في الثلاثى التاء وذلك في الأسماء  
المعدودة المذكورة في باب التصغير نحو أخت وبنت وهنت وثلثان وكيت وذيت  
فغند سيويه تحذف التاء وترد اللام ، وذلك لأن التاء وإن كانت بدلاً من اللام  
إلا أن فيها رائحة من التأنيث لاختصاصها بالمؤنث في هذه الأسماء « اه

(٢) قيد المؤنث المنسوب إلى ذى التاء بكونه بالتاء في جميع النسخ ، والصواب

ويحذف الألف والتاء في نحو مسلمات<sup>(١)</sup> لإفادتهما معا للتأنيث كما فادتهما للجمع ، فيلزم من إبقائهما اجتماع التاءين في نحو عركاتية ، ولا ينفصل إحدى الحرفين من الأخرى ثبوتاً وزوالاً ؛ لكونهما كلامة واحدة ، تقول في أذرعات وعكأت : أذَرَعِي<sup>(٢)</sup>

حذف هذا القيد ، لأن اجتماع التاءين لازم في المنسوب إلى ذى التاء ولو كان المنسوب مؤنثاً بغير تاء كزئب فأنك كنت تقول في نسبها إلى البصرة : بهريرة

(١) ظاهر عبارة ابن الحاجب والرضي هنا أن جمعي التصحيح الباقيين على الجمعية إذا أريد النسبة إليهما حذفتهما علامة الجمع : أى الألف والتاء في جمع المؤنث والوار والتون والياء والتون في جمع المذكر ، مع أن الذى يقتضيه كلام الرضى عند شرح قول ابن الحاجب : « والجمع يرد إلى الواحد » يقتضيه تحليل التحويلين رد الجمع إلى الواحد عند النسبة إليه : أن يرد جمعا التصحيح عند النسبة إليهما إلى الواحد لأن تحذف منهما علامة الجمع ، وفرق بين الرد إلى الواحد وحذف علامة الجمع فإن أَرْضِينَ مثلاً إذا نسبت إليه وهو باق على جمعته قلت : أرضى بسكون الراء - وإذا نسبت إليه مسمى به حاكياً إعرابه الذى كان قبل التسمية به قلت : أرضى بفتح الراء وحذف علامة الجمع ، وكذلك تمرات في جمع تمر : إذا نسبت إليه جمعا قلت تمرى - اسكان الميم - أى : برده إلى واحد ، وإذا نسبت إليه مسمى به قلت : تمرى - بفتح الميم وحذف علامة الجمع : أى الألف والتاء - . وتحقيق المقام أنك إذا نسبت إلى المثني والجمع مطلقاً : أى سواء أكان جمع تصحيح أم جمع تكسير ، فإن كانت غير مسمى بها ردت إلى واحدها ، وإن كانت مسمى بها ففى المثني وجمع المذكر السالم التفصيل الذى ذكره الرضى هنا ، أما جمع المؤنث السالم فليس فيه إلا حذف علامة الجمع أى الألف والتاء للعلة التى ذكرها المحقق الرضى

(٢) أذرعات — بفتح فسكون فراء مكسورة — وقال ياقوت : « كأنه جمع أذرة جمع ذراع جمع قلة ، وهو بلد فى أطراف الشام يجاور أرض البلقاء وعمان ينسب إليه الخمر ، وقال الحافظ أبو القاسم : أذرعات مدينة بالبقاء ، وقال النحويون : بالتثنية والجمع نزول الخصوصية عن الأعلام فتكر وتجرى مجرى التكر من أسماء الأجناس فإذا أردت تعريفه عرفته بما تعرف به الأجناس ، وأما نحو أمانين وأذرعات وعرفات قسميته ابتداء ثنية وجمع ، كما لو سميت رجلاً بخيلان أو مساجد ، وإنما عرف مثل ذلك بغير حرف تعريف وجعلت أعلاماً لأنها

لا تفتقر فتزل منزلة شيء واحد فلم يقع إلباس ، واللغة الفصيحة في عرفات  
 الصرف ، ومنع الصرف لغة ، تقول : هذه عرفات وأذرعات ( بالرفع منونا )  
 ورأيت عرفات وأذرعات ( بالكسر منونا ) ومررت بعرفات وأذرعات ( بالجر  
 منونا ) لأن فيه سببا واحداً ، وهذه التاء التي فيه للجمع لا للتأنيث ، لأنه اسم  
 لمواضع مجتمعة جعلت تلك المواضع اسما واحدا وكان اسم كل واحد منهما عرة  
 وأذعة ، وقيل : بل الاسم جمع والمسمى مفرد ، فلذلك لم يتنكر ، وقيل : إن  
 التاء فيه لم تتمحض للتأنيث ولا للجمع ، فأشبهت التاء في بنات وثبات ، وأما  
 من منها الصرف فانه يقول : إن التثنية فيها للمقابلة أى يقابل النون التي في جمع  
 المذكر السالم ، فعلى هذا غير منصرفة . . . وينسب إلى أذرعات أذرعى ، اه  
 وفي اللسان : « وقال سيويو : أذرعات بالصرف وغير الصرف ، شبهوا التاء  
 بهاء التأنيث ولم يحفلوا بالحاجز لأنه ساكن والساكن ليس بحاجز حصين ، إن  
 سأل سائل فقال : ما تقول في من قال هذه أذرعات ومسلمات وشبه تاء الجماعة بهاء  
 الواحدة فلم ينون للتعريف والتأنيث فكيف يقول إذا نكر أينون أم لا ، فالجواب  
 أن التثنية مع التكثير واجب هنا لعمالة لوال التعريف فأقصى أحوال أذرعات  
 إذا نكرتها في من لم يصرف أن تكون كحمزة إذا نكرتها ، وكما تقول : هذا  
 حمزة وحمزة آخر ( بالتثنية ) فتصرف النكرة لا غير فكذلك تقول : عندي مسلمات  
 ونظرت إلى مسلمات أخرى ( بالتثنية ) فتون مسلمات لا عمالة ، وقال يعقوب  
 أذرعات ويذرعات موضع بالشأم حكاه في المبدل ، اه

وفي القاموس : « وأذرعات بكسر الراء وتفتح : بلد بالشأم والنسبة أذرعى  
 بالفتح ، اه ومثل قوله : « والنسبة أذرعى بالفتح » في اللسان عن ابن سيده ،  
 نقول : أما النسبة بفتح الراء إلى أذرعات ( بفتح الراء ) فواضحة ، فانها لا تعدو  
 حذف تاء التأنيث ثم تحذف الألف لكونها خامسة كالف خوزلى مثلا ،  
 وأما النسبة بفتح الراء إلى أذرعات بكسر الراء فانها بعد حذف علامة الجمع ، وهى  
 الألف والتاء صار الاسم على أربعة أحرف ثالثها مكسور فلو بقى على حاله لاجتمع  
 كسرتان بعدها ياءان تخففوا ذلك بفتح الراء كما قالوا في تغلب تغلبى بفتح اللام  
 وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد يطرد ذلك ويقيسه ، وغيره يقصره على السماع  
 (١) عانات : جمع عانة ، وعانة بلد مشهور بين الرقة وهيت يعد في أعمال

ويحذف أيضاً كل ياء مشددة مزيّدة في الآخر <sup>(١)</sup> ، سواء كانت للنسب أو للوحدة أو للمبالغة أو لا لمعنى <sup>(٢)</sup> ؛ فتقول في المنسوب إلى بصرى ورومى وأحرى وكرسى : بَصْرِيٌّ وَرُومِيٌّ وَأَحْرِيٌّ وَكُرْسِيٌّ ؛ كراهة لاجتماعهما قوله : « وزيادة التثنية والجمع » أى : جمع السلامة ، زيادة التثنية الألف والنون أو الياء والنون ، في نحو مسلمان ومسلمتان ومسلمتين ، وزيادة الجمع الواو والنون أو الياء والنون ، في نحو مسلمون ومسلمين ، والألف والتاء في نحو مسلمات .

الجزيرة ، وربما قالوا في الشعر : عانات ، كأنهم جمعوها بما حولها . قال الشاعر [نسبه ابن برى إلى الأعشى]

تَحْيَرَهَا أَخُو عَانَاتٍ شَهْرًا      وَرَجَّيْ خَيْرَهَا عَامًا فَعَامًا

وعانته أيضا : بلد بالأردن

(١) احترز المؤلف بالياء المشددة المزيّدة عن ياء القاضى فان فيها خلافاً سياقياً تفصيله ، وحاصله أن منهم من يرى حذفها ومنهم من يرى جواز حذفها وقلبها واوا ، وعن الياء المشددة المكونة من ياءين إحداهما أصل والآخرى زائدة كما فى اسم المفعول من الثلاثى الناقص الياىى نحو مكئى ومرمى ومبغى عليه ، فان هذه الياء المشددة لا يتحتم حذفها ، بل يجوز حذفها وهو الراجح ويجوز حذف الزائدة من الياءين وقلب الأصلية واوا ، فيقال : مكئى أو مكنوى ، ومرمى أو مرموى ومبغى أو مبغوى ، وسياقنى إتمام بحث ذلك

(٢) ياء الوحدة ياء تدخل على اسم الجنس الجمعى لتكون دالة على الواحد منه نحو روم ورومى ، وعرب وعربى وفرس وفرسى ، وعجم وعجمى ، وترك وتركى ، ونبط ونبطى ، وياه المبالغة ياء تلحق الآخر للدلالة على نسبة الشئ إلى نفسه ، فيكون المنسوب والمنسوب إليه شيئاً واحداً كأحمر وأحرى ، ودوار ودوارى ، ووجه المبالغة أنهم لما رأوا المنسوب كاملاً فى معناه ولم يجدوا شيئاً ينسبونه إليه أكمل منه فى معناه نسبوه إلى نفسه . وأما الياء الزائدة لا لمعنى فهى ياء بنى عليها الاسم وليس له معنى بدونها نحو كرسى

أما حذف النون فواضح ؛ لدلالاتها على تمام الكلمة ، وياء النسبة كجزء من أجزائها ، وأما حذف الألف والواو والياء المذكورة فلكونها إعراباً ولا يكون في الوسط إعراب ، وأيضاً لو لم تحذف لاجتماع العلامتان المتساويتان في نحو مسلمانيان ومسلمونيون ، وعلامتا التثنية والجمع في نحو مسلمونيان ومسلمانيون ، فيكون للكلمة إعرابان ، فان جعلت المثنى والمجموع بالواو والنون علمين فلا يخلو من أن تبقى الإعراب في حال العلمية كما كان ، أولاً<sup>(١)</sup> ؛ فان أبقيته وجب الحذف أيضاً في النسبة ؛ إذ المحذور باق ، ولهذا إذا سميت شخصاً بعشرين أو مسلمين لم يميز أن تقول عِشْرُونان وعِشْرُونون ومسلمونان ومسلمونون ، وإن أعربتْها بالحركات وجعلت النون بعد الألف في المثنى والنون بعد الياء في الجمع مُعْتَقَبَ الإعراب كما عرفت في شرح الكافية لم يكن الألف والياء للإعراب ، ولم يند النون تمام الكلمة ، بل كانت الكلمة كسكران وغَسْلين<sup>(٢)</sup> فيجب أن

---

(١) للعلماء في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بعد التسمية بهما أقوال : أما المثنى فمنهم من يعربه بالحروف كما كان قبل التسمية ، ومنهم من يلزمه الألف والنون ويعربه إعراب ما لا ينصرف كحمدان ، ومنهم من يلزمه الألف والنون ويصرفه كسرحان . وأما جمع المذكر السالم فمنهم من يعربه بالحروف كما كان قبل العلمية ، ومنهم من يجره مجرى غسّلين : أى يلزمه الياء ويعربه بالحركات على النون ويصرفه ، ومنهم من يجره مجرى هرون : أى يلزمه الواو والنون ويمتنعه من الصرف للعلمية وشبه العجعة ، ومنهم من يجره مجرى عربون — بضم العين وسكون الراء أو يفتحهما — أى : يلزمه الواو والنون ويصرفه ، ومنهم من يلزمه الواو مع فتح النون ويعربه بحركات مقدرة على الواو منع من ظهورها حكاية أصله حالة رفعه التي هي أشرف حالاته

(٢) الغسّلين : ما يخرج من الثوب بالغسل ، ومثله الغسالة ، والغسّلين في القرآن العزيز : ما يسيل من جلود أهل النار من قيح وغيره ، وقال الليث : الغسّلين : شديد الحر (يريد أنه وصف) . وقيل : شجر في النار

ينسب إليهما بلا حذف شيء ، نحو بَحْرَانِيَّ وَقَنْسَرِيَّ <sup>(١)</sup> وأما إذا نَسَبَتْ

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (ح ٢ ص ١٣١) : «إذا أردت التسمية بشيء من الألفاظ : فإن كان ذلك اللفظ مثنى أو مجموعا على حده كضاربان وضاربون ، أو جاريا مجراها كاثنتان وعشرون ، أعرب في الأكثر إعرابه قبل التسمية ، ويجوز أن تجعل النون في كليهما معتقب الأعراب بشرط ألا يتجاوز حروف الكلمة سبعة ، لأن حروف قرعبلانة غاية عدد حروف الكلمة ، فلا تجعل النون في مستعبان ومستعبتون معتقب الأعراب ، فإذا أعربت النون ألزم المثنى الألف دون الياء ، لأنها أخف منها ، ولأنه ليس في المفردات ما آخره ياء ونون زائدتان وقبل الياء فتحة ، قال ( ابن أحمر وقيل ابن مقبل )

\* أَلَا يَأْدِيَارَ الْحَيِّ بِالسُّبْمَانِ \*

وألزم الجمع الياء دون الواو لكونها أخف منها وقد جاء البحرين في المثنى على خلاف القياس ، يقال : هذه البحرين بضم النون ودخلت البحرين (بفتحة) . قال الأزهري : ومنهم من يقول البحرين على القياس ، لكس النسبة إلى البحرين الذي هو القياس أكثر ، فبحراني أكثر من بحريني وإن كان استعمال البحرين مجعولا نونه معتقب الأعراب أكثر من استعمال البحرين كذلك ، وجاء في الجمع الواو قليلا مع الياء ، قالوا : قنسرين وقنسررون ، ونصيين ونصيون ، وبرين وبرون ، لأن مثل زيتون في كلامهم موجود ، وقال الزجاج نقلا عن المبرد : يجوز الواو قبل النون المجعول معتقب الأعراب قياسا ، قال : ولا أعلم أحدا سبقنا إلى هذا قال أبو علي : لا شاهد له وهو بعيد عن القياس » اهـ

قال ياقوت : «البحرين : هكذا يتلفظ بها في حال الرفع والنصب والجر ، ولم يسمع على لفظ المرفوع من أحد منهم إلا أن الزمخشري قد حكى أنه بلفظ التثنية ، فيقولون : هذه البحرين واثنتين إلى البحرين ، ولم يبلغني من جهة أخرى . . . . وهو اسم جامع لبلاد على ساحل بحر الهند بين البصرة وعمان . قيل : هي قصبة هجر ، وقيل : هجر قصبة البحرين ، وقد عدها قوم من اليمن ، وجعلها آخرون قصبة برأسها » اهـ ، وقنسرين بكسر أوله وفتح ثانيه وتشديده - وقد كسره قوم - ثم

إلى نحو سنين وكرين غير علمين <sup>(١)</sup> فإنه يجب رده إلى الواحد كما سيجيء

سين مهمة : مدينة من مدن الشام تقع على خط تسع وثلاثين درجة طولاً وخمس وثلاثين درجة عرضاً قرب حمص ، افتتحها أبو عبيدة بن الجراح سنة سبع عشرة من الهجرة . ونمسيين - بالفتح ثم السكس ثم ياء علامة الجمع الصحيح : مدينة عامرة من بلاد الجزيرة على جادة القوافل من الموصل إلى الشام ، وفيها وفي قراها بساتين كثيرة ، بينها وبين الموصل ستة أيام ، وعليها سور كانت الروم بنته ، ويبرين - بالفتح ثم السكون وكسر الراء وياه ثم نون ، ويقال فيه أبرين : اسم قرية كثيرة النخل والعيون العذبة بجذاه الأحساء من بني سعد بالحرين ، وقال الخارزنجي رمل أبرين ويبرين بلد قليل هي في بلاد المالقي ( اليمامة ) . ويبرين أيضاً : قرية من قرى حلب ثم من نواحي عزاز . قال أبو زياد الكلبي

أَرَاكَ إِلَى كُثْبَانِ يَبْرِينَ صَبَّةً وَهَذَا لَعَمْرِي لَوْ قَنَعْتَ كَثِيبُ  
وإِنَّ الْكَثِيبَ الْفَرْدَ مِنْ أَيْمَنِ الْحِمَى  
إِلَى وَإِنْ لَمْ آتِهِ لَحَيْبُ

وقل جرير :

لَمَّا تَذَكَّرْتُ بِالْدَيْرِينَ أَرْقَنِي  
صَوْتُ الدَّجَاجِ وَضَرْبُ النَّوَاقِيسِ  
فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ إِذْ جَدَّ الرَّحِيلُ بِنَا

يَا بُعْدَ يَبْرِينَ مِنْ بَابِ الْفَرَادِيسِ

(١) سنين : جمع سنة ، وكرين : جمع كرة ، وهما ملحقان بجمع المذكر السالم في الاعراب بالواو والنون أو الياء والنون لكونهما غير علمين ولا وصفين لمذكر عاقل ولكون بناء واحدتهما لم يسلم في الجمع ، إذ قد حذفت لامه . وأكثر هذا النوع يغير بعض حركات واحده ، ومراد المؤلف من « نحو سنين وكرين » كل ثلاثي



من وجوب رد المجموع في النسب إلى آحادها ، سواء جعلت النون معتقبة الإعراب ، أو لا

قوله « جاء قنْسرِي » يعنى في المنسوب إلى مالم يجعل نونه معتقبة الإعراب « وقنْسرِي » [ يعنى ] في المنسوب إلى المجحول نونه معتقبة الإعراب .

واعلم أن علامة النسبة ياء مشددة في آخر الاسم المنسوب إليه يصير بسببها الاسم المركب منها ومن المنسوب إليه شيئاً واحداً منسوباً إلى المجرد عنها فيدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة وهى النسبة إلى المجرد عنها فيكون كسائر الصفات : من اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، فإن كلا منها ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة ، فيحتاج إلى موصوف يخصص تلك الذات ، إما هو أو متعلقه نحو : مررت برجل تميمي ، وبرجل مصرى حماره ، فيرفع في الأول ضمير الموصوف وفي الثانى متعلقه ، مثل سائر الصفات المذكورة ، ولا يعمل في المفعول به ، إذ هو بمعنى اللزوم : أى مُنْتَسِب أو منسوب ، ولعدم مشابته للفعل لفظاً لا يعمل إلا في مخصص تلك الذات للبهمة المدلول عليها إما ظاهراً كما في « برجل مصرى حماره » أو مضمرًا كما في « برجل تميمي » ولا يعمل في غيره إلا في الظرف الذى يكفيه راحة الفعل ، نحو « أنا قريشِي أبداً » أو في الحال <sup>(١)</sup> المشبه له ، كما

حذفت لامه وعوض عنها في المفرد تاء التانيث ولم يسمع له جمع تكسير على أحد أبنية جموع التكسير المعروفة ، وهذا النوع كما يعرب إعراب جمع المذكر السالم يعرب بالحركات الظاهرة على النون ، وقد ورد من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم دعاء على أهل مكة « اللهم اجعلها عليهم سنين كسنين يوسف » وغرض المؤلف بما ذكر دفع ما يتوهم من أن نحو سنين كالجمع والمثنى المسمى بهما إذا أعربا بالحركات فين أن هذا النوع يرد إلى واحد في كل حال

(١) نريد أن نبين لك أولاً : أن قول المؤلف المشبه له ليس للاحتراز وإنما هو صفة كاشفة الغرض منها التعليل لعمل المنسوب في الحال كعمله في الظرف الذى يكفيه راحة الفعل ، وثانياً : أن وجه الشبه بين الحال والظرف من ناحية أن معانها

مضى في بابه ، قال عمران بن حِطَّان :

٤٤ — يَوْمًا يَمَانٍ إِذَا لَاقَيْتُ ذَا عَمْنٍ      وَإِنْ لَقَيْتُ مَعْدِيًّا فَعَدَنَانِي <sup>(١)</sup>

واحد ، ألا ترى أن قولك جاء زيد راكبا مثل قولك جاء زيد وقت ركوبه ، ولهذا صرح أن كل شيء دل على معنى الفعل يعمل فيهما فاسم الفاعل واسم المفعول وسائر الصفات وأسماء الأفعال والحروف المتشبهة للفعل ، كل ذلك يعمل في الظرف والحال جميعا ، وثالثا : أنهما وإن تشابها فيما ذكرنا فإن بينهما فرقا ، ألا ترى أن الحال لا يجوز أن تقدم على عاملها المعنوي إذا كان ظرفا أو جارا أو مجرورا على الصحيح والظرف يتقدم عليهما ، ومثال عمل المنسوب في الحال أنت قرشي خطيبا وهو تيمى متفاهرا

(١) هذا البيت لعمران بن حطان السدوسي الخارجي وهو أحد المعدودين من رجال الخوارج عليا ومعرفة وحفظا وكان عبد الملك بن مروان قد أهدر دمه فطلبه عماله على الجهات فكان دائم النقلة وكان إذا نزل على قوم اتسب لهم نسباً قريبا من نسبهم ، والبيت من كلمة له يقولها الروح بن زباج الجذامي وكان عمران قد نزل عليه ضيفا وسترعته نفسه واتسب له أزديا ، فلما انكشفت حاله ترك له رقعة مكتوبا فيها :

يَا رَوْحُ كَمْ مِنْ أَخِي مَثْوَى نَزَلْتُ بِهِ

قَدْ ظَنَّ ظَنَّاكَ مِنْ نَحْمٍ وَغَسَّانٍ

حَتَّى إِذَا خِفَّتُهُ فَارَقْتُ مَنْزِلَهُ      مِنْ بَعْدِ مَا قِيلَ عِمْرَانُ بْنُ حِطَّانٍ

قَدْ كُنْتُ جَارَكَ حَوْلًا مَا تُرَوِّعُنِي

فِيهِ رَوَائِعُ مِنْ إِنْسٍ وَمِنْ جَانٍ

حَتَّى أَرَدْتُ بِي الْعُظْمَى فَأَذَرَ كَنِي

مَا أَدْرَكَ النَّاسَ مِنْ خَوْفِ ابْنِ مَرْوَانَ

أما سائر الصفات المذكورة فلشابهتها للفعل لفظاً أيضاً تتمدد في العمل إلى غير  
مخصص تلك الذات المدلول عليها من الحال والظرف وغيرهما .  
فان قيل : فاسم الزمان والمكان أيضاً نحو المَضْرِبِ والمَقْتَلِ واسم الآلة  
يدلان على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة ؛ إذ معنى المَضْرِب مكان أو  
زمان يضرب فيه ، ومعنى المَضْرِب آلة يضرب بها ، فهلاً رُفعا ما يخص تنك  
الذاتين أو ضميره .

فيقال : صمت يوماً مَعْطِشاً : أى مَعْطِشاً هو ، وصمت يوماً مَعْطِشاً نَفْسه .  
وسرت فرسخاً مَعْشِيقاً : <sup>(١)</sup> أى مَعْشِيقاً هو ، وسرت فرسخاً مَعْشِيقاً نَفْسه .

فالجواب أن اقتضاء الصفة والنسب لمتبوع يخص الذات المبهمة التي  
يدلان عليها وضعى بخلاف الآلة وأسمى الزمان والمكان فانها وضعت على أن  
تدل على ذات مبهمة متصفة بوصف معين غير مخصصة بمتبوع ولا غيره ، فلما  
لم يكن لها مخصص لم تغير عليه ، ولم ترفعه ، ولم تنصب أيضاً شيئاً ، لأن النصب

فَاعْذِرْ أَخَاكَ ابْنَ زَيْبَاعٍ فَإِنَّ لَهُ فِي النَّائِبَاتِ خُطُوباً ذَاتَ أُلُوانٍ  
يَوْمًا يَمَانٍ إِذَا لَاقَيْتُ ذَا يَمَنِ وَإِنْ لَقَيْتُ مَعْدِيًّا فَعَدَنَانِي  
لَوْ كُنْتُ مُسْتَغْفِرًا يَوْمًا لَطَاغِيَةً

كُنْتُ الْمَقْدَمَ فِي سِرِّي وَإِعْلَانِي  
لَكِنْ أَبَتَ لِي آيَاتُ مُطَهَّرَةٍ عِنْدَ الْوَلَايَةِ فِي طُهُ وَعِمْرَانٍ  
ولم يشرح البغدادى هذا البيت في شرح شواهد الشافية وقد ذكر قصة عمران  
وأياته في شرح شواهد الكافية (ش ٣٩٧)

انظر خزائن الأدب (٢: ٤٣٥—٤٤١) وكامل المبرد ٢ ص ١٠٨ وما بعدها)

(١) المعسف : اسم مكان من العسف ، وهو الأخذ في غير الجادة ، وأصله

السير على غير الطريق ، وبابه ضرب

في الفعل الذي هو الأصل في العمل بعد الرفع فكيف في فروعه ، فمن ثم  
أولوا قوله :

٤٥- كَانْ جَرَّ الرَامِسَاتِ ذِيُولَهَا عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَقَتْهُ الصَّوَانِعُ<sup>(١)</sup>

(١) هذا البيت للنابغة انذرياني من قصيدة طويلة أولها

عَفَا ذُو حُسَا مِنْ فَرْتَنِي فَأَلْفَوَارِعُ

فَجَنَّبَا أَرِيكَ فَالتَّلَاعُ الدَّوَاغِعُ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامُ سَابِعُ  
رَمَادٌ كَكُحْلِ الْعَيْنِ مَا إِنْ تُبَيِّنُهُ

وَنُؤَى كَجَذِيمِ الْحَوْضِ أَثْلَمُ خَاشِعُ

وذو حسا ، وفرتني ، وأريك : مواضع . ويروي \* عفا حسم من فرتني \*  
وهو موضع أيضا . وتوهمت : تفرست ، والآيات : العلامات ، واللام في قوله  
«لستة أعوام» بمعنى بعد ، وما في قوله «ما إن تبينه» نافية ، وإن بعدها زائدة ،  
وتبينه : تظهره ، والنؤى — بضم فسكون — : حفيرة تحفر حول الجبال للثلا  
يدخله المطر ، والجذم — بكسر فسكون — : الأصل ، والخاشع : اللاصق بالأرض ،  
والضمير في عليه راجع إلى النؤى ، والرامسات : الرياح الشديدة المهبوب وهي  
مأخوذة من الرمس وهو الدفن ، ومنه سمي القبر رمسا ، لأنها إذا هبت أثار  
الغبار فيدفن ما يقع عليه ، والمراد من ذيولها أواخرها التي تكون ضعيفة ،  
والقضم — بفتح فسكون — : الجلد الأبيض ، ويقال : هو حصير خيوطه من  
سيور . ونمقته : حسنته . والصوانع : جمع صانعة وهي اسم فاعل من الصنع .  
والاستشهاد بالبيت على أن جر الرامسات مصدر ميمي بمعنى الجر ، وإضافته  
إلى الرامسات من إضافة المصدر لفاعله ، وذيلها مفعوله والكلام على تقدير  
مضاف ، وكأنه قد قال : كان أثر جر الرامسات ذيولها ، فأما أن جر

بقولهم : كان أثر مجر أو موضع، على حذف المضاف ، وعلى أن مجر بمعنى جر مصدر .

وأما المصغر فموضوع لذات مخصوصة بصفة مخصوصة ؛ إذ معنى رجيل رجل صغير ، فليس هناك مخصص غير لفظ المصغر حتى يرفعه ،

هذا ، واعلم أن المنسوب إليه يلزمه بسبب إاء النسب تغييرات : بعضها عام في جميع الأسماء ، وبعضها يختص ببعضها ؛ فالعام كسر ما قبلها ليناسب الياء ، والختص : إما حذف الحرف ، كحذف تاء التانيث وعلامتي التثنية والجمعين وياء قميلة وقميلة وقميل وفُئيل المثلث اللام وواو قنولة ، وإما قلب الحرف كما في رَحَوِيَّ وعَصَوِيَّ وعَمَوِيَّ في عم ، وإما رد الحرف المحذوف كما في دَمَوِيَّ ، وإما إبدال بعض الحركات ببعض كما في نَمَرِيَّ وشَقَرِيَّ <sup>(١)</sup> ، وإما زيادة الحرف كما في كَمِيَّ ولَأَيَّ ، وإما زيادة الحركة كما في طَوَوِيَّ وحَيَوِيَّ ، وإما نقل بنية إلى أخرى كما تقول في المساجد مسجدي ، وإما حذف كلمة كَرَفِيَّ في امرئ القيس ، هذا هو القياسي من التغييرات ، وأما الشاذ منها فسيجيء في أما كنه .

قال : « وَيَفْتَحُ الثَّانِي مِنْ نَحْوِ نَمِرٍ وَالذَّلِيلِ بِخِلَافِ تَغْلِيٍّ عَلَى الْأَفْصَحِ »

مصدر فلما ذكره المؤلف من أن اسم المكان والزمان لا ينصبان المفعول ، لأنهما لا يرفعان وعمل النصب فرع عمل الرفع ، وأما تقدير المضاف فليصح المعنى ، لأنك لو لم تقدره لكنت قد شبهت الحدث وهو الجر بالذات وهو القضم ، وإنما يشبه الحدث بالحدث أو الذات بالذات ، وهذا واضح بحمد الله إن شاء الله

(١) شقري — بفتح الشين والقاف جميعا — : منسوب إلى شقرة — بفتح فكسر — وهي شقائق النعمان ، وشقائق النعمان : نبات له مور أحمر ، يقال : أضيفت إلى النعمان بن المنذر لأنه حماها ، وقيل : إنها أضيفت إلى النعمان بمعنى الدم لأنها تشبهه في اللون ، وهو الأظهر عندنا

أقول : أعلم أن للنسب إليه إذا كان على ثلاثة أحرف أو سطرها مكسور<sup>١</sup>  
وجب فتحه في النسب ، وذلك ثلاثة أمثلة : نمر ، ودليل ، وإيل ، تقول : نمرى  
ودؤلى وإيلى ، وذلك لأنك لو لم تفتح له صار جميع حروف الكلمة للمبنية على الخفة :  
أى الثلاثية المجردة من الزوائد ، أو أكثرها ، على غاية من الثقل ؛ بتتابع الأمثال :  
من الياء . والكسرة ، إذ في نحو إيلى لم يخلص منها حرف ، وفي نحو نمرى  
ودؤلى<sup>(١)</sup> لم يخلص منها إلا أول الحروف ، وأما نحو عضدى وعنتى فإنه  
وإن استولت الثقل أيضاً على البنية المطلوبة منها الخفة إلا أن تغاير الثقل هون  
الأمر ، لأن الطبع لا يفر من توالى الاختلافات وإن كانت كلها مكروهة كما يفر  
من توالى التماثلات المكروهة ، إذ مجرد التوالى مكروه حتى في غير المكروهات  
أيضاً ، وكل كثير حدو للطبيعة .

وأما إذا لم يكن وضع الكلمة على أخف الأبنية بأن تكون زائدة على  
الثلاثة فلا يستنكر توالى الثقل الأمثال فيها ، إذ لم تكن في أصل الوضع مبنية  
على الخفة ، فنتم قول تغلى ومغربى وجندلى<sup>(٢)</sup> وعلبطى<sup>(٣)</sup> ومستغرجى  
ومدحرجى وجحرجى .

(١) خربى : منسوب إلى خربة - كنبقة - وهى موضع الخراب الذى هو  
ضد العمران ، أو هو منسوب إلى خرب بزنة كتف - وهو جبل قرب تعار (جبل  
يلادقيس) ، وأرض بين هيت (بلد بالعراق) والشام ، وموضع بين فيد (قلعة  
بطريق مكة) والمدينة

(٢) جندلى : منسوب إلى جندل وهو المكان الغليظ الذى فيه الحجارة ، قال  
ابن سيده : « وحكاة كراع بضم الجيم . قال : ولا أحقه » اهـ  
(٣) العلبط والعلابط : القطيع من الغنم ، ويقال : رجل علبط ، وعلابط ،  
إذا كان ضخماً عظيماً ، وصدر علبط ، إذا كان غليظاً عريضاً ، ولبن علبط ، إذا  
كان رائباً خائراً جداً ، وكل ذلك محذوف من فعال وليس بأصل ، لأنه لا تتوالى  
أربع حركات

هذا عند الخليل ، فتغلبى بالفتح عنده شاذ لا يقاس عليه ،  
واستثنى المبرد من جملة الزائد على الثلاثة ما كان على أربعة ساكن الثاني  
نحو تغلبى ويثربى فأجاز الفتح فيما قبل حرفه الأخير مع الكسر ، قياساً مطرداً ،  
وذلك لأن الثاني ساكن والساكن كالميت المعلوم ؛ فلعق بالثلاثى .  
واقول ما قاله الخليل ، إذ لم يسمع الفتح إلا فى تغلبى<sup>(١)</sup> .  
ومن كسر القاء إتياعاً للعين الحلقى المكسور فى نحو الصق قال فى المنسوب  
صعق - بكسر الصاد وفتح العين - قال سيديويه : سمعناهم<sup>(٢)</sup> يقولون صعق -  
بكسر الصاد والعين - وهو شاذ ، ولم ذلك لينقى سبب كسر الصاد بحاله  
أعنى كسر العين .

(١) دعوى المؤلف أنه لم يسمع الفتح إلا فى تغلبى غير صحيحة فقد قال  
صاحب اللسان : « النسب إلى يثرب يثربى ويثربى ، وأثربى وأثربى ( بفتح الراء  
وكسرها فيما ) . فتحوا الراء استقلاً لتوالى الكسرات » ، اهـ وفى حواشى ابن  
جماعة على الجار بردى : أنهم نسبوا إلى المشرق والمغرب بالفتح والكسر ،  
(٢) الصق - بفتح الصاد وكسر العين - وبعضهم يقوله بكسرتين ، فيتبع  
القاء للعين ، وهو صفة مشبهة ، ومعناه المقتضى عليه ، والفعل صعق كسع صقاً -  
بفتح فسكون أو بفتحين - وقد لقب بالصق خويلد بن قيس . قال فى القاموس :  
« ويقال فيه الصق كابل والنسبة صعقى محرّكة ، وصعق كعجى على غير قياس ،  
لقب به لأن تمياً أصابوا رأسه بضربة فكان إذا سمع صوتاً صعق ، أو لأنه اتخذ  
طعاماً فكفأت الريح قدوره فلعنّها فأرسل الله عليه صاعقة » اهـ وقال سيديويه (٢ : ٧٣)  
« وقد سمعنا بعضهم يقول فى الصق : صعق ( بكسر الصاد والعين ) بدعه على حاله  
وكسر الصاد لأنه يقول صعق ( بكسرتين ) والوجه الجيد فيه صعق ( بفتحتين )  
رصعق ( بكسر قفتح ) جيد » اهـ

ولمخص هذا أن من يقول صقاً كابل ينسب إليه على لفظه وقياسه فتح العين  
مع بقاء كسر الصاد ، وأن خيراً من ذلك أن يقال فى المنسوب إليه صعق -  
بفتح وكسر - وينسب إليه صعق - بفتحتين -

قال : « وَتُحَذَفُ الْوَاوُ وَالْيَاءُ مِنْ فِعُولَةٍ وَفِعْلَةٍ بِشَرَطِ صِحَةِ الْعَيْنِ وَتَنِي التَّضْعِيفِ كَحَنْفِيٍّ وَشَدَنِيٍّ ، وَمِنْ فِعْلَةٍ غَيْرِ مُضَاعَفٍ كَجَبْنِيٍّ بِخِلَافِ طَوِيلٍ وَشَدِيدِيٍّ ؛ وَسَلَيْقِيٍّ وَسَلَيْمِيٍّ فِي الْأَزْدِ ، وَعَمِيرِيٍّ فِي كَلْبٍ ؛ شَاذٌ ، وَعُبْدِيٍّ وَجُدَمِيٍّ فِي بَنِي عَيْدَةٍ وَجَذِيمَةٍ أَشَدُّ ، وَخُرَيْبِيٍّ شَاذٌ ، وَتُقْفِيٍّ وَقُرَشِيٍّ وَقُفْمِيٍّ فِي كِنَانَةٍ ، وَمُلْجِيٍّ فِي خُرَاعَةٍ ؛ شَاذٌ »

وَتُحَذَفُ الْيَاءُ مِنَ الْمُعْتَلِّ اللَّامِ مِنَ الْمَذَكَّرِ وَالْمُنْثَى ، وَتُقَلَّبُ الْيَاءُ الْأَخِيرَةُ وَآوًا كَغَنَوِيٍّ وَقَصَوِيٍّ وَأَمْوِيٍّ ، وَجَاءَ أُمِّيٍّ بِخِلَافِ غَنَوِيٍّ ، وَأَمْوِيٍّ شَاذٌ ، وَاجْرِيٍّ تَحْوِيٍّ فِي تَحِيَّةٍ مُجَرَّيٍّ غَنَوِيٍّ ، وَأَمَّا فِي تَحْوِيٍّ عَدُوٍّ فَعَدُوِّيٌّ اتِّفَاقًا ، وَفِي تَحْوِيٍّ عَدُوَّةٍ قَالَ الْمُبَرِّدُ مِثْلُهُ وَقَالَ سَيَبَوَيْهٌ عَدَوِيٌّ »

أقول : اعلم أن سبب هذا التفسير قريب من سبب الأول ، وذلك أن فِعْلًا وفِعْلًا قَرِيبَانِ مِنَ الْبِنَاءِ الثَّلَاثِيَّ ، وَيَسْتَوِي الْكُسْرُ مَعَ الْيَاءِ عَلَى أَكْثَرِ حُرُوفِهَا لَوْ قُلْتُ فَعِيلِيٍّ وَفُعَيْلِيٍّ ، وَهُوَ فِي الثَّانِي أَقْلٌ ، وَأَمَّا إِذَا زَادَتِ الْكَلِمَةُ عَلَى هَذِهِ الْبَنِيَّةِ مَعَ الْاسْتِيلَاءِ الْمَذْكُورِ نَحْوِ إِزْمِيلِيٍّ <sup>(١)</sup> وَسِكَيْتِيٍّ وَسُكَيْتِيٍّ <sup>(٢)</sup> بِتَشْدِيدِ الْكَافِ فِيهِمَا

( ١ ) إِزْمِيلُ مَنْسُوبٌ إِلَى إِزْمِيلٍ — بِكُسْرٍ أَوَّلُهُ وَثَلَاثَةُ وَسُكُونٍ ثَانِيهِ — وَهُوَ شَفَرَةُ الْحِذَاءِ ، وَالْحَدِيدَةُ فِي طَرَفِ الرَّمْحِ لِمَصِيدِ الْبَقَرِ ، وَالْمَطَرَةُ ، وَالْإِزْمِيلُ مِنَ الرِّجَالِ الشَّدِيدِ وَالضَّعِيفِ ، فَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ

( ٢ ) سَكَيْتٌ بِكُسْرٍ أَوَّلُهُ وَتَشْدِيدِ ثَانِيهِ وَآخِرُهُ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ — : مَنْسُوبٌ إِلَى سَكَيْتٍ ، وَهُوَ كَثِيرُ السَّكُوتِ ، وَسَكَيْتٌ — بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَتَشْدِيدِ ثَانِيهِ وَآخِرُهُ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ — : مَنْسُوبٌ إِلَى سَكَيْتٍ ، وَهُوَ الَّذِي يَجِيءُ فِي آخِرِ الْحَلِيقَةِ آخِرَ الْخَيْلِ



فلا يحذف مها حرف اللد ، سواء كانت مع التاء أولاً ، إذ وضعها إذن على الثقل فلا يستنكر الثقل العارض في الوضع الثاني ، أعنى وضع النسبة ، لكن مع قرب بناء فعيل وفعيل من البناء الثلاثي ليسا مثله ، إذ ذاك موضوع في الأصل على غاية الخفة ، دون هذين ، فلا جرّم لم يفرق في الثلاثي بين فعل وفعله نحو نمر ونمرة ، وفتح العين في النسب إليهما ، وأما هنا فلكون البناءين موضوعين على نوع من الثقل بزيادتهما على الثلاثي لم يستنكر الثقل العارض في النسب غاية الاستنكار حتى يسوّى بين المذكر والمؤنث ، بل نظر ، فلما لم يحذف في المذكر حرف لم يحذف حرف اللد أيضاً ، ولما حذف في المؤنث التاء كما هو مطرد في جميع باب النسب صار باب الحذف مفتوحاً ، فحذف حرف اللين أيضاً ، إذ الحذف يذكر الحذف ، فحصل به مع التخفيف الفرق بين المذكر والمؤنث ، وكذا ينبغي أن يكون : أى يحذف للفرق بين المذكر والمؤنث ، لأن المذكر أول ، وإنما حصل الالتباس بينهما لما وصلوا إلى المؤنث ؛ فقصّوا بينهما بتخفيف الثقل الذي كانوا اغتفروه في المذكر وتناسوه هناك ، وإنما ذكره هنا بما حصل من حذف التاء مع قصد الفرق ، فكان على ما قيل :

\* ذَكَرْتُ الطَّعْنَ وَكُنْتُ نَاسِيًا \* <sup>(١)</sup>

(١) قال الميداني في جمع الأمثال (١: ٤٥ طبع بولاق) : « قيل إن أصله أن رجلاً حمل على رجل ليقته وكان في يد المحمول عليه ریح فأَنَساه الدهش والجزع ما في يده ، فقال له الحامل : ألق الریح ، قال الآخر : إن معي ریحاً لا أشعر به ١٩ ذَكَرْتُ الطَّعْنَ — المثل ، وحمل على صاحبه فطعن حتى قتله أو هزّمه . يضرب في تذكرة الشيء بغيره ، يقال : إن الحامل صخر بن معاوية السلي والمحمول عليه يزيد بن الصعق ، وقال المفضل : أول من قاله رَهِيم بن حزن الهلالي — رَهِيم ككُمَيْت ، وحزن كملس — وكان اتّقل بأهله وماله من — بلده يريد بلداً آخر فاعترضه قوم من بني تغلب فعرفوه ، وهو لا يعرفهم ، فقالوا له : خل ما معك

ويذكرون التخفيف أيضا بسبب آخر غير حذف التاء ، وهو كون لام الفعل في قَمِيل وقُصِيل ياء نحو عَلَى وقُصِيَ ، خففوا لأجل حصول الثقل المفرط لوقيل عَلِيٍّ وقُصِيٍّ في البناء القريب من الثلاثي ، ولم يفرقوا في هذا السبب . لقوته بين ذى التاء وغيره ، فالنسبة إلى على وعلية عَلَوِي ، وكذا قصى وأمية ، كما استوى في يَمْرَ وَيَمْرَةٍ ؛ خففوا هذا بحذف الياء الأولى الساكنة لأن ما قبل ياء النسبة لا يكون إلا متحركا بالكسر كما مر ، والأولى مد فلا يتحرك ، وتقلب الياء الباقية واوا ثلثا يتوالى الأمثال ؛ فان الواو وإن كانت أثقل من الياء

وانج ، قال لهم : دونكم المال ولا تعرضوا للحرم ، فقال له بعضهم : إن أردت أن تفعل ذلك فألق ربحك ، فقال : وإن معي ربحاً ؟ فشد عليهم فجعل يقتلهم واحدا بعد واحد وهو يرتجز ويقول :

رُدُّوا عَلَيَّ أَقْرَبَهَا الْأَقْاصِيَا \* إِنَّ لَهَا بِالْمَشْرِقِ حَدِيَا  
ذَكَرْتَنِي الطَّمَنَ وَكُنْتُ نَاسِيَا « اه

والضمير في « أقربها » يعود إلى الابل المفهومة من الحمال وإن لم يمر لها ذكر في الكلام ، والأقاصى : جمع أقصى أفضل تفضيل من قصى كدعا ورضى : أى بعد والمشرقى - بفتح الميم والراء : منسوب إلى مشارف ، وهى قرى قرب حوران منها بصرى من الشام ثم من أعمال دمشق ، إليها تنسب السيوف المشرقية . قال أبو منصور الأزهري : قال الأصمعي : السيوف المشرقية منسوبة إلى مشارف ، وهى قرى من أرض العرب تدنو من الريف ، وحكى الواحدى : هى قرى باليمن ، وقال أبو عبيدة : سيف البحر شطه ، وما كان عليه من المدن يقال لها المشارف تنسب إليها السيوف المشرقية ، قال ابن إسحاق : مشارف قرية من قرى البلقاء . تقول : فن قال إن مشارف قرى فهو جمع لفظا ومعنى ، فالنسبة إليه برده إلى واحد ، فيقال : مشرقى ، وهو قياس ، ومن قال : إن مشارف قرية فهو جمع لفظا مفرد فى المعنى ، فالنسبة إليه تكون على لفظه ، فيقال : مشارفى ، فقولهم مشرقى على هذا الوجه شاذ

لواهردت لکنهم استراحوا إليها من ثقل تتالی الأمثال كما ذكرنا ، ولا تكاد نجد ما قبل ياء النسبة ياء إلا مع سکون ما قبلها نحو ظَبْيٍ لأن ذلك السكون يقلل شيئاً من الثقل المذكور ، ألا ترى أن حركة الياء تستقل في قاض إذا كانت ضمة أو كسرة ، بخلاف ظي ، وليس الثقل في نحو أُمِّي لا فتاح ما قبل أولى الياءين المشدتين كالثقل في نحو عَلِيٍّ ؛ لأن ههنا مع الياءين المشدتين كسرتين ؛ فلهذا كان استعمال نحو أُمِّي ياءين مشدتين أكثر من استعمال نحو عدي كذلك ، وقد جاء نحو أُمِّي وعدي ياءين مشدتين فيهما في كلامهم كما حكى يونس ، وإن كان التخفيف فيهما بحذف أولى الياءين وقلب الثانية واواً أكثر .

وأما فَعُولٌ وفَعُولَةٌ فسيبويه <sup>(١)</sup> يجريهما مجرى فَعِيلٍ وفَعِيلَةٍ في حذف حرف اللين في المؤنث دون للذكور قياساً مطرداً ، تشبيهاً لواو المد بيائه لتساويهما في المد وفي المحل أعنى كونهما بعد العين ، ولهذا يكونان رِدْفًا في قصيدة واحدة كما تقول مثلاً في قافية غفور وفي الأخرى كبير ، وقال للبرد شَتِيٌّ في شتوأة شاذ لا يجوز القياس عليه ، وقال : بين الواو والياء والضم والكسرة في هذا الباب فرق ، ألا ترى أنهم قالوا نَرَى بالفتح في نمر ولم يقولوا في سَمَرٍ سَمَرَى اتفاقاً ،

---

(١) قال العلامة الشيخ خالد الأزهرى : « وما ذكرناه في فعيلة وفعيلة من وجوب حذف الياء فيهما وقلب الكسرة فتحة في الأولى فلا نعلم فيه خلافاً ، وأما فعولة فذهب سيبويه والجمهور إلى وجوب حذف الواو والضمة تبعاً واجتلاب فتحة مكان الضمة ، وذهب الأخفش والجري والمبرد إلى وجوب بقائها معاً ، وذهب ابن الطراوة إلى وجوب حذف الواو قطع وبقاء الضمة بحالها ، اهـ ومنه تعلم أن المذهب المنسوب إلى أبي العباس محمد بن يزيد المبرد أصله للأخفش والجري ، فأنهما سابقان عليه ، وتعلم أيضاً أن في المسألة رأياً ثالثاً وهو مذهب ابن الطراوة

وكذا قالوا في المعتل اللام في نحو عَدَى عَدَوَى وفي عدو عَدَوَى اتفاقاً ، فكيف وافق فَعُولَة فَمِيلَة ولم يوافق فَعَلَ فَمِيلًا وَلَا فَعُولَ المعتل اللام فَمِيلًا ، وكذا فَعُولَة المعتل اللام بالواو أيضاً ، عند المبرد فَعُولِيٌّ ، وعند سيبويه فَعَلَى كما كان في الصحيح .

فالمبرد يقول في حَلُوبٍ وحَلُوبَة حَلُوبِيٌّ ، وكذا في عَدُوٍّ وعَدُوَّة عَدَوِيٌّ ، ولا يفرق بين المذكر والمؤنث لا في الصحيح اللام ولا في المعتل ، ولا يحذف الواو من أحدهما ، وسيبويه يفرق فيهما بين المذكر والمؤنث ، فيقول في حلوب وعَدُوٍّ : حلوبٌ وعدوى ، وفي حلوبة وعدوة : حَلَبِيٌّ وعَدَوِيٌّ ، قياساً على فَعِيل وفَمِيلَة ، والذي غره شنوءة فإنهم قالوا فيها شَنَتِيٌّ ، ولولا قياسها على نحو حَنِيْفَة لم يكن لفتح العين المضومة بعد حذف الواو وجه ، لأن فَعْلِيًّا كَمَصْدِيٍّ وعَجَزِيٍّ موجود في كلامهم ، فسيبويه يشبه فَعُولَة مطلقاً قياساً بِفَمِيلَة في شيتين : حذف اللين ، وفتح العين ، والمبرد يقصر ذلك على شنوءة فقط ، وقد خلط المصنف <sup>(١)</sup> هنا في الشرح فأحذر تخطيطه ، وقول المبرد هنا متين كما ترى <sup>(٢)</sup>.

(١) قال ابن جماعة في حواشي الجاربردى : « زعم الشارح تبعاً للشرىف والبدر ابن مالك أن كلام المصنف في الشرح المنسوب إليه يقتضى أن يكون الحاذف المبرد وغير الحاذف سيبويه ، وإنه خطأ وقع منه ، وساق كلامه على حسب ما وقع في نسخته ، والذي رأيته في الشرح المذكور عكس ذلك الواقع موافقاً لما في المتن ، ولعل النسخ مختلفة ، فلتحرر » اهـ ومنه تعلم أن التخطيط الذى نسب المؤلف إلى ابن الحاجب ليس صحيح النسبة إليه ، وإنما هو من تحريف النساخ ، والشرىف الذى يشير إليه هو الشرىف الهادى وهو أحد شراح الشافية ، وليس هو الشرىف الجرجانى (٢) قد قوى مذهب أبى العباس المبرد بعض العلماء من ناحية القياس والتعليل والاختذ بالنظائر والأشياء فقد قال العلامة ابن يعيش (٥ : ١٤٧) : « وقول أبى العباس متين من جهة القياس ، وقول سيبويه أشد من جهة السماع ، وهو قولهم

قوله : « بشرط صحة العين ونفى التضعيف » يعنى إن كان قَعُولَة معتلة العين نحو قَعُولَة وَيُوعِه في مبالغة قائل وبائع ، أو كانت مضاعفة نحو كدودة ، وكذا إن كانت فعيلة معتلة العين كَحَوِيزَة وَبَيْعَة من البيع ، أو مضاعفة كشديلة ، لم تحذف حرف المد في شيء منها ، إذ لو حذفته لقلت قَوْلِي وَيَعِي \* وكَدَدِي وَحَوِزِي <sup>(١)</sup> وَبَيْعِي وَشَدَدِي ، فلم تُدغم ولم تقلب الواو ولا الياء ألفاً

شقي وهذا نص في محل النزاع « اه ، لكن ابن جماعة قال بعد حكاية الأقوال في هذه المسألة : «والأول مذهب سيويه وهو الصحيح ، للسماح ، فإن العرب حين نسبت إلى شئونة قالوا : شتّى ، فإن قيل : شتّى شاذ ، أجب بأنه لو ورد نحوه مخالفاً له صح ذلك ، ولكن لم يسمع في فعولة غيره ، ولم يسمع إلا كذلك ، فهو جميع المسموع منها ، فصار أصلاً يقاس عليه » اه ، والذي ذكره ابن جماعة في مذهب سيويه وجيه كما لا يخفى

(١) الذى فى القاموس : الحويزة كدورة : قصبة بخوزستان ، وكجينة من قاتل الحسين ، وبدر بن حويزة محدث « اه والذى فى اللسان : «وبنو حويزة قبيلة قال ابن سيده : أعلن ذلك ظناً ، اه وليس فيها حويزة — بفتح فكسر — كما يؤخذ من كلام المؤلف ، ولكن الذى فى ابن يعيش يقتضى صحة كلام المؤلف ، فانه قال فى (٥ : ١٤٦) : «وكذلك لو نسبت إلى بنى طويلة وبنى حويزة وهم فى التيم قلت : طويلى وحويزى ، والتصريف يوجب أن الواو إذا تحركت وافتتح ما قبلها قلبت ألفاً كقولهم : دار ، ومال ، وحذف الياء إما هو لضرب من التخفيف ، فلما آل الحال إلى ما هو أبلغ منه فى الثقل أو إلى اعلال الحرف احتمل ثقله وأقر على حاله » اه وفى كلام سيويه ما يؤيد صحة ما يؤخذ من كلام ابن يعيش ، فقد قال فى (٢ : ٧١) : « وسأله عن شديدة ، فقال : لا أحذف لاستقامتهم التضعيف ، وكأنهم تنكبوا التقاء الدالين وسائر هذا من الحروف ، قلت : فكيف تقول فى بنى طويلة ، فقال : لا أحذف لكرهيتهم تحريك هذه الواو فى فعل ( بفتحيتين ) ألا ترى أن فعل من هذا الباب العين فيه ساكنة والألف مبدلة فيكره هذا كما يكره التضعيف ، وذلك قولهم فى بنى حويزة حويزى »

لكنت كالساعي إلى مشعب مؤائلاً من سبيل<sup>(١)</sup> الراعد ، إذ المد في مثله ليس في غاية الثقل كما ذكرنا ، ولذلك لم يحذف في المجرد عن التاء الصحيح اللام ، بل حذفه لأدنى ثقل فيه ، حملاً على الثلاثي كما مر ، مع قصد الفرق بين المذكر والمؤنث ، واجتماع المثليين المتحركين في كلمة<sup>(٢)</sup> وتحرك الواو والياء عينيّن مع افتتاح

(١) أخذ هذه العبارة من بيت لسعيد بن حسان بن ثابت وهو مع بيت قبله :

فَرَرْتُ مِنْ مَعْنٍ وَإِفْلَاسِهِ إِلَى الْيَزِيدِي أَبِي وَأَقْدِ

وَكُنْتُ كَالسَّاعِي إِلَى مَشْعَبٍ مُؤَائِلًا مِنْ سَبِيلِ الرَّاعِدِ

ومعن المذكور هنا هو معن بن زائدة الشيباني الذي يضرب به المثل في المجرد ، وإنما أضاف الإفلاس إليه لأن الإفلاس لازم للكرام غالباً ، والمراد باليزيدي أحد أولاد يزيد بن عبد الملك ، والمثعب — بفتح الميم وسكون التاء المثناة وفتح العين المهملة — : سبيل الماء . وموائل : اسم فاعل من وائل إلى المكان مواءة ووقالا : أى بادر . والسبل — بفتح السين — : المطر . والراعد : السحاب ذو الرعد

(٢) هذا الذى ذكره المؤلف في تعليل عدم حذف المد من فعولة وفعيلة

المضاعفين مسلم في فعولة وليس بمسلم في فعيلة ، لأنه بعد حذف حرف المد من نحو شديدة فتفتح العين فيصير شديداً كلب ومثل هذا الوزن يتمتع الإدغام فيه لحفته وثلاثاً يلتبس بفعل ما كن العين . قال المؤلف في باب الإدغام : « وإن كان ( يريد اجتماع المثليين ) في الاسم ، فأما أن يكون في ثلاثي مجرد من الزيادة أو في ثلاثي مزيد فيه ، ولا يدغم في القسمين إلا إذا شابه الفعل ، لما ذكرنا في باب الأعلال من ثقل الفعل فالتخفيف به أليق ، فالثلاثي المجرد إنما يدغم إذا وازن الفعل نحو رجل صب . قال الخليل : هو فعل — بكسر العين — لأن صيت صباة فأنا صب كقمت قناعة فأنا قتع ، وكذا طب طيب ، وشذ رجل ضنق ، والوجه حذف ، ولو بنيت مثل نجس ( بضم العين ) من رد قلت : رد بالأدغام ، وكان القياس أن يدغم ما هو على فعل كشرر وقصص وعدد لموازته الفعل ، لكنه لما كان الإدغام لمشابهة الفعل الثقيل وكان مثل هذا الاسم في غاية الخفة لكونه مفتوح

ما قبلهما قليلا متروكان عندهم ، ولو أدغمت وقلبت لبعدت الكلمة جدا عما هو أصلها لا لموجب قوى .

فإن قلت : لم تقلب الواو والياء ألفا في قوول وبيوع وبيع مع تحركهما واحتاج ما قبلهما ، فما المحذور لو لم تقلبا أيضا مع حذف المد ؟  
فالجواب أنهما لم تقلبا مع المد لعدم موازنة الفعل معه التي هي شرط في القلب كما يحىء في باب الاعلال ؛ ومع حذف المد تحصل الموازنة .

قوله : « ومن فميلة غير مضاعف » ، إنما شرط ذلك لأنه لو حذف من مديدي في مديدة<sup>(١)</sup> لجاء المحذور المذكور في شديدة ، ولم يشترط ههنا صحة العين لأن [ نحو ] قومة<sup>(٢)</sup> إذا حذف ياءه لم تكن الواو متحركة مفتحة ما قبلها كما كان يكون في طويلة وقولة لو حذف المد .

الفاء والعين - ألا ترى الى تخفيفهم نحو كبد وعسد دون نحو جل - تركوا الإدغام فيه ، وأيضا لو أدغم فعل ( بفتح الفاء والعين ) مع خفته لالتبس بفعل ساكن العين فيكثر الالتباس ، بخلاف فعل وفعل بكسر العين وضمها فانهما قليلا في المضعف ، فلم يكثر بالالتباس القليل ، وإنما اطرء قلب العين في فعل ( بفتحين ) نحو دار وباب ونار وناب ولم يجر فيه الإدغام مع أن الخفة حاصلة قبل القلب كما هي حاصلة قبل الإدغام ، لأن القلب لا يوجب التباس فعل ( بفتحين ) بفعل ( بفتح فسكون ) ، إذ بالألف يعرف أنه كان متحرك العين لاساكنها بخلاف الإدغام ، اهـ

(١) مديدة : تصغير « مدة » ويجوز أن يكون المكبر بضم أوله ومعناه الزمان وما أخذت من المداد على القلم . وبالفتح ومعناه واحدة المد الذي هو الزيادة في أى شيء . وبالكسر ومعناه ما يجتمع في الجرح من القيح

(٢) قومة : تصغير قامة أو قومة أو قيمة ، فأما القامة فصدر بمعنى القيام ، أو هي جمع قائم كقادة في جمع قائد ، أو حسن طول الانسان ، أو اسم بمعنى جماعة الناس . وأما القومة فصدر بمعنى القيام أيضا ، أو المرة الواحدة منه . وأما القيمة فمن الشيء بالتقويم وأصلها قومة قلبت الواو ياء لسكونها إثر كسرة

قوله « وسليق شاذ » السليقة : الطبيعة ، والسليق : الرجل يكون من أهل السليقة ، وهو الذى يتكلم بأصل طبيعته [ ولغته ] ويقرأ القرآن كذلك ، بلا تتبع للقراء فيما قلوه من القراءات ، قال :

وَلَسْتُ بِنَحْوِي يَلُوكُ لِسَانَهُ وَلَكِنْ سَلِيقِي أَقُولُ فَأَغْرِبُ<sup>(١)</sup>

قوله « وسليقى فى الأزْد وعمرى فى كلب » ، يعنى إن كان فى العرب سليمة فى غير الأزْد وعمرة فى غير كلب ، أو سميت الآن بسليمة أو عميرة شخصا أو قبيلة أو غير ذلك قلت : سلمى وعمرى على القياس ، والذى شذ هو المنسوب إلى سليمة قبيلة من الأزْد ، وإلى عميرة قبيلة من كلب ، كأنهم قصدوا الفرق بين هاتين القبيلتين وبين سليمة وعمرة من قوم آخرين .

قوله « وهبدي وجذمي » قال سيبويه : تقول فى حمى من بنى عدى يقال : لم بنو عبيدة : هبدي ، وقال : وحدثنا من ثقب به أن بعضهم يقول : فى بنى جذيمة جذمى فيضم الجيم ويمجريه مجرى هبدي ، فرقا بين هاتين القبيلتين وبين مسمى آخر بعبيدة وجذيمة ، وحذف المضاف : أعنى « بنو » فى الموضعين ؛ لما يحىء بعد من كيفية النسبة إلى المضاف والمضاف إليه ، ولو سميت بعبيدة وجذيمة شيئا آخر جرى النسبة إليه على القياس ، كما قلنا فى عميرة وسليمة .

ولما كان هذا أشد من الأول لأن فى الأول ترك حذف الياء كما فى فمیل ، وغايته إبقاء الكلمة على أصلها ، وليس فيه تغيير الكلمة عن أصلها ،

---

(١) لم نعر على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، وهو من شواهد كثير من النحاة ، والمراد أنه يفترض بكونه لا يتعمل الكلام ولا يتبع قواعد النحاة ولكنه يتكلم على سجيته ويرسل الكلام إرسالا فيأتى بالفصح العجيب . و « يلوک لسانه » : يديره فى فم المراد يتشدد فى كلامه وتكلفه



وأما هنا فقيه ضم الفاء المفتوحة ، وهو إخراج الكلمة عن أصلها .  
 قوله « وَخُرَيْبِي شَاد » كل ما ذكر كان شاذاً في فَعِيلَة — بفتح الفاء  
 وكسر العين — وَخُرَيْبِي شَاد في فُعَيْلَة — بضم الفاء وفتح العين — وَخُرَيْبِيَة  
 قبيلة ، والقصد الفرق كما ذكرنا ، إذ جاء خُرَيْبِيَة اسم مكان أيضاً ، وكذلك  
 شذرماع رُدَيْبِيَة ، ورُدَيْبِيَة زوجة مَتمَر المنسوب إليه الرماح .

قوله « وَتَقِي » هذا شاذ في فَعِيل والقياس إبقاء الياء  
 قوله « وَقُرَشِي وَقُصَيٍّ وَمُلَحِيٍّ » هي شاذة في فُعَيْل بضم الفاء ، والقياس  
 إبقاء الياء أيضاً ، وإنما قال « في كنانة » لأن النسب إلى قُصَيٍّ بن جرير بن  
 حارم من بني تميم قُصَيٍّ على القياس ، وقال « ملحي في خزاعة » لأن النسب  
 إلى مُلَحِج بن الهون بن خَزَيْمَة مُلَحِيٍّ على القياس ، وكذا إلى مُلَحِج بن عمرو بن  
 ربيعة في السكون ، والقصد الفرق في الجميع كما ذكرنا

قال السيرافي (١) : أما ما ذكره سيبويه من أن النسبة إلى هُذَيْل هُذَلِيٌّ  
 فهذا الباب عندي لكثرة كالتخارج عن الشذوذ ، وذلك خاصة في العرب الذين  
 بهتامة وما يقرب منها ؛ لأنهم قالوا قُرَشِيٍّ وَمُلَحِيٍّ وَهَذَلِيٍّ وَقُصَيٍّ ، وكذا قالوا في

---

(١) اعلم أن في هذه المسألة ثلاثة أقوال : الأول ، وهو مذهب سيبويه  
 وجمهور النحاة أن قياس النسب إلى فعيل كأمير ، وفعل كهديل ، بقاء الياء فيهما ،  
 فإن جاء شيء مخالفاً لذلك كتقني في الأول وهذلي في الثاني فهو شاذ ، الثاني ، وهو  
 مذهب أبي العباس المبرد ، أنك تخير في النسب إليهما بين حذف الياء وبقيتها قياساً  
 مطرداً ، فيجوز أن تقول في النسب إلى شريف وجعيل : شريفي وجعيلي ، وأن  
 تقول : شرفي وجعلي ، وما جاء على أحد هذين الوجهين فهو مطابق لقياس ،  
 الثالث ، مذهب أبي سعيد السيرافي الذي أرمأ إليه المؤلف ، وهو أنك تخير في  
 فعيل - بضم الفاء — بين إثبات الياء وحذفها ، فأما في فعيل — بفتح الفاء —

سَلِيمٍ وَخُثَيْمٍ وَقَرْيَمٍ وَحُرَيْثٍ وَهَمٍ مِنْ هَذِيلٍ : سَلَى وَخُثِمَى وَقَرْمَى وَحُرْتَى «  
وهؤلاء كلهم متجاورون بتهامة ومايدانيها ، والعلة اجتماع ثلاث ياءات مع كسرة  
في الوسط

قوله « وتحذف الياء من الممثل اللام » ، لافرق في ذلك بين المذكر  
والمؤنث بالتاء ، بخلاف الصحيح فإنه لا يحذف اللد فيه إلا من ذى التاء  
كما ذكرنا

قوله « وتقلب الياء الأخيرة واوا » لثلاثا يجتمع الياءات مع تحرك ما قبلها  
لما ذكرنا

قوله « وجاء أُمَيَّةٌ » ، يعنى جاء في فُعَيْلٍ من الممثل اللام إبقاء الياء الأولى  
لثلاثة التقل بسبب الفتحة قبلها ، ولم يأت نحو غَنِيَّةٍ ، هذا قوله ، وقد ذكرنا قبل  
أنه قد يقال غَنِيَّةٌ ، على ما حكى يونس ، وقال السيرافي : إن بعضهم يقول غَدِيَّةٌ  
إلأنه أثقل من أُمَيَّةٍ ؛ لزيادة الكسرة فيه ، وقال سيديويه : بعض العرب يقول  
في النسب إلى أُمَيَّةِ أُمَوِيٌّ بفتح الهمزة ، قال : كأنه رده إلى مكبره طلبا  
للخفة (١)

فليس لك إلا اثبات الياء ، وإنما فرق بينهما لكثرة ماورد من الأول بالحذف في  
حين أنه لم يرد من الثاني بالحذف إلا ثقفى هذا كله في صحيح اللام منهما ، فأما  
معتل اللام نحو على وضحى فقيه ما ذكره المؤلف من كلام يونس والمصنف

(١) اعلم أن أُمَيَّة تصغير أمة ، وهى الجارية ، والتاء في أمة عوض عن اللام  
المحذوفة ، وأصلها الواو ، والدليل على أن أصلها الواو جمعهم لها على أموات ، فلما  
أرادوا تصغيرها ردوا اللام كما هو القياس في تصغير الثلاثى الذى بقى على حرفين  
ثم قلبوا الواو ياء لا اجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ، وأدغمت ياء  
التصغير فيها ، وزادوا تاء التأنيث على ما هو قياس الاسم الثلاثى المؤنث بغير التاء  
فأما تاء عوض فقد حذفت حين ردت اللام ، لأنه لا يجمع بين عوض و

قوله « وأجرى تَحْوِي في تَحِيَّةٍ مجرى غَنَوِي » إنما ذكر ذلك لأن كلامه كان في فَعِيلَةٍ ، وَتَحِيَّةٍ في الأصل تَفْعِلَةٌ إلا أنه لما صار بالادغام كفعيلة في الحركات والسكنات ، فشارك بذلك نحو عَدِي وَغَنِي في علة حذف الياء في النسب وقلب الياء واوا<sup>(١)</sup> فحذفت ياؤه الأولى وقلبت الثانية واوا لمشاركته له في العلة ، وإن خالفه في الوزن وفي كون الياء الساكنة في تحية عَيْنًا وفي أمية<sup>(٢)</sup> للتصغير واعلم أنك إذا نسبت إلى قِسِيٍّ وَعِصِيٍّ حلين<sup>(٣)</sup> قلت : قُسَوِيَّ وَعُصَوِيَّ

والمعوض عنه ، والنسب إلى أمة المكبر أموي برد اللام وجوبا كما هو قياس النسب إلى الثلاثي المحلوف اللام ، إذ كانت قد ردت في جمع التصحيح (١) وقع في أصول الكتاب كلها « فشارك بذلك نحو عدى وغنى في علة حذف الياء في التصغير وقلب الياء واوا » والذي يتجه عندنا أن كلمة « التصغير » وقعت سهواً وأن الصواب « في علة حذف الياء في النسب » لأن حذف الياء الأولى مع قلب الثانية واوا لا يكون إلا في النسب وعلى هذا تكون إضافة « علة » إلى « حذف » على معنى اللام ، وعلة الحذف هي استقلال الياءات مع الكسرتين . نعم إن تحية وخبيا يشتركان في باب التصغير في حذف إحدى الياءات لوجود ياءين بعد ياء التصغير ، لكنهما عند المؤلف تحذف ياؤهما الأخيرة نسياً ، وعند ابن مالك تحذف الياء التي تلي ياء التصغير كما نص عليه في التسهيل ، وليس من اللائق حمل كلام المؤلف على غير مذهبه ، على أنه لو أمكن تصحيح بقاء كلمة « التصغير » على حالها بالنسبة إلى حذف الياء لم يمكن بقاؤها بالنسبة إلى قلب الياء واوا ، لأن علة النسب لا التصغير ، فلا جرم وجب ما ذكرناه

(٢) قوله « وفي أمية للتصغير » هذه كلمة مستدركة ، لأنه لا يشبه تحية بأمية وإنما يشبهها بنحو غنية ، ألا ترى أن رجه الشبه أهمها سواء في الحركات والسكنات والأصل في ذلك أن يكونا سواء في نوع الحركة لا في جنسها فكان الأوفق أن يقول وفي « غنية » زائدة

(٣) إنما قال « حلين » للاحتراز عن النسب إليهما جميعين فإن النسب إليهما حينئذٍ يرد كل واحد منهما إلى مفردة ، فتقول عصوي وقوسوي

فضممت الفاء لأن أصله الضم ، وإنما كنت كسرتة إبتاعا لكسرة العين ، فلما انفتح العين في النسبة رجع الفاء إلى أصلها

قال : « وَتُحَذَفُ الْيَاءُ الثَّانِيَةُ فِي نَحْوِ سَيِّدٍ وَمَيْتٍ وَمُهَيِّمٍ مِنْ هَيِّمٍ ، وَطَائِيٍّ شَاذٌ ، فَإِنْ كَانَ نَحْوُ مُهَيِّمٍ تَصْغِيرَ مُهَيِّمٍ قِيلَ مُهَيِّمِيٌّ بِالتَّعْوِيضِ »

أقول : اعلم أنه إذا كان قبل الحرف الأخير الصحيح ياء مشددة مكسورة فألحقت ياء النسب به وجب حذف ثانيتهما المكسورة على أى بنية كان الاسم : على فَيَعْلٍ كَيْتٍ ، أو على مُفَعِّلٍ كُبَيِّنٍ ، أو على أَفْعِلٍ كَأَسِيدٍ ، أو على فُعِيلٍ كَعَهْدٍ أو على غير ذلك ، لكرهتهم في آخر الكلمة الذى اللاتوق به التضعيف اكتناف ياءين مشدتين بحرف واحد مع كسرة الياء الأولى وكسرة الحرف الفاصل ، وكان الحذف في الآخر أولى ، إلا أنه لم يجر حذف إحدى ياءى النسب لكونهما معا علامة ، ولا ترك كسرة ما قبلهما لالتزامهم كسره مطردا ، ولا حذف الياء الساكنة لثلاثا يبقى ياء مكسورة بعدها حرف مكسور بعدها ياء مشددة ، فان النطق بذلك أصعب من النطق بالمشدتين بكثير ، وذلك ظاهر في الحس ، فلم يبق إلا حذف المكسورة ، فان كان الأخير حرف هلة كما في الْمُحَيِّى فسيجىء حكمه ، فان كانت الياء التى قبل الحرف الأخير مفتوحة كَبَيِّنٍ وَمُهَيِّمٍ اسمى مفعول لم يحذف في النسبة شيء لعدم الثقل

قوله « وَطَائِيٍّ شَاذٌ » أصله طَائِيٍّ كَيْتِيٍّ فحذف الياء المكسورة كما هو القياس ، فصار طَائِيٍّ بِيَاءٍ ساكنة ، ثم قلبوا الياء الساكنة ألفا على غير القياس تحصدا للتخفيف لكثرة استعمالهم إياه ، والقياس قلبها ألفا إذا كانت عينا أو طرفا وتحركت وافتتح ما قبلها كما يجىء ، ويجوز أن يكون الشذوذ فيه من جهة حذف

الياء الساكنة فتقلب الياء التي هي عين ألفا لتحركها وافتتاح ما قبلها على ما هو القياس

قوله : « ومهم من هم » هو اسم فاعل من هيَّمة الحب : أى صيره هاماً متحيراً .

قوله « فإن كان محو مهم تصغير مهم اسم فاعل من هوم » أى نام نوماً خفيفاً ، فاذا صغرته حذفت إحدى الواوين ، كما تحذف في تصغير مقدم إحدى الدالين ، وتجيء ياء التصغير ، فإن أدغمته فيها صار مهمماً ، وإن لم تدغمه كما تقول في تصغير أسود : أسود<sup>(١)</sup> قلت : مهموم ، ثم إن أبدلت من المحذوف قلت : مهمم ومهموم ، كما تقول : مقيدم ، قال جار الله وتبعه المصنف : إنك إذا نسبت إلى هذا المصغر المدغم فالواجب إبدال الياء من الواو المحذوفة ، فتقول : مهممى<sup>٢</sup> لأنك لو جوزت النسب إلى ما ليس فيه ياء البدل وهو على صورة اسم فاعل من هم فإن لم تحذف منه شيئاً حصل الثقل المذكور ، وإن حذفت التيس المنسوب إلى هذا المصغر بالنسب إلى اسم الفاعل من هم ، فالزمت ياء البدل ليكون الفاصل بين الياءين المشددين حرفين : الياء الساكنة والميم ، فتباعدان أكثر من تباعدهما حين كان الفاصل حرفاً ، فلا يستقل اجتماع الياءين المشددين في كلمة حتى يحصل الثقل بترك حذف شيء منهما أو الالتباس بحذفه ، وكذا ينبغي أن ينسب على مذهبهما إلى مصغر مهم اسم فاعل من هم ، أعنى ياء العوض ، وهذا الذى ذكرنا في تصغير مهم ومهموم أعنى حذف أحد المثلين مذهب سيديويه في تصغير عطاود<sup>(٣)</sup> على ما ذكرنا في التصغير ، أما المبرد فلا يحذف منه شيئاً ، لأن الثانى وإن كان متحركاً بصير مدة رابعة فلا يختل به بنية

(١) انظر ( ١ : ٢٣٠ ) من هذا الكتاب

(٢) انظر ( ١ : ٢٥٣ ) من هذا الكتاب

التصغير كما قال سيبويه في تصغير مُسَرَّوْلٍ <sup>(١)</sup> مُسَرَّيْلٍ ، فعلى مذهبه ينبغي أن لا يجوز في تصغير مُهَوِّمٍ ومُهَيِّمٍ إلا مُهَيِّمٌ بياء ساكنة بعد المشددة كما تقول في تصغير عَطَوْدٍ : عطيد لا غير ، فعلى مذهبه لا يجيء أنه إذا نسب إلى مصغر مهوم أو مهيم يجب الإبدال من المحذوف لأنه لا يحذف شيئاً حتى يبدل ، فلا ينسب هو أيضاً إلى المصغر إلا مُهَيِّمٌ ، لكن الياء ليس بعوض كما ذكرنا ، ومذهب سيبويه وإن كان على ما ذكرنا من حذف إحدى الواوين في نحو عطود ، إلا أنه لم يقل هنا أنك لا تنسب إلى المصغر إلا مع الإبدال كما ذكر جار الله ، بل قال : إنك إذا سبت إلى مهيم الذى فيه ياء ساكنة بعد المشددة لم تحذف منه شيئاً ، قال : لأننا إن حذفنا الياء التى قبل الميم بقى مهيم والنسبة إلى مهيم توجب حذف إحدى الياءين فيبقى مُهَيِّمٌ ، كما يقال في حُمَيْرٍ : حُمَيْرِ ، فيصير ذلك إخلالاً به ، يعنى يختل الكلمة بحذف الياءين منها ، فاخترأوا ما لا يوجب حذف شيئين ، يعنى إبقاء الياء التى هى مدة ، ليتباعد بها وبالميم الياءان المشددتان أكثر فيقل استئصال تجاورهما ، هذا قوله ، ويجوز أن يكون سيبويه ذهب هنا لمذهب المبرد من أن النسبة إلى مثله لا تكون إلا بالمد ، إذ لا يحذف من الكلمة شيء ، فلا يكون الياء فى مُهَيِّمٍ للتعويض ويجوز أن يكون ذهب هنا أيضاً إلى ما ذهب إليه فى عَطَوْدٍ ، أعنى حذف أحد المثلثين وجواز التعويض منه وتركه إلا أنه قصد إلى أنك إن نسبت إلى ما فيه ياء الموض لم تحذف منه شيئاً خَوْفَ إجحاف الكلمة بحذف الياءين ، وإن نسبت إلى المصغر الذى ليس فيه ياء الموض حذفت الياء المكسورة وقلت : مُهَيِّمٌ ، كما تقول فى المنسوب إلى اسم الفاعل من هَيِّمٍ وفى المنسوب إلى حُمَيْرٍ إذ لا إجحاف

(١) انظر ( ١ : ٢٥٠ ) من هذا الكتاب

فيه إذن ، ولا يبال باللبس ، وثانى الاحتمالين فى قول سيويه أرجح ؛ لثلاث مخالف  
قوله فى عطوّد ، وعلى كل حال فهو مخالف لما ذكره جار الله والمصنف

قال : « وَتُقَلَّبُ الْأَلِفُ الْأَخِيرَةُ الثَّالِثَةُ وَالرَّابِعَةُ الْمُتَقَلِّبَةُ وَأَوَّلُ  
كَمْصَوِيٍّ وَرَحَوِيٍّ وَمَلْهَوِيٍّ وَمَرْمَوِيٍّ ، وَيُحَذَفُ غَيْرُهُمَا كَحَبْلِيٍّ  
وَجَزْزِيٍّ وَمُرَامِيٍّ وَقَبْعَرِيٍّ ، وَقَدْ جَاءَ فِي نَحْوِ حَبْلِيٍّ حَبْلَوِيٍّ  
وَحَبْلَاوِيٍّ ، بِخِلَافِ نَحْوِ جَزْزِيٍّ »

أقول : اعلم ان آخر الاسم المنسوب إليه إما أن يكون ألفاً أو واواً أو ياء  
أو همزة قبلها ألف أو همزة ليس قبلها ذلك ، أو حرفاً غير هذه المذكورة ،  
فالقسمان الأخيران لا يُغَيَّرُ حرفهما الأخير لأجل ياء النسبة ، ونذكر الآن  
ما آخره ألف فنقول :

الذى آخره ألف إن كانت ألفه ثانية : فإما أن تكون لامه محذوفة كما  
إذا سمى بِفَازَيْدٍ وذامال وشاة<sup>(١)</sup> ، ولا رابع لها أولاً لام له وضما ، كما إذا سمى

(١) أصل فازيد قبل الإضافة فوه — بفتح أوله وسكون ثانيه — بدليل جمعه  
على أفواه وتصغيره على فويه ، ثم حذفت لامه اعتباطاً فكره بقاء الاسم العرب  
على حرفين ثانيهما لين فأبدل الثانى ميماً فصار فم ، فأذا أضيف زال المقضى لآبداله  
ميماً ، لأن المضاف والمضاف إليه كالشئ الواحد فنزلوا المضاف إليه منزلة لام  
الكلمة فرجع حرف العلة ، فجعلوه قائماً مقام حركة الأعراب فى الرفع ثم جعلوا  
الوار ألفاً فى النصب وياء فى الجر لتكون الألف والياء مثل الفتحة والكسرة وضموا  
ما قبل الواو فى الرفع ونحوها ما قبل الألف فى النصب وكسروا ما قبل الياء فى  
الجر طلباً للتجانس والخفة . وأما ما فاصله قبل الإضافة ذوى — بفتح أوله  
وثانيه — على الراجح ، فحذفت لامه اعتباطاً ثم جعلت نيته التى هى الواو قائمة  
مقام حركة الأعراب فى الرفع ، وجعلت الألف والياء قائمتين مقام الفتحة والكسرة  
فى حالتى النصب والجر ، ثم حركت الفاء بحركة مناسبة للعين طلباً للتجانس والخفة

بنا<sup>(١)</sup> وما ولا ، وإن كانت ثالثة : فيما أن تكون منقلبة عن اللام كالمصى  
والقنى وهو الأكثر ، أو تكون أصلية كما في متى وإذا ، وإن كانت رابعة : فاما  
أن تكون منقلبة عن اللام كالأعلى والأعمى ، أو للإلحاق كالأرطى<sup>(٢)</sup>  
والذفرى<sup>(٣)</sup> ، أو للتأنيث كحبل وبشرى ، أو أصلية نحو كلاً وحقى ، والخامسة  
قد تكون منقلبة ، وللإلحاق ، وللتأنيث ، كالمصطفى والحَبْطَى<sup>(٤)</sup>  
والحُبَارَى<sup>(٥)</sup> ، والسادسة قد تكون منقلبة كالمُستَقَى ؛ وللإلحاق  
كالمُسلَنقى<sup>(٦)</sup> واسلَنقى علما ، وقد تكون للتأنيث كحَوَلَايا<sup>(٧)</sup> ، وقد تكون  
لتكثير البناء فقط كقَبَمَثَرَى<sup>(٨)</sup> .

وأما شاة فأصلها شومة - بفتح أوله وسكون ثانيه - بدليل قولهم في التصغير شوية  
لخذفت لام الكلمة اعتباطا ، ثم حركت العين بالفتح لاتصال تاء التأنيث بها ، ثم أعلت  
العين بقلبها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وهذه الحركة وإن كانت عارضة إلا  
أنها لازمة ، فجعلت كالأصلية فاعتديها في الأعلال بخلاف حركة نحو شى في شيء  
وضوفى ضوء ونحو اشتروا الضلالة ، ولا تنسوا الفضل بينكم

(١) مراده : «ذا» ذا الأشارية ، وقد تبع في جعلها ثنائية الوضع ابن يعيش في  
شرح المفصل . انظر ( ٢٨٥ : ١ ) من هذا الكتاب

(٢) انظر ( ٥٧ : ١ )

(٣) انظر ( ٧٠ : ١ ) - و ( ١٩٥ : ١ ) من هذا الكتاب

(٤) انظر ( ٥٤ : ١ ) - و ( ٢٥٥ : ١ ) من هذا الكتاب

(٥) انظر ( ٢٤٤ : ١ ) - و ( ٢٥٧ . ١ ) من هذا الكتاب

(٦) مسلنقى : اسم مفعول من اسلنق ، وهو مطاوع سلقاه ؛ إذا صرعه  
وألقاه على ظهره

(٧) حولايا : اسم قرية من عمل النهر وان على ما في القاموس ، وقد ذكر  
المؤلف في باب التصغير أنها اسم رجل : انظر ( ٢٤٦ : ١ ) من هذا الكتاب

(٨) انظر ( ٩ : ١ ) من هذا الكتاب



فالثانية التي لامها محذوفة إن وقع موقعها قبل النسب حرف صحيح على وجه الأبدال قلب الألف في النسبة إليه ؛ فيقال في النسب إلى فزَيْدٍ علما : فَمِي ، بحذف المضاف إليه كما يجيء ، وأما قلبها في النسب ميا فلأن ياء النسب كأنها الاسم المنسوب ، والمجرد عنها هو المنسوب إليه ؛ فلا جرم لا يلحق هذه الياء أسما إلا ويمكنه أن يستقل بنفسه من دون الياء ويعرب ، وكذا ينسب إلى فَوْزَيْدٍ وفي زَيْدٍ عَليْنِ ، وإن لم يقع موقعها حرف صحيح على وجه الأبدال رد اللام كما تقول في المسمى بهذا مال وفي شاة : ذَوَوِيٌّ وَشَاهِيٌّ ، <sup>(١)</sup> وكذا تقول في المسمى بذومال وذى مال ، والثانية التي لا لام لها وضعا يزداد عليها مثلاً . كما يجيء ؛ لأن الملحق به ياء النسب كما قلنا يجب أن يمكن كونه اسما معرباً من دون الياء ، فإذا زدت عليها ألماً اجتمع ألقان ؛ فتجعل ثانيتهما همزة ؛ لأن الهمزة من مخرج الألف ومخرج الفتحة التي قبلها ، ولم تقلب الألف واواً وإن كان إبدال حروف الة بمضيا من بعض أكثر من إبدالها بغيرها ، كما تقول في الرحى : رَحَوِيٌّ على ما يجيء ، لأن وقوع الهمزة طرفاً بعد الألف أكثر من وقوع الواو بعدها ، فتقول ذَائِيٌّ في ذا للإشارة ، وَلَائِيٌّ وَمَائِيٌّ ، فقولم : مَائِيَّةُ الشيء منسوب إلى ما المستفهم بها عن حقيقة الشيء كما مر في الموصولات ومن قال مَائِيَّةٌ فقد قلب

---

(١) ذَوَوِيٌّ على أن أصل ذا مال « ذوو » واضح ، وأما على أن أصلها ذوى فوجهه أن الياء قلبت واواً دفعا لاستتقال الياءات والكسرة كما في هم وشج وشاهي في النسبة إلى شاة مبنى على مذهب سيويه من أن ساكن العين إذا تحرك بعد حذف لامه يبقى على حركته عند رد اللام في النسب ؛ لأن ياء النسبة عارضة ولا اعتداد بالعارض ، أما على مذهب الاخفش من أن العين إذا تحركت بعد حذف اللام ترجع إلى سكونها بعد رد اللام فيقال شرهى لا شاهي ؛ لأن المقتضى لتحريك العين هو . حذف اللام فإذا ردت اللام زال المقتضى لتحريك العين فترجع إلى سكونها

الهمزة هاء لتقاربهما ، وحال الواو والياء ثابتين لاثالث لهما كحال الألف سواء ، فتقول في المنسوب إلى لَوّ : لَوّى وفي المنسوب إلى في : فَيَوّى ، وأصله فَيّى فعمل به ماعمل بالمنسوب إلى حى كما يجىء

وإن كانت الألف ثالثة قلبت واوا مطلقا ، وإنما لم تحذف الألف للساكنين كما تحذف في نحو القى الظريف لأنها لو حذفت وجب بقاء ما قبل الألف على فتحته دلالة على الألف المحذوفة ، لأن ما حذفت لعله لانسيا تبقى حركة ما قبل المحذوف فيه على حالها كما في قاضٍ وعصا فكننت تقول في النسبة إلى عصا وقى : عَصَى وقى بالفتح ، إذ لو كسر ما قبل الياء لا التبس بالمحذوف لأمه نسيا كيدى ودَمى فكان إذن ينخرم أصلهم المهد ، وهو أن ما قبل ياء النسبة لا يكون إلا مكسورا في اللفظ ليناسبها ، بخلاف ما قبل ياء الإضافة فإنه قد لا يكون مكسورا كسُلّمائى وفتكّى ومُسَلّمى ، وذلك لكون ياء الإضافة اسما برأسه ، بخلاف ياء النسبة ، فإنها أوغل منها في الجزئية وإن لم تكن جزأ حقيقيا كما مر ، وإنما لم تبدل الألف همزة لأن حروف العلة بعضها أنسب إلى بعض

وأما إبدالهم الألف همزة في نحو صفراء وكساء ورداء دون الواو والياء فلما يجىء من أنها لو قلبت إلى أحدهما لوجب قلبها ألفا ، فكان يبطل السعى ، وإنما لم تقلب ياء كراهة لاجتماع الياءات ، وإنما لم يقلب واو نحو رجوى ألفا مع تحركها واقتتاح ما قبلها لمعرض حركتها <sup>(١)</sup> لأن ياء النسب كما مر ليس له اتصال تام بحيث يكون كجزء مما قبله بل هو كالاسم المنسوب ، وأيضا لثلا يضار إلى ما فر منه

(١) الأولى أن يقتصر في عدم قلب واو نحو رجوى ألفا على التعليل الثانى : إذ لا يظهر لدعوى عروض حركة الواو وجه ، اللهم إلا أن يقال إن الواو لما كانت متقلبة عن الألف الساكنة لأجل ياء النسبة العارضة كان أصل الواو السكون وتحريكها إنما جاء لياء النسبة

وأما الألف الرابعة فإن كانت منقلبة ، أو للحلق ، أو أصلية ، فالأشهر الأجود قلبها واوا دون الحذف ؛ لكونها أصلاً أو عوضاً من الأصل أو ملحقة بالأصل ، وإن كانت للتأنيث فالأشهر حذفها لأنه إذا اضطر إلى إزالة عين العلامة فالأولى بها الحذف ، فرقا بين الزائدة الصرف والأصلية أو كالأصلية ، ويتحتم حذفها إذا تحرك ثاني الكلمة كَجَمَزَى <sup>(١)</sup> ؛ لزيادة الاستقلال بسبب الحركة ، فصارت الحركة — لكونها بعض حروف المد كما ذكرنا غير مرة — كحرف ، فإذا كان الأولى بألف التأنيث من دون هذا الاستقلال الحذف كما ذكرنا صار معه واجب الحذف

وكما يتحتم حذف الألف خامسة كما يجيء يتحتم حذفها رابعة مع تحرك ثاني الكلمة ، والحركة قد تقوم مقام الحرف فيما فيه نوع استقلال كما مر فيما لا ينصرف ألا ترى أن قدماً يتحتم منع صرفه علماً كمقرب دون هنيذ ودغدير <sup>(٢)</sup> ، وإن

(١) يقال : جز الانسان والبعير والدابة يجرى ، كيزرب ، جزا وجرى ، إذا صعدا دون الجرى الشديد ، ويقال : حمار جرى إذا كان وثاباً سريعاً

(٢) قال المؤلف في شرح الكافية ( ١ : ٤٤ ) : « فالثوئ بالياء المقدرة حقيقياً كان أولاً إذا زاد على الثلاثة وسميت به لم ينصرف سواء سميت به مذكراً حقيقياً أو مؤنثاً حقيقياً أولاً وهذا ولا ذاك ، وذلك لأن فيه ثاء مقدرة وحرفاً ساداً مسدوداً ؛ فهو بمنزلة حمزة ، وإن كان ثلاثياً فأما أن يكون متحرك الأوسط أولاً ، والاول إن سميت به مؤنثاً حقيقياً كقدم في اسم امرأة أو غير حقيقي كسقر لجنهم لجميع التحوين على منع صرفه ، للثاء المقدرة ولقيام تحرك الوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام الثاء ، والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع أنك تقول في حبل : حبل وحلوى ، ولا تقول في جرى إلا جري ، كما لا تقول في جمادى إلا جمادى ، وخالفهم ابن الأنباري لجعل سقر كند في جواز الأمرين نظراً إلى ضعف الساد مسدود الثاء ، وإن سميت به مذكراً حقيقياً أو غير حقيقي فلا خلاف عندهم في وجوب صرفه ، لعدم تقدير ثاء التأنيث ، وذلك كرجل سميت يسقر وكتاب سميت بدم » اهـ

كان ثاني الكلمة سا كنا جاز تشبيه ألف التانيث بالألف المنقلبة ، والأصلية  
والتي للحاق ، فتقول : حبلوى ، وبألف التانيث الممدودة ، فتزيد قبلها ألفا آخر ،  
وتقلب ألف التانيث واوا فتقول : حُبْلَاوِيٌّ وَدُنْيَاوِيٌّ كَصَخْرَاوِيٍّ ، وكما  
جاز تشبيه ألف التانيث بالمنقلبة والأصلية والتي للحاق جاز تشبيه المنقلبة  
والأصلية والتي للحاق بألف التانيث المقصورة في الحذف ، فتقول : مَلْهِيٌّ وَحَقِّيٌّ  
وَأَرْطِيٌّ ، وبألف التانيث الممدودة ، تقول : مَلْهَيَّوِيٌّ وَحَقَّايَّوِيٌّ وَأَرْطَاوِيٌّ ، وقد  
شبهوا — في الجمع أيضا — المنقلبة بألف التانيث لكن قليلا ، فقالوا : مَدَارِيٌّ  
في جمع مَدْرَى <sup>(١)</sup> ، كَجَبَالِيٍّ في جمع حُبْلَى كما يجيىء في بابه <sup>(٢)</sup>

وأما الخامسة فما فوقها فانها تحذف في النسب مطلقا ، منقلبة كانت أو غيرها ،  
بلا خلاف بينهم ؛ للاستئثار ؛ إلا أن تكون خامسة منقلبة وقبلها حرف مشدد ؛

---

(١) قال في اللسان : « والمدرى والمدرة ( بكسر أولهما وسكون ثانيهما )  
والمدرية ( بفتح أولهما وسكون ثانيهما وكسر ثالثهما ) : القرن ، والجمع مدار ، ومدارى الألف  
يبدل من الياء ، ودري رأسه بالمدري : مشطه . قال ابن الأثير : المدري والمدرة :  
شئ يعمل من حديد أو خشب على شكل سن من أسنان المشط وأطول منه يسرح به  
الشعر المتلبد ، ويستعمله من لم يكن له مشط ، ومنه حديث أبي : أن جارية له  
كانت تدري رأسها بمدراها : أى تسرحه ، يقال : أدريت المرأة تدري أدراء ،  
إذا سرحت شعرها به ؛ وأصلها تدري : تقتل من استعمال المدري ، فأدغمت  
التاء في الدال ، اهـ »

(٢) قال المؤلف في باب الجمع من هذا الكتاب : « وقد جاء في بعض ما آخره  
ألف منقلبة ما جاء في ألف التانيث من قلب الياء ألفا تشبيها له به ، وذلك نحو مدري ،  
ومدار ، ومدارى - بالألف - وذلك ليس بمطرد . وقال السيرافي : هو مطرد ،  
سواء كان الألف في المفرد منقلبة أو للحاق وإن كان الأصل إبقاء الياء ، فتقول  
على هذا في ملهى : ملاء وملاهى ، وفي أرطى : أراط وأراطى ، وقال : لأنه لا يقع  
فيه إشكال ، والأولى الوقوف على ما سمع » اهـ

فإن يونس جعلها كالرابعة في جواز الإبقاء والحذف ، فعلى عنده كآ على وألزمه سيبويه أن يجوز في الخامسة للتأنيث القلب أيضا نحو عَيْدَى<sup>(١)</sup> كما أجاز في الرابعة للتأنيث كحبل ، ولا يميزه يونس ولا غيره ، ولا يلزم ذلك يونس ؛ لأن أصل الرابعة التي للتأنيث الحذف كما تقدم فلزم فيها هو كالرابعة ، بخلاف المنقلبة فإن أصل الرابعة المنقلبة القلب<sup>(٢)</sup> ، وألزمه سيبويه أيضا أنه لو

(١) اظر ( ١ : ٢٤٥ ٢٨ ) من هذا الكتاب

(٢) حاصل هذا الكلام أن العلماء أجمعوا في الألف الرابعة على جواز القلب والحذف إذا كان ثاني الكلمة ساكنا بلا فرق بين الألف المنقلبة عن أصل كلبي والتي للتأنيث كحبل ، تقول : ملهى وملهى وحلى وحلوى ، اتفاقا ، ومع اتفاقهم على جواز الوجهين اتفقوا على أن القلب في المنقلبة أرجح من الحذف وعلى أن الحذف في ألف التأنيث أرجح من القلب ، فأما إذا كانت الألف خامسة ليس فيما قبلها حرف مشدد فقد أجمعوا أيضا على وجوب حذفها في النسب مطلقا تقول في جبارى ومصطفي : جبارى ومصطفي ، فإن كانت الألف خامسة وفيما قبلها حرف مشدد فإن كانت للتأنيث فقد أجمعوا على وجوب الحذف ، تقول في عدى وكفرى وزمكى : عدى وكفرى وزمكى ، وإن كانت الألف في هذه الحال لنغير التأنيث مثل معدى ومصلى ومعل (بضم فتح تشديد الثالث فيهن) فيونس يجوز فيها القلب والحذف حملا لها على الرابعة لأن الحرف المشدد بمنزلة الحرف الواحد ، وسيبويه يوجب فيها حيثن الحذف اعتدادا بالحرف المشدد كحرفين ، وقد قال سيبويه : إنه يجب إذا اعتبرنا الحرف المشدد حرفا واحدا أن يجوز في ألف التأنيث في هذه الحال الوجهان لوجود العلة التي اقتضت الجواز فيها كوجودها في المنقلبة ، مع أنهم أجمعوا في التي للتأنيث على وجوب الحذف ، وقد ذكر المؤلف رحمه الله أن ذلك لا يلزم يونس ، لأن بين ألف التأنيث الرابعة والألف التي لنغير التأنيث فرقا ، لأن الأصل في ألف التأنيث الحذف والأصل في التي لنغير التأنيث القلب ، فلما حملت الخامسة التي قبلها حرف مشدد على الرابعة أعطى كل نوع ما هو الأصل فيه لجعل حكم التي للتأنيث الحذف وحكم غيرها جواز القلب ، وتقول : كان مقتضى هذا

جاء مؤنث على مثل مَعْدٍ وَخِدْبٍ<sup>(١)</sup> ونحو ذلك فسمى به مذكر يصرف ؛  
لأنه يكون إذن كَقَدَمٍ إذا سمي به مذكر<sup>(٢)</sup> ولا قائل به  
قوله : « كَحُبْلِيٍّ وَجَمَزِيٍّ » الألف فيهما رابعة للتأنيث ؛ إلا أن جَمَزِيٍّ  
متحرك الثاني بخلاف حُبْلِيٍّ ، وألف مُرَامِيٍّ خامسة منقلبة ، وفي قَبْعَثَرِيٍّ سادسة  
لتكثير البنية فقط

قال : « وَتُقَلَّبُ الْيَاءُ الْأَخِيرَةُ الثَّالِثَةُ الْمَكْسُورُ مَا قَبْلَهَا وَآوًا  
وَيُفْتَحُ مَا قَبْلَهَا كَمَوِيٍّ وَشَجَوِيٍّ ، وَتُحْذَفُ الرَّابِعَةُ عَلَى الْأَفْصَحِ  
كَقَاصِيٍّ ، وَيُحْذَفُ مَا سِوَاهُمَا ، كَمُشْتَرِيٍّ ، وَبَابُ مُحْيٍ جَاءَ عَلَى  
مُحَوِيٍّ وَمُحْيِيٍّ كَأُمِّيٍّ »

أقول : اعلم أن الياء الأخيرة في المنسوب إليه لا تخلو من أن تكون ثانية  
محدوفة اللام كما إذا سمي بنى زيد وذى مال ، أو ثانية لالام لها وضعا كني وكنى ،  
وقد ذكرنا حكم التسمين ، أو ثانية حذفت فاؤها كَشَيْئَةٍ<sup>(٣)</sup> ، ويحيى حكمها ،

الذى ذكره من الفرق أن يجب في المنقلبة القلب لأنه أصل في الذى حمل عليه وهو  
الرابعة المنقلبة ، كما وجب الحذف فى التانىث لأنه أصل فى المحمول عليه وهو  
الرابعة التى للتانىث

(١) أنظر ( ١ : ٥٩ ٦٨ ) من هذا الكتاب

(٢) حاصل هذا الوجه الذى ألزم به سيويه يونس أن علم المؤنث إذا سمي به  
مذكر يشترط فى منع صرفه الزيادة على ثلاثة أحرف ، فلو جعلنا أحرف المشدد  
بمثلة حرف واحد كما يقتضيه جمل يونس نحو معلى بمنزلة أعلى فى جواز الحذف  
والإبقاء لزمنا أن نصرف علم المؤنث الذى سمينا به مذكرا وكان على أربعة أحرف  
وفيه حرف مشدد ، والاجماع على وجوب منع صرف مثل هذا

(٣) الشية - بكسر الشين وفتح الياء مثل عدة - مصدر وشى الثوب يشيه  
وشيارشية ، مثل وعد يعد وعدا وعدة ، إذا حسنه ونمقه وجعله ألوانا

أو تكون ثالثة ، وهى إما متحرك ما قبلها ولا تكون الحركة إلا كسرة كالمعى  
والشجى ، أو ساكن ما قبلها ، وهو إما حرف صحيح كطبي ورؤية<sup>(١)</sup> وقنية<sup>(٢)</sup>  
أو ألف كراى وراية ، أو ياء مدغم فيها كطي وحي ، أو تكون رابعة ، وهى  
إما أن ينكسر ما قبلها كالقاضي والغازى ، أو يسكن ، والساكن إما ألف كسقية  
أو ياء مدغم فيها كطي وقصى ، أو غير ذلك كقرأى<sup>(٣)</sup> ، وكذا الخامسة :  
إما أن ينكسر ما قبلها كالمرامى ، أو يسكن ، والساكن إما ألف كدرحاية<sup>(٤)</sup>  
وحو لا ياء ، أو ياء مدغم فيها ككرسى ومرمى ، أو غير ذلك كإتقضى على  
وزن إتقضى<sup>(٥)</sup> من قضى .

والواو الأخيرة إما أن تكون ثانية محذوفة اللام كفؤ زيد وذو مال ، أو  
ثانية لا لام لما وضعا كلوا وأو ، وقد ذكرنا حكم هذين القسمين أيضاً ، أو تكون  
ثالثة ساكناً ما قبلها كغزو وغزوة ورشوة وعروة ، أو متحركاً ما قبلها بالضم  
نحو سروة من سرو على مثال سمرّة من غير طريان التاء ، وكذا الرابعة يكون

---

(١) الرقية : العوذة التى يرقى بها صاحب الآفة كالحى والصرع وغير ذلك من  
الآفات ، قال عروة بن حزام .

فَمَا تَرَكَامِنْ عُوْذَةٍ يَعْرِفَانَهَا وَلَا رُقِيَّةٍ إِلَّا بِهَا رَقِيَانِي  
(٢) القنية (بكسر فسكون ، وضم فسكون ويقال قوة وقنة) ما يتخذ الإنسان  
من الغنم وغيرها لنفسه للتجارة

(٣) يريد ما أخذته من قرأ على وزان قطر ، وأصله بهمزتين أو لاها ما كنة  
غابلت ثانيتهما ياء ، لأن ثانية الهمزتين الواقعتين طرفاً تبدل ياء

(٤) الدرحاية - بكسر فسكون - الرجل الكثير اللحم القصير الضخم البطن  
التيمن الخلق ، ووزنه فملاية ، وهو ملحق بفعلالة كجفظارة ، والجفظارة : القصير  
الرجلين الغليظ الجسم

(٥) الاتقضى - بكسر الهمزة وسكون النون وقمع القاف وسكون الحاء

ما قبلها ساكنًا كَشَقَاوَة ، أو مضمومًا كمرْقُوة وقرْنُوة<sup>(١)</sup> ، وكذا الخامسة ما قبلها إما ساكن كحِنْطَاوٍ<sup>(٢)</sup> ومغزُورٍ ، أو مضموم كَقَلَنَسُوة .  
ولو افتتح ما قبل الياء والواو طرفين لاهلينا ألفًا ، ولو انكسر ما قبل الواو الأخيرة لاقلبت ياء ، ولو انضم ما قبل الياء طرفًا في الأسم لاقلبت الضمة كسرة كما يجيء في ناب الاعلال .

فكل ما ذكرنا أو نذكر من أحكام الياءات والواوات المذكورة في باب النسب فهو على ما ذكر ، وما لم نذكر حكمه منها لا يغير في النسب عن حاله .  
فنبول : إن الياء الثالثة للكسور ما قبلها قلب واوًا لاستتقال الياءات مع حركة ما قبل أولها ، وتيجل الكسرة فتحة ، وإذا فتحوا العين الكسورة في الصحيح اللام فهو في معتلها أولى ، لثلاث تتوالى الثقلاء .

وإذا كانت للكسور ما قبلها رابعة ، فإن كان المنسوب إليه متحرك الثاني كَيْتَيْ غُفَف يَتَّقِي<sup>(٣)</sup> فلا يمحذف الياء ، وكذا إن كان الثاني ساكنًا عند سيويوه والخليل كقاضٍ ويرمِي لأن الألف المنقلبة والأصلية رابعةً جاز

المهمله - الذي يبس جلده على عظمه من الكبر ( انظر ج ١ ص ١٥٦٩ )  
(١) القرنوة - بفتح القاف وسكون الراء وضم النون ، ولا نظير لها سوى عرقوة وعصوة وترقوة وتندوة - وهي نوع من العشب وقال في اللسان : « القرنوة نبات عريض الورق ينبت في ألوية الرمل ودكادكه ، ورقها أخضر يشبه ورق الخندقوق » اهـ ، وفيه عن أبي حنيفة « قال أبو زياد : من العشب القرنوة ، وهي خضراء غبراء على ساق يضرب ورقها إلى الحمرة ولها ثمرة كالسنبلة ، وهي مرة يدبغ بها الأساق ، والواو فيها زائدة للتكثير ، لا للمعنى ولا للحاق ، ألا ترى أنه ليس في الكلام مثل فرزدة » اهـ

(٢) الحِنْطَاو - بكسر الحاء المهمله وسكون النون وبعدها طاء مهمله أو طاء

مشالة - وهو التصير ( انظر ج ١ ص ٢٥٦ )

(٣) أنظر ( ج ١ ص ١٥٧ )



حذفها مع خفتها ، كما ذكرنا ؛ فحق الياء مع ثقلها بنفسها وبالكسرة قبلها وجوبُ  
الحذف إذا اتصل بها ياء النسبة

فان قلت : افضل به ما فعلت بالثلاثي نحو التميمي من قلبه الكسرة فتحةً  
والياء واوا ، <sup>(١)</sup> وقد استرحت من الثقل ؛ لأنه يصير كالأعلى ،  
قلتُ : ثقل الرباعي في نفسه إلى غاية التخفيف : أي الحذف ، أدعى منه إلى  
مادون ذلك <sup>(٢)</sup> ، وهو ما ذكر السائل من القلب ، بخلاف الثلاثي ؛ فان خفته في نفسه  
لا تدعو إلى مثل ذلك ، ومن أجرى في الصحيح نحو تغليي تجري تميمي -  
وهو المبرد - لكون الساكن كالميت المعلوم ؛ يجزى أيضاً في النقص نحو قاض  
تجري عيم ، فيقول : قاضوي ويرموي ،

وأما الياء المكسور ما قبلها إذا كانت خامسة فصاعداً فلا كلام في حذفها ،  
نحو مستقي ومُسْتَقِي ؛ إذ الألف مع خفتها تحذف وجوبا في هذا المقام كما سر  
قوله « ويا ب محي » الياء الأخيرة في محي خامسة يجب حذفها ، كما في  
مُسْتَقِي ، فيبقى محي بعد حذفها كقصي ، وإن خالف الياء الياء ، فيعامل معاملته ،  
كما قلنا في تحية ، وليس محي مثل مهيم لوجوب حذف الياء الخامسة ، فتلتقي  
الياءان للشددتان ، بخلاف نحو مهيم ، قال أبو عمرو : محوي أجود ، وقال  
المبرد : بل محي بالتشديد أجود <sup>(٣)</sup> ، وإذا وقع الواو ثالثة أو فوقها مضموماً

(١) الذي في الأصول « والواو ياء » وهو خطأ صوابه ما أثبتناه

(٢) معنى هذه العبارة أن الاسم الرباعي الذي هو بطبعه قليل يحتاج إلى التخفيف  
أكثر من الثلاثي فلم يكتب فيه بما دون منتهى التخفيف وهو الحذف بخلاف  
الثلاثي الذي لم يبلغ مبلغه في الثقل ، فإنه اكتفى فيه بأول مراتب التخفيف وهو  
قلب الياء واوا ، قوله « إلى غاية التخفيف » متعلق بأدعى ، وكذلك قوله « منه »  
وقوله « إلى مادون ذلك » متعلق كذلك بأدعى ، و « أدعى » هو خبر المبتدأ

(٣) قال ابن جماعة : « قال مبرمان : سألت أبا العباس (يعني المبرد) هل

ماقبلها كَمَرُوَّةَ وَقَرَنُوَّةَ فالواجب في النسب قلب الواو ياء والضممة كسرة حتى يصير كَمَرٍ وَقَاضٍ ، ثم ينسب إليه الثلاثي : بفتح العين وقلب الياء واوا ، وذلك لأنك تحذف التاء للنسبة ، وقد ذكرنا أن ياء النسبة كالاسم المستقل من جهة أن المنسوب إليه قبلها ينبغي أن يكون بحيث يصح أن يستقل ويعرب فبعد حذف التاء يتطرف الواو للمضوم ما قبلها في الاسم المتمكن ، فتقلب ياء كافي الأذلي ، وتقول فيها واوه رابعة أو فوقها نحو عَرَنُوَّةَ وَقَمَحْدُوَّةَ <sup>(١)</sup> : عَرَنِيَّ وَقَمَحْدِيَّ كما تقول قَاضِيَّ وَمُشْتَرِيَّ وبعض العرب يجعل الياء قائما مقام التاء حافظا للواو من التطرف لأن في الياء جزئية ما بدليل انتقال الإعراب إليها كما في تاء التأنيث فيقول : قَرَنُوِّيَّ وَقَمَحْدُوِّيَّ ، ويقول أيضا : سَرُوِّيَّ في سَرُوَّةَ ، وبعض العرب يقول في الرابعة : عَرَنِيَّ قَوِيَّ بفتح القاف كَقَاصُوِّيَّ ، فأما في الخامسة وما فوقها : فليس إلا الحذف كَقَمَحْدِيَّ ، كما في مُشْتَرِيَّ وَمُسْتَسْقِيَّ

الياء  
والواو  
الساكن  
ما قبلها

قال : ( ونحو ظَبْيَةٍ وَقَيْنَةٍ وَرُقِيَّةٍ وَغَزْوَةٍ وَعُرْوَةٍ وَرِشْوَةٍ

يجوز أن يحذف من المحي ياء لاجتماع الياءات ؟ فقال : لا ، لأن محيا ( الذي هو اسم فاعل حيي بالتضعيف ) جاء على فعله ، واللام تعتل كما تعتل في الفعل ، قال : والاختيار عندي محي ( أي بأربع ياءات ) لأن لا أجمع حذف بعد حذف « إه » كلامه ، وقوله « واللام تعتل كما تعتل في الفعل » يريد أن الياء في محي الذي هو اسم فاعل تعتل حذفها لأنها تعتل في الفعل بالاسكان في المضارع والقلب ألما في الماضي ، فالاعلال في الفعل سبب الاعلال في المشتق وإن اختلف نوع الاعلال ، وقوله « لأن لا أجمع حذف بعد حذف » معناه أن الياء الخامسة قد حذفت ، فلو حذف الثالثة وقلب الرابعة واوا كما في نحو على فقالوا محوى لكانوا قد جمعوا على الكلمة - ا ف ، ، و جحاف بها ، فأما قول أبي عمرو « محوى

أجود » فوجه الحذف إذ لا يلزم عليه اجتماع الألف الثلاثة. وهي الياءات

(١) القمحدة : العظم الناق. فوق القفا خلف الرأس (انظر ج ١ ص ٢٦١ ٣٨)

عَلَى الْقِيَّاسِ عِنْدَ سِبْوَيهٖ، وَزَنَوِيٍّ وَقَرَوِيٍّ شَاذٌ عِنْدَهُ، وَقَالَ يُؤَسُّ<sup>١</sup>  
ظَبَوِيٍّ وَغَزَوِيٍّ، وَاتَّفَقَا فِي بَابِ غَزَوٍ وَظَبِيٍّ، وَبَدَوِيٍّ شَاذٌ

أقول: الذى ذكر قبل هذا حكم الواو والياء لامين إذا تحرك ما قبلهما،  
وهذا حكمهما ساكنا ما قبلهما، فنقول: إذا كان قبل الواو ساكن صحيحا كان  
أولاً لم يغير الواو فى النسب اتفاقاً: ثالثة كانت كغَزَوِيٍّ وَدَوِيٍّ<sup>(١)</sup> وساوِيٍّ<sup>(٢)</sup>  
فى ساوَةٍ وقصيدة واوِيَّة، أو رابعة كَشَقَاوِيٍّ، أو خامسة كَحِنَطَاوِيٍّ  
وَمَغَزَوِيٍّ، إذ الواو لا تستقل قبل الياء إذا سكن<sup>(٣)</sup> ما قبلها، إذ تغاير حرفى  
العلمة وسكون ما قبل أولاهما يخففان أمر الثقل، وإذا كان يلتجأ إلى الواو مع تحرك  
ما قبلها فى نحو عَمَوِيٍّ وَقَاضَوِيٍّ عند بعضهم فساظنك بتركها على حالها مع  
سكون ما قبلها؟ فلى هذا لايبحث فى ذى الواو الساكن ما قبلها إلا فى نحو عَزْوَةٍ فأن  
فى فتح عينه وإسكانها خلافاً كما يحىء؛ وإنما البحث فى ذى الياء الساكن ما قبلها

(١) دوى: منسوب إلى الدر (فتح الدال المهملة وتشديد الواو) وهو  
الفلاة الواسعة، وقيل: الأرض المستوية، وقال:

قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِمُصْلَبِيٍّ أَرْوَعَ خَرَّاجٍ مِنَ الدَّوَى  
\* مُهَاجِرٍ لَيْسَ بِأَعْرَابِيٍّ \*

وقال المعجاج:

دَوِيَّةٌ لِهَوْلِهَا دَوِيٌّ لِلرَّيْحِ فِي أَقْرَابِهَا هَوِيٌّ

وفى القاموس أنه أيضا اسم بلد، وفى المعجم أنه اسم أرض بعينها

(٢) ساوى: منسوب لساوة، وهى مدينة بين الرى وهمدان بينها وبين كل

منهما ثلاثون فرسخا

(٣) ليس لقوله «إذا سكن ما قبلها» مفهوم، لأن الواو لا تستقل قبل ياء-

النسب سكن ما قبلها أو تحرك، فهذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز

فنعول : إن كانت الياء ثالثة والساكن قبلها حرف صحيح فلا يخلو من أن يكون مع التاء كظبية أو لا كظبي ؛ فالجهد لا تغيير فيه اتفاقاً لحصول الخفة بسكون العين وصحتها ، ولعدم مايجرىء على التغيير من حذف التاء ، وأما الذى مع التاء فسببوه والخليل ينسبان إليه أيضاً بلا تغيير سوى حذف التاء ، فيقولان : ظَبِيٌّ وَقَذِيٌّ وَزُقِيٌّ ، وكذا فى الواوى غَزَوِيٌّ وَعَرَوِيٌّ وَرَشَوِيٌّ ؛ لسكون عين جميعها ، إذ التخفيف حاصل والأصل عدم التغيير ، وكان يونس يحرك عين جميع ذلك واويا كان أو يائيا بالفتح ، أما فى اليائى فلتخف الكلمة بقلب الياء واوا ، وخص ذلك بالثلاثى ذى التاء ، أما الثلاثى فلأن مبناه على الخفة فطلبت بقدر الممكن ، فلا تقول فى إِنْقَضِيَّة<sup>(١)</sup> إِلَّا إِنْقَضِيٌّ ، وأما ذوات التاء فلأن التغيير بحذف التاء جرأ على التغيير بالفتح ، مع قصد الفرق بين المذكر والمؤنث كما ذكرنا فى فَعِيل وفَعِيلة ، وأما الفتح فى الواوى فحملا على اليائى ، والذى حمل يونس على ارتكاب هذا فى اليائى والواوى مع بعده من القياس قولهم فى الْقَرْيَةِ قَرَوِيٌّ وفى بَنِي زَيْنَةَ وَبَنِي الْبَطِيَّةِ - وهما قبيلتان<sup>(٢)</sup> - زَيْنَوِيٌّ وَبَطَوِيٌّ ، وكان الخليل يذر يونس فى ذوات الياء دون ذوات الواو ، لأن ذوات الياء بتحرك عينها تنقلب ياءها واوا ، فتخف شيئا ، وإن كان يحصل بالحركة أدنى ثقل ، لكن ما يحصل بها من الخفة أكثر مما يحصل من الثقل ، وأما ذوات الواو فيحصل بتحرك عينها ثقل من دون خفة ، ولم يرد به أيضا سماع كما ورد فى اليائى قَرَوِيٌّ وَزَيْنَوِيٌّ وَبَطَوِيٌّ ، ومع ذلك فاختيار الخليل ما ذكرنا أولا

(١) يريد ما تبنيه من قضى على مثال إنقحلة ، وهى مؤنث إنقحل ، وقد مضى قريبا ( انظر ص ٤٣ )

(٢) ذكر فى القاموس واللسان أن بنى زينة حى ، وذكر عن ابن سيدة أن البطية لا يدرى موضوعها ، وأن سيوبه قد حكاهما ، وخرجها ابن سيدة على أن تكون من أبطيت لغة فى أبطأت ، ولم يذكر واحد منهما أن بنى البطية قبيلة

قوله « وَبَدَوِي شاذٌّ » لأنه منسوب إلى البدو ، وهو مجرد عن التاء فهو

عند الجميع شاذ

قال : « وَبَابُ طَيٍّ وَحَيٍّ تُرَدُّ الْأَوَّلَى إِلَى أَصْلِهَا وَتُفْتَحُ نَحْوُ  
طَوَوِيٍّ وَحَيَوِيٍّ بِخِلَافِ دَوَوِيٍّ وَكُوَوِيٍّ وَمَا آخِرُهُ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ <sup>النسب لا</sup> آخِرُهُ يَاءٌ <sup>من قبلها</sup>  
بَعْدَ ثَلَاثَةٍ إِنْ كَانَ نَحْوَ مَرَمِيٍّ قِيلَ مَرَمَوِيٍّ وَمَرَمِيٍّ وَإِنْ كَانَتْ حُرْفَةً  
زَائِدَةٌ حُذِفَتْ كَكُرْمِيٍّ وَنَحَاتِيٍّ فِي نَحَاتِيٍّ اسْمٌ رَجُلٍ »

أقول قوله « دَوَوِيٍّ وَكُوَوِيٍّ » <sup>(١)</sup> إنما ذكر مثالين لبيان أن حكم ذى  
التاء والمجرد عنها سواء ، بخلاف نحو غَزَوٍ وَغَزَوَةٍ كما تقدم في الفصل المتقدم ،  
والذي تقدم حكم الياء الثالثة إذا كان قبلها ساكن ، صحيح ، فإن لم يكن ما قبلها  
حرفاً صحيحاً فإما أن يكون ياء أو ألفاً ، ولو كان واواً صار ياء كما في طَيٍّ لا  
يُجِئ في باب الإعلال من أن الواو والياء إذا اجتمعا وسكن سابقهما قلبت  
الواو ياء

ف نقول : إن كانت ثالثة وما قبلها ياء ساكنة ، ولا بد أن تكون مدغمة <sup>(٢)</sup>  
فيها ، فإذا نسب إلى مثله وجب فك الإدغام ، لثلاثاً يجتمع أربع ياءات في البناء  
الموضوع على الخلفة فيحرك المين بالفتح الذي هو أخف الحركات ، فيرجع العين

(١) الكوى : المنسوب إلى الكوة ، وهى بفتح الكاف أو ضمها مع تشديد  
الواو فيهما ، ويقال كوى أيضاً بغير تاء — وهى الثقب غير النافذ فى البيت أو الحائط  
(٢) محل ما ذكره من وجوب الإدغام إذا كانت الياء الساكنة أصلاً أو منقلبة  
عن واو ، فالأول نحو حى وحى ، والثانى نحو طى ولى ؛ فإن كانت الياء الساكنة  
منقلبة عن همزة لم يكن الإدغام واجبا ، وذلك لأن حكم الياء المنقلبة عن همزة  
انتقلا بغير لازم كحكم الهمزة مثل رى مخفف رنى ( وانظر ج ١ ص ٢٨ )  
(ج ٢ ص ٤٠)

إن كانت واوا إلى أصلها لزوال سبب انقلابها ياء - وهو اجتماعهما مع سكون الأول - فتقول في طي: طَوَوِيَّ ، ويبقى الياء بحالها نحو حَيَوِيَّ لأنه من حَيَّ وتنقلب الياء الثانية في الصورتين واوا: إما بأن تنقلب أولاً ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تنقلب واوا كما في عَصَوِيَّ وَرَحَوِيَّ ، أو تنقلب الياء من أول الأمر واواً لاستئصال ياء متحرك ما قبلها قيل ياء النسب ، ولا ينقلب ألفاً لعروض حركتها وحركة<sup>(١)</sup> ما قبلها ، لأنهما لأجل ياء النسبة التي هي كالاسم المنفصل على ماسر ، ولم يقلب العين ألفاً: إما لعروض حركتها ، وإما لأن العين لا تنقلب إذا كانت اللام حرف علة ، سواء قلبت اللام كما في هَوِيَّ أو لم تنقلب كما في طَوِيَّ على ما يجيء في باب الإعلال

قال سيبويه ومن قال أُمِّيَّ قال حَيِّيَّ وَطَيِّيَّ لأن الاستئصال فيهما واحد ؛ والذي يظهر أن أُمِّيَّ أولى من حَيِّيَّ لأن بناء الثلاثي على الخفة في الأصل يقتضي أن يُجَنَّبَ ما يؤدي إلى الاستئصال أكثر من تجنب الزائد على الثلاثة ، ألا ترى إلى قولهم نَمَرِيَّ بالفتح دون جَنَدَرِيَّ

(١) أما أن حركة ما قبل اللام في نحو طووي وحوي عارضة فسلم إذ أصلها قبل فك الإدغام السكون ، وأما أن حركة اللام نفسها عارضة فغير مسلم لأنها محل الحركة الاعرابية حال الإدغام ، على أن عروض حركة العين لا يمنع من قلب اللام إذا كانت واوا أو ياء ألفاً ، فإن أحداً من العلماء لم يشترط لقلب كل من الياء والوار ألفاً أصلاً متحرك ما قبلها ، بل القلب حاصل مع عروض الحركة ، وانظر إلى باب أقام وأجاب واستقام واستضاف ومقام ومجاب ومستقام ومستضاف فانك تجد كلاماً من الواو والياء قد انقلب ألفاً مع طرور حركة ما قبلها ، ثم هم يقولون: تحركت الواو أو الياء بحسب الأصل وانفتح ما قبلها الآن فانقلبت ألفاً - وهذا واضح إن شاء الله . نعم التمايل الصحيح لعدم قلب الواو ألفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها هو ما ذكره سابقاً من أنك لو قلبتها ألفاً للزمك أن تقلبها واوا ثانية الزوم تحرك ما قبل ياء النسب والألف لا تقبل الحركة فيطلل سعيك .

والياء الثالثة إذا كان قبلها ألف ، ولا تكون تلك الألف زائدة ، بل تكون منقلبة عن العين نحو آية وآى وغاية وغاى وراية وراى ، <sup>(١)</sup> فالأفيس ترك الياء بها ، كما فى ظبيّ ، ومن فتح هناك فى ظبيّة وقال ظبوي لم يفتح العين هنا ؛ لأنه لا يمكنه إلا بقلب همزة أو واو أو ياء فيزيد الثقل ، وإنما لم يقلب الياء فى آى وراى ألقا ثم همزة كما فى رداء لأن الألف قبلها ليست بزائدة ، وهو شرطه كما يجيىء فى باب الاعلال .

ويجوز هنا فى النسبة قلب الياء همزة لأن الياء لم تستقل قبل المحيى بياء النسب ، فلما اتصلت حصل الثقل فقلبت همزة قياساً على سائر الياءات المتطرفة المستقلة بعد الألف ، وإن كان بين الألفين فرق ، فإنها تقاب ألقا ثم همزة فقلبت هذه أيضاً همزة ، قليل : رأى ، فى رأى وراية .

(١) هذا الذى ذكره المؤلف من أن الألف أصلية لازائدة فى هذه الكلمات مبنى على رأى غير الكسائى رحمه الله من العلماء ، فأما على رأيه فهى زائدة ، وحاصل الكلام فى هذه الكلمات أن العلماء اختلفوا فى أصلهم ووزنهم ، فقال الجمهور أصل آية أية ( بوزن شجرة ) قلبت العين ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وكان القياس يقتضى بقاء العين وقلب اللام فىقال آياة ؛ لأن اللام طرف وهى أولى بالاعلال والتنغير ، وقال قوم : أصل آية أية كشجرة أيضاً ، ثم قلبت اللام ألفا على ما يقتضيه القياس فصار آياة مثل حياة ، ثم قدمت اللام على العين فصار آية فوزنها على الأول فلة وعلى الثانى فلة ( بفتحات فيهما ) وقال قوم : أصلها آية بوزن سمرة ثم أعلت العين ألفا على خلاف القياس أيضاً ، ووزنها فلة ( بفتح فضم ) وقيل : أصلها أوية أو أوية ( كتمرة فى الأول وكشجرة فى الثانى ) ثم أعلت العين على خلاف القياس ، وقال القراء أصلها آية كحجة ثم قلبت العين ألفا لانفتاح ما قبلها كقلبهم إياها فى طائى وياجل ، وقال الكسائى : أصلها آية على مثال ضاربة ، فكروها اجتماع الياءين مع انكسار أولهما لحذف الأولى فزتها قالة ، ومثل ذلك يجرى فى غير آية من هذه الكلمات

ويجوز قلبها واواً أيضاً لأن الياء الثالثة المتطرفة المستقلة لأجل ياء النسب بعدها قلب واواً كما في عَمَوِيَّ وشَجَوِيَّ .

هذا كله إذا كانت الياء الساكنة ما قبلها ثالثة ؛ فإن كانت رابعة نظرنا : فإن كانت بعد ألف منقلبة : ولا تكون إلا عن همزة ، فهو قَرَأِيَّ في تخفيف قِرَأِيَّ ؛ لأن العين لا تقلب ألفاً مع كون اللام حرف علة كما في هَوِيَّ وَطَوِيَّ ، فلا تغير الياء في النسب عن حالها ؛ لأن قلب الهمزة ألفاً إذن غير واجب ، فالألف في حكم الهمزة ، وإن كانت الألف زائدة — وهو الكثير الغالب كما في سِقَايَةِ<sup>(١)</sup> ونَقَايَةِ<sup>(٢)</sup> — قلبت الياء همزة في النسب لأن القياس كان قلبها ألفاً ثم همزة لولا التاء للمانة من التطرف ، فلما سقطت التاء للنسبة وبقاء النسبة في حكم المنفصل كما تقدم صارت الياء كالمطرقة ، ومع ذلك هي محتاجة إلى التخفيف بمجامعتها لياء النسب ، فقلبت ألفاً ثم همزة كما في رداء ، ولم تقلب لمجرد كونها كالمطرقة كما في رِداء وسِقَاء<sup>(٣)</sup> لأن لياء النسب نوع اتصال ، بل قلبت لهذا ولاستقلال اجتماع الياء فن ثم لم يقلب واو شقاوة في شقاوِيَّ إذ لا استقلال كما

(١) السقاية — بكسر السين — الاناء الذي يشرب به ، ومنه قوله تعالى : ( فلما جهزهم بجهازهم جعل السقاية في رحل أخيه ) وهي أيضا البيت الذي يتخذ مجعما للماء ويسقى منه الناس ، وهي أيضا مصدر بمعنى السقى ، ومنه قوله تعالى : ( أجعلتم سقاية الحاج ) الآية .

(٢) نقاية الشيء ( بضم النون ) خياره ، ونقاية الطعام ( بفتح النون ) وتضم أيضا ( رديته

(٣) السقاء — بكسر السين — جلد السخلة إذا أجذع ، يقال : لا يكون إلا للواء ، ويقال : إنه يكون للماء وللبن ، والوطب للبن خاصة ، والنحى للسن خاصة ، قال :

يَجْبَنُ بِنَا عَرْضَ الْفَلَاةِ وَمَا لَنَا عَلَيْهِنَّ إِلَّا وَخَدَهُنَّ سَقَا



كان مع الياءات ، وبعضهم يقلب ياء سقاية في النسب واوا لأن الياء المستقلة قبل ياء النسب تقلب واوا كما في عَمَوِيَّ وشَجَوِيَّ إذا لم تحذف كافي قاضي . وكذا يجوز لك في الياء الخامسة التي قبلها ألف زائدة نحو درجاية (١) قلبُ الياء همزة وهو الأصل أو واوا كما في الرابعة . وإن كان الساكن المتقدم على الياء الرابعة ياء نحو عَلِيٍّ وَقَصِيٍّ فقد تقدم حكمه

بقي علينا حكم الياء الخامسة إذا كان الساكن قبلها ياء ؛ فنقول : ذلك على ضربين ؛ لأنه إما أن يكون الياءان زائدتين كما في كَرِيمِيَّ وَبَرْدِيَّ وكوفي فيجب حذفهما في النسب فيكون النسب والنسب إليه بلفظ واحد ، وإما أن يكون ثانيهما أصليا ، فإن سكن ثاني الكلمة فهو مَرْمِيَّ وكذا يَرْمِيَّ في النسب إلى يَرْمِيَّ على وزن يَعْضِيدُ (٢) من رمى ، فالأولى حذفها أيضاً للاستقلال ويجوز حذف الأول قطع وقلب الثاني واوا احتراماً للحرف الأصلي فتقول : مَرَمَوِيَّ وَيَرَمَوِيَّ ، وإنما فُحِت ما قبل الواو استقلالاً للكسرتين مع اجتماع ثلاثة أحرف معتلة ، فيكون كَمَاضَوِيَّ عند اللبس ، وإن تحرك ثاني الكلمة فلا بد من حذفها مع أصالة الثاني ، كما تقول في النسب إلى قَصَوِيَّةً (٣) على وزن تَحْصِيصَةٍ من قَصَى :

(١) تقدم قريباً شرح هذه الكلمة ( انظر : ص ٣٣ من هذا الجزء )

(٢) يعْضِيدُ — بفتح الياء وسكون العين المهملة — قال ابن سيده : يعْضِيدُ بقلة زهرها أشد صفرة من الورس ( الزعفران ) وقيل : هي من الشجر ، وقال أبو حنيفة : « يعْضِيدُ بقلة من الأحرار مرة لها زهرة صفراء تشبهها الأبل والغنم والحيل أيضاً تعجب بها وتخصب عليها قال النابغة ووصف خيلاً :

يَتَحَلَّبُ الْيَعْضِيدُ مِنْ أَشَدِّ أَهْلِهَا صُفْرًا مَتَاخِرُهَا مِنَ الْجَرْجَارِ  
(٣) أصل قضوية قضية بثلاث ياءات أولاهن مكسورة لأنه من قضيت ، فقلبوها أولى الياءات واوا حين كرهوا اجتماعهن كما فعلوا ذلك في فتوى

قَصَوِيٍّ ، لا غير ، وهذا بناء على أن أول المكرر هو الزائد كما هو مذهب الخليل على ما يجيء في باب ذى الزيادة .

وإن كانت الياء المشددة خامسة وجب حذفها بلا تفصيل ، سواء كان الثاني أصلاً كما في الأحاجي<sup>(١)</sup> والأواري<sup>(٢)</sup> ، أو كانا زائدين كما في بخاتي اسم رجل فهو غير منصرف لكونه في الأصل أَقَصَى الجموع ، والنسب إليه يكون منصرفاً لأن ياء النسبة لكونها كالتفصل لا تعد في بنية أَقَصَى الجموع كما تقدم في باب ما لا ينصرف ، ألا ترى إلى صرف بجمالي وكمالي .

قال : « وَمَا آخِرُهُ هَمْزَةٌ بَعْدَ أَلِفٍ إِنْ كَانَتْ لِلتَّائِيَةِ قُلِبَتْ قَبْلَهَا »<sup>النسب إلى آخر همزة قبلها ألف</sup> وَأَوَّاءٌ ، وَصَنَعَانِيٌّ وَبَهْرَانِيٌّ وَرَوْحَانِيٌّ وَجَلُولِيٌّ وَحَرُورِيٌّ شَاذٌّ ، وَإِنْ كَانَتْ أَصْلِيَّةً ثَبَّتَتْ عَلَى الْأَكْثَرِ كَقُرَّائِيٍّ ، وَإِلَّا فَالْوَجْهَانِ كَكِسَائِيٍّ وَعِلْبَاوِيٍّ .

أقول : اعلم أن همزة للتطرفة بعد الألف : إما أن تكون بعد ألف زائدة ، أو لا ، فالتى بعد ألف زائدة على أربعة أقسام : لأنها إما أن تكون أصلية

(١) الأحاجي : جمع أحجية ( بضم الحجة وسكون الحاء المهملة وكسر الجيم بعدها ياء مشددة ) ويقال أحجوة ( بتشديد الواو وقبلها ضمة ) ، وهى الكلمة التى يخالف معناها لفظها

(٢) الأواري : جمع الارى ، وهو الجبل تشد به الدابة فى محبسها ، وهو أيضا عود يدفن طرفاه فى الأرض ويبرز وسطه كالحلقة تشد إليه الدابة ، قال النابتة

إِلَّا الْاَوَارِيَّ لَا يَأْمَأُ يَنْهَى

وَالنُّوْيَ كَالْحَوْضِ بِالْمُظْلُومَةِ الْجَلْدِ

كُتْرَاءُ<sup>(١)</sup> وُضَاءُ<sup>(٢)</sup> ، والأكثر بقاؤها قبل ياء النسب بحالها ، وإما أن تكون زائدة مَحْضَةٌ وهى للتأنيث ، ويجب قلبها فى النسب واوا ، لأنهم قصدوا الفرق بين الأصل الحِض والحِض والزائد الحِض ، فكان الزائد بالتغير أولى ، ولولا قصد الفرق لم تقلب ، لأن الهمزة لا تستقل قبل الياء استتقال الياء قبلها ، لكنهم لما قصدوا الفرق والواو أنسب إلى الياء من بين الحروف وأكثر ما يقلب إليه الحرف المستقل قبل ياء النسب قلبت إليه الهمزة ، وقد تشبه قليلا حتى يكاد يلحق بالشذوذ الهمزة الأصلية بالتى للتأنيث فقلب واوا نحو قُرَاوِيَّ وُضَاوِيَّ ، وإما أن لا تكون الهمزة زائدة صرفه ولا أصلية صرفه ، وهى على ضربين : إما منقلبة عن حرف أصلى ككساء ورداء ، وإما مُلْحَقَةٌ بحرف أصلى كملباء<sup>(٣)</sup> ، وحِربَاءُ<sup>(٤)</sup> ، ويمجوز فيهما وجهان : قلبها واوا ، وإبقاؤها بحالها ، لأن لها نسبة إلى الأصل من حيث كون إحداها منقلبة عن أصلى والأخرى مُلْحَقَةٌ بحرف أصلى ،

---

(١) القراء (بضم القاف وتشديد الراء مفتوحة) الناسك المتعب ، والقراء (بفتح القاف وتشديد الراء) الحسن القراءة أو الكثيرها ، والهمزة فى كليهما أصلية  
(٢) الوضاء (بضم الواو وتشديد الضاد مفتوحة) الوضع الحسن الوجه ، قال أبو صدقة الديري

وَأَكْرَهُ يُلْحِقُهُ بِفَيْثَانِ النَّدَى خُلُقُ الْكَرِيمِ وَلَيْسَ بِالْوَضَاءِ  
(٣) العلباء — بكسر فسكون — عصب عنق البعير ، ويقال : الغليظ منه خاصة.  
وقال اللحياني : العلباء مذكر لا غير في وهما علباوان يميناً وشمالاً بينهما منبت العنق ، والجمع العلابي

(٤) الحرباء — بكسر فسكون — ذكر أم حبين ، ويقال : هودوية نحو العظاء أو أكبر يستقبل الشمس برأسه ويكون معها كيف دارت ، ويقال : إنه يفعل ذلك ليقى جسده برأسه ويتلون ألوانا ببحر الشمس ، والجمع الحرابي ، والآثي الحرباءة ، والحرباء أيضا : مسار الدرع ، ويقال : هو المسار فى حلقة الدرع .

ولها نسبة إلى الزائد الصرف من حيث إن عين الهمة فيها ليست لام الكلمة كما كانت في قُرَاء ووضَاء ، لكن الإبقاء في المنقلبة لشدة قربها من الأصل أولى منه في الملحقة ، فنقول : كل ما هي لتير التأنيث يجوز فيه الوجهان ، لكن القلب في الملحقة أولى منه في المنقلبة ، والقلب في المنقلبة أولى منه في الأصلية ، والقلب في الملحقة أولى من الإبقاء ، وفي المنقلبة بالمكس ، وهو في الأصلية شاذ .  
وأما الهمة التي بعد ألف غير زائدة كماء وشاء فإن الألف فيها منقلبة عن الواو وهمزتها بدل من الماء فحقها أن لا تتغير <sup>(١)</sup> ، فالتسبب إلى ماء مأى بلا

(١) أنت تعرف أنهم جوزوا في همزة كساء ورداء ونحوهما قلبها واوا وبقاءها فأجازوا أن تقول كساوى أو كسأت ورداوى أو رداى ، وأوجبوا في همزة شاء وماء بقاء الهمة فلم يجزوا إلا أن تقول شأتى ومأتى ، قياسا ، مع اشتراك هذين النوعين في أن الهمة في كل منهما منقلبة عن أصل ، ولعل السر في تغاير الحكمين أن انقلاب حرف العلة إلى الهمة في رداء وكساء قياس لعله اقتضته ، فجلسوا قيام سبب القلب مذكرا بالأصل وهو الألف التي انقلبت عن الواو أو الياء فرجعوا إليه في النسب ، فأما في ماء وشاء ونحوهما فالهمزة فيها منقلبة انقلابا شاذاً لتغير علة تقتضيه ، فالصرف الذهن عن أصل الهمة — وهو الماء — لعدم قيام سبب الإبدال ، فاعتبرت الهمة كالأصلية في نحو قراء ووضاء . ولم يرجعوا إلى الأصل الذي هو الهاء فيقولوا ما هي وشأى ؛ ولأن الهمة أخف من الماء لكون الهمة أخت حروف العلة ، على أنهم ربما قالوا شأوى تشبيها للهمزة المنقلبة عن الماء بالهمزة المنقلبة عن حرف العلة ، قال الشاعر :

وَلَسْتُ بِشَاوِيَّ عَلَيْهِ دَمَامَةً إِذَا مَاغَدًا يَفْدُو بِقَوْمٍ وَأَسْهَمُ  
وَأُنْشِدُ الْجَوْهَرِيَّ لِمُبَشَّرِ بْنِ هَذِيلِ الشَّمَخِي :

وَرُبَّ خَرَقٍ نَازِحٍ فَلَاتُهُ لَا يَنْفَعُ الشَّوْىَ فِيهَا شَأْنُهُ  
وَلَا حِمَارُهُ وَلَا عَلَاتُهُ إِذَا عَلَاهَا اقْتَرَبَتْ وَقَاتُهُ

هذا بيان ما ذكره المؤلف ، وهو موافق لما ذكره سيويه حيث قال ( ج ٢ ص

تغيير ، وكذا كان القياس أن ينسب إلى شاء ، لكن العرب قالوا فيه شاوى<sup>١</sup> على غير القياس ؛ فإن سمى بشاء فالأجود شأى على القياس لأنه وضع ثانياً ، ويجوز شاوى كما كان قبل العملية .

(٨٤) : « وأما الإضافة إلى شاء فشأى ، كذلك يتكلمون به ، قال الشاعر :  
فلست بشأوى عليه دمامة ( البيت ) وإن سميت به رجلاً أجرته على القياس ، تقول :  
شأى ، وإن شئت قلت شأوى كما قلت عطاوى ، كما تقول فى زينة وثيف إذا  
سميت به رجلاً بالقياس » اهـ ، وحاصل هذا الكلام أن القياس فى نحو شاء - من كل  
همزة أبدلت من غير حرف من حروف العلة وقبلها ألف غير زائدة - بقاء الهمزة  
عند النسب ، لكنهم خالفوا القياس فى كلمة شاء فقالوا شأوى ، وأنت إذا سميت  
بشاء يجوز لك أن تقول شأى على ما يقتضيه القياس وأن تقول شأوى كما كانوا  
يقولون قبل التسمية . والذى فى شرح الأشموني وحواشى الصبان نقلاً عن ابن هشام  
يخالف هذا ويخالف بعضه بعضاً ، قال الأشموني : « إذا نسبت إلى ماء وشاء  
فالمسموع قلب الهمزة واوا نحو ماوى وشأوى ، ومنه قوله \* لا ينفع الشأوى فيها  
شأته » ( البيت ) فلو سمى بماء أو شاء لجرى فى النسب إليه على القياس فقل ماوى  
وماوى وشأى وشأوى ، اهـ ، وهذا يخالف ما ذكره المؤلف من وجهين : الأول أنه  
ذكر أن العرب قد قالت ماوى بالواو فى النسب إلى ماء ، ولم يحكم المؤلف ، الثانى  
أنه يؤخذ منه أن القياس فى هذا النوع جواز القلب واوا والابقاء على نحو ما يجوز  
فى عطاء وكساء ورداء . وقال الصبان فى حاشيته : « قال ابن هشام : إذا نسب إلى  
ماء نسب إليه كما ينسب إلى كساء فتقول ماوى وماوى ، لأن الهمزة بدل ، غاية  
ما فيه أن المبدل منه يختلف فيهما ، فهو فى كساء واو ، وفى ماء هاء ، لأن أصله  
موه اهـ يس : أى فأطلق ابن هشام جواز الوجهين وفصل الشارح بين ما قبل  
التسمية فيتعين القلب وقوفاً على ما سمع ، وما بعدها فيجوز الوجهان » اهـ . وهذا  
يخالف ما ذكره المؤلف هنا كما يخالف ما ذكره الأشموني ، أما مخالفته ما ذكره  
مؤلف هذا الكتاب فلأنه جعل القياس فى النسب إلى ماء وشاء جواز القلب  
والإبدال ، سواء أ كنت قد سميت به أم لم تكن . وأما مخالفته لما ذكره الأشموني فقد  
ذكرها الصبان فى عبارته التى نقلناها لك .

صنماء : بلد في اليمن ، وبهراء : قبيلة من قُضاعة ، وروحاء : موضع قرب المدينة ، وجُلُولَاء : موضع بالعراق ، وكذا حُرُوراء ، وقالوا في دَسْتَوَاء : دَسْتَوَانِي<sup>(١)</sup> ، ووجه قلب الهمزة نوناً وإن كان شاذاً مشابهةً ألني التانيث الألف والنون ، وهل قلبت الهمزة نوناً أو واوا ثم قلبت الواو نوناً ؟ مضى الخلاف فيه في باب ما لا ينصرف<sup>(٢)</sup> ، وحذف في جُلُولَاء وحُرُوراء لطول الاسم ، شبهوا

---

(١) كذا في جميع النسخ ، وكلام المؤلف صريح في أن الكلمة ممدودة ، والذي في القاموس والمعجم لياقوت أن الكلمة مقصورة ، قال في القاموس : « ودستوا بالقصر قرية بالأهواز ، والنسبة دستوانى ودستوائى » اهـ ، وقال لياقوت : « دستوا بفتح أوله وسكون ثانيه وتاء مثناة من فوق : بلدة بفارس ، وقال حمزة : المنسوب إلى دستي دستغائي ، ويعرب على الدستوائى ، وقال السمعاني : بلدة بالأهواز ، وقد نسب إليها قوم من العلماء ، وإليها تنسب الثياب الدستوائية » وقد ضبطت التاء المثناة في مادة ( د س ت ) من القاموس بالضم بخط القلم ، وفي مادة ( د س ا ) منه بالفتح بخط القلم أيضاً .

(٢) قال المؤلف في شرح الكافية ( ج ١ ص ٥٢ ) : « اعلم أن الألف والنون إنما تؤثران لمشابهتهما ألف التانيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التانيث عليهما ، وبفوات هذه الجهة يسقط الألف والنون عن التأثير ، وتشابهانها أيضاً بوجوه آخر لا يضر فواتها ، نحو تساوى الصدرين وزنا ؛ فسکر من سكران كحمر من حمراء ، وكون الرائدین في نحو سكران مختصين بالمد كركا أن الوائدین في نحو حمراء مختصان بالمؤنث ، وكون المؤنث في نحو سكران صيغة أخرى مخالفة للذكور ، كما أن المد كرك في نحو حمراء كذلك ؛ وهذه الأوجه الثلاثة موجودة في فعلان فعلي غير حاصل في عمران وعثمان وغطفان ونحوهما ، وتشابهانها أيضاً بوجهين آخرين لا يفيدان من دين الامتناع من التاء ، وهما زيادة الألف والنون معاً كزيادة زائدی حمراء معاً ، وكون الزائد الأول في الموضمين ألفاً ؛ فانه اجتمع الوجهان في ندمان وعريان مع انصرافهما ، فالأصل على هذا هو الامتناع من تاء التانيث ، وقال المبرد : جهة الشبه أن النون كانت في الأصل همزة بدليل قلبها إليه

ألف التانيث بتائه فحذفوها<sup>(١)</sup>

الحُرُورِيَّةُ : هم الخوارج ، سماهم بهذا الأسم أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه لما نزلوا بمجروراء حين فارقه .

النسب  
آخره  
واو أو  
يا قبلهما  
ألف

قال : « وبَابُ سِقَايَةِ سِقَائِي بِالْهَمْزَةِ ، وَبَابُ شَقَاوَةِ شَقَاوِي بِالْوَاوِ ، وَبَابُ رَايٍ وَرَايَةٍ رَايِي وَرَائِي وَرَاوِي » .

أقول : معنى يباب سِقَايَةِ وَشَقَاوَةِ ما في آخره واو أو ياء بعد ألف زائدة ، لم تقلب ياءه وواوه ألفاً ثم همزة لعدم تطرفهما بسبب التاء غير الطارئة ، ومعنى يباب

في صنعاني وبهراني في النسب إلى صنعاء وبهراء ، وليس بوجه ، إذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال إن النون أبدل منها ، وأما صنعاني وبهراني فالقياس صنعاوي وبهراوي كصعراوي ، فأبدلوا النون من الواو شاذاً ، وذلك للنسبة التي بينهما ، ألا ترى إلى إدغام النون في الواو ، وجراهم على هذا الإبدال قولهم في النسب إلى اللحية والرقبة : لحياني ورقباني ، بزيادة النون من غير أن تبدل من حرف ، فزيادتها مع كونها مبدلة من حرف يناسبها أولى ، اه ، وقال ابن يعيش في شرح المفصل ( ج ١٠ ص ٣٦ ) : « القياس في صنعاء وبهراء أن يقال في النسب إليهما صنعاوي وبهراوي ، كما تقول في صحراء صحراوي ، وفي خنفساء خنفساوي ، تبدل من الهمزة واواً فرقاً بينها وبين الهمزة الأصلية ، على ما تقدم يانه في النسب ، وقد قالوا صنعاني وبهراني على غير قياس ، واختلف الأصحاب في ذلك ، فمنهم من قال : النون بدل من الهمزة في صنعاء وبهراء ، ومنهم من قال : النون بدل من الواو ، كأنهم قالوا صنعاوي كصعراوي ثم أبدلوا من الواو نوناً ، وهو رأي صاحب هذا الكتاب ( الزمخشري ) وهو المختار ، لأنه لا مقارنة بين الهمزة والنون ، لأن النون من الفم والهمزة من أقصى الحلق ، وإنما النون تقارب الواو تبدل منها » اه

(١) بقي أن يقال : هل حذفت ألف التانيث - التي هي الهمزة في اللفظ - أولاً ثم حذفت الألف التي قبلها لأنها خامسة وقياس الألف الخامسة أن تحذف في النسب ؟ أم حذفت الهمزة والألف التي قبلها معاً لكونهما معاً كعلامة وكون زيادتهما في الكلمة معاً على ما تقدم يانه في الهامشة السابقة ، والظاهر الأول ، وإن كان الثاني له وجه .

رَأَى وَرَايَةَ مَا فِي آخِرِهِ يَاءُ ثَلَاثَةٌ بِمَدِّ أَلِفٍ غَيْرِ زَائِدَةٍ ، وَقَدْ مَضَى شَرْحُ جَمِيعِ ذَلِكَ  
 قَالَ : « وَمَا كَانَ عَلَى حَرْفَيْنِ إِنْ كَانَ مُتَحَرِّكًا الْأَوْسَطِ أَصْلًا <sup>النسب إلى ما جاء على حرفين</sup>  
 وَالْمَحذُوفُ هُوَ اللَّامُ وَلَمْ يُعَوِّضْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ أَوْ كَانَ الْمَحذُوفُ  
 فَاءَ وَهُوَ مُعْتَلٌّ اللَّامُ وَجَبَ رَدُّهُ كَأَبَوِيَّ وَأَخَوِيَّ ، وَسَتَيْيَ فِي سَتٍ  
 وَشَوِيَّ فِي شَيْءٍ ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ وَشَيْءٌ عَلَى الْأَصْلِ ، وَإِنْ كَانَتْ  
 لَامُهُ صَحِيحَةً وَالْمَحذُوفُ غَيْرُهَا لَمْ يَرُدَّ كَعِدِيَّ وَزِنِيَّ وَسَهِيَّ فِي سَهٍ  
 وَجَاءَ عِدَوِيَّ وَلَيْسَ بِرَدٍّ ، وَمَا سِوَاهُمَا يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ نَحْوُ غَدِيَّ  
 وَغَدَوِيَّ وَابْنِي وَبَنَوِيَّ وَحِرِيَّ وَحِرَجِيَّ ؛ وَأَبُو الْحَسَنِ يُسَكِّنُ  
 مَا أَصْلُهُ الشُّكُونُ فَيَقُولُ غَدَوِيَّ وَحِرَجِيَّ ، وَأَخْتُ وَبِنْتُ كَأَخٍ  
 وَابْنٍ عِنْدَ سِبْيَوِيَّةٍ وَعَلَيْهِ كَلَوِيَّ ، وَقَالَ يُونُسُ أُخْتِي وَبِنْتِي  
 وَعَلَيْهِ كِلْتَايَ وَكِلْتَاوِيَّ »

أقول : اعلم أن الاسم الذي على حرفين على ضربين : ما لم يكن له ثالث  
 أصلاً ، وما كان له ذلك فحذف ؛

فالقسم الأول لا بد أن يكون في أصل الوضع مبنياً ؛ لأن للعرب لا يكون على  
 أقل من ثلاثة في أصل الوضع ، فإذا نسبت إليه فإما أن تنسب إليه بعد جعله علماً  
 لفظه ، أو تنسب إليه بعد جعله علماً لغير لفظه ، كما تسمى شخصاً بِمَنْ أَوْ كَمْ  
 ففي الأول لا بد من تضييف ثانيه ، سواء كان الثاني حرفاً صحيحاً أو لا ، كما  
 تبين في باب الأعلام ، فتقول في الصحيح : السَكْمِيَّةُ وَاللَّيْمِيَّةُ بِتَشْدِيدِ اللَّيْمِ ،  
 وفي غيره : اللَّائِيَّةُ ، وهو منسوب إلى ما ، وَلَوِيَّ وَلَوْنِي ، <sup>(١)</sup> فيمن يكثر لفظه لو ،

(١) في بعض النسخ سقطت كلمة « وَلَوْنِي » والصواب ثبوتها ، وأراد الشارح



وكذا تقول في لا : لائي ، لأنك إذا ضعفت الألف واحتجت إلى تحريك الثاني فجعله همزة أولى ، كما في صحراء وكساء ، وكذا تقول في اللات <sup>(١)</sup> : لائي ، لأن التاء للتأنيث ، لأن بعض العرب يقف عليها بالهاء نحو الآله ، وتقول في كئي وفي : كَيَّوِيَّ وَفَيَّوِيَّ ، لأنك تجعلهما كياءً وفياءً كحَيٍّ ، ثم تنسب إليهما كما تنسب إلى حَيٍّ وطَيٍّ ، ومبنى ذلك كله على أن ياء النسبة في حكم الكلمة المنفصلة وفي الثاني : أي الجمول علماً لغير لفظه ؛ لاتضعف ثاني حرفيه الصحيح <sup>(٢)</sup> ، نحو جاءني مَنِيَّ وكَيَّيَّ ، بتخفيف الميم والنون ، كما تبين في باب الأعلام ، وإذا كان الثاني حرف علة ضعفته عند جملة علما قبل النسبة كما مر في باب الأعلام والقسم الثاني الذي كان له ثالث فحذف ان قصدت تكييله ثلاثة ثم نسبت إليه ردًّا إليه ذلك الثالث في النسبة ؛ لأن ما كان من أصل الكلمة أولى بالرد من الجنيء بالأجنبي

فتقول : لا يخلو المحذوف من أن يكون فاء ، أو عينا ، أو لاما

بذلك الإشارة إلى ما حكى عن بعض العرب من أنه يجعل الزيادة المجتلبة بعد حرف العلة همزة على الإطلاق ، فيقول : لائي ، وكَيَّيَّ ، ولوئى ، وما أشبه ذلك (١) اللات . اسم صنم ، واختلف في تائه ، فقيل : أصلية مشددة ، سمي الصنم برجل كان يلت السوق عنده للحاج ، فلما مات هذا الرجل عبد الصنم وسمى بوصفه ، وقيل : هذه التاء زائدة للتأنيث ، وهي مخففة ، قال في اللسان : « وكان الكسائي يقف عليها بالهاء ، قال أبو إسحاق : هذا قياس ، والأجود اتباع المصحف والوقوف عليها بالتاء » اهـ بتصرف

(٢) وجه الفرق بين ما جعل علما للفظه وما جعل علما لغير لفظه أن الأول لم يبعد عن أصله ؛ لأنه إنما نقل من المعنى إلى اللفظ ، فلا بأس بتغيير لفظه بتضعيف ثانيه ليصير على أقل أوزان المعربات ، وأما الثاني - وهو ما جعل علما لغير لفظه - فقد انتقل من المعنى إلى معنى آخر أجنبي منه فلو غير لفظه بالتضعيف لكان تغييراً في اللفظ والمعنى جميعاً فيبعد جداً

فان كان فاء ، والمطرود منه المصدر الذى كان فاؤه واوا ومضارعه محذوف الفاء ، نحو عِدَّةٌ وَمِقَّةٌ وَدَعَّةٌ وَسَعَّةٌ وَزِنَةٌ ؛ فان كان لامه صحيحا لم ترد فى النسب فاؤه نحو عِدَىٍّ وَسَعَىٍّ ، لأن الحذف قياسى لعله ، وهى إتباع المصدر للفعل ، فلا يرد المحذوف من غير ضرورة مع قيام العلة لحذفه ، وأيضا فالفاء ليس موضع التخيير كاللام حتى يتصرف فيه برد المحذوف بلا ضرورة ، كما كانت فى التصغير ، وإن كان لامه معتلا كما فى شَيْئَةٍ وجب رد الفاء ؛ لأن ياء النسب كالمفصل كما تكرر ذكره ، واتصاله أوهن من اتصال المضاف إليه ، ألا ترى أنك تقول : ذو مال ، وفوزيد ، فلا ترد اللام من ذو ، ولا تبدل عين فو ميا ، فاذا نسبت قلت : ذَوَوِيَّ وَهَمِيَّ ، وأوهن اتصالا من التاء أيضا ، لأنك تقول : عَرَقُوهُ وَقَلَّنُسُوهُ وَعَرَّفِيَّ وَقَلَّنَسِيَّ وَسِقَايَةَ بَالِيَاءَ لا غير وَسِقَايِيَّ بالهمزة عند بعضهم ، ولولا أن الواو قبل ياء النسب أولى من الهمزة وأكثر لناسب أن يقال فى شقاوة شَقَايِيَّ أيضا بالهمزة ، فنقول : جاز حذف الفاء فى شية وإن لم يكن فى الكلمات للمربة الثانية ما ثانیه حرف علة لأن التاء صارت كلام الكلمة فلم يتطرف الياء بسببها وكذا فى الشاة والذات واللات ، فلما سقطت التاء فى شية وخلقتها الياء وهو أوهن اتصالا منه كما مر بقيت الكلمة العربية على حرفين ثانيهما حرف لين كالمتطرف ؛ إذ الياء كالمعلم ، ولا يجوز فى العرب تطرف حرف اللين ثانيا ، إذ يسقط بالتقاء الساكنين إما لأجل التنوين أو غيره ، فيبقى الاسم العرب على حرف ؛ فلما لم يجوز ذلك رددنا الفاء المحذوفة أعنى الواو حتى تصير الكلمة على ثلاثة آخرها لين كَمَصَاً وَهَمً ، فلما رد الفاء لم تزل كسرة العين عند سيبويه ، ولم تجعل ساكنة كما كانت فى الأصل ؛ لأن الفاء وإن كانت أصلا إلا أن ردها ههنا لضرورة كما ذكرنا ، وهذه الضرورة عارضة فى النسب غير لازمة فلم يمتد بها فلم تحذف كسرة العين اللازمة لها عند

حذف الفاء ، فصار وشيئ كإيلي ، ففتح العين كما في إيلي ونَري ، فاقبلت الياء ألقاء ثم واوا أو انقلبت من أول الأمر واوا كما ذكرنا في حيوي ، وأما الأخفش فانه رد العين إلى أصلها من السكون لما رد الفاء فقال وشيئ كقَبَسِيَّ ولا تستقل الياآت مع سكون ما قبلها ، والمراء يجعل الفاء المحذوفة في هذا الباب من الصحيح اللام كان أو من المعتله ، بعد اللام ، حتى يصير في موضع التغير : أى الآخر ، فيصح ردها ، فيقول : عِدَوِي وَزَنَوِي وَشَيَوِي ، في عدة وزنة وشية ، وحمله على ذلك ما روى عن ناس من العرب عِدَوِي في عدة قناس عليه غيره وإن كان المحذوف عيناً ، وهو في اسمين فقط <sup>(١)</sup> : سه اتفاقاً ، ومذ عند قوم ، لم ترده في النسب ؛ إذ ليس العين موضع التغير كاللام ، والاسم للعرب يستقل بدون ذلك المحذوف

وإن كان المحذوف لا ما فان كان الحذف للساكنين كما في عصا وعمر فلا كلام في رده في النسبة ؛ لزهال التنوين قبل ياء النسب فيزول التقاء الساكنين ، وإن كان نسيئاً لا لعله مطردة نظر : إن كان العين حرف علة لم يبدل منها قبل النسب حرف صحيح وجب رد اللام كما في شاة وذو مال ، تقول : شاهي ، وذووي ، وإن أبدل منها ذلك لم يرد اللام نحو فمي في « فوزيد » ، كما مر قبل ، وإن لم يكن العين حرف علة قال النحاة : نظر ؛ فان كان اللام ثبت رده من غير ياء النسبة في موضع من المواضع - وذلك إما في المثنى ، أو في المجموع بالالف والتاء ، أو في حال الإضافة وذلك في الأسماء الستة - رد في النسبة وجوباً ؛ لأن النسبة يزاد لها في موضع اللام ما لم يكن في الأصل كما قلنا في كمية ولأنى ، فكيف

---

(١) أورد على هذا الحصر رب المحففة ، بناء على أن المحذوف عينها كما هو رأى جماعة من العلماء ، وليس ذلك بوارد على المؤلف لكنه يرى أن المحذوف من رب هو اللام على ما سيأتى له

بلام كان في الأصل وثبت عوده في الاستعمال بعد الحذف ؟ وقد ذكرنا في باب  
الثنى ضابط ما يرد لامة في التثنية من هذا النوع ، وهو أب وأخ وحَم وهَنُ ،  
وأما الجَم بالألف والتاء فلم يذكر لما يرد لامة فيه من هذا النوع ضابط ، بل  
قد ذكرنا في باب الجمع أن مضموم القاء نحو ظَبَّة لا يرد لامة نحو ظَبَّات ، ويرد  
من المكسورة القاء قليل نحو عِضَوَات ، والمفتوح القاء يرد كثير منه <sup>(١)</sup> نحو  
سَنَوَات وهَنَوَات وضَعَوَات ، وبعضه لا يجمع بالألف والتاء استغناء عنه  
بالمكسر ، نحو شَغَة وأمة ، قالوا : فإن لم يثبت رد اللام في موضع فانت في  
النسب غير بين الرد وتركه نحو غَدَيَّ وغَدَوَيَّ وحَرَيَّ وحَرَجَيَّ وأبْنَيَّ وبَنَوَيَّ  
ودَمَيَّ ودَمَوَيَّ ، ولا اعتبار بقوله :

٤٨ — \* جَرَى الدِّمْيَانِ بِالْخَبَرِ اليَقِينِ <sup>(٢)</sup> \*

- 
- (١) انظر تحليل ذلك وضوابطه في شرح الكافية للمؤلف (ج ٢ ص ١٦٣)  
و (ج ٢ ص ١٧٥)  
(٢) هذا عجز بيت لعل بن بدال السلي ، وقد نسبة قوم إلى الفرزدق ،  
وآخرون إلى المتعب العبدى ، ونسبه جماعة إلى الأخطل ، وليس ذلك بشيء .  
وصدر البيت قوله :

\* فَلَوْ أَنَا عَلَى جُجْرٍ ذُبِحْنَا \*

والجحر : الشق في الأرض ، وقوله « جرى الدميان النخ » قال ابن الأعرابي :  
معناه لم يختلط دمي ودمه من بغضى له وبغضه لى بل يجرى دمي يمتد ودمه يسره ، اه  
وكلام الشاعر إشارة إلى ما اشتهر عند العرب من أن دم المتباغضين لا يمتزج ،  
وقد ذكر المؤلف هذا البيت على أن رد اللام في تثنية الدم شاذ ، والقياس دمان ،  
ومن العلماء من يخرج ذلك البيت ونحوه على أنه ثناء على لمة من قال « دماً »  
مثل الفتى ، فقال دميان كما يقال قتيان

وبقوله :

٤٩ - \* يَدَيَانِ يَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ <sup>(١)</sup> \*

لشدوذها ، قالوا : فن قال هُنْكَ وَهَنَان وَهَنَات جوز هَنِيًا وَهَنِيًا ، ومن قال هُنُوك وَهَنَان وَهَنَات أوجب هَنِيًا ، وقال للصنف : إن الرد إلى المثني والمجموع إحالة على جهالة ، فأراد أن يضبط بغير ذلك ، فقال : إن لم يكن العين حرف علة نظر فإن كان في الأصل متحرك الأوسط ولم يعوض من اللام المحذوفة همزة وصل وجب ردها لثلا يلزم في النسب الإجحاف بحذف اللام وحذف حركة العين ، مع أن الحذف في الآخر الذي هو محل التغيير أولى ، فمن ثم لم يميز إلا أبوى وأخوى ، وإن كان في الأصل ساكن العين جاز الرد وتركه ، نحو غَدِي وَغَدَوِي وَحِرِي وَحِرَحِي ؛ إذ لا يلزم الإجحاف ، وكذا إن عوض الهمزة من اللام جاز رد اللام وحذف الهمزة وجاز الاختصار على الموضع نحو ابني وبنوي واستى وستهي .

قلت : الذي التجأ إليه خوفًا من الرد إلى جهالة ليس في الاحالة عليها بدون ما قال النحاة ، لأن كثيراً من الأسماء الناهية اللام تختلف فيها بين النحاة هل

(١) هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* قَدْ تَمَنَّيْتُكَ أَنْ تَذِلَّ وَتُقَهَّرَا \*

ولم تقف لهذا البيت على نسبة إلى قاتل معين ، وعلم : اسم رجل يقال : إنه من ملوك اليمن ، ويروى في مكانه « محرق » و« عند » في قوله « عند علم » بمعنى اللام ، فكأنه قد قال يديان يضاوان لمعلم . وقد ذكر المؤلف هذا البيت على أن رد لام يد في الثانية شاذ ، وكان القياس أن يقول بدان ، ومن العلماء من يقول : إنه ثاء على لغة من قال « يدعه » مثل الفتى مقصوراً ، فكما تقول في ثنية الفتى فيان تقول في ثنية اليدي بديان ، فأعرف ذلك

هو فَعْلٌ بالسكون أو فَعَلَ كَيْدٌ وَدَمٌ ، وأكثر ما على نحو ظَبَّةٌ وَمِائَةٌ وَسَنَةٌ <sup>(١)</sup> مجهول الحال هل هو ساكن العين أو متحركها .

واعلم أن بعض هذه الأسماء المحذوفة اللام لا مأ ذو وجبين كسنة لقولهم سانهت وسنوات ، وكذا عِضَّة لقولهم عِضِيَّةٌ وَعِضَوَات ، قال السيرافي : من قال سانهت قال سَنَيْهِ <sup>(٢)</sup> وَسَنِيَّ لأن الهاء لا ترجع في الجمع لا يقال سَنَهَات <sup>(٣)</sup> ، ومن قال سَنَوَات يجب أن يقول سَنَوِيَّ ، وكذا من قال عِضِيَّة قال عِضِيَّ وَعِضِيَّ إذ لم يأت عِضَهَات ، ومن قال عِضَوَات قال عِضَوِيَّ لا غير ، قال سيبويه : النسبة إلى فم فمى وفوى لقولهم فى الثنى فَمَان ، قال : ومن قال فوان كقولهم :

٥. — \* هُمَا نَفَثَا فِي فِي مِينَ فَمَوِيَّهَمَا <sup>(٤)</sup> \*

قال : فَمَوِيَّ لا غير ، قال اللبرد : إن لم تقل فَمِيَّ فالحق أن ترده إلى أصله وتقول فَمَوِيَّ .

وعلى أى ضابط كان فاعلم أن ما تُرَدُّ لامه وأصل عينه السكون نحو دَمَوِيَّ وَيَدَوِيَّ وَغَدَوِيَّ وَحِرَحِيَّ يفتح عينه عند سيبويه ، إلا أن يكون مضاعفاً ،

(١) المراد بنحو ظَبَّة ومائة ومسنة كل ثلاثى حذفت لامه وعوض منها تاء التانيث سواء أكان مضموم الاول أم مكسوره أم مفتوحه ، وأما المختلف فيه فهو الثلاثى المحذوف اللام الذى لم يعوض منها شيئاً

(٢) قد حكى صاحب القاموس أنه يجمع على سنهات وسنوات ، وحكاه فى اللسان عن ابن سيده

(٣) هذا صدر بيت للفرزدق ، وعجزه قوله :

\* حَلَّى النَّابِجِ الْعَاوِيَّ أَشَدَّ رِجَامٍ \*

ونفتا : ألقيا على لسانى ، وضمير التثنية يرجع إلى إبليس وابنه ، وأراد بالنابج من تعرض لهجوه من الشعراء وأصله الكلب ، وكذلك العاوى ، والرجام : المراماة بالحجارة ، وقد ذكر المؤلف هذا الشاهد على أنه قد قيل فى ثنية فم فوان

لمثل ما ذكرنا في تحريك عين شية ، وذلك أن العين كانت لازمة للحركة الإعرابية ، فلما رددت الحرف الناهب قصدت أن لا تجردها من بعض الحركات تنبئها على لزومها للحركات قبل ، والفتحة أخفها ، ففتحتها ، وأبو الحسن يسكن ما أصله السكون ردا إلى الأصل ، كما ذكرنا في شية ، فيقول : يَذِي وَيَذِي وَغَدَوِي وَحَرَجِي بِاسْكَانِ عَيْنَاتِهَا ، وأما إذا كان مضاعفاً كما إذا نسبت إلى رَبِّ الخففة فانك تقول : رُبِّي بِاسْكَانِ الْعَيْنِ لِلادغام اتفاقاً ، تقاديا من ثقل فك الادغام ، وقد نسبوا إلى قُرَّةَ وهم قوم من عبد القيس والأصل قُرَّةٌ نَخَفَ فَقَالُوا قُرِّيْ مشددة الراء

واعلم أن كل ثلاثي محذوف اللام في أوله همزة الوصل تعاقب اللام فهي كالعوض منها ، فان رددت اللام حذفت الهمزة ، وإن أثبت الهمزة حذفت اللام ، نجو ابني وَبَنَوِي ، واسمى وَسَمَوِي بكسر السين أو ضمه لقولم سِمٌ وَسَمٌ وجاء سموى بفتح السين أيضاً ، وأما امرؤ فلاحه موجودة ، فلا يكون الهمزة عوضاً من اللام فلذا قال سيبويه لا يجوز فيه إلا امرئِي قال وأما مَرَّتِي في «امرئ القيس» فشاذ ، قال السيرافي : هذا قياس منه ، وإلا فالسموع مرئي في امرئ القيس ، لا امرئِي ؛ واعلم أن الراء في مَرَّتِي للنسب إلى امرئ مفتوح ، وذلك لأنك لما حذفت همزة الوصل على غير القياس بقي حركة الراء بحالها ، وهي تابعة لحركة الهمزة التي هي اللام ، والهمزة لزوماً للكسر لأجل ياء النسب ، فكسرت الراء أيضاً ، فصار مَرَّتِي كَنَمَرِي ، ثم فتحت كما في نَمَرِي ، وحكى القراء في امرئ فتح الراء على كل حال وضما على كل حال ، وأما ابنم فكان الهمزة مع الميم عوضان من اللام ؛ فاذا رددت اللام حذفتها ، قال الخليل : ولك أن تقول ابنمي ؛ قال سيبويه : ابنمي قياس من الخليل لم تتكلم به العرب

فان أبدل من اللام في الثلاثي التاء ، وذلك في الأسماء المدودة المذكورة في

باب التصغير نحو أخت<sup>(١)</sup> وبنت وهنت وثنتان وكنت وذيت ، فعند سيبويه تحذف التاء وترد اللام ، وذلك لأن التاء وإن كانت بدلا من اللام إلا أن فيها رائحة من التأنيث لاختصاصها بالمؤنث في هذه الأسماء ، والدليل على أنها لا تقوم مقام اللام من كل وجه حذفهم إياها في التصغير نحو بنية وأخية ، وكذا في الجمع نحو بنات وأخوات وهنات ، فإذا حذفت التاء رجع إلى صيغة المذكر ؛ لأن جميع ذلك كان مذكرا في الأصل ، فلما أبدلت التاء من اللام غيرت الصيغة بضم القاء من أخت وكسرها من بنت وثنتان ، وإسكان العين في الجميع تنبيهها على أن هذا التأنيث لم يمس بقياسي كما كان في ضارب وضاربة وأن التاء ليست للحض التأنيث بل فيها منه رائحة ، ولذا ينصرف أخت علما ، فتقول في أخت : أخوى كما قلت في أخ ، وفي بنت وثنتان بنوى وثنوى ، والدليل على أن مذكر بنت فعل في الأصل بفتح القاء والعين قولهم بنون في جمعه السالم وأبناء في التكسير<sup>(٢)</sup> وكذا قالوا في جمع الاثنين أثناء ، قال سيبويه<sup>(٣)</sup> : إن قيل إن بنات لم يرد اللام

(١) انظر الجزء الأول من هذا الكتاب ( ص ٢٢٠ )

(٢) الدليل على أن القاء في ابن مفتوحة قولهم في جمع السلامة بنون ، والدليل على أن العين مفتوحة أيضا مجيء تكسيده على أبناء ؛ إذ لو كانت عينة ساكنة لجمع على أفعل مثل فلس وأفلس

(٣) بين عبارة سيبويه وما نقله المؤلف عنه اختلاف ، ونحن نذكر لك عبارة سيبويه ، قال ( ج ٢ ص ٨٢ ) : « فان قلت بنى جائز كما قلت بنات ، فانه ينبغي له أن يقول بنى في ابن كما قلت في بنون ، فانما ألزموا هذه الرد في الإضافة لقوتها على الرد ولأنها قد ترد ولا حذف ؛ فالتاء يعوض منها كما يعوض من غيرها » ا هـ ، وقال أبو سعيد السيرافي في شرحه : « فان قال قائل فهلا أجزتم في النسبة إلى بنت بنى من حيث قالوا بنات كما قلتم أخوى من حيث قالوا أخوات فان الجواب عن ذلك أنهم قالوا في المذكر نون ولم يقولوا فيه بنى . إنما قالوا بنوى أو ابني ، فلم



فيه فكان القياس أن يجوز في النسب بَنِي وَبَنَوِيَّ لما أصلتم من أن النظر في الرد في النسبة إلى اللثني والمجموع بالآلف والتاء . فالجواب أنهم وإن لم يردوا في بنات ردوا في بنون ، والغرض رجوع اللام في غير النسب في بعض تصارييف الكلمة ، وكان يونس يجوز في بنت وأخت مع بَنَوِيَّ وأُخَوِيَّ بَنَتِيَّ وأُخْتِيَّ أيضاً ، نظراً إلى أن التاء ليست للتأنيث ، وهي بدل من اللام ، فألزمه الخليل أن يقول مَنَتِيَّ<sup>(١)</sup> وَهَنَتِيَّ أيضاً ، ولا يقوله أحد

وتقول في كَيْتَ وَذَيْتَ : كَيْوِيَّ وَذَيْوِيَّ ، لأنك إذا رددت اللام صارت كَيَّْةً وَذَيَّْةً كحِيَّة ، فتقول : كِيوِيَّ كحِيوِيَّ

يحملوه على الحذف ، إذ كانت الإضافة قوية ، اهـ ، وقول سيويه « فان قلت بني جائز كما قلت بنات » معناه أنه كان ينبغي جواز حذف اللام في النسب إلى بنت كما يجوز ذكرها لأن هذه اللام لم ترد في الجمع ، وكل ما لم يرد في الجمع ولا في الثانية فانه يجوز في النسب رده وعدم رده ، وقوله بعد ذلك « فانه ينبغي له أن يقول بني في ابن كما قلت في بنون » معناه أنه لو كان مدار الامر على الرد في الجمع أو الثانية لكان يجوز في النسب إلى ابن الرد وعدمه لأن جمعه لم يرد فيه اللام وكذا تثنيته ، فلما لم نجدهم أجازوا الرد وعدمه ، بل ألزموا الرد أو التعويض فقالوا بنوِيَّ أو ابني ، علينا أن هناك شيئاً وراء الرد في الجمع والثنية ، وهو ما ذكره سيويه بقوله « فانما ألزموا هذه الرد في الإضافة لقوتها - الخ »

(١) أصل مني « من » ثم زيدت فيه التاء عند الحكاية وقفاً في غير اللغة الفصحى ، واللغة الفصحى إبدال تائه هاءاً وتحريك نونه ، وبهذا يتبين أن إلزام الخليل ليونس بتم في هنت لانه ثلاثي الوضع ، لافي منت الثاني الوضع ، إذ كلام يونس فيما حذف لامه وعوض عنها التاء ، فالظاهر أن منتا يجري عليه حكم الثاني الوضع الصحيح الثاني الذي قدمه المؤلف ، على أن ليونس أن يجيب عن هنت بأن كلامه فيما ألزمته التاء وقفاً ووصلاً ، وهنت تلزمه التاء في الوصل لافي للوقف

والتاء في «كلتا»<sup>(١)</sup> عند سيبويه مثلها في أخت ، لما لم تكن لصريح التأنيث بل كانت بدلا من اللام ولذا سكن ما قبلها وبجاز الإتيان بألف التأنيث بعدها وتوسيط التاء ولم يكن ذلك جمعا بين علامتي التأنيث لأن التاء كما ذكرنا ليست لمحض التأنيث بل فيها راحة منه ، فكلتا عنده كحُبْلَى الألف للتأنيث فهي لا تنصرف لامرئ ولا نكرة ، فإذا نسبت إليه رددت اللام ، ورددت الكلمة إلى صيغة المذكر ، كما في أخت وبنت ، فيصير كَلَوَى بفتح الميم فيجب حذف ألف التأنيث كما مر في جَمَزَى ، وفتح عين مذكوره ظاهر ، قال السيرافي : من ذهب إلى أن التاء ليس فيه معنى التأنيث بل هو بدل من الواو كما في سِتٍ وأصله سَدَسٌ وكما في بُكْلَةٍ وَثَرَاتٍ قال كِلْتَى ، فيجىء على ما قال السيرافي كِلْتَوَى وَكِلْتَاوَى أيضا كحبلوى وحبلوى ، وعند الجرمي أن ألف كلتا لام الكلمة ، وليست التاء بدلا من اللام ولا فيه معنى التأنيث ، فيقول : كِلْتَوَى كَأَعْلَوَى ، وقوله مردود لعدم فِعْتَلٍ في كلامهم ، وليس ليونس في كلتا قول ، ولم يقل إنه ينسب إليه مع وجود التاء كما نسب إلى أخت وبنت ، وليس ماجوز من النسب مع وجود التاء فيها مطردا عنده في كل ما أبدل من لامة تاء حتى يقال إنه يلزمه كِلْتَى وكلتوى وكلتاوى كحُبْلَى وَحَبْلَوَى وحبلوى ، ولو كان ذلك عنده مطردا لقال مَذَنَى وَهَنْتَى أيضا ولم يلزمه التحليل ما ألزمه ، قول المصنف « وعليه كلتوى وكلتى وكلتاوى » فيه نظر ، إلا أن يريد أنك لو نسبت إليه تقديرا على قياس مانسب يونس إلى أخت وبنت لجاز الأوجه الثلاثة

قوله « متحرك الأوسط أصلا » أى في أصل الوضع

قوله « والمخدوف هو اللام ولم يعوض همزة الوصل » شرط لوجوب الرد

(١) انظر الجزء الاول من هذا الكتاب ( ص ٢٢١ )

ثلاثة شروط : تحرك الأوسط ، إذ لو سكن لجاز الرد وتركه نحو غَدَى وَغَدَى ،  
وكون اللام هو المحذوف ، إذ لو كان المحذوف هو المين نحو سه لم يجوز رده ،  
وعلم تمويض همزة الوصل ، إذ لو عوضت جاز الرد وتركه نحو ابني وَبَنَوِي  
قوله « أو كان المحذوف فاء » هذا موضع آخر يجب فيه رد المحذوف مشروط  
بشرطين : كون المحذوف فاء ؛ إذ لو كان لاما مع كونه معتل اللام لم يلزم  
رده كما في غدى ، وكونه معتل اللام ؛ إذ لو كان صحيحا لم يجب رده كما في عَدِيَّ  
قوله « أبوى وأخوى وَسَتَيْ » ثلاثة أمثلة للصورة الأولى ، وإنما قال في  
سِتٍ لثلاثا يلتبس بالنسوب إلى سه بمحذف المين فانه لا يجوز فيه رد المحذوف ،  
وفي است لفتان أخريان : سِتٍ بمحذف اللام من غير همزة الوصل ، وسه بمحذف  
المين .

قوله « وَوَشَوِيَّ فِي شِيَةِ » مثال للصورة الثانية

قوله « وإن كانت لاه » أى : لام الاسم الذى على حرفين

قوله « غيرها » أى : غير اللام ، وهو إما عين كما في سه ، أو فاء كعدة وزنة

قوله « وليس برد » إذ لو كان ردا لسكان في موضعه ، بل هذا قلب

قوله « وما سواهما » أى : ماسوى الواجب الرد ، وهو صورتان الأوليان ،

والممتنع الرد ، وهو الصورة الثالثة ، يجوز فيه الأمران : أى الرد ، وتركه

قال : « وَالرَّكْبُ يُنْسَبُ إِلَى صَدْرِهِ كَبَعْلِي وَتَابَعِي وَنَحْمِي فِي  
خَمْسَةِ عَشَرَ عِلْمًا ، وَلَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ عَدَدًا ، وَالْمُضَافُ إِنْ كَانَ الثَّانِي مَقْصُودًا  
أَصْلًا كَابْنِ الزُّبَيْرِ وَأَبِي عَمْرِو قِيلَ : زُبَيْرِي وَعَمْرِي ، وَإِنْ كَانَ كَبَدِّ مَنَافٍ  
وَأَمْرِي الْقَيْسِ قِيلَ : عَبْدِي وَمَرْنِي »

أقول : اعلم أن جميع أقسام المركبات ينسب إلى صدرها ، سواء كانت  
جملة محكية كتأبط شرا ، أو غير جملة ، وسواء كان الثانى في غير الجملة متضمنا

للعرف كخَمْسَةَ عشر وَيَتَّيْتُ<sup>(١)</sup>، أو لا كعُطْبِكَ، وكذا ينسب إلى صدر المركب من المضاف والمضاف إليه على تفصيل يأتي فيه خاصة، وإما حذف من جميع المركبات أحد الجزئين في النسب كراهة استئصال زيادة حرف النسب مع ثقله على ما هو ثقیل بسبب التركيب

فان قلت : فقد ينسب إلى قَرَعْبَلَانَةٍ<sup>(٢)</sup> واششباب وعَيْضُمُوز<sup>(٣)</sup> مع ثقلها قلت : لا مفصل في الكلمة الواحدة يحسن فكه ، بخلاف المركب فان له مفصلاً حديث الالتحام متعرضاً للافتكاك متى حَزَبَ حازب وإما حذف الثاني دون الأول لأن الثقل منه نشأ ، وموضع التغيير الآخر ، والتصدر محترم

وأجاز الجرمي النسبة إلى الأول أو إلى الثاني أيهما شئت في الجملة أو في غيرها ، فتقول في بعلبك : بَعْلِي أو بَكِّي ، وفي تأبط شرا : تَابُطِي أو شري وقد جاء النسب إلى كل واحد من الجزئين ، قال :

٥١ — تَزَوَّجْتُهَا رَامِيَةً هُرْمُزِيَةً  
بِفَضْلِ الَّذِي أُعْطِيَ الْأَمِيرُ مِنَ الرُّزْقِ<sup>(٤)</sup>

(١) تقول العرب : هو جاري بيت بيت ، فيبذونه على فتح الجزين ، ويقولون : هو جاري بيتا بيت - بنصب الأول - ويقولون : هو جاري بيت بيت - رفع الأول - ، وعلى أي حال هو في موضع الحال ، فعلى الوجه الأول والثاني هو حال مفرد ، وعلى الثالث هو جملة

(٢) انظر كلمة « قرعبلانة » ( ١ ص ١٠ و ٢٠٠ و ٢٦٤ )

(٣) انظر كلمة « عيضموز » ( ١ ص ٢٦٣ )

(٤) هذا البيت من القوافد التي لم تقف لها على نسبة إلى قاتل مدين ولا عثرا له على سوابق أو لواحق ، والاستشهاد به على أن الشاعر قد نسب إلى المركب

نسبها إلى « رَامَهُرْمَزْ »

وقد ينسب إلى المركب من غير حذف إذا خَفَّ اللفظ ، نحو بَعْلَبَكِّي  
وإذا نسبت إلى « اثني عشر » حذفت عشر كما هو القياس ثم ينسب إلى  
اثنان اثْنِيَّ أو ثَنَوِيَّ ، كما ينسب إلى اسم أُمِّي أو سَمَوِيَّ ، ولا يجوز النسب إلى  
العدد المركب غير علم ؛ لأن النسب إلى المركب بلا حذف شيء منه مؤدِّر إلى  
الاستتقال كما مر ، ولا يجوز حذف أحد جزأي المركب المقصود منه العدد ؛ إذ هما  
في المعنى معطوف ومعطوف عليه ، إذ معنى خمسة عشر خمسة وعشر ، ولا يقوم  
واحد من المعطوف والمعطوف عليه مقام الآخر ، وإنما جاز النسب إلى كل واحد  
من المضاف والمضاف إليه كما يجيء وإن كان في الأصل لكل واحد منهما معنى لأنه  
لا ينسب إلى المركب الإضافي إلا مع العملية كابن الزبير وامرئ القيس ، والعلم  
بالمركب لا معنى لأجزائه أي تركيب كان ، ولولم ينمَحْ أيضاً معناهما بالعملية لجاز  
النسب إليهما لأنك إن نسبت إلى المضاف قُلت في غلام زيد غلامي فقد نسبت  
إلى ما هو المنسوب إليه في الحقيقة لأن المضاف إليه في الحقيقة كالوصف للمضاف ،  
إذ معنى غلام زيد غلام لزيد ، وإن نسبت إلى المضاف إليه فانه وإن لم يكن هو  
المنسوب إليه في الحقيقة لكنه يقوم مقام المضاف في غير باب النسب كثيراً ، حتى  
مع الالتباس أيضاً ، كقوله :

٥٢ — \* طَبِيبٌ بِبَا أَعْيَا النَّطَّائِيَّ حَذِيماً \* (١)

المزجي بالحق ياء النسب بكل جزء من جزأيه - قال أبو حيان في الارتشاف :  
« وتركب المزج تحذف الجزء الثاني منه فتقول في بعلبك بعل ، وأجاز الجرمي النسب إلى  
الجزء الثاني مقتصر أعليه ، فتقول بكي ، وغير الجرمي كأبي حاتم لا يجوز ذلك إلا منسوبا  
إليهما ( أي إلى الصدر والعجز معاً ) قياداً على « رامية هر مزية » أو يقتصر على الأول

(١) هذا عجز بيت لأوس بن حجر ، وصدره :

\* فَلَ لَكُمْ فِيهَا إِلَيَّ فَإِنِّي \*

أى ابن حذيم ، فكيف لا يجوز فى النسب وأنت لا تنسب إلى المضاف إليه إلا لدفع الالتباس ، كما يجىء بأقامة المضاف إليه مقام المضاف ، وأما إذا نسبت إلى خمسة عشر علماً بحذف أحدهما فلا يلزم منه فساد ؛ إذ لا دلالة لأحد الجزأين مع العلمية على معنى ؛ وقد أجاز أبو حاتم السجستاني فى العدد المركب غير علم إلحاق ياء النسب بكل واحد من جزأيه نحو ثوب أحدى عشرى نحو قوله « رامية هرمزية » وفى المؤنث إحدى — أو إحدوي — عشرى — بسكون شين عشرة — أى ثوب طوله أحد عشر ذراعاً ؛ وعلى لغة من يكسر شين عشرة فى المركب إحدى عشرى — بفتح الشين كنعري — وكذا تقول فى اثني عشر : اثني عشرى ، أو ثنوي عشرى ، إلى آخر المركبات

وإذا نسبت إلى المركب الإضافى فلا بد من حذف أحد الجزأين للاستقلال ولأنك إن أقيمتها فإن ألحقت ياء النسبة بالمضاف إليه فإن انتقل إعراب الاسم المنسوب إليه إلى ياء النسب ، كما فى نحو كوفى وبصرى وغير ذلك من المنسوبات ؛ لزم تأثر الياء بالعوامل الداخلة على المضاف وعدم تأثره بها للحاقه بآخر المضاف إليه اللازم جره ، وإن لم ينتقل التباس باسم غير منسوب مضاف إلى اسم منسوب نحو غلام بصري ، وإن ألحقتها بالمضاف نحو عبدي القيس تؤم أن المنسوب مضاف إلى ذلك الجور ، مع أن قصدك نسبة شئ إلى الاسم المركب من المضاف والمضاف إليه ، فإذا ثبت أن حذف أحدهما واجب فالأولى حذف الثانى لما ذكرنا

---

وكان بنو الحرث بن سدوس بن شيان اقتسموا معزاه ، وقوله : قبل لكم فيها ، هو على تقدير مضاف ، والأصل قبل لكم فى ردها ، وأعياء : أعجز ، والتطاسى - بكسر النون - هو العالم الشديد النظر فى الأمور ، وحذيم : يراد به ابن حذيم ، وهو محل الاستشهاد بالبيت ، والمعنى : هل لكم ميل إلى ردمعراى إلى فاتى حاذق خبير بالداء الذى يعجز الأطباء عن مداواته

فتقول في عبد القيس : عبدي ، وفي امرئ القيس : مرئي ، وأيضا فانك لو نسبت إلى المركب الاضافي قبل العلمية فالنسب إليه في الحقيقة هو المضاف كما ذكرنا فالأولى بعد العلمية أن ينسب إليه دون المضاف إليه

فإن كثرة الالتباس بالنسبة إلى المضاف وذلك بأن يجيء أسماء مطردة والمضاف في جميعها واحد والمضاف إليه مختلف كقولهم في الكنى : أبوزيد ، وأبو علي ، وأبو الحسن ، وأم زيد ، وأم علي ، وأم الحسن ، وكذا ابن الزبير ، وابن عباس ، فالواجب النسبة إلى المضاف إليه نحو زُبَيْرٍ في ابن الزبير ، وبَكْرٍ في أبي بكر ، إذ الكنى مطرد تصديرها بأب وأم ، وكذا تصدير الأعلام بابن كالمطرد ، فلو قلت في الجميع : أبوي ، وأمي ، وأبني ، لا طرد اللبس ، وإن لم يطرد ذلك بل كثر كمبد الدار وعبد مناف وعبد القيس فالقياس النسب إلى المضاف كما ذكرنا نحو عبدي في عبد القيس ، وقد ينسب للالتباس إلى المضاف إليه في هذا أيضا نحو منافي في عبد مناف

وهذا الذي ذكرنا تقرير كلام سيبويه ، وهو الحق ؛ وقال اللرد : بل الوجه أن يقال : إن كان المضاف يعرف بالمضاف إليه والمضاف إليه معروف بنفسه كابن الزبير وابن عباس فالقياس حذف الأول والنسبة إلى الثاني ، وإن كان المضاف إليه غير معروف فالقياس النسبة إلى الأول كمبد القيس وامرئ القيس ، لأن القيس ليس شيئا معروفا يتعرف به عبد وامرؤ ، وللخصم أن يمنع ويقول : بم علمت أن القيس ليس شيئا معروفا مع جواز أن يكون شيئا معروفا إما قبيلة أو رجلا أو غير ذلك أضيف إليه امرؤ وعبد في الأصل للتخصيص والتعريف كما في عبد المطلب وعبد شمس وعبد المزي وعبد اللات

قال السيرا في : ويلزم للبرد أن ينسب إلى الأول في الكنى لأنهم يَكْتُون الصبيان بنحو أبي مسلم وأبي جعفر مثلا قبل أن يوجد لهم ولد اسمه مسلم أو جعفر وقبل أن يمكن ذلك منهم فليس المضاف إليه إذن في مثله معروفا إذ هو اسم على

معدوم مع أنه ينسب إليه، فكان المصنف أجاب السيرا في نيابة عن المبرد، وقال :  
 الثانى فى أمثال هذه الكنى فى الأصل مقصود ، وذلك أن هذه الكنى على  
 سبيل التناؤل فكأنه عاش إلى أن ولد له مولود اسمه ذلك ، فالثانى وإن لم يكن  
 مقصودا الآن ولا مرثقا للأول إلا أنه مقصود فى الأصل : أى الأصل أن لا يقال  
 أبوزيد مثلا إلا إن له ولد اسمه زيد ، وللسيرا أن يقول : إن الأصل أن  
 لا يقال عبد القيس إلا فى شخص هو عبد لمن اسمه قيس ، فقول المصنف « وإن  
 لم يكن الثانى مقصودا فى الأصل كما فى عبد القيس وامرىء القيس فالنسبة  
 إلى الأول » مردود بما مر من الاعتراض على قول المبرد

هذا ، وقد جاء شاذا مسموعا فى «عَبْدٍ» مضافا إلى اسم آخر أن يركب من  
 حروف المضاف والمضاف إليه اسم على فَعْلَلٍ بأن يؤخذ من كل واحد منهما القاء  
 والميم ، نحو عَبْشَمِي فى عبد شمس ، وإن كان عين الثانى معتلا كمل البناء  
 بلامه نحو عَبْشَمِي وَعَبْدَرِي فى عبد القيس وعبد الدار ، وجاء مرثقى فى امرىء  
 القيس <sup>(١)</sup> من كِنْدَةٍ وكل من اسمه امرؤ القيس من العرب غيره يقال فيه  
 مرثى ، والعذر فى هذا التركيب مع شذوذه أنهم إن نسبوا إلى المضاف بدون  
 المضاف إليه التمس ، وإن نسبوا إلى المضاف إليه نسبوا إلى ما لا يقوم مقام المضاف ولا يطلق  
 اسمه عليه مجازا ، بخلاف ابن الزبير فإن إطلاق اسم أحد الأبرين على الأولاد كثير ،  
 نحو قرش وهاشم وخندف <sup>(٢)</sup> وكذا إطلاق اسم الابن على الأب غير مبتدع

(١) لم يعين شخص امرىء القيس الكندى الذى قالوا فى النسب إليه : مرقى ، وقد  
 عينه صاحب القاموس بأنه امرؤ القيس بن حجر الشاعر ، وقد ذكر الشارح المرتضى :  
 أن الصواب أن امرأ القيس الذى ينسب إليه مرقى هو امرؤ القيس بن الحرث بن  
 معاوية ، وهو أخو معاوية الأكرمين الجد الثالث لامرىء القيس بن حجر

(٢) خندف : لقب امرأة إلياس بن مضر ، واسمها ليلى ، وهى بنت عمران بن الحلاف  
 ابن قضاة ، وإنما لقيت كذلك لأن إبل الياس انتشرت ليلا فخرج مدركة فى طلبها



قال سيويه : وسمعتنا من العرب من يقول في النسب إلى كنت كوني ، وذلك لأنه أضاف إلى المصدّر ، فحذف الفاعل وهو التاء ، فانكسر اللام لأجل ياء النسب فرجع العين الساقطة للساكنين ، وهذه الكسرة وإن كانت لأجل الياء التي هي كالكلمة المنفصلة إلا أنه إنما رد العين لأن أصل اللام الحركة وسكونها عارض ، وكان الوجه أن يقال كافي ، لأننا قد بينا قبل في شرح قوله « وأما باب سُدته فالصحيح أن الضم كذا » أن الضائر في نحو قُلْتُ وقُلْنَا تنصل بِقَالَ فتحذف الألف للساكنين ، لكنه أبقى القاء في كوني على أصل ضمه قبل النسبة ، تنبها على المنسوب إليه ، قال الجرجي : يقال رجل كُنْتِي لكون الضمير المرفوع كجزء الفعل فكأنهما كلمة واحدة وربما قالوا كُنْتِي بنون الوقاية ليسلم لفظ كُنْتُ بضم تائه ، قال :

٥٣ — وَمَا أَنَا كُنْتِي وَمَا أَنَا عَاجِنٌ وَشَرُّ الرِّجَالِ الْكُنْتِي وَعَاجِنٌ<sup>(١)</sup>

الكنتي : الشيخ الذي يقول كنت في شبابي كذا وكذا ، والعاجن : الذي لا يقدر على النهوض من الكبر إلا بعد أن يعتمد على يديه اعتمادا تاما كأنه يعجن

قال : « وَالْجَمْعُ يُرَدُّ إِلَى الْوَاحِدِ ، يُقَالُ فِي كُتُبٍ وَصُحُفٍ وَمَسَاجِدَ نَسَبٍ وَفَرَائِضَ : كِتَابِيَّ وَصُحُفِيَّ وَمَسْجِدِيَّ وَفَرَضِيَّ ، وَأَمَّا بَابُ مَسَاجِدَ عَلَمًا لِلْجَمْعِ فَمَسَاجِدِيَّ كِكِلَابِيَّ وَأَنْصَارِيَّ »

فردها فسمى مدركة ، وخندفت الām في أثره : أي أسرعت ، فلقبت خندف

(١) لم نقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ويروي صدره :

\* فَأَصْبَحْتُ كُنْتِيًّا وَأَصْبَحْتُ عَاجِنًا \*

وقد فسر المؤلف مفرداته ، والاستشهاد فيه في قوله فأصبحت كنتيا ، وفي قوله الكنتي حيث نسب إلى المركب الاسنادي على لفظه وجاء من غير نون الوقاية في الأول ومعها في الثاني

أقول : أعلم أنك إذا نسبت إلى ما يدل على الجمع فإن كان اللفظ جنساً كثر  
وضرب أو اسم جمع ككفّر ورهط<sup>(١)</sup> وإبل نسبت إلى لفظه نحو تَمَرِي وإبلى ،  
سواء كان اسم الجمع مما جاء من لفظه ما يطلق على واحد كراكب<sup>(٢)</sup> في ركب  
أو لم يجيء كخنم وإبل ، وكذا إن كان الاسم جمعا في اللفظ والمعنى لكنه لم  
يستعمل واحده لاقياسيا ولا غير قياسي كمبايد<sup>(٣)</sup> ، تقول : عَبَادِي ، قال  
سيبويه : كون النسب إليه على لفظه أقوى من أن أحدث شيئا لم يحكم  
به العرب وإن كان قياسيا نحو عبْدُودِي أو عبْدِيدي أو عبْدَادِي ، وكذا قولهم  
أعرابي لأن أعرابا جمع لا واحد له من لفظه ، وأما العرب فليس بواحد الآن ،  
لأن الأعراب ما كنة البدو ، والعرب يقع على أهل البدو والحضر ، بل الظاهر أن  
الأعراب في أصل اللغة كان جمعا لعرب ثم اختص

وإن كان الاسم جمعا له واحد لكنه غير قياسي ، قال أبو زيد : ينسب إلى  
لفظه كَمَخَاسِنِي وَشَاكِبِي ومذاكيرِي وبعضهم ينسبه إلى واحد الذي هو غير  
قياسي نحو حُسْنِي وَشَبَبِي وَذَكَرِي

وإن كان جمعا له واحد قياسي نسبت إلى ذلك الواحد ، ككتابي في كتب  
وأما قولهم رُبِّيَّ وَرَبَّائِي في رَبَّاب ، وهم خمس قبائل تحالفوا فصاروا يدا  
واحدة : ضَبَّةٌ وَثَوْرٌ وَعُكْلٌ وَتَيْمٌ وَعَلِيٌّ ، واحدهم رُبَّةٌ كَقُبَّةٍ وَرَبَّابٌ ، والزُّبَّةُ

---

(١) الفر مادون العشرة من الرجال ومثله النفير ، وقد يطلق على الناس كلهم ،  
والرهط - باسكان ثانيه أو فتحه - قوم الرجل وقبيلته ، ويطلق على الجماعة من ثلاثة  
إلى عشرة أو من سبعة إلى عشرة بشرط أن يكونوا كلهم رجالا

(٢) الركب : الجماعة الراكبون الابل من العشرة فصاعدا ، وله واحد من  
لفظه وهو راكب وسيأتي الخلاف في ركب أهو جمع أو اسم جمع في باب الجمع

(٣) عبايد : انظر ( ١ ص ٢٦٨ )

الفرقة من الناس ، فانما جاز النسب إلى لفظ الجمع أعنى رباباً لكونه بوزن الواحد لفظاً ، ولغلبته من بين ما يصح وقوعه عليه لفة على جماعة معينين فصار كالعلم نحو مدائن<sup>(١)</sup> وأما أبناؤى في النسب إلى أبناء ، وهم بنو سعد بن زيد مناة ، وأنصارى في النسبة إلى الأنصار ؛ فللغلبة المذكورة ومشابهة لفظ أفعال المفرد حتى قال سيبويه إن لفظه مفرد ، وقوة شبهه بالمفرد كثر وصف المفرد به نحو برمة أعشار<sup>(٢)</sup> ، وثوب أسمال<sup>(٣)</sup> ونطفة أمشاج<sup>(٤)</sup> ورجع ضمير المفرد المذكر إليه في نحو قوله تعالى : (وإن لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه) ولا منع أن يقال : إن الياء في أنصارى وأبناؤى وربابى للوحدة لا للنسبة كما في رومى وروم وزنجى وزنج فلذا جاز إلحاقها بالجمع ، فلو قلت بعد مثلاً : ثوب أنصارى وشي ربابى أو أبناؤى كان منسوباً إلى هذه المفردات بحذف ياء الوحدة كما ينسب إلى كرمى بحذف الياء فيكون لفظ المنسوب والمنسوب إليه واحداً

وقائل أن يقول : ياء الوحدة أيضاً في الأصل للنسبة لأن معنى زنجى شخص منسوب إلى هذه الجماعة بكونه واحداً منهم ، فهو غير خارج عن حقيقة النسبة ، إلا أنه طرأ عليه معنى الوحدة ، فعلى هذا يكون العذر في لحاق الياء بهذه الأسماء ما تقدم أولاً ، وقالوا في النسبة إلى أبناء فارس ، وهم الذين استصحبهم سيف بن

(١) مدائن : منسوب إلى المدائن وهى مدينة كسرى قرب بغداد، سميت بذلك لكبرها

(٢) البرمة: قدر من حجارة، ويقال: برمة أعشار وقدر أعشار، و قدح أعشار، إذا كانت عظيمة لا يجعلها إلا عشرة ، وقيل : إذا كانت مكسرة على عشر قطع

(٣) يقال : ثوب أسمال ، ويقال: ثوب أخلاق ، إذا كان قد صار مرقاً . قال الراجز

\* جاء الشتاء وقبصى أخلاق \*

(٤) النطفة — بالضم — الماء الصافى قل أو كثر ، وأمشاج : مختلطة بماء

المرأة ودمها

ذى يزنى إلى اليمين : بنوى ، على القياس ، مع أنهم جماعة مخصوصة كبنى سعد بن زيد مناة ، وقالوا في النسبة إلى العَبَلَات : عَبْلَى ، بسكون الباء وهم من بنى عبد شمس : أمية الأصغر ، وعبد أمية ، ونوفل ، لأن كل واحد منهم سُمى باسم أمه ، ثم جمع ، وهى عَبْلَةٌ بنت عُبَيْد ، من بنى تميم ، وإنما قالوا في المبالغة والمُسَامعة مُهْلَبِي ومِسْمَعِي ؛ لأنك رددتهما إلى واحدتهما وحذفت ياء النسبة التى كانت فى الواحد ثم نسبت إليه ، ويجوز أن يقال سُمى كل واحد منهم مُهْلَبًا ومِسْمَعًا أى باسم الأب ثم جمع كما سُمى كل واحد فى العَبَلَات باسم الأم ثم جمع ، فيكون مهلبى منسوباً إلى الواحد الذى هو مهلب ، لا إلى مهلبسى

وإن كان اللفظ جمعاً واحداً اسم جمع نسبت أيضاً إلى ذلك الواحد ، كما تقول فى النسبة إلى نساء : نِسْوَى ، لأن واحده نِسْوَةٌ ، وهو اسم جمع ، وكذا تقول فى أنهار وأنباط : نَقَرِي ونَبَطِي

وإن كان جماعاً واحداً جمع له واحد نسبت إلى واحد واحد ، كما تقول فى النسبة إلى أ كالب : كَلْبِي

وإنما يرد الجمع فى النسبة إلى الواحد لأن أصل المنسوب إليه والأغلب فيه أن يكون واحداً ، وهو الوالد أو المواد أو الصنعة ، فحمل على الأغلب ، وقيل : إنما رد إلى الواحد ليعلم أن لفظ الجمع ليس علماً شياً ، إذ لفظ الجمع المسمى به ينسب إليه ، نحو مدائنى وكلابى ، كما يجب

ولو سميت بالجمع فإن كان جمع التكسير نسبت إلى ذلك اللفظ نحو مدائنى وأتمارى وكلابى وضبابى ، وأتمار : أسم رجل ، وكذا ضباب وكلاب وإن كان جمع السلامة فقد ذكرنا أن جمع المؤنث بالآلف والتاء يحذف منه الآلف والتاء ، تقول فى رجل اسمه ضربات : ضَرْبِي ، بفتح العين لأنك لم ترده إلى واحد ، بل حذفت منه الآلف والتاء فقط ، بخلاف عَبْلَى فى المنسوب إلى

الْعَبَلَات ؛ فانه بسكون الباء لأنه نسب إلى الواحد كما ذكرنا ، وكذا يحذف من المجموع بالواو والنون علماً الحرفان ، إن لم يجعل النون مُعْتَقَبَ الإعراب ، ولا يرد إلى الواحد ، فهذا قيل في اللمسى بأَرْضَيْن : أَرْضَيْن ، بفتح الراء ، وإن جعل النون مستقب الإعراب لم يحذف منه شيء ، كما مر في أول الباب <sup>(١)</sup>

شواد  
النسب

قال : « وَمَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ مَا ذُكِرَ فَشَادٌ »

أقول : اعلم أنه قد جاءت ألقاظ كثيرة على غير ما هو قياس النسب ، بعضها مضى نحو جُذْمَى وقرْشَى وحرْوَرَى ، ولنذكر الباقي ؛ قالوا في العالية — وهو موضع بقرب المدينة — عُلُوَّى ، كأنه منسوب إلى العُلُو ، وهو المكان العالي ضد السفلى ؛ لأن العالية المذكورة مكان مرتفع ، والقياس عَالِيٌّ أَوْ عَالَوِيٌّ ، فهو منسوب إليها على المعنى ، وقالوا في البصرة : بَصْرِيٌّ ، بكسر الباء ؛ لأن البصرة في اللغة حجارة بيض وبها سميت البصرة ؛ والبَصْرِيٌّ بكسر الياء من غير تاء بمعنى البَصْرَة ، فلما كان قبل العلمية بكسر الباء مع حذف التاء ومع النسبة يحذف التاء كسرت الباء في النسب ، وقيل : كُتِيرَ الباء في النسب إبتاعاً لكسر الراء ،

(١) هذا الذي ذهب إليه الرضى وابن الحاجب من رد الجمع إلى الواحد هو الذى عليه جمهور علماء العربية ، وقد ذهب قوم إلى جواز النسب إلى لفظ الجمع ، قال السيوطى فى معجم الهوامع (٢ : ١٩٧) : « وأما الجمع الباقي على جمعيته وله واحد مستعمل فانه ينسب إلى الواحد منه فيقال فى الفرائض : فرضى ، وفى الخمس : أحسنى ، وفى الفرع : أفرعى ، قال أبو حيان : بشرط ألا يكون رده إلى الواحد يغير المعنى ، فان كان كذلك نسب إلى لفظ الجمع كأعرابي ، إذ لو قيل فيه عربى ردا إلى المفرد لانتبس الأعم بالأخص ، لاختصاص الأعراب بالبوايد وعموم العرب ، وأجاز قوم أن ينسب إلى الجمع على لفظه مطلقا وخرج عليه قول الناس فرائضى وكتبى وقلانسى ، وذهب هؤلاء إلى أن القمري والدبسى منسوب إلى الجمع ، من قولهم : طيور قمر ودبس ، وعند الأولين هو منسوب إلى القمرة ، وهى الياض ، والدبسة ، أو مثل كرمى مما بنى على الباء التى تشبه ياء النسب » اهـ والدبسة : لون بين السواد والحمرة (٢٣ - ٦)

ويعجز بصري بفتح الباء على القياس ، وقالوا : بدوي ، والقياس إسكان العين لكونه منسوباً إلى البدو ، وإنما فتح ليكون كالحصري لأنه قرينه ، وقالوا : دهرى بضم الدال للرجل المسن فرقا بينه وبين الدهري الذي هو من أهل الإلحاد ، وقالوا في النسب إلى السهل وهو ضد الحزن : سُهل ، بضم السين فرقا بينه وبين المنسوب إلى سهل اسم رجل ، وقيل في بني الحُبَيْلَى حى من الأنصار : حُبَيْلَى ، بفتح الباء فرقا بينه وبين المنسوب إلى المرأة الحبل ، وإنما قيل لأبيهم حُبَيْلَى لعظم بطنه ، وقالوا في الشتاء : شَتوى ، بسكون التاء ، قال المبرد : شَتاء جمع شَتوة كصحاف جمع صحفة فعلى هذا شَتوى قياس ؛ لأن الجمع في النسب يرد إلى واحد ، وإطلاق الشتاء على ما يطلق عليه الشتوة يضعف <sup>(١)</sup> قوله ، وقالوا في الخريف : خَرْفٌ بفتح العين كما قالوا في ثقيف : ثَقَفَى ، وقالوا : خَرْفَى أيضا بسكون العين بالنسبة إلى المصدر ، وانْخَرْفُ : قطع الشيء ، وقالوا : يَخْرَفَانِي ، في النسبة إلى البحرين المجعول نونه معتقب الإعراب ، والقياس يَخْرَفَانِي ووجهه أن نون البحرين بالياء تجعل معتقب الإعراب ، وقياس المثنى المجعول نونه معتقب الإعراب أن يكون في الأحوال بالألف كما مر في باب العلم ، فالزام البحرين الياء شاذ إذن

---

(١) هذه مسألة تار فيها خلاف طويل بين العلماء ، قال في اللسان : و الشتاء معروف : أحد أرباع السنة ، وهي الشتوة ، وقيل : الشتاء جمع شتوة . قال ابن بري : الشتاء اسم مفرد لاجمع بمنزلة الصيف ، لأنه أحد الفصول الأربعة ، ويدل على ذلك قول أهل اللغة : أشتينا دخلنا في الشتاء وأصفنا دخلنا في الصيف ، وأما الشتوة فإنما هي مصدر شتا بالمكان شتوا وشتوة للبرة الواحدة ، كما تقول : صاف بالمكان صيفا وصيفة واحدة ، والنسبة إلى الشتاء شتوى على غير قياس ، وفي الصحاح النسبة إليها شتوى ( بفتح فسكون ) وشتوى ( بفتح الشين والتاء جميعا ) مثل خرفى وخرفى قال ابن سيده : وقد يجوز أن يكونوا نسبوا إلى الشتوة ورفضوا النسب إلى الشتاء ، اهـ

وإذا جل نون الثنى معتقب الإعراب لم يحذف في النسب لاهو ولا الألف  
 قليل : بحراني ، على أنه منسوب إلى البحران المجعول نونه معتقب الإعراب لكونه  
 هو القياس في الثنى المجعول نونه كذلك ، وإن قل استعماله كما مر في باب العلم ،  
 وقيل : أفقي بفتحين ، في النسبة إلى الأفق ؛ لأنهم قالوا فيه أفق بضم الهمزة  
 وسكون الفاء وهو مخفف الأفق كعُنُق وعُنُق ، ثم جوزوا فيه الأفقي لاشتراك  
 القُفْل والقُفْل في كثير من الأسماء كالهَجْم والهَجْم والرُب والرَّب والشَّعْم  
 والسَّعْم ، وقالوا : خراسي ، تشبيها للألف والنون بألف التأنيث التي قد تشبه بتاء  
 التأنيث فتحذف وإن كان شاذاً كما في جلوري وحزوري ، ومن قال خراسي  
 يحذف الألف وسكون الراء فقد خفف ، وقالوا : طلاحية ، بضم الطاء ، اللابل التي  
 ترمي الطلح ، وإما بني على مُقال لأنه بناء المبالغة في النسب كأنافي للعظيم  
 الأنف كما يحىء ، ويروى طلاحية بكسر الطاء بالنسب إلى الجمع كما قالوا عَصَاهِي  
 منسوب إلى عَصَاه جمع عَصَه ، وقيل : هو منسوب إلى عَصَاة بمعنى عَصَه وهو  
 قليل الاستعمال ، أعنى عَصَاهة ، والجنس عَصَاه كقتادة وقتاد ، وقيل : إبل تخمزية  
 بفتح الميم ، قال المبرد يقال تخمض وتخض ، فعلى هذا ليس بشاذ : وقالوا : يمان  
 وشآم وتهايم ، ولأربع لها ، والأصل يمان وشأمي وتهايم ، والتهم تهامة ؛ فحذف  
 في الثلاثة إحدى ياء النسبة وأبدل منها الألف ، وجاء يمان وشأمي على الأصل  
 وجاء تهامي بكسر التاء وتشديد الياء منسوباً إلى تهامة ، وجاء يمان وشأمي  
 وكأنهما منسوبان إلى يمان وشآم المنسويين محذف ياء النسبة دون ألقها إذ  
 لاستقلال فيه كما استقل النسبة إلى ذى الياء المشددة لولم تحذف ، والمراد يمان  
 وشآم في هذا موضع منسوب إلى الشام واليمن فينسب الشيء إلى هذا المكان  
 المنسوب ، ويجوز أن يكون يمان وشأمي جمعاً بين العوض والمبوض منه ، وأن

يكون الألف في يمانى للشباع كما في قوله :

\* يَنْبَاعُ مِنْ ذِرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ \* <sup>(١)</sup>

وشامى محمول عليه ، وقيل في طهية : طهوى ، بسكون الهاء على الشذوذ ، وطهوى  
على القياس ، وقيل : طهوى ، بفتح الطاء وسكون الهاء وهو أشد ، وقالوا في زينة  
قبيلة من باهلة : زباني ، والقياس زبني كحنفي في حنيفة ، وقالوا في مرو :  
مروزي وفي الرمي رازي

واعلم أنك إذا نسبت إلى الأسماء المذكورة بعد أن تجعلها أعلاما إن لم تكن  
كدهر وطلح أو جعلتها أعلاما لغير ما كانت له في الأول كما إذا سميت بزينة  
ابتلاك ؛ فانك تجري جميعها على القياس نحو دهرى وطلحي وزبني ؛ لأن هذه  
الأسماء شذت في المواضع المذكورة ، وجعلها أعلاما لما يقصد وضع لها ،  
فيرجع في هذا الوضع إلى القياس

وقد يلحق ياء النسب أسماء أبناض الجسد للدلالة على عظمتها : إما مبنية  
على فعال كذاني للعظيم الأنف ، أو مزيدا في آخرها ألف ونون كلباني وركباني  
وجاني للطويل الجمّة ، وليس البناءان بالقياس ، بل هما مسموعان ، وإذا سميت  
بهذه الأسماء ثم نسبت إليهما رجعت إلى القياس ، إذ لا تقصد المبالغة إذن ، فتقول  
جبي ولبني على قول الخليل ولبني على قول يونس

قال : « وَكَثُرَ مَجِيءُ فَعَالٍ فِي الْحَرْفِ كَبَتَاتٍ وَعَوَاجٍ وَثَوَابٍ وَجَمَالٍ ،  
وَجَاءَ فَاعِلٌ أَيْضًا بِمَعْنَى ذِي كَذَا كَتَامِيرٍ وَلَا بَيْنَ وَدَارِعٍ وَنَابِلٍ ، وَمِنْهُ عَيْشَةُ  
رَاضِيَةٍ وَطَاعِمٌ كَأْسٍ » .

أقول : اعلم أنه يجيء بعض ما هو على فعال وفاعل بمعنى ذى كذا ، من

(١) قد مضى قولنا على هذا الشاهد ، فارجع إليه في الجزء الأول ( ص ٧٠ )



غير أن يكون اسم فاعل أو مبالغة فيه ، كما كان اسم الفاعل نحو غافر ، وبناء المبالغة فيه نحو غَفَّار ؛ بمعنى ذى كذا ، إلا أن قَمَّالاً لما كان فى الأصل لمبالغة الفاعل قَمَّال الذى بمعنى ذى كذا لا يجرى ، إلا فى صاحب شىء يزاول ذلك الشىء ، ويمالجه ويلازمه بوجه من الوجوه ، إما من جهة البيع كالقَمَّال <sup>(١)</sup> ، أو من جهة القيام بحاله كالجمال والبغال ، أو باستعماله كالسياف ، أو غير ذلك ، وفاعل يكون لصاحب الشىء من غير مبالغة ، وكلاهما محمولان على اسم الفاعل وبناء مبالغته ، يقال لا ين لصاحب اللبن ، ولَبَّان لمن يزاوله فى البيع أو غيره ، وقد يستعمل فى الشىء الواحد اللفظان جميعاً كسياف وسائر ، وقد يستعمل أحدهما دون صاحبه كقَوَّاس <sup>(٢)</sup> وترَّاس <sup>(٣)</sup> وفَعَّال فى المعنى المذكور أكثر استعمالاً من فاعل ، وهما مع ذلك مسموعان ليسا بمطردين ، فلا يقال لصاحب الهر : بَرَّار ، ولا لصاحب القاكهة : فَكَّاه ، قال النحاة : إنها فى المعنى المذكور بمعنى النسبة ؛ لأن ذا الشىء ، ينسب إلى ذلك الشىء ، وأيضاً جاء فَعَّال والنسب بالياء بمعنى واحد كقې وبَتَّات لبائع البت ، وهو الكساء ، ويرف أنه ليس باسم فاعل ولا للمبالغة فيه : إمامان لا يكون له فضل ولا مصدر كقائل وبَقَّال ، ومكان أهل : أى ذو أهل ، أو بأن يكون له فضل ومصدر لكنه إمامته للمفعول : كء دافق وعيشة راضية ، وإمامة مجرد عن التاء : كحائض

---

(١) لم نقف على كلمة يقال بمعنى بائع البقل فى اللسان ولا فى الصحاح ، وقد نص المجد فى القاموس ( ب د ل ، ب ق ل ) على أن يقال بمعنى بائع المأكولات عامة ، وصوابها بدال

(٢) القواس : الذى يرى القوس ، وقد قالوا فيه « قياس » أيضاً ، شذوذاً  
(٣) التراس : صاحب الترس ، وهى ما يتقى بها وقع السلاح ، وقد جاء عنهم فى هذا المعنى تارس ، فتمثيل المؤلف به لما جاء على وجه واحد غير مستقيم إذن .

وطالقي ، وقالوا في نحو مُرَضِعٌ <sup>(١)</sup> ومُطْفِلٌ <sup>(٢)</sup> والسَّاءُ مُنْفَطِرٌ <sup>(٣)</sup> به : إنه على

(١) المرضع : التي لها ولد في سن الرضاع ، والمرضعة - بالياء - التي ترضع وإن كان الرضيع ليس ولدها .

قال ثعلب : « إذا أردت الفعل أدخلت الماء وجملته نعتا ، وإذا أردت الاسم لم تدخل الماء » اهـ ، ومراده بالفعل اسم الفاعل ، إذ هو دال على الحدث . ومراده بالاسم المنسوب ، وفي اللسان : « وفي التنزيل العزيز : ( يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت ) » اختلف النحويون في دخول الماء في المرضعة ، فقال الفراء : المرضعة والمرضع التي معها صبي ترضعه ، قال : ولو قيل في الأم مرضع لأن الرضاع لا يكون إلا من الإناث كما قالوا : امرأة حائض وطامث ، كان زوجها ، قال : ولو قيل في التي معها صبي مرضعة كان صوابا ، وقال الأخفش : أدخل الماء في المرضعة لأنه أرادوا أنه أعلم الفعل ، ولو أراد الصفة لقال : مرضع ، وقال أبو زيد : المرضعة التي ترضع ونديها في فم ولدها ، وعليه قوله تعالى : ( تذهل كل مرضعة ) . قال : وكل مرضعة أم ، قال : والمرضع التي دنا لها أن ترضع ولم ترضع بعد ، والمرضع التي معها الصبي الرضيع ، وقال الخليل : امرأة مرضع ذات رضيع كما يقال : امرأة مطلق ذات طفل بلا ماء ، لأنك تصفها بفعل منها واقع أو لازم ، فإذا وصفتها بفعل هي تفعله قلت مفعلة كقوله تعالى : ( تذهل كل مرضعة عما أرضعت ) وصفها بالفعل فأدخل الماء في نعتها ، ولو وصفها بأن معها رضيعا قال : كل مرضع ، قال ابن بري : أما مرضع فهو على النسب ، أي ذات رضيع ، كما تقول : ظبية مشدن : أي ذات شادن ، وعليه قول امرئ القيس :

فذلك حبل قد طرقت ومرضعا فألحيتها عن ذى تمائم مغيل

فهذا على النسب ، وليس جاريا على الفعل ، كما تقول : رجل دارع وتارس - معه درع وتارس ، ولا يقال منه درع ولا تارس ، فلذلك يقدر في مرضع أنه ليس بجار على الفعل وإن كان قد استعمل منه الفعل ، وقد يجي . مرضع على معنى ذات إرضاع أي لها لبن وإن لم يكن لها رضيع اهـ .

(٢) المطفل : ذات الطفل من الإنسان والوحش : أي معها طفلها ، وهي قرية عهد بالتاج ، ويقال : لية مطفل ، إذا كانت تقتل الأطفال ببردها .

(٣) حكى عن الفراء أن السماء تذكر وتؤنث ، فإن كان ذلك صحيحا لقوله

معنى النسبة لهذا أيضاً ، وهذا يقدح في قولهم : إن ما هو بمعنى النسبة من المجرد عن الياء إما على فِصَالٍ أو فاعِلٍ فقط ، وإما جارٍ <sup>(١)</sup> على ما تضمنه على وجه المبالغة نحو: عَزَّ عَزِيزٌ ، وَذَلَّ ذَلِيلٌ ، وشعر شاعرٌ ، وموت مائتٌ ، وهم ناصب ؛ فإن جميع ذلك معنى أطلق عليه اسم صاحب ذلك المعنى مبالغة ، إذ العزير والذليل والشاعر والمائت والهام <sup>(٢)</sup> صاحب العز والذل والشعر والموت وال نصب ؛ كما يطلق على صاحب المعنى اسم ذلك المعنى مبالغة نحو رجل صَوْمٌ وَعَدْلٌ وماء غَوْرٌ : جعل الشعر كأنه صاحب شعر آخر ، كما قال المتنبي :

وَمَا أَنَا وَحْدِي قُلْتُ ذَا الشَّعْرِ كُلُّهُ

وَلَكِنْ لِشِعْرِي فِيكَ مِنْ نَفْسِهِ شِعْرٌ <sup>(٣)</sup>

تعالى : ( منظر به ) اسم فاعل جار على موصوفه ولا تأويل فيه ، وأكثر العلماء على أن السماء مؤنث ولهذا احتاجوا إلى التأويل في هذه الجملة ، فمنهم من أول في السماء فذكر أنها بمعنى السقف أو الشيء المرتفع ، فلماذا جاء النحر عنها مذكراً ، ومنهم من أول في منظر فذكر أنه نسب وليس اسم فاعل كالمؤلف ، وليس بجيد .

(١) هذا معطوف على قوله : « إما بمعنى المفعول الخ » .

(٢) الذي تقدم التمثيل به « ناصب » فكان الواجب أن يقول هنا : « والناصب » على أن نفس التمثيل بقوله « هم ناصب » ليس متفقاً مع ما قبله من الأمثلة ولا مع ما ذكره من الأصل الذي مثل له ، إلا أن يتمحل له بأن الهم بمعنى النصب فكانه قال : « ونصب ناصب » أو قال « وهم هام » فيكون متفقاً ، ثم إن صاحب اللسان نقل عن العلماء أنهم جعلوا قولهم : « هم ناصب » من قيل « ماء دافق » و « عيشة راضية » فكان الهم ينصب فيه : أي فهو اسم فاعل بمعنى اسم المفعول

(٣) هذا البيت من قصيدة لأبي الطيب المتنبى يمدح بها علي بن أحمد بن عامر الانطاكي أولها قوله :

أَطَاعِنُ خَيْلًا مِنْ فَوَارِسِهَا الدَّهْرُ وَجِيدًا ، وَمَا قَوْلِي كَذًّا وَمَعْنَى الصَّبْرُ ومعنى هذا البيت - كما قال المبكرى - أنا ما اتفردت بعمل هذا الشعر ، ولكن

والموت كأنه يستصحب موتاً آخر ، والنصب كأنه يستلزم نصباً آخر : أى ليس هو شعراً واحداً ، ولا للموت موتاً واحداً ، ولا لهم همّاً واحداً ، بل كل منها مضاعف مكرر ، وقد يستعمل الفعل أيضاً بهذا المعنى نحو قولهم : جَدَّ جِدُّهُ ، ونَمَّ نَمَامُهُ ، وأما قولهم : شغل شاغل ؛ فليس من هذا ، بل هو اسم فاعل على الحقيقة : أى شغل يشغل المشتغل به عن كل شغل آخر لعظمه فلا يتفرغ صاحبه لشيء آخر وكما استعملوا فعلاً لما كان في الأصل المبالغة في اسم الفاعل في معنى ذى الشيء الملازم له استعملوا فعلاً أيضاً ، وهو بناء مبالغة اسم الفاعل ، نحو عَمِلَ للكثير العمل ، وطمِنَ وطمِنَ وطمِنَ في معنى النسبة ، فاستعملوه في الجوامد نحو رجل نهرٍ لصاحب العمل بالنهار ، ورجل حَرَحَ وسَتِه بمعنى حَرِيٍّ واشتِيٍّ : أى الملازم لذلك الشغل ؛ فعلى هذا ليس معنى النسب مقصوراً على فاعل وفَعَّال ، بل يجرى عليه اسم الفاعل من الثلاثي وغيره نحو مُرَضِعٍ ومُنْفَطِرٍ ، ويجرى من أبنية مبالغة اسم الفاعل فَعَّال وفَعَّل ؛ قال الخليل : وقالوا طاعم كاسٍ على ذا : أى على النسبة : أى هو ذو كسوة ودو طعام ، وهو مما يذم به ، أى ليس له فضل غير أن يأكل ويلبس ، قال :

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا

واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي<sup>(١)</sup>

شعري أعانني على مدحك ، لأنه أراد مدحك كما أردته ، وهو مأخوذ من قول أبي تمام :

تَنَازَرَ الشَّعْرُ فِيهِ إِذَا رَقْتُ لَهُ حَتَّى ظَنَنْتُ قَوَائِمَهُ سَتَقْتَلُ

(١) هذا البيت من قصيدة للحطيفة هجا فيها الزبرقان بن بدر ، وأولها :

عَلَامَ كَلَّفَتْنِي مَجْدَ ابْنِ عَمِّكُمْ وَالْعَيْسُ تَخْرُجُ مِنْ أَعْلَامِ أَوْطَاسِ

وقال السكري في شرح بيت الشاهد : يقول : حسبك أن تأكل وتشرب . وقد استشهد بالبيت على أنهم قالوا : إن الطاعم الكاسي من باب النسبة ، ثم رد

ولا ضرورة لنا إلى جعل طاعم بمعنى النسبة ، بل الأولى أن نقول : هو اسم فاعل من طعم يطعم مُسلوباً منه معنى الحدوث ، وأما كاسٍ فيجوز أن يقال فيه ذلك ؛ لأنه بمعنى مفعول : كاء دافق ، ويجوز أن يقال : للراد الكاسى نفسه ، والأظهر هو الأول ؛ لأن اسم الفاعل التمدى إذا أطلق فالأغلب أن فعله واقع على غيره

• قال : «الجمع ؛ الثلاثي : الغالب في نحو فَلَسي عَلَى أَفْلَسٍ وفُلُوسٍ ، وَبَابُ ثَوْبٍ عَلَى أَثْوَابٍ ، وَجَاءَ زِنَادٌ فِي غَيْرِ بَابِ سَيْلٍ ، وَرِثْلَانٌ وَبُطْنَانٌ وَغِرْدَةٌ وَسُقْفٌ وَأُنْجِدَةٌ شاذة .

جمع  
التكسیر  
للتثاني  
الاسم

أقول : اعلم أن جموع التكسير أكثرها محتاج إلى السماع ، وقد يقلب بعضها في بعض أوزان المفرد ؛ فالمصنف يذكر أولاً ما هو الغالب ، ويذكر بعد ذلك غير الغالب الذي هو كالتشاذ .

قوله : « الجمع » لا إعراب له ، ولا لقوله : « الثلاثي » ؛ لأنهما أسماء غير مركبين . كما نقول : باب ، فصل ، ويجوز أن يرتعنا على أن كل واحد منهما خبر

المؤلف ذلك في الطاعم وسلمه في الكاسى على ما تراه . ونقول : لا وجه لانكار أن يكون الطاعم من باب النسبة ويكون من باب « عيشة راضية » و « ماء دافق » كما قاله في الكاسى . وكأنه رأى القراء قد ذكر هذا في الكاسى وسكت عنه في الطاعم فظن أن له حكماً آخر ، قال القراء : « الكاسى بمعنى المسكوك ، كما أن العاصم في قوله تعالى ( لا عاصم اليوم من أمر الله ) بمعنى المعصوم ، ولا تتكرن أن يخرج المفعول على فاعل . ألا ترى أن قوله تعالى ( من ماء دافق ) بمعنى مدفوق ، و ( عيشة راضية ) بمعنى مرضية ، يستدل على ذلك بأنك تقول : رضيت هذه العيشة ، ودفقت الماء ، وكسى العريان ، بالبناء للمفعول . ولا تقول ذلك بالبناء للفاعل » اهـ

الابتداء . أى : هذا باب الجمع ؛ وهذا باب الثلاثى كيف يجمع ، ثم ابتداء وقال :  
« الغالب فى نحو فلس أن يجمع على أفلس »

اعلم أن الغالب أن يجمع فعل المفتوح الفاء الساكن العين فى القلة على أفعل ،  
إلا أن يكون أجوف واويا أو يائيا ، فإن الغالب فى قلته أفعال : كثوب وأثواب  
وسوط وأشواط وبيت وأبيات وشيخ وأشياخ ، وذلك لأنهم لو قالوا فيه أيضا أفعل  
نحو أسوط وأبيت لثقلت الضمة على حرف العلة وإن كان قبلها ساكن ؛  
لأن الجمع ثقيل لفظا ومعنى فيستقل فيه أدنى ثقل ، وقد جاء فيه أفعل قليلا  
نحو أقوس وأثوب وآير وأعين ؛ وقد يحىء غير الأجوف فى القلة على أفعال أيضا  
قليلا كقرخ وأفراخ وفرزد وأفراد ، لكن الأغلب فى الأجوف وفيما سواه ما ذكرناه  
أولا ، والغالب فى كثرة فعل أن يكون على فُعُول وفعَال ككُعُوب<sup>(١)</sup> وكِمَاب  
وقد ينفرد أحدهما عن صاحبه كبطن وبطن وبغل وبغال ، وكذا المضاعف نحو  
صَكَ وصُكوك<sup>(٢)</sup> وصِكَاك ، والناقص : كدَلِي ودِلِي ودِلَاء ، وثَدِي وثَدِي<sup>(٣)</sup>  
وظِي وظباء ، وأما الأجوف فإن كان واويا ففُعُول فيه قليل ، والأكثر  
الفَعَال لاستقلال الضمة على الواو فى الجمع وبعده الواو ، ولا يستقل ذلك فى المصدر

(١) الكعوب : جمع كعب ، وهو العظم الناشز فوق القدم ، وكل مفصل  
للظام كعب .

(٢) الصك : الكتاب ، وذكر فى القاموس أنه جمع فى القلة على أصك (يفتح  
الهمزة وضم الصاد ، وأصله أصكك مثل أفلس ، ثم ثقلت صمة أول المثلى إلى  
الساكن قبله وأدغم المثلى) وعلى صكوك وصكاك كما قال المؤلف .

(٣) الثدى : يفتح فسكون ، أو بزة المعصا - خاص بالمرأة ، وقيل : عام ،  
ويجمع على أمد ، مثل أدل ، وعلى فصول فيقال ثدى - بكسر الدال ، وثأوه  
مضمومة أو مكسورة .

كَالْفُؤُور<sup>(١)</sup> وَالسُّوُور<sup>(٢)</sup> ، وقد يجيء في الجمع كَالْفُؤُوج في جمع الفُؤُوج ، فأما إذا جمعته على فَمَال فإن الكلمة تخف باقْلاب الواو ياء ، ولما استبد الواوى بأحد الجمعين المذكورين استبد اليائى بالآخر ، أعنى فُؤُولاً ، فلم يجيء فيه فِعَال ، وأيضاً لو قيل فيه بِيَّات كَحِيَّاض لَاتَبَس. الواوى باليائى [ وَشَذَّ ضَيَّافٌ في جمع ضَيَّافٍ ] وقد يزد التاء على فُؤُول وفَمَال لتأكيد معنى الجمعية كهُؤُومَة وَخُؤُولَة وَخُيُوطَة وَغِيُورَة وَفَحَالَة .

فألوجه على ما قررنا أن يقال : الفالسب في قلة فَعْل أَفْصَل في غير باب بيت وثوب ، فانهما على أثواب وأبيات ، وفي كثرته فُؤُول ، في غير باب ثوب ؛ فانه على ثياب ، وفِعَالٌ ، في غير باب سَيْل ، فانه على سِيُول

قال سيبويه : القياس في فعل ما ذكرناه ، وما سوى ذلك يعلم بالسمع ، فلو اضطر شاعر أو ساجع في جمع فَعْل إلى شيء مما ذكرنا أنه قياسه فلا عليه أن يجمعه عليه ، وإن لم يسمع

فالمسموع في قلة فَعْل في غير الأجوف أفعال كَأَنفٍ وَأَنَافٍ ، وفي كثرته فَعْلَان كَبِجْشَانٍ وَرِثْلَانٍ<sup>(٣)</sup> وَفَعْلَان كَطَهْرَانٍ وَبَطْنَانٍ<sup>(٤)</sup> . قال سيبويه : وَرِثْلَان — بالكسر — أَقْلُهْمَا ، وَفِعْلَة كغِرْدَة في غَرْد ، وهو السكّاة ، وكذا جِبَاءَة وَفِعْمَة في جَبْءٍ وَقَعَم السكّاة أيضاً ، وفُعْلٌ بضمين كُسُفٍ ودُهْنٍ<sup>(٥)</sup>

(١) الفُؤُور : مصدر غاريغور ، ومثله الفور ، ومعناه الدخول في الشيء ، وذهاب الماء في الأرض ، وإتيان النور ، وغروب الشمس .

(٢) السُّوُور : مصدر سار الشراب في رأس شاربه يسور ، ومثله السور ، والسور ، إذا دار وارتفع

(٣) الرِثْلَان ( بكسر فسكون ) جمع رَأْل ( بفتح فسكون ) وهو ولد النعام

(٤) انظر ( ١ : ١١ و ١٦ ) من هذا الكتاب

(٥) الدهن ( بفتح فسكون ) وقد تضم داله : هو قدر ما ييل وجه الأرض

ويجوز أن يخفف عند بنى تميم كما في عُتْق ، وهو في الجمع لثقله أولى ، وأَفْعَلَة في جمع فَعَلَ شاذ لأنَّ تَجَدَّ في تَجَدَّ ، وهو المكان المرتفع ، قال الجوهري : هو جمع نُجُود جمع تَجَدَّ ، جمع فُعُول على أنفعلة تشبيها له بفُعُول بفتح الفاء فإنه يجمع عليه كمُعُود وأَعْمِدَة ، وأما نحو الكَلْب والمُعِيز فهو عند سيبويه جمع ، وعند غيره اسم الجمع ، فَفَعِيل في فَعَلَ أقل من فَعَلَة . وَفَعْلَة أقل من فِئْلان ، بالكسر ، وهو أقل من فُعْلان بالضم

ورعنا اقتصر في فَعَلَ على أَفْعَل وأَفْعَال في القلة والكثرة . كالأكْفِ والأزَاد<sup>(١)</sup>

واعلم أن جمع القلة ليس بأصل في الجمع ، لأنه لا يذكر إلا حيث يراد بيان القلة ، ولا يستعمل لمجرد الجمعية والجنسية كما يستعمل له جمع الكثرة . يقال فلان حَسَنُ الثياب ، في معنى حسن الثوب ، ولا يحسن حسن الأثواب ، وكَم عندك من الثوب أو الثياب ، ولا يحسن من الأثواب ، وتقول : هو أَنبَلُ الفتيان ، ولا تقل أَنبَلُ الفتية ، مع قصد بيان الجنس

قال : « وَنَحْوُ حَمَلٍ<sup>(٢)</sup> عَلَى أَنْحَالٍ وَحُمُولٍ ، وَجَاءَ عَلَى قِدَاحٍ<sup>(٣)</sup> وَأَرْجُلٍ

من المطر ، ويجمع على دهان مثل رجال ، ولم تقف فيما بين أيدينا من كتب اللغة على أنه يجمع على فعل كما قال المؤلف ، ولعل ما ذكر المؤلف أنه جمع ليس كما توهمه بل هو مفرد ، وأصله دهن مثل قفل فأتبت عينه لقائه فصار بضمين كعنتي كما هو مذهب عيسى بن عمر في نحو عسر ويسر .

(١) الأزَاد : جمع رَاد ، والرَاد : الشابة الحسناء ، وهو أيضا روتق الضحى ، ويقال : هو ارتقاعه ، والرَاد أيضا : أصل اللحى الثاني تحت الأذن .  
(٢) الحمل - بكسر أوله - ما حملته على عاتقك أو نحوه ، فإذا فصحت أوله فهو ما حملته الأنتى في بطنها .

(٣) القِدَاح : جمع قَدَح بكسر أوله وسكون ثانيه ، وهو السهم قبل أن يرش وينصل .



## وَصْنَوَانٌ وَذَوْبَانٌ وَقِرْدَةٌ

أقول : أعلم أن ما كان على قتل فانه يجمع في القلة على أفعال ، في الصحيح كان أو في الأجوف أو في غيرهما ، وربما كان أفعال لقلة وكثرة كالتخاس<sup>(١)</sup> وأشجار ، قال سيبويه : وفي الكثرة على فُؤول وفُتال ، والفُؤول أكثر ، وربما اقتصروا على واحد منهما في القليل والكثير معاً ، فإن كان أجوف يائياً لزمه الفُؤول كالقُيُول والْجُيُود ، ولا يجوز الفُتال كما مر في فُتَل ، وإن كان واوياً لزمه الفُتال ولا يجوز الفُؤول كريح ورياح ، كما ذكرنا في قُتَل ، هذا الذي ذكرناه في قُتَل هو الغالب ، وقد يجهل على أَفُؤَل كَأَرْجُل ، وعلى فُتال كَصْنَوَان<sup>(٢)</sup> وقِنَوَان<sup>(٣)</sup> وبعضهم يضم فاءها ، وعلى فُتال كَذَوْبَان وَصُرْمَان في صُرْم وهو القليل من الابل ، وعلى فُتلة كَقِرْدَةٌ ، وجاء فيه فُتيل كَضَرِيس<sup>(٤)</sup> قال : « ونحو قُرْدَةٍ عَلَى أَقْرَاءَ وَقُرُودٍ<sup>(٥)</sup> ، وجاء على قِرْطَةٍ وَخِفَافٍ وَقُلْكٍ ؛ وَبَابٌ حُوْدٍ عَلَى عَيْدَانٍ »

(١) الأخماس : جمع خمس - بكسر فسكون - وهو من أنهاء الابل ، وذلك أن ترعى أربعة أيام ثم ترد الماء في الخماس .  
(٢) صنوان : جمع صنو ، وهو الأخ الشقيق ، والابن ، والعلم ، والشئ يخرج مع آخر من أصل واحد .  
(٣) قنوان : جمع قنو ، وهو من التمر بمنزلة العنقود من العنب .  
(٤) الضريس : جمع ضرس ، ويقال : هو اسم جمع له ، مثل المعيز والكليب ، والضرس من الأسنان .

(٥) القراء - بضم فسكون - الحيض والطهر ، وهو من الأضداد ، قال أبو عبيد : القراء يصلح للحيض والطهر ، وأظنهم أقرأت النجوم إذا غابت ، والجمع أقرأء ، وفي الحديث « دعى الصلاة أيام أقرأئك » وقروء على فُعول ، وأقرأؤ والأخيرة عن الصحابي ، ولم يعرف سيبويه أقرأء ولا أقرأؤا ، قال : استغنوا عنه بفُعول

أقول : اعلم أن فُعلًا يكسر في القلة على أفعال ، في الأجوف كان أو في غيره ، وقد يجيء للقليل والكثير ، نحو أركان وأجزاء ، وقد شذ في قلته أفل كأكف كُن ، ويكسر في الكثرة على فَعَال وفُعُول ، وفُعُول أكثر كبروج ورود وجنود ، وفَعَال في المضعف كثير كِفَافٍ <sup>(١)</sup> وخِفَاف وعِشَاشٍ <sup>(٢)</sup> ؛ هذا هو الغالب في فُعل .

وقد يجيء فيه فعله كقِرَطَة <sup>(٣)</sup> وجِجَرَة <sup>(٤)</sup> وخِرَجة <sup>(٥)</sup> ؛ وفُعل كفُلك في فُلك ، قال تعالى في الواحد : ( في الفلك المشحون ) وفي الجمع : ( حتى إذا كنتم في الفلك وجريين بهم ) وذلك لأن فُعلًا وفَعَلًا يشتركان في أنهما جُمعا على أفعال كصُلب وأصلاب وجمل وأجمال ، وفعل يجمع على فُعل كأسد وأسد ، ففعل جمع عليه أيضًا ، وفُعل وفعل يشتركان في كثير من المصادر ، كالسُقم والسَقَم والبُخل والبَخَل ،

وفُعل وفعل بفتح الفاء وكسرها وسكون عينهما كثيران في كلامهم فتصرف في تكسيهما أكثر من التصرف في باقي جموع الثلاثي ، وفُعل بالضم قريب منهما في الكثرة

قوله « وباب عود على عيدان » يعني أن فُعلًا إذا كان أجوف لا يجمع في الكثرة إلا على فَعْلَان كميدان وحيتان ، وأما في القلة فلي أفعال كما هو قياس

(١) القفاف : جمع قف ، وهو ما ارتفع من الأرض وصلبت حجارته ولم يبلغ أن يكون جبلا

(٢) العشاش : جمع عش ، وهو وكر الطائر يجمعه من دقاق الحطب ويجعله في أفنان الشجر .

(٣) القرطة : جمع قرط ، وهو ضرب من حلي الأذن ، وهو أيضا نبات ، وهو أيضا شعلة النار ، والضرع

(٤) الحجره : جمع حجر ، وهو ما تحفره السباع أو الهوام لتسكنه

(٥) المخرجة : جمع خرج ، وهو وعاء ذو جانبيين

الباب كأَ كَوَازٍ وَأَ كَوَابٍ ، ويشارك الأَجُوفَ في فِعلانٍ غيرُهُ أيضاً كَحُشٍّ — وهو البستان — وَحِشَّانٍ ؛ ويجمع حُشَّانٌ <sup>(١)</sup> بالضم على حَشَّاشِينَ كما جمع مُضْرَان وهو جمع مَصِيرٍ على مَصَارِينَ ، ولا يمتنع أن يكون حِشَّانٌ جمع حَشٍّ بالفتح ؛ لأنه لغة في الحش بالضم كثير وثيران ، والأول قول سيديويه .

قال : « وَنَحْوُ جَمَلٍ عَلَى أَجْمَالٍ وَجَمَالٍ ، وَبَابُ تَاجٍ عَلَى تَيْجَانٍ ، وَجَاءَ عَلَى ذُكُورٍ وَأَزْمُنٍ وَبَحْرِ بَآنٍ وَمُحْلَانٍ وَجِيرَةٍ وَحِطْلَى »

أقول : اعلم أن ما كان على فَعَلٍ فإنك تقول في قلته أَفْعَالٌ ، في الأَجُوفِ أَوْ في غيره ، نحو أَجْمَالٍ <sup>(٢)</sup> وَأَتَوَاجٍ وَأَقَوَاعٍ <sup>(٣)</sup> وَأَنِيَابٍ ، وجاء قلته على أَفْعَلٍ نادراً كَأَزْمُنٍ وَأَجْبَلٍ وَأَعَصِيٍّ فِي عَصَا ، ويجوز أن يكون أَزْمَنُ جمع زَمَانٍ كَأَمْسَكُنْ فِي مَكَانٍ ، وذلك لِحُلِّ فَعَالٍ لِلذَّكَرِ عَلَى فَعَالٍ لِلْأُنْثَى ؛ فَإِنْ أَفْعَلٌ فِيهِ قِيَاسٌ ، عَلَى مَا يَجِيءُ ، نَحْوُ عَنَاقٍ <sup>(٤)</sup> وَأَعْنُقٍ ، وجاء في الأَجُوفِ الْيَأْيُ أَنْيَبٌ ، وفي الواوِ أَذُورٌ وَأَتُورٌ [ وَأَسُوقٌ ، قال يونس : إِذَا كَانَ قَعْلٌ مَوْتِئاً بغير تاء جمعه على أَفْعَلٍ هُوَ الْقِيَاسُ ] <sup>(٥)</sup> كما أن فَعَالاً وَفَعِيلًا إِنْ كَانَتْ مَوْثَةً

---

(١) اتصال هذا الكلام بما قبله غير واضح ، والذي نعتقده أن في الكلام سقطاً ، وأن أصل العبارة هكذا : « كَحَشٍّ وهو البستان وحشَّان بالکسر ، وقد جمع على حشَّان بالضم ، ويجمع حشَّان بالضم على حشَّاشين كما جمع مصران — الخ »

(٢) في نسخة « أَجبال » بالباء الموحدة ، وهي صحيحة أيضاً  
(٣) الأقواع : جمع قاع ، وهو الأرض السهلة المطمئنة التي انفرجت عنها الجبال

(٤) العناق : الأنثى من أولاد المعز  
(٥) سقطت هذه العبارة من جميع النسخ المطبوعة وهي في النسخ المخططة

قياسها أَفْعَل كما يجيء ، قال سيديويه : بل أَفْعَل فيه شاذ ، وإن كان مؤثما ، ولو كان قياسا لما قيل رَحَى وأَرْحَاءَ وَقَدَمَ وَأَقْدَامَ وَغَنَمَ وَأَغْنَامَ ، وتقول في كثرة فَعَالٍ وفُئُولٍ في غير الأجوف ، والفِعَالُ أكثر ، وقد تزايد التاء كالْحِجَارَةِ والذِّكَارَةِ والذِّكُورَةِ لتأكيد الجمعية ، وأما الأجوف فالتقياس فيه الفِعْلَانِ كالسَّيْجَانِ والجَيْرَانِ والقيَعَانِ والسَّيْجَانِ <sup>(١)</sup> وقد جاء في الصحيح أيضا قليلا كالشَّيْثَانِ <sup>(٢)</sup> وقد جاء في الأجوف فُعْلٌ أيضا كالدُّورِ والشُّوقِ والنيِّبِ ، كأنهم أرادوا أن يُكَسِّرُوا على فُئُولٍ فاستثقلوا ضم حرف العلة في الجمع وبعدها الواو فبنَّوْهُ على فُعْلٍ ، وجاء سُؤُوقٌ أيضا على الأصل ، لكنه همز الواو للاستثقال ، وكل واو مضمومة ضمة غير إعرابية ولا للساكنين جاز همزها . فالزمت هنا للاستثقال ، وكذا جاء نُبُوبٌ ، وليس فُئُولٌ فيه مستمرا ، بل بابه فُعْلٌ كما مر ، وجاء في غير الأجوف فُعْلٌ أيضا كَأَسَدٍ ووُثْنٍ ، وقال بعضهم : لفظ الجمع لا بد أن يكون أثقل من لفظ الواحد ، فأسد أصله أَسُودَ ثم أَسُدَ ثم أَسَدٌ خفف ، والحق أن لا منع من كونه أخف من الواحد كَأَحْمَرٍ وَحُمْرٍ ، وَحِمَارٍ [ وَحْمَرٌ ] وغير ذلك ، وأصل نَيْبٍ فُعْلٌ كالشُّوقِ قلبت الضمة كسرة لتصح الياء ، وليس فُعْلٌ من أبنية الجمع ، ولم يأت في أجوف هذا الباب فَعَالٌ ، كأنه جعل فَعْلَانِ عوض فَعَالٍ وفُعْلٍ عوض فُئُولٍ ، هذا الذي ذكرت قياس هذا الباب ، ثم جاء في غير الأجوف فُعْلَانِ أيضا كَحُمْلَانِ <sup>(٣)</sup> وسُلُكَانِ في سَلَقٍ وهو المظمن من الأرض

(١) السَّيْجَانِ : جمع سَاحٍ ، وهو شجر ، والسَّاجُ أيضا : الطيلسان الأخضر أو الأسود

(٢) الشَّيْثَانِ : جمع شَيْثٍ - بفتح الشين والباء - وهو دويبة ذات ست قوائم طوال : صفراء الظهر وظهور القوائم ، سوداء الرأس ، زرقاء العين

(٣) الحُمْلَانِ : جمع حمل ، وهو الجذع من أولاد الضأن

وَفُضِّلَانِ كَخِرْبَانٍ<sup>(١)</sup> وَبِرْتَقَانٍ<sup>(٢)</sup> وَشَيْثَانٍ ، وَفِضْلَةٌ كَجِبْرَةٍ وَفِضْلَةٌ كَجِبْرَةٍ وَفِضْلَةٌ كَجِبْرَةٍ ،  
وَفِضْلَى كَجِبْلَى<sup>(٣)</sup> ، وَهُوَ شَاذٌ لَمْ يَأْتِ مِنْهُ إِلَّا هَذَا<sup>(٤)</sup> ، وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ :  
بَلْ هُوَ لَفَةٌ فِي التَّجَبُّلِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ جَمْعٌ ، وَلَمْ يَأْتِ فِي قَلَّةٍ لِلضَّاعِفِ وَلَا كَثْرَتِهِ  
إِلَّا أَفْعَالٌ كَأَمْدَادٍ<sup>(٥)</sup> وَأَفْتَانٍ<sup>(٦)</sup> ، وَالْأَلْبَابِ<sup>(٧)</sup> ، كَمَا لَمْ يَجَاوِزُوا فِي بَعْضِ  
الصَّحِيحِ ذَلِكَ كَالْأَقْلَامِ وَالْأَرْسَانِ<sup>(٨)</sup> وَالْأَغْلَاقِ<sup>(٩)</sup> ، قَالَ سِيبَوِيهٌ : فَإِنْ  
بَنِيَ لِلضَّاعِفِ عَلَى فِعَالٍ أَوْ فُعُولٍ أَوْ فُعْلَانٍ [ أَوْ فُعْلَانٍ ] فَهُوَ الْقِيَاسُ ،  
وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ شَيْئًا عَنِ الْعَرَبِ ، فَلَزِمَ فَفَعِلٌ مَفْتُوحٌ الْعَيْنِ لِأَفْعَالٍ أَكْثَرَ مِنْ

---

(١) الْخِرْبَانُ : جَمْعُ خَرَبٍ - بِفَتْحَيْنِ - وَهُوَ ذَكَرُ الْحَبَارِيِّ ، وَيُطْلَقُ عَلَى  
الشَّعْرِ يَكُونُ فِي الْخَاصِرَةِ وَوَسَطِ الْمِرْفَقِ

(٢) الْبِرْتَقَانُ : جَمْعُ بَرَقٍ - بِفَتْحَيْنِ - وَهُوَ الْحَمْلُ وَزَنَا وَمَعْنَى

(٣) الْحَجْلُ - يَفْتَحُ الْحَاءُ الْمُهْمَلَةُ وَالْجِيمُ - : طَائِرٌ عَلَى قَدْرِ الْحَمَامِ كَالْقَطَا  
أَحْمَرُ الْمَنْقَارِ وَالرَّجْلَيْنِ وَيُسَمَّى الْكُرْوَانُ أَيْضًا . ( انظر ج ١ ص ١٩٩ )  
(٤) قَوْلُ الْمُؤَلِّفِ « وَهُوَ شَاذٌ لَمْ يَأْتِ مِنْهُ إِلَّا هَذَا » إِنْ أَرَادَ بِهِ أَنَّ هَذَا  
الْوِزْنَ مِنَ الْمَجْمُوعِ غَرِيبٌ نَادِرٌ لَمْ يَرِدْ عَلَيْهِ سِوَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ فَفَعِلٌ مُسْلِمٌ ، لِأَنَّهُ قَدْ  
وَرَدَ عَلَيْهَا ظَرْفِي فِي جَمْعِ ظُرْبَانٍ ، وَهُوَ دَوِيَّةٌ مَمْتَنَّةٌ الرِّيحِ ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ  
مِنْ فَعَلٍ - يَفْتَحُ الْقَاءُ وَالْعَيْنُ - اسْمٌ جَمْعٌ عَلَى فَعْلٍ سِوَى حَجَلٍ وَحَجْلَى فَهُوَ كَلَامٌ  
مُسْتَقِيمٌ لَا غَبَارَ عَلَيْهِ . وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ حَجْلَى اسْمٌ لِلْجَمْعِ

(٥) الْأَمْدَادُ : جَمْعُ مَدَدٍ ، وَهُوَ الْعَسْكَرُ تَلْحِقُ بِالْفَرَازَةِ

(٦) الْأَفْتَانُ : جَمْعُ فَنٍّ ، وَهُوَ الْفَصْنُ

(٧) الْأَلْبَابُ : جَمْعُ لَبِّبٍ ، وَهُوَ مَوْضِعُ الْقَلَادَةِ مِنَ الصِّدْرِ وَمَا يَشُدُّ فِي  
صِدْرِ الدَّابَّةِ لِيَمْنَعَ تَأَخُّرَ الرَّحْلِ

(٨) الْأَرْسَانُ : جَمْعُ رَسَنٍ ، وَهُوَ الزَّمَامُ إِذَا كَانَ عَلَى الْأَنْفِ ، وَيُطْلَقُ

عَلَى الْحَبْلِ

(٩) الْأَغْلَاقُ : جَمْعُ غَلَقٍ ، وَهُوَ مِفْتَاحُ الْبَابِ

لزم فَعَلَ سا كن المين لأفْعَل ، وذلك لخفة فَعَلَ وكثرته فتوسموا فيه أكثر من توسمهم في فَعَلَ ؛ ولذلك كان الشاذ في جمع فَعَلَ مفتوح المين أقل من الشاذ في جمع فَعَلَ سا كنه

قال : « وَنَحْوُ فَخِذٍ عَلَى أَفْخَازٍ فِيهِمَا ، وَجَاءَ عَلَى نُمُورٍ وَنُمُرٍ »  
أقول : يعنى أن فَعَلًا المكسور المين يكسر في الكثرة والقلة على أفعال ، وذلك لأنه أقل من باب فَعَلَ مفتوح المين بكثير ؛ كما أن فَعَلًا مفتوح المين أقل من فَعَلَ سا كنه ، والبناء إذا كثر توسع في جموعه ، فلهذا جاء لمضاعف فَعَلَ سا كن المين بناء قلة وكثرة نحو صَكَتْ وَأَصْلَتْ وَصِكَكَتْ وَصُكَّوْكَتْ ، ولم يأت لمضاعف فَعَلَ مفتوح المين إلا أفعال في القلة والكثرة كأمداد وأفنان ، وقيل بكسر المين أقل من فَعَلَ بفتحها فنقص تصرفه عنه بأن لزم في جمعه أفعال في قلة الصحيح وغيره وكثرتهما ، وجاء نمور على التشبيه بباب الأسود ، ونُمُرٌ مخفف منه .

قال : « وَنَحْوُ عَجْزٍ عَلَى أَعْجَازٍ ، وَجَاءَ سِبَاعٌ ، وَلَيْسَ رَجَلَةٌ بتكسير »

أقول : اهل أن فَعَلًا بضم المين أقل من فَعَلَ بكسرها ، فهو أولى بأن يكون قلته وكثرته على لفظ واحد ، وهو أفعال ، وقد يجيء على فعال كسباع ورجال ، وذلك لتشبيهه بفَعَلَ مفتوح المين .

قوله « رَجَلَةٌ » بفتح الراء وسكون الجيم « ليس بتكسير » بل هو اسم جمع ؛ لأن فَعَلَةً ليس من أوزان الجوع وقياسه أَرْجَالٌ كأعجاز ، رَجَلَةٌ لقليل ، ورجال لكثير .

قال : « وَنَحْوُ عِنَبٍ عَلَى أَعْنَابٍ ، وَجَاءَ أَضْلَعٌ وَضُلُوعٌ »

أقول : قال سيديويه : باب عنب أكثر من باب عجز ، وباب كبد أكثر من باب عنب ، وباب جبل أكثر من باب كبد ، وباب بحر أكثر من باب جبل ؛ فباب عنب على أفعال في القلة والكثرة ، وقديحي في القلة على أقمل كأضلع ، قال سيديويه : شبه بالأزمن في جمع الزمن ، وقديحي في الكثرة الفعول كالضلوع والأروم<sup>(١)</sup>

قال : « وَنَحْوُ إِبِلٍ عَلَى آبَالٍ فِيهِمَا »

أقول : أى في القليل والكثير ؛ لِقَلَّةِ فِعْلٍ ، وهولفات معدودة كما ذكرنا .  
قال : « وَنَحْوُ صُرْدٍ عَلَى صِرْدَانٍ فِيهِمَا ، وَجَاءَ أَرْطَابٌ وَرَبَاعٌ فِيهِمَا »

أقول : أى في القلة والكثرة ، لما اختص فعل بنوع من المسميات ، وهو الحيوان كالنَّعْرِ والصُّرْدِ<sup>(٢)</sup> ، خَصَّوْهُ بجمع ، وأيضاً كأنه منقوص من فَعَال كغُرَابٍ وَغُرَبَانٍ . أو مشبه به ، وشذمته رُبْعٍ [وَأَرْبَاعٌ] وَرَبَاعٌ<sup>(٣)</sup> تشبيهاً بِجَمَلٍ وَأَجْمَالٍ وَجَمَالٍ ، لأنه منه ، وأما رُطْبٌ وَأَرْطَابٌ وَرِطَابٌ فليس رطب في الحقيقة من باب فعل الموضوع لواحد ؛ لأنه جنس لِرُطْبَةٍ ، وكأنه جنمها ، ومثله مُصَعٌّ وَمُصَمَّةٌ لِحَقِّي التَّوَسُّجِ<sup>(٤)</sup>

قال : « وَنَحْوُ عُثْقٍ عَلَى أَعْنَاقٍ فِيهِمَا »

- 
- (١) الأروم : جمع إرم - مثل ضلع وعنب - والأروم : حجارة تنصب علماً في اللقاة ، وفي الحديث « ما يوجد في آرام الجاهلية وخربها فيه الخمس »  
(٢) أنظر (ج ١ ص ٢٨١ ١٥ و ٢) من هذا الكتاب  
(٣) الربيع : التفصيل ينتج في الربيع ، وهو أول التاج  
(٤) الموسج : شجر من شجر الشوك ، وثمره أحمر مدور كأنه خرز العقيق

أقول : قال سيبويه باب عنق كباب عَضُدٌ في القلة ؛ وجمعه أفعال في القلة  
والبكثرة

قال : « وَاَمْتَنَعُوا مِنْ أَفْعُلٍ فِي الْمُعْتَلِّ النَّيْنِ ، وَأَقُوسٌ وَأَثُوبٌ  
وَأَعْيُنٌ وَأَنْيَبٌ شَاذٌ ، وَاَمْتَنَعُوا مِنْ فِعَالٍ فِي الْيَاءِ دُونَ الْوَاوِ ،  
كَفَعُولٍ فِي الْوَاوِ دُونَ الْيَاءِ ، وَفُؤُوجٌ وَسُؤُوقٌ شَاذٌ »

أقول : يعنى أن أَفْعُلَ لا يجرى في الأجوف من هذه الأمثلة العشرة المذكورة  
واو يا كان أو يائيا ، وفِعَالًا لا يجرى في الأجوف اليائى من جميع الأمثلة المذكورة ؛  
وقد يجرى في الواوى كَحَيَّاضٍ وَثِيَابٍ ، وفُؤُولًا يجرى في اليائى دون الواوى ،  
كفُيُوحٍ <sup>(١)</sup> وسُيُولٍ ، وقد ذكرنا ذلك في شرح جمع فَعَلٍ

لما فرغ من جموع أبنية الثلاثى الجرد إذا كان اسما مذكرا شرع في جموعها  
إذا كانت مؤنثة بالتاء ، فقال :

« الْمُؤَنَّثُ : نَحْوُ قَصْعَةٍ عَلَى قِصَاعٍ وَبُذُورٍ وَبَذَرٍ وَثُوبٍ ، وَنَحْوُ رِقْعَةٍ عَلَى  
رِقَاحٍ غَالِبًا ، وَجَاءَ عَلَى رِقَاحٍ وَأَنْثَمَ ، وَنَحْوُ بُرْقَةٍ عَلَى بُرَقٍ غَالِبًا ، وَجَاءَ  
عَلَى حُبُوزٍ وَبِرَامٍ »

جمع  
تكسر  
فعلات  
المؤنث

أقول : أعلم أن قَعْلَةً تكسر على فَعَالٍ غالبا في الصحيح وغيره ، كَقِصَاعٍ

(١) الفيوح : جمع فيح - بفتح الفاء وسكون الياء المثناة وآخره حاء مهملة -  
وهو خصب الربيع في سعة البلاد . وفي نسخة « فيوج » - بالجيم مكان الحاء -  
وهى صحيحة أيضا ، والفيوج : جمع فيج ، وهو رسول السلطان الذى يسعى  
على رجله ، أو هو الممرع فى مشيه الذى يحمل الأخبار من بلد إلى بلد . قيل :  
هو فارسي معرب .



وركاء<sup>(١)</sup> وِدْيَاب<sup>(٢)</sup> ، وجاء على قتل وكأنه مقصور فقال نحو هَضْبَة<sup>(٣)</sup>  
وَهَضْبٍ وَحَلَقَةٍ<sup>(٤)</sup> وحَلَقِي ، وقد جاء فيه قُؤُلُ أيضا لأن قُؤُولًا وقَالَا أخوان  
في جمع فَعْلٍ مذكر فَعْلَة إلا أن قُؤُولًا ههنا قليل كَأَنَّهُ<sup>(٥)</sup> ومُؤُون وبَدْرَةٍ<sup>(٦)</sup>  
وبُدُور ، وفي جمع فَعْلٍ كثير ؛ لأن قَعْلًا أخف من فَعْلَة وأكثر استعمالا ؛  
فكان أكثر تصرفا ، وإنما غلب في فَعْلَة قتال دون قُؤُول لأنه أخف  
البناءين .

وإذا كان فَعْلَة أجوف واويا قد يجمع على فَعْلٍ كدُرْلٍ ونُوبٍ<sup>(٧)</sup>

(١) الركاء : جمع ركوة - مثلثة الراء - وهي إناء صغير من جلد يشرب فيه  
الماء ، وتجمع على ركوات أيضا

(٢) الدباب : جمع دبة بفتح الدال المهملة وتشديد الباء الموحدة - وهي  
الكثيب من الرمل

(٣) الهضبة : كل صخرة راسية صلبة ضخمة ، وقيل : الجبل المنبسط  
على الأرض

(٤) الحلقة - بفتح الحاء وسكون اللام - : كل شيء مستدير كحلقة  
الحديد والفضة والذهب والناس ، وقد روى في اللام الفتح ، قال في اللسان :  
« وقد حكى سيويه في الحلقة فتح اللام وأنكرها ابن السكيت وغيره ،  
وقال اللحياني : حلقة الباب وحلقته بأسكان اللام وفتحها ، وقال كراع : حلقة القوم  
وحلقتهم (بأسكان اللام وفتحها) وحكى الأموي : حلقة القوم بالكسر (يريد  
كسر الحاء) ، قال : وهي لغة بني الحرث بن كعب » اهـ بتصرف

(٥) المأنة : قيل : هي المحاصرة ، وقيل : هي السرة وما حولها ، وقيل :  
هي لجة تحت السرة إلى العانة

(٦) البدرة : جلد السخلة إذا قطعت ، وهي أيضا كيس فيه ألف أو  
عشرة آلاف درهم أو سبعة آلاف دينار

(٧) النوب : جمع نوبة - بفتح أوله وسكون ثانيه - وهي المصيبة من  
مصائب الدهر ، قال ابن جني : محبى فَعْلَة ( بفتح فسكون ) على فَعْلٍ ( بضم

وَجَوَّبَ<sup>(١)</sup> وليس هذا قياسَ فَعْلَةٍ — بفتح الفاء — بل هو محمول في ذلك على فَعْلَةٍ — بضمها — نحو بُرِّقَ ودُوِّلَ ودُوِّلَ ، وقد جاء في ناقصه فَعْلٌ أيضا شاذًا كَقَرَّيَةٍ وقُرِّي ، قال أبو علي : وَبَرَّوَةٌ<sup>(٢)</sup> وَبُرِّي ، قال : وهو الذي يحمل في أنف البعير ، والمعروف في هذا المعنى البرَّة ، وفي كتاب سيبويه نَزْوَةٌ<sup>(٣)</sup> وَنَزَى — بالنون والزاي — ولا شك أن أحدهما تصحيفُ الآخر

فتصح (يرى) كأنها إنما جاءت عندهم من فعلة فكان نوبة نوبة (الأولى بفتح فسكون والثانية بضم فسكون) وإنما ذلك لأن الواو مما سبيله أن يأتي تابعا للضممة ، قال : وهذا يؤكد عندك ضعف حروف اللين الثلاثة ، اه ملخصا من اللسان (١) الجوب : جمع جوبة — بفتح فسكون وهي الحفرة المستديرة الواسعة وكل فضاء أملس سهل بين أرضين

(٢) قال في اللسان : «والبرة المخلخال ، حكاية ابن سيده فيها يكتب بالياء ، والجمع براءة (كقضاة) وبرى وبرين ، وبرين (بضم الباء وكسرها) . والبرة : الحلقة في أنف البعير ، وقال اللحياني : هي الحلقة من صغرة أو غيره تجعل في لحم أنف البعير ، وقال الأصمعي : تجعل في أحد جانبي المنخرين والجمع كالجمع (يريد أن جمعها بمعنى الحلقة كجمعها بمعنى المخلخال) على ما يطرده في هذا النحو ، وحكى أبو علي الفارسي في الإيضاح براءة وبرى وفسرها بنحو ذلك ، وهذا نادر ، قال الجوهرى : قال أبو علي : أصل البرة براءة ، لأنها جمعت على برى مثل قرية وقرى . قال ابن برى رحمه الله : لم يحك براءة في برة غير سيبويه وجمعها برى ونظيرها قرية وقرى ، ولم يقل أبو علي إن أصل برة براءة ، لأن أول برة مضموم وأول براءة مفتوح ، وإنما استدل على أن لام برة واو قولهم : براءة لنة في برة ، اه بتصريف

(٣) النزوة : القصير ، وجبل بعمان كما ذكره في القاموس ، وقال ياقوت في معجم البلدان : «نزوة ، بالفتح ثم السكون وفتح الواو — والنزود : الوئب ، والمررة الواحدة نزوة : جبل بعمان وليس بالساحل ، عنده عدة قرى كبار يسمى مجموعها بهذا الاسم ، فيها قوم من العرب كالمعتكفين عليها وهم خوارج أباضية ، يعمل فيها صنف من الثياب منمقة بالحرير جيدة فاققة لا يعمل في شيء من بلاد

وإذا كان أجوف يائي لم يجرم فانه في الجمع ، بل يكسر كـ <sup>(١)</sup> **يَضِع** <sup>(٢)</sup> كما قيل في الصحيح هَضَب ، وليس هذا بقياس ، لا في الصحيح ولا في غيره ، وأما فَعَلَة فانه يكسر على فَعَل ، في الصحيح كان أوفى غيره ، كـ **كَسَرَ** و **قَدَدَ** <sup>(٣)</sup> و **لَحَى** و **رَشَى** <sup>(٤)</sup> وذكر غير سيبويه فَعَلًا بضم الفاء كَلَعَى و **حَلَى** ، والكسر فيهما أجود ، قال سيبويه : الجمع بالألف والتاء قليل في فَعَلَة ، في الصحيح كان أوفى غيره ؛ لأن إتيان العين لفاء فيما يجمع هذا الجمع هو القياس ، و **فَعِلَ** كإبل بناء عزيز ، بخلاف فَعَلَات كخطوات ، إذ فهو عُنُقٍ و **طُنَّبَ** <sup>(٥)</sup> كثير ؛ فلماذا كان استعمال **فَعَل** في القلة أكثر وأحسن من استعمال **فَعِل** فيها ، فَمَلَّاتُ كَبَرُ أقوى من ثلاث غَرَفَ ، بل الأولى ثلاث غُرَفَات مع جواز ثلاث غَرَفَ أيضا ، قال سيبويه : ولا يكادون يجمعون بالألف والتاء في الناقص واويا كان أو يائيا ، يعني مع الاتباع ، فلو قلت

---

العرب مثلها ، ومآزر من ذلك الصنف يبالغ في أثمانها رأيت منها واستحسنها « اه  
(١) الخيم : جمع خيمة وهي كل بيت مستدير من بيوت الأعراب من شعر أو غيره ، أو كل بيت يبنى من عيدان الشجر  
(٢) الضيع : جمع ضيعة - بفتح أوله وسكون ثانيه - وهي العقار ، وحرقة الرجل وصناعته

(٣) القدد : جمع قدة وهي القطعة من الشيء والفرقة من الناس إذا كان هوي كل واحد على حدة ، ومنه قوله تعالى : (وَأَنَّا مَنَّا الصَّالِحُونَ وَمُنَادُونَ ذَلِكَ كُنَّا طَرَائِقَ قَدَدًا) أي كنا جماعات متفرقين مسلمين وغير مسلمين  
(٤) رشى : جمع رشوة - مثلثة الراء وهي الجعل . قال ابن الأثير : الرشوة والرشوة ( بكسر الراء وضمة ) الوصلة إلى الحاجة بالمصانة ، وأصله من الرشاء الذي يوصل به إلى الماء ، فالرائش من يعطي الذي يعينه على الباطل ، والمرتشى الآخذ ، والرائش الذي يسعى بينهما يستزيد لهذا ويستنقص لهذا ، فلما ما يعطى توصلا إلى أخذ حق أو دفع ظلم فغير داخل فيه « اه من اللسان بتصرف  
(٥) الطنب - بضمين أو بضم فسكون - جبل الخباء والسرائق

في رِشوةٍ رِشواتٍ لا تقلبت الواو ياءً فاجتزعوا بفعلٍ في القلة والكثرة ، وقد عرفت أن الكسر في الصحيح قليل ، فكيف في المعتل ، قال السيرافي : وأما نحو فِرْيَةٍ وِلْحِيَةٍ فيجوز كسر العين في جمعها بالالف والتاء ، لأنه لا ينقلب حرف إلى حرف . قلت : قول سيبويه أولى لاستئصال الكسرتين مع الياء ، وأما المعتل العين فيجوز جمعه بالالف والتاء ؛ إذ يجب إسكان عينه ، ولا يجمع كسرتان نحو قِمَاتٍ وِدِمَاتٍ<sup>(١)</sup>

وقد جاء في رِثْلَةٍ رِثْلٍ كَلْقَاحٍ<sup>(٢)</sup> وِرِحْقَاقٍ<sup>(٣)</sup> ، كذا ذكره سيبويه ، لكنه في غايَةِ القلة ، وذكر الجوهري أن لِقَاحاً جمع لَقُوحٍ ومي الخُلُوبِ كَقَلَاصٍ وِقُلُوصٍ<sup>(٤)</sup> واللقحة بمعنى اللقوح ، قال سيبويه : قد يجمع رِثْلَةٌ على أَثْلٍ كأَثْمٍ وأَشْدٍ في رِثْمَةٍ وشِدَّةٍ ، وذلك قليل عزيز ليس بالأصل ، وقيل : إن أَشْدًا جمع شَدٍّ في التقدير ككَلْبٍ وأَكْلَبٍ أو جمع شِدٍّ ككَذْثٍ وأَذْثُوبٍ ، ولم يستعمل شَدٌّ ولا شِدٌّ فيكون كأبائيل<sup>(٥)</sup> جمعاً لم يستعمل واحده ، وقال المبرد : أنعم جمع أنعم على القياس ، يقال : يوم بُؤْسٍ ويوم نَعَمٍ والجمع أَبُؤْسٌ وَأَنْعَمٌ

(١) الديات : جمع ديمة ، وهو المطر الدائم في سكون ليس فيه رعد ولا برق وأصلها دومة : تقلبت الواو ياءً لسكونها إثر كسرة  
(٢) لقاح : جمع لقحة ، وهي الناقة القرية العهد بالنجاج ، ويقال : الفزيرة اللبن الحلوب ، واللام مفتوحة أو مكسورة ، والفاء ساكنة على الوجهين  
(٣) الحقاق : جمع حقصة ، وهي الناقة التي استوفت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة

(٤) القلوص : الناقة الشابة الفتية

(٥) الأبائيل : الجماعات ، وقد اختلف العلماء فيه ، فذهب قوم إلى أنه جمع لا واحد له من لفظه ، وذهب جماعة آخرون إلى أن له واحداً ، ثم قالوا : واحده إبول مثل عجول وعجاجيل ، ويقال : واحده إيل

وأما مُلَّة — بضم القاء — فلي فُعل غالباً ، وقد يستعمل في القليل أيضاً نحو ثلاث غُرَف ، وهو قليل كما ذكرنا ، وربما كسر على فِعال في غير الأجوف كيرام وبراقي وجفار <sup>(١)</sup> وهو كثير في المضاعف كخلال <sup>(٢)</sup> وقلال <sup>(٣)</sup> وجباب <sup>(٤)</sup> وقياب <sup>(٥)</sup> ، ويقتصر في الأجوف على فُعل كسُور ودُول ، وأما الحُجُوز في جمع حُجْزة <sup>(٦)</sup> السراويل : أي معقدها ؛ فشاذ

(١) البرام : جمع برمة (٢ : ٧٩) والبراق : جمع برقة ، وهي أرض غليظة غنظطة بحجارة ورمل ، فإذا اتسعت فهي الأبرق ، والجفار : جمع جفرة ، وهي بضم فسكون جوف الصدر ، وقيل : ما يجمع البطن والجنين ، وقيل : منحني الضلوع ، وجفره كل شيء : وسطه ومعظمه  
(٢) الخلال : جمع خلة ، بالضم ، وهي الصداقة والمحبة ، ويقال للصديق خلة أيضاً ، قال الحماسي :

أَلَا أَبْلَغْنَا خُلَّتِي رَاشِدًا وَصِنَوِي قَدِيمًا إِذَا مَا تَصَلَّ

(٣) القلال : جمع قلة ، وهي الجرمة العظيمة ، وقيل : الجرمة ما كانت ، وقيل : السكوز الصغير

(٤) الجباب : جمع جبة ، وهي ضرب من الثياب ، وتطلق على الدرع وعلى ما دخل فيه الرمح من السنان

(٥) القباب : جمع قبة ، وهي البناء من الأديم ، ويقال : بيت صغير مستدير وهو من بيوت العرب

(٦) في النسخة الخطية « الحجز » وفي المطبوعتين « الحجوز » بواو بين الجيم والزاي ، والذي في كتب اللغة الحجوز في جمع حجرة ، وهو الذي أئتمناه وفيها جمع على حجز — كدول وغرف — وهو غير شاذ ، قال في اللسان : « وفي حديث عائشة رضي الله عنها لما نزلت سورة النور عمدن إلى حجز مناهقهن فشققنها فاتخذنها محرا ، أرادت بالحجز المآزر ، قال ابن الأثير : وجاء في سنن أبي داود حجوز أو حجور — بالشك ، وقال الخطابي : الحجور بالراء لا معنى لها هنا ، وإنما هو بالزاي جمع حجز ، فكأنه جمع الجمع ، وأما الحجور بالراء فهو جمع حجر الانسان . وقال الزنجشيري : واحد الحجوز حجز بكسر الحاء

قال : « وَنَحْوُ رَقَبَةٍ عَلَى رِقَابٍ ؛ وَجَاءَ عَلَى أَيْتُنٍ وَتِيرٍ وَبُذْنٍ ،  
وَنَحْوُ مَعْدَةٍ عَلَى مِعْدٍ ، وَنَحْوُ تَحْمَةٍ عَلَى تَحْمٍ »

أقول : اعلم أن فعلة كرقبة قياسه فعال كرقاب ونياق وإماء ، وجاء على  
أفعل كآكم<sup>(١)</sup> في الصحيح وأيتن<sup>(٢)</sup> في الأجوف وآم<sup>(٣)</sup> في الناقص

وهي الحجرة ، ويجوز أن يكون واحداً حجرة « اهـ ، فان قريء مافى للسخة  
المحطية بضم الحاء المهملة وفتح الجيم كان صواباً في ذاته ، ولكنه لا يفتق مع  
قول المؤلف إنه شاذ ، وإن قريء بضم الحاء والجيم جميعاً كان موافقاً لقوله  
إنه شاذ ، ولكنه يكر عليه أنا لم نجد هذا الجمع ، فله ثابت فيما لم تقف عليه

(١) الآم : جمع أكمة - بفتحات - وهي التل من حجارة واحدة ، وهي  
الموضع يكون أشد ارتفاعاً من غيره ، وأصل الجمع أأكم على أفصل كافلس  
قلبت الهمزة الثانية ألفاً لسكونها إثر أخرى مفتوحة في أول الكلمة ، وهذا  
إبدال واجب

(٢) أيتن : جمع ناقة ، وانظر في تصريحها الجزء الأول ( ص ٢٢ و ٢٣ )

(٣) آم : جمع أمة ، وهي المملوكة . قال الشاعر :

تَرَكْتُ الطَّيْرَ حَاجِلَةً عَلَيْهِ كَمَا تَرْدِي إِلَى التُّرُشَاتِ آمٍ  
وقال السكيت :

تَمَشَى بِهَا رَبُّدُ النَّعْمِ تَمَاشِيَ الْآمِي الزَّوَاغِرِ  
وقال الآخر :

مَحَلَّةٌ سَوَاءُ أَهْلِكَ الدَّهْرُ أَهْلَهَا فَلَمْ يَبْقَ فِيهَا غَيْرُ آمٍ خَوَافٍ  
وقال السليك بن السلكة :

يَا صَاحِبِي أَلَا لَاحِيٌ بِالْوَادِي إِلَّا عَبِيدُ وَأَمٍ يَنْ أَدْوَادٍ

تردى : نجل . العرشات : جمع عرش - بضمعين - وهو جمع عريش  
والعريش : الخيمة ، ويقال : الصواب في البيت العرشات جمع عرس - بضم  
فسكون - وهو طعام الوليمة . ورید : جمع ربداء وهي السوداء المنقطة بحمرة

وعلى قتل كثير<sup>(١)</sup> وقِيم ، وكأن أصله فعال لقلبهم الواوياء ، وإنما يكون ذلك قبل الألف كما يجيء في باب الإعلال ، وجاء على قتل كبذن<sup>(٢)</sup> وخشب<sup>(٣)</sup> ونوق ولوب<sup>(٤)</sup> وسُوح<sup>(٥)</sup> ، وليس بالكثير ، ويجوز في الصحيح ضم العين : إما على أنه فرع الإسكان ، أو أصله ، كما ذكرنا في أول هذا الكتاب

وفعلة من الناقص كثير كقناة<sup>(٦)</sup> وحصاة ، وأكثر ما يستعمل في معنى الجمع منه محذوف التاء كالحصا والقنا والأصا<sup>(٧)</sup> ، أو بالألف والتاء ، وقد يجمع

والزوافر : جمع زافرة وهي اسم فاعل من زفر - من باب ضرب - إذا ردد نفسه . أذواد : جمع ذود ، وهو جماعة الأبل من ثلاثة إلى عشرة . وأصل أمة أمو . انظر تصريحها في ( ص ٣٠ من هذا الجزء )

(١) التير - بكسر التاء وفتح الياء - : جمع تارة ، وهي المرة ، وجاء في جمعه تارات ، قال الجوهري : « تير مقصور من تيار كما قالوا ظلمات وقيم » ووقع في بعض نسخ الأصل « تير » بالثلثة وهو تصحيف

(٢) البدن : جمع بدنة ، وهي ما يهدى إلى مكة من الأبل والبقر ، قال الجوهري : البدنة ناقة أو بقرة تنجر بمكة مميت بذلك لأنهم كانوا يسمونها

(٣) الخشب : جمع خشبة وهي قطعة الشجر

(٤) اللوب : جمع لابة ، وهي أرض ذات حجارة سوداء ، ومنه ما في الحديث « ما بين لابتيها أقرر مني »

(٥) السوح : جمع ساحة ، وهو فضاء يكون بين الدور

(٦) القناة : هي من الرماح ما كان أجوف كالقصبية ، وهي أيضا الآبار التي تخفر في الأرض متتابعة ليستخرج ماؤها ويسقي على وجه الأرض ، والقناة أيضا : القامة

(٧) الأضا : اسم جنس جمعي ، واحده أضاة ، وهي الثديير أو الماء المستنقع من سيل أو غيره وتجمع على أضوات وإضاء وإضين

على 'فَعُول كَدُوِي' <sup>(١)</sup> وصُفِي <sup>(٢)</sup> في دَوَاة وصفَاة ، وعلى 'فَعَال أيضا كإضاد وإماء ، وجاء الإِمْوَانُ كالإِخْوَان' <sup>(٣)</sup>

وأما الفَعْلَة — بفتح الفاء وكسر العين — كالمعدة ، فيجمع بكسر الفاء وفتح العين ، كالمعد والنقم ؛ قال السيرافي : ومثله قليل غير مستمر ، لا يقال في كلمة وخَلْفَة <sup>(٤)</sup> كَلِمَ وخِلَاف ، وإنما جمع مَعْدَة ونَقْمَة على فَعَل بكسر الفاء وفتح العين لأنهم يقولون فيها عند بنى تميم وغيرهم مَعْدَة ونَقْمَة ككِسْرَة نحو كَيْتَف في كَيْتَف ، فجما على ذلك ؛ فَمَعْد ونَقْم في الحقيقة جمع فَعْلَة لا جمع فَعْلَة ، وأما غيرهما نحو كلمة وخَلْفَة فلا يجيء على وزن كِسْرَة إلا عند بنى تميم وأما فَعْلَة نحو مُنَحْمَة فعلى تَنْحَم ، شبهوا فَعْلَة بضم الفاء وفتح العين بفَعْلَة بضم الفاء وسكون العين ، فجمع على فَعْلٍ ، وليس ذلك مما يكون الفرق بين جمعه وواحد بالتاء كالرُّطْبَة والرُّطْب ؛ لأن الرطب مذكر كالبُر والتمر ، ونحو

(١) دوى : جمع دواة ، وهي ما يوضع فيها المداد للكتابة ، وأصله دوى . قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ثم أدغمت الياء في الياء ثم كسرت الواو الأولى لتناسبة الياء . قال أبو ذؤيب

عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَقَمِ الدَّوِيِّ يُحْبِرُهُ الْكَاتِبُ الْحُمَيْرِيُّ  
(٢) الصنى : جمع صفاة ، وهى الصخرة المساء ، وأصل صنى صفوى

فعل به ما تقدم فى دوى

(٣) من ذلك قول القتال الكلاني :

أَنَا ابْنُ أَسْمَاءَ أَعْمَامِي لَهَا وَأَبِي إِذَا تَرَامَى بَنُو الْأَمْوَانِ بِالْعَارِ  
ويُجْمَع على أَمْوَانٍ بضم الهمزة أيضا

(٤) الخلفة : الحامل من النوق ، وجمعها خلف — بكسر اللام — وقيل : جمعها مخاض من غير لفظه كما قالوا الواحد النساء امرأة . قال ابن برى : شاهده قول الراجز :

\* مَا لَكَ تَرْغِينَ وَلَا تَرْغُوَ الْخَلِيفَ \*

وقيل : الخلفة هى التى استكلت سنة بعد التاج ثم حمل عليها فلقت



التَّخْمُ والتَّهْمُ مؤنث كالغُرْف ، وتصغير رُطْب رُطَيْب ، وتصغير تَخْم تَخْمٌ وتهم  
لا يكون إلا على تَخِيمَات وتَهِيمَات ، بالرد إلى الواحد ، فليسا إذن كالرطب  
والمصع<sup>(١)</sup> ؛ إذ هما جنسان كالتمر والتفاح<sup>(٢)</sup>

\* قال : « وَإِذَا صَحَّ بِأَبْ تَمْرَةٍ قِيلَ تَمَرَاتٌ بِالْفَتْحِ ، وَالْإِسْكَانُ  
فِيهِ ضَرُورَةٌ ، وَالْمُثَلُّ الْعَيْنِ سَاكِنٌ ؛ وَهَذَا يَلُحُّ سَوَى ، وَبَابُ كِسْرَةٍ عَلَى  
كِسَرَاتٍ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ ، وَالْمُعْتَلُّ الْعَيْنِ وَالْمُعْتَلُّ اللَّامِ بِالْوَاوِ  
يُسَكَّنُ وَيُفْتَحُ ؛ وَنَحْوُ حُجْرَةٍ عَلَى حُجَرَاتٍ بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ ، وَالْمُعْتَلُّ الْعَيْنِ  
وَالْمُعْتَلُّ اللَّامِ بِالْيَاءِ يُسَكَّنُ وَيُفْتَحُ وَقَدْ يُسَكَّنُ فِي تَمِيمٍ نَحْوُ حُجَرَاتٍ  
وَكِسَرَاتٍ ، وَالْمُضَاعَفُ سَاكِنٌ فِي الْجَمِيعِ ، وَأَمَّا الصِّفَاتُ فَبِالْإِسْكَانِ  
وَقَالُوا لَجَبَاتٌ وَرَبَّاتٌ لِلْمَحِ اِسْمِيَّةٌ أَصْلِيَّةٌ وَحُكْمُ أَرْضٍ وَأَهْلٍ وَعُرْسٍ<sup>(٣)</sup>

(١) المصع : اسم جنس جمعي واحد مصعة - بوزان همزة وغرفة - وهي  
ثمرة الموسج ( أى الشوك ) وهي أيضا طائر أخضر

(٢) اعلم أنه إذا فرق بين الواحد وجماعته بالياء فاما أن يكون اللفظ  
الدال على الجماعة على وزن من أوزان المجموع مثل غرفة وغرف ومدة ومدى  
وكسرة وكسروقرة وقرب وإما أن يكون اللفظ الدال على الجماعة على غير  
وزن من أوزان المجموع مثل كلمة وكلم وشجرة وشجر وبقرة وبقرة وممر  
وممر ؛ فان كان اللفظ الدال على الجماعة من النوع الثاني فهو اسم جنس جمعي  
وإن كان من النوع الأول فاما أن يكون مذكرا مثل رطب ومصع وإما أن يكون  
مؤنثا كغرف وتخْم وتهم وقرب ( وستبين ذلك بالضمير المائد عليها ) فان كان  
مذكرا فهو اسم جنس جمعي ، وإن كان مؤنثا فهو جمع ، وسيأتى لذلك مزيد بحث  
للمؤلف في آخر هذا الباب

(٣) العرس - كعقل - : طعام الوليمة ، وربما قيل فيه عرس - كعتق -  
كما قال الراجز :

إِنَّا وَجَدْنَا عُرْسَ الْحَنَاطِ لَيْيَمَةً مَذْمُومَةً الْخَوَاطِ

وَعِزٌّ<sup>(١)</sup> كَذَلِكَ ، وَبَابُ سَنَةٍ جَاءَ فِيهِ سِنُونَ وَقِلُونَ وَثُبُونٌ ، وَجَاءَ قُلُونَ وَسَنَوَاتٌ وَعِضْوَاتٌ وَثُبَاتٌ وَهَنَاتٌ ، وَجَاءَ آيَمٌ كَأَكْمٌ »

\* أقول : قد مضى شرح جميع هذا في شرح الكافية \* ، فنقتصر على حل

ألفاظه

وقد تقدم هذا الشاهد مشروحا ( ج ١ ص ٢٤٢ )

(١) العير - بكسر أوله - : القافلة ، قال الله تعالى ( ثم أذن مؤذن أيتها العير

إنكم لسارقون ) ، أو هي الابل تحمل الميرة ، أو كل ما امتير عليه إبلا أو حميرا أو بنالا

(\*) قال المؤلف في شرح الكافية ( ج ٢ ص ١٧٥ ) : « ولندكر شيئا من أحكام المجموع بالألف والتاء وإن كان المصنف يذكره في قسم التصريف فنقول : كل باهو على وزن فعل وهو مؤنث بتاء مقدرة أو ظاهرة كدعد وجفنة ، فإن كان صفة كصعبة أو مضاعفا كدة أو معتل العين كبيضة وجوزة وجب إسكان عينه في الجمع بالألف والتاء ، وإن خلا من هذه الأشياء وجب فتح عينه فيه كتمرات ودعدات : والتزم في جمع لجة لجات - بفتح العين - لأن في لجة لنتين فتح العين وإسكانها ، والفتح أكثر ، فحمل الجمع على المفرد المشهور ، وقيل لما لزم التاء في لجة لكونها صفة للمؤنث ولا مذكر لها ، يقال : شاة لجة ، إنا قل لبنا ، صار كالأسماء في لزوم التاء نحو جفنة وقصعة ، وأجاز المبرد إسكان عين لجات قياسا لاسماطا ، وغلب الفتح في جمع رمة لتجوز بعضهم فتح عين الواحد ، وقيل : إنها كانت في الأصل اسماء ثم وصف به فلو حظ فيه الأصل كما يقال في جمع امرأة كلبة : نسوة كليات - بفتح العين - ولا يقاس عليه غيره نحو ضفحات وصعبات ، خلافا لقطرب ، ويجوز إسكان ما استحق الفتح من عين فلات للضرورة ، قال ذو الرمة :

أَبَتْ ذِكْرَ عَوْدَنْ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ

خُفُوقًا ، وَرَقَصَاتُ الْهَوَى فِي الْمَفَاصِلِ

وجاء في المعتل اللام نحو أخوات وجديات - بسكون عنيهما وقد يقاس عليهما قصدا للتخفيف لأجل النقل الحاصل من اعتلال اللام ، ويجوز أيضا في القياس أن يقال : نسوة كليات ( بالسكون ) اعتبارا للصفة العارضة كما تقول : صعبات بفتح العين إذا سميت بصعبة . وأهل في الأصل اسم دخله معنى الوصف قليل في جمعه : أهلون ، وأدخاؤه التاء قالوا : أهلة . قال :

وَأَهْلَةٌ وَدِّرٍ قَدْ تَبَرَّيْتُ وَدَّهْمٌ وَأَبْلَيْتُهُمْ فِي الصَّدِجِ هَدْيٍ وَنَائِلِي  
أى : وجاعة مستأهلة للود . قال :

فَهُنَّ أَهْلَاتٌ حَوْلَ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ إِذَا دَلَّجُوا بِاللَّيْلِ يَدْعُونَ كَوَثَرًا  
ويقال : أهلات أيضا - بسكون الهاء - اعتدادا بالوصف العارض .  
وتفتح هذيل العين المعتلة كجوزات ويضات . وقال :

\* أَخُو يِيضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ \*

وقريء في الشواذ : ( ثلاث عورات ) . وإنما سكن عين الصفة وفتح عين الاسم فرقا ، وكان الصفة بالسكون أليق لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابقتها للفعل ، ولذلك كانت إحدى علل منع الصرف ، وسكن المضاعف والمعتل العين استئقلا : أى فرارا من الثقل العارض بحريك أول المثني وتحريك الواو والياء . فأن قيل : فلتقلبا ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما . قلت : إن الحركة عارضة في الجمع ، ولذلك لم تقلبهما هذيل مع تحريكهما كما لم تقلب واو خطوات المضموم ما قبلها ياء لعروض الضمة .

وأما فعلة - بضم الفاء وسكون العين - كغرفة ، وكذا فعل المؤنث كجمل فإن كانت مضاعفة فلا سكان لازم مع الألف والتاء كغدات ، وإن كانت معتلة العين - ولا تكون إلا بالواو - كسورة فلا يجوز الاتباع إجماعا ، وقياس لغة هذيل جواز فتحها كما في ييضات وروضات ، لأنهم علوه بخفة الفتحة على حرف العلة وبكونها عارضة ، لكن سيوبه قال : لا تحرك الواو في دولات ، والظاهر أنه أراد بالضم . وإن كانت صحيحة العين : فإن كانت صفة كحلوة فلا سكان

قوله « والمعتل العين ساكن » كَجَوَزَاتٍ وَيَيْضَاتٍ <sup>(١)</sup> ؛ لاستئصال الحركة

لاغير ، وإن كانت اسما : فإن لم تكن اللام ياء جاز في العين الاسكان والفتح والاتباع ، سواء كان اللام واوا كخطوات أو لا كعرفات ، والاتباع ههنا أكثر منه في فعلة وإن كان الكسر أخف ، وذلك لأن نحو عنق أكثر من نحو إبل ، وإن كانت اللام ياء نحو كلية لم يجز الاتباع اتفاقا ، للثقل ، وأما الفتح فليرد نص على جوازه ، وليس في كلام سيويه ما يدل عليه . وأما أم فلنقط أمهات في الناس أكثر من أمات ، وفي غيرهم بالعكس . والهاء زائدة بدليل الأمومة . وقيل : أصلية ، بدليل تأمته ، لكونه على وزن فعملت . قال :

\* أُمَّهَي خِنْدِفُ وَالْيَاسُ أَبِي \*

وزنها فعلة ( بضم الفاء وتشديد العين مفتوحة ) فحذف اللام وأما فعلة - بكسر الفاء - وفعل مؤنثا كهند : فإن كانت مضاعفة فلا يجمع بالألف والتاء إلا بسكون العين ، نحو قداث ، وإن كانت معتلة العين ولا تكون إلا ياء إما أصلية كيعة أو منقلبة كديعة فلا يجوز فيه الاتباع إجماعا ، ولا الفتح إلا على قياس لثة هذيل ، وعيرات ( بكسر أوله وفتح ثانيه ) في جمع غير شاذ عند غير هذيل ، وإن كانت صحيحة العين : فإن كانت صفة فالاسكان كطلمات ، وإن كانت اسما : فإن كانت اللام واوا امتنع الاتباع اتفاقا للاستئصال وجاز الفتح والاسكان على مانص المبرد كرشوات ، ومنع الأندلسي الفتح ، وإن كانت اللام ياء كالحية ؛ جاز الفتح والاسكان ؛ وأما الاتباع فمنعه سيويه لقلة باب فعل ( بكسر أوله وثانيه ) في الصحيح فكيف بالمعتل اللام ؟ وأجازه السيرافي ، لعروض الكسر ، وقياسا على خطوات ، وإن صححت اللام نحو كسرة جاز الاتباع والفتح والاسكان ، والقراء يمنع ضم العين مطلقا في المضمومة الفاء وكسرها في المكسورة الفاء صحت العين أولا إلا فيما سمع نحو خطوات وغرفات اه كلامه

(١) البيضات : جمع بيضة ، وهي بيضة الطائر ، وما يلبس على الرأس من الحديد في الحروب للاحتباء به وغير ذلك ، وقد جمع على ييضات - بالاسكان -

على الواو والياء المفتوح ما قبلهما .

قوله « وهذيل تسوى » أى : تفتح فى الأجوف كما تفتح فى الصحيح ، استخفافاً للفتحة ، ولا تقلب الواو والياء ألفاً ؛ لعروض الحركة عليهما  
قوله « والمعتل العين والمعتل اللام بالواو يسكن ويفتح » أما المعتل العين فنحو قِيَمَاتٍ وَدِيَمَاتٍ ، ولا يكسر العين استئقالا للكسرة على الياء المكسور ما قبلها ، وأما الناقص الواوى فنحو رِشَوَاتٍ ؛ لا يكسر العين لثلاثا ينقلب الواو ياء فيلتبس ، ولو خلّيت واوا لاستثقلت .

قوله « والمعتل العين والمعتل اللام بالياء يسكن ويفتح » أما المعتل العين فنحو دُولَاتٍ <sup>(١)</sup> ولا يضم العين للاستئقال ، وأما الناقص اليائى فلا يضم عينه ؛ لاستئقال الياء المضموم ما قبلها لاما ، وإن قلبت واوا اعتداداً بالحركة العارضة لالتبس بالواوى .

قوله « وقد يسكن فى تميم نحو حجرات وكسرات » بخلاف نحو تَمَرَاتٍ ، استئقالا للضمتين والكسرتين اللتين هما أكثر وأظهر فى هذين البابين .  
قوله « والمضاعف ساكن فى الجميع » نحو شَدَّاتٍ وَغُدَّاتٍ <sup>(٢)</sup> وَرِدَّاتٍ .  
وأما الصفات فنحو صَعْبَاتٍ وَحُلُوتٍ وَعِلْجَاتٍ <sup>(٣)</sup> تسكن للفرق ، وتسكينها

---

كما هو القياس ، وعلى ييضات - بالفتح - وهو شاذ ، ومنه قول الشاعر :  
أَخُو يَيْضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ رَفِيقٌ يَمْسَحُ الْمَنَكِيهَ بِنِ سَبُوحٍ  
(١) الدولات : جمع دولة - بضم الدال - وهى ما يتداوله الناس بينهم ، من فى المال ومنه قوله تعالى : ( كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ) . انظر ( ص ١٠٥ من هذا الجزء )

(٢) الغدات : جمع غدة ، وهى كل عقدة يحيط بها شحم فى الجسد ، ومنه المثل : غدة كغدة البعير وموت فى بيت سلوية . انظر ( ج ١ ص ٨٨ )  
(٣) العلجات : جمع علجة - بكسر أوله وسكون ثانيه - وهى مؤنث العليج ، وهو ( ج ٢ ص ٨ )

أولى من تسكين الأسماء ؛ لأن الصفات أثقل .

قوله « لَجَبَاتٌ <sup>(١)</sup> وَرَبَمَاتٌ <sup>(٢)</sup> » للمح اسمية أصلية « لم أر في موضع أن لَجَبَةً في الأصل اسم ، بل قيل ذلك في رَدْمَةٍ .

الرجل من كفار العجم ، وهو أيضا الشديد الغليظ . أنظر شرح الشاهد الثامن والثلاثين ( > ١ ص ٢٤٢ )

(١) اللجة : هي الشاة التي قل لبنها . قال في اللسان : « وشاة لجة ( كتمرة ) ولجة ( كغرفة ) ولجة ( كغرية ) ولجة ( كشجرة ) ولجة ( كنبقة ) ولجة ( كنبه ) الأخيرتان عن ثعلب : مولية اللبن ، وخص بعضهم به المعزى ، قال الأصمعي : إذا أتى على الشاة بعد تاجها أربعة أشهر جفت لبنها وقل فهي لجاب ، ويقال منه : لجبت ( ككرم ) لجوبة ، وشياه لجبات ( بالتحريك ) ويجوز لجبت ( بالتضعيف ) . قال ابن السكيت : اللجة النجعة التي قل لبنها ، قال : ولا يقال للمز لجة ، وجمع لجة ( بالتحريك ) لجبات على القياس ، وجمع لجة ( بالتسكين ) لجبات بالتحريك وهو شاذ لأن حقه التسكين إلا أنه كان الأصل عتدم أنه اسم وصف به ، كما قالوا : امرأة كلبة ؛ فجمع على الأصل ، وقال بعضهم : لجة ولجبات نادر ؛ لأن القياس المضطرد في جمع فصلة إذا كانت صفة تسكين العين . قال سيديويه : وقالوا : شياه لجبات فحروا الأوسط لأن من العرب من يقول : شاة لجة ( بالتحريك ) فأما جاءوا بالجمع على هذا « أنه بصرف ؛ والحاصل أن للعلماء في تخريج لجبات بالتحريك ثلاثة أوجه : أولها أنه جمع لجة بالتحريك ، وقد ترك في هذه اللغة جمع لجة بالاسكان استثناء بالمحرك عن الساكن ، ثانيا أن لجبات - بالتحريك - جمع لجة - بالاسكان - نظرا إلى أنها في الأصل اسم كتمرات وزفرات ، ثالثا : أن لجبات - بالتحريك - شاذ ، وهذا تخريج الذي لا يلاحظ اسميتها في الأصل ولا يجيء المقرد محركا (٢) الربة - باسكان الباء وفتحها - : يوصف به الرجل والمرأة ، يقال : رجل ربة ، وامرأة ربة ، وهو الذي ليس بالطويل ولا بالقصير . قال في اللسان : « وصف المذكر بهذا الاسم المؤنث كما وصف المذكر بخمسة ونحوها حين

قوله « وحكم أرض » أى أن المؤنث بناء مقدرة كالمؤنث بناء ظاهرة ، يجوز فيها الأوجه المذكورة .

قوله « وباب سنة » أى : إذا كان فعلة محذوف اللام يجمع بالواو والنون ، جبراً لما حذف منها ، وقد تغير أوائلها بكسر ما انضم منها أو افتتح .

قوله « وسنوات وعصوات <sup>(١)</sup> » أى : قد يجمع بالآلف والتاء مع رد اللام .  
قوله « ثُبَات <sup>(٢)</sup> »

قالوا : رجال خمسة ، والمؤنث أربعة ورابعة كالمذكر ، وأصله له ، وجمعها جميعاً ربعات ، حركوا الثانى وإن كان صفة لأن أصل رابعة اسم مؤنث وقع على المذكر والمؤنث فوصف به ، وقد يقال ربعات بسكون الباء فيجمع على ما يجمع عليه هذا الضرب من الصفة ، حكاه ثعلب عن ابن الأعرابي اهـ

(١) عضوات : جمع عضه ، وهى الفرقة والقطعة من الشيء ، والكذب ؛ وقد اختلفوا فى المحذوف من هذه الكلمة ؛ فقال جماعة : المحذوف واو بدليل جمعهم إياها على عضوات ، وبدليل أنهم قالوا : عضيت الناقة ؛ إذا جزأتها ، وقال قوم : المحذوف هاء بدليل قولهم فى جمعه : عضاء ، كما قالوا شفاء فى جمع شفة ، وبدليل قولهم : عضفه بعضفه عضها ورجل عاضه . إذا جاءه بالآفك والبهتة ، وقال الشاعر :  
أَعُوذُ بِرَبِّى مِنَ النَّائِفَاتِ تِ فى عَضِهِ الْعَاضِهِ الْمُعْضِ

(٢) ثبات : جمع ثبة ، وهى الجماعة ، قال الله تعالى ( فاثقروا ثبات أو اثقروا جميعاً ) وهى مأخوذة من ثبتت بالتضعيف : أى جمعت ، أو من ثاب يثوب : قال فى اللسان : « قال ابن جنى : الذاهب من ثبة واو ؛ واستدل على ذلك بأن أكثر ما حذفت لامه إنما هو من الواو نحو آب وأخ وستة وعضة فهذا أكثر مما حذفت لامه ياء ، وقد تكون ياء على ما ذكر . قال ابن برى : والاختيار عند المحققين أن ثبة من الواو وأصلها ثبوة ( كغرفة ) حملا على أخواتها لأن أكثر هذا ما لا سماعاً للثانية أن تكون لامها واواً نحو عزة وعضة ، وقولهم : ثبوت له خيراً بعد خير أو شراً ، إذا وجهته إليه . قال الجوهري : والثبة وسط الحوض الذى يثوب إليه الماء ، والهاء هاهنا عوض من الواو الذاهبة من وسطه ، لأن أصله ثوب كما

وهنأت <sup>(١)</sup> « أى : قد يجمع بالالف والتاء من غير رد اللام .  
قوله « وجاء آم كآ كم » هو أقبل ، وأصله أأمو ، قلبت الواو ياء والضممة كبيرة  
كما فى أذل <sup>(٢)</sup> وحذفت الياء كما فى قاضٍ ؛ وقلبت المهمزة الثانية ألفاً  
كما فى آمن .

قال : « الصفة ؛ نحو صعب على صعب غالباً ، وباب شينخ على  
أشياخ ، وجاء ضيفان ووعدان وكهول ورطة وشيخة ووُرْدوسحل  
وسمحا ؛ ونحو جلف على أجلاف كثيراً ، وأجلف نادرٌ ؛ ونحو حر  
على أحرار »

أقول : اعلم أن الأصل فى الصفات أن لاتكسر ، لمشابتها الأفعال وعملها عملها ،  
فيلحق للجمع بأواخرها ما يلحق بأواخر الفعل ، وهو الواو والنون ، فيتبعه الألف  
والتاء ؛ لأنه فرعه ، وأيضاً تتصل الضمائر المستكنة بها ، والأصل أن يكون فى لفظها  
ما يدل على تلك الضمائر ، وليس فى التكسير ذلك ، فالأولى أن تجمع : بالواو والنون  
ليدل على استكنان ضمير العقلاء الذكور ، وبالألف والتاء ليدل على جماعة غيرهم ،  
ثم إنهم مع هذا كله كسروا بعض الصفات لكونها أسماء كالجوامد وإن شابهت  
قالوا أقام إقامة ، وأصله إقواما ، فموضوا الهاء من الواو الذاهبة من عين  
الفعل ، اهـ

ومثلثة فى الوزن وحذف اللام قلّة ، ولم يذكرها الرضى وإن كان ابن  
الحاج قد ذكرها . والقلّة — بضم ففتح — : عودان يلعب بهما الصبيان ، وقد  
اختلفوا فى لامها المحذوفة ، قهيل : واو ؛ لأن العرب قالت : قوت القلة أكلوها قالوا ،  
وقيل : ياء ؛ لأنهم قالوا : قليت أقلي قلياً

(١) هنأت : جمع هنة ، وهى اسم يكتنى به عن المرأة ؛ فيقال : ياهنة أقبلى  
(٢) أصل أدل أدلو ؛ فلما وقعت الواو متطرفة مضموما ما قبلها ضماً أصليا  
وذلك مما لا نظير له فى العربية قلبوا الضمة كسرة والواو ياء ثم أعلنت لإعلان قاض



الفعل ، وتكسیر الصفات المشبهة أكثر من تكسیر اسم الفاعل في الثلاثي ؛ إذ شبهها بالفعل أقل من شبهه ، وتكسیر اسم الفاعل الثلاثي أكثر من تكسیر اسم المفعول منه واسم الفاعل والمفعول من غير الثلاثي ؛ لأن الأخيرين أكثر مشابهة لمضارعهما لفظا من اسم الفاعل الثلاثي لمضارعه ، وأما اسم المفعول من الثلاثي فأجرى لأجل الميم في أوله مجرى اسمي الفاعل والمفعول من غير الثلاثي في قلة التكسير .

ثم نقول : فُعْلٌ يُكْسَرُ في الغالب على فِعَالٍ ، ولا يكسر على أَفْعَلٍ ؛ لأن الوصف في الأغلب موصوفاً بين القلة والكثرة ، والأصل في الجوع جمع الكثرة كما مر ، والغالب في الأجوف اليائي أفعال كأشياخ ، وقد جاء فعْلَانٌ بكسر الفاء في الأجوف وغيره كضيفانٍ ووعْدانٌ بكسر الواو ، كما جاء في الاسم ثَلَانٌ ، وقد جاء فعْلَانٌ كوعْدَانٍ <sup>(١)</sup> ، كما جاء في الاسم ظُهْرَانٌ ، ويجوز أن يكون نحو ضيفانٍ وشيخانٍ في الأصل فعْلَانٌ مضموم الفاء فكسرت لتسلم الياء ، وجاء فيه ضيُوفٌ وشيوخٌ ، دخل هنا فُعُولٌ على فِعَالٍ كما دخل في الأسماء نحو كُتَابٌ وكُوبٌ ، إلا أن الاسم أقصد في التكسير فكان التوسع فيه أكثر ؛ ففُعُولٌ فيه أكثر منه في الصفة ، وقد جاء فيه فِعْلَةٌ كَرِطَلَةٌ في رَطَلٍ ، وهو الشاب الناعم ، وجاء فِطْلَةٌ بسكون العين كشيخة ، وجاء فُعْلٌ نحو كُتِّ <sup>(٢)</sup> ونُطٍ <sup>(٣)</sup>

(١) وعْدان : جمع وعد ، وهو الأحمق الضعيف العقل ، وهو أيضا خادم القوم ، وقيل : الذي يخدم طعام بطنه ، والوعْد أيضا : قدح من سهام الميسر لانصيب له

(٢) كُت — بضم الكاف — : جمع كُت — بفتح الكاف — وهو كُثيف اللحية

(٣) نَط — بضم التاء — : جمع نَط — بفتح التاء — وهو الذي لا شعر على عارضيه

وَجُونٌ <sup>(١)</sup> وَخَيْلٌ <sup>(٢)</sup> وَوَزْدٌ <sup>(٣)</sup> ، وجاءَ فُعْلٌ بضمّين ، والظاهر أن أحد البنائين فرع الآخر ، نحو سَخِلَ وَسُخِلَ <sup>(٤)</sup> وَصُدِّقَ اللّقاء وَصُدِّقَ اللّقاء <sup>(٥)</sup> ، وربما لا يستعمل إلا أحدهما ، وقلّوا سُمَحَاءَ تشبيها لفعل وهو الصفة المشبهة باسم الفاعل بفاعل ؛ فسمَحَ وَسُمَحَاءَ كمالاً وُعلَاءَ ، أو شُبّهَ فَعْلٌ بفعيل فكأنه جمع تميميح ككريم وكرماء ، وإذا استعمل بعضها استعمال الأسماء نحو عَبَدَ جمع على أَقْلٍ في القلة فقالوا أَعْبُدْ ، فإن سمى بفعل أو بشيء من الصفات جمعت جمع الأسماء

وأما فُعْلٌ فإنه يكسر على أفعال نحو أَجْلَافٌ في جِلْفٍ ، وهو الشاة السلوخة بلا رأس ولا قوائم <sup>(٦)</sup> ، وأَنْقَاضٌ <sup>(٧)</sup> وَأَنْقِضَاءٌ <sup>(٨)</sup> ؛ وجاءَ أَجْلُفٌ تشبيهاً بالأسماء كأذْؤُبٍ ، وهو نادر في الصفات

وأما فُعْلٌ فإنه أقل في الصفات من فَعْلٍ ، كما كان كذلك في الأسماء ، ويجمع على ما جمع عليه فَعْلٌ بالكسر كأَمْزَارٍ وَأَحْرَارٍ ، وفعل بالكسر أقل من فَعْلٍ بالفتح كما في الأسماء

(١) جون : جمع جون - بفتح الجيم - وهو الأسود المشرب حمرة ، والأحمر الخالص ، والأبيض

(٢) خيل : جمع خيل - بفتح فسكون - وهو الكبر

(٣) ورد : جمع ورد - بفتح فسكون - وهو من الخيل بين الكيت والأشقر

(٤) سخل : جمع سخل - بفتح فسكون - وهو الثوب لا يرم غزله ، أو

الأبيض من القطن

(٥) صدق : جمع صدق - بفتح فسكون - وهو الثبت عند اللقاء ، والصلب

المستوى من الرماح والرجال ، والكامل من كل شيء

(٦) ومن معاني الجلف الرجل الجافي في خلقه وخلقه

(٧) أنقاض : جمع نقض - بكسر فسكون - وهو البناء المنقوض

(٨) أنقضاء : جمع نقض - بكسر فسكون - وهو المهزول من الابل وغيرها ،

وهو أيضاً اسم لحديدة اللجام

قال : « ونحو بَطَلٍ عَلَى أَبْطَالٍ وَحَسَانٍ وَإِخْوَانٍ وَذُكْرَانٍ وَنُصْفٍ ،  
وَنَحْوُ نَكَدٍ عَلَى أَنْكَادٍ وَوَجَاعٍ وَخَشِنٍ ، وَجَاءَ وَجَاعَى وَحَبَاطَى وَحَذَارَى ،  
وَنَحْوُ يَفْظٍ عَلَى أَيْقَاطٍ ، وَبَابُهُ التَّصْحِيحُ ، وَنَحْوُ جُنْبٍ عَلَى أَجْنَابٍ »

أقول : ظاهر كلام سيبويه أن الغالب في تكسير فَعَلٍ في الصفات  
فَعَالٍ ، قال : وكثروا عليه كما يكسر فَعْلٌ عليه ، فقد اتفقا فيه كما اتفقا في  
الأسماء نحو كَلْبٍ وَكِلَابٍ وَجَمَلٍ وَجَمَالٍ ، قال : وربما كسروه على أفعال ؛  
لأنه مما يكسره عليه فَعْلٌ فاستغنوا به عن فَعَالٍ ، وأما فَعْلَانٍ وَفُعْلَانٍ كإِخْوَانٍ  
وَذُكْرَانٍ فلا استعمال آخر وذكر استعمال الأسماء فهما كخِرْتَانٍ <sup>(١)</sup>  
وَمُخْلَانٍ <sup>(٢)</sup> ، وكذا نُصْفٌ <sup>(٣)</sup> بضمين ونصف بسكون المين لكونه  
كالأسماء ، وعده سيبويه في الأسماء ، فهو كأَسَدٍ وَأَسَدٌ عنده ، وما كان للمصنف  
أن يعد الثلاثة في الصفات ، لأنها إنما كسرت عليها لاستعمالها كالأسماء من دون  
الموصوف ، وقيل بفتح المين أقل في الصفات من فَعْلٍ بسكوها  
وأما قِيلَ فإنه يكسر على أفعال كَأَنْكَادٍ <sup>(٤)</sup> ، فهو كأُكْبَادٍ في الأسماء  
واعلم أن الأسماء أشد تمكنا في التكسير ، والصفات محمولة عليها ، فإذا اشتبه  
عليك تكسير شيء من الصفات ، فإن كنت في الشرح فاحملها على الأسماء وكسرها  
تكسيروها ، وإن كنت في غير الشرع فلا تجمع إلا جمع السلامة .

- 
- (١) الخربان : جمع خرب - كبطل - وهو ذكر الجباري ، وقد قدم  
قريبا ( ص ٩٧ ) وجمع على أخراب أيضا  
(٢) الحملان : جمع حمل - كبطل - وهو الجذع من ولد الضأن لما دونه ،  
وجمع على أحمال أيضا  
(٣) امرأة نصف - بفتح الأول والثاني - إذا كانت بين الحدثة والمستة ،  
وقيل : هي الكلمة ، ويقال : امرأة نصفة - بالهاء أيضا - وقد جمع على أنصاف أيضا  
(٤) أنكاد : جمع نكد - ككتف - وهو اللحم المشتم

وأما وَجَاعٌ<sup>(١)</sup> فلحمل فَعِلَ بالكسر على فَعَلَ بالفتح كَجَسَانٍ ، وقلَّ فيه فَعِلَ بضمين كخَشُنٌ ، وهو محمول على الأسم كَنُفْرٌ .

قوله « وجاء وَجَاعِي » فعلى كثير في جمع فَعْلَانٍ ، وفي مؤنثه الذي هو فَعْلِي فهو سَكَارِي في سَكَرَانٍ وَسَكَرِي ، وليس بضالٍ ، بل الغالب فيه فَعَالٌ كَفَرَاتٌ<sup>(٢)</sup> وَجِيَاعٌ في غَرَّتَانِ وَغَرَّتِي وَجَوَّعَانِ وَجَوَّعِي ، لكن لما شابه الألف والنون ألف التأنيث الممدودة فهو صحراء وقياسه في التكسير فعلى كما يجيء . جمع جمعه فَعِلَ فَعِلَ على فَعْلَانٍ المحمول على فَعْلَاءَ ، وإنما حل فَعِلَ على فَعْلَانٍ لتشاركهما في باب فَعِلَ يَفْعَلُ في كثير من المواضع ، نحو عَجِلَ وَعَجَلَانٌ وَفَرِحَ وَفَرَحَانٌ وَعَطِشَ وَعَطْشَانٌ ، وَالْحَبِطُ : للتفخ البطن من كثرة أكل الربيع ، وقالوا وَجَعَتِي أيضاً في جمع وَجِعَ ، مع أن قياس فَعِلَ أن يكون جمع فَعِلَ بمعنى مفعول كَقَتَلِي وَجَرَحِي ، لكنه حل وجع وميت وهالك وأجرب ومريض وأشبه ذلك عليه ؛ لأن هذا أمر يُبْعَثُونَ به إذ دخلوا فيه وهم له كارهون ، وفعل بمعنى مفعول غالب في هذا المعنى كما يجيء ، فلما كان معنى هذه الأمثلة معنى فَعِلَ بمعنى مفعول كبرت تكسيه كما يجيء في موضعه ، مثل وَجِعَ وَوَجَعِي وَهَرِمَ وَهَرَمِي وَضَمِنَ<sup>(٣)</sup>

(١) وجاع : جمع وجع - ككتف - وهو المريض وقال في اللسان : « الوجع : اسم جامع لكل مرض مؤلم ، والجمع أوجاع ، وقد وجع فلان يوجع ( كعلم ) ويجمع ويأجج فهو وجع ، من قوم وجعي ، ووجاعي ، ووجين ، ووجاع ، وأوجاع »

(٢) غرات : جمع غرثان - كعطشان - وهو الجوعان ، وقول : غرث الرجل يغرث - كغفرح يفرح - فهو غرث وغرثان ، وامرأة غرثي وغرثانة ، والجمع غرثي - كجرحي ، وغرثاني - كسكاري ، وغرثان - كطاش .

(٣) الضمن - ككتف - العاشق ، أو الزمن ، أو البتل في جسده . قال في

وَضَمَّنِي وَزَمِنَ وَزَمْنِي <sup>(١)</sup> .

قوله « ونحو يُقْطِ » <sup>(٢)</sup> على أيقاظ « ومثله نَجَّد : أى شجاع ، وأنجاد ، قيل : لم يَجِء في هذا الباب مكسر إلا هاتان اللفظتان ، والباقي منه مجموع جمع السلامة ، وإنما جمعا على أفعال حملا لفعل على فِعل لا اشترا كهما كَيَقْطِ وَنَدَس <sup>(٣)</sup> »

اللسان : « رجل ضمن ( كبطل ) لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث : مريض ، وكذلك ضمن ( ككتف ) ، والجمع ضمنون ، وضمين والجمع ضمني ، كسر على فِعل وإن كانت إنما يكسر بها المفعول نحو قتل وأسرى ، لكنهم تجوزوه على لفظ قاعل أو فاعل على تصور معنى مفعول . قال سيويه : كسر هذا النحو على فِعل لأنها من الأشياء التي أصيبوا بها وأدخلوا فيها وهم لها كارهون » اهـ

(١) الزمن - ككتف - : نوالهاة . قال في اللسان : « زمن يزمن ( من باب فرح ) زمتا ، وزمنة ( كشبهة ) وزماتة ، فهو زمن والجمع زمنون ... وزمين والجمع زمي ، لانه جلس للبلايا التي يصابون بها ويدخلون فيها وهم لها كارهون ، فطابق باب فِعل الذي بمعنى مفعول ، وتكسبه على هذا البناء نحو جرحي وجرحي ، وكلم وكلمى » اهـ

(٢) اليقظ - ككتف ، واليقظ - كرجل ، واليقظان : ذواتهنة والحذر قال في اللسان : « ورجل يقظ ويقظ كلاهما على النسب : أى متيقظ حذر ، والجمع أيقاظ ، وأما سيويه فقال : لا يكسر يقظ لقلة فعل ( كرجل ) في الصفات وإذا قل بناء الشيء قل تصرفه في التكسير ، وإنما أيقاظ عنده جمع يقظ ، لأن فعلا ( ككتف ) في الصفات أكثر من فعل . قال ابن بري : جمع يقظ ( ككتف ) أيقاظ وجمع يقظان يقاظ ( كرجال ) وجمع يقظى صفة المرأة يقاظى ( ككذارى ) » اهـ

(٣) رجل ندس - كرجل وضخم وفرح - : إذا كان فعما سريع السمع ، وهو أيضا العالم بالأمور والأخبار . قال في اللسان : « قال سيويه : الجمع ندسون ( بضم الدال ) ولا يكسر لقلة هذا البناء في الصفات ؛ ولأنه لم يمكن فيها التكسير كفعل ( بكسر العين ) فلما كان كذلك وسهلت فيه الواو والتون تركوا التكسير وجمعه بالواو والتون » اهـ

وفطن<sup>(١)</sup> ، وقد جاء أفعال في جمع فَعُلَ اسماً أيضاً كعَضُد وأعضاء وعَجَز  
وأعجاز ؛ وحكى أبو عمرو الشيباني يَقْطُ وَيَقَاطُ كما في الاسم نحو سَبَعٌ وَسَبَاعٌ ،  
وهو في فَعُلَ الأسمى قليل كما ذكرنا فكيف بالصفة التي هي أقل تمكناً منه  
في التكسير ؟ والحق أن يقاظا جمع يَقْظَان لكون فَمَال غالباً في فعلان كعِطَاش  
وَرَجِيَاع في عطشان وجَوْعَان .

قوله « ونحو جُنُب على أجناب » فَعُلَ في الصفات في غاية القلة ، فلا يكسر  
إلا على أفعال ، وإنما اختاروه لخفته ، وحكى جِنَاب وجُنْبَان .

فأوزان الثلاثي من الصفات التي جاءها تكسير سبعة ، وأهم جموعها أفعال ؛  
فانه يجيئُ جميعها كما ذكرنا ، نحو أشياخ وأجلاف وأحرار وأبطال وأيقاظ  
وأُنكَاد وأجناب ، ثم فَعَالٌ لحيثه ثلاثة منها ، نحو صَابَ وحَسَنَ ووَجَّعَ ،  
وبواق جموعها متساوية : أما الأمثلة الثلاثة الباقية من الصفات فَعُلَ كعَطَمَ<sup>(٢)</sup>  
وختع<sup>(٣)</sup> وفعل كأتان إيد : أي ولود ، وامرأة يلز : أي ضخمة ، ولا غيرها<sup>(٤)</sup>

(١) رجل فطن - كعضد وكشف وفلس - وفطين وفطون وفطونة .  
كفروقة - : أي غير غبي ، وقد جمعه على فطن - بضم فسكون ،  
(٢) الحطم : الراعى الذي ينف ويشد في سوقه ، وقال الراجز :

قَدْ لَفَّهَا الْإِيْلُ بِسَوَاقٍ حُطَمَ لَيْسَ بِرَاعِي إِبِلٍ وَلَا غَنَمٍ

وفي المثل « شر الرعاء الحطمة » قال ابن الأثير : هو العنيف برعاية الإبل  
في السوق والإيراد والإصدار ويلقى بعضها على بعض ويسفها . ضربه مثلاً  
لوالى السوء

(٣) الختع : الخاذق في الدلالة ، وهو السريع المشي الدليل ، ويقال : رجل  
ختع وختمة ( بضم قفتح فيهما ) وختع ( ككتف ) وختع ( ككوثر )  
(٤) قوله « ولا غيرها » أراد لم يأت على فعل - بكسر أوله وثانيه - من  
الصفات إلا هاتان الكلمتان

وَفَلَّ كِسْوَى<sup>(١)</sup> وَعِدَى<sup>(٢)</sup> ، وَلَا غَيْرَهَا<sup>(٣)</sup> ، فَلَمْ يَسْمَعْ فِيهَا تَكْسِيرَ ، وَقَوْلُهُمْ  
أَعْدَاءُ جَمْعُ عَدُوٍّ كَأَفْلَاءَ جَمْعُ<sup>(٤)</sup> «فَلُّو» ، لَا جَمْعُ عِدَى .

(١) سَوَى : هُوَ وَصِفٌ فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ : مَكَانُ سَوَى ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (فَاجْعَلْ  
بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُغْلِقُكَ عَنْهُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سَوَى) : أَيْ مَكَانًا مَعْلُومًا مَعْرُوفًا ،  
وَقَالُوا : هَذَا رَجُلٌ سَوَى وَالْمَدَمُ ، يَرِيدُونَ وَجُودَهُ وَعَدَمَهُ سَوَاءً ، وَالسَّيْنُ مَكْسُورَةٌ  
أَوْ مَضْمُومَةٌ فِيهِمَا ، وَقَالُوا : مَكَانُ سَوَى - بِكسر السَّيْنِ وَضَمُّهَا أَيْضًا - وَسَوَاءُ :  
أَيْ نِصْفُ عَدَلٍ وَوَسْطٍ

(٢) عِدَى : هُوَ وَصِفٌ فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ : قَوْمُ عِدَى . قَالَ شَاعِرُ الْحِمَاسَةِ  
(يُقَالُ هُوَ زُرَادَةٌ بَيْنَ سَبِيحِ الْأَسَدِيِّ ، وَيُقَالُ هُوَ نَضْلَةٌ بِنِ خَالِدِ الْأَسَدِيِّ) :  
إِذَا كُنْتُ فِي قَوْمٍ عِدَى لَسْتُ مِنْهُمْ فَكُلُّ مَا عُلِفَتْ مِنْ خَبِيثٍ وَطَيْبٍ  
وَقَالَ الْأَخْطَلُ :

أَلَا يَا اسْلِي يَا هِنْدَ هِنْدَ بَنِي بَدْرِ

وَإِنْ كَانَ حَيَاتَنَا عِدَى آخِرِ الدَّهْرِ

وَقَدْ قَالَ الْأَصْمَعِيُّ : «يُقَالُ هَؤُلَاءِ قَوْمُ عِدَى مَقْبُولٌ يَكُونُ لِلْأَعْدَاءِ وَالْغُرَبَاءِ  
حَوْلًا يُقَالُ قَوْمُ عِدَى (بِضْمِ أَوَّلِهِ) إِلَّا أَنْ تَدْخُلَ الْمَاءُ فَتَقُولُ عِدَاءُ فِي وَزْنِ قَضَاءَةٍ»  
وَيُشْهِدُ لِلْمَعْنَى الْأَوَّلِ يَتِ الْأَخْطَلُ وَالْمَعْنَى الثَّانِي يَتِ الْحِمَاسِيُّ ، وَقَدْ تَكُونُ اسْمُ جَمْعٍ  
قَالَ فِي اللِّسَانِ : «وَأَمَّا عِدَى وَعِدَى فَاسْمَانِ لِلْجَمْعِ لِأَنَّ فَعْلًا وَفَعْلًا لَيْسَا بِمُصِغِفَيْنِ  
جَمْعُ إِلَّا لَفَعْلَةٍ أَوْ فَعْلَةٍ (بِكسر أَوَّلِهِ وَضَمُّهُ) وَرَبَّمَا كَانَتْ لَفَعْلَةٌ وَذَلِكَ قَلِيلٌ كَهَضْبَةِ  
وَهَضْبٍ ، وَبَدْرَةٌ وَبَدْرٍ» اهـ

(٣) «قَوْلُهُ وَلَا غَيْرَهَا» لَيْسَ صَحِيحًا ، فَقَدْ حَكِيَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْهُمْ ابْنُ بَرٍّ  
فِي حَوَاشِي الصِّحَاحِ : مَا رَوَى ، وَمَا صَرَى ، وَمَلَامَةٌ ثَنَى ، وَوَادٌ طَوَى ،  
وَلَمْ يَزِمَ ، وَسَبِي طَبِيَّةٌ ، وَكُلُّ ذَلِكَ بِكسر أَوَّلِهِ وَفَتْحِ ثَانِيهِ ، وَقَدْ جَاءَ فِي بَعْضِهِ  
ضَمُّ أَوَّلِهِ

(٤) اَلْفَلُّو — كَهَبُو ، وَكَسَمُو ، وَكَفَنُو : الْمَجْشُ وَالْمَهْرُ إِذَا فُطِمَ . قَالَ

الصفات  
تجمع  
جمع  
المصحيح

قال : « وَيُجْمَعُ الْجَمِيعُ جَمْعَ السَّلَامَةِ لِلْعُقَلَاءِ الذُّكُورِ ، وَأَمَّا مُؤَنَّثُهُ فَيَبْأَلُ الْإِنْفِ وَالنَّاءُ لَا غَيْرُ ، نَحْوُ عِبَلَاتٍ وَسُلُوءَاتٍ وَحَذِرَاتٍ وَيَقْطَلَاتٍ ، إِلَّا نَحْوَ عِبَلَةٍ وَكَمْشَةٍ فَإِنَّهُ جَاءَ عَلَى عِبَالٍ وَكِمَاشٍ ، وَقَالُوا عَلِجٌ فِي جَمْعِ عِلْجَةٍ »  
أقول : قال سيديويه : يجمع فَعْلَةٌ نَحْوَ حَسَنَةٍ عَلَى حِسَانٍ ، وَلَا يَجْمَعُ عَلَى فِعَالٍ إِلَّا مَا جُمِعَ مَذْكُورُهُ عَلَيْهِ ، كَمَا تَقُولُ فِي جَمْعِ حَسَنٍ وَحَسَنَةٍ : حِسَانٌ ، وَلِمَا لَمْ يَقْلُ فِي جَمْعِ بَطَلٍ بَطَالٌ لَمْ يَقْلُ فِي جَمْعِ بَطَلَةٍ أَيْضًا ، فَكُلُّ صِفَةٍ عَلَى فَعْلٍ جُمِعَتْ عَلَى فِعَالٍ يَجْمَعُ مُؤَنَّثُهَا أَيْضًا عَلَيْهِ ، فَهَذَا الَّذِي قَالَهُ سِيدِيُوِيَهْ مُخَالَفٌ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ . .

قوله « إِلَّا نَحْوَ عِبَلَةٍ <sup>(١)</sup> » قال سيديويه : كل ما هو على فَعْلَةٍ مِنَ الْأَوْصَافِ يَكْسَرُ عَلَى فِعَالٍ نَحْوَ كَمْشَةٍ وَكِمَاشٍ ، وَالْكَمَشُ : السَّرِيعُ لِلْمَاضِي ، وَجَمَدَةٌ وَجِمَادٌ ، <sup>(٢)</sup> وَذَلِكَ لِكَثْرَةِ مَجِيءِ هَذَا الْبِنَاءِ ، فَصَرَفُوا فِي جَمْعِهِ ، وَأَمَّا عَلِجٌ

الجاهلي : لِأَنَّهُ يَفْعَلُ : أَيِ يَفْعَلُم . قَالَ دَكِينٌ

كَانَ لَنَا وَهُوَ فَلَوْ تَرَبُّبُهُ مُجْمَعُنُ الْخَلْقِ يَطِيرُ زَغَبَةٌ

ومعنى تَرَبُّبُهُ نَرَبُّبُهُ ، وَأَصْلُ تَرَبُّبِهِ تَبَلُّبَاتٌ بِأَتَاءِ فَلَمَّا اسْتَقْبَلُوا ثَلَاثَةَ الْأَمْثَالِ فَلَبَّوْا ثَالِثِيَاءَ ، كَمَا قَالُوا : تَطْنِي وَتَقْضِي ، فِي تَطْنِنٍ وَتَقْضِضٍ ، قَالَ الرَّاجِزُ :

\* تَنْفَضُّ الْبَارُ هَوًى ثُمَّ كَسَرَ \*

ومعنى مجمعن الخلق غليظه ، شبه بأصل الشجرة في غليظه ، وأصل الشجرة .

يقال له جعثن بزنة زبرج

(١) العيلة : الضخمة من كل شيء ، وتجمع على عيلات وعبال مثل ضخمة .

وضخات وضخام

(٢) الجمد من الرجال : المجمع بعضه إلى بعض ، والسبط الذي ليس بمجتمع ،

وقيل : الجمد من الرجال الخفيف ، والجمد من الشعر خلاف السبط ، وقيل :

هو القصير ، والأتق جمدة ، والجمع جداد وجدادات



في جمع عِلْجَة فلجريه مجرى الأسماء نحو كِسْرَة وكِسْر ، والعِلْجُ : العظيم من حمر الوحش .

قال : « وَمَا زِيَادَتُهُ مَدَّةٌ ثَالِثَةٌ فِي الْإِسْمِ نَحْوُ زَمَانٍ عَلَى أَزْمِنَةٍ غَالِبًا ، وَجَاءَ قُدْلٌ وَغَزْلَانٌ وَعُنُقٌ ، وَنَحْوُ حِمَارٍ عَلَى أَحْمَرَةٍ وَحُمْرٍ غَالِبًا ، وَجَاءَ صِيرَانٌ وَتَمَائِلٌ ؛ وَنَحْوُ غُرَابٍ عَلَى أَغْرَبَةٍ ، وَجَاءَ قُرْدٌ وَغِرْبَانٌ وَزُقَانٌ ؛ وَغِلْمَةٌ قَلِيلٌ ، وَذُبٌّ نَادِرٌ ، وَجَاءَ فِي مُؤَنَّثِ الثَّلَاثَةِ أَعْنُقٌ وَأَذْرُعٌ وَأَعْقَبٌ ؛ وَأَسْكَنٌ شَاذٌ »

جمع  
التثنية  
الورد  
بعدة  
ثلاثة

أقول : اعلم أن أفعلةً مطرود في قلة فَعَالٍ ، كأزمنة وأمكنة وأفدنة<sup>(١)</sup> وأقذلة<sup>(٢)</sup> ، وقد يكون في بعض الأسماء لكثرة أيضاً ، كأزمنة وأمكنة ، والغالب في كثرته فُعْلٌ كقُدْلٌ وفُدْنٌ ، وإن شئت خففته في لثة تميم بإسكان العين ، وما كان منقوصاً لسماء وأسية ، وهوللطر ، ودواء وأدوية ؛ اقتصر في قلته وكثرته على أفعلة كراهة التنزيه الذي يتأدى الأمر إليه لو جمع على فُعْلٍ ، إذ كانوا يقولون سُمٌّ ودُوٌّ ، كأدْلٍ ، فيكون الجمع الكثير على حرفين ؛ فإن قيل : فلا خفوا بإسكان العين كما في عنق ، حتى لا يؤدي إلى ما ذكرت ، قيل : التخفيف ليس في كلام جميع العرب ، وليس يلزم أيضاً في كلام من يخفف ، وأيضاً فالتخفيف

(١) أفدنة : جمع فدان — ففتح الفاء وتخفيف الدال ، وقد تشدد — وهو الذي يجمع أداة الثورين في الثوران للحرث ، وقيل : هو الثوران يقرنان فيحرث عليهما ، ولا يقال للواحد : فدان ، وقيل : يقال ، وجمع الفدان مخففاً أفدنة ؛ كأرغفة ، وفدن ، كسحب ، وجمع المثلث فدادين  
(٢) القذال — كسحاب — : ما بين الأدنين من مؤخر الرأس ، وجمعه أقذلة وقذل ، وتقول : قذله قذلاً — من باب نصر ، إذا ضرب قذاله أو عابه أو تبعه

في حكم المثل ، ألا ترى إلى قولهم قَضَوْا الرَّجُلَ ، بالواو التي كانت بدلا من الياء للضمة ، كيف بقيت مع حذف الضمة .

قوله : « وَغَزَلَانِ » جاء فُضِّلَانِ في فُتَال ، وليس من بابهِ ، لكنه لتشبيه فُتَال بفُتَال كِفْرِ بَانَ وحِزَانِ ، في غُرَابٍ وَحُورٍ <sup>(١)</sup> .

قوله « وَعُنُقُ » ليس هذا موضعه ؛ لأنَّ العُنُقَ مؤنث ، وهو الأثني من ولد المعز ، يقال في المثل : « العنوق بعد النوق » <sup>(٢)</sup> في الذي يفتر بعد الغنى ؛ وقد ورد سبويه على الصحة في جمع فُتَالِ المُنْثِ ، قال : حق فُتَالِ في المُنْثِ أَفْضَلُ كَمُنْثِ وَأَعْنَقِ ، لكن فُتُولًا لما كان مؤنثا لأفْعَلِ في كثير من المواضع ؛ إذ هو في الكثير كأفْعَلِ في القليل ؛ جمعه في الكثير على عنوق ، وكذا قالوا في سماء بمعنى المطر : سُمِيٌّ ؛ لأنه يذكر ويؤنث ، يقال : أصابتنا سماء : أي مطر .

قوله « وَنَحْوِ حِمَارٍ عَلَى أَحْمَرَةٍ » فُتَالِ وَفُتَالِ يتساويان في القليل والكثير ، إذ لا فرق بينهما إلا بالفتحة والكسرة المتقاربتين ؛ فَأَحْمَرَةٍ لِلْقَلَّةِ ، وَنَحْوُ لِكثَرَةٍ وقد يخفف فُتُلِ في تميم ، وقد يستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة ، نحو ثلاثة جُدُرٍ وأربعة كُتُبٍ ، ولا يقال : أَجْدِرَةٌ ، ولا أكتبة ، والمضاعف منه

(١) الحوار — كغراب وككتاب — : ولد الناقة ساعة يولد ، وقيل : إلى أن يفصل عن أمه ، وجمعه أحورة ، وحيران ، وحوران ، وفي المثل : « حرك لها حوارها تحن »

(٢) قال في اللسان : « قال ابن سيده ، وفي المثل « هذه العنوق بعد النوق » ، يقول : مالك العنوق بعد النوق ، يضرب للذي ينحط من علو إلى سفلى ، والمعنى أنه صار يرعى العنوق بعد ما كان يرعى الابل ، وراعى الشاء عند العرب مهين ذليل ، وراعى الابل عزيز شريف » اهـ

لايجيء إلا على أفضلة في القلة والكثرة ، نحو خِلَالٌ<sup>(١)</sup> وأَحِلَّةٌ ، وعَيْنَانِ<sup>(٢)</sup> وأَعْنَةٌ ؛ لاستتقالم التضميف للفكوك ، ولا يجوز الإدغام للماجيء في بابه ، وكذا الناقص واويا كان أو يائيا ، لايجيء إلا على أفضلة كما ذكرنا في قتال بفتح القاء ، قال سيديويه : وفَعَالٌ بفتح القاء في جميع الأشياء بمنزلة فَعَالٌ بالسكس ، والأجوف الواوى منه مسكن العين : كأخُونَةٌ<sup>(٣)</sup> وخونٌ ، وأَيُونَةٌ<sup>(٤)</sup> ويُونٌ ، استقلت الضمة على الواو ، وقد يضطر الشاعر فيردها إلى أصله من الضم قال :

٥٦ — عَنْ مُبْرَقَاتٍ بِالْبُرَيْنِ وَتَبَّ \* دُو بِالْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ سُورٌ<sup>(٥)</sup>

وإن كان الأجوف يائيا بقيت الياء مضمومة ؛ إذ الضمة عليها ليست في قتل الضمة على الواو ؛ فيقال في جمع عِيَان ، وهو حديدة التمدان : « عِيْن » كما قالوا في

(١) الخلال : ما تخلل به الأستان ، وهو أيضا عود يجعل في لسان

الفصيل لتلا يرضع

(٢) العنان : سير اللجام الذي تملك به الدابة

(٣) الخوان - ككتاب وغراب - : ما يوضع عليه الطعام ، وضع بالقمل

أو لم يوضع ، والمائدة : ما يكون عليه الطعام بالقمل ، وقيل : هما واحد ، وانظر

(ج ١ ص ١١٠)

(٤) البوان - ككتاب وغراب - : أحد أعمدة الخباء ،

(٥) هذا البيت من قصيدة لعدي بن زيد العبادي أولها قوله :

قَدْ حَازَ، إِنْ صَحَّوتَ أَنْ تُقْصِرَ وَقَدْ أَتَى لِمَا عَهْدَتْ عُمْرُ

وبعد البيت الشاهد ، ثم قوله :

يَبِضُّ عَلَيْهِنَ الدَّمَقْسُ وَفِي الْإِغْنَاكِ مِنْ نَحْتِ الْأَكْفَةِ دُرٌّ

حان : قرب ، صحوت : أقت من السكر ، قصر : قلع وتكف عما أنت

عليه ، وعصر - بضمعين - لغة في العصر - بفتح فسكون - وقوله : « عن

مبرقات » متعلق بـقصر ، ومبرقات : جمع مبرقة اسم فاعل من أبرقت المرأة إذا

تحسنت ، والبرين : جمع برة - بضم قفتح - وهي الخللخال ، والسور : جمع سوار

يَبُوضُ : يَبُضُّ<sup>(١)</sup> ومن خفف من بنى تميم كسر الضم لتسلم الياء ؛ فتمول : عين ؛  
كما قالوا يَبُضُّ في جميع أبيض ، وجاء فيه فَمَلَّانِ كَصِيرَانٍ في صَوَار ، وهو  
القطيع من بقر الوحش ، حملا على فَمَل ؛ لأن فَمَلَّانِ بابه فَمَل بالضم ، وما حمل  
عليه من فَمَل كَصِيرَانٍ ونَفَرَانِ<sup>(٢)</sup> كما ذكرنا

قوله « وَشَمَائِل » ليس هذا موضع ذكره كما قلنا في عُتُوق ؛ لأن شمالا  
مؤنث بمعنى اليد ، والقياس أَشْمَلُ كأذرع ، وفَمَائِل في جمع فَمَل جمع لم يحذف  
من مفردة شيء ؛ فشمال وَشَمَائِل كَقَمِطَرٍ<sup>(٣)</sup> وقَمَاطِر ، وهو جمع ما لحفته التاء  
من هذا المثال كرسنة ورسائل ، ولما كان شِمَال في تقدير التاء جمل كأن التاء  
فيه ظاهرة بجمع جمعه

قوله « وَنَحْوُ غُرَابٍ عَلَى أَغْرَبَةٍ » وهو يساوى في القلة أَخَوَيْهِ<sup>(٤)</sup> : أى

---

وهو ما تلبسه المرأة في ساعدها . يقول : قد حان لك أن تكف عن الصبوة إلى  
النساء اللائي يصجلن بالخلاخيل والأسورة ، والاستشهاد بالبيت على أن ضم  
الواو في « سور » لضرورة الشعر

(١) قول : دجاجة ييوض وياضة ، ودجاج ييض ، إذا كانت تبيض  
كثيرا .

(٢) الصرد : طائر ضخم الرأس .. أنظر ( ج ١ ص ٣٥ ، ٢٨١ ) والنفر :  
طائر أحمر المنقار كالصنفور ، وأهل المدينة يسمونه البلبل . أنظر ( ج ١  
ص ٢٨١ )

(٣) القمطر : الجمل القوي السريع ، وهو أيضا ما تصان فيه الكتب .  
أنظر ( ج ١ ص ٣ ، ٥١ )

(٤) يريد أن فعلا - كغراب - يساوى في القلة أخويه ، وهما فعال -  
بالفتح - وفعال - بالكسر - وقد وقع في بعض النسخ « أخونة » وهو جمع  
خوان . وليس بشيء

يجمع على أفعلة كأغربة وأخرجة <sup>(١)</sup> وأبشنة <sup>(٢)</sup> وبابه في الكثير فُسلان كفليمان وخزجان وغيره بآن وذبان <sup>(٣)</sup> وجاء على فُسلان مضموم القاء لفتان قطع وهما حوران وزقان ، في حوران وزقان ، والباقي مكسورها ، وقد يقتصر في بعض ذلك على أفعلة قليلة والكثرة كأفئدة ، وقد يحمل فُسال بالضم على قتال بالكسر لتناسب الحركتين ؛ فيقال قُرْد في قُرْد كجُدُر في جِدَار ، وهو قليل نادر ، ومثله ذُبْ وأصله ذُبُبٌ ، والإدغام بناء على مذهب بنى تميم في تخفيف نحو عنق وإلا فحق فُسل أن لا يدغم كما يحىء في باب الإدغام ، وأما علة فنائب عن أفعلة لتشابههما في كونهما لقلة في اللفظ ، والدليل على نيابته عنه أنك إذا صغرت غلطة رجعت إلى القياس نحو أغيلمة ، وجاء في فُسال قواعل شاذاً ، كدواخن وعواتن ، في دُخان وعُشان ، بمعناه ، وليس لهما ثالث

قوله « وجاء في مؤنث الثلاثة أفعُل » فرقوا بين مذكرها ومؤنثها ، ولما كان تاء التأنيث فيها مقدراً كما في العدد القليل نحو ثلاث وأربع جمعوها جميع القلة غالباً ، وأثبتوا التاء في جمع قلة للذكر فقالوا أفعلة ، وحذفوها في جمع قلة للمؤنث فقالوا أفعُل ، كافي العدد ، وإذا ظهر التاء في الأمثلة الثلاثة كجَمالة <sup>(٤)</sup>

(١) أخرجة : جمع خراج - كغراب - وهو ما يخرج في البين من القروح

(٢) أبشنة : جمع بقات ، وهو ضرب من الطير أبيض بطيء الطيران صغير

دوين الرحمة : ( أنظر ج ١ ص ١١١ )

(٣) الذبان - بكسر الذال - : جمع ذباب بغير هاء ، ولا يقال : ذبابة ،

وجمع أيضاً على أذبة ، مثل غراب وأغربة وغربان ، قال النابغة :

\* ضَرَابَةٌ بِالمِشْفَرِ الأَذْبَةُ \*

(٤) الجمالة بتثنية أوله : الطائفة من الجمال ، وقيل : هي القطعة من النوق

لا جعل فيها ، وقال ابن السكيت : يقال للابل إذا كانت ذكورة ولم يكن فيها

أنثى : هذه جمالة بنى فلان

وذؤابة<sup>(١)</sup> وصلابة<sup>(٢)</sup> لم يكسر جمع [ القلة ] إذ لا يشابه العدد القليل في تقدير التاء ، بل يجمع : إما بالالف والتاء ، أو يكسر على فاعل أو فاعل كما يجيء قوله « وأمكن شاذ » ويموز أن يكون أزمن مثله جمع زمان لاجمع زمن ، وإنما جاز جمعهما على أفعل لملهما على فعال المؤنث مع تذكيرهما ، كما حمل شمال المؤنث المجرد عن التاء على ذى التاء نحو رسالة قليل شمائل كرسائل ، وحمل أيضاً على فعال المذكور قليل شمل ، قال :

٥٧ — \* في أقوسٍ نازعتها أيمن شملاً<sup>(٣)</sup>

وكذا حمل فعال المؤنث كعقاب على المذكور نحو غراب قليل : عقبان كغرابان

( ١ ) الذؤابة - بضم أوله - الناصية ، أو منبتها من الرأس ، وشعر في أعلى ناصية الفرس ، وأعلى كل شيء ، أنظر : ١ - ٢١٣ )

( ٢ ) الصلابة : مدق الطيب ، وكل حجر عريض يدق عليه ، وهى أيضاً الجبهة ، وجمعه صلب وصلب - بضم أوله وكسره - ويقال : صلابة ، بقلب الياء همة والقياس سلامتها لكون الكلمة قد بنيت عليها ، وسيأتي للرضى في باب الاعلال أن يذكر أن ذلك القلب شائع مقيس في كل ما كان مختوماً بتاء الوحدة من أسماء الأعيان كمباية وعباءة وعظاية وعظاءة

( ٣ ) هذا عجز بيت للآزرق العنبري وهو من شواهد سيبويه ، وصدره قوله : -

\* طِرْنِ انْقِطَاعَ أَوْ تَارٍ مُحْظَرَبَةٍ \*

والبيت في وصف طير ، شبه صوتها في سرعة طيرانها بصوت الأوتار وقد انقطعت عن القوس عند الجذب ، وانقطاع : مصدر مبين للنوع ، وهو مفعول مطلق ، والمحظربة : المحكة القتل ، والأقوس : جمع قوس ، والأيمن : جمع يمين ، والشمل : جمع شمال مثل جدار وجنر ، والاستشهاد بالبيت في « شمل » حيث جمع شمالاً عليه ، والمستعمل أشمل في القليل وشمائل في الكثير

ومؤنث فَمِيلُ الجرد عن التاء كمؤنث الثلاثة المذكورة ، نحو يَمِينُ وَأَيْمُنُ ، وقد كسر على أيمان أيضاً ، لا شريك أَفْضَلُ وَأَفْعَالُ في كثير من أبواب الثلاثي ككأفرخ وأفراخ

قال : « وَنَحْوُ رَغِيفٍ عَلَى أَرْغِفَةٍ وَرُغْفٍ وَرُغْفَانٍ غَالِيًا ؛ وَجَاءَ أَنْصِبَاهُ وَفِصَالٌ <sup>(١)</sup> وَأَفَائِلٌ ؛ وَظِلْمَانٌ قَلِيلٌ ، وَرُبَّمَا جَاءَ مُضَاعَمُهُ عَلَى سُرُرٍ ، وَنَحْوُ عُمُودٍ عَلَى أَعْمِدَةٍ وَعُمْدٍ ، وَجَاءَ قَعْدَانٌ <sup>(٢)</sup> وَأَفْلَاحٌ وَذَنَابٌ »

أقول : اعلم أن فيملاً مثل فَعَالٍ في أن الزيادة فيه مدة ثالثة ، وفي عدد الحروف ، فقلتة كفلتها ، نحو أَجْرِيَّة <sup>(٣)</sup> وَأَقْفِزَةٌ <sup>(٤)</sup> وَأَرْغِفَةٌ ، وأما صَبِيَّةٌ فنائب عن أَصْبِيَّةٍ كما قلنا في أغلبية ؛ ولهذا يصغر [ صَبِيَّةٌ ] على أَصْبِيَّةٍ ويكسر في الكثرة على فُعْلٍ كما يكسر فَعَالٌ بفتح الفاء وكسرها عليه ، نحو قَذَلٌ وَحُمُرٌ ؛ وذلك نحو قُضِبٌ <sup>(٥)</sup> وَعُسْبٌ <sup>(٦)</sup> وَرُغْفٌ وَسُرُرٌ ؛ ويكسر على فُعْلَانٍ أيضاً

(١) الفصال : جمع فصيل ، وهو ولد الناقة إذا فصل عن أمه

(٢) القعدان : جمع قعود - كعمود - وهو من الإبل البكر الذكر إذا

أتى عليه سلتان

(٣) الأجرية : جمع جريب وهو المزرعة ، والوادي ، ومكيال يسع أربعة أقفزة ، ومقدار معلوم من الأرض يساوي ما يحصل من ضرب ستين ذراعاً في نفسها : أي ستائة ذراع وثلاثة آلاف ذراع

(٤) الأقفزة : جمع قفيز ، وهو مكيال يسع ثمانية مكايك ، والمكوك : مكيال يسع صاعاً ونصف صاع ، والقفيز من الأرض قدر مائة وأربع وأربعين ذراعاً

(٥) القضب : جمع قضيب ، وهو السهم الدقيق ، والناقة التي لم ترض ، .  
وهن الإنسان وغيره من الحيوان

(٦) العسب : جمع عسيب ، وهو عظم الذنب ، والجريدة من النخل

وهو في التلبة كفعل سواء ، نحو رُغِفَان وكُثِبَان <sup>(١)</sup> وقلبان <sup>(٢)</sup> وربما كسر على أفلاء كأنصباء <sup>(٣)</sup> وأخساء ، وعلى فِعال أيضاً كإفال <sup>(٤)</sup> تشبيهاً بفعل في الوصف نحو ظِرَاف وِرَام ، وأما أفائل <sup>(٥)</sup> ونظائره فلهل فمِل اللذ كر على فَمِيلَة ذى التاء كما حل فَمِيلَة على فمِل اللذ كر في نحو صُحُف وسُنن جمع صحيفة وسفينة

قوله « وظِلْمَان <sup>(٦)</sup> قليل » حكى أحمد بن يحيى ظليم وظلمان وعريض وهو التيس - وعِرْضَان ، وجاء صبي وصبيان ، وقال بعضهم في ضَرِير <sup>(٧)</sup> : ضِرَّان ، والضم فيه أشهر

قوله « وربما جاء مضاعفه » يعنى أن الأصل أن يكسر على فل - بضمين ، ولكن حكى أبو زيد وأبو عبيدة أن ناساً فتحوا عين سرر فقالوا : سُرَر ، والأشهر الضم وجاء شاذاً في فمِل اللذ كر أفُسل حملاً على اللؤث ، قال :

٥٨ — \* حَقَّ رَمَتْ نَجْهُولَهُ بِالْأَجْنُنِ <sup>(٨)</sup> \*

- 
- (١) الكُثبان : جمع كُثيب ، وهو ما اجتمع واحدوب من الرمل  
 (٢) القلبان : جمع قلب ، وهى البئر  
 (٣) الأنصباء : جمع نصيب ، وهو الحظ من كل شيء  
 (٤) الأخساء : جمع محبس ، وهو أحد أيام الأسبوع ، والجيش . وقيل :  
 الجرار منه ، وقيل : الخشن منه  
 (٥) الأقال والأقائل : جمع أفيل - كرغيف ، وهو ابن الخاض لما فوقه ،  
 والتفصيل ، وفى التل : إن القرم من الأفيل : أى إن الكبير من الصغير  
 (٦) الظلمان : جمع ظليم ، وهو الذكر من النعام  
 (٧) الضرير : ذاهب البصر ، والمرضى المهزول ، وكل شيء خالطه ضر  
 فهو ضرير .  
 (٨) هنا بيت من الرجز المشطور من أرجوزة طويلة لرؤبة بن العجاج



قوله « ونحو عُدُوْد » . فقول يكسر في القلة على أفعل كفعيل سواء ،  
والغالب في كثرته فُعل وفُعلات في غير الناقص الواوى ، كما في فُعل ،  
وأما الناقص فبابه أفعال كأفلاء وأعداء ، وجاء فيه فُقول قليلا ، نحو فُلي بضم  
الفاء وكسرها ، وإنما لم يقولوا فيه فُعل بضمين لما ذكرنا في باب سماء ورداء ،  
ولم يجمعوا أيضا فُعلان كُفُلان للاستتقال ، وحق باب عُدُوْد أن يجمع بالواو  
والنون ، لكنه لما استعمل استعمال الأسماء كسر تكسيدها ، والمؤنث منه فاعل  
كذَنُوب<sup>(١)</sup> وذَنَائِب ، ويجمع على فُعل ؛ فصار فُقول في المؤنث مخالفا لفعال وفُعليل

يحدح فيها بلال بن أبي بردة ، وفيل الشاهد قوله :

وَأَجَزَنَ فِي ذِي نَسْعٍ بُمَحْنٍ تَقَنُّ طُولَ الْبَلَدِ الْمُفْتَنِّ  
وبعد بيت الشاهد ، ثم قوله :

سَرَيْنَ أَوْ عَاجُوا بِلَاءَ مُلْهِنٍ وَخَلَطَتْ كُلُّ دِلَالٍ عُلْجَنٍ

يصف قطعه المفاوز على ناقته حتى وصل إلى المدوح ، وهو بلال بن

أبي بردة بن أبي موسى الأشعري

والنسب : جمع نسمة ، وهي السير بضمير على هيئة أعة النعال تشد به الرحال ،  
والممحن : الممدد ، وتفتن : تشق ، والمفتن : الذي على غير جهة واحدة ، والأجن  
جمع جنين ، ويروى في مكانه « الأجبن » بالباء الموحدة من تحت ، وهو جمع  
جبن ، والملهن : مصدر ميمى بمعنى التلهين ، وهو إعطاء اللهنة - كفرقة - وهي  
الزاد يطل به قبل النداء ، ويراد منه هنا الزاد مطلقا ، فهو يعنى أنه يعود بغير  
صلة . والدلات - بكسر الدال - : اللينة الأعطاف ، والعاجن : الناقة المكتنزة  
للحم ، وقد استشهد المؤلف بالبيت على أنه جمع جنينا على أجن شذوذا لأن  
أفعل إنما يجمع عليه فعيل وشبهه إذا كان مؤنثا نحو ذراع وأذرع وعناق  
وأعناق ويمين وأيمن ، وكذلك هو في الرواية التي أخبرناك خبرها ؛ إذ الجبن ليس  
مؤنثا حتى يجمع على أجن

(١) الذنوب : الحظ والنصيب . قال تعالى : ( فَأَن لِّلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُنُوبًا مِّثْلُ

مؤثبات ، وذلك لأنه ألحق بذى التاء ، أعنى فعولة ، فى الجمع لكونه أثقل من أخواته بسبب الواو ، فكأن مؤثته المجرد عن التاء ذواته نحو تنوُفة وتنأف<sup>(١)</sup> ، بخلاف الأربعة المذكورة ، وقيل فى قدوم وهو مذكر : قدائهم<sup>(٢)</sup> ، تشبيها بالمؤنث نحو ذنُوب ، والأصل الأقدم ، كما جاء فى نظير نَظائر ، وهو شاذ ، قال على رضى الله تعالى عنه : حتى صرت أقرنُ إلى هذه النظائر ، وإن اتفقت التاء فى الأمثلة المذكورة ، نحو رسالة وتنوُفة وجفالة<sup>(٣)</sup> وكتيبة<sup>(٤)</sup> وكفالة ، فلا يكسر إلا على فاعل ، ولم يذكره المصنف ، وإذا سمى بشىء من هذه الأبنية ولم يعلم تكسيرا على كسرت على القياس ، كما تقول مثلاً فى بهاء ونداء علين : أهية وأندية ، وقس عليه

قال : « الصنعة . نحو جبانٍ علىُ جبناء وصنُعٍ وجياد ، ونحو كنفازٍ على

ذنُوب أصحابهم ) وقال أبو ذؤيب :

لعمركُ والمنايا غالياتُ لكلِّ بنى أبٍ منها ذنُوبُ

والذنُوب أيضا الدلو فيها ماء ، وقيل : هى التى يكون الماء دون ملئها ، وقيل : هى الدلو الملائى ، وقيل : هى الدلو ما كانت

(١) التنوُفة : التفرد من الأرض ، قال الشاعر وكان قدأ فى صنعا اسمه سعد يستقسم عنده فلم يحمده :

وما سعدُ إلا صخرةٌ بتنوُفةٍ من الأرض لا يذهو أنقى ولا رُشدٍ  
وقيل : التنوُفة : التى لا ماء بها من القلوات ولا أنيس وإن كانت معشبة

(٢) قال فى اللسان : « القدوم التى ينحت بها ، مخفف أنقى » اه وعلى هذا فجمعه على قدائهم قياس مثل حلوبة وحلاب ، وقلوص وقلائص ، وفى القاموس ما يؤيد ذلك حيث قال : « القدوم آلة للتجر مؤنثة . الجمع قدائهم و قدوم » اه ، فقول المؤلف إن جمعه على قدائهم شاذ لكونه مذكرا غير مسلم

(٣) الجفالة - بضم أوله - : الجماعة من الناس ذهبوا أو أتوا

(٤) الكتيبة : الجيش ، أو القطعة العظيمة منه

كَتْزَ وَهَجَانٍ ، وَنَحْوِ شُجَاعٍ عَلَى شُجَعَاءَ وَشُجْعَانٍ وَشِجَعَةٍ ، وَنَحْوِ كَرِيمٍ عَلَى رُمَاءَ  
وَكِرَامٍ وَتَنْذِيرٍ وَتَنْفِيَاتٍ وَخِصْيَانٍ وَأَشْرَافٍ وَأَصْدِقَاءَ وَأَشِجَّةٍ وَظُرُوفٍ ، وَنَحْوِ  
صَبُورٍ عَلَى صَبْرٍ غَالِبًا ، وَقَلَى وَدَدَاءَ وَأَعْدَاءَ .

أقول : جمل سيبويه قُلاً هو الأصل في جمع قَالِ الصفة ، قال : قَالٌ  
بمنزلة فُؤول ، قالوا : جَمَادٍ وَجُدٌ كَصَبُورٍ وَصَبْرٌ ، وجاء في بنات الواو قُفُلٌ بسكون  
العين نحو نَوَارٍ <sup>(١)</sup> وَنُورٍ وَعَوَانٍ <sup>(٢)</sup> وَعُونٌ ، سَكَنَ وَالْأَصْلُ الضَّمُّ ، ثُمَّ قَالَ  
سيبويه : رجل جَبَّانٍ وقوم جُبْنَاءَ ، شبهوه بَقَمِيلٍ لكونه مثله في الصفة والزنة  
والزيادة ، وأيضا يمتنع مثله من التاء ، وقال بعضهم : امرأة جبانة ، فلي هذا  
لا يمتنع جمعه بالواو والنون ؛ فجبناء كظُرُفَاءَ ، وجاء على قَالٍ قليلا كجَوَادٍ  
للفرس وحِيَادٍ

قوله « وَنَحْوِ كِنَازٍ » هو المكثّر اللحم ، يستوى فيه المذكر والمؤنث ، نحو  
نَاقَةٍ كِنَازٍ وجمل كِنَازٍ ، وكذا وَجُلٌ لِكَأَكٍ : أى قليل اللحم ، وامرأة  
يَكَاكٍ ، وجمل دِلَآثٍ ، وهو السريع السير ، ونَاقَةٌ دِلَآثٌ ، وجمعه كجمع  
قَمَالٍ بالفتح على قُفُلٍ في الغالب

قوله « وَهَجَانٍ » هذا هو مذهب الخليل وسيبويه ، تقول : هذا هَجَانٌ :  
أى كرم خالص ، وهذان هَجَانَانِ ، وهؤلاء هَجَانٌ ، شبهوا هَجَانًا الواحد بَقَمِيلٍ ،  
فكما يجمع قَمِيلٌ على قَمَالٍ ككَرِيمٍ على كِرَامٍ جمعوا هَجَالًا على هَجَالٍ ؛ فَمَالٌ في  
الفرد ككتاب وفي الجمع كرجال ، وذكّر الجرمي هذا هَجَانٌ وهذان هَجَانَانِ

---

(١) النوار : المرأه النور من الريه ، وقيل : هى النور من الظباء والوحش  
وغيرها ، وجمعها نور - بسكون الواو - وأصله نور - يضم الواو - كقذال  
وقذل ، إلا أنهم كرهوا الضمه على الواو فحذفوها  
(٢) العوان - كسحاب - : هى من البقر وغيرها النصف في سنّها : أى  
التي بين الصغيرة والمسته . انظر ( ج ١ ص ٩٥ )

وهؤلاء هجان ، الفرد والثني والمجموع بلفظ واحد ؛ لجره مجرى المصدر ، وفي  
ولأص مافي هجان من اللذمين ، وكذا شمال في الأسماء بمعنى الطبع واحد  
وجمع ، كما قال أبو الخطاب <sup>(١)</sup> ومنه قوله

٥٩ — وَمَا لَوْ مَيَّ أَخِي مِنْ شِمَالِيَا <sup>(٢)</sup>

أى : من شمالي ، ويجمع شمال على شمائل ، كجمع هجان على هجائن ؛  
حملا للفذكر على المؤنث ، ويجوز أن يكونا جمعين لمفردين والجمعين  
قوله « ونحو شجاع على شجاعة وشجعتان » قال سيويه : فقال بمنزلة  
فعل ؛ لأنها أخوان في بعض المواضع ، نحو طول وطويل وناد وبئيد وخفاف  
وخفيف ، ويدخل في مؤنثه التاء كما يدخل في مؤنث فليل ، نحو امرأة طويلة  
وطويلة ، فلما كان بمناء وعديله جمع على فعلان وفلاء كما يجمع فليل عليهما  
هذا قوله ، والظاهر أن فءالا مبالغة فليل في المعنى ؛ فطوال أبلغ من طويل ،  
وإذا أردت زيادة المبالغة شددت العين قلت طوال

(١) أبو الخطاب : هو الأخفش الكبير شيخ سيويه

(٢) هذه قطعة من بيت لعبد بنوث الحارثي ، وهو مع بيت سابق عليه

أَلَا تَلُوْمَانِي كَفَى اللُّومَ مَا بِيَا فَمَا لَكُمْ فِي اللُّومِ خَيْرٌ وَلَا بِيَا

أَمْ تَعْلَمَانِ أَنَّ الْمَلَامَةَ قَعْمَهَا قَلِيلٌ وَمَا لَوْ مَيَّ أَخِي مِنْ شِمَالِيَا

والاستشهاد بالبيت على ن شمالا بمعنى الطبع يكون واحداً وجمعاً ، والمراد  
هنا الجمع ، قال سيويه : « وزعم أبو الخطاب أن بعضهم يجعل الشمال جمعاً »  
٥١. وقال السرياني هو في هذا البيت جمع ، وتبعه ابن جني فقال في سر الصناعة :  
« وقالوا أيضاً في جمع شمال وهي الحليقة والطج : شمال . قال عبد بنوث  
\* وما لومي أخى من شمالي \* أى : من شمالي » ٥١ ، وإنما قيدوا الشمال بمعنى  
الطبع للاحتراز عن الشمال بمعنى الريح فإنه لم يقل أحد إنها تكون جمعاً ومفرداً  
وفي شينها الفتح والكسر ، بخلافها بمعنى الطبع ، فإن شينها مكسرة لا غير

قوله « ونحو كريم على كَرَماء وكرام » هذان غالبان فيه ، والمضاعف من فَعِيل يكسر على أَفْعَلَاء بدلَ فُعْلَاء نحو شَدِيدٌ وشِدَادٌ وأَشَدُّ وأَشَجَّحَ وشَحَّاح وأَشَحَّاء ؛ استقلا لك الإدغام لو قالوا شَحَّحَاء ، وأَفْعَلَاء في الصحيح قليل كأصدقاء ، وقد يكسر المضاعف على أَفْعَلَةٍ أيضا ؛ إذ هو نظير أَفْعَلَاء ، إلا أن بدل ألف التانيث هاؤه ، وقد جاء أَفْعَلَةٌ في جمع فَعِيل اسما أيضا ، كما مر ، نحو أَجْرَبَةٌ وَأَكْثَبَةٌ ، وكذا عدلوا في الناقص الواوى واليائى من فُعْلَاء إلى أَفْعَلَاء كأَغْنِيَاء وَأَشْفِيَاء وأَقْوِيَاء ، استقلا لفُعْلَاء في مثله ، قالوا : وشذتقى وتَقَوَّاء ، ولما شذ غيروا الياء فيه إلى الواو ، وحكى القراء سَرِيَّ وسُرَّوَاء وأَسِيرِيَاء <sup>(١)</sup> ، وما كان في هذا البناء من الأجوف ، واويا كان أو يائيا ، فلا يبنى على فُعْلَاء وعلى أَفْعَلَاء ، بل على فَعَال كَطَوَّالٍ وَقَوَّامٍ ، في طويل وقويم <sup>(٢)</sup>

وكسر فَعِيلٍ على فُعْلٍ تشبيها بفَعِيل الاسمي ؛ وذلك نحو تَدُ رُجْدُ <sup>(٣)</sup> وسُدُس <sup>(٤)</sup>

(١) قال في اللسان : « ورجل سري من قوم أسرياء وسرواء كلاهما عن الليثاني ، والسراة (يفتح السين) اسم للجمع وليس بجمع عند سيويه . قال ودليل ذلك قولهم سروات » اه ، يريد أنه لو كان سراة جمعا لاجمع على سروات فجمعه على ذلك يدل على أنه ليس بجمع لأن جمع الجمع خلاف القياس ، وجمع اسم الجمع قياس كأقوام وأقار وأرهط . ثم ذكر مذهبا آخر في سراة فقال : « وقولهم قوم سراة جمع سري جاء على غير قياس أن يجمع فعيل على فعلة (بفتحات) قال : ولا يعرف غيره ، والقياس سراة مثل قضاة ودعاة وعراة »

(٢) القويم : المستقيم ، تقول : دين قويم ورخ قويم ، وقالوا : رجل قويم - ككريم ، وقوام - كشداد ، إذا كان حسن القامة ، والجمع لكل ذلك قوام كجبال

(٣) الجديد : ضد القديم ، والرجل العظيم الحظ ، ووجه الأرض ، والأثان السمينية ، والجمع جدد - كسر جمع سرير

(٤) « السديس » : يقال ناقة سديس ، إذا أتمت عليها السنة السادسة ، ويقال :

كما قيل في الاسم : كُتِبَ ، وكذا قيل في المضعف : لُذْذٌ وَلُذْذٌ<sup>(١)</sup> ، على حد رُسُل ورُسُل ، ومثل ذلك في الناقص اليائي ثُنَى وَثْنٌ<sup>(٢)</sup> والأصل ثُنَى كَسْدُس ، وقد يخفف فيقال ثُنَى كَسْدُس

وكسر على فُضْلَان كَثْنِيَان وشُجْعَان ، تشبيها بالاسم كَجُرْبَان<sup>(٣)</sup> ورُغْفَان وعلى فُضْلَان كَخِصْيَان تشبيها بظُلْمَان

وجاء فيه أفعال كَثِيرِف وأشْرَاف وأَيْل وآبَال<sup>(٤)</sup> تشبيها بشاهدوا شهاد وصاحب وأصحاب ؛ لأن فميلا وفاعلا متساويان في العِدَّة والزِيادتين مع اختلاف موضعيهما في البناءين

وأما ظُرُوف فقد قال الخليل : هو جمع ظَرْف بمعنى ظريف ، وإن لم يستعمل ظَرْف بمعنى ظريف ، إلا أن هذا قياسه ، كما أن مَذَاكِر جمع مَذْكَار بمعنى ذَكَر ، وإن لم يستعمل ، وقال الجرمي : ظُرُوف جمع ظريف ، وإن كان غير قياسي ، قال : والدليل على أنه جمعه أنك إذا صغرت قلت : ظُرَيْفُونَ . أقول : ولا

توب سدس ، إذا كان طول ستة أذرع ، والسدس أيضا : الجزء من ستة أجزاء وهو ضرب من المكايك ، والجمع في الكل سدس - كمرر ،

(١) اللذيد : اسم من أسماء النحر ، وتقول : هذا شيء لذيد ؛ فيكون وصفا ، وجمعه لذذ - كسرر - فان سكنت لم يكن بد من الإدغام ، فتقول : لذ - كقوم لذ ،

(٢) الثني من البهران : ما طعن في السادسة ، ومن الخيل ما دخل في الرابعة ومن الشاء والبقر ما دخل في الثالثة ، والثني من الأضراس : الأربع التي في مقدم العم : ثنتان من فوق وثنان من أسفل ،

(٣) الجربان : جمع جريب . انظر ( ص ١٣١ من هذا الجزء )

(٤) الأيل : العصا ، والحزين بالسرمانية ، ورئيس النصارى أو الراهب أو صاحب الناقوس ، وجمعه آبال - كأجمال ، وأبل - كحمر ،

دليل فيما قال ، لما ذكرنا في باب التصغير أن مَشَابَه <sup>(١)</sup> يصغر على شُبُهَيْه ، وإن كان خالف فيه أبو زيد

وقالوا في سَرَى : سَرَاة ، والظاهر أنه اسم جمع لاجع ، كما يأتي وقد جاء شيء من فعيل بمعنى فاعل مستويا فيه للذكر والمؤنث ، حملا على تَعِيل بمعنى مفعول ، نحو جَدِيد ، وسَلْبِس ، وريح خَرِيق <sup>(٢)</sup> ، ورحمة الله قريب ؛ ويلزم ذلك في سَلْبِس وخَرِيق .

قوله « ونحو صبور على صُبْر غالباً » سواء كان للمذكر أو للمؤنث ، ويستوى في هذا البناء المذكر والمؤنث ، والتاء في فَرُوقه <sup>(٣)</sup> ومَلُوله <sup>(٤)</sup> للمبالغة ، فمن قال فروقة قال فَرُوقَات ، ومن قال فروق قال في جمعه فَرُوق ، كما ذكرنا في شرح الكافية في باب الجمع .

وقد يجمع مؤنث فعول المجرد على فَعَائِل كصَبُور وعَبَائِز وقلوص وقَلَائِص وجَدُود وجدَائِد <sup>(٥)</sup> وذلك لأن علامة التأنيث فيه مقدرة ، فكأنه فضولة كما ذكرنا في فَعِيل الأسمى ، وفَعَائِل أكثر فيه من فُعُل ، ولا سيما فيما اختص بالمؤنث

(١) قد مضى هذا الكلام كما ذكر هنا ، ومضى مذهب أبي زيد مع ردتنا عليه في ( ١٥ ص ٢٦٩ )

(٢) تقول : ربح خريق ؛ إذا كانت باردة شديدة هبابة ، وإذا كانت لينة سهلة ، فهو ضد ومثل ربح خروق ، والجمع فيهما خرائق وخروق - كسر - ، ويقع في بعض النسخ : ربح خريق - بالمهمله أوله ، وهي التي تحرق النبات لشدها (٣) قول : رجل فروقة ، وأمرأة فروقة ، ورجل فاروقة ، وأمرأة فاروقة ، ورجل فرق - ككتف وكعضد - إذا كان شديد الفزع

(٤) قول : رجل ملول - كصبور ، ورجل ملولة ومالولة ، وملاطة - كقهامة وأمرأة ملول وملولة ، إذا كان شديد السأم

(٥) الجدود : - بفتح الجيم - العجة التي قل لبنها

كقلوص وجدود ، ولا يجمع فعول جمع السلامة كما ذكرنا في شرح الكافية  
 وقللو : صَفِيٌّ ، للناقفة الغزيرة وصفًا ؛ فيجوز أن يكون فعولا جمع على فاعل  
 كقلوص وقلائص ، وأن يكون فعلا حمل على فعيلة لكونه مؤنثا  
 وقالوا : ودَّاء ، في جمع ودود ، وهو شاذ من وجين : أحدهما أن فعولا لا يجمع  
 على فعلاء بل هو قياس فعيل ، لكنه شبه بمواقفته له حركة وسكونا ، والثاني أن  
 المضاعف لا يأتي فيه فعلاء في فعيل أيضا ، بل أفلاء نحو شديد وأشداء ، لكنه  
 لما شذ الشذوذ الأول احتملوا الثاني ؛ فصار ودَّاء كخشَّاء<sup>(١)</sup> في الاسم المفرد ،  
 وإنما أدخلوا التاء عدوَّة وإن كان يستوي المذكر والمؤنث في هذا البناء حملا  
 له على صديقة ، وقالوا في الجمع عدوَّة وصديقتين ، قال تعالى : ( فإنهم عدولي )  
 وقال الشاعر :

٦٠ — \* ودَّعَهَا فَمَا النَّحْوِيُّ مِنْ صَدِيقِهَا<sup>(٢)</sup> \*

وجمع عدو على أعداء وإن لم يكن بابه ؛ لاستعماله استعمال الأسماء كما مر قبل

(١) الخششاء - كالحضاء - : العظم الناقى خلف الأذن وهما خششاوان  
 ويقال في الواحد : خشاء بالادغام

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج ، وقبله قوله :

تَنَحَّ لِلْعَجُوزِ عَنْ طَرِيقِهَا قَدْ أَقْبَلَتْ رَائِعَةً مِنْ سَوْقِهَا

وكان رؤبة يقعد بعد صلاة الجمعة في رحبة بني تميم فينشد ويجمع الناس  
 إليه فازدهوا يوما فضيقوا الطريق فأقبلت عجوز معها شيء تحمله فقال هذه  
 الأبيات ، والاستشهاد به على أن صديقا في قوله من صديقها مما يستوي فيه الواحد  
 والجمع والمذكر والمؤنث ، وهو في البت للجمع من قبل أن « من » للتبعية  
 وليس يجوز أن يكون النحوى بعض صديق واحد فتعين أن يكون بعض أصدقاء  
 وهذا هو المراد ، وبما يدل على ذلك قول قنبر ابن أم صاحب

مَا بَالَ قَوْمِ صَدِيقِي ثُمَّ أَيْسَ لَهُمْ دِينٌ وَلَيْسَ لَهُمْ عَهْدٌ إِذَا أَوْعِنُوا



قال : « وَفَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٌ بِأَبْنٍ فَعَلَى كَجَرَحَى وَأَسْرَى وَقَتْلَى ، وَجَاءَ  
أَسَآى ، وَشَذَّ قَتْلَاهُ وَأَسْرَاهُ ، وَلَا يُجْمَعُ جَمْعُ الصَّحِيحِ ، فَلَا يُقَالُ جَرِيحُونَ  
وَلَا جَرِيحَاتٌ لِتَمَيِّزٍ عَنْ فَعِيلِ الْأَصْلِ ، وَنَحْوُ مَرَضَى مَحْمُولٌ عَلَى جَرَحَى ،  
وَإِذَا حَمَلُوا عَلَيْهِ هَلَكَى وَمَوْتَى وَجَرَى فَمِنْ أَجْدَرُ كَمَا حَمَلُوا أَبَا مَيٍّ وَبَنَاتِي  
عَلَى وَجَاعَى وَحَبَاطَى »

أقول : اعلم أن فَعِيلًا إذا كان بمعنى مفعول يستوى فيه للذكر والمؤنث ،  
إلا إذا لم يُجَرَّ على صاحبها ، كما مضى في شرح الكافية <sup>(١)</sup> ، وليس يجمع كل

وقول جرير :

دَعَوْنَ الْهَوَىٰ ثُمَّ ارْتَمَيْنَ قُلُوبَنَا بِأَعْيُنٍ أَعْدَاءَ وَهْنٍ صَدِيقُ

وقول الآخر :

قُلُوْ أَنْكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَّاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ  
ومن هنا تعلم أن قول من قال إن « صديقاً » في البيت كالكلب والعبد  
من صيغ المجموع غير سديد ، لأنه قد أخبر به عن الواحدة كما في البيت الثالث ،  
ولو كان كالعبد والكلب لم يستعمل إلا في الجمع ، ويجب حمل كلام المؤلف  
على ما ذكرنا

(١) الذي ذكره في شرح الكافية خاصاً بهذا الموضوع هو قوله : « إن أصل  
الهاء في الأسماء أن تكون في الصفات فرقا بين مذكرها ومؤنثها ؛ وإنما تدخل  
على الصفات إذا دخلت في أفعالها ، فالصفات في لحاق الهاء بها فرع الأفعال ؛  
تلتحقها إذا لحت الأفعال نحو قامت فهي قائمة ، وضربت فهي ضاربة ، فإذا  
قصودوا فيها الحدوث كالفعل قالوا : حاضت فهي حائضة ؛ لأن الصفة حينئذ كالفعل  
في معنى الحدوث ، وإذا قصدت الإطلاق لا الحدوث فليست بمعنى الفعل ، بل  
هي بمعنى النسب وإن كانت على صورة اسم الفاعل كلابن وتامر ، فكما أن  
مناهما ذو لبن وذو تمر مطلقاً لا بمعنى الحدوث : أي لبني وتمرى ، كذلك معنى  
طالق وحائض ذات طلاق وذات حيض » ثم قال بعد كلام : « وما يستوي فيه  
المذكر والمؤنث ولا يلحقه الهاء فعيل بمعنى مفعول ، إلا أن يحذف موصوفه نحو

فَعَمِلَ بمعنى مفعول على فَعَلَى ، بل إنما يجمع عليه من ذلك ما كان متضمناً للآفات واللكاره التي يُصَابُ بها الجلى ، كالقتل وغيره ، حتى صار هذا الجمع يأتى أيضاً لغير فَعَمِلَ المذكور إذا شاركه في المعنى المذكور كما يتبين ، فإن أتى شيء منه بغير هذا المعنى لم يجمع هذا الجمع ، نحو رجل سَهِيدٌ ؛ ومنه سَعِيدٌ في لغة من قال سَعِيدٌ -- بضم السين على بناء ما لم يسم فاعله<sup>(١)</sup> -- فلا يقال : سَحْمَدَى ولا سَعْمَدَى ، وكذلك لا يقال فَعَلَى في جمع ما انتقل إلى الاسمىة من هذا الباب وهو مادخله التاء ، كالتَّيْبِحة والأَكِيلَة والنَّطِيجَة ، وإنما قلنا انتقلت إلى الاسمىة لأن الذبيحة ليست بمعنى للذبح قطع حتى يقع على كل مذبح كالمضروب الذي

هذه قتيلة فلان وجرحته ، ولشبهه لفظاً بفعيل بمعنى فاعل قد يحمل عليه فيلحقه التاء مع ذكر الموصوف أيضاً نحو امرأة قتيلة ، كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فيحذف منه التاء نحو ملحفة جديد ، من جد يجد جدة عند البصرية ، وقال الكوفية : هو بمعنى مجدود من جده : أى قطعه ، وقيل : إن قوله تعالى (إن رحمة الله قريب) منه ، وبناء فعيل بمعنى مفعول مع كثرة غير مقيس ، وقد تجميء بمعنى مفعول قليلاً كالذكر الحكيم أى المحكم على تأويل ، وبمعنى مفاعل كثيراً كالجلس والخليف اه

(١) قال في اللسان : « سعد يسعد سعادة فهو سعيد : تقيض شقى ، مثل سلم فهو سليم ، وسعد - بالضم - فهو مسعود ، والجمع سعداء ، والأثنى بالهاء . قال الأزهرى : وجائز أن يكون سعيد بمعنى مسعود من سعدة الله ( بفتح العين ) ، ويجوز أن يكون من سعد يسعد ( كفرح وفرح ) فهو سعيد اه والحاصل أن سعيداً يجوز أن يكون فعلاً بمعنى فاعل فيكون مأخوذاً من الفعل اللازم الذي من باب فرح ويجوز أن يكون فعلاً بمعنى مفعول فيكون مأخوذاً من الفعل المتعدي الذي من باب فتح ، فقول المؤلف . « في لغة من قال سعد بضم السين » لا يريد أنه مأخوذ من المبني للمجهول لأن المبني للمجهول ليس هو أصل المشتقات إجماعاً ، ولأن من بنى الفعل للمجهول جاء باسم المفعول على مفعول فقال : مسعود ، وإنما يريد بهذه العبارة الإشارة إلى الفعل المتعدي ، لأن المبني للمجهول لا يكون إلا من متعد

يقع على كل من يقع عليه الضرب ، بل الذبيحة مختص بما يصلح للذبح ويُعدّله من النعم ، وكذا الأكلة ليس بمعنى المأكول ، إذ لو كان كذا لكان يسمى الخبز والبقول أكلة إذا أكل ، بل الأكلة مختص بالشاة ، وكذا الضحية مختص بالنعم ، والرّميّة بالصيد ، والنطيحة بالشاة الميتة بالنطح ، وليس كل منطوح أوكل شاة منطوحة نطيحة ، فهذه هي العلة في خروجها من مذهب الأفعال إلى حيز الأسماء بسبب اختصاصها ببعض ما وقعت عليه في الأصل وغلبتها فيه ، كما قلنا في الآلة نحو المُنْخَلُ والمُذْهَنُ والمُسَطُّ ، والموضع كالمَسْجِدِ ؛ والدليل عليه أن نحو الذبيحة والأكلة ليست بمعنى اسم المفعول ، لأن حقيقة اسم المفعول هو ما وقع عليه الفعل وأما ما لم يقع ويقع بعد عليه فالظاهر أن اسم المفعول فيه مجاز<sup>(١)</sup> ، فالضروب ظاهر فيمن وقع عليه الضرب لافين سيضرب أو يصلح للضرب ، والأكلة ما يعد للأكل وإن لم يؤكل ، والضحية كالمُنْخَل والمُذْهَن والمسجد، ونحوه مما ذكرنا قبل ، وأيضاً اسم المفعول في الحقيقة هو ما وقع عليه الفعل<sup>(٢)</sup> والذبيحة

---

(١) ظاهر قوله « اسم المفعول في الحقيقة هو ما وقع عليه الفعل » أنه يرى أن الوصف إذا وقع مدلوله واقضى فهو حقيقة ، وهو أحد ثلاثة آراء في المسألة ونحن نذكر ذلك على التفصيل فنقول : قال العلامة العضد ( ١ : ١٧٢ ) من شرحه على مختصر بن الحاجب : « المشتق عند وجود معنى المشتق منه كالضارب لمباشر الضرب حقيقة اتفاقاً ، وقبل وجوده كالضارب لمن لم يضرب وسيضرب مجاز اتفاقاً ، وبعد وجوده منه واقضائه كالضارب لمن قد ضرب قبل الآن وهو الآن لا يضرب قد اختلف فيه على ثلاثة أقوال : أولها مجاز مطلقاً ، وثانيها : حقيقة مطلقاً ، وثالثها : إن كان ما يمكن بقاؤه ( كالقيام والقعود ) فمجاز ، وإلا ( أى وإن لم يكن بقاؤه كالتكلم والاختبار ونحوهما ) حقيقة » اه كلامه ، فان كان قول الرضي « هو ما وقع عليه الفعل » قد أراد به ما وقع واقضى فهو من موضع الحملان على ما قدمنا ، وإن كان المراد ما وقع عليه الفعل وهو مستمر الوقوع

والأَكيلة والنطيحة ما سيذبح وسيؤكل ، وكذا الضحية ما يصلح للتضحى وإن لم  
بضح به بعد ، ومثله التَّوْبَةُ <sup>(١)</sup> والحلوبة لما يصلح للقتب والخالب ، فلما خرجت  
الكلمات المذكورة من حيز الصفات إلى حيز الأسماء لم تجمع على فُعلٍ ، وما لم يخرج  
منه من هذه الأسماء جاز جمعه على فُعلٍ ، كما حكى سيديويه شاة ذَبِيعَ وَغَمَ  
ذَنْجَى ، فيما ذَبِيعَ

فإذا قررر هذا قلنا : أصل فُعلٍ أن يكون جمعا لفعل في معنى مفعول بمعنى مصاب  
بمسيبة ، ثم حل عليه ما واقعه في هذا المعنى ، فأقرب ما يحمل عليه فُعلٍ بمعنى  
الفاعل ، فهو مَرِيضٌ وَمَرَضَى ، لمشابهته له لفظا ومعنى ، ويحمل عليه فُعلٍ كَرَمٍ  
وَزَمَمَى ، وَفُعلٍ كَيْتٌ وَمَوْتَى ، وَأفْعَلُ كَعَتَقَى وَجَرَبَى ، وفاعل كَهْلَكَى ،  
وَفَعْلَانٌ كرجل سَكْرَانٍ وقوم سَكْرَى ورجل رَوْبَانٍ <sup>(٢)</sup> ، وهو الذى أثنى

فهو مما اتفق على أنه حقيقة ، وهذا هو الذى يشعر به قوله في مقابل ما تقدم .  
« لا فيمن سيضرب أو يصلح للضرب » إذ ذلك خاص بحالة ما قبل الوقوع  
(١) قال في اللسان : « التوبة من الابل : الذى يقتب بالقتب إقتابا ، قال  
الليثاني : هو ما أمكن أن يوضع عليه القتب ، وإِنما جاء بالهاء لأنها للشيء مما  
يقتب . وفي الحديث « لا صدقة في الابل التوبة » . التوبة بالفتح التى توضع الأقتاب  
على ظهورها ، فعولة بمعنى مفعولة كالكوبة والحلوبة ، أراد ليس في الابل العوامل  
صدقة ، قال الجوهري : وإن شئت حذف الهاء قلت : القتب ، ابن سيده  
وكذلك كل فعولة من هذا الضرب من الأسماء . اهـ

(٢) قال في اللسان : « راب الرجل روبا وروبا : تحير وفترت نفسه من شبع أو  
خماس ، وقيل : سكر من النوم ، وقيل : إذا قام من النوم خائر البدين والنفس .  
ورجل رامب وأروب وروبان ، والافى رابثة ، عن الليثاني ، لم يزد على ذلك ،  
من قوم روبي إذا كانوا كذلك ، وقال سيديويه : هم الذين أثنىهم السفر والوجع

السفر ، وقوم رَوَّيَ ، ولا يبعد أن يكون سَكْرَى ورَوَّيَ في مثل هذا الموضع مفرداً مؤثلاً لَمَعْلَان ، وذلك لأن مؤنث مَعْلَان الصفة من باب فَعِلَ يَفْعَلُ قياسه فَعَلَى وصفة المفرد المؤنث تصلح للجمع المؤنث والقوم يؤنث كقوله تعالى : ( كذبت قوم نوح ) وأما قولهم كَيْتَنَى <sup>(١)</sup> فمحمول على الحقيق ، بالضدية ، وليس هذا الحل مطرداً ، فلا يقال بَعْلَى ولا سَقَمَى

قوله « كما حلوا أيامى ويتامى على وجاعى وحبابى » اعلم أن أصل فَعَلَى في جمع المذكور أن يكون جمع فَعْلَانٍ فَعَلَى كما يجيء ، نحو سكران وسكارى ، وفَعْلَانٍ كما مر في باب الصفة المشبهة بابه فَعِلَ يَفْعَلُ مما يدل على حرارة الباطن والامتلاء ، وفَعِلَ من هذا الباب فيما يدل على الهيجانات والعيوب الباطنة ، فلما تقارب معناهما واتحد مبناهما ، أعني باب فَعِلَ يَفْعَلُ ، تشاركاً في كثير من

فاستقلوا نوما ، ويقال : شربوا من الرائب فسكروا ، قال بشر :  
فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بَيْنَ مَرِّ قَالِفَاهُمْ الْقَوْمُ رَوَّيَ رِيَّامًا  
وهو في الجمع شبه بهلكى وسكرى ، واحدم روبان ، وقال الأصمى :  
واحدم رائب مثل مائق وموق وهالك وهلكى «  
(١) قال في اللسان : « الكيس الخفة والتوقد ، كأس كياساً ، وهو كيس وكيس (بالضخيف والتشديد) والجمع أكياس ، قال الخطيئة :  
وَاللَّهُ مَا مَعَشَرَهُ لَأَمْرًا جُنُبًا . فِي آلِ لَآئِي بْنِ شَمَّاسٍ بِأَكْيَاسٍ  
وقوله ، وأنشده ثعلب :

فَكُنْ أَكْيَسَ الْكَيْتَنِ إِذَا كُنْتَ فِيهِمْ

وَإِنْ كُنْتَ فِي الْحَقِّ فَكُنْ أَنْتَ أَحَقُّ

إنما كسره هنا على كَيْسٍ لمكان الحقيق ، أجرى الضد مجرى ضده « اه  
والبيت الذى أنشده ثعلب هو لعقيل بن علقمة المرى ، وهو من شعراء الحامسة  
وانظره في باب الأدب ( ج ٣ ص ٨٦ من شرح النيريزى طبع بولاق )

للمواضع ، نحو عَطِشَ وَعَطِشَانِ وَصَدَّ يَدَايَ وَعَجِلَّ وَعَجَلَانٌ ، ثم حلَّ قَلَّ  
في بعض المواضع في الجمع على فعلان ، قَلَّ في جمع وَجَعٍ وَحَبِطَ : وَجَعَى  
وَحَبَّطَى ، حملا على نحو سكران وسكارى وَغَرَّانَ وَغَرَّانِي ، ثم شارك أَيْمٌ  
ويَتِيمٌ بابَ قَلَّ من حيث للمعنى لأن الأَيْمَةَ واليَتِيمَ لا بد فيهما من الحزن  
والوجع ، ويقربان أيضا منه من حيث اللفظ ، فجمع على أَيْاتِي وَيَتَاتِي ،  
فهما محمولان على قَلَّ المحمول على قَمَلَان ، وفي الكشف : أصل أَيْاتِي  
وَيَتَاتِي يتأيم ويتأيم قلب<sup>(١)</sup> ، وليس بوجه ؛ لأن إبدال الياء ألفا في مثله نحو

(١) قال جارا لله الزمخشري في أول تفسير سورة النساء من الكشف :  
« فأن قلت : كيف جمع اليتيم وهو فعيل كريض على يائي ؟ قلت : فيه وجهان :  
أن يجمع على يائي كأُسْرَى ، لأن اليتيم من وادي الآفات والأوجاع ، ثم يجمع  
فعلى على فعلى كأُسْرَى ، ويجوز أن يجمع على فعائل لجرى اليتيم مجرى الأسماء  
نحو صاحب وفارس ، فيقال يتأيم ثم يتأيم على القلب » اهـ  
وقال في تفسير سورة النور : « الأَيْمِي واليَتَامَى أصلهما أَيْامٌ وَيَتَامٌ قلبا ،  
والأَيْم للرجل والمرأة ، وقد آم وآمت وتأيمًا ، إذا لم يتزوجا ، بكرين كانا  
أو ثيبين ، قال :

فَإِنْ تَنكِحْنِي أَنْزِلْ وَإِنْ تَتَّأَيَّمِي وَإِنْ كُنْتُ أَفْتَى مِنْكُمْ أَنَايِمٌ  
وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم : اللهم إنا نعوذ بك من العيمة والعيمة  
والأَيْمَةُ والكُزْمُ والقُرم ، اهـ وقد تبعه على ذلك في الموضعين القاضى البيضاوى  
في تفسيره ، وقال العلامة الشهاب في حاشيته على تفسير البيضاوى في تفسير سورة  
النساء : « وجمع على يائي وإن لم يكن فعيل يجمع على فعلى ، بل على فعال  
وفعلاء وفعل وفعل ، نحو كرام وكرماء ونذر ومرضى ، فهو إما جمع يمتى جمع  
يقيم إلحاقاً له ياب الآفات والأوجاع ، فأن فعلا فيها يجمع على فعلى ، ووجه  
الشبه ما فيه من الذل والانعكاس المؤلم ، وقيل : لما فيه من سوء الأدب المشبه  
بالآفات ، كما جمع أسير على أسرى ثم على أسارى - بفتح الهمزة ، أو هو مقولوب  
يتأيم ، فأن فعلا الاسمي يجمع على فعائل كأَفِيل وأَفَال ، وقل ذلك في الصفات

مما ياء<sup>(١)</sup> جمع مُعْي شاذ كما يجي في هذا الباب ، وأيضا جَمْع فَعِيل المدكر

لكن يقيم جرى مجرى الأسماء كصاحب وفارس ، ولذا قلما يجري على موصوف ،  
ثم قلب قعيل يتامى - بالكسر - ثم خفف بقلب الكسرة فتحة ، فقلب الياء ألفا ،  
وقد جاء على الأصل في قوله :

\* أَطْلَلْ خُسْنٌ فِي الْبِرَاقِ الْيَتَامِ \* اهـ

وقال في الحاشية المذكورة في تفسير سورة النور : « ذهب المصنف تبعاً  
للزخشرى ومن تابعه إلى أن أياي مقلوب أياثم لأن فعيلًا وفعيلًا لا يجمعان على  
فألى ، فأصل يتامى يتائم وأصل أياي أياثم قدمت الميم ونسخت للتخفيف فقلب  
الياء ألفاً لصح كها وافتتاح ما قبلها ، ويقيم أيضا جرى مجرى الأسماء الجامدة ،  
لأن فعيل الوصفى يجمع على فعال ككريم وكرام لا على فائل وقد مر في  
تفسير سورة النساء أنه لما نجرى مجرى الأسماء الجامدة كفارس وصاحب جمع  
على يتائم ثم قلب قعيل : يتامى ، أو جمع على يجمى كأسرى ، لأنه من باب  
الآفات ، ثم جمع يجمى على يتامى . وذهب ابن مالك ومن تبعه إلى أنه شاذ  
لا قلب فيه ، وهو ظاهر كلام سيويه ، وذهب ابن الحاجب إلى أنهم حلوا يتامى  
وأياي على وجاعى وجايطى ، لقرب اللفظ والمعنى ، اهـ ويريد بقرب اللفظ  
أن منشأهما وهو الفعل باب في الجميع واحد ، وقرب المعنى أن الجميع من  
الآفات على ما ذكره الرضى

وتقول : إن نسبة القول بالقلب في يتامى وأياي إلى الزخشرى لا تخلو عن  
مساعدة ، فانه وإن كان ثائلا بذلك مسبق بهذا القول ، وأصله لآبى على الفارسي  
أحد علماء النصف الأول من القرن الرابع الهجرى ، فقد قال في اللسان :  
« وأما أياي قعيل : هو من باب الوضع ، وضع على هذه الصيغة ، وقال الفارسي :  
هو مقلوب موضع العين إلى اللام » اهـ

(١) قال في اللسان : « أعياء السير البعير ونحوه : أكله وطلحه ، وإبل  
ممايا : معيبة ، قال سيويه : سألت الخليل عن ممايا ، فقال : الوجه ممايا . وهو  
المطرده ، وكذلك قال يونس ، وإنما قالوا ممايا كما قالوا مدارى وصحارى ،

صفة على فَمائل شاذ <sup>(١)</sup> كَنظائر

قوله « وإذا حمل نحو هالك وميت وأجرب على نحو قَتيل » أى : إذا حملت عليه مع أن وزنها خلاف وزنه لجرد المشاركة في المعنى فَلَانْ يحمل عليه مريض مع مشاركته له في اللفظ والمعنى أجدر

قوله « لتمييز عن فَعِيل الأصل » يعنى أن الأصل فَعِيل بمعنى فاعل لكونه أكثر من فَعِيل بمعنى مفعول ، ولأن الفاعل مقدم على المفعول ، والذى بمعنى الفاعل يجمع جمع السلامة نحو رَحيمون ورَحيمات وكريمات ؛ فلم يجمع الذى بمعنى المفعول جمع السلامة فرقا بينهما <sup>(٢)</sup>

قوله : « شذ قَتلاء وأسراء » وجه ذلك مع شذوذهما أن فَعِيلا بمعنى المفعول حمل على فَعِيل بمعنى الفاعل ، نحو كريم وكرماء

وكانت مع الياء أتل إذ كانت تستقل وحدها « اه وقوله « الوجه معاى » أصله معاين ياءين أولاهما مكسورة ، فحذفت الثانية بعد حذف حركتها ، وقوله « وإنما قالوا معاى » يريد فصحا الياء الأولى فاقبلت الثانية ألغاء لصحركها وافتتاح ما قبلها ، وذلك كما فصحا الراء فى مدارى وصحارى ، لقصد التخفيف ، وقوله « وكانت مع الياء أتل » يريد وكانت الكسرة مع الياء فى معاين أشد ثقلا منها وحدها فى مدار وصحار ، لا سيما أن بعد الياء ياء أخرى

(١) قد علمت مما قلناه لك آتفا عن الكشف ومن تابعه أن الزخشرى ذهب إلى ما ذهب إليه لأنه اعتبر يتما اسما . وفعل إذا كان اسما يجمع على فمائل مثل أفيل وأفائل ، فلا محل لقول المؤلف « وأيضا يجمع فعيل المذكر اسما على فمائل شاذ »

(٢) ذكر ابن عيش وجه آخر لعدم جمع فعيل بمعنى مفعول جمع التصحيح قال فى شرح القفصل ( ٥ ص ٥١ ) : « ولا يجمع شيء من ذلك إذا كان مذكرا بالواو والنون كالم يجمع مؤنثه بالالف والتاء ؛ فلا يقال : قتيلون ولا جريحات ، لأنهم لم يفصلوا فى الواحد بين المذكر والمؤنث بالعلامة فكروها أن يفصلوا بينهما فى الجمع فأتوا فى الجمع بما كرهوا فى الواحد ، فاعرفه » اه



قوله « وجاء أسارى » اعلم أن أصل قَمَأَى في اللفظ كما ذكرنا أن يكون جمع قَمْلَانِ ، وقد يضم فاء قَمَأَى الذي هو جمع قَمْلَانِ قَتْلَى خاصة كما يحىء ، نحو سُكَّارَى وكَسَالَى ، دون المحمول عليه ؛ إلا أسارى ، وذلك لأنه لما حمل أسير على حَرَّانٍ ولَهْفَانٍ لأنه لا يخلو من حرارة الجوف ضموا أوله كما يُضَمُّ أول قَمَأَى جمع قَمْلَانِ ، والتزموا الضم في هذا المحمول

واعلم أنه قد يحىء القَعِيلَةُ بمعنى الآلة كأنَّ سَيْلَةً لما يُتَوَسَّلُ به : أى يَقْرَبُ ، والدريسة لما يُتَدَرَّعُ به ، والدريئة للبعير <sup>(١)</sup> وشبهه يَدْرَى به الصيد : أى يختل

قال : « المَوْنَتُ ، نَحْوُ صَبِيحَةٍ عَلَى صَبَاحٍ وَصَبَائِحَ ، وَجَاءَ خُلَفَاءُ ، وَجَمَعَتْهُ جَمَعَ خَلِيفٍ أَوْلى ، وَنَحْوُ عَجُوزٍ عَلَى عَجَائِزَ »

أقول : إذا لحقت التاء فصيلا في الوصف فإنه يجمع على فِعال ، كما جمع قبل لحاقه ، فيقال : صَبَاحَ وَظَرَافَ ، في جمع صَبِيحٍ وَصَبِيحَةٍ وَظَرِيفٍ وَظَرِيفَةٍ ،

(١) قال في اللسان : « والدريئة : الحلقة التي يعلم الرامي الطعن والرمى عليها

قال عمرو بن معديكرب :

ظَلَيْتُ كَأَنِّي لِلرَّمَّاحِ دَرِيئَةٌ أَقَاتِلُ عَنْ أَبْنَاءِ جَرَمٍ وَفَرَّتْ

قال الأصمعي : هو مهموز . وفي حديث دريد بن الصمة في غزوة حنين :

« دريئة أمام الخيل » الدريئة : حلقة يعلم عليها الطعن . وقال أبو زيد : الدريئة

مهموز : البعير أو غيره الذي يستتر به الصائد من الوحش يختل حتى إذا أمكن

رميه رمى ، اه ؛ وتقول : دريت الصيد أدريه دريا مثل رميته أرميه رميا ،

وأدريته على انقطعت ، وتدريته على حملت ؛ إذا خلت ، قال الشاعر :

فَإِنْ كُنْتُ لَا أَدْرِى الطُّبَّاءَ فَإِنِّى أَدُسُّ لَهَا تَحْتَ التَّرَابِ الدَّوَاهِيَا

وقال الأخطل :

فَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَقْصَدْتُ نِى إِذْ رَمَيْتَنِ بِسَهْمِكَ ؛ فَالرَّامِي يَصِيدُ وَلَا يَدْرِي

ويختص ذو التاء — سواء كان بمعنى المفعول كالذبيحة أولا كالكبيرة — بفعلات، دون المذكر المجرد، وقد شذَّ نَفَاكِرُ في نظير، وكَرَّاه في كَرِه، بمعنى مكروه، وهو جمع من غير حذف شيء من واحد، فهو في الصفة نظير صحيفة وصحائف في الاسم، وقد يستغنى عن فَعَالٍ بفِعَالٍ كصِفَارٍ وَكِبَارٍ وسمان، في صبرة وكبيرة وصمينة، ولم يقولوا نسوة ككأثر وصغائر وسمائن، وجاء فيه حرفان فقط على فُلَاءَ، فهو نسوة فقراء وسفهاء، قالوا: وإنما جاء خُلَفَاء في جمع خليفة؛ لأنه وإن كان فيه التاء إلا أنه للمذكر، فهو بمعنى المجرد ككريم وكرماء، فكانهم جمعوا خليفة على خلفاء، وقد جاء خليف، أيضا، فيجوز أن يكون الخلفاء جمعه، إلا أنه اشتهر الجمع دون مفرد، قال:

٦١ — إِنَّ مِنَ الْقَوْمِ مَوْجُودًا خَلِيفَتُهُ وَمَا خَلِيفُ أَبِي وَهْبٍ بِمَوْجُودٍ<sup>(١)</sup>

يريد ولا يخل ولا يستتر. وقال سحيم بن وهب الراعي:  
وَمَاذَا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي وَقَدْ بَجَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ  
وقال أيضا:

أَتَقْنَا عَامِرٌ مِنْ أَرْضِ دَامٍ مُعَلَّقَةً الْكَتَائِنِ تَدْرِيتَا

(١) هذا البيت لأوس بن حجر من كلمة له يرثي فيها عمرو بن مسعود بن عدي الأَسَدِي، وكان النعمان بن المنذر اللخمي قد قتله. والذي في جميع النسخ «أبي موسى»، والموجود في شعراء أوس وفي شرح الشواهد للبغدادى وفي اللسان (خلف) وفي شرح المفصل لابن عيش «وما خليف أبي وهب» كما أثبتنا وأبو وهب كنية عمرو بن مسعود. والاستشهاد في البيت على أنه قد ورد عنهم خليف بغير تاء بمعنى خليفة بالتاء، والخليفة الذي يخلف غيره: أي يعقبه ويقوم مقامه ويثني غناؤه وإن لم يستخلفه، وإذا صح عجب خليف بمعنى خليفة كان خلفاء جمع خليف ككريم وكرماء، وكان خلايف جمع خليفة كظريفة وظرائف، قال في بعض شروح إيضاح التارمسي: «إن كان لم يثبت خليف بمعنى خليفة إلا في هذا البيت — وهو الأظهر — فلا حجة فيه، لأنه يحتمل أن يكون ما رخم في غير النداء ضرورة نحو قوله

وقياس جمع فَمَالَة كأمراة طُوَالَة ، أن يكون كجمع فَمِيلَة ، مساواة مذكّره مذكّره كما ذكرنا .

قوله « ونحو عجوز » فقول لا يدخله التاء كما مر ، والذي هو بمعنى المؤنث من هذا الوزن يجمع على فَمَائِل ، حملا على فَمِيلَة ، نحو عجوز وعجائز <sup>(١)</sup> ، ونحو فَمَائِل ونحو فَمَائِل <sup>(٢)</sup> ، وإذا دخله التاء للبالغة ككَفَرَوَة جمع بالألف والتاء واعلم أنه قد جاء في فَمَالِ المؤنث من غير تاء فَمَائِل ، وهو قليل ، كَهَجَائِن في جمع ناقة هِجَان ، حملا على فَمَالَة ، ولم يثبت جمع فَمَالِ المؤنث المجرد كأمراة هِجَان على فَمَائِل ، بل مذكّره ومؤنثه في الجمع سواء

قال : « وَقَاعِلُ الْأُنْثَى ؛ نَعُو كَاهِلٍ عَلَى كَوَاهِلٍ ، وَجَاءَ هُجْرَانٌ <sup>جمع لفاع</sup> وَهَجْرَانٌ ، وَالْمُؤَنَّثُ نَعُو كَأَيْبَةٍ عَلَى كَوَائِبٍ ، وَقَدْ نَزَلُوا فَاعِلًا ، مَبْرَلَةً <sup>الاسم</sup> فَقَالُوا قَوَاصِعُ وَتَوَافِقُ وَدَوَامٌ وَسَوَابٍ »

أقول : قياس فَاعِلٍ - بفتح العين وكسرهما - في الاسم ؛ فواعل ، قياسا لا ينكسر ، وقد جاء فَوَاعِيلُ بالكسر كطوايق <sup>(٣)</sup> ودوانيق <sup>(٤)</sup> وخواتيم ،

\* لَيَوْمٍ رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرُمٍ \*

يريد مكرمة اه

(١) المحوز : « قال في القاموس : الشيخ والشيخة ، ولا تقل عجوزة ، أو

هو لغة رديئة ، الجمع عجائز وعجز » اه

(٢) النحوص : التي أضعفها الكبر ، تقول : عجوز ناخص ، وعجوز

نحوص ، إذا نخصها الكبر : أي أضعفها وأذهب لها

(٣) طوايق : جمع طابق - بفتح الباء وكسرهما - وهو المضمون أعضاء

الإنسان كاليد والرجل ونحوها . ويجمع على طوايق ، وقد جاء فيه طوايق بأشباع الكسرة

(٤) دائق - بفتح النون وكسرهما - من الأوزان ، وهو سدس الدرهم والدينار ،

وربما قالوا : دانا ، فإذا صح كان الدوانيق قياسا ، وكان جمعا لدانا ، كما

قال المؤلف في الخواتيم

وليس بمطرد ، وقيل : خواتيم جمع خاتام ، قال :

٦٢ - \* أَخَذَتْ خَاتَامِي بِفَيْرَحَقَّ <sup>(١)</sup> \* .

نخواتيم على هذا قياس ، قال الفراء : قد جاء في كلام المولدين بَوَاطِلِيلِ فِي

جمع باطل

وقد جاء فُلَانٌ كَحُجْرَانٍ <sup>(٢)</sup> وَفُلَانٌ كَحِنَّانٍ <sup>(٣)</sup> ، والأول أكثر :  
أى مضموم القاء ، ويجوز أن يكون حيطان من الأول قلبت الضمة كسرة فتسلم الياء  
وإذا انتقل فاعل من الصفة إلى الاسم ؛ كراكب الذى هو مختص براكب  
البحر كما قلنا فى أ كَيْلَةٍ ونطليحة وَقَتُوبَةٍ وَخَلُوبَةٍ ، وفارس المختص براكب  
الفرس ، وزارع المختص برعى نوع مخصوص ؛ لبست كما ترى على طريق الفعل  
من المصوم ؛ فإنه يجمع فى التالاب على فُلَانٍ كَحُجْرَانٍ فى الاسم الصريح ،  
وقد يكسر هذا التالاب على قِطَالٍ أيضا كِرْعَاءٍ وَصِحَابٍ ، وذلك لأن فاعلاً

(١) هذا بيت من الزجر المشطور ، وقبله

\* يَامِيَّ ذَاتَ الْجُوزَبِ الْمُنْشَقَّ \*

ويقال : خاتم - بفتح التاء وكسر ها - وخيتام بوزن ديار - بتشديد الياء -  
وخاتم - كساباط - وهو نوع من الحلى ، وهو أيضا ما يوضع على الطين ويختم  
به الكتاب . ورواية ابن برى فى البيت : خيتامى ، قال فى اللسان : « وشاهد  
الخاتام ما أنشده الفراء لبعض بنى عقيل :

لَيْتَنَ كَانَ مَا حَدَّثْتُهُ الْيَوْمَ صَادِقًا أَسْمُ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِرًا  
وَأَزْكَبَ حِمَارًا بَيْنَ سَرْجٍ وَفَرَوَةٍ وَأَعْرَبَ نَخَاتَامَ صُفْرَى شَمَلِيَا  
قال سيويه : الذين قلوا خواتيم إنما جعلوه تكسير فاعال وإن لم يكن فى  
كلامهم ، وهذا دليل على أن سيويه لم يعرف خاتاما ، اهـ

(٢) حجران : جمع حاجر ، وهو مكان مستدير يسلك الماء من شفة الوادى

(٣) جنان : جمع جان ، وهو نوع من العالم ، سموا بذلك لاجتماعهم عن

الآبصار فلا يرون

شبه بفعيل حين جمع على فعلان كجرب وجربان ، وقيل يجمع على فصال كأفيل وإفال ، فأجيز ذلك في فاعل أيضا ، قال سيبويه : ولا يجوز في هذا الوصف الثالب فواعل ، كما كان في الاسم الصريح ؛ لأن له مؤنثا يجمع على فواعل ، ففرقوا بين جمع للذكر وجمع للمؤنث ، قال : وقد شذ فوارس ، وقال غيره : جاء هوالك أيضا ، يقال : فلان هالك في الهوالك ، قال السيرافي : وجاء في الشر

٦٣ — وَمِثْلِي فِي غَوَائِبِكُمْ قَلِيلٌ<sup>(١)</sup>

وذكر المبرد أن فواعل في فاعل الثالب أصل ، وأنه في الشعر سائع حسن قال :

٦٤ — وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ

خُضَعَ الرَّقَابِ نَوَاصِي الْأَبْصَارِ<sup>(٢)</sup>

(١) هذا عجزيت لعنبة بن الحرص ، وصديقه قوله :

\* أَحَامِي عَنْ ذِمَّتِي أَبْيَكُمُ \*

وأحامي : مضارع من الحماية وهو الحرص . والذمار - ككتاب - : ما يجب على الرجل أن يحميه ، وظلوا : فلان حامى الذمار ، وحامى الحقيقة . والتوابع : جمع غائب . روى أن عتية بن الحرث قال لجزء بن سعد هذا البيت فقال له جزء : نعم وفي شواهدنا . والشواهد : جمع شاهد ، وهو مثل التوابع . والاستشهاد بالبيت في قوله « غوايبكم » حيث جمع فاعلا على فواعل شذوذ ، وسيأتى في شرح الشاهد التالى مزيد بحث لذلك

(٢) البيت من كلمة رائية للفرزدق يمدح بها آل المهلب بن أبي صفرة وبخاصة

يزيد بن المهلب ، وأولها :

فَلَا مَدْحَنَ بَنَى الْمُهَلَّبِ مِدْحَةً غَرَاءَ ظَاهِرَةً عَلَى الْأَشْعَارِ

وقد وقع في النسخ المطبوعة كلها \* نوا كسى الأذن \* وقد عرفت أن القصيدة رائية ، فالذى في النسخ تحريف ، وخضع : جمع أخضع مثل حمر في جمع أحمر ، والأخضع الذى في عنقه تظامن في أصل الخلقة ، ويروى « خضع »

قلت : لادليل في جميع ما ذكرنا ؛ إذ يجوز أن يكون الهواك جمع هالكة :  
أى طائفة هالكة ، وكذا غيره كقولهم « الخوارج » أى الفرق الخوارج ، كقوله  
تمالى : (وَالصَّافَاتِ صَفًا) أى : طوائف اللائكة  
وإذا سمى فاعل الوصف كضارب قتياسه فواعل كالاسم الصريح ؛ إذ لا  
مؤنث له يشتبه جمعاهما ، وقد كسر فاعل الاسم على أفيلة كواد وأودية ، كأنهم  
استثقلوا الواو في أول الكلمة لوجوه على فواعل ، وانضمام الواو وانكسارها  
لوجمع على فعلان

قوله « والمؤنث نحو كاتبة على كواكب <sup>(١)</sup> » لم يخافوا في الاسم التباس جمع  
الذكر بجمع المؤنث مع كون كل منهما على فواعل ، كما خافوا في الصفة ذلك ؛ فلم  
يجمعوها معاً على فواعل ؛ لأن لفظ للذكر والمؤنث في الصفة لا فرق بينهما إلا  
التاء ، فإذا حذفها وجمعت حصل الالتباس ، وأما الاسم فلا يتلاقى مذكرة  
ومؤنثة ، ألا ترى أنك لا تقول [ للذكر ] كاتب والمؤنث كاتبة ، حتى يلتبس  
في كواكب

بضمين ، وهو جمع خضوع صيغة مبالغة لخاضع نحو غفور وغفر ، والنواكس :  
جمع ناكس ، وهو المطأطيء رأسه ، ويروى : نواكسى الأبصار : على أنه جمع  
مذكر سالم لجمع التكسير ، والاستشهاد باليت هنا في قوله : نواكس ، حيث جمع  
ناكسا وهو وصف لمذكر عاقل على فواعل وذلك شاذ لم يرد إلا في حروف قليلة  
منها : حارس وحوارس ، وحاجب - من الحجابة - وحواجب ، وحواج بيت  
الله ودواجه ، جمع حاج وداج ، وهو المكاري ورافدورواقد ، وفارس وفوارس ،  
وهالك وهواك ، وخاشع وخواشع ، وناكس ونواكس ، وغائب وغوايب ،  
وشاهد وشواهد

(١) الكاتبة : اسم لما بين كتبتى الفرس قدام السرج ، قال النابغة :  
لَمَنْ عَلَيْهِمْ عَادَةٌ قَدْ عَرَفْنَاهَا إِذَا عُرِضَ الْخَطِيُّ فَوْقَ الْكَوَائِبِ  
وفى الحديث : يضعون رماحهم على كواكب خيلهم .

قوله « وقد نزلوا فاعلاء منزلته » وذلك لإجرائهم ألف التأنيث مجرى تائه لكونها علامة التأنيث مثلها كما يجيء بعد : الناقء والقاصماء والداماء جرة من جحر اليربوع<sup>(١)</sup> ، والساياء : الجلدة التي تخرج مع الولد ، وعلى ذلك قالوا في خنفساء : خنافس ، كما قالوا في قنبرة : قنابر<sup>(٢)</sup>

قال : « الصفة : نحو جَاهِلٍ عَلَى جُهْلٍ وَجُهْلٍ غَالِبًا ، وَفَسَقَةٍ كَثِيرًا ، وَعَلَى قُضَاةٍ فِي الْمُتَلِّ الْأَمِّ ، وَعَلَى بُزْلِ وَشُعْرَاءٍ وَصُحْبَانٍ وَنِجَارٍ وَقُودٍ ، وَأَمَّا فَوَارِسٍ فَشَاذٌ ، وَالْمَوْثُثُ نَحْوُ نَاعِمَةٍ عَلَى نَوَائِمٍ وَنُومٍ ، وَكَذَلِكَ حَوَائِضُ وَحِيَّيْنٌ » أقول : اعلم أن الغالب في فاعل الوصف فُعْلٌ ، كشهد وعُيِبَ ونَزَلَ وصُوِّمَ وقُومَ ؛ وقيل : صِيِّمٌ وقِيِّمٌ ، كما يجيء في باب الإعلال ، وقيل : صِيِّمٌ وقِيِّمٌ . وليس بخارج عن فُعْلٍ بضم الفاء ؛ وكسرهما لأجل الياء ، كَشَيْخُوشٍ وَشَيْخٍ وتقول في الناقص : غاز وَغَزَى

(١) قال في اللسان : « قال ابن الأعرابي : قصبة اليربوع - بضم قفتح - أن يحفر حفرة ثم يسد بابها بترابها ، ويسمى ذلك التراب الداماء ، ثم يحفر حفرا آخر يقال له : الناقء والثقة ( بضم قفتح ) والثفق ( بفتح ح ) ، فلا يتغذها ، ولكنه يحفرها حتى ترق ، فإذا أخذ عليه بقاصعائه عدا إلى الناقء فضر بها برأسه ومرق منها ، قال ابن بري : جرة اليربوع سبعة : القاصعاء ، والناقء ، والداماء ، والراطاء ، والعاقاء ، والحائياء ، واللنز ( بضم قفتح ) وهي اللغز أيضا » اه بتصرف

(٢) القنبرة ، ويقال : القبرة - بضم القاف وتشديد الباء مفتوحة - وهو أقصع : ضرب من الطير يكنى الذكر منه أبا صابر وأبا الهيثم ، وتكنى أئناه أم الطعل ، قال طرفة :

يَالَاكَ مِنْ قُبْرَةٍ يَمْتَرِي      خَلَا لَكَ الْجَاؤُ فَبِيضِي وَاصْفَرِي  
وَتَقَرِّي مَا شِئْتَ أَنْ تُنْقَرِي      قَدْ ذَهَبَ الصَّيَادُ عَنْكَ فَأَبْشِرِي

ويكسر أيضاً كثيراً على فُعال ، كزُوار وغُيَّاب ، وهما أصل في جمع فاعل الوصف ، أهنى فُعللاً وفُعلَّلاً

ويجىء على فَعَلَة أيضاً كثيراً ، لكن لا كالأولين ، نحو عَجَزَة وفَسَقَة وكفَرَة وبَرَزَة وخَوَنَة وخَوَكَة ، ويقال : حَاكَة وبَاةَة أيضاً ، كما يجىء في الإعلال

وإذا كسر على فَعَلَة في المثل اللام يَضُمُ الفاء ؛ لتمتدل الكلمة بالثقل في أولها والخفة بالقلب في الأخير ، وقال القراء : أصله فُعْلٌ بتشديد العين فاستثقل ذلك ، فأبدل الهاء من أحد المثليين ، وذهب المبرد إلى أنه اسم جمع كَفَرَة <sup>(١)</sup> وغَزَى <sup>(٢)</sup> وليس بجمع ، وذلك لعدم فَعَلَة جمعا في غير هذا النوع

(١) قال في اللسان : « فره الشيء - بالضم - يفره فراهة وفراهية ، وهو فاره بين الفراهة والفروهة ؛ إذا كان حاذقا بالشيء ، وإذا كان نشيطا قويا أيضا ، قال الجوهري : فاره نادر مثل حامض ، وقياسه فريه وحميض مثل صغر فهو صغير وملح فهو مليح ، ويقال للبرذون والبغل والحمار : فاره بين الفروهة والفراهية والفراهة ، والجمع فرهة مثل صاحب ومحببة ، وفره أيضا مثل بازل وبزل وحائل وحول . قال ابن سيده : وأما فرهة فاسم للجمع عند سيبويه وليس بجمع ، لأن فاعلا ليس مما يكسر على فَعَلَة . قال : ولا يقال للفرس : فاره ، إنما يقال في البغل والحمار والكلب وغير ذلك . وفي التهذيب : يقال : برذون فاره وحمار فاره ، إذا كانا سيورين ، ولا يقال للفرس إلا جواد ، ويقال له : رافع ، وفي حديث جريج دابة فارهة : أي نشيطة حادة قوية » اه بتصرف . والجمع القياسي لفاره فره مثل ركم ، وفرهة مثل سكرة ، وقد ذكرهما صاحب القاموس

(٢) اختلفت كلمة العلماء في الغزى - بفتح فكسر - فقال ابن سيده : الغزى : اسم للجمع . قال الشاعر ( وهو امرؤ القيس )

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى نَكِلَ غَزِيَهُمْ وَحَتَّى الْحِيَادُ مَا يَقْدَنَ بِأَرْسَانِ



ويجمع كثيراً على فُلْ بضمّتين ، كَبَزُلْ <sup>(١)</sup> وشُرْف <sup>(٢)</sup> ، تشبيهاً بفَعُول  
للمناسبة له في عدد الحروف ثم يخفف عند بني تميم باسكان العين ، وأما الأجوف  
نحو عُوِط <sup>(٣)</sup> وحُوِل <sup>(٤)</sup> ، جمع عائط وحائل ؛ فيجب عند الجميع إسكان  
واوه للاستتقال ، وأما عَيْطٌ بمعنى عُوِط فإنه من اليائى ، كسر القاء لتسلم الياء كما  
في بيض جمع أَبْيَضَ

ويكسر على فُعْلَاء كجهلاء وشُعْرَاء ، تشبيهاً له بفَعِيل نحو كَرِيم وكُرْمَاء ،  
فَعُلْ وفُعْلَاء ليسا بمتكئين في هذا الباب ، بل هما للتشبيه بباب آخر كما مر  
وأكثر ما يحىء فُعْلَاء في هذا الباب وغيره إذا دلّ على سجية مدح أو ذم

---

ويجمع فَاذ على غزاة - بالمد - مثل فاسق وفاسق . قال تأبط شرا :

فَيَوْمًا بِغَزَاةٍ وَيَوْمًا بِسُرْيَةٍ وَيَوْمًا يَخْشَخَشُ مِنَ الرَّجُلِ هَيْضَلٍ  
وعلى غزاة ، مثل قاض وقضاة ، وعلى الغزى ، مثل راكع وركع ، قال الله  
تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين كفروا وقالوا لاخوانهم إذا ضربوا في  
الأرض أو كانوا غزى - الآية) وقال الأزهري : رجل غاز من قوم غزى مثل  
سابق وسبق ، وغزى مثل حاج وحجيج ، وقاطن وقطين ، ونادوندى ، وفاج  
ونجى ، فجعل الغزى جمعاً ونسب مثله لسيبويه « اه عن لسان العرب بصرف  
(١) البزل - بضمّتين - : جمع بازل ، والبازل أصله الجمل إذا طلع نابه ،  
وذلك إذا كان في السنة التاسعة ، وقالوا : رجل بازل ؛ إذا كان كاملاً ، على  
التشبيه ،

(٢) الشرف - بضمّتين - : جمع شارف ؛ وهو من السهام العتيق ، ومن النوق  
الهرمة المسنة ، وجمع أيضاً على شوارف ، وعلى شروف - كركع ، وعلى شروف  
كعدول .

(٣) العوط : جمع عائط ، وهى التى لم تحمل سنين من غير عقر ، يقال :  
حاطت المرأة والناقة تعوط وتعيط ،

(٤) الحول : جمع حائل ، وهى التى حمل عليها فلم تلتقح ، أو التى لم تلتقح  
سنتين أو سنوات ، ويجمع أيضاً على حيال .

كَجَهْلَاءَ وَجُبْنَاءَ وَشُجْبَاءَ ، وَيَجِيءُ أَيْضًا فَعْلَاءَ كَثِيرًا جَمْعًا لَفْعِيلَ بِمَعْنَى مُفَاعَلٍ  
كَجُلَسَاءَ وَحُلَفَاءَ

وَجَاءَ فَاعِلٌ عَلَى فُعْلَانٍ أَيْضًا كَشُبَّانٍ وَرُعْيَانٍ ، تَشْبِيهًا بِفَاعِلِ الْاسْمِ  
كَصُجْرَانٍ

وَجَاءَ عَلَى فَعَالٍ كَجِعْيَاعٍ وَنِيَامٍ وَرِعَاءٍ وَرِحَابٍ ، وَعَلَى فُعُولٍ كَشُهُودٍ وَحُضُورٍ  
وَرُكُوعٍ ، وَذَلِكَ فِيمَا جَاءَ مَصْدَرُهُ عَلَى فُعُولٍ أَيْضًا

قوله « وأما فوارس فشاذ » قد ذكرنا أن ذلك لغلطته  
وإذا كان فاعل وصفًا لغير العقلاء جاز جمعه على فَوَاعِلٍ قِيَاسًا ؛ لِإِلْحَاقِهِمْ  
غَيْرَ الْعُقَلَاءِ بِالْمُؤَنَّثِ فِي الْجَمْعِ ، كَمَا مَرَّ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ فِي بَابِ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ ،  
فَيُقَالُ جَمَالٌ بَوَازِلٍ ، وَأَيَّامٌ مَوَاضٍ  
وإذا كان في فاعل الوصف تاء ظاهرة كضاربة أو مقدرة كحائض فقياسه  
فَوَاعِلٍ وَفُعْلٍ بِحَذْفِ التَّاءِ .

قال « الْمُؤَنَّثُ بِالْأَلِفِ رَابِعَةٌ : نَحْوُ أَثْنَى عَلَى إِنَاثٍ ، وَنَحْوُ صَخْرَاءَ عَلَى  
صَخَارَى ، وَالصَّفَةُ نَحْوُ عَطَشَى عَلَى عِطَاشٍ ، وَنَحْوُ حَرَمَى عَلَى حَرَامَى ، وَنَحْوُ  
بَطْنَاءَ عَلَى بَطَاحٍ ، وَنَحْوُ عَشْرَاءَ عَلَى عِشَارٍ ، وَفُعْلَى أَفْعَلُ كَالصُّغْرَى عَلَى الصُّغْرِ ؛  
وَبِالْأَلِفِ خَامِسَةٌ نَحْوُ حُبَارَى عَلَى حُبَارِيَّاتٍ »

جمع  
ما آخره  
الف  
التأنيث

أقول : اعلم أن ألف التأنيث للمدودة أو المقصورة إما أن تكون رابعة ، أو  
فوقها ؛ فإلها رابعة : إذا لم يكن فُعْلَى أَفْعَلُ ، وَلَا فَعْلَاءَ أَفْعَلُ ؛ يَطْرُدُ جَمْعُهُ بِالْأَلِفِ  
وَالتَّاءِ ، وَيَجُوزُ أَيْضًا جَمْعُهُ مُكْسَرًا ، لَكِنْ غَيْرُ مَطْرُودٍ ، وَتَكْسِيرُهُ عَلَى ضَرِيرَيْنِ :  
الْأَوَّلُ أَنْ يَجْمَعَ الْجَمْعُ الْأَقْصَى ، وَذَلِكَ إِذَا اعْتَدَ بِالْأَلِفِ لَكُونَ وَضْعًا عَلَى الزُّومِ ،  
فَيُقَالُ فِي الْمَقْصُورَةِ فَعَالٍ وَفَعَالَى فِي الْاسْمِ كَدَعَاوٍ وَدَعَاوَى ، وَفِي الصَّفَةِ فَعَالَى  
بِالْأَلِفِ لَاغِيرَ كَحَبَّالَى وَخَنَافَى ، وَالْأَلِفُ فِي فَعَالَى مُبَدَلَةٌ مِنَ الْيَاءِ عَلَى مَا يَجِيءُ ،

ويقال في الممدودة فَمَالِي بِالْألف المبدلة وفَمَالٍ كجوارٍ في الأحوال الثلاث ، ويجوز فَمَالِي قليلا ، وهو الأصل كما يجيء بيانه ، والثاني : أن يجمع على فَمَالٍ كإناث وعِمَاشٍ وِبِطَاحٍ وعِشَارٍ ، في أَنتَى وَعَظْشَى وِبِطْخَاءٍ وَعُشْرَاءٍ <sup>(١)</sup> ، وإنما يجيء هذا الجمع فيما لا يجيء فيه الجمع الأقصى ، فلما قالوا إناث لم يقولوا أنثى ، ولما قالوا خنثى لم يقولوا خنثات <sup>(٢)</sup> ، وكان الأصل في هذا الباب الجمع الأقصى اعتدادا بألف التانيث لزمها ، فتبطل كلام الكلمة ، وأما حذفها في الجمع على فَمَالٍ فنظرا إلى كون الالف علامة للتانيث فيكون كالتاء فيجمع الكلمة بعد إسقاطه كما في التاء ، فيجعل نحو عَظْشَى وِبِطْخَاءٍ <sup>(٣)</sup> وأنتى كَقَصْصَةٍ وِبُرْمَةٍ ؛ فيكون عِمَاشٍ وِبِطَاحٍ وإناث كَقَصْصَاعٍ وِبِرَامٍ ، وإنما اخير هذا من بين سائر جموع فَعْلَةٍ وفَعْلَةٍ لكونه أشبه بفَعَالِي الذي هو الأصل كما تقرر ، وحل نحو نُسَاءٍ وَعُشْرَاءٍ على فُعْلَى لجمعها على فَمَالٍ وإن لم يكسر فَعْلَةٍ بضم الفاء وفتح العين على فَمَالٍ ؛ لما قلنا من مناسبتة لفَعَالِي التي هي الأصل في مثله لما ذكرنا ، ولم يجمع نحو نُسَاءٍ الجميع الأقصى كما جمع الساكن الذين لكون الالف كالخامسة بسبب حركة العين . كما عرفت في النسب في نحو حُبَارَى <sup>(٤)</sup> وَجَمَزَى <sup>(٥)</sup>

(١) العشرة من النوق : التي أتى على حملها عشرة أشهر ، وقيل : ثمانية أشهر ، وقيل : هي كالتسعة من النساء .

(٢) حكى صاحب القاموس أنه قد قيل : أنثى أيضا في جمع الأنثى كما حكى في اللسان أن خنثى جمع على خنثات كإناث - وأنشد شاهدا لذلك قول الشاعر :

لَمَمْرُكَ مَا الْخِنَاثُ بَنُو قُشَيْرٍ يَنْسَوَانِ يَلِدْنَ وَلَا رِجَالٍ

ولعل العذر للمؤلف في تميمه أن الجوهرى لم يذكره في صحاحه

(٣) البطحاء والأبطح : مسيل واسع فيه دقاق الحصى

(٤) انظر ( ص ٥٣٦ من هذا الجزء )

(٥) جمزى : ضرب من السير دون الجري الشديد . انظر ( ص ٣٩ من

هذا الجزء )

ولم يسمع بجميع فُعَلَى كَأَرْبَى <sup>(١)</sup> وَشُعْبَى <sup>(٢)</sup> وَلَا قَلَى كَلْمَرَطَى <sup>(٣)</sup>   
 وَالْدَقْرَى <sup>(٤)</sup> وَلَا قَمَلًا كَالثَّادَاءِ <sup>(٥)</sup> ، لَا عَلَى صِيغَةِ الْأَقْصَى وَلَا عَلَى فَعَالٍ ،   
 وَلَوْ كَسَرْتَ فَالْقِيَاسِ فَعَالٍ كَمَا ذَكَرْنَا فِي نَحْوِ قَسَاءَ ، مَعَ أَنَّ الْأَوَّلَى جَمْعُ الْجَمِيعِ   
 بِالْأَلْفِ وَالْثَاءِ ، وَإِنَّمَا وَجِبَ فِي الْوَصْفِ الَّذِي أَلْفَهُ مَقْصُورَةٌ قَلْبُ الْيَاءِ فِي الْجَمْعِ أَلْفًا   
 دُونَ الْاسْمِ كَمَا ذَكَرْنَا لِأَنَّ الْوَصْفَ أَثْقَلَ مِنَ الْاسْمِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فَالْتَخْفِيفُ   
 بِهِ الْأَنْسَبُ ، وَالْأَلْفُ فِي الْاسْمِ أَيْضًا أَكْثَرُ مِنَ الْيَاءِ <sup>(٦)</sup> ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ أَلْفَ فَعَالَى   
 فِي الْأَصْلِ يَاءٌ أَنَا لَوْ سَمِينًا بِحَبَالَى وَصَفَرْنَا لَمْ نَقْعَلْ بِهِ مَا فَعَلْنَا بِحَبَارَى ، وَذَلِكَ أَنَا   
 جَوَزْنَا هُنَاكَ حُبَيْرَى وَحَبِيرًا ، كَمَا يَبِينُ فِي بَابِ التَّصْنِيرِ ، بَلْ يَجِبُ هُنَا أَنْ نَقُولَ :   
 « حُبَيْلٍ » بِحَذْفِ الْأَلْفِ الْمُتَوَسِّطَةِ كَمَا قَوْلُ فِي تَصْنِيرِ جَوَارٍ وَمَسَاجِدَ عَلَمِينَ :   
 جَوَيْرٌ وَمُسَيْجِدٌ ، وَإِنَّمَا فَرَوْا فِي هَذِهِ الْجُمُوعِ مِنَ الْيَاءِ إِلَى الْأَلْفِ بِخِلَافِ نَحْوِ   
 جَوَاءٍ فِي جَائِيَّةٍ ، تَطْبِيقًا لِلْجَمْعِ بِالْوَاحِدِ فِي الْمَوْضِعِينَ ، أَعْنَى حَبَالَى وَجَوَاءٍ ، فَرَقَا   
 بَيْنَ أَلْفِ التَّائِيثِ وَغَيْرِهِ : مِنَ الْأَلْفِ الْمُتَقَلِّبَةِ كَمَا فِي مَلْهَى ، وَأَلْفِ الْإِلْحَاقِ كَمَا فِي

(١) الْأَرْبَى - بَضْمُ الْهَمْزَةِ وَفَتْحُ الرَّاءِ - : اسْمٌ لِلدَّاهِيَةِ

(٢) شُعْبَى - بَضْمُ قَفْصٍ وَآخِرُهُ أَلْفٌ مَقْصُورَةٌ - : اسْمٌ مَوْضِعٌ بَيْنَهُ فِي جَبَلِ   
 طَبِيءَ ، قَالَ جَرِيرٌ يَهْجُو الْعَبَّاسَ بْنَ زَيْدِ الْكَتَنْدِيِّ

أَعْبَدْنَا حَلًّا فِي شُعْبَى غَرِيبًا أَلُومًا لَا أَبَالِكَ وَاغْتَرَابًا

(٣) الْمَرَطَى - بَفَتْحَاتٍ - : أَصْلُهُ ضَرْبٌ مِنَ الصَّدَوِ فَوْقَ التَّقْرِيبِ وَدُونَ   
 الْإِهْذَابِ ، وَقَدْ يُوصَفُ بِهِ ، فَيُقَالُ : فَرَسٌ مَرَطَى ، وَنَاقَةٌ مَرَطَى ، إِذَا كَانَتْ   
 سَرِيعَةً .

(٤) الدَّقْرَى : الرُّوْضَةُ الْحَسَنَاءُ الْعَمِيمَةُ النَّبَاتِ

(٥) الثَّادَاءُ : الْمَرْأَةُ الْحَقَاءُ ، وَفِيلٌ : الْأَمَةُ ، قَالَ الْكِتِيُّ :

وَمَا كُنَّا بَنَى ثَادَاءَ لَمَّا شَفَيْنَا بِالْأَسْنَةِ كُلَّ وَتَرٍ

(٦) يَرِيدُ أَنْ قَلْبُ الْيَاءِ أَلْفًا فِي الْاسْمِ أَكْثَرُ مِنْ بَقَائِهَا ، مَعَ جَوَازِ الْوَجْهِينِ .

أُرْطَى<sup>(١)</sup> ، وهذا كما يحىء في باب الإعلال من تطبيق الجمع بالمفرد ، فهو شائئة وشَوَاءٍ وإِدَاوَةٍ<sup>(٢)</sup> وأَدَاوَى ، بخلاف بَرِيَّةٍ وَتَرَايَا ، لما كان الألف في شائئة وإداوة ثابتة كما في الجمع بخلاف بَرِيَّةٍ ، هذا ، وقد جاء في بعض ما آخره ألف متقلبة ماجاء في ألف التأنيث من قلب الياء ألفا تشبيها له به ، وذلك نحو مِذْرَى وَمِذَارٍ<sup>(٣)</sup> وَمِذَارَى ، بالألف ، وذلك ليس بمطرد ، وقال السيرافي : هو مطرد ، سواء كان الألف في المفرد منقلبة أو للإلحاق ، وإن كان الأصل إبقاء الياء ، فنقول على هذا في مَلَمَى : مَلَامٍ ومَلَاهَى ، وفي أُرْطَى : أُرَاطٍ وأُرَاطَى ، وقال : إنه لا يقع فيه إشكال ، والأولى الوقوف على ما سمع

وأما ذوو المدودة الراهمة فإنه جاء فيه ثلاثة أوجه مع أن الأكثر فيه فعالي بالألف ، وذلك لأنك تقلب في الجمع الأقصى ألفه التي قبل همزة ياء لأجل كسرة حاقبها كما في مَصَابِيح فترجع همزة إلى أصلها من الألف ، وذلك لأنها في الأصل ألف تأنيث عند سيبويه كما في حبل زيدت قبلها ألف إذ صارت باللزوم كلام الكلمة كما زيدت في كِتَابٍ وَحَارَ فاجتمع أفتان فحركات الثانية دون الأولى ؛ لأنها للدكا في حار ، ولم تحذف الأولى لساكتين خوفا من نقض الغرض ، ولم تقلب الثانية عند الاحتياج إلى تحريكها واوآ ولا ياء مع أن انقلاب حروف العلة بعضها إلى بعض أكثر ؛ لشدة تناسبها بالوصف مع تباينها في الخارج ، وذلك لأن الواو والياء في مثل هذا الموضع تقلبان ألفا كما في كَسَاءٍ وَرَدَاءٍ ، فلم يبق بعد الواو والياء حرف أنسب إلى الألف من همزة لكونهما من الحلق ، فلما انقلبت الألف قبلها ياء رجعت همزة إلى أصلها من الألف لزوال موجب انقلابها همزة ،

(١) أُرْطَى : انظر ( ج ١ ص ٥٧ )

(٢) إدَاوة : انظر ( ج ١ ص ٣١ )

(٣) مِذْرَى : انظر ( ج ٢ ص ٤٠ )

أعني الألف ، ثم اقلبت ياء لأن انقلاب حروف الة بعضها إلى بعض أولى كما  
يجيء في باب الإخلال ثم أدغمت الياء في الياء ؛ فيجوز على قلة استعمال هذا  
الأصل ، قال :

\* لَقَدْ أَغْدُو عَلَى أَشَّةٍ \* رَ يَقْتَالُ الصَّحَارِيَّاتُ \* (١)

والأكثر أن يحذف الياء الأولى لاستتقال الياء المشددة في آخر الجمع  
الاقصى ، ولا سيما إذا لم تكن في الواحد حتى تحتل في الجمع للطابقة كما في  
كرسي وكراسي ، وأيضا الحذف في مثله تسبب إلى جعل الياء ألفا كما كان ،  
وإذا كانوا يحذفون المدمن فهو الكرايس (٢) والقراقرير (٣) فيقولون : الكرايس  
والقراقرير فما ظنك به مع الياءين ؟ ألا ترى إلى قولهم أثاف (٤) وعوار وكراس

(١) قد تقدم شرح هذا البيت في (ج ١ ص ١٩٤)

(٢) الكرايس : جمع كراس - بكسر الكاف - وهو ثوب من القطن أبيض  
مرب قارسيته بالفتح ، غيروه لفة لعل  
(٣) القراقرير : جمع قرقور - كصنوبر - وهو السفينة مطلقاً ، أو الطويلة  
خاصة ، أو العظيمة

(٤) الأثافي - بصيغة الياء - جمع أثفة - بضم الهمزة وسكون التاء بعدها  
فاء مكسورة فاء مشددة وقد تخفف - وهي حجر يوضع عليه القدر ، وهي  
ثلاثة أحجار ، وبعض العرب يقول : أثفت القدر - مثل أكرمت ، وبعضهم  
يقول : أثفت - بصيغة الوسط ، وبعضهم يقول : أثفت - بتشديد التاء ،  
وبعضهم يقول : أثفت على أفضل ، كل ذلك يقولونه في معنى نصبت لها الحجارة  
لتضعها عليها ، وتقول على الأول : قدر مثناة ، وربما قالوا مؤثناة على الأصل  
كما قال خطام الجاشعي :

\* وصَالِيَاتٍ كُكَمَا يُؤْمِنِينَ \* (انظر ج ١ ص ١٣٩)

وتقول على الثاني : قدر مثناة - بتشديد عين الكلمة - وأصله مثفة -

في أثافي وعَوَارِيَّ وكراسيَّ ، فيبقى إذن صحاري كجوارٍ سواء في جميع أحوالها ، والأوَكى بعد الانتقال إلى هذا الحال الانتقالُ إلى درجة ثالثة ، وهي قلب الياء ألفا لصيرورته كدَعَاوٍ ، يسقط المد الذي كان قبل ألف التانيث ، فتقول : صَتَارِيَّ وَعَدَارِيَّ وصلَاتِي<sup>(١)</sup> ، ولا يجوز هذافي ألف الإلحاق ؛ لاقول في حراء : حَرَابِيَّ<sup>(٢)</sup> ، بل يجب في مثله حَرَابِيَّ ، مشددا أو مخففاً ، وذلك لأن جملها ألفا إنما كان لتصير الياء ألفا كما كان ، وألف التانيث أولى بالمحافظة عليها لكونها علامة ؛ من ألف الإلحاق ، وأناسي جمع إنسيٍّ ككراسي جمع كرسى ، وقيل : هو جمع إنسان ، قلبت نونه ياء كطَرَابِيَّ جمع طَرَبَان وقد ألحق بباب صحاري وإن لم يكن في الفرد ألف التانيث لفظان ، وهما

---

كمتلة - قلبت الياء ألفا لصحركها وافتتاح ما قبلها ، وتقول على الثالث : قدر مؤتمة - بتشديد التاء ، وتقول على الرابع : قدر مؤتمة - ككرمة : فوزن « أهية » في لغة من قال : تقيت - أفصولة ، وفي لغة الباقين : : فلية ، وأصلها على كل حال أهوية ؛ فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلب الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ثم كسر ما قبلها لمناسبتها

(١) الصلا في : جمع صلفاء ، وهي الأرض النليظة الشديدة ، وقد ذكر في القاموس أنه يقال في جمعه : صلافي - بكسر ما قبل آخره -  
(٢) الحرباء : مسمار الدرع ، وقيل : هورأس المسار في حلقة الدرع ؛ قال لييد :

أَحْكَمَ الْجُنَيْثِي مِنْ عَوْرَاتِهَا كُلَّ حَرْبَاءَ إِذَا أُكْرَهَ صَلَّ  
والحرباء أيضا : الظهر ، والحرباء أيضا : الذكر من أم حبين ، وقيل :  
هودوية نحو العطاء ( أنظر ص ٥٥ من هذا الجزء )

بِخَاتِي (١) وَمَهَارِي (٢) ، ففوز فيهما الأوجه الثلاثة ، والتشديد أولى ، ولا يقاس عليهما ، فلا يقال في أثنيّة وعاريّة : أَنَا فِي وَعَوَارِي (٣) بِالْأَلْف ، وَالْحَق

(١) البخاتي : جمع بختي - ككرمي - قال في اللسان : « البخت والبختية دخيل في العربية أعجمى معرب ، وهي الابل الحراسانية ، تلج من عربية وفالج ، وبعضهم يقول : إن البخت عربي ؛ ويلشد لابن قيس الرقيات يمدح مصعب بن الزبير :

إِنْ يَمَسُّ مُصْعَبٌ فَإِنَّا بِخَيْرٍ قَدْ أَنَا مِنْ عَيْشِنَا مَا نُرْجَى  
يَهَبُ الْأَلْفَ وَالْخَيُْولَ وَيَسْقَى لَبَنَ الْبُخْتِ فِي قِصَاعِ الْخَلَجِ  
الواحد بختي ، جل بختي وناقّة بختية ، وفي الحديث « فأتى بسارق قدسرق بختية » ، البختية : الأنثى من الجمال البخت ، وهي جمال طوال الأعناق ، ويجمع على بخت وبخات ، وقيل : الجمع بخاتي ( ياء مشددة ) غير مصروف ، ولك أن تخفف الياء فتقول : البخاتي ( بكسر التاء ) وقيل في جمعها : بخاتي ( بفتح التاء ) اه بتصرف

(٢) المهاري - بزنة الصحاري ، ويقال : مهاري بزنة الكراسي ، ومهار - كجوار - : جمع مهرة ، وهي الابل المنسوبة إلى مهرة - بفتح فسكون ، وقد قيل : مهرة قبيلة أبوها مهرة بن حيدان ، وقيل : مهرة مخلاف في اليمن ( أنظر ج ١ ص ٢٥٦ )

(٣) العواري - بتشديد الياء ، وقد تخفف - : جمع طارية - مشددة أو مخففة - وهي اسم للشيء تستعيره من غيرك ، وكان العارية - بالتشديد - منسوبة إلى العار لكونها مما يجلبه ، قال في اللسان : « الأزهري : وأما العارية والاعارة والاستعارة فإن قول العرب فيها : هم يصاؤون العواري ، ويصورونها - بالواو المشددة - كأنهم أرادوا تفرقة بين ما يتردد من ذات نفسه وبين ما يردد ، قال : والعارية منسوبة إلى العارة ، وهو اسم من الاعارة ؛ تقول : أعرتة الشيء أعيره إعارة وعارة ، كما قالوا : أطعته إطاعة وطاعة ، وأجبتة إجابة وجابة ، قال : وهذا كثير في ذوات الثلاث : منها العارة والدارة والطاقة وما أشبهها ، ويقال : استعرت



بنحو فتاوٍ وفتاوى لفظ واحد من المنقوص ، وهو قولهم : جل مئى ونفقة مئىية  
وجمال أو نوق مئى<sup>(١)</sup> ومئايا

وإنما أقيمت المقصورة الرابعة فى التصغير بحالها نحو حبسلى وقلت فى الجمع  
الأقصى ياء ثم ألفا ؛ لأن بنية التصغير تم قبل الألف بخلاف بنية الجمع الأقصى ،  
والذلك قيل فى التصغير : أُنَيْمًا ، وفى التفسير : أُنَيم ؛ لأن بعض أبنية التصغير  
تم قبل الألف وهو مُقِيل ، فجاز المحافظة على الألف التى هى علامة الجمع ،  
بخلاف بناء الجمع الأقصى فلم يكن بد من قلب الألف فيه

وإن كانت ألف التأنيث خامسة فالممدودة يجوز جمع ما هى فيه بالألف  
والتاء ، ويجوز أن تحذف ويجمع الاسم أقصى الجموع ، كقَوَاصِعٍ وخَنَافِسٍ فى  
قَاصِيَاءَ<sup>(٢)</sup> وخَنَفُساءَ ، وكذا قرأنت وبرائك وجلائل فى قرشياء<sup>(٣)</sup> ويَرياءَ كاء<sup>(٤)</sup>  
وجكولاء<sup>(٥)</sup>

وأما المقصورة كجبارى فقال سيبويه : لا يجمع ما هى فيه إلا بالألف والتاء ؛  
إذ لو قالوا حَبَّارٍ وحَبَّارٍى كما قيل فى التصغير حَبِيرٌ وحَبِيرِى ؛ لالتبس حَبَّارٌ  
بجمع قعالة ونحوها ، وحَبَّارِى بجمع مُقْلٍ وفَعْلَاءَ ، وفى التعليل نظر ، لأن  
حَبِيرًا فى التصغير يلتبس بنحو مُحِيرٍ . وقَوَاصِعٍ فى الجمع يلتبس بجمع فاعلة ، ولم يُبَالِ

منه طازية فأعارنيها ، قال الجوهري : العارية بالتشديد كأنها منسوبة إلى العاري  
لأن طلبها عار وعيب ه اه

(١) مئى : جمع مئى ، وهو اسم فاعل من أعيا إذا كل وتعب ( أنظر  
ص ١٤٧ من هذا الجزء )

(٢) أنظر ( ص ١٥٥ من هذا الجزء )

(٣) أنظر ( ص ١٤٨ )

(٤) أنظر ( ص ١٤٨ )

(٥) أنظر ( ص ١٤٨ ) وانظر ( ص ٥٨ من هذا الجزء )

في للوضعين ، فنقول : السماع كاذب إليه سيوييه ، لكن لا يمنع القياس - كما ذكر المالكي - أن يقال في نحو حُبَارَى حَبَائِرَ وَحَبَّارَى ، كما في التصغير ، وكذا لا يمنع القياس أن يقال في جمع عِرَضْنِي <sup>(١)</sup> عَرَاضِينَ ، وإنما لم يجر في نحو قريثاء وبراكاء وجولاء حذف اللد المتوسط كما جاز مع المقصورة لأن المقصورة أشد اتصالاً بالكلمة لكونها ساكنة على حرف واحد ، والممدودة على حرفين ثانيهما متحرك ، ولذلك قيل عُرَيْضِينَ في تصغير عِرَضْنِي بحذف الألف لكونها كاللام ، وخُنَيْفَسَاءَ لكون الألف كالكلمة المنفصلة كما في نحو بَتْلَبَكَ ، وإنما لم يجر خَتَافِيسَاءَ وَزَعَا فِرَانٍ كما جاز خُنَيْفَسَاءَ وَزُعَافِرَانٍ للثقل المعنوي في الجمع ، فصار التخفيف القطعي به أليق ؛ فلا يكاد يجيء بعد بنية أقصى الجموع إلا ما هو ظاهر الاتسாக ، كماء التأنيث في نحو مَلَائِكَةُ

وإن كان الألف فوق الخامسة كما في حَوَالِيَا <sup>(٢)</sup> فالخذف لا غير ،  
نحو حَوَالِي  
وأما قُلِي أَفْصَلَ وَقَمَلَاءَ أَفْصَلَ فلم يجما أقصى الجموع ؛ فرقا بينهما وبين نحو أُنْتَى وصحراء .

ولما كانا أكثر من غيرها طلب تخفيفهما فاقصر في قَمَلَاءَ على قُلِي إنباعاً  
لذكره ، نحو أحمر وحراء وحُمُر ، وفي الْقُفْلِي على الْقَمَلِ تشبيهاً لألفه بالتاء ؛  
فالْكُفْرِي الكُبْرِي كَانْفُرْفِي الْفُرْفُفَةِ ، وَالْقَمَلِي غير قُلِي أَفْصَلَ شاذ ،  
كالرَّوْءِي في الرؤيا ، خلافاً لقراء

وكان حق رُبِّي <sup>(٣)</sup> أن يجمع على رَبَابٍ - بكسر الراء - لكنه قيل : رَبَابٌ

(١) أنظر ( ١ ص ٢٤٥ )

(٢) أنظر ( ١ ص ٢٤٦ ، ٢٤٩ )

(٣) ربي - كحبي - : هي الشاة إذا ولدت ، وإذا مات ولدها أيضا ،

والحدیثة الشاج ، والاحسان ، والنعمة ، والحاجة ، والمعدة المحكة

بالضم ، وليس بجمع ، بل هو اسم جمع كَرُخَال <sup>(١)</sup> وتَوَام <sup>(٢)</sup>  
 وأرى أن صَحْرَاءَ [ في الأصل فَعْلَاءَ أَفْعَلْ ؛ كَانَ أصله أرض صَحْرَاءَ :  
 أى في أولها صُحْرَاءُ ، كما تقول : حمار أصحَر ، وأتان صحراء ] <sup>(٣)</sup> فتوغل في باب  
 الاسمية ، فلم يجمع على فُعْلٍ ، بل على فَعَالٍ ، وكذا البطحاء أصله باب حَمَرَاءَ ،  
 ألا ترى إلى قولهم : الأبطح ، فغلبت الاسمية عليهما حتى لا يعتبر الوصف الأصلي  
 في أبطح ، كما اعتبر في أسود وأزرق <sup>(٤)</sup> ، بل يُصْرَفُ ، وحتى لم يجمعما على  
 البَطْحِ ، بل جمع الأبطح على الأباطح والبطحاء على البِطَاح ، وكذا حَرَمَى  
 في الأصل من باب عَطَشَى ، أعنى فَعْلَى فَعْلَانٌ ، من « حَرَمَتِ النعجة » إذا  
 اشتهدت البضاع ، فلو لم يمنع المعنى مجيء فَعْلَانٌ منه لكنت تقول حَرَمَانٌ وحَرَمَى  
 وإنما جمع فعلان كَسَكْرَانٍ على فَعَالٍ ، تشبيها للألف والنون بالألف .  
 المدودة ، فسكران وسكاري كصحراء وصحاري

(١) رخال - كغراب - : اسم جمع واحده رخل - بكسر فسكون - وهي  
 الأنثى من ولد الضبان ، وقد جمع على أرخل - كأرجل ، ورخال - كقداح ،  
 (٢) التوام - كغراب - : اسم جمع واحده توام ، وهو الذي يولد مع غيره  
 في بطن ، من الاثنين فأكثر ، وجمع التوام توام . قال في اللسان : « قال الأزهري :  
 ومثل توام غنم رباب وإبل ظؤار ، وهو من الجمع العزيز » اه  
 (٣) هذه العبارة في النسخ الخطية ، والموجود في المطبوعات « وأرى أن صحراء  
 من باب حمراء فتوغل اطلع »

(٤) الأسود : العظيم من الحيات وفيه سواد ، وأصله وصف فسمى به ،  
 ويقال لأنتاه : أسودة ، نظرا لما طرأ من الاسمية ، ويجمع الأسود على أساود ،  
 نظرا لذلك ، وربما قيل : أساويد ؛ بأشباع الكسرة ، وتجمع الأسود على  
 أسودات أيضا . والأزرق : أخبث الحيات وفيه سواد وياض ، وأصله وصف  
 فسمى به أيضا

قال : « وأَفْعَلُ : الْأَنْتُمْ كَيْفَ تَصْرَفُ نَحْوُ أَجْدَلٍ وَإِصْبَعٍ وَأُحْوَصٍ ،  
 عَلَى أَجَادِلَ وَأَصَابِعَ وَأَحَاوِصَ ، وَقَوْلُهُمْ حُوصَ لِلْمَحِ الْوَصْفِيَّةِ الْأَصْلِيَّةِ ،  
 وَالصِّفَةُ نَحْوُ أَحْمَرَ عَلَى حُمَرَانٍ وَحُمْرٍ ، وَلَا يُقَالُ أَحْمَرُونَ لِتَمَيُّزِهِ عَنْ أَفْعَلٍ  
 التَّفْضِيلِ ، وَلَا حَمْرَاوَاتٍ لِأَنَّهُ فَرْعُهُ ، وَجَاءَ التَّخْفَرُ أَوَاتُ لِقَلْبَتِهِ اسْمًا ، وَنَحْوُ  
 الْأَفْضَلِ عَلَى الْأَفَاضِلِ وَالْأَفْضَلَيْنِ »

جمع الفعل  
اسما وصفة

أقول : قوله « كيف تصرف » أى : تصرف حركة همزته وعينه

قوله « أحاوص » (١) « جمع أحوص ، وأحوص فى الأصل من باب أحر حمراء ، فجمعه فُعْلٌ ، ولكن لما جعل أفعل فعلا اسما جاز جمعه على أفاعل كأفعل  
 الاسمى ، وجاز جمعه على فُعْلٍ نظرا إلى الأصل ، وعلى أَفْعَلُونَ إذا كان علما  
 للعاقل ، وعلى أَفْعَلَاتٍ إذا كان علما للمؤنث

قوله « والصفة نحو أحر على ثمران وثمره الوصف إما أن يكون [على] أفعل  
 فعلا ، وأَفْعَلُ فُعْلٌ ، والأول أظهر فى باب الوصف ؛ لصحة تقديره بالفعل ، نحو  
 « مررت برجل أحر » أى رجل أحمَرٌ ، وليس لأفعل التفضيل فعل منه بمعناه ،  
 كما مر فى بابه ، ولهذا لا يرفع الظاهر إلا بشروط ، ولضعف معنى الوصفية فى أفعل  
 التفضيل لا خلاف فى صرفه إذا نكر بعد التسمية ، كما اختلف فى نحو أحمرا إذا نكر

(١) أصل الأحوص : الذى به الحوص - بفتح الحاء والواو - وهو ضيق  
 فى مؤخر العين ، وبابه حول ، وسمي بالأحوص جماعة : منهم الأحوص بن جعفر  
 ابن كلاب ، وجمعوا على الأحاوص ، نظرا لما عرض من الاسمية ، وقد قيل :  
 أحوصة - بزيادة التاء عوضا عن باء النسب كالأشاعرة والمهالبة ، كأنه جعل  
 كل واحدا حوصيا - وجمعوا أيضا على الحوص ، نظرا إلى الأصل ، وقد جمع  
 الأعشى بين الجمعين فى قوله :

أَتَانِي وَعِيدُ الْحَوْصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ      فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتَ الْأَحَاوِصَا

بعد العلمية<sup>(١)</sup> والمطرّد في تكسير أفضل فعلا، وفي مؤثته أفضل، ولا يضم عينه إلا

(١) جاء في الكافية وشرحها متعلقا بهذا قول ابن الحاجب: (ح ١ ص ٦٠) «وخالف سيويه الأخصش في مثل أحمر علما ثم ينكر اعتبارا للصفة بعد التنكير، ولا يلزمه باب حاتم، لما يلزم من إيهام اعتبار متضادين في حكم واحد» وقول الرضى في شرح هذا الكلام: قوله «ولا يلزمه باب حاتم» هذا جواب عن إلزام الأخصش لسيويه في اعتبار الصفة بعد زوالها، وقريره أن الوصف الأصلي لو جاز اعتباره بعد زواله لكان باب حاتم غير منصرف للعلمية الحالية والوصف الأصلي فأجاب المصنف عن سيويه بأن هذا الإلزام لا يلزمه، لأن في حاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزائد، بخلاف أحمر المنكر، وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلمية، إذ الوصف يقتضي العموم والعلمية المخصوص، وبين العموم والمخصوص تناف. قوله «في حكم واحد» يعني في الحكم بمنع الصرف، لأنك تحتاج في هذا الحكم إلى اجتماع سببين فتكون قد جمعت المتضادين، في حالة واحدة، ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد جاز، إذ لا يلزم اجتماعهما في حالة واحدة، كما إذا حكمتا بجمع أحمر على حر لأن أصله صفة وعلى أحمر لأجل العلمية قد حصل في هذه اللفظة متضادان لكن بحكمين، فلم يجمعا في حالة، فإذا نكر أحمر فاته يصبح اعتبار الوصف، وليس معنى الاعتبار أنه يرجع معنى الصفة الأصلية حتى يكون معنى رب أحمر رب شخص فيه معنى الحمرة، بل معنى رب أحمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان أسود أو أبيض أو أحمر فعنى اعتبار الوصف الأصلي بعد التنكير أنه كالتأب مع زواله، لكونه أصليا، وزوال ما يضافه وهو العلمية، فصار اللفظ بحيث لو أراد مرید إثبات معنى الوصف الأصلي فيه لجاز بالنظر إلى اللفظ، لزوال المانع، هذا، والحق أن اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شيء خلاف الأصل إذ المعلوم من كل وجه لا يؤثر بمجرد تقدير كونه موجودا، فالأولى أن يقال: إن اعتبر معنى الوصف الأصلي في حال التسمية كما لو سمي مثلا بأحمر من فيه حمرة وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العلمية أيضا، لكنه لم يعتبر فيها، لأن المقصود الأهم في وضع الأعلام المتقولة غير ما وضعت له لغة، ولذلك تراها في الأغلب مجردة

لضرورة الشعر . ويحيى ، فُعلَان أيضا كثيرا كسُودَانِ وبيضَانِ  
قوله : « ولا يقال أحمران لتمييزه عن أفضل التفضيل » قد ذكرنا علة امتناعه  
من جمع التصحيح في شرح الكافية <sup>(١)</sup> ويمجوز أفعلُوف وفعلَاوَات لضرورة  
الشعر . قال :

عن المعنى الأصلي كزيد وعمرو ، وقليل ما يلحق ذلك ، وإن كان لم يعتبر في وضع  
العلم الوصف الأصلي بل قطع النظر عنه بالكلية كما لو سمي بأحمر أسود أو أشقر  
لم يعتبر بعد التذكير أيضا ، وقال الأخفش في كتاب الأوسط : إن خلافه في  
نحو أحمر إنما هو في مقتضى القياس ، وأما الباع فهو على منع الصرف ، هذا كله  
في أفضل فعلاء ، وكذا فعلان فعلى ، وأما أفضل التفضيل نحو أعلم : فأنك إذا سميت  
به تم نكرته : فإن كان مجردا من من التفضيلية انصرف إجماعا ، ولا يعتبر فيه سيويه  
الوصف الأصلي كما اعتبر في نحو أحمر ، وإن كان مع من لم يصرف إجماعا بلا  
خلاف من الأخفش كما كان في أحمر

أما الأول فلضعف أفضل التفضيل في معنى الوصف ولذا لا يعمل في الظاهر  
كما يعمل أفضل فعلاء ، فإذا تجرد من من التباس بأفضل الاسمى الذى لا معنى للوصف  
فيه كأفكل وأيدع ، ولا يظهر فيه معنى الوصف ، وأما أفضل فعلاء ، فلتبوت عمله  
في الظاهر قبل العلمية وإشعار لفظه بالألوان والخلق الظاهرة في الوصف يكتفى في  
بيان كونه موضوعا صفة ، فإذا اتصل أفضل بمن فقد تميز عن نحو أفكل وظهر فيه  
معنى التفضيل الذى هو وصف

وأما الثانى : فأنما وافق الأخفش سيويه في منع الصرف مع من لظهور وصفه  
إذن كما ذكرنا ، ولكون من مع مجروره كالمضاف إليه ، ومن تمام أفضل التفضيل  
من حيث المعنى الوضعى ، فلو نون لكان الثانى متصلا منفصلا ، لأن التووين يشعر  
بالاقتصال بسبب وجود علامته للوصف أعنى من ، بخلاف باب أحمر لريه عن  
العلامة الدالة على الوصف « اهـ

(١) قال في شرح الكافية ( ج ٢ ص ١٦٩ ) : « وأما الخاص من شروط  
الجمع بالواو والتون فشيطان : العلمية ، وقبول تاء التأنيث ، أما العلمية فمختصة  
بالأسماء ، وأما قبول التاء فمختص بالصغيات ، فلم يجمع هذا الجمع أفضل فعلاء

٦٤ — فَمَا وَجَدَتْ بَنَاتُ بَنِي نِزَارٍ  
حَلَّائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَ<sup>(١)</sup>

وفسلان فعل وما يستوى مذكره ومؤنثه كما ذكرنا في باب التذكير والتأنيث وإثما اعتبر في الصفات قبول التاء لأن الغالب في الصفات أن يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء لتأديتها معنى الفعل ، والفعل يفرق بينهما فيه بالتاء ، نحو الرجل قام والمرأة قامت ، وكذا في المضارع التاء وإن كان في الأول نحو تقوم ، والغالب في الأسماء الجوامد أن يفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كبير وأتان ، وجل وناقة ، وحصان وحجراة ؛ ويستوى مذكرها ومؤنثها ككشر وفرس ، هذا هو الغالب في الموضعين ، وقد جاء العكس أيضا في كليهما نحو أحر وأحمر والأفضل والفضل وسكران وسكرى في الصفات ، وكامرىء وامرأة ورجل ورجلة في الأسماء ، فكل صفة لا يلحقها التاء فكانها من قبيل الأسماء ؛ فلذا لم يجمع هذا الجمع أفضل فعلاء وفسلان فعلى ، وأجاز ابن كيسان أحمرون وسكرانون ، واستدل بقوله :

فَمَا وَجَدَتْ بَنَاتُ بَنِي نِزَارٍ حَلَّائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَ

وهو عند غيره شاذ ، وأجاز أيضا حمراوات وسكريات ؛ بناء على تصحيح جمع المذكر ، والأصل ممنوع فكذا الفرع »

(١) هذا البيت من قصيدة لحكيم الأعور بن عياش أحد شعراء الشام بهجو بها مضر وخص من بينهم الكيت بن زيد الأسدي وامرأته ، و « بنات » فاعل وجدت ، و « حللائل » جمع حليل - بالحاء المهملة - وهو الزوج ، ويقال للزوجة : حليلة ، وسميا بذلك لأن كل واحد منهما يحمل للآخر أو يحمل منه محلا لا يحمل فيه سواء ، وهو مفعول « وجدت » ؛ و « أسودين » جمع أسود ، و « أحمرين » جمع أحر ، وهما صفتان لحلائل ، والاستشهاد بالبيت في قوله « أسودين وأحمرين » حيث جمع أسودوا حمر جمع المذكر السالم بالواو والنون وهو عند ابن كيسان بما يسوغ القياس عليه ، وعند عامة النحاة أن القياس على ذلك لا يجوز وأنه خاص بضرورة الشعر

وأجاز ذلك ابن كيسان اختياراً

قوله « وجاء الخَضْرَاءُوات لغلبته اسماً » غلب الخَضْرَاءُوات في النباتات التي تؤكل رطبة ، فكما يجوز جمع فعلاء بالآلف والياء مع العلمية لزوال الوصف جاز مع الغلبة لأن الغلبة تقلل معنى الوصفية أيضاً ، ويجوز في نحو أرمل<sup>(١)</sup> وأرملّة أرملون وأرملّات ؛ لأنه مثل ضاربون وضاربات

قال : « وَنَحْوُ شَيْطَانٍ وَسُلْطَانٍ وَسِرْحَانٍ عَلَى شِبَاهِ طِينٍ وَسَلَا طِينٍ وَسِرَاحِينَ ، وَجَاءَ سِرَاحٌ ، الصِّفَةُ نَحْوُ غَضْبَانٍ عَلَى غِضَابٍ وَسَكَارَى ، وَقَدْ ضُمَّتْ أَرْمَلَةٌ كُسَالَى وَسُكَّارَى وَعُجَالَى وَغُيَارَى » .

جمع فعلان  
لما وصفه

أقول : كل اسم على فَعْلَانٍ مثلث الفاء ساكن الدين كان أو متحركه ، كَوَرَّشَانٍ<sup>(٢)</sup> وَالسَّبْمَانِ<sup>(٣)</sup> وَالظَّرْبَانِ<sup>(٤)</sup> ، يجمع على فعّالين ؛ إلا أن يكون علماً مرتجلاً ، كَسَلْمَانٍ وَعُثْمَانٍ وَعَقَّانٍ وَتَحْدَانٍ وَعَطْفَانٍ ، وذلك لأن التكسير في المرتجل مستغرب ، بخلافه في المنقول ؛ إذ له عهد بالتكسير ، ولا سيما إذا كان في المرتجل ما ينبئ أن يحافظ عليه من الآلف والنون لشبهه بالالف التانيث ؛ كما صرف في التصغير ، وإنما تصرف في ألف نحو صحراء بالقلب حين قالوا « صَحَّارٍ » مع كونها أصلاً للآلف والنون للضرورة اللبثية إليه لما قصدوا بناء الجمع الأنقى نخلوه من الاستغراب للذكور ، ألا ترى أنه قيل في التصغير « صُحَيْرَاء » لما لم

(١) الأرمل : الرجل العزب ، والمحتاج المسكين ، وبالأنثى أرملّة - بالياء قيل : الأرمل خاص بالنساء ، وليس بشيء فقد قال جرير :  
هَذِي الْأَرَامِلُ قَدْ قَضَيْتَ حَاجَتَهَا فَمَنْ لِحَاجَةٍ هَذَا الْأَرْمَلِ الذِّكْرُ

(٢) الورشان : طائر شبه الحمامة ( انظر ج ١ ص ١٩٩ )

(٣) السبعان : اسم مكان بعينه ( انظر ج ١ ص ١٩٨ )

(٤) الظريان : دوية متنتة الريح ( انظر ج ١ ص ١٩٨ ) وانظر أيضاً

( ص ٩٧ من هذا الجزء )



يكن مثل تلك الضرورة لتمام بناء فعيل قبل الألف ، فهذا قالوا « ظَرَبَان »  
في التصغير ، و « ظرايين » في الجمع ، وللمحافظة على الألف والنون في الرفع قالوا  
في تصغير سلمان « سليمان » وفي تصغير سلطان « سليمان » .

واعلم أنهم قالوا في جمع ظَرَبَان « ظَرَبِي » أيضاً كحِطْلِي في جمع حَبَل ،  
ولم يأت في كلامهم مكسر على هذا الوزن غيرها ، وإنما جاء في سرخان<sup>(١)</sup>  
وضِبْكَان<sup>(٢)</sup> مِرَاح وضِبَاع تشبها بفرثان وغيره .

قوله « الصفة » اعلم أن الوصف إذا كان على فَعْلَان بفتح الفاء سواء كان له  
قَمْلِي ، كسكران وسكرى ، أو لم يكن ، كندمان وندمانه ؛ جاز جمعه وجمع  
مؤنثه على فَعَالِي ، وكذا يقال ؛ لمشابهة فَعْلَان لَفَعْلَاء بالزيادتين والوصف ،  
وليس شيء من الجمعين مطرداً ؛ لا في فَعْلَان قَمْلِي ولا في فَعْلَان فَعْلَانة ، وقد  
يجمع في فَعْلَان فَعْلَانة بينهما كندامى وندام ، ومع ألف التانيث لم يجمع بينهما  
كما ذكرنا ، فقل بطاح دون بَطَاحِي ، وصَحَارَى دون صِحَار ، بالكسر .

وإذا كان صفة على فَعْلَان بالضم كزُيَّان وخُصَّان<sup>(٣)</sup> ؛ لم يجمع على  
فَعَالِي ؛ لأن فَعْلَاء بسكون العين لم يجمع مؤنثاً حتى يشبه فَعْلَان به ، فقالوا في  
خُصَّان وخُصَّانَة « خِصَّاص » تشبها بفرثان وغيره<sup>(٤)</sup> ، وقال بعض العرب

(١) السرخان : الذئب ( انظر ص ١٠١ ص ٢٠١ )

(٢) الضببان - بكسر فسكون - المذكور من الضباع ، والآن في ضبع - كعصبة -  
وضبانة - كسر حانة - وضبة ، وقيل : لا يقال : ضبة ، وجمع الضبع أضبع  
وضباع ، وجمع الضبان ضباعين وضباعات

(٣) الخمصان - بضم فسكون - : الضامر البطن ، وهي خمصانة - بالتاء -

قال الراجز :

أَعَجَبَ يَشْرَا حَوْرَهُ فِي عَيْنِي وَسَاعِدُ أَيَيْضُ كَاللَّجَيْنِ  
وَدُونُهُ مَسْرَحُ طَرْفِ الْقَيْنِ خُصَّانَةٌ تَرَفُلُ فِي حِجْلَيْنِ  
(٤) الفرثان : الجامع أيسر الجوع ، ويقال : هو الجامع أشد الجوع ،

« خُمْصَانُونَ وَخُمْصَانَات » نظرا إلى أنه لا يستوى ذكره ومؤثته ، وكذا قالوا  
« نَدْمَانُونَ وَنَدْمَانَات » .

وأما فَعْلَان فَعَلَى فلا يجمع جمع السلامة إلا لضرورة الشعر ، كما قلنا في  
أفضل فعلاء ، وقد مضى هذا كله في شرح الكافية <sup>(١)</sup> .

ولم يحمى في عُزَيَّانِ عِرَاءَ ، اكتفاء بعُرَّة جمع عَارٍ ؛ لأن العُرَيَّان والعَارَى  
بمعنى واحد ، فاكثفى بجمع أحدهما عن جمع الآخر .

وجاء الضم في جمع بعض فَعْلَان الذى مؤثته على فَعَلَى خاصة ، وهو فى كُسَالَى  
وَسُكَارَى أرجح من الفتح ، وإنما ضم فى جمع فَعْلَان خاصة لكون تكسيده  
على أقصى الجوع خلاف الأصل ، وذلك لأنه إنما كسر عليه لمشابهة الألف  
والنون فيه لألف التأنيث ، فغير أول الجمع غير القياسى عما كان ينبغى أن يكون  
عليه ، لينبئ من أول الأمر على أنه مخالف للقياس ، وأنبغ جمع للمؤنث جمع للذكر  
فى ضم الأول وإن لم يكن مخالفا للقياس ، وأوجب الضم فى قَدَامَى الطير : أى  
قَوَادِم <sup>(٢)</sup> ريشه ، وفى أُسَارَى ، جمع قَادِمَة وأَسِير ، وإلزام الضم فيهما دلالة على  
شدة مخالفتها لما كان ينبغى أن يكسرا عليه ، ولا يجوز الضم فى غير ما ذكرنا ،

---

والفعل غرث - كفرح - والانتى غرثى - كسكرى ، وغرثانة - كندمانه

انظر ( ح ١ ص ١٤٤ ) وانظر ( ص ١٢٠ من هذا الجزء )

(١) قد قلنا لك قريبا (ص ١٧٠) عبارته التى تتعلق بهذا عن شرح الكافية  
(٢) ريش جناح الطائر أربعة أنواع : القوادم ، وهى أوائل ريش الجناح  
مما يلي رأسه ، ثم المتكعب ، وهى اللاتى تليها إلى أسفل الجناح ؛ ثم الخوافى ،  
وهى التى بعد المتكعب : ثم الأباهر ، وهى التى تلى الخوافى ، والأشهر أن القوادم  
أربع ريشات فى مقدم الجناح ، ويقال : عشر ريشات ، وواحدة القوادم قادمة ،  
وقد يقال فى الواحدة : قدامى - مثل حبارى - ويقال قدامى للجمع أيضا  
فيكون مثل سكارى

وقال بعض النحاة - لما رأى مخالفته لأقصى الجموع بضم الأول - : إنه اسم جمع كَرَبَاب وقَوْم وزَهْط ونَفَر ، وليس بجمع ، وقال آخرون : إن نحو عَجَالٍ ليس جمع قتلٍ على توفية حروفه ، وعَجَالٍ بالفتح جمعه على توفية حروفه ، فالأول : كَقَلَّاصٍ في قُلُوص ، والثاني كَقَلَّائِص ، حذف الزائد في عَجَلٍ فبقى عَجَلٌ فجمع ، وجعل ألف الجمع في الوسط وألف التانيث في الأخير ، وأما ألف عَجَالٍ بالفتح فليست للتانيث بل منقلبة عن ياء هي ياء منقلبة عن ألف التانيث كما تقدم ، «الألف في عَجَالٍ بالضم مجلوبة للتانيث كما في ضَمَنِي وَزَمَنِي»<sup>(١)</sup> جمع ضَمِنَ وَزَمِنَ ، قال السهرافي : هذا أقوى القولين ؛ أقول : وأول الأقوال أرجح عندي

قوله « وقد ضمت أربعة » لم أر أحداً حصر المضموم الأول في أربعة ، بل في المفصل أن بعض العرب يقول : كَسَالِي ، وَسُكَارِي ، [ وعَجَالِي ] وَغِيَارِي ، بالضم ، ولا تصريح فيه أيضاً بالحصر ، وقد ذكر في الكشف في قوله تعالى : ( ذُرِّيَّةٌ ضِرَافًا ) أنه قرئ ضَعَفَى وَضَعَفَى كَسُكَارِي وَسُكَارِي<sup>(٢)</sup>

قال : « وَفِيهِلٌ نَحْوُ مَيِّتٍ عَلَى أَمْوَاتٍ وَجِيَادٍ وَأَيْنَاءٍ ، وَنَحْوُ شَرَابُونَ وَحُسَانُونَ وَفَسِيقُونَ وَمَضْرُوبُونَ وَمُكْرِمُونَ وَمُكْرَمُونَ ، اسْتَفْنَى فِيهَا بِالصَّحِيحِ ، وَجَاءَ عَوَايِرُ وَمَلَايِينُ [ وَمِيَامِينُ ] وَمَشَائِيمُ وَمَيَاسِيرُ وَمَغَاطِيرُ وَمَنَاصِيرُ وَمَطَافِلُ وَمَشَادِينُ »

أقول : اعلم أن فَيْعِلًا بكسر العين لا يجيء إلا في المثل العين كَسَيْدٌ ، وفتحتها لا يجيء إلا في الصحيح كَصَيْقَلٍ وَحَبْدَرٍ ، إلا حرفاً واحداً ، قال :

(١) انظر ( ص ١٢٠ ، ١٢١ من هذا الجزء )

(٢) في الكشف ( ص ١٦٢ طبع بولاق ) : « قرئ ضعفاء ، وضعافي ،

وضعافي نحو سَكَارِي وَسُكَارِي » اهـ ؛ ولم نجد رواية هذه القراءات لغيره

\* مَابَالُ عَتْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَتْنِ \* (١)

وهذا مذهب سيبويه ، قال : ويختص بعض الأوزان ببعض الأنواع كاختصاص  
فُعْلَةُ المضموم فاؤه بجمع الناقص ، كَقُضَاةٍ ، وفُعْلَةٌ بفتح الفاء في غيره ككُفْرَةٍ  
وَبَرَّةٍ ؛ ومذهب القراء أن وزن مَيَّتٍ فَعِيلٌ ككريم ، والأصل مَوَيْتٌ ،  
أعلت عينه كما أعلت في الماضي والمضارع ، قدم وأخر ، ثم قلبت الواو ياء  
لاجتماعهما وسكون الأول ، وطَوِيلٌ عنده شاذ ، قال : وأما ما ليس مبنيا على  
فَعِيلٍ مُلَكٍّ فإنه لا يُعِلُّ بالتقلب ، نحو سَوِيْقٍ (٢) وَعَوِيْلٍ (٣) وَحَوِيلٍ (٤)  
وسيجيء الكلام فيه في باب الإعلال ؛ وكذا قال القراء في قضاة : إنه في  
الأصل مضعف العين نحو كُفَّرَ ، وأصله قُضِيَ ، فحذف التضعيف و عوض عنه  
التاء كما مر قبل (٥) ، واستدل القراء على كون ميت في الأصل فَعِيلًا بنحو  
أَهْرَنَاءَ وَأَيِّنَاءَ ، في هين وبين ، والشهور في أفلاء أن يكون جمع فعيل ،  
وقال سيبويه : إنما جُمعا على أفلاء لمناسبة فيعل لفعيل في عدد الحروف ، كما  
حمل في سادة وجياد على فاعل نحو بَرَّةٍ وصيام ، وفي أموات وأكياس  
وأقوال جمع قَيْلٍ (٦) . مخفف قَيْلٍ على فعل كحوض وأحواض ، إذ كثيرا ما

(١) قد سبق قولنا في شرح هذا الشاهد فانظره ( ١٥٠ ص )

(٢) السويق : ما يتخذ من الحنطة والشعير ، وهو الخمر أيضا ، قال الشاعر :

نُكَلِّفُنِي سَوِيْقَ الْكَرْمِ جَرْمٌ وَمَا جَرَمٌ ؟ وَمَا ذَاكَ السَّوِيْقُ ؟

(٣) العويل : البكاء مع رفع الصوت ، وقد أعول الرجل وأعولت المرأة

إعوالا ، وعول - بالتضعيف - أيضا

(٤) الحويل : الشاهد ، وهو الكفيل أيضا .

(٥) انظر ( ص ١٥٦ من هذا الجزء )

(٦) القيل : الملك ، أو هو خاص بملوك حمير ، وهو عندهم خاص بما دون

يُخَفَّفُ فَيَعْمَلُ بِحَذْفِ الْعَيْنِ فَيَصِيرُ كَفَعْلٍ فِي الْحَرَكَةِ وَالسَّكُونِ ، وَكَذَا بِحَوِّ مَيْتٍ وَسَيِّدٍ وَلَيْنٍ وَهَيْنٍ ، وَمَنْ قَالَ فِي جَمْعٍ قَلِيلٍ أَقْيَالٌ فَقَدْ حَمَلَهُ عَلَى لَفْظِهِ ، وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ .

وَأَصْلُ فَيَعْمَلُ أَنْ يَجْمَعَ جَمْعُ السَّلَامَةِ : فِي الْمَذْكَرِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ ، وَفِي الْمَوْثُوثِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ ، وَكَذَا إِذَا خَفَّفَ بِحَذْفِ الْعَيْنِ ، نَحْوَ الْمَيْتُونَ وَالْمَيْتَاتِ ، وَيَجْمَعُ الْمَذْكَرَ وَالْمَوْثُوثَ مِنْهُ عَلَى أَفْصَالٍ كَأَمْوَاتٍ فِي جَمْعِ مَيْتٍ وَمَيْتَةٍ ، كَمَا قِيلَ أَحْيَاءُ فِي جَمْعِ حَيٍّ وَحَيَّةٍ ، وَهَذَا كَمَا يَقَالُ : أَتَقَاضٍ فِي جَمْعِ تَقَضٍّ <sup>(١)</sup> وَتَقْضَةٍ ، وَأَنْضَاءُ فِي جَمْعِ نِضْوٍ <sup>(٢)</sup> وَنِضْوَةٍ .  
وَجَاءَ رِيضٌ <sup>(٣)</sup> لِلْمَذْكَرِ وَالْمَوْثُوثِ سَوَاءً ، حَمَلًا عَلَى فَعِيلٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى مَرْوُضَةٍ .

الْمَلِكُ الْأَعْلَى ، وَأَصْلُهُ قِيلَ - بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ كَسِيدٍ - نَخَفَ بِحَذْفِ إِحْدَى الْيَاءَيْنِ ، وَأَصْلُ اسْتِثْقَاةٍ مِنَ الْقَوْلِ . سَمِيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَقُولُ مَا يَشَاءُ فَيَنْفُذُ مَا يَقُولُ ، وَيَجْمَعُ عَلَى أَقْوَالٍ نَظَرًا إِلَى أَصْلِهِ ، وَعَلَى أَقْيَالٍ نَظَرًا إِلَى لَفْظِهِ ، وَعَلَى مَقَاوِلٍ وَمَقَاوِلَةٍ وَكَأَنَّهُمْ فِي هَذَيْنِ جَمَعُوا مَقُولًا لِكُونِهِ بِمَعْنَاهُ . قَالَ لَيْدٌ :

لَهَا غَلَلٌ مِنْ رَازِقِيٍّ وَكَرْسُفٍ بِأَيْتِمَانٍ عُجْمٍ يَنْضَفُونَ الْكُفُولَا  
وَقَالَ الْأَعْمَشُ :

ثُمَّ كَانَتْ بَعْدُ الرَّبَابُ وَكَانَتْ كَعَذَابٍ عَقُوبَةُ الْأَقْوَالِ  
(١) التَّقْضُ : الْمَقْضُوسُ مِنَ غَزَلٍ أَوْ بِنَاءٍ أَوْ غَيْرِهِمَا ، وَالْمَهْزُولُ بِسَبَبِ السَّيْرِ نَاقَةٌ أَوْ جَمَلًا

(٢) النِّضْوُ : حَدِيدَةُ الْجَبَامِ ، وَسَهْمٌ فَسَدَ مِنْ كَثْرَةِ مَا رَمَى بِهِ ، وَالتَّوْبُ الْخَلْقُ ، وَالْمَهْزُولُ مِنَ الْإِبِلِ وَغَيْرِهَا .

(٣) الرِّیْضُ - كَسِيدٌ - : النَّاقَةُ إِذَا كَانَتْ فِي أَوَّلِ عَهْدِهَا بِالرِّیَاضَةِ ، وَهِيَ صَعْبَةٌ بَعْدَ ، وَقَالَ فِي اللِّسَانِ : « الرِّیْضُ مِنَ الدَّوَابِّ : الَّذِي لَمْ يَقْبَلِ الرِّیَاضَةَ ، وَلَمْ يَمُهِرِ الْمَشْيَةَ ، وَلَمْ يَذَلْ لِرَاكِبِهِ . قَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ : وَالرِّیْضُ مِنَ الدَّوَابِّ وَالْإِبِلِ  
(٢٣ - ١٢)

قوله « شَرَّ ابْنِ وَحْشَانُونَ »<sup>(١)</sup> بضم القاء وفتحها ، وَفَسَّيْتُونُ ، أبنية للبالغة لا يستوى فيها المذكر والمؤنث ، فيجمع الجميع جمع الصحة : المذكر بالواو والنون . والمؤنث بالالف والتاء : وإنما دخلتها الهاء لمشابتها مُفَعَّلًا : لفظًا بالتضعيف ، ومعنى بالبالغة ، فهذه الأوزان الثلاثة لا تبكسر ، وإنما قالوا في عَوَّار<sup>(٢)</sup> وهو الجبان : عَوَّارٍ ، لجره مجرى الأسماء ؛ لأنهم لا يقولون للمرأة : عَوَّارَةٌ ؛ لأن الشجاعة والجن في الأغلب مما يوصف به الرجال الذين يحضرون في القتال ، فشبها عَوَّارًا

ضد الذلول ، المذكر والأنثى في ذلك سواء ، قال الراعي :

فَكَانَ رِيضَهَا إِذَا اسْتَقْبَلَتْهَا      كَانَتْ مُعَاوَذَةً الرَّكَّابِ ذُلُولًا

قال : وهو عندي على وجه التفاؤل ، لأنها إنما تسمى بذلك قبل أن تمهر الرياضة اهـ

(١) حسانون : جمع حسان - بضم الحاء وتشديد السين - وهو بمعنى الحسن إلا أنه يدل على الزيادة في الحسن ، وحسان - بصحيف السين - أقل منه في معنى الحسن ، والحسن أقل منهما جميعًا ، وتقول للأنثى : حسانة - بتشديد السين - وهذا معنى قول المؤلف « لا يستوى فيها المذكر والمؤنث » . وقال ذو الأصبغ العدواني :

كَأَنَّا يَوْمَ قُرَيْشٍ إِنَّمَا      نَقْتُلُ إِيَّانَا  
فِيأَمَّا بَيْنَهُمْ كُلُّ      قَتَى أَبْيَضَ حُسَانًا

وقال الشماح :

دَارَ الْفَتَاةِ الَّتِي كُنَّا نَقُولُ لَهَا      يَاطْبِيَّةَ عَطَلًا حُسَانَةَ الْجِيدِ

(٢) العوار : الضعيف الجبان ، وجمعه عواري ، قال الأعشى :

غَيْرَ مِيلٍ وَلَا عَوَّارٍ فِي الْهَيْ      جَا وَلَا عَزْلٍ وَلَا أَكْفَالٍ

قال سيويه : لم يكتف فيه بالوار والنون لأنهم قلما يصفون به المؤنث ، فصار كفعال ومفعيل ، ولم يصرك فعال (كشداد) ، وقال الجوهري : العوار : الجبان ، وجمعه العواري ، وإن شئت قلت : العواري ، في الشعر ؛ قال لبيد يخاطب عمه ويعاتبه :  
وَفِي كُلِّ يَوْمٍ ذِي حِفَاظٍ بَلَوْتَنِي      قَتَمْتُ مَقَامًا لَمْ تَقْمُهُ الْعَوَّارُ

وهو وير بكُلَّابٍ <sup>(١)</sup> وكلايب ، وكذا فُلَّ كزُمِيل <sup>(٢)</sup> وَجُبَّ <sup>(٣)</sup> وفُجِيل  
كزُمِيل وسُكَيْت <sup>(٤)</sup> ، مثالا مبالغة تدخلها التاء للمؤنث ، ولا يجمعان إلا  
جمع التصحيح بالواو والنون وبالألف والتاء ، وأما بناء المبالغة الذي على مِفْعَل  
كَيْهَذَاء <sup>(٥)</sup> ومِهْذَار <sup>(٦)</sup> ، أو على مِفْعِيل كِيخْضِر <sup>(٧)</sup> ومِعْطِير <sup>(٨)</sup> ، أو على  
مِفْعَل كِيذْعَس <sup>(٩)</sup> ومِطْمَن <sup>(١٠)</sup> ، أو على فَعَال كَصَنَاع <sup>(١١)</sup> وَحَصَان <sup>(١٢)</sup> ، أو على

(١) الكلاب : المهماز ، وهو الحنيدة التي على خف الرائيض ، ويرادفه  
كلوب - يفتح الكاف وتشديد اللام -

(٢) الزمل ، والزميل : الجبان الضعيف الرذل ؛ قال أحيحة بن الجلاح :

وَلَا وَأَيْبِكَ مَا يُغْنِي غَنَائِي مِنْ الْفَتَيَانِ زُمِيلٌ كَسُولٌ

(٣) الجبأ ، ويمد : الجبان ؛ قال الشاعر :

تَمَاعَبٌ قَطُّ إِلَّا لَثِيمٌ فَعَلَّ ذِي كَرَمٍ وَلَا جَفَا قَطُّ إِلَّا جُبَّاءٌ بَقْلَاءُ  
وقال مفروق بن عمرو الشيباني :

فَمَا أَنَا مِنْ رَبِّ الزَّمَانِ يَجُبُّ وَلَا أَنَا مِنْ سَيْبِ الْإِلَهِ يَبَايِسُ

(٤) السكيت - وتخفف الكاف - : العاثر من الخيل الذي يجمى في آخر

الحلبة من العشر المددوات ( انظر ص ٢٨١ ج ١ )

(٥) المهداء : المرأة الكثيرة الاهداء

(٦) المهذار : الكثير الهذر ، والهذر : الكلام الذي لا يعبأ به

(٧) المحضير : الكثير الحضر - بضم فسكون - ، والحضر : ارتفاع الفرس

في العدو

(٨) المعطير : الكثير التعمير

(٩) المدعس - كثير - : الطعان : أي الكثير الطعن ، والمدعس أيضا اسم للألة

التي يدعس بها : أي يطعن

(١٠) الصناع - بفتح الصاد وتخفيف النون - : الصانع الخائق - يقال : رجل

صناع وامرأة صناع ؛ إذا كان كل منهما حاذقا ماهرا ( انظر ج ١ ص ١٩٧ )

(١١) «الحصان» : تقول : امرأة حصان . وحاصن وحصناء ؛ إذا كانت غفيرة

فَمَالٌ كَهَيْجَانٍ<sup>(١)</sup> ، أو على فَعُولٍ كَصَبُورٍ ، فيستوى في جميعها المذكر والمؤنث ، ولا يجمع شيء منها جمع السلامة ، إلا في ضرورة الشعر ، وقد ذكرنا تكسير فَمَالٍ وفَمَالٍ وفَعُولٍ صفات ، وأما تكسير مَفْعَالٍ ومَفْعِيلٍ ففعل مفاعيل كَمَقَالِيَتٍ ومَآشِيرٍ في مَقَالَاتٍ<sup>(٢)</sup> ومِثْشِيرٍ<sup>(٣)</sup> ، وجمع مَفْعَلٍ مفاعل كمداعس في جمع مدعس ، وأما قولهم : مسكينون ومسكينات ؛ فلقولهم : مسكين ومسكينة ، تشبيهاً بفقير وفقيرة .

قوله « مَضْرُوبُونَ ومَكْرَمُونَ ومَكْرَمُونَ » أى : كل ما جرى على الفعل من اسمى الفاعل والمفعول وأوله ميم فبابه التصحيح لمشابهة الفعل لفظاً ومعنى ، وجاء

وإذا كانت متروجة أيضاً . قال حسان :

حَصَانٌ رَزَانٌ مَاتَزُنٌ بِرِيْبَةٍ وَتُصْبِحُ غَرْنِي مِنْ لُحُومِ الْفَوَاحِلِ  
وقال الآخر :

وَحَاصِنٍ مِنْ حَاصِنَاتٍ مُلْسٍ مِنْ الْأَذَى وَمِنْ قِرَافٍ الْوَقْسِ  
ولا يقال : رجل حصان ، وإنما يقال : رجل محصن ، كما يقال : امرأة محصنة  
(١) انظر ( ص ١٣٥ من هذا الجزء )  
(٢) المقلات : القليلة الولد ، ويقال : هى التى لا يعيش لها ولد ، قال الشاعر :  
(ويقال : هو كثير ) :

بِفَاتٍ الطَّيْرِ أَكْثَرُهَا فِرَاحًا وَأُمُّ الصَّغْرِ مَقْلَاتٌ نَزُورٌ  
قال فى اللسان : « وامرأة مقلات ، وهى التى ليس لها إلا ولد واحد ، وأنشد :  
وَجَدْنِي بِهَا وَجْدُ مَقْلَاتٍ بِوَاحِدِهَا وَلَيْسَ يَقْوَى مُحِبُّ فَوْقَ مَا أُجِدُّ  
وأقلت المرأة ، إذا هلك ولدها » اهـ

(٣) تقول : رجل مئشير وامرأة مئشير - بغير هاء - وتقول : ناقة مئشير  
وجواد مئشير ، يستوى فيه المذكر والمؤنث ، وهو مبالغة من الأشر ، وهو المرح  
وهو أيضا البطر أو أشده



في اسم المفعول من الثلاثي نحو ملعون ومشثوم وميمون وملّعين ومشائيم<sup>(١)</sup> وميامين<sup>(٢)</sup> ، تشبيهاً ، بمفرد<sup>(٣)</sup> ومفعول<sup>(٤)</sup> ، وكذا قالوا في مكسور : مكاسير ، وفي مملوكة : مماليح ، وقالوا أيضاً في مفعّل المذكور كموسر ومقطر ، وفي مفعّل كمنسّر : مياسير<sup>(٥)</sup> ومقاطير ومناكير ، وإنما أوجبوا الياء فيهما مع

(١) المشائيم : جمع مشثوم ، وهو ضد الميمون ، قال الشاعر :  
مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا  
(٢) الميامين : جمع ميمون ، وهو صفة من اليمن وهو البركة ، قول : رجل  
أيمن وميمون ويامن ويمين ، وقالوا : يمين الرجل - على بناء المجهول - فهو ميمون ،  
ويمن الرجل - يفتح الميم - قومه فهو يامن ، إذا صار مباركا عليهم ، وجمعوا  
الأيمن على أيامن ، قال خرز - كعمر - بن لوزان - كعدنان - :

وَلَقَدْ غَدَوْتُ وَكُنْتُ لَا أَغْدُو عَلَى وَاقٍ وَحَائِمٍ

فَإِذَا الْأَشَائِمُ كَالْأَيَا مِنْ وَالْأَيَامِنْ كَالْأَشَائِمِ

(٣) المفرد : ضرب من الكأنة ( انظر ص ١٨٧ )

(٤) المامول : المكحال ، والحديدة التي يكتب بها في ألواح الدفتر  
(٥) جعل المؤلف المياسير جمع موسر الذي هو اسم فاعل من أيسر ، وأصل  
الموسر ميسر قلبت الياء واوا لسكونها إثر ضمة فلما أريد الجمع رجعت الياء إلى أصلها  
لزوال مقتضى قلبها واوا ، وهذه الياء التي قبل الطرف مزبدة للأشباع كما قالوا  
في طوايق وخواتيم - على رأي - ( انظر ص ١٥١ ، ١٥٢ من هذا الجزء )  
وكلمة مياسير نحتل غير ما ذكره وجهين : الأول أن تكون جمع ميسور وهو اسم  
مفعول جاء على غير فعله إن كان من يسره بالتضعيف ، وعلى فعله إن كان من قولهم  
يسر فلان فرسه فهو ميسور ، إذا سمته ؛ الثاني : أن يكون جمع ميسور مصدرا بمعنى  
اليسر عند غير سيويه ( انظر ص ١٧٤ ) وجمع المصدر جائز إذا أريد به  
الأنواع وقد جاء في هذه الكلمة بعينها ، قال الشاعر :

اسْتَقْدِرَ اللَّهُ خَيْرًا وَارْضَيْنِي بِهِ فَبَدَنَمَا الْمُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ

ضعفها في نحو معالم جمع مُعَلِّمٍ ليتبين أن تكسيرها خلاف الأصل ، والقياسُ  
التصحیح ، والأغلب في المُفْعِلِ المختص بالمؤنث التجرد عن التاء ، فلا يصحح ،  
بل يجمع على مفاعل كالمطافل والمُشَادِن <sup>(١)</sup> والمَرَاضِع ؛ لما سر في شرح الكافية  
في باب المذكر والمؤنث ، وقد يجيء هذا الباب بالتاء أيضاً ، نحو ناقة مُتَلٍ ومُتَلِيَّةٌ  
لأتى يتلونها ولدها ، وكلبة تُجَرِّ وتُجَرِّية لأتى لها جَرَوٌ ، وإنما أُمْتُتُوا الماء في الناقص  
خوف الإجحاف بحذف علم التأنيث ولام الكلمة في النون ، وجوزوا في جمع هذا  
المؤنث زيادة الياء أيضاً ليكون كاللوض من الماء المقطرة فتقول : مطافيل ، ومراضيع ،  
ومشادين ، ويجوز تركه ، قال تعالى : ( وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ ) وقال : —  
٦٥ - \* حَتَّى النَّحْلِ فِي الْبَنَانِ عُودٌ مَطَافِلٍ \* <sup>(٢)</sup>

قال « وَالرُّبَاعِيُّ نَحْوُ جَفَرٍ وَغَيْرِهِ عَلَى جَمَافٍ قِيَاساً ، وَنَحْوُ قِرَاطِسٍ  
عَلَى قِرَاطِسٍ ، وَمَا كَانَ عَلَى زَيْتَةٍ مُلْحَقاً أَوْ غَيْرِ مُلْحَقٍ بِغَيْرِ مَدَّةٍ أَوْ مَعَهَا  
يَجْرَى مَجْرَاهُ نَحْوُ كَوْنِ كَبٍ وَجَدُولٍ وَعَشِيرٍ وَتَنْضُبٍ وَمِذْعَسٍ وَقِرَاطِحٍ

(١) المشادن : جمع مشدن وهو اسم قاعل من قولهم : أشدنت الظبية ، إذا قوى  
ولدها واستغنى عن أمه (انظر ح ١ ص ١٩٠)

(٢) هذا عجز بيت من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي ، وصدره قوله :

\* وَإِنْ حَدِيثًا مِنْكَ لَوْ تَبَذَّلْتَهُ \*

الجنى : أصله الثمر المجتنى ، واستعاره هنا للعسل . والعود : جمع عائد وهي  
الحديثة النجاج من الأبل والظباء . والمطافل : جمع مطفل وهي التي معها طفلها  
ويقال فيه : مطافيل أيضاً كما قال المؤلف . ومعنى البيت إن حلاوة حديثك لو  
تفضلت به هي حلاوة العسل مشوياً بالبن الأبل الحديثة العهد بالتياج والتي  
خلفها طفلها ، والاستشهاد بالبيت على أنهم جوزوا في جمع مفعل إذا كان  
وصفاً لمؤنث حذف الياء كما في البيت وزيلاتها كما في قول أبي ذؤيب أيضاً —  
وهو من قصيدة الشاهد السابق ويليه في ترتيبها — :

مَطَافِيلُ أَبْكَارِهِ حَدِيثٌ نَتَاجُهَا تَشَابُ بِمَاءٍ مِثْلِ مَاءِ الْمَفَاقِيلِ

وَقَرَطَايَ وَمِصْبَاحٍ ، وَنَحْوُ جَوَارِبَةٍ وَأَشَاعِنَةٍ فِي الْأَعْجَبِيِّ وَالنَّسُوبِ »  
أقول « قوله جعفر وغيره » أى : غير هذا الوزن من أوزان الرباعى  
كدِزَمٍ وزِبرِجٍ وُبرِثُنٍ وَقِمَطَرٍ وَبُرَقَعٍ <sup>(١)</sup> ، على قول الأَخفش ، جميعه على  
فَتَالِلٍ ، سواء كان للقلة أو للكثرة ؛ إذ لا يُحذف من حروفه الأصلية شئ حتى  
يرد بسببه إلى جمع القلة ، وأما ذو التاء من الرباعى فقليل : يكسر فى الكثرة  
على ما كسر عليه المذكر ، وفى القلة يجمع جمع السلامة بالأنف والتاء ، نحو  
جَمَاحِمٍ وَجُمُجُمَاتٍ فى جُمُجُمَةٍ ، وكذا ماهو على عدد حروفه من ذى زيادة  
الثلاثى غير المذكور قبل ، كَمَكْرُمَةٍ وَمَكْرُمَاتٍ ومَكَارِمٍ وَأُنْمَلَةٌ وَأَعْمَلَاتٍ  
وَأَنَامِلٍ

قوله « ويحو قرطاس على قرطيس » أى : كل رباعى قبل آخره حرف  
مد كَصُفُورٍ وَقَرَطَاسٍ وقنديل ، فإنك تجمعهم على فعاليل  
قوله « وما كان على زنته » أى : زنة الرباعى ، أغنى عدد حروفه ، سوله  
كان مثله فى الحركات المعينة والسكنات كَجَدَوَلٍ وَكَوْثَرٍ ، أو لا كَتَنْضُبٍ <sup>(٢)</sup> ،  
وهذا القول منه تجوز ؛ لأنه يعتبر فى الوزن الحركات المعينة والسكنات ، فلا  
يقال : تَنْضُبٌ على زنة حَمَفَرٍ نظراً إلى مطلق الحركات إلا على مجاز بعيد ،  
وكذا يعتبر فى الزنة زيادة الحروف وأصالتها ، كما سرى صدر الكتاب <sup>(٣)</sup> ،  
لكن يتجاوز تجوزاً قريباً فى الملحق فيقال : إنه على زنة الملحق به ؛ فيقال

(١) انظر فى شرح هذه الالفاظ كلها ( ١ ص ٥١ )

(٢) التنضيب : شجر له شوك قصار وليس من شجر الشواحق تألقه الحرابي ،  
أشد سيويه للناجاة الجمعدى :

كَأَنَّ الدُّخَانَ الَّذِي غَادَتْ ضُحْيًا دَوَاخِنُ مِنْ تَنْضُبٍ

(٣) انظر ( ١ ص ١٢ وما بعدها )

جَدَّوْلٌ وَكَوْثَرٌ عَلَى زَنَةِ جَعْفَرٍ ، وَلَا يُقَالُ إِنَّ حِمَارًا عَلَى زَنَةِ قِمَظَرٍ ، لِمَا لَمْ يَكُنْ مَلْحَقًا بِهِ  
 قوله « ملحقًا » يعنى نحو كَوَثَرٌ وَحَدُولٌ وَعِثِيرٌ<sup>(١)</sup>  
 قوله « أو غير ملحوق. » يعنى نحو تَنْضُبٌ وَمِدْعَسٌ

قوله « بغير مدة » من تمام قوله : أو غير ملحق ؛ لأن المدة عندهم لا تكون  
 للالحاق كما مر فى موضعه : أى لا يكون ملحقا بالرباعى ، لكن يساويه فى عدد  
 الحروف ، بشرط أن لا تكون المساواة بسبب زيادة المدة ، احترازا عن مثل  
 فَاعَلٌ وَقَمَالٌ وَقَمُولٌ وَقَفِيلٌ ، فان هذه تساوى الرباعى بسبب زيادة المدة. ، وليست  
 للالحاق ، وإنما احتراز عن مثل هذه الأمثلة لأن تكسيها قد لا يكون  
 كتكسیر الرباعى ، بل لها جموع معينة كما مر

قوله « وَقِرْوَاحٌ<sup>(٢)</sup> وَقِرْطَاطٌ<sup>(٣)</sup> ومصباح » يعنى هذه الأمثلة تكسيها  
 كتكسیر الرباعى الذى قبل آخره مدة ، نحو قِرْطَاسٌ ، وإن لم تكن رباعية ،  
 وكذا غير ما ذكره المصنف من الثلاثى الزيد فيه حرفان أحدهما حرف لين رابعة  
 مدة كانت نحو كَلُوبٌ وَكُلَّابٌ<sup>(٤)</sup> وإصْبَاحٌ وإجْفِيلٌ<sup>(٥)</sup> وأُمْلُودٌ<sup>(٦)</sup> ،

(١) العشير : القبار ، وقيل : هو كل ما قلبت من تراب أو مدر أو طين  
 بأطراف أصابع رجلينك ، إذا مشيت لا يرى من القدم أثر غيره  
 (٢) القرواح - بكسر أوله وسكون ثانيه - : الناقة الطويلة القوائم ،  
 والجلل يعاف الشرب مع الكبار فإذا جاءت الصغار شرب معها ، والنخلة الطويلة  
 الملساء ، والبارز الذى لا يستره من السماء شيء  
 (٣) القراطاط - بضم أوله وكسره مع سكون ثانيه فيهما - : الداهية ، وما  
 يوضع تحت رحل البعير ( انظر ص ١ ص ١٧ )  
 (٤) قد مضى قريبا شرح الكلوب والكلاب فانظره فى ( ص ١٧٩ من  
 هذا الجزء )

(٥) الاجفيل - بكسر فسكون - : الظليم ينفر من كل شيء ، وهو  
 أيضا الجبان . والقوس البعيدة السهم ، والمرأة المستة  
 (٦) الأملود - بضم فسكون - : الناعم اللين من الناس ومن الغصون

أو غير مدة كسَنُور<sup>(١)</sup> وَسُكَيْت ، وعلى ما قاله سيويه في تصغير مُسَرُول<sup>(٢)</sup>  
مسيريل ينبغى أن يكسر إذا كسر على مَسَارِيل ، وكذا في كَنُور كناهير<sup>(٣)</sup>  
كما يقال في تصغيره : كَنَيْهَر ، ولو قال « ونحو قِرْوَاح وقِرْطَاط ومصباح  
كَقِرْطَاس » لكان أوضح ، لكنه أراد وما كان على زنة الرباعى بلا مدة رابعة  
كَقَهْمَر أو مَها كَقِرْطَاس يجرى مجراه ، ثم مثل من قوله نحو كَوَّ كَب إلى  
قوله مَدْعَس بما يوازن الرباعى بلا مدة رابعة ، ومن قوله قِرْوَاح إلى مِصْبَاح بما  
يوازن الرباعى مع مدة رابعة

قوله « ونحو جواربة<sup>(٤)</sup> وأشاعثة<sup>(٥)</sup> في الأعجمى والمنسوب » اعلم أن  
كل جمع أقصى واحدُه مُعَرَّب كَجَوَرَب<sup>(٦)</sup> أو منسوب كأَشْعَى<sup>(٧)</sup> فاهم يلحقونه  
الماء ؛ أما الأول فعلى الأغلب ، وأما الثانى فوجوبا ، وذلك بحوزة موازنة<sup>(٨)</sup>

(١) السنور : حيوان ، وهو الهر

(٢) (انظر ص ١ ص ٣٥٢٥٠)

(٣) الكنهور - كسفرجل - : الضخم من الرجال ، والمتراكم من السحاب

(٤) الجورب : معرب . قال ابن إياز : معرب « كوربا » وترجمته الحرفية قبر

الرجل (القدم) ، وجمعه جوارب وجواربة (انظر شفاء الغليل ص ٦٨ طبعة الوهية)

(٥) الأشاعثة : جمع أشعث ، والأشعث المنسوب إلى أشعث ، والأشاعثة قوم

من الخوارج منسوبون إلى الأشعث بن قيس الكندى ، وابنته جعدة بنت

الأشعث هى التى سمى الحسن بن على رضى الله تعالى عنه ، وكانت زوجته

فخرضا معاوية على ذلك .

(٦) الموازنة : جمع موزج - ككوز - وهو الخف ، فارسي معرب ، والجمع

موازج ، وموازجة ألحقوا الهاء للعجمة . قال ابن سيده : وهكذا وجد

أكثر هذا الضرب إلا بمجموع مكررا بالهاء فيما زعم سيويه ، وأصل الموزج

بالفارسية « موزه »

وَصَوَالِجَةُ <sup>(١)</sup> وَطَيَّالِيسَةُ <sup>(٢)</sup> وَجَوَّارِبَةُ فِي الْمَرْبِ ، وَقَدْ جَاءَ كَيَّالِجُ <sup>(٣)</sup>  
وَجَوَّارِبُ تَشْبِيهَا بِالْجَمْعِ الْعَرَبِيِّ كَالْمَسَاجِدِ ، وَمَحُو أَشَاعِثُهُ وَمَهَالِبُهُ <sup>(٤)</sup> وَمَشَاهِدُهُ <sup>(٥)</sup>  
فِي الْمَنْسُوبِ ، وَاحِدُهَا أَشْعَثِيٌّ وَمُهَاجِيٌّ وَمَشْهَدِيٌّ ، وَقَدْ اجْتَمَعَ الْعَجْمَةُ وَالنَّسَبَةُ فِي  
بَرْابَرَةٍ جَمْعُ بَرْبَرِيٍّ ، وَسَبَابِجَةٍ جَمْعُ سَبَبِجِيٍّ ، عَلَى وَزْنِ ذَيْلِيٍّ ، وَهِيَ قَوْمٌ مِنْ  
الْهِنْدِ يَنْدَرِقُونَ الْمَرَائِبَ <sup>(٦)</sup> فِي الْبَحْرِ ، وَقَدْ يُقَالُ « سَبَاجٌ » بِأَنْفِ كَخَتَامٍ ،

(١) الصَوَالِجَةُ : جَمْعُ وَاحِدِهِ صَوَالِجٌ وَصَوَالِجَانٌ وَصَوَالِجَانَةٌ ، وَهُوَ الْعُودُ  
الْمَوْجُ ، فَارْسِيٌّ مَرْبِيٌّ ، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ فِي التَّهْذِيبِ : الصَّوَالِجَانُ : عَصَا يَعْطَفُ  
طَرَفُهَا يَضْرِبُ بِهَا الْكُرَةَ عَلَى الدَّوَابِّ ، فَأَمَّا الْعَصَا الَّتِي اعْوَجَ طَرَفُهَا خَلْقَةً فِي  
شَجَرَتِهَا فَهِيَ مَحْجَنٌ ،

(٢) الطَيَّالِيسَةُ : جَمْعُ طَيَّلِسَانَ - بَفَتْحِ اللَّامِ وَضَمِّهَا - وَطَيَّلِسُ أَيْضًا -  
كَزَيْنَبٍ - وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْأَكْسِيَةِ أَسْوَدٌ ، فَارْسِيٌّ مَرْبِيٌّ ، وَجَاءَ فِي جَمْعِهِ  
طَيَّلِسُ أَيْضًا

(٣) قَالَ فِي اللِّسَانِ : « قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ : الْكَيْلِجَةُ : مَكْيَالٌ ، وَالْجَمْعُ  
كَيَالِجٌ وَكَيَالِجَةٌ أَيْضًا ، وَالْهَاءُ لِلْعَجْمَةِ » اهـ ، وَقَالَ فِي الشِّفَاءِ ( ص ١٩٣ طَبْعَةُ  
الْوَهْبِيَّةِ ) : « كَيْلِجَةٌ ، وَكَيْلِجَةٌ ، وَكَيْلِجَةٌ ، وَجَمْعُهُ كَيَالِجٌ وَكَيَالِجَةٌ » اهـ

(٤) الْمَهَالِبَةُ : جَمْعُ مَهْلَبِيٍّ - بِتَشْدِيدِ اللَّامِ مَفْتُوحَةً - وَهُوَ الْمَنْسُوبُ إِلَى الْمَهْلَبِ ،  
وَالْمَهَالِبَةُ فِرْقَةٌ نَسَبَتْ إِلَى الْمَهْلَبِ ابْنِ أَبِي صَفْرَةَ

(٥) الْمَشَاهِدَةُ : جَمْعُ مَشْهَدِيٍّ ، وَهُوَ الْمَنْسُوبُ إِلَى الْمَشْهَدِ ، وَهُوَ مَفْعَلٌ مِنْ  
الشَّهَادَةِ : أَيِ الْحُضُورِ ، فَمَعْنَاهُ مُحَضَّرُ النَّاسِ . وَمَشَاهِدُ مَكَّةَ : الْمَوَاطِنُ الَّتِي  
يَحْضُرُهَا النَّاسُ

(٦) يَنْدَرِقُونَ الْمَرَائِبَ : أَيِ يَخْفِرُونَهَا ؛ وَصَنَعَ الشَّارِحُ يَقْتَضِي أَنْ  
السَّبَابِجَةُ يَبَاءُ مَثْنَاءً تَحْتِيَّةً ، وَهُوَ الْمَوْجُودُ فِي شِفَاءِ الْغُلِيلِ ( ص ١٢٠ طَبْعَةُ  
الْوَهْبِيَّةِ ) وَفِي سَبِيحِهِ ( ج ٢ ص ١٠١ ) وَصَنَعَ الصَّبَاحُ يَقْتَضِي أَنَّهَا سَبَابِجَةٌ - يَبَاءُ  
مَوْحِدَةً - قَالَ فِي ( س ب ج ) : « وَالسَّبَابِجَةُ قَوْمٌ مِنَ السِّنْدِ كَانُوا بِالْبَصْرَةِ جَلَاوِزَ  
وَحِرَاسَ السَّجَنِ ، وَالْهَاءُ لِلْعَجْمَةِ وَالنَّسَبِ ، قَالَ يَزِيدُ بْنُ مَفْرَغٍ الْهَمِيرِيُّ :

وَطَمَّاطِيمٍ مِنْ سَبَابِجٍ خُزِرٍ يُلْبَسُونِي مَعَ الصَّبَاحِ الْقَيُّودَا » اهـ

والتاء عند سيبويه في جمع النسوب عوض من ياء النسبة المحذوفة في الجمع حذفاً لازماً ، وإنما حذفت فيه لكون أقصى الجموع ثقيلًا لفظًا ومعنى فلا يركب إذا

وتبعه في اللسان قال : « والسبايجة قوم ذوو جلد من السند والهند يكونون مع رئيس السفينة البحرية يذرقونها ، واحدم سبيجي ( ياء النسب ) ، ودخلت الهاء للعجمة والنسب كما قالوا : البرابرة ، وربما قالوا : السابج ، قال هميان :

لَوْ لَقِيَ الْقَيْلُ بِأَرْضِ سَابِجَا      أَدَقَّ مِنْهُ الْمُنَى وَالْدَّوَارِجَا

وإنما أراد هميان سابجا ( بفتح الباء ) فكسر لتسوية الدخيل ، لأن دخيل هذه الفصيحة كلها مكسور . قال ابن السكيت : السبايجة قوم من السند يستأجرون ليقاتلوا فيكونون كالبدرة ، فظن هميان أن كل شيء من ناحية السند سبيج فجعل نفسه سبيجا » اهـ

ونحن ننقل لك عبارة سيبويه في هذا الموضوع ؛ فان جميع ألفاظ هذا الفصل قد أخذها المؤلف عنه ، قال ( ٢٣٠ ص ٢٠١ ) : « هذا باب ما كان من الأعجمية على أربعة أحرف وقد أعرب فكسرت على مثال مفاعل . . . زعم الخليل أنهم يلحقون جمه الهاء إلا قليلا ، وكذلك وجدوا أكثره فيما زعم الخليل ، وذلك هوزج وهوازجة ، وصولج وصوالجة ، وكربج وكرايجة ، وطيلسان وطيلاسة ، وجورب وجوارية ، وقد قالوا : جوارب ، جطوها كالصوامع والكواكب ، وقد أدخلوا الهاء أيضا فقالوا : كيالجة ، ونظيره في العربية صيقل وصياقلة ، وصيرف وصيارفة ، وقشعهم وقشاعمة ، فقد جاء إذا أعرب كلاك وملائكة ، وقالوا : أناسية لجمع إنسان . وكذلك إذا كسرت الاسم وأنت تريد آل فلان أو جماعة الحى أو بنى فلان ، وذلك قولك : المسامة والمناذرة والمهالبة والأحامرة والأزارقة ، وقالوا : الدياسم وهو ولد الذئب ، والمعاول ، كما قالوا : جوارب ، شبهوه بالكواكب حين أعرب ، وجعلوا الدياسم بمنزلة التيالم والواحد غيلم ، ومثل ذلك الأشاعر ، وقالوا البرابرة والسبايجة فاجتمع فيها الأنجمية وأنها من الإضافة إنما يعنى البربريين والسبيجيين كما أردت بالمسامة المسمعين ، فأهل الارض كالحى » اهـ

ركب وجعل مع شيء كاسم واحد ، إلا مع ماهو خفيف ، والتاء أخف من الياء  
 الشددة وبينهما مناسبة كما مر في أول باب النسبة ، فلذا اختيرت للعوض ، وأما  
 جمع الأعجمي فليست التاء عوضا من شيء ، فلذا لم تلزم كما لزم في جمع  
 المنسوب ، بل هي فيه دليل على كون واحد معربا ، وقد يبدل التاء في أقصى  
 الجموع من ياء غير ياء النسبة ، نحو جَعَجَجَةٍ في <sup>(١)</sup> جَعَجَجَ ، والأصل  
 ججاجيج ، والتاء في زَنَادِقَةٍ <sup>(٢)</sup>

(١) الججاجح : السيد السمح ، وقيل : الكريم ، ويقال فيه : ججاجح أيضا ،  
 وجمع الأول ججاججة وججاجيج أيضا ، وجمع الثاني ججاجح لا غير ، وقد  
 يجمع الججاجح على الججاجج كما جمع المفتاح على المفاتيح ، وكما قالوا : طوابق  
 في جمع طاباق ؛ قال في اللسان : « والججاجح السيد السمح . . وفي حديث  
 سيف بن ذي يزن

\* بِيضٌ مَقَالِنَةٌ غُلِبَ جَعَجَجَةٌ \*

جمع ججاجح ، والهاء فيه لئلا يكيد الجمع ، وججاججت المرأة : جاءت بججاجح ،  
 وججاجح الرجل : ذكر ججاجحا من قومه . قال :

\* إِنَّ سَرَّكَ الْبَرِّ فَجَعَجَجِجٌ بِجُحْمٍ \*

وجمع الججاجح ججاجج ، وقال الشاعر :

مَاذَا بَيَّذَرْتُ قَالَةً مَنَعَلٍ مِنْ مَرَازِبِهِ جَعَجَجِجٌ

وإن شئت ججاججة ، وإن شئت ججاجيج ، والهاء عوض من الياء  
 المحذوفة ، لا بد منها أو من الياء ، ولا يجتمعان « اهـ - بنصرف

(٢) الزنادقة : جمع زنديق ، وهو من لا يؤمن بالآخرة وبالربوبية ، أو من  
 يظن الكفر ويظهر الإيمان ، قال في شفاء الغليل ( ص ١١٢ ) : « الزنديق  
 ليس من كلام العرب ، إنما تقول العرب : رجل زندق وزنديقي : أي شديد  
 البخل ، وإذا أرادوا ما تقول له السامة : ملحد ؛ قالوا . دهرى ( بفتح الدال  
 نسبة إلى الدهر ، وكأنهم نسبوا إليه لقولهم : وما يهلكنا إلا الدهر ) ، وإذا أرادوا



وَفَرَّازَنَةُ<sup>(١)</sup> يجوز أن يكون بدلا من الياء ، إذ يقال : زناديق ، وفرازين ،

المسن قالوا : دهري - بالضم - للفرق بينهما ، والهاء في زنادقة وفرازنة عوض عن الياء عند سيويه ، وقال أبو حاتم : هو فارسي معرب « زنده كرد » : أي عمل الحياة ؛ لأنه يقول يبقاء الدهر ودوامه ، وقال الريثي : هو مأخوذ من قولهم : رجل زنديق : أي نظار في الآموز ، وقال غيره : معرب « زند » : أي الحياة ، وقيل : هو معرب « زندي » : أي متدين بكتاب يقال له : زند ، ادعى المجوس أنه كتاب زرادشت ، ثم استعمل في العرف لمبطن الكفر ، وهم أصحاب مزدك الذي ظهر في أيام قباد بن فيروز ، وقال الجوهري : الزنادقة الثنوية ، وتزندق الرجل ، والاسم الزندقة . وفي القاموس : هو معرب « زن دين » وقيل : هو وهم ، والصواب معرب « زنده » . وفي المغرب : هو من لا يؤمن بالوحدانية والآخرة ، وعن ثعلب : هو والملحد : الدهري ، وعن ابن دريد هو القائل بدوام الدهر معرب « زنده » كتاب لمزدك . اهـ ؛ وقال المسعودي في مروج الذهب : « وفي أيام ماني ظهر اسم الزندقة الذي أضيف إليه الزنادقة ، وذلك أن الفرس حين أتاها زرادشت بكتابه المعروف بـ (النسناه) باللغة الأولى من الفارسية ، وعمل له التفسير وهو الزند ، وعمل لهذا التفسير شرحا سماه البازند ، وكان الزند بالتأويل غير المقدم المنزل ، وكان من أورد في شريعتهم شيئا بخلاف المنزل الذي هو النسناه وعدل إلى التأويل الذي هو الزند قالوا : هذا زندي ، فأضافوه إلى التأويل وأنه منحرف عن الظواهر من المنزل إلى تأويل هو بخلاف التنزيل ، فلما أن جاءت العرب أخذت هذا المعنى من الفرس وقالوا : زنديق ، وعربوه ، والثنوية هم الزنادقة ، ولحق بهؤلاء سائر من اعتقد القدم وأبي حدوث العالم » اهـ ( انظر ص ١٢٢ طبعة دار الرجاء )

(١) قال في اللسان : « الفرزان : من لعب الشطرنج ؛ أعجمي معرب ، وجمعه فرازين » اهـ . وقال في القاموس : « فرزان الشطرنج معرب فرزين ، والجمع فرازين » اهـ وليس في اللسان ولا في القاموس أن الفرزان يجمع على الفرزانة إلا أن القياس لا ياباه كما يعلم مما أثبتناه عن اللسان في جمع ججاج ( انظر ص ١٨٨ من هذا الجزء )

وزنادقة ، وفرازنة ، وأن تكون دليل المعجمة .

وقد تكون التاء في أقصى الجوع لتأكيد الجمعية ، نحو ملائكة وصيافة<sup>(١)</sup> وقشاعة<sup>(٢)</sup> ، كما تكون في غيره من الجوع نحو حجارة وعمومة ، والتاء في « أناسيه » ، قيل : عوض من إحدى<sup>(٣)</sup> ياءى أناسي ، قال تعالى : ( وأناسي كثيرا ) وقيل : لتأكيد الجمعية كما في ملائكة ، على أنه جمع إنسان وأصله إنسيان ، فحذفت الألف والنون في الجمع ، كما يتألف في زعفران : زعفران ، وقيل في جمع المنسوب نحو أشاعنة : إن التاء ليست عوضا من الياء ، إذ ليست في واحد الياء ؛ بل التاء في الجمع دليل على أنك سميت كل واحد من المنسوب باسم المنسوب إليه ، فهو جمع أشعث على تسمية كل واحد من الحى باسم الأب [ الأكبر ] كما قيل في إلياسين<sup>(٤)</sup>

(١) الصياقة : جمع صيقل ، وهو الذى يشحن السيوف ويجلوها . فيعل .

من الصقل

(٢) القشاعة : جمع قشعم كجعفر ، وهو المسن من الرجال والنسور ، وهو الضخم أيضا ، والأسن . وأم قشعم : الحرب ، والداهية ، والضع ، والعنكبوت ، وقرية النمل

(٣) قال أبو سعيد السيرافي : « في هذا الجمع وحان : أحدها أن تكون الهاء عوضا من إحدى ياءى أناسي ، وتكون الياء الأولى منقلبة من الألف التى بعد السين ، والثانية من النون ، والثاني : أن تحذف الألف والنون في إنسان تقديرا ويؤتى بالياء التى تكون في تصغيره إذا قالوا : أنيسيان ، فكأنهم ردوا في الجمع الياء التى يردونها في التصغير فيصير أناسي ، ويدخلون الهاء لتحقيق التأنيث . وقال المبرد : أناسية جمع إنسي ، والهاء عوض من الياء المحذوفة ، لأنه كان يجب أناسي » اهـ

(٤) قال العلامة البيضاوى في تفسير سورة المافات : « إل ياسين لغة في إلياس

والأشعرون<sup>(١)</sup> : إن الاسم المنسوب إليه أطلق على كل واحد من الجماعة المنسوبة ،

كسنياء وسنين . وقيل : جمع له مراد به هو وأتباعه كالمهلين ، لكن فيه أن العلم إذا جمع يجب تعريفه باللام ، أو للمنسوب إليه بحذف ياء النسب كالأعجمين ، وهو قليل ملبس . وقرأ نافع وابن طاهر ويعقوب على إضافة « آل » إلى « ياسين » لأنهما في المصحف مفصولان فيكون ياسين أبا إلياس « اهـ . وقال الشهاب : قوله « كسنياء وسنين » وجه الشبه بينهما أن الأول علم غير عرى تلاعبوا به فجعلوه بصيغة الجمع ، أو أن زيادة الياء والنون في السريانية معنى كما في الكشف لافي الوزن ، وإلا لكان حقه أن يقول : كيكال : وميكائيل ، واختار هذه اللغة على هذا رعاية للفاصلة . قوله « وقيل : جمع له » على طريق التعليل بطلانه عليه وعلى أتباعه وقومه ، كما يقال : المهالبة ، لمهلب وقومه ، وضعفه بما ذكره النحاة من أن العلم إذا جمع أو ثني وجب تعريفه بالألف واللام جبراً لما فاته من العلمية ولا فرق فيه بين التعليل وغيره كما صرح به ابن الحاجب في شرح المفصل ، فلا اعتراض بأن النحاة إنما ذكروه فيما إذا قصد به مسماه أصالة . وهذا ليس منه - وهم ، وإنما يرد هذا على من لم يجعل لام إلياس للتعريف ، لكن هذا غير متفق عليه . قال ابن عيش في شرح المفصل : يجوز استعماله نكرة بعد التثنية والجمع ووصفه بالنكرة نحو زيدان كريمان وزيدون كريمون ، وهو مختار عبد القاهر . قوله « أو للمنسوب » معطوف على قوله : له : أي قيل : إنه جمع إلياسي فخفف بحذف ياء النسب لاجتماع الياءات في الجر والتنصب كما قيل أعجمين في أعجميين . . . وضعفه بقلته والتباسه بإلياس إذا جمع ؛ وإن قيل : حذف لام إلياس مزيل للباس لما مر « اهـ

(١) الأشعرون : جمع مذكر سالم مفردة أشعري ، وهو المنسوب إلى الأشعر ، وهو أبو قبيلة باليمن منهم أبو موسى الأشعري ، قال في القاموس « ويقولون : جاءتك الأشعرون بحذف ياء النسب » اهـ وتقول : إنما وجب أن يكون الأشعرون جمع الأشعري لا الأشعر - بغير ياء - لأن الأشعر وصف بمعنى كثير الشعر ومؤنثه شعراء ، وقد علمنا فيما مضى قريباً أن أفعل فعلاء لا يجمع المذكر السالم على ما هو مذهب البصريين والقراء من الكوفيين . فإن

وفي هذا الوجه ضعف ؛ لأنه لا يطرّد ذلك في المنسوب إلى المكان ، نحو  
المشاهدة والبغادة<sup>(١)</sup> ، إذ الشخص لا يسمى باسم بلده كما يسمى باسم أبيه ،  
مع قلة ذلك أيضاً

واعلم أنك تحذف من الثلاثي المزيد فيه نحو مُنْطَلِقٌ ومُسْتَخْرِجٌ ومُعْتَسِمٌ  
وَقَلَنْسُوَّةٌ<sup>(٢)</sup> وَحَبَنْطَى واستخراج وغير ذلك ، ومن الرباعي المزيد فيه نحو مُدْخَرَجٌ  
وَمُخَرَّجٌ وآخر نجام ؛ ما حذفت في التصغير سواء : بأن تخطي القُضْلَى من الزوائد  
وتحذف غيرها مما يخلّ وجوده ببناء مَفَاعِلٍ وَمَفَاعِيلٍ ، وإن لم يكن لإحداها  
الفضل كنت مخيراً كما في أَرَطَى<sup>(٣)</sup> وَحَبَنْطَى ، كما فعلت في التصغير سواء ،  
ولك بعد الحذف زيادة الياء رابعة عوضاً من المحذوف كما مر في التصغير .

قال « وَتَكْسِيرُ الْخُمَاسِيِّ مُسْتَكْرَةً كَتَصْغِيرِهِ بِحَذْفِ خَامِسِهِ » .  
أقول : إنما استكره تصغير الخماسي وتكسيه لأنك تحتاج فيهما إلى حذف  
حرف أصلي منه ؛ ولا شك في كراهته ، فلا تصغره العرب ولا تكسره في سعة

جمع  
الخماسي

جاز جمع هذا الوصف كما هو مذهب بقية الكوفيين صح أن يكون الأشعرون  
جمع الأشعر ، ومثل ذلك الأنجمون في قوله تعالى (ولو نزلناه على بعض الأنجمين  
نقرأه عليهم ما كانوا به مؤمنين)

(١) البغادة : جمع بغدادى ، وهو المنسوب إلى بغداد

(٢) أنظر في شرح « مقفّس » ( ١ ص ٥٤ ) وانظر في « قلنسوة »

( ١ ص ٦٨ ) وأنظر في « حبطنى » ( ١ ص ٥٤ ، ٢٥٥ )

(٣) أخطأ المؤلف في جعل « أَرَطَى » من هذا النوع ، فليس هو ذا زيادتين  
ولكنه ذو زيادة واحدة ، غاية ما في الباب أنه اختلف في المزيد فيه : أهو الهزمة  
أوله فيكون على أفعل ، أم الألف التى في آخره فيكون على فعلى ، كما  
سيأتى قريباً في باب ذى الزيادة ، وانظر ( ١ ص ٥٧ ) تجد المؤلف نفسه قد  
ذكره في الثلاثي الذى زيد عليه حرف واحد للاحاقه بالرباعي

كلامهم ، لكن إذا سُئِلوا : كيف قياس كلامكم لو صغرتوه أو كسرتوه ؟ قالوا :  
كذا وكذا ؛ ولك زيادة ياء العوض كما في التصغير .

قال « ونحو تَمْرٍ وَحَذَلٍ وَبَطِيخٍ مِمَّا يَتَمَيَّرُ وَاحِدُهُ بِالتَّاءِ لَيْسَ بِمَجْمَعٍ  
عَلَى الْأَصَحِّ ، وَهُوَ غَالِبٌ فِي غَيْرِ الْمَصْنُوعِ ، وَنَحْوُ سَفِينٍ وَلَبِنٍ وَقَلَنْسٍ لَيْسَ  
بِقِيَاسٍ ، وَكُنْأَةٌ وَكَمْ وَجَبْأَةٌ وَجَبْءٌ عَكْسُ تَمْرَةٍ وَتَمْر » .

أقول : أعلم أن الاسم الذي يقع على القليل واستخبر بلفظ المفرد فإذا قصد  
التدخيصُ على المفرد جيء فيه بالتاء ؛ يسمى باسم الجنس ، وقد ذكرنا في شرح  
الكافية حاله (١) .

(١) صدر المؤلف رحمه الله كلامه في شرح الكافية بذكر وجوه الفرق  
بين الجمع واسم الجمع ، وتلخص هذه الفروق في ثلاثة أوجه : الأول أن الجمع  
على صيغة خاصة من صيغ معدودة معروفة ، وهذه الصيغة تقار صيغة المفرد :  
إما ر وإما تقدير ، فالغاية الظاهرة : إما بالحركات كأسد وأسد ونمر  
ونمر ، وإما بالحروف كرجال وكتب ، والغاية المقدره كعجان وفلك ، ومن  
الغاية الظاهرة الجمع السالم مذكراً أو مؤنثاً ؛ والثاني أن للجمع واحداً من  
لفظه وليس لاسم الجمع واحد من لفظه ، بل له واحد من معناه ، فواحد الابل  
بعير أو ناقة ، وواحد النعم شاة ، والثالث أن الجمع يرد الى واحد في النسب  
مطلقاً وفي التصغير إن كان جمع كثرة ، وأما اسم الجمع فلا يرد ؛ لأنه إما أن  
لا يكون له واحد حتى يرد إليه ، وإما أن يكون له واحد لكن لا يصح الرد  
إليه لأن اسم الجمع لم يكن على صيغة من صيغ الجمع فهو كالمفرد في اللفظ

ثم قال في بيان اسم الجنس والفرق بينه وبين الجمع واسم الجمع ما نصه : « ويخرج  
عن الجمع أيضاً اسم الجنس : أى الذى يكون الفرق بينه وبين مفردة : إما  
بالتاء نحو تمر وتمر ، أو بإلواء نحو رومى وروم ، وذلك لأنها لا تبدل على آحاد ،  
إذ اللفظ لم يوضع للآحاد ، بل وضع لما فيه الماهية المعينة سواء كان واحداً أو  
مثنى أو جماعاً ، ولو سلمنا الدلالة عليها فإنه لا يدل عليها بتغيير حروف مفردة  
فإن قيل : أليس آحاده أخذت وغيرت حروفها بحذف التاء أو الإياء ؟ قلت :

وهو عند الكوفيين جمعٌ مكسّرٌ واحدٌ ذو التاء ، وقولهم فاسدٌ من حيث

ليس ذو التاء ولا ذو الياء مفردين لاسم الجنس للأوجه الثلاثة المذكورة في اسم الجمع ، وتزيد عليه أن اسم الجنس يقع على القليل والكثير ، فيقع التمر على التمرة والتمرّتين والتمرّات ؛ وكذا الروم ، فإن أكلت ثمرة أو تمرّتين وعاملت رومياً أو روميين جازك أن تقول : أكلت التمر وعاملت الروم ، ولو كانا جمعين لم يميز ذلك كما لا يقع رجال على رجل ولا رجلين ، بل قد يكون بعض أسماء الأجناس مما اشتهر في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظ الكلام ؛ وعند الاخفش جميع أسماء الجروع التي لها آحاد من تركيبها كجمال وبارق وركب جمع خلافاً لسيوبه ، وعند القراء كل ما له واحد من تركيبه سواء كان اسم جمع كبارق وركب أو اسم جنس كتمر وروم فهو جمع ، وإلا فلا ؛ وأما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا بجمع اتفاقاً نحو إبل وتراب ، وإنما لم يجمع لئلا تراه وخل مفرد بالتاء إذ ليس له فرد متميز عن غيره كالتفاح والتمر والجوز

والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس - مع اشتراكهما في أنهما ليسا على أوزان جوع التكسير لا الخاصة بالجمع كأفعلة وأفعال ولا المشهورة فيه كفعله نحو سوة - أن اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس ؛ وأن الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه فيما له واحد متميز : إما بالياء وإما بالتاء ، بخلاف اسم الجمع ، اهـ

والحاصل أن الجمع يكون البتة دالاً على الجماعة ، ويكون البتة على صيغة من صيغ الجروع المعروفة في باب الجمع ، ويكون البتة مقابراً في اللفظ أو التقدير لمفرده ، ويكون له مفرد من لفظه غالباً ، وأما اسم الجمع فهو البتة دال على الجماعة ولا يجوز استعماله في الواحد ولا في الاثنين ، وليس له واحد من لفظه غالباً ، بل له واحد من معناه ، فإن كان له واحد من لفظه فرق بين الواحد وبينه بتغير الياء والتاء ، ودو البتة لا يكون على وزن من أوزان الجروع المعروفة ، وأما اسم الجنس الجمي فإنه ليس مختصاً بالدلالة على الجماعة من حيث الوضع بل هو من

اللفظ والمعنى : أما اللفظ فلتصغير مثل هذا الاسم على لفظه ، فلو كان جمعا وإيس على صيغة جمع القلة لكان يجب رده إلى واحد ، وأيضاً لعلبة التذكير على المجرد من التاء فيها ، نحو : تمر طيب ، ونخل منقعر<sup>(١)</sup> ، ولا يجوز رجال فاضل ؛ وأما المعنى فلو قو ع المجرد من التاء منه على الواحد والمثنى أيضاً ؛ إذ يجوز لك أن تقول : أ كمت عنباً أو قحاحاً ، مع أنك لم تأ كل إلا واحدة أو اثنتين ، بل قد يحىء شىء منه لا يطلق إلا على الجمع ، وذلك من حيث الاستعمال لا من حيث الوضع ، كالكليم والأكرم<sup>(٢)</sup> ، وهو قليل .

حيث ذلك صالح للواحد والاثنتين والأكثر ؛ لأن وضعه لما توجد فيه الماهية كما قال المؤلف ، فلا يحتاج إلى الفرق بينه وبين الجمع ولا اسم الجمع من حيث الوضع ؛ لأن معناها تختلف ، فان عرض بسبب الاستعمال تخصيصه بالدلالة على الجماعة كان الفرق بينه وبين الجمع من ثلاثة أوجه : الأول أن اسم الجنس ليس على وزن من أوزان الجموع غالباً ، والثاني أنه يفرق بينه وبين واحد بالياء أو الياء لا غير بخلاف الجمع ؛ والثالث أن اسم الجنس مذكر والجمع مؤنث ، والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس الجمع من وجهين . الأول أن اسم الجنس لا بد أن يكون له واحد من لفظه بخلاف اسم الجمع فقد يكون له واحد من لفظه وقد لا يكون ؛ والثاني أن الفرق بين اسم الجنس وواحد لا يكون إلا بالياء أو التاء بخلاف اسم الجمع

ومن اسم الجنس نوع يسمى اسم الجنس الافرادى ، وهذا لا يمرض له بالاستعمال التخصيصى الكثير فلا يحتاج الى الفرق بينه وبين الجمع واسمه بى أنه قـ . يقال : إن من الجموع ما لا واحد له من لفظه كعباديد وشماطيط وعبابيد هما الفرق بين هذا النوع من الجموع وبين أسماء الجموع التى ليس لها آحاد من لفظها والجواب حينئذ أن هذه الجموع التى ذكرت وما أشبهها لا بد أن يكون على وزن من أوزان الجموع المعروفة ، أما اسم الجمع فلا يكون كذلك البتة

(١) يقال : قمر البخلة فانهمرت ، إذا قطعها من أسفلها فستقطت

(٢) الأكرم : الموضع المرتفعة واحده أكمة

نقول : مثل هذا الاسم إذا قصدت إلى جمع قلته جمعه بالالف والتاء ، وإذا قصدت الكثرة جردته من التاء ، فيكون المجرد بمعنى الجمع الكثير ، نحو نَمْلَةٌ ونَمَلٌ ، وَنَمَلَاتٌ .

ثم هذه الأسماء في الثلاثي : إما فَعْلٌ كَتَمَرٌ وَطَلَحَ وَنَحَلَ وَنَمَلَ وَبَهَمَ <sup>(١)</sup> ، وقد يكسر ذو التاء منه على فِعالٍ ، نحو بَهْمَةٌ وَبِهَامٌ وَطَلْحَةٌ وَطِلَاحٌ ، تشبيهاً بِقَصْعَةٍ وَقِصَاصٍ ، وقد قال بعضهم : صَخْرَةٌ وَصُخُورٌ ، تشبيهاً بِمَائَةٍ وَمُؤُونٍ وَبَدْرَةٍ وَبُدُورٍ <sup>(٢)</sup> ، وكذا الأجوف منه قد يجمع على فِعالٍ كخِيَامٍ <sup>(٣)</sup> وريَاضٍ <sup>(٤)</sup> ، وكذا الناقص ، نحو صِعَاءٌ في جمع صَعَوَةٍ <sup>(٥)</sup> ، وليس التكسير فيه ولا في غيره من هذا الباب بمعطر .

وإما فِعْلَةٌ بكسر الفاء ، وحكمه حكم فَعْلَةٌ بفتحها : في أن المجرد للكثرة والالف والتاء للقلّة ، وقد يكسر ذو التاء منه على فِعالٍ كسِدْرَةٍ وَسِدَرٍ ، تشبيهاً بِكِسْرَةٍ وَكِسْرٍ ، وتقول في الأجوف : تَيْنٌ وَتَيْنَةٌ وَتَيْنَاتٌ . وإما فُعْلَةٌ كدُخْنَةٍ <sup>(٦)</sup> ودُرَّةٍ وَبُرَّةٍ ، وقد يجيء في ذى تائه فُعْلٌ كدُرَرٍ وَثُومٍ ، تشبيهاً بِغُرْفٍ .

(١) البهم : أولاد الضأن والمعز والبقر ، واحده بهمة

(٢) أنظر في مائة وبدره ( ص ١٠١ من هذا الجزء )

(٣) الخيام : جمع خيمة ، وهي كل بيت مستدير ، أو كل بيت يبنى من

عيدان الشجر

(٤) الرياض : جمع روضة ، وهي مستنقع الماء ، والأرض ذات الخضرة ،

والبستان الحسن ، وتجمع على روضات ، ورياضان أيضاً ، وأما روض فهو

اسم جنس .

(٥) الصعوة : عصفور صغير ، وقد جمعت على صعوات وصعاء ، وأما

الصعو فاسم الجنس

(٦) الدخنة : واحدة الدخن وهو حب يكثر زرعه في المناطق الجارية ويؤكل



وإما فَعْلَةٌ كَبَقْرَةٍ وَشَجَرَةٍ ، وقد يكسر ذو التاء منه على فِعَالٍ ، كما كَامَ  
وَيَمَارَ وَحِدَاثٌ <sup>(١)</sup> ، تشبيهاً بِالرَّحْبَةِ وَالرَّحَابِ <sup>(٢)</sup> وعلى أَفْعُلَ كَأَكْمَ ، وعلى  
أَفْعَالٍ كَأَجَامٍ <sup>(٣)</sup> وأشجار ، والتكسير في ناقصه قليل نادر ، كحَصَاةٍ وَقَذَاةٍ <sup>(٤)</sup> ،  
وقد جاء في أَضَاةٍ <sup>(٥)</sup> إِضَاءٍ ، قال سيبويه : قد جاء ذو التاء فَعْلَةً بسكون العين  
والجُرد بفتحها ، نحو حَلَقَةٍ <sup>(٦)</sup> وَفَلَكَةٍ <sup>(٧)</sup> ، والجنس حَاتِقٌ وَفَلَكٌ ، قال :  
خفروا الواحد بتسكين العين لما ألحقوه الزيادة : أى التاء ، كما غيروا نحو تَمَرِيٍّ

- 
- (١) الحداث : جمع حذنة - بفتحات - وهى الصغيرة القتية من الناس والدواب  
(٢) الرحاب : جمع رجة - بفتحات - وهى من الوادى مسيل الماء ، وأصلها  
المكان المتسع  
(٣) الآجام : جمع أجمة - بفتحات - وهى الشجر الكثير المتلف ، وجمعت  
على أجم - بضمين - أيضاً ، واسم الجنس أجم - بفتحين ،  
(٤) القذاة : واحدة القذى ، وهو ما يقع فى العين وفى الشراب ، قالت الحنساء :  
قَذَى بِمَيْنِكَ أَمْ مَائِعِينَ غَوَّارُ ؟ أَمْ أَقْفَرْتَ إِذْ خَلْتَ مِنْ أَهْلِهَا الدَّارُ ؟  
وقال فى اللسان : وجمعها قذى وأقذاء وقذى - كدلى ، وكذلك جمعت  
الحصاة على حصى - كدلى ،  
(٥) الاضائة : الماء المجتمع من سيل أو غيره ، وقد جمعت جمع السلامة على  
أضوات وأضيات وإضين ، وجمعت جمع التكسير على إضاء - كرقاب ،  
(٦) الحلقة : كل شئ مستدير من الحديد أو الفضة أو الذهب أو الناس ، وقد  
اختلفوا فى تحريك لامها ، فأجازه قوم وعليه قول الشاعر :  
أَقْسِمُ بِاللَّهِ نُسْلِمُ الْخَلْقَةَ وَلَا حُرِيْقًا وَأُخْتَهُ الْحَرْقَةَ  
وانظر فى تمام ذلك ( ص ١٠١ من هذا الجزء )  
(٧) الفلكة - بسكون اللام - المستدير من الأرض فى غلظ أو سهولة ،  
وهى كالرحا ، والفلك - بفتحين - اسم الجنس ، قال سيبويه : وليس بجمع ،  
والجمع فلاك ، كصهفة وصهاف .

لما لحقه ياء النسب ؛ إذ التاء تناسب الياء كما ذكرنا في أول باب النسب ، وحكى عن أبي عمرو في ذى التاء حَلَقَة بفتح العين فليس إذن بشاذ ، ومن العرب من يقول حَلَقَة بسكون العين وحَلَق بكسر الفاء في المجرد وهو جمع تكسير ؛ فيكون كَبْدَرَة وبَدَر ، وتقول في الأجوف : هامة وهامات <sup>(١)</sup> وهام وراحة وراحات وراح ، وإنما جعلنا المكسر في جميع هذا الباب لذى التاء لا للمجرد عنها ، لأن المجرد في معنى الجمع الكثير ؛ فالأولى أن لا يجمع .

وإما فِعْلَة كَنَبَقَة وكَلِمَة ، وإما فِعْلَة كَمَنِبَة وحِدَاة ، وإما فَعْلَة كَسَمَرَة ، وهو أقل من باب كَلِمَة وعِنَبَة ، وإما فَعْلَة بضميتين كَهْدَبَة <sup>(٢)</sup> وبُسْرَة <sup>(٣)</sup> ، وهو أيضا قليل ، وإما فَعْلَة كَمَشَرَة <sup>(٤)</sup> ورُطْبَة ، ومن الناقص مُهَاء ، وهو ماء الفحل في رحم الناقة ومُهَا ، والقياس في قلة جميع هذه الأوزان كما ذكرنا أولا أن تكون بالألف والتاء ، وكثرته بحذف التاء .

وفي غير الثلاثي نحو نَعَام ونَعَامَة ، وَسَقَرَجَل وَسَقَرَجَلَة ، وقد يكون اسم مفرد في آخره ألف تأنيث مقصورة أو ممدودة يقع على الجمع نحو حَلَفَاء <sup>(٥)</sup>

(١) الهامة : رأس كل شيء ، وطائر من طير الليل ، وهو الصدى ، ورئيس القوم ، وجمعه هامات ، واسم الجنس هُم ، قال ذو الاصبغ :  
يَا هَمْرُو ! إِنْ لَا تَدْعُ شَتْمِي وَمَتَّةَ صَتِي أَضْرِبَكَ حَيْثُ تَقُولُ الْهَامَةُ أَسْقُونِي  
(٢) الهدبة - بضم فسكون ، وبضميتين - واحدة الهدب . وهو شعر أشجار العينين

(٣) البسرة - بضم فسكون ، وبضميتين - واحدة البسر ، وهو التمر قبل أن يسير رطبا ، والنض من كل شيء  
(٤) العشرة - بضم ففتح - واحدة العشر ، وهو شجر يخرج من زهره وشعبه سكر ، ويحشي في المخاد

(٥) الحلفاء : نبت من نبات الأغلاف ، وهو اسم جنس ، وواحدته حلقة

وَطَرَفَاءُ <sup>(١)</sup> وَبُهْمَى <sup>(٢)</sup> ؛ فإذا قصدت الوحدة وصفته بالواحد نحو طَرَفَاءُ واحدة ، وَحَلَفَاءُ واحدة ، وَبُهْمَى واحدة ، ولم يلحق التاء للوحدة إذ لا يجتمع علامتا تأنيث ، وحكى بُهْمَاءُ ؛ وهو عند سيبويه شاذ ؛ لأن الألف فيه عنده للتأنيث ، والألف عند الأخفش للإلحاق بـرَقَعَ ؛ فبُهْمَى عنده منون منصرف ، وَبُهْمَاءُ ليس بشاذ عنده ، وقد ذكر أهل اللغة للطرفاء والحلفاء والقصباء واحدة على غير هذا اللفظ ؛ فقالوا : طَرَفَةٌ وَقَصَبَةٌ بتحريك العين ، واختلعا في الحَلَفَاءُ فقال الأصمعي : حَلَفَةٌ بكسر العين ، وقال أبو زيد : بفتحها كطَرَفَةٌ ، وقد كسر حلفاء كصحرَاء على حَلَاٍ وَحَلَاٍ ، وإما قالوا في أَرْطَى وَعَلَى : أَرْطَاة وعَلَاة <sup>(٣)</sup> لأن ألقها للإلحاق للتأنيث ، ومن العرب من لا ينون على ويجعل الألف للتأنيث ؛ فيقول : عَتَمَى واحدة كقصباء واحدة والأغلب في الاسم الذي يكون التنصيص على الواحد فيه بالتاء أن يكون في المخلوقات دون المصنوعات ، قالوا : لأن المخلوقات كثيراً ما يخلقها الله سبحانه ، يعنى جملة ، كالتمر والتفاح ؛ فيوضع للجنس اسم ، ثم إن احتيج إلى تمييز الفرد أدخل فيه التاء ؛ وأما المصنوعات ففردتها يتقدم على مجموعها ، ففي اللفظ أيضاً يُقَدَّمُ فردها على جمعها ، وفيه نظر ؛ لأن المجرد من التاء من الأسماء المذكورة ليس موضوعاً للجمع كما توهموا ، حتى يستقيم تعليلهم ، بل هو للمجرد الماهية ، سواء كان مع القلة أو مع الكثرة

---

— بفتح الحاء ، واللام مكسورة أو مفتوحة — وقال الأزهري : الحلفاء نبت أطرافه محددة كأنها أطراف سعف النخل والحوص ينبت في مغايص الماء والنزوز ، قال سيبويه : الحلفاء واحد وجمع ، وكذلك طرفاء وبهمى وشكاعى

(١) الطرفاء : شجر ، وذكر في القاموس أن واحده طرفة وطرفة

— بفتحات ، وبها سمي طرفة بن العبد البكري

(٢) انظر (ح ١ ص ٤)

(٣) انظر (ح ١ ص ١٩٥)

وقد جاء شيء يسير منها في المصنوعات ، كسفينة وسفين وأبنة ولبن  
وقلنسوة وقلنس وبرة<sup>(١)</sup> وبري

وليس أسماء الأجناس التي واحدتها بالتاء قياسا ، إلا في المصادر ، نحو  
ضربة وضرب ، ونصرة ونصر ؛ لما مر  
والشهور في كمأة<sup>(٢)</sup> وقفصة<sup>(٣)</sup> وجبأة<sup>(٤)</sup> أن ذا التاء للجمع والمجرد عنها

(٢) انظر (ج ٢ ص ١٠٢ و ١٢٧)

(٢) الكمأة : نبات ينقب الأرض ، قال في اللسان : « الكمأة واحدتها  
كم على غير القياس ، وهو من النوارد ؛ فان القياس العكس : والجمع أكؤ ،  
وكمأة . قال ابن سيده : هذا قول أهل اللغة ، قال سيويه : ليست الكمأة بجمع  
كم ؛ لأن فعلة ليس مما يكسر عليه فعل ؛ إنما هو اسم للجمع ، وقال أبو خيرة  
وحده : كمأة للواحد وكم للنخمس ، وقال مستجع : كم للواحد ؛ وكمأة للجمع ،  
فمر رؤية ، فسألاه ، فقال : كم للواحد ، وكمأة للجمع ، كما قال مستجع . وقال  
أبو حنيفة : كمأة واحدة وكمأتان وكمآت ، وحكى عن أبي زيد أن الكمأة تكون  
واحداً وجمعا ، والصحيح من ذلك كله ما ذكره سيويه » اهـ

(٣) قال في اللسان : « الققع - بالفتح والكسر - : الأبيض الرخو من الكمأة  
وهو أردؤها ، قال الشاعر :

بَلَدٌ يَبْزُ الْقَقْعُ فِيهَا قِنَاعُهُ كَأَبْيَضِ شَيْخٍ مِنْ رِفَاعَةِ أَجْنَحُ

وجمع الققع - بالفتح - ققعة مثل مجب وجبأة ، وجمع الققع - بالكسر - ققعة أيضاً ،  
مثل قرد وقردة ، وفي حديث عائشة قالت لابن جرموز : يا ابن ققع القرد ؛  
قال ابن الأثير : الققع : ضرب من أردأ الكمأة ، والقرد : أرض مرتفعة إلى  
جنب وهدة ، وقال أبو حنيفة : الققع يطلع من الأرض فيظهر أبيض ، وهو  
ردى ، والجيد ما حفر عنه واستخرج ، والجمع أققع وققوع وققعة ، قال  
الشاعر :

وَمِنْ جَنَى الْأَرْضِ مَا تَأْتِي الرِّعَاءُ بِهِ مِنْ أَنِّي أَوْبَرَ وَالْمَرْوِدِ وَالْمَقَمَةِ »  
اه كلامه

للفرد ، وقد قيل عكس ذلك ، كما مر في شرح الكافية  
قال « وَتَحَوُّ رَكْبٍ وَحَاقٍ وَجَامِلٍ وَسَرَاةٍ وَفُرْهَةٍ وَغَزِيٍّ وَتَوَّامٍ لَيْسَ اسْمُ الْجَمْعِ  
بِجَمْعِهِ »

أقول : الذي مضى في الفصل المتقدم كان اسم الجنس ، والذي يذكره في هذا  
الفصل اسم الجمع ،  
والفرق بينهما من حيث المعنى أن المجرى من التاء من القسم الأول يقع على

وقال في القاموس : « الفقع ، ويكسر : البيضاء الرخوة من الكأة ، جمعه كعنية  
ويقال للذليل : هو أذل من ققع بقرقرة ؛ لأنه لا يمتنع على من اجتناءه » اهـ ، ولم  
ينص أحد من أصحاب المعاجم التي اطلعنا عليها على الخلاف في هذه الكلمة ، كما  
أن صيغة اللفظ الدال على الجمع وهو ققعة من أوزان الجموع ، فوجب أن يكون  
جمعا لاسم جنس ، فإن كان مفردة بالكسر كان قياسيا ، وإن كان مفردة بالفتح  
كان شاذاً مع كونه جمعا كما يأتي في جبه وجبأة .

(١) الجبه - بفتح فسكون - الكأة الحمراء ، وقال أبو حنيفة : الجبأة هنة  
بيضاء كأنها كم ، ولا ينتفع بها ، والجمع أجبؤ وجبأة كعنية ، مثل ققع وققعة ،  
قال سيويه : « وليس ذلك بالقياس ، يعني تكسبه فعل ( بفتح فسكون ) على فعلة ( بكسر  
فتفتح ) وأما الجبأة ( بفتح فسكون ) فاسم للجمع كما ذهب إليه في كم وكأة ؛ لأن  
فعلا ليس مما يكسر على فعلة ( بفتح فسكون فيهما ) ؛ لأن فعلة ليس من أبنية الجموع  
وتحقيره جبيئة على لفظه ، ولا يرد إلى واحده ثم يجمع بالالف والتاء ؛ لأن  
أسماء الجموع بمنزلة الآحاد » اهـ كلامه ، وقال في القاموس : « الجبه : الكأة  
ولأكمة ، وقعر يجتمع فيه الماء ، والجمع أجبؤ ، وجبأة كقردة ، وجبأ  
كنبأ » اهـ ، ولم نجد للعلماء في هذه الكلمة خلافا . والمحصل أن نصوص أهل  
اللغة تدل على أن الجبه - بفتح فسكون - مفرد ، وأنه جمع على أجبؤ ، مثل فلس  
وأفلس ، كما جمع على جبأة مثل قردة ، وهذا الجمع غير قياسي ؛ لأن فعلا - بفتح  
فسكون - لا يثنى جمع على فعلة ، وورد له اسمان يدلان على الجمع : أحدهما  
جبأة بفتح فسكون ، والثانيها جبأ مثل نبأ

الواحد والثني والمجموع ؛ لأنه في الأصل موضوع للماهية ، سواء كانت مشخصاتها قليلة أو كثيرة ، فالقلة والكثرة فيه غير داخيتين في نظر الواضع ، بل إنما وضعه صالحا لهما ، بخلاف اسم الجمع ؛ فانه اسم مفرد موضوع لمعنى الجمع فقط ، ولا فرق بينه وبين الجمع إلا من حيث اللفظ ، وذلك لأن لفظ هذا مفرد بخلاف لفظ الجمع ، والدليل على إفراذه جواز تذكر ضميره ، قال :

٦٦ - \* مَعَ الصَّبْحِ رَكَبَ مِنْ أَحَاظَةٍ مُجْفِلٍ <sup>(١)</sup> \*

وأيضا تصغيره على لفظه كقوله :

٦٧ - \* أَخْشَى رُكْبَانًا أَوْ رُجَيْلًا عَادِيًا <sup>(٢)</sup> \*

(١) هذا عجز بيت من لامية الشنفرى الطويلة المعروفة بلامية العرب ، وصدره قوله :

\* فَبَيَّتْ غِشَاشًا نُمَّ مَرَّتْ كَأَنَّهَا \*

يصف قطاة وردت الماء وكان قد سبقها إليه فلما وردت شربت فضلتها .  
والعب : شرب الماء بلا مص ، وفعله عب يعب - كتحف يخف - والضمير المستتر فيه للقطاة . والغشاش - بزنة كتاب - يأتي لمعان : تقول : لقيته غشاشا : أى على عجلة ، وتقول أيضا : انطلقت غشاشاً : أى فى الوقت الذى قبل الاسفار وقد بقي من ظلمة الفجر شيء ، وتقول : كلمته غشاشا : أى قليلا ، فإذا جريت على المعنى الأول جاز لك أن تجعل غشاشا حالا كأنه قال : عبت متعجلة ، وجاز لك أن تجعله مفعولا مطلقا على حذف الموصوف وإبقاء صفته ، فكأنه قال : عبت عبا عجلا ، وجاز لك أن تجعله منصوبا على نزع الخافض وهو أضعف الوجوه الثلاثة ، وإذا جريت على المعنى الثانى نصبت غشاشا فى البيت على الظرفية الزمانية ، وإذا جريت على المعنى الثالث نصبته على أنه مفعول مطلق ليس غير . والركب : أصحاب الابل إذا كانوا عشرة فأكثر . وأحاطة - بضم الهمزة - : قبيلة من الأزد فى اليمن . ومجفل : اسم فاعل من أجفل بمعنى أسرع . والاستشهاد بالبيت على أن ركبا لفظه مفرد بدليل عود الضمير عليه مفردا فى قوله « مجفل »  
(٢) هذا بيت من الرجز المشطور لأحيحة بن الجلاح ، وقبلة قوله :

وقال الأخفش : كل ما يفيد معنى الجمع على وزن فَعْل وواحد اسم فاعِل كصَحْبٍ وشَرَبٍ في صاحب وشارب فهو جمع تكسير واحد ذلك الفاعل ، فعلى هذا القول تصغر لفظ الواحد ثم تجمع جمع السلامة كما في رجال ودُور ؛ فتقول في تصغير رَكْبٍ وسَفَرٍ : رُوَيْكَبون وسُوَيْفَرُون ، كما يقال : رجليون ودُورَات ، في تصغير رجال ودور ، وقول الشاعر :

\* أَخْشَى رُكَيْبًا أَوْ رُجَيْلًا عَادِيًا \*

رَدَّ عَلَيْهِ .

واعلم أن فَعْلًا في فاعل ليس بقياس ؛ فلا يقال جَاسَ وكَتَبَ في جالس وكاتب ، وقال الخليل - ونعم ما قال - : إن الكساة اسم للجمع ، فهو بالنسبة إلى كم كَرَكَبَ إلى راكِب ؛ فعلى هذا لا يقع كثرة على القليل والكثير كتمر ؛ بل هو مثل رجال في المعنى ، ومثله فِقْعَةٌ وَقَفْعٌ وَجَبَّاءٌ وَجَبٌّ<sup>(١)</sup> ومقتضى مذهب الأخفش - وإن لم يصرح به - أن يكون مثل صُحْبَةٍ في صاحب وظُؤَارٍ في ظُؤَرٍ<sup>(٢)</sup> وَجَائِلٍ في جَمَلٍ<sup>(٣)</sup>

بَنَيْتُ بَعْدَ مُسْتَظَلٍّ ضَاحِيًا    بَنَيْتُهُ بِعُصْبَةٍ مِنْ مَالِيَا  
وَالشَّرُّ نِمَّا يَتَّبِعُ الْقَوَاضِيَا

وكان أحيحة مسودا في قومه الأوس ، وكان رجلا صنعا للمال ضنينا به حريصا عليه ، وكان يتعامل بالربا حتى كاد يحيط بجميع أموال قومه . والمستظل والضاحي : حصنان له . والعصبة : مكان يجنيه بقاءا كانا يقعان فيه ، فالباء في قوله « بعصبة » بمعنى في . و « من ماليا » يتعلق ببنيته . واسم الحصنين في الحقيقة المستظل والضاحيان ، ولكنه لما لم يستقم له الوزن غير الثاني كما ترى . والقواضيا : أراد بها الأقضية المحتومة . والاستشهاد بالبيت على أن ركبا اسم جمع ولفظه مفرد بدليل تصغيره على لفظه كما تصغر المقدرات

- (١) انظر (ص ٢٠١ من هذا الجزء) (٢) ظُؤَار : اسم جمع واحد ظُؤَر ، وهي التي تعطف على ولد غيرها من الناس وغيرهم ، ويقال للذكر أيضا : ظُؤَر (٣) الجامل : اسم جمع يقع على الجماعة من الابل ذكورا وإناثا ، قال الخطيئة :

وَسَرَّاةٍ فِي سَرِيٍّ<sup>(١)</sup> وَفُرْهَةٍ فِي قَارِهِ وَغَزِيٍّ فِي غَارِ وَتَوَّامٍ فِي تَوَّامٍ<sup>(٢)</sup> وَغَيْبٍ وَخَدَمٍ وَأَهَبٍ فِي خَادِمٍ وَغَائِبٍ وَإِهَابٍ، وَبَعْدَ فِي بَعِيدٍ، وَمَشْيُوخَاءَ وَمَيُورَاءَ وَمَاتُونَاءَ فِي شَيْخٍ وَعَبْرٍ وَأَتَانٍ، وَمَعِيزٍ وَكَلِيبٍ فِي مَعَزٍ وَكَلَبٍ، وَمَشِيخَةٍ فِي شَيْخٍ، وَعَمَدٍ فِي عَمُودٍ، كُلُّ ذَلِكَ جَمْعٌ سَكَسَرٍ؛ إِذْ هِيَ مِثْلُ رَكَبٍ وَسَفَرٍ وَمَحْوَاهَا؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ مِنْ تَرْكِيبِهِ لَفْظًا يَقَعُ عَلَى مَفْرَدِهِ.

هذا، وإنما يعرف هذا النوع بأن لا يقع ذو التاء منه على الواحد، ولا يكون من أبنية الجمع المذكورة، ولا يفيد إلا معنى الجمع، واستدل سيبويه على أنها ليست بجمع بتذكيرها في الأغلب، فحورَ كَبُّ مُسْرِعٍ، وبجىء التصغير على لفظها، وأما ما لا يجيء من تركيبه لفظ يقع على المفرد كالقَمَمِ والإِبِلِ والخِلِجِ والنَفَرِ والرهط والقوم، فلا خلاف في أنها اسم جمع، وليست بجمع، و في الأصل في القائم كالركب في الرابك؛ إذ الرجال قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ، وأكثر هذا النوع: أى الذى لم يأت له من لفظه واحد، مؤنثٌ

قال: «وَوَحْوُ أَرَاهِطَ وَأَبَاطِيلَ وَأَحَادِيثَ وَأَعَارِيضَ وَأَقَاطِيصَ وَأَهَالٍ وَلَيْتَالٍ وَحَمِيرٍ وَأَمَكْنٍ عَلَى غَيْرِ الْوَاحِدِ مِنْهَا»

شواذ  
الجمع

أقول: اعلم أن هذه جموع لفظاً ومعنى، ولها آحاد من لفظها، إلا أنها

فَإِنْ تَكُ ذَا مَالٍ كَثِيرٍ فَإِنَّهُمْ لَهْمُ جَائِلٍ مَائِدًا اللَّيْلَ سَامِرُهُ  
ويقال: الجمال جماعة الابل معها رعيانها وأربابها، وقال ابن الأعرابي: الجمال الجمال، وعلى هذا يختص بالذكور ويكون له واحد من لفظه وهو الجمل كما قال المؤلف

(١) السراة: اسم جمع واحده سري، انظر (ص ١٣٧ من هذا الجزء)  
(٢) انظر في شرح فرهة وغزى (ص ١٥٦ من هذا الجزء) وانظر في شرح كلمة تَوَّام (ص ١٦٧ من هذا الجزء أيضاً)



جاءت على خلاف القياس الذي ينبغي أن يجيء عليه الجميع  
فأراهط جمع رَهْط ، وكان ينبغي أن يكون جمع أرْهَط ، قيل : وجاء  
أرهط ، قال :

٨٢٦ - \* وَقَاضِيَ مُفْتَضِحٍ فِي أَرْهَطِهِ <sup>(١)</sup> \* \*

فهو إذن قياس

وأباطيل : جمع باطل ، والقياس <sup>(٢)</sup> بواطل ، وأحاديث : جمع حديث <sup>(٣)</sup> ،

(١) هذا بيت من الرجز المشطور أنشده الأصمعي ولم ينسبه إلى أحد  
بعينه ، ولم تحف له بعد البحث على نسبة إلى قائل معين ، والاستشهاد به على أن  
الأراهط في نحو قول الحماسي :

يَا بُؤْسَ لِّلْخَرْبِ الَّتِي وَصَمْتَ أَرَاهَطًا فَاسْتَرَحُوا

جمع أرهط ، وهو جمع رهط ، ورهط الرجل : قومه وقبيلته دنية ، والدليل  
أيضا على أن الرهط قد جمع على أرهط قول رؤية :

\* وَهُوَ الذَّائِلُ نَفَرًا فِي أَرْهَطِهِ \* \*

وهذا يرد على أبي على الفارسي حيث ذهب إلى أن اسم الجمع كرهط وطير  
وقوم لا يجمع جمع القلة

(٢) قياس جمع باطل بواطل كما قال المؤلف ، وقياس أباطيل أن يكون  
جمع أبطولة كأحدثة وأكرومة ، قال في اللسان : « والباطل قبيض الحق ،  
والجمع أباطيل على غير قياس ، كأنه جمع إبطال أو إبطيل ، هذا مذهب  
سيبويه ، وفي التهذيب : ويجمع الباطل بواطل ، قال أبو حاتم : واحدة الأباطيل  
أبطولة ، وقال ابن دريد : واحدتها إبطالة » اهـ

(٣) الأحاديث : جمع حديث جمعا غير قياسي ، وقياس الحديث أن يجمع  
على حدث - كسر - أو على حدثان - كرغفان - وقياس الأحاديث أن تكون  
جمع أحداثنة ، وقد وردت الأحداثنة بمعنى الحديث ، قال الشاعر :

مِنْ الْخَفَرَاتِ الْبَيْضِ وَدَّ جَلِيسُهَا إِذَا مَسَّتْ أَحَدُوثُهُ لَوْ تَعِيدُهَا

وأعريض : جمع عروض<sup>(١)</sup> ، وأفاطع : جمع قطع ، وأهال : جمع أهل ، وقياسه أن يكون جمع أهالة ، وكذا قياس إيال أن يكون جمع ليالة ، ومثله في التدوير لبيئية ، قيل : وقد جاء في الشعر :

\* في كُلِّ يَوْمٍ ، وأَكَلَّ إيالة<sup>(٢)</sup> \*

وهو غريب

وكذا قياس الأراضى<sup>(٣)</sup> أن يكون جمع أراضاة ، وأما حير فهو عند سيبويه من صيغ الجوع ، لكن كان القياس أن يكون جمع فعل ككليب ومميز وضبين ، وقال غير سيبويه : إنه لبس من أبنية الجوع ، فهو اسم جمع كركب وفرهة<sup>(٤)</sup> .

وعند سيبويه أيضاً فمال من أبنية الجوع ، خلافاً لغيره ، لأن قياسه عمده أن يكون جمع فمل كظوار<sup>(٥)</sup> في ظر ، وممل أرخال في رخل<sup>(٦)</sup> ، مال

(١) الأعريض : جمع غير قياسى للعروض ، وهي آخر تفعيلة من الشطر الأول من بيت الشعر . وقياس العروض أن تجمع على عرائض كحلوب وحلائب وقلوص وقلائص ، كما أن قياس الأعريض أن تكون جمعا لأعراضة أو إعراضة أو عروضة . قال ابن عيش في شرح المفصل ( ٥ ص ٧٣ ) « والعروض ميزان الشعر ، وهي مؤنثة لاتجمع ، لأنها كالجنس تقع على القليل والكثير ، والعروض أيضا اسم لآخر جزء في النصف الأول من البيت ، ويجمع على أعرابص على غير قياس ، كأنهم جمعوها إعرابضا في معنى عروض ولم يستعمل » ٥٨ . وانظر ( ٥ ص ٢٥٢ )

(٢) قد سبق شرح هذا البيت في ( ١ ص ٢٧٧ ) فارجع إليه

(٣) الأراضى : جمع أراض جمعا غير قياسى . وقياسه أن يجمع على أراضى ، ككلب وأكلب ، أو على إراض ككلاب ، وقياس الأراضى أن تكون جمعا لأراضاة كما قال المؤلف

(٤) انظر ( ص ١٥٦ من هذا الجزء ) (٥) انظر ( ص ٢٠٣ من هذا الجزء )

(٦) الرخال . اسم جمع واحده رخل .. ككصف .. ورخل كحل -

وهو اللاتى من أولاد الصبان .

« وتَوَامٌ فِي تَوَامٍ شَاذٌ » وعند غيره هو اسم الجمع .  
 وَأَمَكُنْ وَأَزْمُنْ فِي جَمْعِ مَكَانٍ وَزَمَانٍ شَاذَانِ ، كَمَا تَقْدُمُ ، وَكَذَا تَحَاسَنُ  
 وَمَشَابَهُ جَمْعِ حُسْنٍ وَشَبَّهِ ، وَكَذَا أَكْرَعٌ <sup>(١)</sup> فِي كُرَاعٍ ، وَكَذَا ذَوَانِيقُ  
 وَخَوَاتِيمُ <sup>(٢)</sup> وَزَوَارِيقُ فِي ذَاتِ وَقَاسَمٍ وَزَوْرَقٍ <sup>(٣)</sup> ، وَالتَّمْيِيزُ تَرْكُ الْيَاءِ ؛  
 فَالشَّدُوذُ فِي هَذِهِ إِشْبَاعُ الْكُسْرِ ، وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْبَابِ مَا يَجْمَعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ  
 مِنَ الْمَذَكَّرَاتِ الَّتِي لَمْ يَجْمَعْ جَمْعُ التَّكْسِيرِ ، كَجَمَالٍ <sup>(٤)</sup> سَبَحَلَاتٍ وَرَبْحَلَاتٍ <sup>(٥)</sup>  
 وَحَمَامَاتٍ وَسُرَادِقَاتٍ ، وَلَمَّا قَالُوا فَرَّاسِنَ <sup>(٦)</sup> وَجَوَالِيقَ <sup>(٧)</sup> لَمْ يَقُولُوا فَرَّسِنَاتٍ

(١) الْأَكْرَعُ : جَمْعٌ غَيْرُ قِيَاسِيٍّ لِلْكِرَاعِ - كَفَرَابٍ - وَهُوَ مِنَ الْبَقَرِ  
 وَالغَنَمِ بِمَنْزِلَةِ الْوُظَيْفِ مِنَ الْفَرَسِ ، وَهُوَ مُسْتَدَقُّ السَّاقِ ، وَهُوَ أَيْضًا أَنْفٌ يَتَقَدَّمُ  
 مِنَ الْجَبَلِ ، وَطَرَفُ كُلِّ شَيْءٍ أَيْضًا ، وَاسْمُ يَجْمَعُ الْخَيْلَ وَالسَّلَاحَ ، وَالتَّمْيِيزُ فِي جَمْعِهِ  
 كَرَعَانٍ وَأَكْرَعَةٍ - كَفَرَبَانٍ وَأَعْرَبَةٍ - وَكَأَنَّهُمْ جَمَعُوا كِرَاعًا عَلَى أَكْرَعَةٍ ثُمَّ جَمَعُوا  
 الْأَكْرَعَةَ عَلَى أَكْرَاعٍ ، فَهُوَ جَمْعُ الْجَمْعِ ، كَمَا قَالُوا فِي أَرَاهُطٍ : إِنَّهُ جَمْعُ أَرَاهُطٍ ،  
 وَقَدْ جَمَعُوا بِالْفِعْلِ كِرَاعًا عَلَى أَكْرَعٍ فِي قَوْلِهِمْ : أَكْرَعُ الْجُوزَاءِ ، يَرِيدُونَ أَوَاخِرَهَا ،  
 فَلَا يَمْتَنِعُ إِذْنُ أَنْ يَكُونَ الْأَكْرَعُ جَمْعًا لِلْأَكْرَعِ

(٢) انْظُرْ ( ص ١٥١ ، ١٥٢ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ )

(٣) الزُّورَقُ : السَّفِينَةُ الصَّغِيرَةُ

(٤) السَّبَحَلَاتُ : جَمْعُ سَبَحَلٍ - كَقَمْطَرٍ - وَهُوَ الضَّخْمُ مِنَ الْبَعِيرِ ، وَضَبٌّ ،  
 وَجَارِيَةٌ : وَسَقَاءُ

(٥) الرَّبْحَلَاتُ : جَمْعُ رَبْحَلٍ - كَقَمْطَرٍ - وَهُوَ التَّامُّ الْخَلْقُ مِنَ النَّاسِ وَالْإِبِلِ ،  
 وَيَقُولُونَ : جَارِيَةٌ رَبْحَلَةٌ ، إِذَا كَانَتْ طَوِيلَةً جَيِّدَةً الْخَلْقِ

(٦) الْفَرَّاسِنُ : جَمْعُ الْفَرَسِ - كَالزُّبُرْجِ - وَهُوَ مِنَ الْبَعِيرِ بِمَنْزِلَةِ الْخَفِّ مِنَ  
 الدَّابَّةِ ( انْظُرْ ص ١٥٩ )

(٧) الْجَوَالِيقُ ، وَالْجَوَالِقُ أَيْضًا : جَمْعُ جَوَالِقٍ - بَضْمُ الْجَيْمِ وَفَتْحُ اللَّامِ  
 أَوْ كَسْرُهَا ، وَبِكَسْرِ الْجَيْمِ وَاللَّامِ جَمِيعًا - وَهُوَ وَهَاءٌ مِنَ الْبَدَنِ ، وَقَدْ نَصَّ فِي اللِّسَانِ  
 عَلَى مُوَاقِفَةِ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ حَيْثُ قَالَ : « وَلَمْ يَقُولُوا فِي جَمْعِ جَوَالِقٍ : جَوَالِقَاتُ ،

ولا جَوَالِقَاتٍ ، وقد جاء في بعض الأسماء المذكورة ذلك مع التكسير ، نحو  
يُؤَاتَاتٍ فِي بُؤَانٍ ، وهو عمود<sup>(١)</sup> الخيمة . مع قولهم بُؤُنٌ ، وإنا جمع بالألف  
والتاء في مثله مع أنه ليس بقياسه لاضطرارهم إليه ؛ لعدم مجيء التكسير ، وامتناع  
الجمع بالواو والنون لعدم شرطه .

وقريب من ذلك نحو الأرضيين واليزيين والثُّبِينِ<sup>(٢)</sup> ، ونحو ذلك من

المؤنثات المجموعة بالواو والنون

وقد يجيء جمع لا واحد له أصلا ، لقياسي ولا غير قياسي ؛ كمبادريد  
وعبَّأيد<sup>(٣)</sup> ، وقد مضى القول في أكثر ذلك مبسوطا في شرح الكافية في باب الجمع ،  
فليرجع إليه .

مع الجمع « قَالَ وَقَدْ يَجْمَعُ الْجَمْعُ نَحْوُ أَكَالِبٍ وَأَنَائِمٍ وَتَجَائِلٍ وَجِجَالَاتٍ وَكَلَابَاتٍ  
وَبُيُوتَاتٍ وَخُرَاتٍ وَجُرُزَاتٍ »

أقول : اعلم أن جمع الجمع ليس بقياس مطرد ، كما قال سيديويه وغيره ،  
سواء كسرتة أو صحتته ، كأكالب وبيوتات ، بل يقال فيها قالوا ولا يتجاوز ،  
فلو قلت أفلسات وأذليات في أفلس وأدل لم يجوز ، وكذلك أسماء الأجناس  
كالتمر والشعير لا تجمع قياسا ، وكذا المصدر لأنه أيضا اسم جنس ، فلا يقال الشُّتوم  
والنُّصُور في الشتم والنصر ، بل يقتصر على ما سمع كالأشغال والحلوم والعقول ،  
وكذا لا يقال الأبرار في جمع البر ، بل يقتصر في جميع ذلك على المسموع ، إلا أن  
يفطر شاعر فيجمع الجمع ، قال :

لأنهم قد كسروه فقالوا : جوالق « اه وفي القاموس أنهم اجمعوه بالألف والتاء  
فقالوا : جوالقات ،

(١) انظر ( ص ١٢٧ من هذا الجزء )

(٢) انظر ( ص ١١٥ ، ١١٦ من هذا الجزء )

(٣) انظر ( ح ١ ص ٢٦٨ ثم ص ٧٨ من هذا الجزء )

٦٩ — \* بَأْغِيَّاتٍ لَمْ يَخَالِطَهَا الْقَذَى \* (١)

وقد سمع في أَفْعُلْ وَأَفْعَالٍ وَأَفْعَلَةٍ كَثِيرًا ، كَالْأَيْدَى وَالْأَيَادَى وَالْأَوْطَبِ وَالْأَوَاطِبِ (٢) وَالْأَسْقِيَةِ وَالْأَسَاقِي (٣) ، مشبه بالأَجْدَلِ وَالْأَجْدَلِ (٤) وَالْأَنْمَلَةَ وَالْأَنْمَلِ ، وقالوا : الْأَقْوَالِ وَالْأَقَاوِيلِ ، وَالْأَسُورَةِ وَالْأَسَاوِرَةِ ، (٥) وَالْأَنْعَامِ وَالْأَنْاعِمِ (٦) وقالوا في الصحيح : أُعْطِيَتِ (٧) وَأُسْقِيَتِ كَأَنْمَلَاتٍ ، وجمعوا

(١) لم تقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ولا على سابق له أولاً حق عليه . والأَعْيَات : جمع أعين ، وهو جمع عين . والقَذَى : ما يسقط في العين أو غيرها من الوسخ . والفعل قَذَى من باب فرح .

(٢) الْإِوْطَبِ : جمع وطب - كفلس - وهو وعاء اللبن من جلد الخنزير لما فوقه ، وجمع الْإِوْطَبِ الْأَوَاطِبِ ، وقد أنشد سيويه :

\* تُحَابٌ مِنْهَا سِتَّةُ الْإِوْطَبِ \*

(٣) الْأَسْقِيَةِ : جمع سقاء ، وهو جلد السخلة إذا أجذعت ( انظر ص ٥٢ من هذا الجزء ) وَالْأَسَاقِي جمع الجمع ، وقد جمع على أسقيات أيضاً كأعطيات ، (٤) الْأَجْدَلِ : الصقر ، وأصله من الجدول الذي هو الشدة ثم سمي به قال الشاعر

كَأَنَّ بَنِي الدَّعْمَاءِ إِذَا لِحَقُّوا بِنَا فِرَاحُ الْقَطَا لَا قَيْنَ أَجْدَلَ بَازِيَا

(٥) الْأَسُورَةِ : جمع سوار - بضم السين وكسرها - وهو حلقة من الذهب أو الفضة تلبسها النساء في سواعدهن ، وَالْأَسَاوِرِ جمع الجمع ، قال تعالى : (يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ) . وقد يقولون : أساور ، بزيادة التاء لتأكيد الجمع ، وقرئ ( فَلَوْلَا أَلْقَى عَلَيْهَ أَسَاوِرَةً مِنْ ذَهَبٍ ) . وانظر ( ص ١٢٧ من هذا الجزء )

(٦) الْأَنْعَامِ : جمع نعم ، وهو الابل والشاء ، ويقال : هو خاص بالابل (٧) الْأَعْطِيَات : جمع أعطية ، وهو جمع عطاء بالمد والقصر ، والعطاء : الشيء المعطى ، ومنه أعطيات الجند لأرزاقهم ، والعطية بمعنى العطاء ، وجمعها عطايا

أيضاً فَمَلا على قَمائل كَجال وجائل وشمائل ، وصحوه ككَلابات ورجالات  
وجمالات ، وقالوا في فُعول نحو بُيوتات ، وفي فُل نحو جُزرات <sup>(١)</sup> وُحمرات  
وطُرقات ، وفي فُل نحو عُوذات <sup>(٢)</sup> ودُورات جمع عائد ودار ، وإنما جمع  
الجمع بالأنف والتاء لأن الكسر مؤنث ، وقالوا في فُلان فمالين ككصارين  
وحشاشين جمع مضران جمع مصير وجمع حُشان جمع <sup>(٣)</sup> حُش ؛ فهو كسلطان  
وسلاطين ، ولا يقاس على شيء من ذلك

قال : « التَّعَاهِ السَّاكِنِينَ يُتَّقَرُّ فِي الْوَقْفِ مُطْلَقاً ، وَفِي الْمَذْغَمِ قَبْلَهُ  
لَيْنٌ فِي كَلِمَةٍ نَحْوُ خُوَيْصَّةٍ وَالضَّالِّينَ وَتُمُودُ التَّوْبِ ، وَفِي نَحْوِ مِمٍّ وَقَافٍ  
وَعَيْنٍ مِمَّا بُنِيَ لَعْدَمِ التَّرْكِيبِ ، وَقَفًا وَوَضَلًا ، وَفِي نَحْوِ آخِطْنِ عِنْدَكَ  
وَآيْمُنُ اللَّهِ يَمِينُكَ ؛ الْإِلْتِبَاسِ ، وَفِي نَحْوِ لَاهَا اللَّهُ وَإِي اللَّهِ جَائِزٌ ، وَسَلَقْتَا  
الْبَيْطَانِ شَاذٌ »

أقول : اعلم أن الحرفين الساكنين إذا كان أولهما [ حرفاً ] صحيحاً لا يمكن  
التقاؤهما إلا مع إتيانك بكسرة مُحْتَلَسَةٍ غير مُشْبَعَةٍ على الأول منهما ، فيحسب  
المستمع أن الساكنين التقيا ، ويشاركه في هذا الهم التكم أيضاً ؛ فإذا تَغَطَّنَ  
كل منهما علم أن على الأول منهما كسرة خفيفة ، نحو بَكْرٌ بِشْرٌ بُشْرٌ ،  
حركت عين الثلاثة بكسرة خفيفة ، وإلا استحال أن تأتي بعدها بالراء  
الساكنة ، وإنما تحس بذلك وتنغطفنه بعد تثبتك وتأثُّك فيما تتكلم به ، وإذا

(١) الجزرات : جمع جزر - بضم أوله وثانيه - وهو جمع جزور ، وهو  
البحر المجزور ، ويقال : هو خاص بالناسقة المجزورة ، وقد جمع الجزور على  
جزائر أيضاً

(٢) العوذات : جمع عوذ ، وهو جمع طائد ( انظر ص ١٨٢ من هذا الجزء )

(٣) انظر ( ص ٩٥ من هذا الجزء )

خَلِّيتَ نَفْسَكَ وَسَجَّيْتَهَا وَجَدْتَ مِنْهَا أَنَّهَا لَا تَأْتِجِيءُ فِي النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ الثَّانِي  
الْمُسْتَحِيلِ مَجِيئِهِ بَعْدَ السَّاكِنِ الْأَوَّلِ مِنْ بَيْنِ الْحَرَكَاتِ إِلَّا إِلَى الْكُسْرَةِ ، وَإِنْ  
حَصَلَ لَهَا هَذَا الْمَقْصُودُ بِالضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ أَيْضًا ، وَكَذَلِكَ إِذَا فَرَضْتَ أَوَّلَ كَلِمَةٍ  
تَرِيدُ النُّطْقَ بِهَا سَاكِنًا ، وَذَلِكَ ثَمًّا لَا يَجِيءُ فِي الْعَرَبِيَّةِ فِي ابْتِدَاءِ الْكَلَامِ إِلَّا  
مَعَ هَمْزَةِ الْوَصْلِ ، وَيُوجَدُ فِي الْفَارْسِيَّةِ كَقَوْلِهِمْ شَتَّابٌ وَسَطَّامٌ ؛ وَجَدْتَ مِنْ نَفْسِكَ  
أَنَّكَ تَتَوَصَّلُ إِلَى النُّطْقِ بِذَلِكَ السَّاكِنِ بِهَمْزَةٍ مَكْسُورَةٍ فِي غَايَةِ الْخَفَاءِ ، حَتَّى  
كَأَنَّهَا مِنْ جَمَلَةِ حَدِيثِ النَّفْسِ ، فَلَا يَدْرِكُهَا السَّمْعُ ، ثُمَّ تَجِيرُ بِالْحَرْفِ السَّاكِنِ  
فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ ، فَيَتَحَقَّقُ لَكَ أَنْ إِزَالَةَ كَلْفَةِ النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ بِالْكَسْرِ ،  
سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ السَّاكِنُ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ أَوْ فِي آخِرِهَا أَوْ فِي وَسْطِهَا ؛ مِنْ طَبِيعَةِ  
النَّفْسِ وَسَجَّيْتَهَا إِذَا خَلَّيْتَهَا وَشَأْنَهَا

فَظَهَرَ لَكَ أَهَمُّ لَأَيِّ سَبَبٍ كَسَرُوا هَمْزَةَ الْوَصْلِ ، وَلَمْ يَجْتَلِبُوهَا دُونَ غَيْرِهَا ،  
وَلَمْ يَكْسُرُوا أَوَّلَ السَّاكِنِينَ فِي نَحْوِ اضْرِبِ اضْرِبِ ، (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ)  
وَأَمَّا إِذَا كَانَ أَوَّلُهَا حَرْفٌ لَيْنٌ فَانْهَ يُمْكِنُ التَّقَاوُفُ لَكِنْ مَعَ ثِقَلِ  
مَا ، وَإِنَّمَا أُمْكِنَ ذَلِكَ مَعَ حُرُوفِ الْعِلَّةِ لِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ هِيَ الرُّوَاطِطُ بَيْنَ  
حُرُوفِ الْكَلِمَةِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ ، وَذَلِكَ أَنَّكَ تَأْخُذُ أَبْعَاضَهَا ، أَعْنَى الْحَرَكَاتِ ،  
فَتَنْظِمُ بِهَا بَيْنَ الْحُرُوفِ ، وَلَوْلَاهَا لَمْ تَنْتَسِقِ ، فَإِذَا كَانَتْ أَبْعَاضُهَا هِيَ الرُّوَاطِطُ  
وَكَانَتْ إِحْدَاهَا وَهِيَ سَاكِنَةٌ قَبْلَ سَاكِنٍ آخَرَ مَدَدْتَهَا وَمَكَّنَتْ صَوْتَكَ مِنْهَا  
حَتَّى تَصِيرَ ذَاتُ أَجْزَاءٍ ؛ فَتَتَوَصَّلُ بِجُزْئِهَا الْآخِرِ إِلَى رَبْطِهَا بِالسَّاكِنِ الَّذِي  
بَعْدَهَا ، وَلِنَظَرِكَ وَجِبَ الْمَدُّ التَّامُّ فِي أَوَّلِ مِثْلِ هَذَيْنِ السَّاكِنِينَ ، وَيَقْلُ الْمَدُّ فِي  
حُرُوفِ اللَّيْنِ إِذَا كَانَتْ حَرَكَةٌ مَاقِبِلَهَا مِنْ غَيْرِ جَنْسِهَا ، نَحْوُ قَوْلٍ وَيَبِيعُ ، بِخِلَافِ  
مَا إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا مِنَ الْحَرَكَاتِ مِنْ جَنْسِهَا ، نَحْوُ قَوْلٍ وَيَبِيعُ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ فِي  
نَحْوِ قَوْلٍ الْمَضْمُونِ قَافَهُ تَهْيَأًا بَعْدَ النُّطْقِ بِالْقَافِ لِلْوَاوِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الضَّمَّةَ بَعْضُ

الواو ، فيسهل عليك المجيء بعد الضمة بالواو كاملة لأنه لم يخالفها إذن نوع آخر من المد كما خالفها في نحو قول المفتوح قافه ، فإنك إذن تهيات فيه بعد القاف للمد الألفى : أى الفتحة ، ثم انتقلت في الحال إلى المد الواوى شائبا شيئا من المد الأول بالمد الثانى ، وميل كل واحد من المدين إلى جانب غير جانب الآخر ، فلا جرم لم تتمكن من إشباع المد الواوى تمام التمكن

فإذا تقرر هذا فاعلم أن أول مثل هذين الساكنين إذا كان ألفا فالأمر أخف لكثرة المد الذى فى الألف ؛ إذ هو مد فقط ، فذلك كان نحو مادّ وسادّ أكثر من نحو تمودّ الثوب ، ثم بعد ذلك إذا كان أولهما واوا أو ياء ما قبلهما من الحركات من جنسهما ، ولم يأت مثل ذلك فى الياء فى كلامهم نحو سير ، والدرجة الأخيرة أن يكون أول الساكنين واوا أو ياء قبلها فتحة لقلة المد الذى فى مثل ذلك ، ولم يأت مثل ذلك إلا فى المصغر نحو خويصة ، فلا تقول فى الأفضل من اليكّل<sup>(١)</sup> والود : أيلّ وأودّ ، بحذف حركة اللام الأولى كما فى أصيّم ، بل تنقل حركة أول الساكنين عند قصد الإدغام إلى الواو والياء ، نحو أيلّ وأودّ<sup>(٢)</sup> ، لقلة المد الذى فيهما ، كما فعلت فى نحو أشد وأسر ، وإنما اختص ياء التصغير بعدم جواز نقل حركة ما بعده إليه عند قصد الإدغام لوضعهم له ساكنا وزومه للسكون

هذا ، ومع المد الذى فى حروف اللين يشترط فى الساكن الثانى أحد الشرطين : أحدهما : أن يكون مدغما بشرط أن يكون المدغم والمدغم فيه معا من كلمة حرف المد ، وذلك أنه إذا كان مدغما فى متحرك فهو فى حكم المتحرك ، وذلك لشدة التصاقه به فإن اللسان يرتفع بالمدغم والمدغم فيه ارتفاعاً واحدة ، فيصيران كأنهما حرف واحد متحرك ، وإنما اشترطنا أن يكون المدغم من كلمة

---

(١) انظر ( ١٥ ص ٢٧ )



حرف اللد احترازاً من نحو خافاً الله وخافوا الله وخافى الله فإنه يحذف حرف المد للساكنين ، وذلك لأن في التقائهما مطلقاً وإن حصل جميع الشرائط كلفة ما ، كما ذكرنا ، فإذا كان أولهما في مكان يليق به الحذف وهو آخر الكلمة كان تخفيف الكلمة بحذفه أولى ، وإنما حذف الأول دون الثاني لضعفه ، واشترطنا كون المدغم فيه من كلمة حرف اللد إذ لو لم يكن منها لكان الإدغام الذى هو شرط اغتفار اجتماع الساكنين بمعرض الزوال فلا يعتد به ، فلذلك لا تقول فى النون المخففة فى المثني <sup>(١)</sup> اضربان نعمان ، بإدغام نون اضربان فى نون نعمان ، وجاز فى « ها الله » فى أحد الوجوه اجتماع الساكنين وإن لم يكن المدغم من كلمة حرف اللد لما مر فى شرح <sup>(٢)</sup> الكافية ؛ الشرط الثانى

(١) يريد أن نون التوكيد المخففة لا تقع بعد الألف اسماً كانت الألف أو حرفاً ، حتى لو وقع بعدها نون يمكن إدغامها فيها ، لأن النون التى بعدها لما كانت من كلمة أخرى كان الإدغام بمعرض الزوال ، فلا يعتد به ، فان قلت : إنهم اغتفروا التقاء الساكنين فى المؤكد بالنون الثقيلة مضارعاً كان أو أمراً نحو لا تضربان واضربان يازيدان ، مع أن المدغم فيه ليس من كلمة حرف اللد ؛ إذ الألف والنون كلمتان مستقلتان ، فالجواب : أنهم اغتفروه وإن لم يكن على حده للضرورة ، وذلك أنهم لو حذفوا الألف كما هو القياس فى التقاء الساكنين لفتحوا النون ، إذ كسرهما لتشبيهها بنون المثني فى وقوعها بعد الألف ، ولو فتحوا النون التيسر المستند إلى الاثنين بالمستند إلى الواحد ؛ فليس مراد المؤلف أن النون المخففة تقع بعد الألف ولا تدغم فى النون التى بعدها ، بل مراده أنه لا يصح وقوع المخففة بعد الألف ولو كان بعدها نون يمكن إدغامها فيها ، فاقصر على نفي الصورة المتوهمه

(٢) قال فى شرح الكافية ( ح ٢ ص ٢ ٣ ) : « وإذا دخلت « ها » على الله ففيه أربعة أوجه : أكثرها إثبات ألف ها وحذف همزة الوصل من الله فيلتقى ساكنان : ألف ها ، واللام الأولى من « الله » ؛ وكان القياس حذف الألف ؛ لأن مثل ذلك إنما يختص فى كلمة واحدة كالمضامين ، أما فى كلمتين ،

من الشرطين المعتبر واحد منهما في الساكن الثاني : أن يكون موقوفاً عليه بالسكون ، أو مُجَرَّمٌ مُجَرَّمٌ للوقوف عليه ، وذلك لأن الوقف لقصد

فالواجب الحذف نحو ذا الله وما الله ، إلا أنه لم يحذف في الاغلب ههنا ليكون كاللثنية على كون ألف ها من تمام ذا ، فان « ها الله ذا » بحذف ألف ها ربما يوم أن الهاء عوض عن همزة الله كهرقت في أرقت ، وهياك في إياك . والثانية - وهي المتوسطة في البتة والكثرة - ها الله ذا « بحذف ألف «ها» للساكنين كما في « ذا الله » و « ما الله » ولكونها حرفاً كلاهما وذا . والثالثة - وهي دون الثانية في الكثرة - : إثبات ألف ها وقطع همزة الله مع كونها في الدرج ، تنبيهاً على أن حق ها أن يكون مع ذا بعد الله ، فكأن الهمزة لم تقع في الدرج . والرابعة حكاهما أبو علي - وهي أقل الجميع - : ها الله ، بحذف همزة الوصل وفتح ألف ها للساكنين بعد قلبها همزة كما في الضالين ودأبة ، قال الخليل : ذا من جملة جواب القسم ، وهو خبر مبتدأ محذوف : أي الأمر ذا ، أو فاعل : أي ليكون ذا ، أو لا يكون ذا ، والجواب الذي يأتي بعد تعي أو إثباتا نحو ها الله ذا لا فعلن أو لا أفعل بدل من الأول ، ولا يقاس عليه ، فلا يقال : ها الله أخوك : أي لا أنا أخوك ونحوه وقال الأَخفش : ذا من تمام القسم : إما صفة لله : أي الله الحاضر الناظر ، أو مبتدأ محذوف الخبر : أي ذا قسمي ، فبعد هذا : إما أن يجيء الجواب أو يحذف مع القرينة هـ

هذا ما يتعلق بلفظ هذه الكلمة من حيث النطق بها وإعرابها ، فأما ما يتعلق بها من حيث المعنى فقد ذكر المؤلف في شرح الكافية ( ٢ ص ٣١١ ، ٣١٢ ) أن معناها القسم ، ثم اختلفوا في هذه الهاء

قال ما نصه : « وإذا حذف حرف القسم الأُصلى : أعني الباء : فان لم يبدل منها فاختار النصب بفعل القسم . ويختص لفظة الله بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض ، نحو الكعبة لا فعلن ، والمصحف لا تين وتختص لفظة الله بتعويض « ها » أو همزة الاستفهام من الجار ، وكذا يعوض من الجار فيها قطع همزة الله في الدرج ، فكأنها حذفت للدرج ثم ردت عوضاً من الحرف ، وجار الله جعل هذه الأُحرف دلاً من الوار ، ولعل ذلك لاختصاصها بلفظة « الله » كالتاء ، فإذا جئت بهاء

الاستراحة ، ومشاركة الراحة تهون عليك أمر الثقل الذي كنت فيه <sup>(١)</sup>

والوقف على ضريين : إما أن يكون في نظر الواضع ، أولا

فالأول في أسماء حروف الهجاء ، وإثما كانت هذه الأسماء كذلك لأن الواضع

وضعها لتعلم بها الضبيان أو من يجرى مجرام من الجهال صور مفردات حروف

الهجاء ، فسمى كل واحد منها باسم أوله ذلك الحرف ، حتى يقول الصبي : أَيْفُ

مثلا ، ويقف هنيئة قدر ما يميزها عن غيرها ، ثم يقول : بَا ، وهكذا إلى الآخر ،

فلا ترى ساكنين ملتقيين في هذه الأسماء إلا وأولهما حرف لين ، نحو جِيمُ

التثنية بدلا فلا بد أن تجي بلعطة « ذا » بعد القسم به ، نحو لاها الله ذا ، وإي  
ها الله ذا ، وقوله :

تَعْلَنْ هَا لَعَمْرُ اللَّهِ دَا قَسَمًا [ فَأَقْصِدْ بِذَرْعِكَ وَانْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ ]

والظاهر أن حرف التثنية من تمام اسم الإشارة . . . قدم على لعظ القسم به

عند حذف الحرف ليكون عوضا منه « اهـ »

(١) قد علل هذا العلامة ابن يعيش في شرحه على المفصل ( ص ٩٠ ص ١٢٠ )

فقال : « وإثما سد الوقف مسد الحركة لأن الوقف على الحرف يمكن جرس ذلك

الحرف ويوفر الصوت فيصير توفير الصوت عليه بمنزلة الحركة له ، ألا ترى أنك

إذا قلت : عمرو ، ووقفت عليه ، وجدت للراء من التكرار وتوفير الصوت ما ليس

لها إذا وصلها بغيره ؟ وذلك أن تحريك الحرف يقلقله قبل التمام ويجتذبه إلى

جرس الحرف الذي منه حركته ، ويؤيد عندك ذلك أن حروف القلقلة وهي

القاف والجيم والطاء والباء والذال لا تستطيع الوقوف عليها إلا بصوت ، وذلك لشدة

الحلق والضغط ، وذلك نحو : الحق ، واذهب ، واخلط ، واخرج ، ونحو الزاي

والذال والطاء ، والصاد ، فبعض العرب أشد تصويتا ، فجميع هذه لا تستطيع

الوقوف عليها إلا بصوت ، فثي أدرجتها وحركتها زال ذلك الصوت ، لأن

أخذك في صوت آخر وحرف سوى المذكور يشغلك عن إتباع الحرف الأول

صوتا ، فبان لك بما ذكرته أن الحرف الموقوف عليه أتم صوتا وأقوى جرسا

من المتحرك ، فسد ذلك مسد الحركة ، فجاز اجتماعه مع ساكن قبله « اهـ »

ذال نون ، وكذا الأصوات ، نحو قوس<sup>(١)</sup> ، وطبخ<sup>(٢)</sup> ، الوقف فيها وضعى ،  
لأنها لم توضع اقصد التركيب كما مضى فى بابها<sup>(٣)</sup>

(١) قوس : اسم صوت يزجر به الكلب ليعتد ، فيقال له : قوس قوس ، وهو  
مبنى على السكون ، فإذا دعوته ليقبل قلت : قس قس ، وقد اشتقوا من ذلك  
فعلا فقالوا : قوقس الرجل ، إذا أشلى كلبه : أى دعاه أو أغراه  
(٢) طبخ : حكاية صوت الضحك ، وهو اسم صوت ، والذي ذكره صاحب  
اللسان والقاموس أنه مبنى على الكسر ، وكذلك ذكر المؤلف نفسه فى شرح  
الكافية ( ٢٠ ص ٧٧ ) حيث قال : « من الأصوات التى هى حكاية عن أصوات  
الانسان أو العجماوات أو الجمادات » طبخ « وهو حكاية صوت الضاحك ،  
وعيط حكاية صوت الفتيان إذا تصايحوا فى اللعب ، وغاق - بكسر القاف - وقد  
ينون ، وهو صوت الغراب . . . وشيب صوت مشافر الابل عند الشرب . كلها  
مكسورة الأواخر « اه ، فلم من هذا أنه قد خالف هنا ما ذكره هناك وما هو  
تقل علماء اللغة

(٣) الذى مضى هو قوله فى ( ٢٠ ص ٧٥ ) : « اعلم أن الألفاظ  
التي تسميها النحاة أصواتا على ثلاثة أقسام : أحدها حكاية صوت صادر  
إما عن الحيوانات العجم كغاق (حكاية صوت الغراب) أو عن الجمادات كطق  
(حكاية صوت حجر وقع على آخر) وشرط الحكاية أن تكون مثل المحكى ،  
وهذه الألفاظ مركبة من حروف صحيحة بحركة بحركات صحيحة ، وليس  
المحكى كذلك لأنه شبه المركب من الحروف وليس مركباً منها ؛ إذ الحيوانات  
والجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف إحسان الانسان ؛ لكنهم لما احتاجوا  
إلى إيراد أصواتها التي هى شبه المركب من الحروف فى أثناء كلامهم أعطوها  
حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة ؛ لأنه يتعسر عليهم أو يتعذر مثل  
تلك الأجراس الصادرة منها ، كما أنها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس  
الانس ، إلا فى النادر كما فى البغاء ، فأخرجوها على أدنى ما يمكن من الشبه بين  
الصوتين ، أعنى الحكاية والمحكى ، قضاء لحق الحكاية : أى كونها كالمحكى سواء ،  
فصار الواقع فى كلامهم كالحكاية عن تلك الأصوات . وثانيها أصوات خارجة

والثاني أن لا يكون الوقف بنظر الواضع ، بل يطرأ ذلك في حال الاستعمال

عن فم الانسان غير موضوعة وضعا ، بل دالة طبعا على معان في أنفسهم ، كأف ووقف ، فإن المتكره لشيء يخرج من صدره صوتا شبيها بلفظ أف ، ومن يترق على شيء مستكره يصدر منه صوت شبيه بتف ، وكذلك آه للمتوجع أو المتعجب ، فهذه وشبهها أصوات صادرة منهم طبعا كأح لذي السعال ، إلا أنهم لما ضمنوها كلامهم لا يحتاجهم إليها ، نسقوها نسق كلامهم وحركوها تحريكه وجعلوها لغات مختلفة . . . ، وثالثها أصوات يصوت بها للحيوانات عند طلب شيء : إما المجيء كالألفاظ الدعاء ، نحو جوت ، وقوس ، ونحوها ، وإما الذهاب كهلا ، وهج ، وهجا ، ونحوها ، وإما أمر آخر ، كسأ للشرب ، وهدع للتسكين ، وهذه الألفاظ ليست مما يخاطب به هذه الحيوانات العجم حتى يقال : إنها أوامر أو نواه ، كما ذهب إليه بعضهم ، لأنها لا تصلح لكونها مخاطبة ، لعدم فهمها للكلام ، كما قال الله تعالى : ( كَمَثَلِ الَّذِي يَنْفِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ) بل كأن أصلها أن الشخص كان يقصد إقياذ بعض الحيوانات لشيء من هذه الأفعال فيصوت لها : إما بصوت غير مركب من الحروف كالصفير للدابة عند إيرادها الماء وغير ذلك ، وإما بصوت معين مركب من حروف معينة لا معنى تحتها ، ثم يحرضه مقارنا لذلك التصويت على ذلك الأمر : إما بضربه وتأديبه ، وإما بايناسه وإطعامه ، فكان الحيوان يمثل المراد منه إما رهبة من الضرب أو رغبة في ذلك البر ، وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الضرب أو البر إلى أن يكتفى الطالب لذلك الصوت عن الضرب أو البر ؛ لأنه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب أو ضده فيمثل عقيب الصوت عادة ودربة ، فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالأمر والنهي لذلك الحيوان ، وإنما وضعوا لمثل هذا الغرض صوتا مركبا من الحروف ولم يقنعوا بسادج الصوت لأن الصوت من حيث هو هو مشتبه الأفراد ، وتمايزها بالتقطيع والاعتماد بها على الخارج سهل ، فلما كانت الأفعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة أرادوا اختلاف العلامات الدالة عليها ، فركبوها من الحروف ، وما ذكرنا من الترتيب يتبين من كيفية تعليم الحيوانات كالدب

في غير أسماء حروف الهجاء والأصوات ، نحو المؤمنون ، والمؤمنات ، والقوت ،  
واليت ، وكذا الأسماء الممدودة نحو زَيْدٌ ثُمَّودٌ سَعِيدٌ عِمَادٌ ، وذلك أن الواضع  
وضعها لينطق بها مركبة تركيب إعراب فيقف عليها المستعمل إما مع تركيبها مع  
عاملها نحو جاءني المؤمنون أولاً مع تركيبها معه نحو ثمودٌ وزيدٌ

والأسماء التي وضعها الواضع لتستعمل مركبة في الكلام على ضربين : أحدهما  
ما علم الواضع أنه يلزمه سبب البناء في التركيب ، أعمى مشابهة المبنى ، والثاني  
ما علم أنه لا يلزمه ذلك

والقرود والكلب وغير ذلك » ثم قال : « وإنما بنى أسماء الأصوات لما ذكرنا  
من أنها ليست في الأصل كلمات قصد استعمالها في الكلام ، فلم تكن في الأصل  
منظوراً فيها إلى التركيب الذي هو مقتضى الإعراب ، وإذا وقعت مركبة حاز  
أن تعرب اعتباراً بالتركيب العارض ، وهذا إذا جعلها بمعنى المصادر كماها منك  
وأف لكما ، إذا قصدت ألقاظها لا معانيها ، قال جهم بن العباس :

تَرُدُّ بِحَيْهَلٍ وَعَاجِرٍ وَإِنَّمَا مِنْ الْعَاجِرِ وَالْحَيْهَلِ جُنُّ جُنُونِهَا  
وقال :

تَدَاعَيْنِ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَشَلِّمٍ جَوَانِبُهَا مِنْ بَصْرَةٍ وَسَلَامٍ  
وقال :

[ دَعَاهُنَّ رِدْفِي فَأَرْعَوْنِي لَصَوْتِهِ ] كَمَا رُعْتَ بِالْجَوْتِ الظَّمَاءَ الصَّوَادِيَا  
على الحكاية مع الالف واللام ، وتقول : زجرته بهيد (بفتح الهاء وكسرها)  
وبهيد ( الاول محكي والثاني معرب ) ، وهذا كما تقول في الكلمات المبنية  
إذا قصدت ألقاظها :

[ لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتٌ ] إِنَّ لَوْا وَإِنْ لَيْتَا عَنَّا  
ولا يمد الله بأين ولا بأين . . . . . والاعراب مع اللام أكثر من البناء  
نحو من العاج والحيل - بالجر - وباسم الشيب ، لكونها علامة الاسم الذي  
أصله الاعراب « اهـ

ففي الأول جوز وضع بناءً بعضه على أقل من ثلاثة نحو من وما دأ ، وفي الثاني لم يجوز ذلك ؛ إذ الثلاثة أقل أبنية العرب ،

وأما أسماء حروف الهجاء والأصوات فما لم يقصد بوضعها وقوعها مركبة ، فلهذا جوز أيضا وضع بعضها على أقل من ثلاثة ، نحو بآ تآ وصة وسأ<sup>(١)</sup> ؛ إذ ليست في نظره مركبة ، فلا تكون في نظره معربة ،

وأما إن كان أول الساكنين من غير حروف اللين ، ولا يكون إذن سكون ثانيتها إلا للوقف في حال الاستعمال لا ينظر الواضع ؛ فلا بد من تحريك الأول منها بكسرة مختلصة خفيفة كما ذكرنا ، حتى يمكن النطق بالثاني ساكنا ، نحو عَمَرٌ وَبَكْرٌ وَبَشَرٌ ، وإنما جُوزَ هذا الشبيه بالتماء الساكنين لما قلنا إن الوقف لطلب استراحة ؛ فيحتمل معه أدنى ثقل ، ولما استحال اجتماعهما إلا مع تحريك الأول وإن كان بحركة خفيفة اختار بعض العرب نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الساكن الأول على التحريك بالكسرة الخفيفة التي اقتضاها الطبع كما ذكرنا ، لفائدتين : إحداهما : دفع الضرورة من غير اجتلاب حركة أجنبية ، والثانية إبقاء دليل الإعراب لكن فيما اختاره ضمنا من جهة دوران الإعراب على وسط الكلمة فلذلك اجتنبه أكثر العرب

قوله « يفتقر في الوقف مطلقاً » أي : سواء كان أولهما حرف لين كالؤمنون والمؤمنين والمؤمنات ، أو لا نحو بكر عمرو ، وقد عرفت أن الثاني ليس فيه التقاء الساكنين حقيقة ، إذ هو مستحيل فيما أولهما فيه حرف صحيح قوله « وفي المدغم قبله لين في كلمة » احتراز من نحو ( قالوا طيرنا ) وخافى الله ، وخافا الله

---

(١) سأ : اسم يزجر به الحمار ليحبس ، أو ليمضي ، أو يدعى به ليشرب ، وفي المثل « قرب الحمار من الردهة ولا ثقل له سأ » والردهة : ثقرة في الصخرة يستنقع فيها الماء

قوله « خَوِيَصَّة » تحفيرة خاصة

قوله « تَمَوْدُ الثوب » فعل مالم يسم فاعله من « تَمَادَدْنَا الثوب » أى : مده

بعضنا من بعض

قوله « نَحْوِ مِمْ قَاف عَيْن » يعنى به التقاء ما كنين سكونُ ثانيهما لعدم موجب الإعراب ، سواء كانت الكلمة من أسماء حروف التهجى كقف لام ميم ؛ أو من غيرها ، كمرصاد تَمَوْدُ عَمِيدُ ، وسواء كان الحرف الأول حرف ابن كما ذكرنا ، أو لا كتمرو بكر ، وقد ذكرنا أن هذا الأخير شبيه بالتقاء الساكنين وليس به فى التحقيق ، وإنما جاز التقاء الساكنين فى مثل هذا لكون الكلمات بُجْرَاة مجرى الموقوف عليه كما يجب . وإن لم تكن موقوفاً عليها قوله « وقفا » كما إذا وقفت على ص فى كم يعمص

قوله « وصلأ » كما تصل عين بصاد فى هذه الفاتحة ؛ فسكون أو آخرها ليس لأنها كانت متحركة ثم قطعت حركتها لأجل الوقف ؛ بل لكونها مبنية على السكون ، وقال جار الله <sup>(١)</sup> : « هى معرفة ، لكنها لم تعرب لمرئها عن سبب

---

(١) قال جار الله الزمخشري فى تفسير سورة البقرة من الكشاف (ح ١ ص ٩) فان قلت : من أى قيل هى ( يريد الألفاظ التى يتهجى بها ) من الاسماء : أم معرفة أم مبنية ؟ قلت : بل هى أسماء معرفة ، وإنما سكنت سكون زيد وعمر وغيرهما من الاسماء حيث لا يمسها إعراب لفقد مقتضيه وموجبه ، والدليل على أن سكونها وقف وليس ببناء أنها لو بذت لحذى بها حذو كيف ، وأين ، وهؤلاء ولم يقل : ص ق ن مجموعاً فيها بين الساكنين « اهـ ، وقد حقق العلامة الياضوى مراد جار الله من هذه العبارة بأوجز لفظ فقال « وهى ( أى : أسماء حروف التهجى ) ما لم تلها العوامل موقوفة خالية عن الاعراب ؛ لفقد موجب ومقتضيه ، لكنها قابلة إياه معرضة له ؛ إذ لم تناسب مبنى الاصل ، ولذلك قيل « ص » و « ق » مجموعاً فيهما بين ساكنين ، ولم تعامل معاملة أين وهؤلاء « اهـ ومن هنا تعلم أن ادعاء المؤلف الاضطراب والناقض فى عبارة جار الله غير



الإعراب ، وهذا منه عجيب ، كيف يكون الاسم عربا بلا مقتضى للإعراب ؟

صحيح ، لأن معنى قول جارا لله « إنها معربة » هو أنها ليست مبنية بل هي مبنية للإعراب ومعدلة وتقبله لعدم وجود مقتضى البناء ، ومعنى قوله « لكنها لم تعرب لعربها عن سبب الأعراب » هو أنها في حال عدم تركيبها لم تعرب بالفعل ، وذلك لا غبار عليه ، لأن كل الأسماء قبل تركيبها لا يجرى عليها الإعراب بالفعل وإن كانت بعرضة أن يجرى عليها ، واستمع لأبي حيان حيث يقول : « الأسماء المتمكنة قبل التركيب كحروف الهجاء المسرودة : ا ب ت ث ، وأسماء العدد ، نحو واحد اثنان ثلاثة أربعة ، فيها للنحاة ثلاثة أقوال : فاختار ابن مالك رحمه الله أنها مبنية على السكون لشبهها بالحروف في كونها غير عاملة ولا معمولة ، وهذا عنده يسمى بالشبه الإهمالي . وذهب غيره إلى أنها ليست معربة لعدم تركيبها مع العامل ، ولا مبنية لسكون آخرها في حالة الوصل وما قبله ساكن ، وليس في المبنيات ما هو كذلك . وذهب بعضهم إلى أنها معربة ، يعني حكما لا لفظا ، والمراد به قابلية الإعراب وأنه بالقوة كذلك ، ولولاه لم يعل في لتحركه وانفتاح ما قبله . وهذا الخلاف مبني على اختلافهم في تفسير المعرب والمبني ؛ فان فسر المعرب بالمركب الذي لم يشبه مبني الأصل شيئا تاماً والمبني بخلافه ؛ فهي مبنية ، وإن فسر بما شابهه وخلافه ولم يقل بالشبه الإهمالي فهي معربة ، تنزيلا لما هو بالقوة منزلة ما هو بالفعل ، وإن قلنا : المعرب ما سلم من الشبه وتركب مع العامل والمبني ما شابهه ، فهي واسطة ، وللناس فيها يعشقون مذاهب ، فالخلاف لفظي ، والأمر فيه سهل ، وكلام الكشف مبني على الثاني ( من تفسيرات المعرب والمبني ) وكلام البيضاوي محتمل له ولما بعده وإن كان الأول أظهر ، ثم إنه قيل : إن المحققين حصروا سبب بناء الأسماء في مناسبة ما لا تمكن له أصلا ( يريد شبه الحرف ) ، وسماوا الأسماء ائحالية عنها معربة ، وجعلوا سكون أعجازها قبل التركيب وقفا لا بناء ، واستدلوا على ذلك بأن العرب جوزت في الأسماء قبل التركيب التقاء الساكنين كما في الوقف فقالوا زيد ، عمرو ، ص ، ق ، ولو كان سكونها بناء لما جمعوا بينهما كما في سائر الأسماء المبنية نحو كيف وأخواتها . لا يقال : ربما عدت الأسماء ساكنة الأعجاز متصلا بعضها ببعض فلا يكون سكونها وقفا بل بناء ؛ لأننا نقول :

وإنما قلنا إنها لم تكن متحركة بحركة لأن الحركة إما إعرابية وكيف تثبت الحركة الإعرابية من دون سبب الإعراب الذي هو التركيب مع العامل ؟ وإما بنائية ، ولا يجوز ؛ لأن بناء ما لم يثبت فيه سبب الإعراب أقوى من بناء ماعرض فيه مانع من الإعراب ، فينبغي أن يكون أقوى وجبى البناء على أصل البناء ، وهو السكون ؛ لأن أصل الإعراب الحركة ، وأصل البناء السكون ، ثم تقول : إن [ مثل ] هذه الكلمات سواء كانت من أسماء حروف الهجاء أو من أسماء العدد كواحد اثنان ثلاثة ، أو من غيرها كزيد عمرو بكر ، وإن اتصل بعضها ببعض في اللفظ ؛ إلا أن آخر كل واحد منها في حكم الموقوف عليه ، وإنما وجب ذلك فيها لأن كل كلمة منها مقطوعة عما بعدها من حيث المعنى ، وإن كانت في اللفظ متصلة به ، والدليل على كون كل واحدة في حكم الموقوف عليه إثبات ألف الوصل في اثنان إذا عدت ألفاظ العدد ، وقلبُ تاء أربعة وثلاثة هاء ، نحو واحد اثنان ثلاثة أربعة ، اتفاق منهم ، وألف الوصل تسقط في الدرج ولا ينتقل التاء هاء إلا في الوقف ؛ فهذه أسماء مبنية على السكون أُجْزِئَتْ عليها حكم الوقف ، كما يوقف على كَمْ وَمَنْ وسائر الكلم المبنية على السكون ؛ فيجرى في آخر كل واحدة منها حكم الوقف ؛ لعدم تعلق شيء منها بما بعده ، كما أنه لما لم يتعلق بنحو قوله تعالى : ( بسم الله الرحمن الرحيم ) بما بعده من أول السورة كقوله تعالى : ( قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ) وقفت على الرحيم ، لكن لاتسكت على كل واحدة كما هو حق الوقف في آخر الكلام التام ؛ لأن ذلك إنما هو للاستراحة بعد التعب ، ولاتعب ههنا بالتلفظ بكل كلمة ، فمن حيث تُجْزَى أواخرها مجرى

---

هي قبل التركيب في حكم الوقف سواء كانت متفصلة أو متواصلة ؛ إذ ليس فيها قبل ما يوجب الوصلة ؛ فالتواصلة منها في نية الوقف تكون ساكنة ، بخلاف كيف وأين ، وحيث ، وجير ، إذا عدت وصلا ، فإن حركتها لكونها لازمة لاتزول إلا بوجود الوقف حقيقة ١٤

الموقوف عليه قلبت التاء في ثلاثة أربعة هاء ، ومن حيث وصلتها بما بعدها ولم تقف عليها نقلت حركة همزة أربعة إلى الهاء ، على ما حكى سيبويه ، كما ينقل في نحو مسألة ، وقد أفلح ، ومثله قول الشاعر :

٧٠ — أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَأَنِّي كُنْتُ رَجُلًا يَمْحُطُ بِمَحَطٍ مُخْتَلِفٍ  
\* نُكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَمْ أَلِفْ (١)

بنقل حركة همزة ألف إلى ميم لام ، ونقل المبرد عن المازني منع نقل حركة الهمزة في ثلاثة أربعة إلى الهاء ، وسيبويه أوثق من أن تُرَدُّ روايته (٢) عن العرب ، ولا سيما إذا لم يمنعها القياس ، وفرق سيبويه بين ما سكونه بنظر الواضع كأسماء حروف التهجي وبين ما سكونه يعرض عند قصد التمديد نحو واحد اثنان ثلاثة ، وزيد عمرو بكر ، فقال : ما أصله الإعراب جازأن يُشَمُّ فيه الرفع ؛ فيقال واحد اثنان ، بإشمام الرفع [ وإنما أشم الرفع ] دون غيره لأنه أقوى الإعراب

(١) هذه الأبيات لأبي النجم العجلي الفضل بن قدامة ، وكان لأبي النجم صديق يسقيه الشراب فإذا انصرف من عنده انصرف ثملا . وزيد : هو صديق أبي النجم الذي كان يسقيه . والخرف : الذي فسد عقله لكبر أو نحوه ، وهو صفة مشبهة ، وبأيه فرح . ونخط : تعلم ، ومعنى الأبيات أنه خرج من عند صديقه يترنح فتخط رجلاه خطأ كالألف تارة وكاللام تارة أخرى ، يريد أنه لا يمشي على استقامة . والاستشهاد بالبيت على أنه نقل حركة همزة ألف إلى ميم لام كما نقلت حركة همزة أربعة إلى الهاء في قولك ثلاثة أربعة حين تصل الثلاثة بما بعدها . وهذا البيت من شواهد سيبويه ( ٢ ص ٣٤ )

(٢) قال سيبويه رحمه الله ( ٢ ص ٣٤ ) : « وزعم من يوثق به أنه سمع من العرب من يقول : ثلاثة أربعة ، طرح همزة أربعة على الهاء فتمسحها ولم يحولها تاء ، لأنه جعلها ساكنة والساكن لا يتغير في الإدراج ، تقول : اضرب ، ثم تقول : اضرب زيدا » ، وبعد أن ذكر سيبويه أنه ينقل ذلك عن من يوثق به عن العرب لا محال لا نكار المبرد الذي ذكره المؤلف عنه

وأسبقه ، وأما ألف لام ميم فلا يُشَمُّ شئٌ منها حركة لكونها أعرق في السكون من الأول ، إذ سكون مثلها بنظر الواضع ، ومنع الأخفش من الإشمام ، ولا وجه لمنعه مع وجه الاستحسان المذكور ، وعلى ما قاله سيبويه لا بأس بإشمام الرفع في المصاف في نحو غلام زيد إذا لم تركبه مع عامله

قوله « وفي نحو آخَسَنَ عندك ، وآيَمْنُ الله يمينك ؛ اللاتباس » يعني إذا دخلت همزة الاستفهام على ما أوله همزة وصل مفتوحة لم يجر حذف همزة الوصل ، وإن وقعت في الدرج ؛ اثلا يلبس الاستخبار بالخبر ؛ لأن حركتي الهمزتين متفتحتان ؛ إذ هما مفتوحتان ، وللعرب في ذلك طريقتان : أكثرهما قلب الثانية ألفا محضاً ، والثاني تسهيل الثانية بين الهمزة والألف ، والأول أولى ؛ لأن حق الهمزة الثانية كان هو الحذف ؛ أوقعها في الدرج ، والقلب أقرب إلى الحذف من التسهيل ؛ لأنه إذهاب للهمزة بالكلية كالحذف ، وقرئ في الكتاب العزيز بالوجهين ، فإذا قلبت الثانية ألفا التقى ما كنان لا على حدهما ؛ لأن الثاني ليس بمدغم في نحو آخَسَنَ ولا موقوف عليه كما شرطنا ، وفي قولك « آله » وإن كان مدغماً إلا أن المدغم ليس من كلمة حرف اللد ، ولا المدغم فيه ، وإنما لم يحذف الألف المنقلبة من الهمزة اثلا يلزمهم ما فروا منه من التباس الاستخبار بالخبر ، وهو أن ذلك كون الألف أمكن في اللد من أخويه

قوله « وحلقنا البطان » يقال في المثل : التَنَّتْ حَلَقَتَا الْبَطَانِ ؛ <sup>(١)</sup> إذا

(١) هذا مثل تقوله العرب إذا اشتد الكرب ، ومنه قول أوس بن حجر من قصيدته التي يمدح فيها فضالة بن كعدة ويرثيه بعد وفاته

بَيْبِكَ الشَّرْبُ وَالْمَدَامَةُ وَالْفَتَيَانُ طُرّاً وَطَامِعُ طَمِعَا  
وَذَاتُ هَذِمٍ عَارٍ نَوَاشِرُهَا نَضَمَتْ بِالْمَاءِ تَوَلَّيَا جَدَعَا  
وَالْحَى إِذْ حَاذَرُوا الصَّبَاحَ وَإِذْ خَافُوا مُغِيرًا وَسَائِرًا تَأَمَّا  
وَأَزْدَحَمَتْ حَلَقَتَا الْبَطَانِ بِأَقْوَامٍ وَجَاشَتْ نَفُوسُهُمْ جَزَعَا

تقام الشر ، وذلك لأنهما لا يلتقيان إلا عند غاية هزال البعير أو فرط شد  
البطان

قال : « فَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ وَأَوَّلُهُمَا مَدَّةٌ حُذِفَتْ ، نَحْوُ خَفٍ وَقُلْ  
وَبِعَ وَتَحْشَيْنَ وَاغْزُوا وَارْمِي وَاغْزَنْ وَأَرْمِنْ وَيَخْشَى الْقَوْمُ وَيَغْزُوا الْجَيْشُ  
وَيَرْمِي الْغَرَضَ »

أقول : كان حق قوله « وَحَلَقْنَا الْبِطَانَ شاذ » أن يكون بعد قوله  
« وَيَرْمِي الْغَرَضَ » لأن حق الألف الحذف كما في « يَخْشَى الْقَوْمُ » ولم تحذف  
قوله « فَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ » أى : إن كان التقاء الساكنين غير ذلك  
المذكور ، وذلك على ضربين : إما أن يكون أولهما مدَّة ، أولا ، ونفى بالمدَّة  
حرف لين ساكنا ، حركة ما قبله من جنسه ؛ فان كان فلا يخلو من أن يكون  
حذف المدَّة يؤدَّى إلى لبس ، أولا ؛ فإن أدى إليه حرك الثانى ؛ إذ اللد لا يحرك  
كما فى مُسْلُونٍ وَمُسْلَانٍ ، فإن النون فى الأصل <sup>(١)</sup> ساكن ، فلو حذفت الألف  
والواو للساكنين لالتبسا بالمفرد المنصوب والمرفوع المتونين ، وكذا فى يُسْلِمَانِ

الهدم : الإخلاق من الثياب والنواشر : عروق ظاهر الكف . والجدع :  
السبيء الغداء . والبطان : الحزام الذى يجعل تحت بطن البعير ، وفيه حلقتان ،  
فاذا التقتا فقد بلغ الشد غاية

(١) وجهه أن النون فى المثنى والجمع هى التنوين الدال على تمكن الاسم ،  
والتنوين نون ساكنة ، فلما اجتمعت مع حرف المد وهوساكن أيضا ، واجتماعهما  
هنا ليس مما يغتفر ، وتعذر حذف حرف المد لأنه مفض إلى اللبس ، وتعذر  
تحريكه لأنه تقضى للغرض ؛ لأن المطلوب من المد التخفيف وتحريكه نقض  
لهذا الغرض ؛ حركت النون ، والأصل فى تحريك الساكن إذا اضطر إليه أن  
يكسر وفتحت النون فى الجمع للفرق بين نون المثنى ونون الجمع ، ولم يعكس  
ليحصل التعادل فى المثنى مخفة الألف وثقل الكمرة ، وفى الجمع بثقل الواو  
وخفة النجمة

وَيُسْلَمُونَ وَتُسْلَمِينَ لَوْ حُذِفَتِ الْمَدَّاتُ لَاتَّبَسَ الْقَعْلُ بِالْمُؤَكَّدِ بِالنُّونِ الْخَفِيفَةِ فِي  
بَدءِ النَّظَرِ ، وَإِنْ لَمْ يُوَدَّ الْحَذْفُ إِلَى الْبَسِّ حُذِفَ الْمَدُّ ، سَوَاءٌ كَانَ السَّاكِنُ  
الثَّانِي مِنْ كَلِمَةِ الْأَوَّلِ كَمَا فِي خَفَّ وَقُلَّ وَبِيعَ ، أَوْ كَانَ كَالْجُزْءِ مِنْهَا ، وَذَلِكَ  
بِكَوْنِهِ ضَمِيرًا مَرْفُوعًا مُتَّصِلًا ، نَحْوَ تَخَشَّيْنَ وَتَغَزَّوْنَ وَتَرَمَّيْنَ ، كَانَ أَصْلُهَا تَخَشُّيْ  
وَتَغَزُّوْ وَتَرَمَّيْ ، <sup>(١)</sup> فَلَمَّا اتَّصَلَتِ الضَّمَائِرُ السَّاكِنَةُ بِهَا سَقَطَتِ اللَّامَاتُ  
لِلسَّاكِنِينَ ، أَوْ بِكَوْنِهِ أَوَّلُ نَوْنِ التَّأَكِيدِ الْمَدْغَمِ أَحَدَهُمَا فِي الْآخَرِ ، نَحْوَ اغْزَنَّ  
وَازْمَنَّ ؛ فَإِنَّهُ سَقَطَ فِيهِمَا الضَّمِيرَانِ لِاتِّصَالِ النَّونِ السَّاكِنَةِ بِهِمَا ، أَوْ كَانَ السَّاكِنُ  
الثَّانِي أَوَّلَ كَلِمَةٍ مُنْفَصِلَةٍ كَمَا فِي يَتَخَشَّى الْقَوْمُ ، وَيَغْزُو الْجَيْشُ ، وَيَرْمِي الْقُرْصَ <sup>(٢)</sup>

وَإِنَّمَا حُذِفَ الْأَوَّلُ إِذَا كَانَ مَدَّةً مَعَ عَدَمِ الْبَسِّ ، وَحَرَكٌ هُوَ إِذَا كَانَ  
غَيْرَهَا نَحْوَ اضْرِبِ اضْرِبِ إِلَّا مَعَ مَانِعٍ كَمَا فِي لَمْ يَلِدْهُ <sup>(٣)</sup> عَلَى مَا يَجِبُ ، وَلَمْ

(١) هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ مَبْنًى عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُؤَلِّفُ وَقَرَّرَهُ مَرَارًا مِنْ أَنَّ  
الضَّمَائِرَ إِنَّمَا تَلْحَقُ الْأَفْعَالَ بَعْدَ إِعْلَالِهَا عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ أَسْبَابُ الْإِعْلَالِ ( أَنْظَرَ  
ح ١ ص ٧٩ ) وَسَيَقَرُّ ذَلِكَ قَرِيبًا . وَأَمَّا بِنَاءٌ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ غَيْرُهُ مِنْ أَنَّ  
الضَّمَائِرَ تَلْحَقُ الْأَفْعَالَ قَبْلَ الْإِعْلَالِ فَأَصْلُ تَخَشَّيْنَ تَخَشَّيْنَ - كَعَامِلِينَ - تَحَرَّكَتِ الْيَاءُ  
وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فَحَبِلَتْ أَلْفًا فَصَارَ تَخَشَّيْنَ ، فَحُذِفَتِ الْأَلْفُ لِلتَّخْلِصِ مِنَ التَّعْا  
السَّاكِنِينَ ، وَأَوْرَثَتْ هِيَ بِالْحَذْفِ لِأَمْرَيْنِ : الْأَوَّلُ أَنَّهَا جُزْءُ كَلِمَةٍ ، وَالثَّانِي أَنَّهَا  
لَامٌ ، وَاللَّامُ مَحَلُّ التَّغْيِيرِ وَالْحَذْفِ . وَأَصْلُ تَغَزَّوْنَ تَغَزَّوْنَ - كَتَنَصَّرُونَ -  
اسْتَقْبَلَتِ الضَّمَّةَ عَلَى الْوَاوِ فَحُذِفَتِ الضَّمَّةُ فَاتَّقَى مَا كُنَّانَ ، فَحُذِفَتِ الْوَاوُ الْأُولَى  
لِلتَّخْلِصِ مِنَ التَّعْا هُمَا . وَأَصْلُ تَرَمَّيْنَ تَرَمَّيْنَ كَتَضَرَّيْنَ ، اسْتَقْبَلَتِ الْكُسْرَةَ عَلَى الْيَاءِ  
فَحُذِفَتِ الْكُسْرَةُ فَاتَّقَى سَا كُنَّانَ ، فَحُذِفَتِ الْيَاءُ الْأُولَى لِلتَّخْلِصِ مِنَ التَّعْا هُمَا

(٢) الْقُرْصُ : الْمَهْدَفُ الَّذِي يَنْصَبُ فَيَرْمِي بِالسَّهْمِ

(٣) وَرَدَّتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ فِي بَيْتٍ مِنَ الشُّعْرِ لِرَجُلٍ مِنْ أَزْدِ السَّرَاةِ وَهُوَ :

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ

وَقَدْ مَضَى ذِكْرُ الْبَيْتِ وَوَجْهُ التَّخْفِيفِ فِيهِ ( أَنْظَرَ ح ١ ص ٤٥ ) وَانْظُرْ

( ص ٢٣٨ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ )

يحذف الثاني ولم يحرك هوى جميع المواضع لأن الثاني من الساكنين هو الذى يمتنع التلفظ به إذا كان الأول صحيحاً ، والذى يستقل فيه ذلك إذا كان الأول حرف لين ، وسبب الامتناع أو الاستقلال هو سكون الأول فيزال ذلك المانع : إما بحذف الأول إذا استقل عليه الحركة ، وذلك إذا كان مداً ؛ أو بتحريكه إذا لم يكن كذلك ، وأما أول الساكنين فانك تبتدىء به قبل مجيء الثاني فلا يمتنع سكونه ولا يستقل ، وإنما استقل تحريك المد الذى هو الواو والياء لأن المطلوب من المد التخفيف وذلك بأن سكن حرف اللين وجعل ما قبله من جنسه ليسهل النطق به ، وتحريكه نقض لهذا الغرض ، وأما الألف فلا يجيء فيه ذلك ؛ لأن تحريكه مستحيل ؛ إذ لا يبقى إذن ألفاً ، وإنما حذف الواو من أغزُن والياء من ارمين وإن كان نون التأكيد كجزء الكلمة الأولى فيكون لو خُلّي مثل الضائين وتمودَّ الثوب لأنها كلمة أخرى على كل حال ، وليست بالازمة ، فتعطى من جهة اللزوم حكم بعض الكلمة

فان قيل : فلم عد في نحو اضربان كجزء الكلمة فلم يحذف الألف ؟

قلت : الغرض الفرق بين الواحد والمثنى ، كما مر في شرح الكافية

فنقول : النون من حيث لا يستقل يمكن أن يكون له حكم جزء الكلمة ،

ومن حيث هو على حرفين وائس ملازم للكلمة ايس كجزئها ، فحيث كان لهم غرض في إعطائه حكم الجزء أعطوه ذلك ، أعنى في نحو اضربان ، وحيث لم يكن لهم غرض لم يعطوه ذلك كما في أغزُن وارمين ، وفي تمثيل المصنف باغزوا وارمى — نظرا إلى أن أصلهما اغزُوا وارمى فسكنت اللام استقلالا ثم حذفت لالتقاء الساكنين — نظر ؛ لأن الواو والياء فاعلان يتصلان بالفعل بعد الإعلال ، كما ذكرنا أول الكتاب<sup>(١)</sup> في تحليل ضمة قُلْتُ وكسرة بَعْتُ ، فالحق أن يقال : الواو

(١) أنظر (١ ص ٧٩)

والياء في اغزوا وارى إنما اتصلا باغزُ وازِم محذوف اللام للوقف ؛ لا أنهما ثابتا اللام  
اعلم أن الضمائر المرفوعة المتصلة بالجزوم والموقوف<sup>(١)</sup> نحو اغزُوا ولم يغزُوا واغزُوا ولم  
تغزُوا واغزِي ولم تغزِي وازِمِيَا ولم تَزِمِيَا وازِمُوا ولم تَزِمُوا وازِمِيَا ولم تَزِمِيَا  
ولم تَزِمِيَا وازِمُوا ولم تَزِمُوا وازِمِيَا ولم تَزِمِيَا ؛ إنما تلحق الفعل بعد حذف  
اللام للجزم أو الوقف ، كما لحقت في اضْرِبَا وَقُولُوا ولم يَضْرِبَا ولم يقولوا بعد الجزم  
والوقف ، ثم تعود اللامات لحقوقها ، لأن الجزم والوقف معها ليسا على اللام ، ثم  
تسقط اللامات مع الواو والياء لاجتماع الساكنين بعد حذف حركاتها ، ولا تسقط  
مع الألف نحو اغزُوا وازِمِيَا وازِمِيَا ولم تغزُوا ولم تَزِمِيَا ولم تَزِمِيَا ؛ لعدم  
الساكنين ، ولم يقلب اللام ألفاً في اَرْضِيَا وَاخْشِيَا حملا على تَرْضِيَانِ وَتَخْشِيَانِ ،  
على ما يجيء في باب الإعلال

قال : « وَالْحَرَكَةُ فِي نَحْوِ خَفِ اللَّهُ وَاخْشَوْا اللَّهَ وَاخْشَى اللَّهَ وَاخْشَوْنَ  
وَاخْشَيْنَ غَيْرُ مُعْتَدٍّ بِهَا ، بِخِلَافِ نَحْوِ خَافَا وَخَافَنَّ »

أقول : يعني أن حركة الواو في اخْشَوْا اللَّهَ وحركة اللام في خَفِ اللَّه  
عرضتا لأجل كلمة منفصلة ، وهى الله ، فلم يمتد بها ، فلم ترجع الألف المحذوفة  
لأجل سكون الواو واللام ، وكذلك حركة واو اخْشَوْنَ ويا اخْشَيْنَ لأن النون  
المتصلة بالضمير كالكلمة المنفصلة ، على ما قرر المصنف في آخر الكافية

فان قيل : هب أن النون كالكلمة المنفصلة عن الفعل بسبب توسط الضمير  
بينهما ، أليست كالممتصلة بالضمير اتصالها باللام في خَافَنَّ ؟ فلما كان حركة اللام في  
خَافَنَّ كالأصلية بسبب ما اتصل به : أى النون ، فلذا رجع الألف المحذوفة في  
خف ، فكذا كان ينبغي أن يكون حركة الواو والياء في اخْشَوْنَ وَاخْشَيْنَ ،  
فكان ينبغي أن ترجع اللام المحذوفة فيها لسكون الواو والياء المتصلين بهما

(١) المراد بالموقوف المبنى وهو تعبير شائع في عبارات المتقدمين من النحاة



قلنا : بين اتصال النون بلام الكلمة وبين اتصالها بالضمير فرق ، وذلك لأن النون إذا اتصلت لفظاً بالضمير فهي غير متصلة به معنى ؛ لأنها لتأ كيد الفعل لا لتأ كيد الضمير ، وأيضاً فإن لام الكلمة عريق في الحركة فاعتدَّ بحركته العارضة ، بخلاف واو الضمير ويائه ؛ فأنهما عريقان في السكون فان قلت : أليس النون في نحو اضربْ بأن بعد الضمير ؟ فها حذف الألف كما في اضربْ بالرجل ؟

قلت : خوفاً من التباس المثني بالمفرد كما مر ، وأما حركة اللام في خافا وخافوا وخافى وخافنَّ فإنها مع عروضها صارت كالأصلية ، بسبب اتصال الضمير المرفوع للتصل الذي هو كجزء الفعل ، واتصال نون التأ كيد بنفس الفعل ، وكذا في لِيَتَخَافَا وَلِيَتَخَافَا وَلِيَتَخَافَنَّ ، مع أن حركات اللام في الكلمات المذكورة وإن كانت عارضة بسبب إلحاق الضائر والنون ، لكنها ثابتة الأقدام لأجل خروج اللام عن كونه في تقدير السكون ، كما كان في قُمَ الليل ولم يَقُمْ الليل ؛ إذ الجزم والوقف مع نون التأ كيد المتصلة بلام الكلمة زالا بالكلية لصيرورتها معها مبنية على الحركة على <sup>(١)</sup> الأصح ، كما مر في شرح الكافية ، ومع اتصال

---

(١) هذا أحد أقوال ثلاثة في الفعل المضارع الذي اتصلت به نون التوكيد ، وحاصله أن الفعل المضارع يبي على الفتح إذا بشرته نون التوكيد ولم يفصل بينهما فاصل ظاهر أو مقدر ، وذلك في الفعل المضارع المستند إلى اسم ظاهر أو إلى ضمير الواحد المذكر ، وعلة بنائه حيثئذ تركبه مع النون كتركب خمسة عشر ، والفاصل الظاهر ألف الاثنين ، والمقدر واو الجماعة وياء المخاطبة ، والقول الثاني أن المضارع مع نون التوكيد مبنى مطلقاً سواء أبشرت به نون أم لم تبشره ، وهو مبنى على فتح ظاهر مع المباشرة ، وعلى فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة مع غير المباشرة . والقول الثالث أن الفعل المضارع مع نون التوكيد معرب مطلقاً ، وعلامة إعرابه النون المحذوفة نحو إلى الأمثال إذا كانت النون غير مباشرة للفعل بأن فصل بينهما فاصل ملفوظ

الضائر البارزة في نحو قولاً ولم يقولوا ولم يقولوا وقولاً ولم تقولى بلا نون  
تأكيد ينتقل الجزم والوقف عن اللام إلى النون التي بعد اللام ؛ ففي الحالتين لم  
يبق اللام في تقدير السكون ؛ فلا جرم رجعت العينات ؛ ولزوال الجزم والوقف  
تثبت اللامات في اغزُون وليغزُون واغزُوا

هذا ، وإنما لم يحذف أول الساكنين ، أعنى الألف في رمى وغزا ، عند  
اتصال ألف المثني في غَزَوَا وَرَزَيَا وَأَعْلَيَا وَحُبْلَيَا ، بل قلبت واوا أو ياء كما  
رأيت ، وحرك ؛ خوفاً من التباس المثني بالمفرد ، أعنى رَمَى وَغَزَا وَأَعْلَى زِيدَ  
وَحُبْلَى عَمِرُوا

وإنما لم ترد اللام المحذوفة في مثل رَمَتْ وَغَزَتْ وإن تحركت التاء في  
غَزَتَا وَرَمَتَا لأن حركتها وإن كانت لأجل الألف التي هي كالجزء ، لكن تاء  
التأنيث الفعلية عريقة السكون ، بخلاف لام قُومَا ، كما مر ، وأيضاً حق التاء  
أن تكون بعد الفاعل ، لأنها علامة تأنيثه لا علامة تأنيث الفعل ، فهي مانعة  
للألف من الاتصال التام كما قلنا في اخشُون واخشِين ، على أن بعضهم جوز  
رَدَّ الألف في مثله ، مستشهداً بقوله

٧١ — لَهَا مَتْنَانِ خَطَايَا كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّيْرُ<sup>(١)</sup>

به أو مقدر ، أما مع النون المباشرة فعلمة إعرابه حركة مقدرة منع من  
ظهورها حركة التمييز بين المستند إلى الواحد والمستند إلى الجماعة والمستند  
إلى الواحدة.

(١) هذا بيت من قصيدة تنسب لامريء القيس بن حجر الكندي ، وهو  
في وصف فرس ، وقبله قوله .

لَهَا حَافِرٌ مِثْلُ قَمْبِ الْوَلِيدِ رُكْبَ فِيهِ وَظِيفٌ عَجِرُ  
لَهَا مُنَنٌ كَخَوَافِي الْعَمَّا بِ سُدٍّ يَفِينِ إِذَا تَزَبَّرَ  
لَهَا ذَنْبٌ مِثْلُ ذَيْلِ الْعُرُوسِ تَسُدُّ بِهِ فَرْجَهَا مِنْ دُبُرِ

« قال : فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَدَّةَ حُرِّكَ ، نَحْوُ اذْهَبَ اذْهَبَ وَلَمْ أَتْلُهُ  
وَأَلَمْ اللَّهُ وَاخْشَوْا اللَّهَ وَاخْشَى اللَّهَ ، وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ اخْشَوْنِ وَاخْشَيْنِ لِأَنَّهُ  
كَالْمُنْفَصِلِ »

أقول : اعلم أن أول الساكنين إن لم يكن مدةً وجب تحريكه ، إلا إذا  
أدّى تحريكه إلى تقصير الفرض كما في لم يَلِدْهُ وانطلق ، كما يجيء ، وإنما  
وجب تحريك الأول من دون هذا المانع لأن سكونه كما ذكرنا هو المانع

القعب : قدح مقعر من خشب ، والوليد : الصبي ، يريد أن جوف حافرهما  
واسع . والوظيف : مقدم الساق ، وهومن الحيوان ما فوق الرسغ إلى الساق . وعجرج :  
غليظ ، والثني : جمع ثنية ( كعرة ) ، وهي الشعر التي في مؤخر رسغ الدابة ، ويهين : أصله  
يفئن ، وترزبر : تنفث ، والمتنتان : ثنية متنة ، وهي بمعنى المتن ، وأراد جاني  
ظهرها . وخطاها : اكتزها وارتفعها ، وقوله « كما أكب على ساعديه النمر »  
قال ثعلب : أي في صلابة ساعد النمر إذا اعتمد على يديه ، فكأنه قال لها جانا  
ظهر مكتزتان شديتان . والاستشهاد بالبيت في قوله « خطاها » وهو فعل ماضٍ أصله  
خطي - كرمي - ومعناه اكتز ، فإذا ألحقت به تاء التأنيث قلت خطت كما تقول  
رمت ، فإن جئت بألف المثني مع تاء التأنيث فالتقياس أن تقول : خطتا ، كما تقول :  
رمتا ، كما قال المؤلف ، ولكن هذا الشاعر أعاد الألف التي هي لام الفعل نظرا إلى  
تحريك التاء ، ولم يبال بمراقبة التاء في السكون ، وهذا تخريب جماع من العلماء منهم  
الكسائي ، وذهب الفراء إلى أن خطاها متنى خطاة ، حذف نون الرفع كما حذف  
في نحو قول الراجز :

\* يَا حَبِذًا عَيْنًا سُلَيْمَى وَالْقَمَا \*

أراد « والهمان » ، وكما حذف في قول الشاعر :

أَنَا أَعَزُّ لُبِّنْ ثَلَاثُ قَبَضُهَا لِأَوْلَادِهَا نِتْنَا وَمَا بَيْنَنَا عَزُّ

أراد « ثنتان » ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن النون حذفَت للاضافة ، وعنده  
أن خطاها مضاف إلى « كما أكب على ساعديه النمر » وهو كلام لا معنى له ، إذ  
لا يمكن تخريبه على وجه صحيح

من التلفظ بالساكن الثانى ، فيزال ذلك المانع بتحريكه ، إذ لا يؤدى التحريك إلى استئصال كما أدى إليه تحريك حرف اللد على ما ذكرنا ويستثنى من هذا الباب نون التأكيد الخفيفة فى نحو قوله :

٧٢ — لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرَكَحَ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ <sup>(١)</sup>  
فإنه يحذف كما ذكرنا فى شرح الكافية فرقا بينها وبين التنوين <sup>(٢)</sup>

(١) هذا البيت من بحر الممرح ، وآخر النصف الأول منه قوله : « عليك أن » وقد حذف من أوله سبب خفيف . وهو من قصيدة للأضبط بن قريع أولها :

لِكُلِّ هَمٍّ مِنَ الْهُومِ سَمَةٌ وَالصُّبْحُ وَالسُّنَى لَا فَلَاحَ مَعَهُ  
مَا بَالُ مَنْ سَرَّهُ مُصَابُكَ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا مِنْ أَمْرِهِ وَزَعَهُ  
وقبل البيت الشاهد قوله :

قَدْ يَجْمَعُ الْمَالُ غَيْرُ آكِلِهِ وَيَأْكُلُ الْمَالُ غَيْرُ مَنْ جَمَعَهُ  
فَاقْبَلْ مِنَ الدَّهْرِ مَا أَنْتَ بِهٍ مِنْ قَرٍّ عَيْنًا يَمِيشُهُ نَقَمُهُ  
وَصِلْ حِبَالَ الْبَعِيدِ إِنْ وَصَلَ السَّحْبَلُ وَأَقْصِ الْقَرِيبَ إِنْ قَطَعَهُ

والأضبط بن قريع جاهلى قديم ، وهو الذى أساء قومه مجاورته فافقتل عنهم إلى آخرين فقتلوا مثل ذلك فقال : أَيْنَمَا أُوْجِهْ أُلْقِ سَمَدًا ، وقال : بِكُلِّ وَادٍ بَنُو سَمَدٍ (فذهبنا مثلين) ، والفلاح : البقاء والعيش ، وهو أيضا الفوز ، وعليه يحمل قول المؤذن «حى على الفلاح» والاستشهاد بالبيت على أن أصله «لا تهين» بنون التوكيد الخفيفة الساكنة بعد النون التى هى لام الكلمة ، فلما وقع بعدها ساكن آخر وهو لام التعريف حذفت نون التوكيد للتخلص من التقاء الساكنين

(٢) يريد أنهم قصدوا عدم تسويتها بالتنوين ، وذلك لأن التنوين لازم للاسم المتمكن فى الوصل إذا خلا عن المانع ، وهو الاضافة واللام ، بخلاف النون الخفيفة ، فانها قد تترك من الفعل بلا مانع ، فلما اضطروا إلى تحريكها أو حذفها - وذلك عند التقائها مع ساكن آخر - أجزوا التنوين على الأصل فى التخلص من التقاء

ويستثنى أيضا نون لَدَنْ ، وحذفه شاذ ، ووجهه مع الشذوذ أنه كان في معرض السقوط من دون التقاء الساكنين ، نحو :

٧٣ — مِنْ لَدُ لَحْيَيْهِ إِلَى مَنْحُورِهِ يَسْتَوْعِبُ الْبُوعَيْنِ مِنْ جَرِيرِهِ <sup>(١)</sup>

فيجوز حذفه إذا وقع موقفاً يحسن حذف حرف اللد فيه ، وذلك لأجل مشابهته للواء ، ولا يقاس عليه نون لم يكن ، وإن شاركه فيما قلنا : من مشابهة

الساكنين ، وهو تحريك أولهما إذا لم يكن مدة ، وأجروا النون على خلاف الأصل ، وهو حذف أول الساكنين ، مع أنها ليست مدة ، فرقا بينها وبين التنوين ، ولم يعكسوا ؛ لأن التنوين لازم للاسم المتمكن بخلاف النون ، والمخالصة أن التنوين إذا التقى مع ساكن آخر فلا يحذف قياساً إلا في ابن وابنة إذا كانا نعتين لمعلم وكانا مضافين لمعلم آخر ، وإنما حذف التنوين من الموصوف بهما لأنه قد كثر استعمالهما نعتين على هذا الوجه ، واللفظ إذا كثر استعماله طلب التخفيف فيه ، فلما اضطروا بسبب التقاء الساكنين إلى تحريك التنوين أو حذفه اختاروا حذفه طلباً للخفة ، والنون الخفيفة إذا التقت مع ساكن آخر حذفت قياساً ؛ قصد الفرق بينها وبين التنوين

(١) هذا البيت من شواهد سيويه ، وقد وقع في نسخ الأصل كلها على

ماترى ، والذي في سيويه وفي شرح الشواهد للبغدادي

يَسْتَوْعِبُ الْبُوعَيْنِ مِنْ جَرِيرِهِ مِنْ لَدُ لَحْيَيْهِ إِلَى مَنْحُورِهِ

وصف بصيراً ، أو فرساً ، بطول العنق فجعله يستوعب من حبله الذي يربط به مقدار باعين فيما بين لحييه ونحره . والبوعان : مثنى بوع ، وهو مصدر بعت الشيء أبوعه بوعاً إذا ذرعه يباعك ، والجرير : الحبل والاستشهاد بالبيت في قوله : « لَدُ لَحْيَيْهِ » على أن أصله لدن فحذفت النون قال سيويه . « فأما لدن فالموضع الذي هو أول الناية ، وهو اسم يكون ظرفاً ، يدلك على أنه اسم قولهم : من لدن ، وقد يحذف بعض العرب النون حتى يصير على حرفين ، قال الراجز :

« يَسْتَوْعِبُ الْبُوعَيْنِ . . . البيت » اهـ

الوار ، وجواز حذفه لغير الساكنين ؛ لأن حذف نون لدن للساكنين شاذ ، وما ذكرناه وجه استحسانه ، وليس بعلة موجبة ويستثنى أيضاً تنوين العلم الموصوف بابن مضافا إلى علم كما مر في موضعه (١)

وأما حذف التنوين للساكنين في قوله :

٧٤ - وَحَاتِمُ الطَّائِي وَهَابُ الْمِصِّي (٢)

(١) المعروف من مذاهب النحاة أن كلمة « ابن » إذا وقعت بين علمين ثانيهما أبو الأول وكانت وصفا لأولهما وجب أمران : أحدهما حذف ألف ابن في الخط ، وثانيهما حذف تنوين العلم الأول إن كان منونا ؛ لكن حكى التبريزي في شرح الحماسة في هذا لغتين : الأولى حذف التنوين كالمشهور عن النحاة ، وثانيهما جواز التنوين . قال (ح) ص ٣٤ طبعة المكتبة التجارية في شرح قول قرواش بن حوط الضبي

نُبِّئْتُ أَنَّ عِقَالَ بْنَ خُوَيْلِدٍ يَنْعَافِي ذِي عَزْمٍ وَأَنَّ الْأَعْلَمَاءَ  
يَنْبَغِي وَعِيدُهُمَا إِلَى وَبَقْنَا شُمُّ قَوَارِعُ مِنْ هَضَابٍ يَرْمَرُمَا

ما نصه : « والأجود في العلم وقد وصف بالابن أو الابنة مضافين إلى علم أو ما يجري مجراه ترك التنوين فيه ، وقد نون هذا الشاعر « عقالا » ؛ وإذا قد فعل ذلك فالأجود في ابن خويلد أن يجعل بدلا ، ويجوز أن يجعل صفة على اللغة الثانية « اه ، وعلى ذلك يحمل قول الراجز :

\* جَارِيَةٌ مِنْ قَبْسٍ بِنِ ثَمَلَبَةٍ \*

على أنه لغة ، وليس ضرورة كما ذكره بعض النحاة

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور لامرأة تفتخر بأخوالها ، وقوله :

\* حَيْدَةُ خَالِي وَلَقِيطٌ وَعَلَى \*

وحيدة ولقيط وعلى وحاتم : أعلام ، والطائي : نسبة إلى طي على خلاف القياس . والاستشهاد بالبيت في قوله « وحاتم الطائي » حيث حذف التنوين من حاتم

وفيا قريء من قوله تعالى (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّدُّ) فشاذا  
والأصل في تحريك الساكن الأول الكسر ، لما ذكرنا أنه من سجية  
النفس إذا لم تُستَكْرَه على حركة أخرى ، وقيل : إنما كان أصل كل ساكن  
احتياج إلى تحريكه من هذا النى نحن فيه ومن همزة الوصل الكسر لأن السكون  
فى الفعل : أى الجزم ؛ أقيم مقام الكسر فى الاسم : أى الجر ، فلما احتجج إلى  
حركة قائمة مقام السكون مزيلة له أقيم الكسر مقامه على سبيل التقاص ،  
وقيل : إنما كسر أول الساكنين وقت الاحتياج إلى تحريكه لأنه لم يقع إلا فى  
آخر الكلمة فاستحب أن يحرك بحركة لا تلتبس بالحركة الإعرابية ، فكان  
الكسر أولى ؛ لأنه لا يكون إعرابا إلا مع تنوين بعده أو ما يقوم مقامها من لام  
وإضافة ، فاذا لم يوجد بعده تنوين ولا قائم مقامها علم أنه ليس بأعراب ، وأما  
الضم والفتح فقد يكونان إعرابا بلا تنوين ، ولا شئ قائم مقامه ، نحو جاءنى أحمد ،  
ورأيت أحمد ، ويضرب ولن يضرب ، فلو حرك بأحدى الحركتين لالتبست  
بالحركة الإعرابية

قوله « ولم أبله » أصله أبالي ، سقطت الياء بدخول الجازم ، فكثرت استعمال  
« لم أبال » فطلب التخفيف ؛ فجُوز جزم الكلمة بالجازم مرة أخرى ، تشبيها  
لها بما لم يحذف منه شئ ، كيقول ويخاف ، لتحرك آخرها ، فاستقط حركة اللام ،  
فسقط الألف للساكنين ، فألحقها بالسكت لأن اللام فى تقدير الحركة ، إذ  
هى إنما حذفت على خلاف القياس ، فكأنها نائمة كما فى « لم تره » و « لم يخش »  
فالتقى ساكنان فكسر الأول كما هو القياس ، وأيضا فان الكسر حركته  
الأصلية

وأما قوله (أَمَّ اللَّهُ) فمن وقف على (ألم) وعدّها آية وابتدأ بالله محركا لمزته  
ضرورة ، وفيه شاهد آخر فى قوله « المني » حيث حذف النون ضرورة ، وأصله  
المئين وليس هذا الاستشهاد الثانى مرادا هنا

بالتفتح فلا كلام فيه ، وأما من وصل ألم بالله فانه يحرك ميم ميم بالتفتح لا غير ،  
وهو مذهب سيبيويه ، والمسموع من كلامهم ، واختاف في هذه الفتحة ، والأقرب  
كما قال جارا لله أسها فمحة همزة الله نقلت إلى ميم ، كما قلنا في ثلاثهم بعة . وقال  
بعضهم : هي لإزالة الساكنين ، وإنما كان الأول هو المختار لما تقدم أن أسماء  
حروف الهجاء إذا ركبت غير تركيب الإعراب جرى كل واحد منها مجرى  
الكلمة الموقوفة عليها ، لعدم اتصال بعضها ببعض من حيث المعنى ، وإن اتصلت من  
حيث اللفظ ؛ ومن ثم قلبت تا آت نحو ثلاثة أربعة هاء ، فلما كانت ميم كالوقوف  
عليها ثبتت همزة الوصل في الله ؛ لأنها كالابتداء بها ، وإن كانت متصلة في اللفظ  
بميم ، فلما قلب حركة همزة القطع إلى ما قبلها وحذفت في ثلاثهم بعة وفي قوله  
«لام ألف» كذلك حذفت همزة الوصل بعد نقل حركتها إلى ما قبلها لأنها صارت  
كهمزة القطع من حيث بقاؤها مع الوصل ؛ إلا أن حذفها مع نقل الحركة في (ألم الله)  
أولى من إثباتها ، كراهة لبقاء همزة الوصل في الدرج ، بخلاف الهمزة في ثلاثهم بعة  
ولام ألف ؛ فإن حذفها لا يرجع على إثباتها لكونها همزة قطع ، واختار المصنف  
جمل حركة ميم للساكنين ، بناء على أن الكلمات المدودة ليست أواخرها  
كأواخر الكلم الموقوفة عليها ، فيسقط إذن همزة الوصل لكونها في الدرج ،  
فيلتقى ساكنان : الميم ، واللام الأولى ، فلم يكسر الميم كأخواته لأن قبله ياء  
وكسرة ، فلو كسرت لتوالت الأمثال ، وأيضا فيما فعلوا حصول التضعيف في لام الله ،  
إذ هي تنغم بعد التفتح والضم وترقق بعد الكسر ، والذي حمله على هذا بناؤه  
كما مر على أن سكون أواخر الكلمات المدودة ليس للوقوف ؛ لأنه إنما يسكن  
المتحرك ، ولا حركة أصلا لهذه الكلمات ، وذهب عنه أنه يوقف على الساكن  
أيضا ، والحق أنها مبنية على السكون ، فجرى آخر كل واحدة منها مجرى الموقوفة  
عليه ، كما يوقف على مَنْ وَكَمْ ونحوهما ، وقلبُ التاء هاء وثبوت همزة الوصل في  
نحو واحد اثنان دليل الوقف ، وأجاز الأخفش الكسر أيضا في (ألم الله) قياسا



لا سماعا ، كما هو عادته في التجرد بقياساته على كلام العرب الذي أكثره مبنى على السماع [ وهذا من الأخفش ] بناء على أن الحركة الساكنين وليست للنقل ، وبه قرأ عمرو بن عبيد

قوله « وَأَخْشَوْا اللَّهَ ، وَأَخْشَى اللَّهَ » إنما لم يحذف الواو والياء لأن الأصل أن يتوصل إلى النطق بالساكن الثاني بتحريك الساكن الأول لا بحذفه ، لأن سكونه هو المانع من النطق به ، فيرفع ذلك المانع قطع ، وذلك بالتحريك ، وإنما ينتقل إلى حذفه إذا كان مدة كما ذكرنا ، والواو والياء إذا افتتح ما قبلهما ليستا بمدتين فلا يستقل تحريكهما ، مع أنه لو حذف الواو والياء ههنا — وهما كلمتان برأسهما — لم يكن عليهما دليل ؛ لأن قبلهما فتحة ، بخلاف « اغزوا القوم » و « اغزى الجيش » فان الضمة قبل الواو والكسرة قبل الياء دليلان عليهما بعد حذفهما

توله « ومن ثم قيل أَخْشَوْنُ وَأَخْشَيْنَ » لأنه كالمفصل « لوجه لا يراد هذا الكلام ههنا أصلا ؛ لأن الساكن الأول يحرك إذا لم يكن مدة ، وإن كان الثاني متصلا مثل الماء في « لَمْ أَبْلِهْ » أو منفصلا كَأَخْشَوْا اللَّهَ وَأَخْشَى اللَّهَ أو كالمفصل كَأَخْشَوْنُ وَأَخْشَيْنَ ؛ فأى فائدة لقوله « لأنه كالمفصل » وحكم للتصل أيضا كذلك ؟ وهذا مثل ما قال في آخر الكافية « وهما في غيرهما مع الضمير ألبار كالمفصل » كأنه توهم ههنا أن حق الواو والياء في مثله الحذف كما في اغزُنْ ، لكن لما كان النون المؤكدة التي بعد الضمة كالكلمة المنفصلة لم يحذف ، كما لم يحذف في نحو أَخْشَوْا اللَّهَ وَأَخْشَى اللَّهَ ، وقد ذكرنا الكلام عليه هناك ، وتحريك لام التعريف الداخلة على همزة الوصل ، نحو الابن والاسم والانطلاق والاستخراج ، من باب تحريك أول الساكنين بالكسر ليكن النطق بالثاني في نحو قَدِ اسْتَخْرَجَ وَهَلِ احتقر ؛ لأن همزة الوصل حركتها تسقط في الدرج فيلتقي ساكنان : لام التعريف ،

والساكن الذى كان بعد همزة الوصل ، وروى الكسائى عن بعض العرب جواز نقل حركة الهمزة إذا أردت حذفه فى الدرج إلى ما قبله ، فروى ( بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله ) بفتح ميم الرحيم إذا وصلته بأول الحمد ، وكذا قرئ فى الشواذ ( قُمْ اللَّيْلُ ) بفتح الميم ، فعلى هذا يجوز أن يكون كسرة اللام فى الابن والانطلاق منقولة عن همزة الوصل ، وكذا الضم فى نحو ( قَدْ اسْتَمْرَيْتُ ) و ( قَالَتْ أُخْرَجَ ) وهو ضعيف ، ولوجاز هذا الجواز ( لَمْ يَكُنْ الَّذِينَ ) وَعَنِ الَّذِينَ ؛ بفتح النونين قال « إِلَّا فِي نَحْوِ انْطَلَقَ وَلَمْ يَلِدْ ، وَفِي نَحْوِ رُدَّ وَلَمْ يَرُدَّ فِي تَمِيمٍ مِمَّا فُرِّقَ مِنْ تَحْرِيكِهِ لِلتَّخْفِيفِ فَحُرِّكَ الثَّانِي ، وَقِرَاءَةُ حَقْصٍ وَيَتَقَدُّ لَيْسَتْ مِنْهُ عَلَى الْأَصَحِّ »

أقول : يعنى إذا لم يكن الأول مدة حرك الأول ؛ إلا إذا حصل من تحريك الأول نقض الغرض ، وهذا فى الفعل فقط ، نحو انْطَلَقَ ، وأصله انْطَلِقْ أمر من الانطلاق ، فشبه طَلِقَ بِكَتَفٍ فى لغة تميم ، فسكن اللام ، فالتقى ساكنان ، فلو حرك الأول على ما هو حق التقاء الساكنين لكان نقضا للغرض وكذا الكلام فى لَمْ يَلِدْ ، قال :

عَجِبْتُ لِمَوُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْ أَبَوَانِ (١)

واختير فتح ثانى الساكنين على الكسر الذى هو الأصل فى تحريك الساكنين لتزويه العمل عنه ، ومن ثم تَوَقَّى مِنْهُ بَنُونَ الْعِمَادِ ، وأما الضم فلا يصار إليه فى دفع الساكنين لثقله ، إلا للاتباع كما فى مُنْذُ ، أو لكونه واو الجمع كما فى اخشَوْنَ ، وقيل : إنما فتح إتباعا لحركة ما قبل الساكن الأول مع كون الفتح أخف

قوله « وَفِي نَحْوِ رُدَّ وَلَمْ يَرُدَّ فِي تَمِيمٍ » اعلم أن أهل الحجاز لا يدغمون فى

(١) قد سبق القول فى هذا البيت ( ج ١ ص ٤٥ ) فارجع إليه هناك ، وانظر

( ص ٢٢٦ من هذا الجزء )

المصاعف الساكن لامة للجزم أو للوقف ، نحو اَرْدُدْ ولم يَرْدُدْ ؛ لأن شرط الإدغام تحريك الثانى ، وبنو تميم وكثير من غيرهم لما رأوا أن هذا الاسكان عارض للوقف أو للجزم وقد يتحرك وإن كانت الحركة عارضة في نحو « اَرْدُدْ القوم » لم يعتدوا بهذا الاسكان ، وجعلوا الثانى كالمتحرك ، فسكنوا الأول ايدغم ، فتخف الكلمة بالادغام ، فالتقى ساكنان ، فلو حرك الأول لكان نقعا للعرض ، وقد جاء به الكتاب العزيز أيضا ، قال تعالى : ( وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ ) وإذا ثبت أن بعض العرب يدمم الأول فى الثانى فى نحو يَرْدُدْنَ مع أن تحريك الثانى مع وجود النون ممتنع فما ظنك بجواز إدغام نحو اَرْدُدْ ولم يَرْدُدْ مع جواز تحريك الثانى للساكنين ؟ واتفق الجميع على ترك إدغام أَفْعِلْ تعجبا نحو أُحْيِبْ به ، لكونه غير متصرف ، وقد يحرك الثانى أيضا إذا كان آخر الكلمة المبنية : إذ لو حرك الأول والساكنان متلازمان على هذا التقدير لالتبس وزن بوزن ، كما فى أَمْسٍ وَمُنْذٍ ، فكان يشبه فَعْلٌ وفَعَّلَ الساكن العین بالتحريكها ، ويجوز أن يملأ أَيْنَ وَكَيْفَ وَحَيْثُ بمثله ، وباستقلال الحركة على حرف العلة إن لم يقلب ، ولو قلب اسكان تصرفا فى غير متمكن قوله . « وقراءة حفص - النخ » رد على الزمخشري <sup>(١)</sup> ، فانه قال : أصله

---

(١) لم يتفرد الزمخشري بما ذكره المؤلف ، بل هو تابع فيما ذهب إليه لجمهور النحاة ، ونحن نلخص لك ما ذهبوا إليه فى توجيه قراءة حفص ؛ فنقول : ذهب النحاة فى توجيه هذه القراءة أربعة مذاهب : أولها - وهو ما ذهب إليه الجمهور وعزاه المؤلف للزمخشري - وثانيها مذهب ذهب إليه عبدالقاهر وحكامه عنه الجاربردى واختاره المصنف وذكر المؤلف أنه الحق ؛ وقد تكفل المؤلف ببيان هذين المذهبين ، فلادعى اللاطالة فى شرحهما ، والثالث - وهو مذهب ذهب إليه أبو على الفارسي - وحاصله أن الهاء هاء الضمير المفرد المذكر ، وأنها قد سكنت على لغة بنى عقيل وكلاب ، وذلك أنهم يجوزون تسكين هاء ضمير

يَتَّقِي أَلْحَقَتْ بِهِ هَاءُ السَّكْتِ فَصَارَ تَقَهُ كَكَتِفٍ تَخْفِفُ بِحَذْفِ حَرَكَةِ الْقَافِ  
كَأَنَّ هُوَ لَفَةٌ تَمِيمٌ ، فَالْتَقَى سَا كَنَانٌ ، فَحَرَكَ الثَّانِي : أَيْ هَاءُ السَّكْتِ ؛ لِثَلَا يَلْزَمُ  
تَقْضُ الْفَرْضَ لَوْ حَرَكَ الْأَوَّلُ ، وَفِيهَا قَالَ ارْتِكَابُ تَحْرِيكِ هَاءِ السَّكْتِ ، وَهُوَ  
بَعِيدٌ ، وَقَالَ الْمَصْنِفُ - وَهُوَ الْحَقُّ - : بَلِ الْهَاءُ فِيهِ ضَمِيرٌ رَاجِعٌ إِلَيْهِ تَعَالَى  
فِي قَوْلِهِ ( وَيَخْشَى اللَّهَ ) وَكَانَ تَقَهُ كَكَتِفٍ ، تَخْفِفُ بِحَذْفِ كَسْرِ الْقَافِ ، ثُمَّ  
حَذَفَ الصَّلَةَ الَّتِي بَعْدَ هَاءِ الضَّمِيرِ : أَيْ الْيَاءُ ؛ لِأَنَّهَا تَحْذَفُ إِذَا كَانَ الْهَاءُ بَعْدَ  
السَّاكِنِ مَحْوٍ مِنْهُ وَعَنْهُ وَعَلَيْهِ ، كَمَا مَرَّ فِي بَابِ الْمُضْمَرَاتِ

قَالَ : « وَالْكَسْرُ الْأَصْلُ فَإِنْ خُولِفَ فَلِمَا بَرِضَ : كَوُجُوبِ الضَّمِّ فِي  
مِيمِ الْجَمْعِ وَمُذً ، وَكَاسْتِخَارِ الْفَتْحِ فِي أَيْمِ اللَّهِ »

أَقُولُ : قَدْ ذَكَرْنَا لَمْ كَانَ الْكَسْرُ أَصْلًا فِي هَذَا الْبَابِ  
قَوْلُهُ : « كَوُجُوبِ الضَّمِّ فِي مِيمِ الْجَمْعِ » لَيْسَ عَلَى الْإِطْلَاقِ ، وَذَلِكَ أَنَّ مِيمَ

الْمَعْرُودِ الْمَذْكُورِ إِذَا تَحَرَّكَ مَا قَبْلَهَا ، ثُمَّ سَكَتَ الْقَافُ مِنْ يَتَّقَهُ عَلَى لَفَةٍ بَنَى تَمِيمٌ ، تَشْبِيهَا  
بِنَحْوِ كَكَتِفٍ ، فَالْتَقَى سَا كَنَانٌ أَوَّلُهَا لَيْسَ مَدَّةٌ ، فَلَوْ حَرَكَ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا عَلَى الْقَاعِدَةِ  
لَكَانَ تَقْضَا لِلْفَرْضِ ؛ فَلِذَلِكَ حَرَكَ الثَّانِي ؛ فَعَلِيَ هَذَا جَازًا أَنْ نَكُونَ قِرَاءَةَ حَفْصٍ  
مِنْهُ ، وَالرَّابِعُ أَنَّ الْهَاءَ هَاءَ الضَّمِيرِ وَأَنَّ الْقَافَ سَكَتَتْ لَا لِلتَّشْبِيهِ بِنَحْوِ كَكَتِفٍ  
فِي لَفَةٍ بَنَى تَمِيمٌ ، بَلْ لِتَسْلِيْطِ الْجَازِمِ عَلَيْهَا ، كَمَا سَكَتَتْ اللَّامُ فِي « لَمْ أَبْلِهِ » ، وَكَأَنَّ  
سَكَتَ الْقَافِ فِي قَوْلٍ مِنْ قَالٍ :

وَمَنْ يَتَّقِ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ وَرَزَقُ اللَّهِ مُؤْتَابٌ وَغَادِي

وَعَلَى هَذَا لَا تَكُونُ قِرَاءَةُ حَفْصٍ مِنْ بَابِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، كَمَا أَنَّهَا لَيْسَتْ  
كَذَلِكَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمَصْنِفُ تَبَعًا لَعَبْدِ الْقَاهِرِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا  
الْمَذْهَبِ الْآخِرِ وَبَيْنَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمَصْنِفُ أَنَّ الْقَافَ سَكَتَتْ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمَصْنِفُ  
تَخْفِيفًا تَشْبِيهَا لَهُ بِنَحْوِ كَكَتِفٍ ، وَعَلَى الْمَذْهَبِ الْآخِرِ سَكَتَتْ الْقَافُ لِلْجَازِمِ ،  
وَالْخِلَاصَةُ أَنَّ قِرَاءَةَ حَفْصٍ تَكُونُ مِنْ هَذَا الْبَابِ عَلَى الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ وَالثَّلَاثِ  
وَلَا تَكُونُ مِنْهُ عَلَى الْمَذْهَبِ الثَّانِي وَالرَّابِعِ

الجمع إذا كانت بعد هاء مكسورة فالأشهر في الميم الكسر ، كقراءة أبي عمرو (عليهم الذلة) و (يهم الأسباب) وذلك لاتباع الهاء وإجراء الميم مجرى سائر ما حرك الساكنين ، وباقي القراء على خلاف المشهور ، نحو (يهم الأسباب) و (عليهم القتال) بضم الميم ، تحريكاً لها بحركتها الأصلية لما احتجج إليها : أي الضم ، كما مر في باب المضمرات <sup>(١)</sup> ، وإن كانت الميم بعد ضمة ، سواء كانت على الهاء كما في قوله تعالى : (هُمُ الْمُؤْمِنُونَ) وفي قراءة حمزة (عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ) أو على غيرها نحو (أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ) و «لَكُمْ الْمُلْكُ الْيَوْمَ» و «لَمْ يَأْتِ بِكُمْ اللَّهُ» فالمشهور ضم الميم تحريكاً لها بحركتها الأصلية وإتباعاً لما قبلها ، وجاء في بعض اللغات كسرهما للساكنين كما في سائر أخواتها من ساكن قبل آخر .

قوله «ومذ» لا يجب ضم ذال مذ كما ذكر المصنف ، بل ضمها للساكنين أكثر من الكسر : إما لأن أصلها الضم على ما قيل من كونها في الأصل منذ ،

(١) ملخص ما ذكره في شرح الكافية : أنهم زادوا الميم قبل الواو مع ضمير الجمع لئلا يلتبس ضمير الجمع بضمير المتكلم إذا أشبت ضمته ، فأصل «ضربتم» مثلاً ضربتو ، فدفعوا اللبس زادوا الميم قبل الواو وضموها لمناسبة الواو ، ثم إن وقع بعد الواو ضمير وجب إثبات الواو على الصحيح ، وإن لم يقع بعدها ضمير : فتنهم من يحذف الواو استئثالا لواو مضموم ما قبلها في آخر الاسم ، ومنهم من لا يحذف ؛ لأن الاستئصال عنده خاص بالاسم المعرب ؛ فإذا حذفت الواو سكنت الميم لزوال المفتضى لضمها ؛ فإذا التفت مع ساكن آخر فإن كانت بعد ضمة فالأشهر الأقيس ضمها إتباعاً ، ولأن الضم حركتها الأصلية ؛ ومنهم من يكسرها على أصل التخلص من التقاء الساكنين . وهو في غاية القلة ، ومنه أبو علي الفارسي ؛ وإن كانت بعد كسرة فالأشهر الأقيس كسرها إتباعاً أو على أصل التخلص ، ومنهم من يضمها تحريكاً لها بحركتها الأصلية لأنه لا اضطراب إلى تحريك الميم كان تحريكها بحركتها الأصلية أولى من اجتراب حركة أجنبية

وإما لاتباع الذال الميم ، وإما لكونه كالتاليات كما مر في بابه ، والتزموا الضم في  
« نحن » ليدل على الجمعية كما في هُوَ وَأَنْتُمْ

قوله « وكاختيار الفتح » « في ألم » قد ذكرنا مافيه ، والفتح في نحو اضْرِبْ  
وليضربَنَّ الساكنين عند الزجاج والسيرافي ، كما مر في شرح الكافية  
قال : « وَكَجَوَّازِ الضَّمِّ إِذَا كَانَ بَعْدَ الثَّانِي مِنْهُمَا ضَمَّةٌ أَصْلِيَّةٌ فِي كَلِمَتِهِ  
نَحْوُ وَقَالَتْ أَخْرِجْ وَقَالَتْ اغْزِي ، بِخِلَافِ إِنْ امْرُؤٌ وَقَالَتْ ارْمُوا وَإِنْ  
الْحَكْمُ » .

أقول : يعنى إذا كان بعد الساكن الثانى من الساكنين ضمة  
قوله « أصلية » ليدخل نحو « وَقَالَتْ اغْزِي » لأن أصل الزاى الضمة ،  
إذ الياء لحقت باغز بضم الزاى ، وليخرج نحو « وَقَالَتْ ارْمُوا » لأن أصل الميم  
الكسر ، إذ الواو لحقت بازم بكسر الميم ، وليخرج نحو ( إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ )  
لأن ضمة الراء تابعة لضمة الاعراب العارضة وتابع العارض عارض

قوله « في كلمته » صفة بعد صفة لضمة : أى ضمة ثابتة في كلمة الساكن  
الثانى ، ليخرج نحو « إِنْ الْحَكْمُ » لأن ضمة الحاء وإن كانت لازمة للحاء لكن  
الحاء المضمومة ليست لازمة للساكن الثانى ، إذ تقول : إِنْ الْحَكْمُ ، وإن  
العرس ، والمطلوب من كونها في كلمته لزومها له حتى يستحق أن تتبع حركتها  
حركة الساكن الأول ، وكان المبرد لا يستحسن ضم الساكن الأول إذا كان  
بعد كسرة ، لاستئصال الخروج من الكسرة إلى الضمة نحو ( عَذَابٍ أَلْوَسُ )  
وربما ضم أول الساكنين وإن لم يكن بعد ثانيهما ضمة أصلية ، إتباعا لضمة  
ما قبله ، نحو قُلْ أَضْرِبْ ، وقرئ في الشواذ ( قُمْ اللَّيْلُ ) وقاس بعضهم عليه فتح  
المسبوق بفتحة ، نحو « اصْنَعِ الْخَيْرَ »

قال : « وَاخْتِيَارِهِ فِي نَحْوِ اخْشَوْا الْقَوْمَ عَكْسًا لَوْ اسْتَطَعْنَا »

أقول : قوله « واختياره » أى : اختيار الضم فى واو الجمع المفتوح ما قبلها نحو اخشوا القوم واخشون ؛ لتماثل حركات ما قبل النون فى جمع المذكور فى جميع الأنواع نحو أضر بن وأغزن وأرمن واخشون ، ويجوز أن يقال : قصدوا الفرق بين واو الجمع وغيره ، نحو لو استطننا ، وكان واو الجمع بالضم أولى ، جملا لما قبل نون التأكيد فى جمع المذكور على حركة واحدة فى جميع الأنواع كما ذكرنا ، وكذا واو الجمع فى الاسم نحو « مضطهو الله » ليجانس نحو « ضارثو القوم » واختير فى واو « لو استطننا » الكسر على الأصل ؛ لانتفاء داعى الضم كما كان فى واو الجمع ، وقد يشبه واو الجمع « او نحو » « لو استطننا » فيكسر ، وكذا قد يشبه واو نحو لو « واو الجمع فيضم ، وكلاهما قليل ، واختاروا الضم فى حيث لكونه كالفاتحات كما مر فى باب

قال « وكحواز الضم والفتح فى نحو رُدُّ وَلَمْ يَرُدُّ بِخِلَافِ رُدُّ الْقَوْمِ عَلَى الْأَكْثَرِ ، وَكَوْجُوبِ الْفَتْحِ فى نحو رُدُّهَا ، وَالضَّمُّ فى نحو رُدُّهُ عَلَى الْأَفْصَحِ ، وَالْكَسْرُ لَفَيْةٌ ، وَغَلَطَ نَعَلَبُ فى جَوَازِ الْفَتْحِ »

أقول : اعلم أن بنى تميم ومن تبعهم إذا أدغموا مثل هذا الموقف والمجزوم كما ذكرنا ذهبوا فيه مذاهب : منهم من يفتحه كما فى نحو انطلق وَلَمْ يَلْدُهُ ، نظرا إلى كونه فعلا مجنبيه الكسرة اللازمة أولى ، وأما فى اردد القوم فعروضها سهل أمرها ، فيقول : مدَّ وعَضَّ وعِزَّ ، وفتح عَصَّ عنده ليس للإتباع ، وإلا قال مدَّ بالضم وعِزَّ بالكسر ؛ ومنهم من يفر من الكسر إلى الإتباع كما فى مُنَدُّ ، فيقول : مدَّ وعِزَّ وعَضَّ ، والكسر فى عِزَّ ليس عنده لأن الساكن يحرك بالكسر ، وإلا كسر عَضَّ ومُدَّ أيضاً ، ومنهم من يبقى الجميع على الكسر الذى هو الأصل فى إزالة الساكنين ، وهم كعب وغنم ، فيقول : مدَّ وعَضَّ وعِزَّ ، والكسر فى عز عنده ليس للإتباع ، وإلا أتبع فى مد وعَضَّ أيضا

وقد اجتمعت العرب حجازيهم وغيرهم على الإدغام في «هلم» مع الفتح؛ لتركيبه مع «ها» تخففوه بوجوب الإدغام ووجوب الفتح<sup>(١)</sup> وإن اتصل هذا الجزوم أو الموقوف بساكن بعده، نحو رُدَّ ابْنُكَ ولم تُرَدِّ القوم، اتفق الأكثر من كان يدغم على أنه يكسر قياساً على سائر ما يكون ساكناً قبل مثل هذا الساكن، نحو اضرب القوم، ومن العرب من تركه مفتوحاً مع هذا الساكن أيضاً، ذكر يونس أنه سمعهم ينشدون:

٧٥ — فَضُّ الطَّرْفِ إِنَّكَ مِنْ تُمَيْرٍ  
فَلَا كَمَبًا بَلَّغْتَ وَلَا كِلَابًا<sup>(٢)</sup>

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (٢ ص ٦٨): «وهو (يريد هلم) عند التحليل هاء التثنية ركب معها «لم» أمر من قولك لم الله شعثه: أي جمع: أي اجمع نفسك إلينا في اللازم، واطمئن في المتعدي، ولما غير معناه عند التركيب؛ لأنه صار بمعنى أقبل أو أحضر بعد ما كان بمعنى اجمع؛ صار كسائر أسماء الأفعال المنقولة عن أصولها فلم يتصرف فيه أهل الحجاز مع أن أصله التصرف، ولم يقولوا فيه: هلم، كما هو القياس عندهم في «اردد وامدد» ولم يقولوا: هلم وهلم (بضم الأول) للتابع وكسر الثاني على أصل التخلص من التقاء الساكنين) كما يجوز ذلك في مد، كل ذلك لتقل التركيب اهـ

(٢) البيت من قصيدة لجريز بن عطية هجأ بها الراعي النيمري، ومطلعها:

أَقْلَى الْقَوْمِ عَاذِلَ وَالْعَتَابَا وَقَوْلِي إِنَّ أَصَبْتَ: لَقَدْ أَصَابَا

وعاذل: مزخم عاذلة، وهو منادى، وجواب الشرط الذي هو قوله «إن أصبت» محذوف لدلالة ما قبله عليه، والمبرد يجعل المتقدم جواباً. وقوله «لقد أصابا» مقول القول. والمراد لا تعز ولا تتكبر. ونمير قبيلة الراعي المهجوع، وركب وكلاب قبيلتان بلغتا عند الشاعر غاية السمو والرفعة. والاستشهاد بالبيت في قوله «فض الطرف» فان يونس على ما حكاه عنه سيويه سمع العرب ينشدونه بفتح الضاد، والفتح لغة بني أسد كما قاله جارا لله في المفضل



بفتح الضاد ، كأنهم حركوه بالفتح قبل دخول اللام ، فلما جاء اللام لم يغيروه ، ولم يسمع من أحد منهم الضم قبل الساكن ، وقد أجازته المصنف في الشرح ، وهو وهم<sup>(١)</sup>

واتفقت العرب كلهم على وجوب الفتح إذا اتصلت به هاء بعدها ألف ، نحو رُدَّهَا وَعَصَّهَا واستَعِدَّهَا ، وذلك لأن الماء خفية فكأن الألف ولى المدغم فيه ، ولا يكون قبلها إلا الفتح ، وإذا كانت الماء مضمومة للواحد المذكور ضموا كلهم نحو رُدَّه وَعَصَّه واستَعِدَّه ؛ لأن الواو كأنها وليت المدغم فيه لخفاء الماء ، فكأنك قلت رُدُّوا وَعَصُّوا واستَعِدُّوا ، وليس الضم في رُدَّه لإتباع ما قبله ؛

(١) قال الأثموني في شرحه على الألفية في باب الادغام : « والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن فقالوا رد القوم ، لأنها حركة التقاء الساكنين في الأصل ، ومنهم من يفتح ، وهم بنو أسد ، وحكى ابن جنى الضم ، وقد روى بهن قول جرير :

فَقُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُجَيْرٍ فَلَا كَمْبًا بَلَقْتَ وَلَا كِلَابًا  
نعم الضم قليل ، قال في التسهيل في باب التقاء الساكنين : « ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح » هذا لفظه « اه كلام الأثموني ، وقال الجاربردى في شرح الشافية : « بخلاف ما إذا لقي ساكنا بعده نحو رد القوم ؛ فان المختار حينئذ الكسر ؛ لأنه لو لم يدغم وقيل « اردد القوم » لزم الكسر ؛ فلما أدغموا أبقوا الثاني على حركته ؛ ومنهم من يفتحه ؛ قال جرير :

ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ الْوَيْ وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلَيْكَ الْإِيَّامِ

قد روى « ذم » بالكسر أيضا ، ومنهم من يضم وهو قليل شاذ « اه ، وبعد سماع هذا لا محل لتوهم الرضى ابن الحاجب فيما حكاه من أن الضم لغة ، وإذا كان معتمد الرضى أن سيويوه لم يحكه أو أنكره فلا يجوز تعدية ذلك إلى غير سيويوه من العلماء ، وقد رأيت في نص الأثموني أن ابن جنى ممن حكى الضم ، وهذا القدر وحده كاف لابن الحاجب في الاستناد إليه ، وكفى بابن جنى مستندا

وإلا لم يضم في عَضُّه واستَعِدُّه ، وورد في بعض اللغات كسر المدغم فيه ، وذلك لأنه إذا كسر انكسر الماء أيضاً تبعاً له كما هو عادته في به وغلَامِه ، فينقلب الواو ياء ، فلو بقيت الماء على أصلها لاستكره ؛ لأن الواو الساكنة كأنها بعد الضمة بلا فصل ، لخفاء الماء ، وجوز ثعلب في المصيح من غير سماع فتح المدغم فيه مع مجيء هاء الغائب بعده ، محو رُدُّه وعَضُّه ، وقد غلظه جماعة ، والقياس لا يمنعه ؛ لأن مجيء الواو الساكنة بعد الفتحة غير قليل كقول وطول

واعلم أنه إذا اتصل النون وتاء الضمير بالمضاعف ، نحو رَدَدْتُ ورَدَدْنَا ورَدَدَنْ وغيرها ، فإن بي تميم واقفوا فيه الحجازيين في فك الإدغام للزوم سكون الثاني ، وزعم الخليل وغيره أن أناساً من بني بكر بن وائل وذوهم يدغمون نحو رَدَنْ ويرَدَنْ ورُدَنْ في المضارع والماضي والأمر ، وكذا رَدْتُ ، نظراً إلى عروض اتصال الضمائر ؛ فيحركون الثاني بالفتح للساكنين ، قال السيرافي : هذه لغة رديئة فاشية في عوام أهل بغداد

قال : « وَالْفَتْحُ فِي نُونٍ مِنْ مَعَ اللَّامِ نَحْوُ مِنَ الرَّجُلِ ، وَالْكَسْرُ ضَعِيفٌ ، عَكْسُ مِنَ ابْنِكَ ، وَعَنْ قَلَى الْأَصْلِ ، وَعَنْ الرَّجُلِ بِالضَّمِّ ضَعِيفٌ »

أقول : أي وكجوب الفتح في نون « من » اعلم أن نون « من » إذا اتصل به لام التعريف فالأشهر فتحه ، وذلك لكثرة مجيء لام التعريف بعد من ، فاستقل توالى الكسرتين مع كثرته ، وليس ذلك لنقل حركة الهمزة ، وإلا جاز هَلِ الرَّجُلُ ، قال الكسائي : وإنما فتحوا في نحو مِنَ الرَّجُلِ ؛ لأن أصل من مَنَّا ، ولم يأت فيه بحجة ، وهذا كما قال أصل كَمْ كَمَا ، وأما إذا ولي نون « من » ساكن آخر غير لام التعريف فالمشهور كسر النون على الأصل ، نحو عَنِ ابْنِكَ ، ولم يبال بالكسرتين لقلة الاستعمال ، قال سيويوه : وقد فتحه

جماعة من الفصحاء فرارا من الكسرتين ، وقد كسر أيضاً بعض العرب - وليس  
بمشهور - نُونَ مِنْ مع لام التعريف على الأصل ، ولم يبال بالكسرتين  
لعروض الثانية

والتزموا أيضاً الفتح في الساكن الثاني إذا كان الأول ياء نحو أُيْنِ وَكَيْفَ ،  
فرارا من اجتماع التماثلين ، أعنى الياء والكسرة ، لو كسروا على الأصل ،  
واستقالا للضمة بعد الياء لو ضموا ، وقد شذ من ذلك حَيْثُ فَإِنَّهُمْ جُوزُوا  
ضمه في الأفصح الأشهر وفتح على القياس المذكور وكسره على ضعف ،  
والأخيران قليلان ، ووجه الضم قد تقدم ، وأما الكسر فلي الأصل وإن كان  
مخالفاً للقياس المذكور ؛ لأن الأول ياء ، لكن بجيء الضم مخالفاً للقياس  
المذكور جوز المخالفة بالكسر أيضاً

قوله « وَعَنْ عَلَى الْأَصْل » أى : يكسر نونه مع أى ساكن كان ، إذ  
لا يجتمع معه كسرتان كما فى من ، وحكى الأخفش « عَنْ الرَّحْلِ » بالضم ،  
قال : وهى خبيثة شبه بقولهم : قُلْ أَنْظَرُوا ، يعنى أنه حرك النون بالضم إتباعاً  
لحمة الجيم ، ولم يستد بالراء المدغمة ، وفيه ضعف ؛ لعدم جواز الضم فى « إِنْ  
الْحُكْم » مع أن الضمة بعد الساكن الثانى بلا فصل ، فكيف بهذا ؟ فلو صح  
هذه الحكاية فالوجه أن لا يقاس عليه غيره ، ولو قيس أيضاً لم يجز القياس إلا  
فى مثله بما بعد الساكن فيه ضم ، نحو عَنْ الْحُكْم ، أو بينهما حرف نحو عَنْ  
الْعَضُد .

قال : « وَجَاءَ فِي الْمَخْتَفَرِ النَّقْرُ وَمِنْ النَّقْرِ وَاضْرِبُهُ وَدَابَّةٌ وَشَاةٌ  
| وَجَانٌ | ؛ بخلاف تَأْمُرُونِي »

أقول : يعنى جاء فى ترعين مغنفرين من التقاء الساكنين تحريك أولهما ،  
وذلك لكراهتهم مطلق التقاء الساكنين : أحدهما ما يكون سكون الثانى فيه

لوقف وأولهما غير حرف اللين ، نحو جاءني عمرو ومررت بعمر ، فتحرك الأول بحركة الثاني ، وذلك لأنه لم يكن بد من الحركة الخفية ، كما ذكرنا في أول هذا الباب ، فتحريكه بحركة كانت ثابتة قصد حذفها دالة على معنى أولى ، كما يحىء في باب الوقف ، فإن كان الساكن الثاني هاء المذكر ، نحو اضربه ومينه وضربه ، جاز قل حركة الهاء إلى الساكن الذي قبله ، فتقول اضربه ومينه وضربه ، وبعض بني تميم من بني عدي يحذفون حركة الهاء ويحركون الأول بالكسر فيقولون : ضربه وأخذته ، كما تقول : ضربت المرأة ، على ما يحىء في باب الوقف ، وثاني النوعين ما يكون الساكن الثاني فيه مدغماً والأول ألف نحو الضالين ، فتقلب الألف همزة مفتوحة ، كما يحكى عن أيوب السخستياي في الشواذ (ولا الضالين) وحكى أبو زيد عنه ذأبة وشأبة ، وأشد :

٧٦ — يَا عَجَبًا لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا جَارَ قَبَانٍ يَسُوقُ أَرْثَبًا

خَاطِبَهَا زَامِيًا أَنْ تَذْهَبَا فَقُلْتُ أُرْدِفْنِي فَقَالَ مَرَحَبًا<sup>(١)</sup>

أى : رآها ، فلها همزة مفتوحة ، إذ لا يستقيم هنا وزن الشعر باجتماع

(١) هذه أبيات من الرجز المشطوراً نشدها في اللسان (ق ب ب) و (ق ب ن) ولم تقف لها على نسبة إلى قائل معين ، وجمار قبان : دويبة مستديرة تتولد في الأماكن التدية ، مرتفعة الظهر كأن ظهرها قبة ، إذا شئت لا يرى منها سوى أطراف رجلها ، وهي أقل سواداً من الخنفساء وأصغر منها ولها ستة أرجل . ووزنها فصلان على الراجح ، ومنهم من يقول : وزنها فصال ، وليس بشيء ، لأن منعهم إياها من الصرف دليل على أن وزنها فصلان . وقوله : زامها ، أصله زامها : أى ممسكا بزمامها . وأن تذهب : على تقدير حرف الجر : أى من أن تذهب ، أو على تقدير مضاف محذوف ، والأصل : مخافة أن تذهب ، أو نحو ذلك . والاستشهاد بالبית في قوله « زامها » حيث همز الألف فرارا من التقاء الساكنين ، وفصح الألف لما ذكر المؤلف

الساكنين ، وروى أبو زيد عن عمرو بن عبيد ( عن ذَنِيهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ )  
قال المبرد : قلت للمازني : أتقيس ذلك ؟ قال : لا ، ولا أقبله <sup>(١)</sup> ، وذهب  
الزنجشري والمصنف إلى أن جعل الألف همزة مفتوحة للفرار من الساكنين .

فإن قيل : فالتقاء الساكنين في نحو ذَا بَةِ أسهل من نحو مُؤَدِّ الثوب ؛ لأن  
الألف أقصد في المد من أخويه ، فلم لم يفر من الساكنين في تمود ؟  
فالجواب أنه وإن كان أثقل إلا أنه أقل في كلامهم من نحو ذَا بَةِ وشَا بَةِ ،  
وإنما قابلت الألف همزة دون الواو والياء لاستثقالهما متحركين مفتوحاً ماقبلهما ،  
كما يجيء في باب الإعلال ، ولأنه يلزم قلبهما ألفين في مثل هذا الحال ، ويجوز

---

(١) قول المؤلف حكاية عن المازني في جوابه على المبرد : « ولا أقبله »  
معناه محتمل لأحد وجهين : الأول أن الضمير المنصوب عائد على القياس  
المفهوم من قوله : « أتقيس ذلك » وحاصل المعنى حينئذ : لا أقيس ولا أقبل  
القياس إن قال به قائل ، والثاني أن الضمير المنصوب راجع إلى اسم الإشارة  
المقصود به قراءة عمرو بن عبيد ، وحاصل المعنى حينئذ : لا أقيس على هذه  
القراءة ولا أقبلها ، وفي الوجه الثاني نظر ، فقد كان عمرو بن عبيد من الجلالة  
والإمامة بحيث لا يدفع ما يرويه . نعم يمكن أن يوجه عدم القبول إلى صحة  
الاسناد إليه فكأنه يقول : لا أقبل نسبة هذه القراءة إلى عمرو بن عبيد ،  
بقي أن تقول : إن مثل هذه القراءة قد جاء في قوله تعالى ( وَلَا الضَّالِّينَ ) عن  
أيوب السخيتاني فلا محل لأنكارها ، قال العلامة القرطبي ( ج ١ ص ١٣١ ) وقرأ  
أيوب السخيتاني ( وَلَا الضَّالِّينَ ) بهمزة غير ممدودة كأنه فر من التقاء  
الساكنين ، وهي لغة ، حكى أبو زيد قال : سمعت عمرو بن عبيد يقرأ ( قَيَّوْمِثْنِ )  
لا يُسْأَلُ عَنْ ذَنِيهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ ) فظننته قد لحن ، حتى سمعت من العرب  
ذَا بَةَ وشَا بَةَ ، قال أبو الفتح : وعلى هذا قول كثير :

\* إِذَا مَا الْفَوَا لِي بِالْمَبِيطِ احْتَارَتْ \* « اهـ »

أن يقال : إن قَلْبَ الألف في نحو دابة همزة ليس للفرار من الساكنين ، بل هو كما في العالم والباز ، كما يجيء في باب الإبدال ، فلما قلبوها همزة ساكنة لم يمكن مجيء الساكن بعدها كما أمكن بعد الألف ، فحرك أول الساكنين كما هو الأصل ؛ إلا أنه فتح لأن الفتحة من مخرج الدل والمبدل منه : أي الهمزة والألف ؛ لأنهما من الحلق ، وإن كان للألف أصل متحرك بحركة حركت الهمزة بتلك الحركة ، قال :

٧٧ — يَا ذَا رَمَى بَدَا كَيْكِ السُّرْقُ

صَبْرًا فَقَدْ هَيَّجَتْ شَوْقَ الْمُشْتَقِّ (١)

قوله « بخلاف تأمروني » يعني أول الساكنين إذا كان ألفاً في هذا الباب فر من الساكنين بقلبه همزة متحركة وأما إذا كان واوا كتمود وتأمروني ، أو واو كدويبة وخويصة ، فلا ؛ لكثرة الساكنين كذلك ، وأولهما ألف دون الواو والياء.

قال : « الابتداء : لا يبتدأ إلا بحركة كما لا يوقف إلا على ساكن ؛ فإن كان الأول ساكناً — وذلك في عشرة أسماء مخفوفة ، وهي أبن ، وأبنة ، وأسم (الابناء همزة الوصل) وأسم ، وأست ، وأثنان ، وأثنتان ، وأمرؤ ، وامرأة ، وأمين الله ؛ وفي كل

(١) هذا البيت لرؤية بن الحاج ، والد كاديك : جمع دكداك ، وهو الرمل المتلبذ في الأرض من غير أن يرتفع ، والبرق : جمع برقة ، وهي غلظ في حجارة ورمل ، ورواه الجوهري : بالد كاديك البرق ، على الوصف . وصبراً : مفعول مطلق ، والمشتق : المشتاق ، وهو محل الاستشهاد بالبيت ، حيث همز الألف حين أراد الوقف وحرك الهمزة بحركة الحرف الذي كان أصلاً للالف . ويان ذلك أن المشتق اسم فاعل ، وأصله مشتوق — بكسر الواو ، لأن الأصل فيه الشوق ، فحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصار مشتاقاً فلما همز الألف حركها بالحركة التي كانت للواو

مَصْدَرٍ بَعْدَ أَلِفٍ فَقِيلَ الْمَاضِي أَرْبَعَةٌ فَصَاعِدًا ، كَأَلَا قَتَدَارٍ وَالْإِسْتِخْرَاجِ ،  
وَفِي أَفْعَالٍ تِلْكَ الْمَصَادِرِ مِنْ مَاضٍ وَأَمْرٍ ، وَفِي صِيغَةِ أَمْرِ الثَّلَاثِيَّ ، وَفِي لَامِ  
التَّعْرِيفِ وَمِيمِهِ - الْحَقُّ فِي الْإِبْتِدَاءِ خَاصَّةً هَمْزَةٌ وَضَلَّ مَكْسُورَةٌ ؛ إِلَّا فِيْمَا  
بَعْدَ سَاكِنَةٍ ضَمَّةٌ أَصْلِيَّةٌ فَإِنَّهَا تُضْمُ ، نَحْوُ أَفْتُلُ ، أَغْزُ ، أَغْزَى ، بِخِلَافِ  
أَرْمُوا . وَإِلَّا فِي لَامِ التَّعْرِيفِ وَأَيْمُنُ فَإِنَّهَا تُفْتَحُ )

أقول : الأكثرون على أن الابتداء بالساكن متعذر ، وذهب ابن جني إلى أنه  
متعسر لا متعذر ، وقال : يجيء ذلك في الفارسية نحو شَتْرَ وَسَطَامَ ، والظاهر أنه  
مستحيل ولا بد من الابتداء بمتحرك ، ولما كان ذلك المتحرك في شَتْرَ وَسَطَامَ  
في غاية الخفاء كما ذكرنا ظنُّ أنه ابتدئ بالساكن ، بل هو معتمد قبل ذلك  
الساكن على حرف قريب من الهمزة مكسور ، كما يُحَسُّ في نحو عمرو ، وقفًا ،  
بتحريك الساكن الأول بكسرة خفية ، ولطف الاعتماد لا يتبين ، وأما الوقف  
على متحرك فليس بمستحيل ، ولا يريد بالوقف الوقف الصناعي ؛ فإنه ليس إلا  
على الساكن أو شبهه مما يرام حركته ، بل يريد به السكوت والانتها .  
واعلم أن الأصل أن يكون أول حروف الكلمة متحركًا ، ولا يكون أولها  
ساكنًا على وجه القياس ، إلا في الأفعال وما يتصل بها من المصادر على ماسيأتي ،  
وذلك لكثرة تصرف الأفعال وكونها أصلاً في الإعلال من القلب والحذف وقل  
الحركة ، على ماسيأتي ؛ فجَوَّزَ فيها تسكين الحرف الأول ، ولم يأت ذلك في الاسم  
الصَّرْفَ إلا في أسماء معدودة غير قياسية ، وهي العشرة المذكورة في اللتن ، ولا  
في الحرف إلا في لام التعريف وميمه ، والهمزة في الأسماء العشرة عوض مما أصابها  
من الوهن ؛ إذ هي ثلاثية فتكون ضعيفة الخلقة ، وقد حذف لاماتها نسيًا ، أو هي  
في حكم المحذوف ، وهو وَهْنٌ على وَهْنٍ ؛ لأن المحذوف نسيًا كالعدم ، وليس يجب  
في جميع الثلاثي المحذوف اللام إبدال الهمزة منها ، ألا ترى إلى غد ويد وحر ؛

فنعول : لما نهكت هذه الأسماء بالإعلال الذى حقه أن يكون فى الفعل شابهت  
الأفعال ؛ فلحقها همزة الوصل عوضا من المحذوف ، بدلالة عدم اجتماعهما ، نحو  
أَبِيَّ وَبَنَوِيَّ ، وقولك : أَبْنُم وأْمُرُوا وَيَتْنُ ليست بمحذوفة الأواخر ، وميم  
أَبْنِم بدل من اللام : أى الواو ، لكن لما كانت النون والراء فى ابنم وامرى  
تتبع حركتهما حركة الإعراب سدهما صارنا كحرف الإعراب ، على أنه قيل :  
إن ميم أبم زائدة <sup>(١)</sup> كميم زُرْقُم <sup>(٢)</sup> وسُتْمُم <sup>(٣)</sup> واللام محذوفة ،

(١) قال فى اللسان : « وروى عن أبى الهيثم أنه قال : يقال : هذا ابنك ،  
وزاد فيه الميم فيقال : هذا ابنمك ، فإذا زيدت الميم فيه أعرب من مكانين ، قيل :  
هذا ابنمك ، فضمت النون والميم ، وأعرب بضم النون وضم الميم ، ومررت بابنمك  
ورأيت ابنمك ، تتبع النون الميم فى الإعراب ، والألف مكسورة على كل حال ،  
ومنهم من يعربه من مكان واحد فيعرب الميم ، لأنها صارت آخر الاسم ، ويدع  
النون مفتوحة على كل حال ، فيقول : هذا ابنمك ، ومررت بابنمك ، ورأيت  
ابنمك ، وهذا ابنم زيد ، ومررت بابنم زيد ، ورأيت ابنم زيد ، وأنشد لحيان :  
وَلَدْنَا بَنِي السَّقَاءِ وَابْنِي مُحَرَّقٍ فَأَكْرِمْنَا بَنَاءَ خَلَا وَأَكْرِمْنَا بَنَاءَ ابْنَاءِ  
وزيادة الميم فيه كما زادوها فى شدقم وزرقم وشجعم ( كجعفر فى الأول  
والثالث وكبير فى الثانى ) لنوع من الحيات ، وأما قول الشاعر :

وَأَمَّ يَحْمُ أَنْفًا عِنْدَ عَرَسٍ وَلَا أَبْنِمَ \*

فأنه يريد الابن ، والميم زائدة ، اه وبيت حسان لا يرجع أحد المذهبين على  
الآخر ، لجواز أن تكون فتحة النون تابعة لفتحة الميم . ولجواز أن تكون هى  
الفتحة الملتزمة فى الوجه الثانى ، وه ابنا فيه تمييز ، وإنما جىء بالبيت دليلا على  
استعمال ابنم بالميم

(٢) قال اللسان : « الزرقم : الأزرق الشديد الزرق ( بوزن فرح ) والمرأة  
زرقم أيضا ، والذكر والأنثى فى ذلك سواء ، قال الراجز :

لَيْسَتْ بِكَخْلَاءَ وَلَكِنْ زُرْقُمُ وَلَا بِرَسْحَاءَ وَلَكِنْ سُتْمُمُ

وقال اللحيانى : رجل أزدق وزرقم ، وامرأة زرقاء بيته الزرق وزرقفة ، اه  
(٣) قال فى اللسان : « الجوهري : والاستعجز ، وقد يراد بها حلقة الدبر  
وأصله سته على فعل — بالتحريك ، يدل على ذلك أن جمعه أستاذ ، مثل حمل



وأجمال ولا يجوز أن يكون مثل درع وقفل اللذين يجنعان أيضا على أفعال ؛  
لأنك إذا رددت الهاء التي هي لام الفعل وحذفت العين قلت : سه - بالفتح ، قال  
الشاعر أوس :

شَأْنُكَ قُعَيْنٌ غَنِيًّا وَتَمِينُهَا وَأَنْتَ السُّهُ الشُّفْلَى إِذَا دُعِيَتْ نَصْرُ  
يقول : أنت فيهم بمنزلة الاست من الناس ، وفي الحديث « العين وكاء السه »  
بحذف عين الفعل ، ويروى « وكاء الست » - بحذف لام الفعل ، ويقال للرجل الذي  
يستذل : أنت الاست السفلى ، وأنت السه السفلى ، ويقال لأرذل الناس : هؤلاء  
الاستاء ، ولا فاضلهم : هؤلاء الأعيان والوجوه ؛ قال ابن بري : ويقال فيه  
ست أيضا ، لغة ثالثة ؛ قال ابن ربيع ( بصيغة التصغير ) العنري :  
يَسِيلُ عَلَى الْخَاذِلِينَ وَالسَّتِ حَيْضُهَا كَمَا صَبَّ قَوْقُ الرُّجْمَةِ الدَّمُ نَائِكُ  
وقال أوس بن مخرم :

لَا يَمْسِكُ السَّتِ إِلَّا رَيْثَ يُرْمِلُهَا إِذَا أَلَحَّ عَلَى سَيْسَائِهِ الْعُصْمُ  
يعنى : إذا ألح عليه بالجلب شرط ، قال ابن خالويه : فيها ثلاث لغات : سه ،  
وست ، واست ؛ والسته : عظم الاست ، والسته : مصدر الاسته ، وهو الضخم  
الاست ، ورجل أسته : عظيم الاست بين الستة إذا كان كبير العجز ، والستاهي  
والستهم مثله ، قال الجوهري : والمرأة ستاه ، وستهم ، والميم زائدة . . . . قال  
ابن سيده : رجل أسته ، والجمع سته وستهان ، هذه عن اللحياني ، وامرأة ستاه  
كذلك ، ورجل ستهم ، والأثني ستهمة كذلك ، الميم زائدة . . . قال أبو منصور :  
رجل ستهم ؛ إذا كان ضخما الاست ، وستاهي مثله والميم زائدة ؛ قال النحويون :  
أصل الاست سته ؛ فاستقلوا الهاء لسكون التاء ؛ فلما حذفوا الهاء سكنت السين ؛  
فاحتجج إلى ألف الوصل كما فعل بالاسم والابن ، قيل : الاست ، قال : ومن العرب  
من يقول السه - بالهاء عند الوقف ، يجعل التاء هي الساقطة ، ومنهم من يجعلها هاء  
عند الوقف وتاء عند الإدغام ، فاذا جمعوا أو صغروا ردوا الكلمة إلى أصلها  
قالوا في الجمع : استاه ، وفي التصغير ستهية ، وفي الفعل سته يسته فهو أسته ،  
اه بصرف

وأما أيمن الله <sup>(١)</sup> فإن نونه لما كانت تحذف كثيراً نحو أيمن الله ؛ والقسم موضع التخفيف صار النون الثابت كالمعدوم

(١) قال في اللسان : « قال الجوهري : وإيمن : اسم وضع للقسم هكذا بضم الميم والنون ، وألقه ألف وصل عند أكثر التحوين ، ولم يجيء في الأسماء ألف وصل مفتوحة غيرها ، قال : وقد تدخل عليه اللام لتأكيد الابتداء ؛ تقول : لا أيمن الله ؛ فتذهب الألف في الوصل ، قال نصيب :

فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا شَدَّتْهُمْ : نَعَمْ ، وَفَرِيقٌ لَا يُؤْمِنُ اللَّهُ مَا نَدْرِي

وهو مرفوع بالابتداء وخبره محذوف ، والتقدير لا أيمن الله قسمي ، ولا أيمن الله ما أقسم به ، وإذا خاطبت قلت : لا يمتك ، وفي حديث عروة بن الزبير أنه قال : لا يمتك لئن كنت اهلتي لقد عافيت ، ولئن كنت سلبت لقد أبقيت ، وربما حذفوا منه النون ، قالوا : أيمن الله ، وإيمن الله أيضا - بكسر الهمزة ، وربما حذفوا منه الياء ، قالوا : أم الله ، وربما أبوا الميم وحدها مضمومة ، قالوا : م الله ثم يكسرونها ؛ لأنها صارت حرفا واحدا فيشبهونها بالباء ؛ فيقولون : م الله وربما قالوا : من الله - بضم الميم والنون ، ومن الله - بفتحهما ، ومن الله - بكسرهما ، قال ابن الأثير : أهل الكوفة يقولون : أيمن جمع يمين القسم ، والألف فيها ألف وصل تفتح وتكسر ، قال ابن سيده : وقالوا : أيمن الله وأيمن الله ، وإيمن الله ، وإيمن الله ، وم الله ( بضم الميم ) فحذفوا ، وم الله ( بفتح الميم ) أجرى مجرى م الله ( بكسر الميم ) . قال سيويه : وقالوا : لايم الله ، واستدل بذلك على أن ألقها ألف وصل ، قال ابن جني : أما أيمن في القسم فتصح الهمزة منها ، وهي اسم ؛ من قبل أن هذا اسم غير متمكن ولم يستعمل إلا في القسم وحده ، فلما ضارع الحرف بقلة تمكنه فتح تشبها بالهمزة اللاحقة بحرف التعريف ، وليس هذا فيه إلا دون بناء الاسم لمضارعة الحرف ، وأيضا فقد حكى يونس : إيمن الله - بالكسر ، ويؤكد عندك أيضا حال هذا الاسم في مضارعة الحرف أنهم قد تلاعبوا به وأضعفوه ؛ فقالوا مرة : م الله ، ومرة م الله ، ومرة م الله ( بضم الميم وفتحها وكسرها ) فلما حذفوا هذا الحذف المفرط وأصاروه من كونه على حرف إلى لفظ الحروف قوى شبه الحرف عليه ؛ ففتحوا همزته تشبها بهمزة لام التعريف ، اه كلام

وأصل ابن بَنَوَ - بفتح القاء والعين <sup>(١)</sup> - لأن جمعه أبناء ، والأفصل قياس

اللسان ، وقال المؤلف في شرح الكافية ( ٢ ص ٣١٣ ) مانصه : « وأمين الله عند الكوفيين جمع أمين ؛ فهو مثل أمين الله ، جعلت همزة القطع فيه وصلًا تخفيفًا لكثرة الاستعمال كما قال الخليل في همزة أل المعرفة ، وعند سيويه هو مفرد مشتق من أمين وهو البركة : أي بركة الله يميني ، وهمزته للوصل في الأصل ، والدليل عليه تجويز كسر همزته ، وإنما كان الأغلب فتح الهمزة ؛ لكثرة استعماله ، ويستبعد أن تكون الهمزة في الأصل مكسورة ثم فتحت تخفيفًا ؛ لعدم إفضل - بكسر الهمزة في الأسماء والأفعال ( يريد بكسر الهمزة مع سكون القاء وضم العين ) ولذا قالوا في الأمر من نحو نصر : انصر - بضم الهمزة ، ويستبعد أصالة إفضل في المفردات أيضًا ، فيصدق هنا قوله :

فَأَصْبَحْتَ أَتَى تَأْتِيهَا تَبْتَنِسُ بِهَا كَلَامَ مَرْكَبَيْهَا تَحْتَ رَجْلَيْكَ شَاجِرُ  
اه كلام المؤلف

ويريد المؤلف بقوله « ويستبعد أصالة إفضل في المفردات أيضًا » أنه لا يجوز أن يكون إمين مكسور الهمزة في الأصل مع كونها قاء الكلمة ؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون وزنه فعلا - بكسر القاء وسكون العين وضم اللام الأولى - وهو غير موجود في كلامهم . وبما قلناه لك من عبارة المؤلف في شرح الكافية تعلم أن ابن الأثير أراد من العبارة التي حكاهما صاحب اللسان عنه وهي قوله « والألف فيها ألف وصل » أن همزة أمين صيرت همزة وصل لكثرة الاستعمال وإن كانت همزة قطع في أصل الوضع ؛ فيتفق ما حكاه ابن الأثير عن الكوفيين مع ما حكاه المؤلف عنهم ، لأن همزة أفصل صيغة للجمع لانكون إلا همزة قطع فغير معقول أن يزعم الكوفيون أنها همزة وصل وضعا

(١) قال في اللسان : « والابن : الولد ، ولامه في الأصل منقلبة عن واو

عند بعضهم ، وقال ( يريد ابن سيده ) في معتل الياء : الابن الولد فعل ( بفتح أوله ونانيه ) محذوفة اللام مجتلب لها ألف الوصل . قال : وإنما قضى أنه من الياء لأن بني يبنى أكثر في كلامهم من يبنو ؛ والجمع أبناء ، قال ابن سيده : والأنتي ابنة وبنت ، الأخيرة على غير بناء مذكرها ، ولام بنت واو

فَعَلٍ مَفْتُوحِ الْمَيْنِ ، كأَجْبَالٍ ، وقياس فَعَلٍ ساكنِ الْمَيْنِ إذا كان أجوف

والنَّاء بدل منها ، قال أبو حنيفة : أصله بنوة ( بكسر أوله وسكون ثانيه ) ووزنها فعل ، فألحقتها الناء المبدلة من لامها بوزن حلس ، قالوا : بنت ، وليست الناء فيها بعلامة تأنيث كما ظن من لاخيرة له بهذا اللسان : وذلك لسكون ما قبلها . هذا مذهب سيويه ، وهو الصحيح ، وقد نص عليه في باب ما لا ينصرف فقال : لو سميت بها رجلا لصرفتها معرفة ، ولو كانت للتأنيث لما انصرف الاسم ، على أن سيويه قد تسمح في بعض ألفاظه في الكتاب فقال في بنت : هي علامة تأنيث ، وإنما ذلك تجوز منه في اللفظ لأنه أرسله غفلا ، وقد قيذه وعلاه في باب ما لا ينصرف ، والأخذ بقوله المطل أقوى من القول بقوله المغفل المرسل ، ووجه تجوزه أنه لما كانت الناء لا تبدل من الواو فيها إلا مع المؤنث صارت كأنها علامة تأنيث ، قال : وأعني بالصيغة فيها بناءها على فعل ( بكسر أوله وسكون ثانيه ) وأصله فعل ( بفتح الأول والثاني ) بدلالة تكسيرهم إياها على أفعال ، وإبدال الواو فيها لازم لأنه عمل اختص به المؤنث ، ويدل أيضا على ذلك إقامتهم إياه مقام العلامة الصريحة ، وتعاقيبها فيها على الكلمة الواحدة ، وذلك نحو ابنة وبنت ، فالصيغة في بنت قائمة مقام الهاء في ابنة ، فكما أن الهاء علامة تأنيث فكذلك صيغة بنت علامة تأنيثها ، وليست بنت من ابنة كصعب من صعبة ، إنما نظير صعبة من صعب ابنة من ابن ، ولا دلالة في البنوة على أن الذاهب من بنت واو ، لكن إبدال الناء من حرف العلة يدل على أنه من الواو ؛ لأن إبدال الناء من الواو أكثر من إبدالها من الياء . . . . . قال الزجاج : ابن كان في الأصل بنو أو بنو ( بكسر فسكون في الأول وفتحيتين في الثاني ) والألف ألف وصل في الابن ، يقال : ابن بين البنوة ، قال : ويحتمل أن يكون أصله بنيا ، قال : والذين قالوا « بنون » كأنهم جمعوا بنيا بنون وأبناء جمع فعل أو فعل ( بكسر فسكون في الأول وفتحيتين في الثاني ) قال : وبنت تدل على أنه يستقيم أن يكون فعلا ( بكسر فسكون ) ، ويجوز أن يكون فعلا ( بفتحيتين ) نقلت إلى فعل ( بكسر فسكون ) كما نقلت أخت من فعل

كأثواب وأبيات ، ولا يجوز أن يكون أبناء كأفعال في جمع قتل ولا كأجذاع  
في جمع جذع ؛ لدلالة بنون علي فتح باء واحده  
وابنة في الأصل بنوة ؛ لكونه مؤنث ابن ولام ابن واو ؛ لقولهم في اللوث  
بنت ، وإبدال التاء من الواو أكثر منه من الياء ، وأيضاً البنوة يدل عليه ،  
وأما الفتوة في الفتى فمضى غير القياس <sup>(١)</sup>

(يفتحين) إلى فعل (بضم فسكون) . فأما بنات فليس يجمع بنت على لفظها ،  
إنما ردت إلى أصلها ، فجمعت بنات على أن أصل بنت فعلة ( بفتح الأول والثاني )  
بما حذف لامه . قال : والأخفش يختار أن يكون المحذوف من ابن الواو ،  
قال : لأنه أكثر ما يحذف ؛ لثقله ، والياء تعذف أيضاً لأنها ثقل ، قال : والدليل  
على ذلك أن بدا قد أجمعوا على أن المحذوف منه الياء ، ولهم دليل قاطع مع الإجماع  
يقال : بديت إليه بدا ، ودم محذوف منه الياء ، والبنوة ليس بشاهد قاطع للواو  
لأنهم يقولون : الفتوة ، والثنية فتيان ؛ فابن يجوز أن يكون المحذوف منه الواو  
أو الياء ، وهما عندنا متساويان ، قال الجوهري : والابن أصله بنو ، والذاهب منه  
واو كما ذهب من أب وأخ ؛ لأنك تقول في مؤنثه : بنت وأخت ، ولم نر هذه الياء  
تلتحق مؤنثاً إلا ومذكره محذوف الواو ؛ بذلك على ذلك أخوات وهنات فيمن  
رد . وتفديره من الفعل فعل - بالتحريك ؛ لأن جمعه أبناء مثل جمل وأجمال ،  
ولا يجوز أن يكون فعلا ( بكسر فسكون ) أو فعلا ( بضم فسكون ) اللذين جمعها  
أيضاً أفعال مثل جذع وقتل ؛ لأنك تقول في جمعه : بنون - بفتح الباء ، ولا يجوز  
أيضاً أن يكون فعلا - ساكنة العين ؛ لأن الباب في جمعه إنما هو فعل مثل كلب وأكلب  
أو فعول مثل فلس وفلوس ، اهـ

(١) قد بان لك مما قلناه عن اللسان أن البنوة لا تصلح دليلاً على أن لام ابن  
واو لأنها مثل الفتوة ، وهي لا تصلح دليلاً على أن لام الفتى واو ؛ لأنهم قالوا في  
ثنيته : فنيان ، ولم يقولوا : فتوان ، ولو أنهم قالوا فتوان لكانت تصلح دليلاً ،  
ولكن صريح كلام القاموس يقضي بأن الفتى بما جاءت لامه عن العرب بوجهين

واسم في الأصل سَمُوْهُ أو سُمُوْهُ كَحَبْرٍ وَقُفْلٍ ؛ بدليل قولهم سُمُّهُ أيضاً من غير همزة وصل ، قال :

٧٨ — \* بِاسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سَمُهُ \*  
 وروى غير ميبويه اسم — بضم همزة الوصل — وهو مشتق من سَمَا ؛

لأنه يسمو بسماء وَيَشْهَرُهُ ، ولولا الاسم لكان خاملاً ، وقال الكوفيون : أصله وَسَمُّ ؛ لكون الاسم كالعلامة على المسمى ؛ فحذف الفاء وبقي العين ساكنة

بالواو وبالياء ، إذ يقول : « والفتى : الشاب والسخى الكريم ، وهما فتيان ، وفتوان ، الجمع فتيان وفتوة وفتوفى ( كدلى ) » اهـ

وبهذا تعلم أن قول من قال : إن البنية لاتصلح دليلاً على أن لام ابن واد محتجا بالفتوة ؛ ليس بشيء ، كما أن قول الرضى « وأما الفتوة في الفتى فعلى غير القياس » غير سديد أيضاً ، ولعل منشأ ظنهم أن العرب لم تقل في تثنية الفتى إلا فتيان

(١) هذا البيت من الرجز المشطور ، وقد نسبه أبو زيد في نوادره إلى رجل من كلب ، وأورد قبله بيتين هما :

\* أَرْسَلَ فِيهَا بَازِلًا يُقَرِّمُهُ \* فَهَوَّ بِهَا يَنْخُوطِرِيًا يَعْلَمُهُ \*

والضمير في « أرسل » يعود إلى الراعى ، والضمير من « فيها » يعود إلى الابل ، والبازل : البعير الذي انشق نابه ، وذلك إذا كان في السنة التاسعة . ومعنى يقرمه : يمنعه عن الاستعمال ليتقوى للفحلة : أى الضراب ، والضمير في « فهو » يعود إلى البازل ، وفي « بها » يعود إلى الابل ، ومعنى ينخو : يقصد ، والجار في قوله « باسم » من بيت الشاهد يتعلق بأرسل ، والمعنى أرسل هذا الراعى باسم الله الذي يذكر اسمه في كل سورة هذا الفصل في هذه الابل للضراب فهو يقصد في ضربها الطريق التي تعودها . والاستشهاد بالبيت على أنه قد جاء في اسم سم من غير همزة وصل ، وقد رويت كلمة « سمه » في هذا البيت بضم السين وكسرها كما ذكره ابن النباري في كتابه « الانصاف في مسائل الخلاف »

فجاء بهمة الوصل ، ولا نظيره على ما قالوا ؛ إذ لا يحذف الفاء ويؤتى بهمة الوصل ،  
والذى قالوا وإن كان أقرب من قول البصريين من حيث المعنى لأن الاسم بالعلامة  
أشبه ، لكن تصرفاته — من التصغير والتكسير كسَمِيَّ وأَسْمَاءَ وغير ذلك كاسْمِيَّ  
على وزن الحليف ، ونحو قولهم تَسَمَّيتَ وسميت — تدفع ذلك ، إلا أن يقولوا : إنه  
قلب الاسم بأن جعل الفاء في موضع اللام لما قصدوا تخفيفه بالحذف ؛ إذ موضع  
الحذف اللام ، ثم حذف نسيا ، ورد في تصرفاته في موضع اللام ؛ إذ حُذِفَ  
في ذلك المكان

وأصل است سَتَه — كجبل — بدليل أَسْتَاه ، ولا يجوز أن يكون كأَقَال  
وأجذاع ؛ لقولهم في النسب إلى است : سَتَهِيَّ ، وفيه ثلاث لغات : است .  
وست ، وسَهْ ، كما ذكرنا في النسبة ، وأصل اثنان ثَنَيَانٌ <sup>(١)</sup> — كفتيان — لقولهم  
في النسب إليه : ثَنَوِي ، وكذا اثنتان ، كما مر في باب النسب ، وقد ذكرنا عين الله  
والخلاف فيه في شرح الكافية <sup>(٢)</sup>

قوله « في كل مصدر بعد ألف فعله الماضي أربعة » احتراز من نحو أكرم ،  
فان بعد ألف فعله الماضي ثلاثة ؛ فالهمة في ماضيه وأمره ومصدره همزة قطع ،  
وإنما جاز تسكين أوائل الأفعال لما ذكرنا من قوة تصرفاتها ،  
فجوزوا تصرفها على الوجه المستبعد أيضاً ، أعنى سكون الأوائل ،  
وخصوا ذلك بما ماضيه على أربعة أو أكثر دون الثلاثي ؛ لأن الخفة بالثقل  
أولى ، وأما في فاء الأمر من الثلاثي ، نحو اخرج ؛ فلكونه مأخوذاً من المضارع  
الواجب تسكين فائه ؛ لئلا يجتمع أربع متحركات في كلمة ، وإنما لم يسكن عينه  
لأنها لمعرفة الأوزان ، وأما اللام فلا عراب ، ولم يسكن حرف المضارعة ؛ لأنه

(١) انظر (ح ١ ص ٢٢١)

(٢) قد سبق أن قلنا لك عبارته من شرح الكافية ( انظر ص ٥٤

من هذا الجزء )

زاد على الماضى بحرف المضارعة ، فلو سَكَنْتَ أوله لاحتجت إلى همزة الوصل ؛ فيزداد الثقل ، فلما حذف حرف المضارعة في أمر المخاطب للتخفيف - لكونه أكثر استعمالاً من أمر الغائب - احتيج في الابتداء إلى همزة الوصل ، وألحقوا بالأفعال التى فى أوائلها همزة وصل مصادرها وإن كانت المصادر أصول الأفعال فى الاشتقاق على الصحيح ؛ لأنها فى التصرف والاعتلال فروع الأفعال ، كما يبين فى باب الإعلال ، نحو لا ذِيْلًا ولا وَذِلًا ، وأما أسماء الفاعل والمفعول فانما سقطت من أوائلها همزة الوصل وإن كنا أيضاً من الأسماء التابعة للفاعل فى الإعلال ؛ للميم المتقدمة على الساكن ، كما سقطت فى المضارع لتقدم حرف المضارعة

قوله « وفى أفعال تلك المصادر من ماض وأمر » وإنما لم يكن فى المضارع ؛ لما ذكرناه ، وهذه الأفعال أحد عشر مشهورة : تسعة من الثلاثى المزد فيه ، كانطلق ، وانمر ، وانمار ، واقتدر ، واستخرج ، واقمنس ، واسلنقى ، واجلوز ، واعشوشب ، واثنان من الرباعى المزد فيه ، نحو احرنجم ، واقشعر ؛ وقد يحىء فى تفاعل وتفاعل إذا ادغم تاؤها فى القاء ، نحو أطير وأناقل

قوله « وفى صيغة أمر الثلاثى » أى : إذا لم يتحرك القاء فى اللصارع ؛ احترازا عن نحو قل ، وبع ، وخف ، وشد ، وعُد ، من تقول وتبيع وتشد وتخاف وتعد قوله « وفى لام التعريف وميمه » قد مر ذلك فى باب المعرفة والنكرة <sup>(١)</sup>

---

(١) قال المؤلف فى شرح الكافية ( ٢٠ ص ١٢٢ ) عند شرح قول ابن الحاجب فى تعداد أنواع المعرفة « وما عرف باللام » ما نصه : « هذا مذهب سيويه ، أعنى أن حرف التعريف هى اللام وحدها ، والهمزة للوصل ، فتحت مع أن أصل همزات الوصل الكسر ؛ لكثرة استعمال لام التعريف ، والدليل على أن اللام هى المعرفة فقط تحظى العامل الضعيف إياها نحو بالرجل ، وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء منها ، ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال ؛ فلم يخطها العامل الضعيف ، وأما نحو ألا تفعل وإلا تفعل



قوله « في الابتداء خاصة » لأن مجيئها لتعذر الابتداء بالسكون ، فإذا لم يبتدأ به لوقوع شيء قبله لم يحتاج إلى الهمزة ، بل إن كان آخر الشيء — إن كان أكثر من حرف كغلام الرجل ، أو ذلك الشيء إن كان على حرف واحد — متحركا ، نحو والله ؛ اكتفى به ، وإن كان ساكنا حرك ، نحو قل الله والاستغفار قوله « مكسورة » الكوفيون على أن أصل الهمزة السكون ؛ لأن زيادتها ساكنة أقرب إلى الأصل ؛ لما فيها من تقليل الزيادة ، ثم حركت بالكسر كما هو حكم أول الساكنين إذا لم يكن مَدًّا المحتاج إلى حركته ، وظاهر كلام سيبويه وبلا مال فلجعلهم « لا » خاصة من جميع ما هو على حرفين كجزء الكلمة ؛ فلذا يقولون : اللافرس واللائسان ، وأما نحو « بهذا » و ( فَمَا رَحْمَةً ) فأن الفاصل بين العامل والمعمول ما لم يغير معنى ما قبله ولا معنى ما بعده عد الفاصل به كلافصل ، وللامتزاج التام بين اللام وما دخلته كان نحو الرجل مغايرا لرجل حتى جاز تواليهما في قافيتين ولم يكن إبطاء ، وإنما وضعت اللام ساكنة ليستحكم الامتزاج ، وأيضا دليل التنكير : أي التنوين ؛ على حرف ، فالأولى كون دليل التعريف مثله ، وقال الخليل : أل بكاملها آلة التعريف ، نحو هل وقد استدل بفتح الهمزة . وقد سبق العذر عنه ، وبأنه يوقف عليها في التذكر ، نحو قولك أل إذا تذكرت ما فيه اللام كالكتاب وغيره ، وبفصلها عن الكلمة والوقف عليها عند الاضطراب ، كالوقف على قد في نحو قوله :

أَزِفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ  
وذلك قوله :

يَا خَلِيلُ ازْبَعَا وَاسْتَخْبِرَا أَلْسَمَزِلَ الدَّارِسَ مِنْ أَهْلِ الْحِلَالِ

وإنما حذف عنده همزة القطع في الدرج لكثرة الاستعمال ، وذكر المبرد في كتاب الشافي أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها ، وإنما ضم اللام إليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام ، وفي لغة حمير ونقر من طيء إبدال الميم من لام التعريف كما روى الثوريين تولب عنه صلى الله عليه وسلم « ليس من أمير امصيام في امسفر » اهـ

يدل على تحركها في الأصل ؛ أقوله : قَدَّمْتُ الزيادة متحركة لتصل إلى التكلم بها ، وهو الأولى ؛ لأنك إنما تجلبها لاحتياجك إلى متحرك ؛ فالأولى أن تجلبها متصفة بما يحتاج إليه : أى الحركة ، وأيضاً فقد تقدم أن التوصل إلى الابتداء بالساكن بهمة خفية مكسورة من طبيعة النفس

قوله : « ضمة أصاية » ليدخل نحو اغزى ، ويخرج نحو ارموا وامرؤ وأبمن وإما ضموا ذلك لكراهية الانتقال من الكسرة إلى الضمة وبينهما حرف ساكن ، وليس في الكلام مثله ، كما ليس فيه فعلٌ ، فإذا كرهوا مثله والضمة عارضة للاعراب كما قالوا في أجيتك : أجوءك ، فما ظنك بالكسر والضم اللازمين ؟ وكذا قالوا في أنيتك ، وهو مُنَحْدِر من الجبل : أنبؤك ، ومُنَحْدِرٌ ، على ما حكى الخليل ، قال :

٧٩ - وَقَدْ أَضْرِبُ السَّاقَيْنِ إِمَّاكَ هَابِلٌ<sup>(١)</sup> \*

(١) هذا شطرييت من الطويل ، وهكذا وجدناه في جميع النسخ المطبوعة والمخطوطة ، ولم تقف له على قائل ولا تنمة ، وقد رواه البغدادي من غير أن ينسبه أيضاً إلى قائله ولم يذكر له تنمة ، إلا أنه رواه هكذا :

\* وَقَالَ أَضْرِبُ السَّاقَيْنِ إِمَّاكَ هَابِلٌ \*

فجعل « قال » بدل قد ، وجعل « اضرب » فعل أمر ، مع أنها في رواية المؤلف فعل مضارع . وقد استشهد المؤلف بالبيت على أنهم أتبعوا الثاني للاول فكسروا همزة « إمك » إتباعاً للكسرة قبلها كما أتبعوا الأول للثاني في الأمثلة التي ذكرها ، وهو على رواية المؤلف يكون من قبيل إتباع البناء للبناء ، ولكن ابن جنى قد استشهد بالبيت على أنهم قد يتبعون حركة الاعراب لحركة البناء حيث قال في المحتسب عند الكلام على قراءة من قرأ ( الحمد لله ) بكسر الدال اتباعاً لكسرة اللام : « ومثل هذا في إتباع الاعراب البناء ما حكاه صاحب الكتاب في قول بعضهم

\* وَقَالَ : أَضْرِبُ السَّاقَيْنِ إِمَّاكَ هَابِلٌ \*

بكسر ضم الهمزة إتباعاً لكسرون الساقين ، كما أنبعوا الأول الثاني في أنبؤك ، ومثله قوله تعالى ( في إمها ) <sup>(١)</sup> بكسر الهمزة في بعض القراءات ، وقولهم : وَيَلْمِهَا <sup>(٢)</sup> بكسر اللام ، أصله : وَيَ لَامُهَا ، حذفت الهمزة شاذاً :

كسر الميم لكسرة الهمزة « اه كلام ابن جني ، وقد رجعنا إلى كتاب سيويه فوجدنا فيه ( ٢٧٢ ص ) مانصة : « واعلم أن الألف الموصولة فيما ذكر في الابتداء مكسورة أبداً إلا أن يكون الحرف الثالث مضموماً فتضمها ، وذلك قولك : اقتل ، استضعف ، احتقر ، احرنجم ، وذلك أنك قربت الألف من المضموم إذ لم يكن بينهما إلا ساكن فكروها كسرة بعدها ضمة وأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد كما فعلوا ذلك في هذا اليوم يافتي ، وهو في هذا أجدر ، لأنه ليس في الكلام حرف أوله مكسور والثاني مضموم ، وفعل هذا به كما فعل بالمدغم إذا أردت أن ترفع لسانك من موضع واحد ، وكذلك أرادوا أن يكون العمل من وجه واحد ، ودعاهم ذلك إلى أن قالوا : أنا أجوءك ، وأنبؤك ، وهو منحدر من الجبل ، أنبأنا بذلك الخليل ، وقالوا أيضاً : لأمك ، وقالوا : اضرب الساقين إمك هابل ، فكسرها جميعاً كما ضم في ذلك « اه ومن هذا تعلم أمرين : الأول : أنه لم يجعل قوله : وقالوا اضرب .. الخ بيتاً من الشعر بخلاف ما صنع المؤلف وابن جني

والثاني : أنه قد جعل الميم من « إمك » مكسورة كما فعل ابن جني ، بخلاف ما يظهر من كلام المؤلف ، حيث جعل الاستشهاد بالبيت على كسر الهمزة إتباعاً لكسرون الساقين ، ولم يتعرض لحركة الميم ، وذلك الصنيع منه يدل على أن حركة الميم باقية على أصلها وهو الضم

(١) هذا بعض آية من سورة القصص وهي ( وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْيُثَ فِي أَهْلِهَا رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ )

(٢) قال في اللسان : « ورجل ويله وويله ( بكسر اللام في الأولى وضمها في الثانية ) كقولهم في المستجند : ويله ، يريدون ويل أمه ، كما يقولون : لا ب لك يريدون لا أب لك ، فركبوه وجعلوه كالشيء الواحد ... ثم قال : وفي الحديث

إما بعد إتيان حركتها حركة اللام ، أو قبله ، وأما قولهم : وَيَلْمُهَا — بضم اللام ؛

في قوله لا بُدَّ بصير « وَيَلْمُ مَسْعَرٌ خَرِبٌ » تعجبا من شجاعته وجرأته وإقدامه  
ومنه حديث علي « وَيَلْمُ كَيْلًا يَغِيرُ ثَمَنَ لَوْ أَنْ لَهُ وَعَى » أي يكيل العلوم  
الجملة بلا عوض إلا أنه لا يصادف واعيا ، وقيل : وى ، كلمة مفردة ، ولامه  
مفردة ، وهى كلمة تفجع وتعجب ، وحذفت المهمزة من أمه تخفيفا وألقت حركتها  
على اللام ، وينصب ما بعدها على التمييز ، والله أعلم « اهـ ، وقال الشهاب الخفاجي  
في شفاء الغليل ( ص ٣٣٨ الطبعة الوهية ) : « ويلمه : أصله للدعاء عليه ، ثم  
استعمل في التعجب مثل قاتله الله ، وكذا وقع في الحديث كما في الكرماني ، وفي  
المقتضب لابن السيد ( يريد الاقتضاب شرح أدب الكتاب : انظره ص ٣٦٥ )  
يروى بكسر اللام وضمها ، فمن كسر اللام ففيه ثلاثة أوجه : أحدها أن يكون  
ويل أمه ، بنصب ويل وإضافته إلى الأم ثم حذفت المهمزة لكثرة الاستعمال ،  
وكسرت لامه إتيانا لكسرة ميمه ، والثاني أن يكونوا أرادوا ويل لامه ،  
رفع ويل على الابتداء ، ولأمه خبر ، وحذفت لام ويل وهمزة أم كما قالوا :  
أيش لك يريدون أى شيء لك ، واللام المكسورة لام الجر ؛ والثالث أن  
يريدوا « وى » التى فى قول عنتره :

وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأُ سُلْمَهَا قَوْلُ الْقَوَارِسِ وَيَتَكَّ عَنْتَرُ أَقْدِمِ  
فيكون على هذا قد حذفت همزة أم لا غير واللام جارة ، وهذا أحسن  
الوجوه ؛ لأنه أقل للحذف والتغيير ، وأجاز ابن جنى أن تكون اللام المسموعة  
لام ويل ، على أن تكون حذفت همزة أم ولا م الجر ، وكسر لام ويل إتيانا  
لكسرة الميم ، وهو بعيد جدا ، وأما من رواه بضم اللام فأن ابن جنى أجاز فيه وجهين :  
أحدهما أنه حذفت المهمزة واللام ، وألقت ضمة المهمزة على لام الجر ، كما حكى  
عنهم ( الحمد لله ) بضم لام الجر ، وهى قراءة إبراهيم بن أبى عتبة الشامى ،  
والثاني : أن يكون حذفت المهمزة ولا م الجر ، وتكون اللام المسموعة هي لام  
ويل لا لام الجر ، وقال الامام المروزقي : الاختيار فى ويل إذا أضيف باللام  
الرفع ، وإذا أضيف بغير اللام النصب ، يقولون . ويل لزيد ، ويل زيد ، فأما  
قولهم : ويلمه فقد حذفت المهمزة من أمه فيه حذف لكثرة على ألسنتهم ، ولا

فيجوز أن يكون أصله وى لأمها ؛ فحذفت الهمزة بعد قل ضمتها على لام الجبر ، وهو شاذ على شاذ ، ويجوز أن يكون الأصل وِيلُ أمها ؛ فحذفت الهمزة شاذاً . ويدخل في قوله « إلا فيما بعد سا كنه ضمة أصلية » كل ماض لم يسم فاعله ، من الأفعال المذكورة ؛ نحو اقْتَدِرْ عليه وانطَلِقْ به ، قيل : وقد تكسر همزة الوصل قبل الضمة ، نحو اِنْعُرْ ، وَاِقْتَدِرْ عليه ، وليس بمشهور ، وإذا جاءت همزة مضمومة قبل ضمة مشمة كما في أَخْتِيرْ ، وَأَقْعِدْ ، أَشْمَتْ ضمتهما أيضاً كسرة ، وإما فتحت مع لام التعريف وميمه لكثرة استعمالها ؛ فطلب التخفيف بفتحها ، وفتحت في أيمن لمناسبة التخفيف ؛ لأن الجملة القسمية يناسبها التخفيف إذ هي مع جوابها في حكم جملة واحدة ، ألا ترى إلى حذف الجبر في « أيمن » ، و« لَمُتْرِك » وجوماً ، وحذف النون من أيمن ؟ وحكى يونس عن بعض العرب كسر همزة أيمن وأيمن

قال : « وَإِثْبَاتُهَا وَصَلًا لِحَنٍّ ، وَشَدُّ فِي الضَّرُورَةِ ، وَالتَّزْمُومُ جَعَلَهَا أَلِفًا لَا تَيْنَ تَيْنَ عَلَى الْأَفْصَحِ فِي نَحْوِ الْحَسَنِ وَآيَمُنُ اللَّهُ يَمِينُكَ ؟ لِلْبَسِ » أقول : قوله « شد في الضرورة » كقوله :

٨٠ — إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ

يَنْتَبِثُ وَتَكْثِيرُ الْوُشَاةِ قَمِينَ (١)

يجوز أن تكون الضمة في اللام منقولة إليها من الهمزة ؛ لأن ذلك يفعل إذا كان ما قبلها ساكناً ، كقولك من بوه ( بحذف همزة أبوه بعد قل حركتها إلى نون من ) وإذا كان كذلك فقد ثبت أنها غيرها ، والشيء إذا خفف على غير القياس يجري على المألوف فيه اهـ

(١) البيت من قصيدة لقيس بن الخطيم ، وقبل البيت المستشهد به :

أَجُودُ بِمَضْنُونِ التَّلَادِ وَإِنِّي بِسِرِّكَ عَمَّنْ سَالَنِي لَضَنِّ

فإذا كان قبلها مالا يحسن الوقف عليه وجب في السعة حذفها ، إلا أن  
تقطع كلامك الأول وإن لم تقف مراعيًا حكم الوقف ؛ بل لمذر من انقطاع  
النفس وشبهه ؛ وقد فعل الشعراء ذلك في أنصاف الأبيات ؛ لأنها مواضع الفصل ،  
وإنما يتبدون بعد قطع ، نحو قوله :

٨١ — وَلَا تُبَادِرُ فِي الشَّتَاءِ وَلَيْدَنَا

الْقَدَرُ تَنْزِلُهَا بِغَيْرِ جَمَالٍ <sup>(١)</sup>

وبعده :

وإِنْ ضَيِّعَ الْإِخْوَانُ سِرًّا فَإِنِّي كَتُومٌ لِأَسْرَارِ الْعَشِيرِ أَمِينُ  
والتلاد : المال القديم ، والنث - بنون فثلثة - : مصدر نث الخديث ينثه  
إذا أفشاه ، ويروى بدله « يث » بياء موحدة فثلثة ، وهو مصدر بث الخبر  
يبثه إذا نشره ، والوشاة : جمع واش وهو التهام الذي يزين الكلام ويحسنه عند  
قلبه للافساد بين المتحابين ، وقين : معناه جدير وخليق وحرى ، والباء في بث  
أو يث متعلقة بقمين ، والاستشهاد بالبيت على أن إثبات همزة الوصل في الدرج  
شاذ في الضرورة ، ونظير البيت المستشهد به قول جميل :

أَلَا لَأَرَى إِثْنَيْنِ أَحْسَنَ شَيْمَةً عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنِّي وَمِنْ جَمْلٍ  
وقول حسان رضي الله تعالى عنه :

لَتَسْمَعَنَّ وَشَيْكَاً فِي دِيَارِكُمْ اللَّهُ أَكْبَرُ يَا تَارَاتِ عُمَانَا  
وقول الآخر :

لَا تَسَبَّ الْيَوْمَ وَلَا خَلَّةً بِتَسَعِ الْخَرْقِ عَلَى الرَّاقِعِ

وقد روى بيت الشاهد « إِذَا جَاوَزَ الْخَلَّيْنِ . . . الخ » وكذلك روى  
بيت جميل « أَلَا لَأَرَى خِلَّيْنِ . . . الخ » وعلى هذه الرواية لا شاهد فيهما  
(٢) قد نسب ابن عصفور هذا البيت لليد العامري الصحابي رضي الله عنه ، وقبله :

يَا كَنَّةَ مَا كُنْتُ غَيْرُ لَثِيمَةٍ لِلضَّيْفِ مِثْلُ الرُّوضَةِ الْمُحَلَّلِ

قوله « وقد التزموا جعلها ألفا لا بين بين » قد مر في باب التقاء الساكنين

مَا إِنْ تُبَيَّنَتْكَ بِصَوْتِ صُلْبٍ فَيَبَيْتُ مِنْهُ الْقَوْمُ فِي بَلْبَالٍ  
والسكنة - بفتح الكاف وتشديد النون - : زوج الالين ، و« ما » يحتمل أن  
تكون زائدة إيهامية تفيد القبح أو الحقارة ويكون ما بعدها خبر مبتدأ  
محذوف ، ويحتمل أن تكون استفهامية مبتدأ ، ويكون كنة التي بعدها خيرا  
وغير لثيمة صفته ، والروضة : البستان الحسن ، والمحلال : التي تحمل المار بها  
على الحلول حولها للنظر إلى حسنها ، والصلب - بصم الصاد وتشديد اللام مفتوحة - :  
الشديد ، والبلبال : الحزن ، والمراد بالشتاء من الشدة والقحط ، والوليد : يطلق  
على الصبي وعلى الخادم أيضا ، والجمال - بكسر الجيم - : الخرقعة التي تنزل بها  
القدر ، والضمير في تبادر يعود إلى الكنة ووليدنا مفعول لتبادر ، ويجوز في القدر  
الرفع على الابتداء وما بعده خبر ، والنصب على الاشتغال ، والمراد من البيت  
مدح الكنة بعدم الشره للطعام فهي لا تسبق الوليد إلى الطعام ولا تسرع في  
إنزال القدر حتى تنزلها بغير خرقعة . والاستشهاد بالبيت في قوله « ألقدر » حيث  
قطع الشاعر همزة الوصل لضرورة الشعر ، وقد أشد سيويه البيت على غير  
الوجه الذي أنشده عليه المؤلف ، قال في الكتاب ( ٢ ص ٢٧٤ ) : « واعلم  
أن هذه الألفات ألفت الوصل تحذف جميعا إذا كان قبلها كلام ، إلا ما ذكرنا  
من الألف واللام في الاستفهام ، وفي أيمن في باب القسم ، لعله قد ذكرناها ، فمل  
ذلك بها في باب القسم حيث كانت مفتوحة قبل الاستفهام ، تخافوا أن تلتبس  
الألف بألف الاستفهام ، وتذهب في غير ذلك إذا كان قبلها كلام ، إلا أن قطع  
كلامك وتستأنف كما قالت الشعراء في الانصاف ، لأنها مواضع فصول ، فأما  
ابتداؤها بعد قطع ، قال الشاعر :

وَلَا يُبَادِرُ فِي الشِّتَاءِ وَلِيدُنَا الْقِدْرَ يُنْزِلُهَا بِتَيْرٍ جِبَالِ هـ

وقال الاعلم الشنتمري في شرحه للبيت : « الشاهد فيه قطع ألف الوصل  
من قوله « القدر » ضرورة ، وسوغ ذلك أن الشطر الأول من البيت يوقف  
عليه ثم يبتدأ ما بعده ، فقطع على هذه النية ، وهذا من أقرب الضرورة ، يقول :  
إذا اشتد الزمان فوليدنا لا يبادر القدر حسن أدب ، والجمال : خرقعة تنزل  
بها القدر هـ ا هـ

أن للعرب في مثله مذهبين : الأفصح جعل همزة الوصل ألفا ، والثاني جعلها بين  
بين ، كقوله :

٨٢ — أَلْخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَبْتَغِيهِ أَمْ الشَّرُّ الَّذِي هُوَ يَبْتَغِينِي <sup>(١)</sup>

قوله « اللبس » يعنى التزموا أحد الشئتين ولم يحذفوا اللبس ؛ إذ لو حذفوا  
اللبس الاستخبار بالخبر ؛ إذ همزة الوصل في الموضعين مفتوحة كهمزة الاستفهام ،  
بخلاف نحو (أَصْطَفَى الْبَنَاتِ) ؟ وقوله :

٨٣ — أَسْتَحْدِثُ الرَّكْبُ مِنْ أَشْيَاعِهِمْ خَبْرًا <sup>(٢)</sup>

(١) هذا البيت من قصيدة طويلة للمثقب العبدى أوردها المفضل في المفضليات  
وقبله :

وَمَا أَذْرِي إِذَا يَمَّتْ أُمْرًا أُرِيدُ الْخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِينِي

ويمت : قصدت ، وجملة « أريد الخير » حال من فاعل يمت ، وجملة  
« أيهما يلىنى » سدت مسد مفعولى أدرى ، وقوله « الخير » بدل من « أى »  
في قوله « أيهما يلىنى » ولذلك قرن بهمزة الاستفهام ؛ لأن البدل من اسم  
الاستفهام يقتربن بالهمزة . والاستشهاد بالبيت على أنهم إذا أدخلوا همزة الاستفهام  
على همزة الوصل المفتوحة فقد يجعلونها بين بين : أى بين الهمزة وبين حرف  
حركتها ، وحركتها هنا فتحة فتجعل بين الهمزة والألف

والمثقب : اسم فاعل من ثقب - بالهاء المثناة وتشديد القاف : لقب الشاعر ،  
واسمه محسن ( كثر ) بن ثعلبة ، ولقب بالمتقب لقوله في هذه القصيدة :

رَدَدْنِ نَجْمَةً وَكُنْزَ أُخْرَى وَتَقَبَّنِ الْوَصَاوِصَ لِلْعَيْنِ

والوصاوص : البراقع الصغار ، يريدأنهن حديثات الأسنان فبراقعهن صغار ،  
وقد قال في هذه القصيدة أبو عمرو بن العلاء : « لو كان الشعر كله على هذه  
القصيدة لوجب على الناس أن يعلموه »

(٤) هذا الشاهد صدر بيت من قصيدة طويلة لذي الرمة ، وعجزه :

\* أَوْ رَاجَعَ الْقَلْبَ مِنْ أَطْرَابِ طَرَبُ \*



فإن اختلاف حركتي الهمزتين رافع للبس بعد حذف همزة الوصل  
قال : « وَأَمَّا سُكُونُ هَاءٍ وَهَوٍ وَهْيَ وَفَهْوٍ وَفَهْيَ [ وَلَهُوَ وَلَهْيَ ] فَتَقَارِضٌ  
فَصَبِيحٌ ، وَكَذَلِكَ لَامُ الْأَمْرِ ، نَحْوُ وَلْيُوفُوا ، وَشُبِّهَ بِهِ أَهْوٍ وَأَهْيَ وَثُمَّ لِيَقْضُوا ،  
وَنَحْوُ أَنْ يُبْلَ هُوَ قَلِيلٌ »

أقول : قد ذكرنا جميع هذا الفصل في فصل رد الأبنية بعضها إلى بعض في أول الكتاب<sup>(١)</sup> ، يعني المصنف أن أوائل هُوَ وَهِيَ مع واو العطف وقائه وهمزة الاستفهام ، وكذا لام الأمر التي قبلها واو أو فاء ؛ تسكن ؛ فكان القياس أن يجتلب لها همزة الوصل ، لكنها إنما لم تجتلب لمرض السكون ، وليس هذا بجواب مرضي ؛ لأن هذا الإسكان بناء على تشبيه أوائل هذه الكلم بالأوساط ، فنحو وهو وهَوَةٌ مشبه بمضد ، ونحو وهي وَهَى مشبه بكَيْف ، وكذا القول في ( وَلْيُؤْفُوا ) فلم يسكنوها إلا لجلهم إياها كوسط الكلمة ، فكيف تجتلب لما هو كوسط الكلمة همزة وصل ؟ وهب أنه ليس كالوسط أليس غير مبتدأ به ؟ وأليس السكون العارض أيضاً في أول الكلمة يجتلب له همزة الوصل إذا ابتدئ بها ؟ ألا ترى أنك تقول : اسم ، مع أنه جاء مِسمٌ ، وكذا است وست ؟ فكان عليه أن يقول : لم تجتلب الهمزة لأنها إنما تجتلب إذا ابتدئ بتلك الكلمة كما ذكرنا ، وهذا السكون في هذه الكلمات إنما يكون إذا تقدمها شيء ، ووجه تشبيهِهم

وقبل البيت المذكور مطلع القصيدة وهو:

ما بَالُ عَيْنِكَ مِنْهَا الْمَاءُ يَنْسَكِبُ \* كَأَنَّهُ مِنْ كُلِّ مَقَرَّةٍ سَرَبٌ  
والركب : أصحاب الأبل ، والأشباع : الأصحاب ، والطرب : استخفاف  
القلب في فرح أو في حزن ، يريد أبكاؤك وحزنك لخبر حدث أم راجع قلبك  
طرب ؟ والاستشهاد بالبيت على أن همزة الاستفهام إذا دخلت على همزة وصل  
غير مفتوحة فإن همزة الوصل تحذف حينئذ : لعدم اللبس ، لأن اختلاف حركتي  
الهمزتين رافع للبس بعد حذف همزة الوصل

(۱) انظر (ج ۱ ص ۴۵)

لأَوائِلهَا بالوسط عدم استقلال ما قبلها ، واستحالة الوقف عليه ، وقولك أَهْوْ  
وَأَهْيَ ؟ أَقل استعمالاً من وَهْوَ وَفَهْوَ وَوَهْيَ وَفَهْيَ ؛ فلماذا كان التخفيف فيه  
أَقل ، وقولك : لَهْوَ وَلَهْيَ مثل فَهْوَ وَفَهْيَ يجوز تخفيف الهاء فيه ؛ على ما قرئ  
به في الكتاب العزيز ، وأما نحو لَيَقْمَلَنَّ -- بلام كي -- فلم يجوز فيه التخفيف ؛  
لقلة استعمالها ، وتحريك هاء هو وهى بعد اللام وبعدها الواو والفاء ، وكذا تحريك  
لام الأمر بعد هاء ؛ هو الأصل : قال سيبويه : وهو جيد بالغ ، وقرأ الكسائي وغيره  
( ثُمَّ لَيَقْضُوا تَفَثَهُمْ ) بإسكان لام الأمر على تشبيه ثم بالواو والفاء ؛ لكونها  
حرف عطف مثلها ، واستقبح ذلك البصريون ؛ لأن ثم مستقلة يوقف عليها ،  
وقرئ في الشواذ ( أَنْ يُعْلِّمَ هُوَ ) بإسكان الهاء ، يُجْمَلُ « لهو » كَمَضْد ، وهو قبيح ؛  
لأن يعل كلمة مستقلة ، ولا يمكن تشبيهها بحرف العطف كما شبه به ثم ، وقوله :  
\* فَبَاتَ مُنْتَضِبًا وَمَا تَكَرَّرَ دَسًا <sup>(١)</sup> \*

أولى من مثله ؛ لكونه في كلمة واحدة .

قوله « فصيح » أى : يستعمله الفصحاء ، بخلاف ( أَنْ يُعْلِّمَ هُوَ ) وبحو قوله  
« باتَ مُنْتَضِبًا » وذلك لكثرة الاستعمال في الأول  
قوله « وشبه به أهو » لكون الهمزة على حرف وإن لم يكثر استعمالها مع  
هو وهى ، كاستعمال الواو والفاء معها ، فلماذا كان التخفيف في أَهْوْ وَأَهْيَ أَقل ؟

---

(١) قد تقدم الكلام في شرح هذا البيت ( ص ١٥٠ ) . وقد استشهد به  
هنا على أن التخفيف بالإسكان في « مُنْتَضِبًا » أولى من التخفيف بالإسكان في  
« أَنْ يُعْلِّمَ هُوَ » ، لأن الأول في كلمة واحدة والثاني في كلمتين ، مع أن  
الكل شاذ

قال : « الوقف : قطع الكلمة عما بعدها ، وفيه وجوه مختلفة في الحسن والوقف والمحل ؛ فالإسكان المجرد في المتحرك ، والروم في المتحرك ، وهو أن تأتي بالحركة خفية ، وهو في المفتوح قليل ، والإشمام في المضموم ، وهو أن تقسم الشفتين بعد الإسكان »

أقول : قوله « قطع الكلمة عما بعدها » أي : أن تسكت على آخرها قاصداً لذلك مختاراً ؛ لجعلها آخر الكلام ، سواء كان بعدها كلمة أو كانت آخر الكلام ؛ فيدخل فيه الروم والإشمام والتضعيف وغير ذلك من وجوه الوقف ، ولو وقت عليها ولم تراع أحكام الوقف التي نذكرها كما تقف على آخر زيد مثلاً بالتنوين لكنت واقفاً ، لكنك مخطيء في ترك حكم الوقف ، فالوقف ليس بمجرد إسكان الحرف الأخير وإلا لم يكن الروم وقفاً ، وكان لفظ من في من زيد موقوفاً عليه مع وصلك إياه بزيد

قوله « عما بعدها » يوم أنه لا يكون الوقف على كلمة إلا وبعدها شيء ، ولو قال : السكوت على آخر الكلمة اختياراً لجعلها آخر الكلام - لكان أعم قوله « وفيه وجوه مختلفة في الحسن » أي : في الوقف وجوه ، يعني بها أنواع أحكام الوقف ، وهي : الإسكان ، والروم ، والإشمام ، والتضعيف ، وقلب التنوين ألفاً أو واواً أو ياء ، وقلب الألف واواً أو ياءاً أو همزة ، وقلب التاء هاء ، وإلحاق هاء السكت ، وحذف الواو والياء ، وإبدال الهمزة حرف حركتها ، وتقل الحركة ؛ فإن هذه المذكورات أحكام الوقف : أي السكوت على آخر الكلمة مختاراً ؛ تمام الكلام ، ونسب بالحكم ما يوجب الشيء ؛ فإن الوقف في لغة العرب يوجب أحد هذه الأشياء

قوله « وجوه مختلفة في الحسن » أي : هذه الوجوه متفاوتة في الحسن ، فبعضها أحسن من بعض ؛ كما يجيء من أن قلب الألف واواً أو ياءاً أو همزة ضعيف ، وكذا تقل الحركة والتضعيف ، وقد يتفق وجهان أو أكثر في الحسن ؛ كالإسكان وقلب تاء التانيث هاء

قوله « والحل » يعنى به محال الوجوه المذكورة ، وهى ما يذكره المصنف بعد ذكر كل وجه مُصَدَّرًا بنى ، كقوله : الإسكانُ المجردُ فى المتحرك والرومُ فى المتحرك ، فقوله « الإسكان المجرد والروم » وجهان للوقف ، وقوله « المتحرك » محل هذين الوجهين ؛ إذ يكونان فيه دون الساكن ، وكذا قوله « إبدال الألف فى المنصوب المتون » إبدال الألف وجه ، والمنصوب المتون محله ، وهلم جراً إلى آخر الباب ، فهذه الوجوه مختلفة فى الحل : أى لكل وجه منها محل آخر ثبت فيه ، وقد يشترك الوجهان أو أكثر فى محل واحد ، كاشتراك الإسكان والروم فى المتحرك

قوله « فالإسكان المجرد » أى : الإسكان المحض بلا روم ولا إشمام ولا تضعيف ، والإسكان فى الوقف أكثر فى كلامهم من الروم والإشمام والتضعيف والنقل ، ويجوز فى كل متحرك إلا فى المنصوب المتون ؛ فإن اللغة الفاشية فيه قلب التنوين ألفا ، وريعة يجيزون إجراؤه مجرى المرفوع والمجورور ؛ قال

٨٤ — وَآخِذْ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصَصٌ<sup>(١)</sup>

وإن كان آخر الكلمة ساكناً فقد كفيت مؤونة الإسكان ، نحو كم

(١) هذا عجز بيت من قصيدة للأعشى ميمون ، مدح بها قيس بن معدى

كرب ، وصدره :

\* إِلَى الْمَرْءِ قَيْسٍ أُطِيلُ الشَّرَى \*

والشرى : السير ليلاً ، والحقى : القبيلة ، والعصم : مفعول آخذ ، وهو بضمين جمع عصام ، والعصام يطلق فى الأصل على وكاء القرية ، وعلى عروتها أيضاً ، والمراد به هنا العهد ، يعنى أنه يأخذ من كل قبيلة يمر بها عهداً ألا يؤذوه ؛ لأن له فى كل قبيلة أعداء ممن هجأهم أو مبن يكره ممدوحه ، فيتخشى الأدنى منهم ، فيأخذ العهد ليصل سالماً إلى ممدوحه . والاستشهاد بالبيت على أن « عصا » وقف عليه بالسكون فى لغة ربيعة ؛ لأنهم يجيزون تسكين المنصوب المتون فى الوقف

وَمَنْ ؛ فلا يكون معه وجه من وجوه الوقف ، بل تقف بالسكون فقط ، ولو قيل إن سكون الوقف غير سكون الوصل لم يبعد ، كما قيل في نحو هِجَانٍ<sup>(١)</sup> وفَلَكٍ<sup>(٢)</sup> ، وإذا كان آخر الكلمة تنويناً لم يستد بسكونه ، ولم يكتف به في

(١) قال ابن سيده : « والمهجان من الألف البيضاء المخالصة للون والعتيق ، من فوق هجن وهجائن وهجان : فمنهم من يجعله من باب جنب ورضا ( يريد أنه ما يستوي فيه الواحد وغيره ) ، ومنهم من يجعله تكسيراً ، وهو مذهب سيويوه ؛ وذلك أن الألف في هجان الواحد بمنزلة ألف ناقة كئاز ، وامرأة ضئاك ، والألف في هجان الجمع بمنزلة ألف ظراف وشراف ، وذلك لأن العرب كسرت خالاً على فعال كما كسرت فصيلاً على فعال ، وعذرهما في ذلك أن فصيلاً أخت فعال ، ألا ترى أن كل واحد منهما ثلاثي الأصل وثالثه حرف لين ؟ وقد اعتقبا أيضاً على المعنى الواحد نحو كليب وكلاب وعبيد وعباد ؟ فلما كانا كذلك ، وإنما بينهما اختلاف في حرف اللين لا غير ، ومعلوم مع ذلك قرب الياء من الالف ، وأنها إلى الياء أقرب منها إلى الواو - كسر أحدهما على ما كسر عليه صاحبه ، فقيل : ناقة هجان ، وأنيق هجان ، كما قيل : ظريف وظراف ، وشريف وشراف » اهـ

(٢) قال في اللسان : « الفلك - بالضم - : السفينة ، تذكر وتؤنث ، وتقع على الواحد والاثنتين والجميع ، فإن شئت جعلته من باب جنب ، وإن شئت من باب دلاص وهجان ، وهذا الوجه الأخير هو مذهب سيويوه ، أعني أن تكون ضمة الفاء من الواحد بمنزلة ضمة باء رد وخاء خرج ، وضمة الفاء في الجمع بمنزلة ضمة حاء حمر وصاد صفر جمع أحمر وأصفر ، قال الله تعالى في التوحيد والتذكير ( فِي الْفَلَكِ الْمَشْهُونِ ) فذكر الفلك ، وجاء به موحداً ، ويجوز أن يؤنث واحداً ، كقول الله تعالى : ( جَاءَهَا رِيحٌ عَاصِفٌ ) فقال « جاءتها » فأنث ، وقال ( وَتَرَى الْفَلَكَ فِيهِ مَوَاحِرَ ) فجمع ، وقال الله تعالى : ( وَالْفَلَكَ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ ) فأنث ، ويحتمل أن يكون واحداً أو جمعاً ، وقال تعالى : ( حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفَلَكَ وَجَرَّ بِنَاصِيكُمْ ) فجمع وأنث ، فكأنه يذهب بها إذا كانت واحدة إلى المركب فيذكر ، وإلى

الوقف ؛ بل يحذف في الرفع والجر حتى يصير الحرف الذي قبله آخر الكلمة ، فيحذف حركته ، وإنما حذف التنوين في الرفع والجر لأنك قصدت كون الكلمة في الوقف أخف منها في الوصل ؛ لأن الوقف للاستراحة ، ومحل التخفيف الأواخر ؛ لأن الكلمة تتناقل إذا وصلت إلى آخرها ، والتنوين كحرف الكلمة الأخير من حيث كونها على حرفٍ ما كن مفيد للمعنى في الكلمة المتلوة ، وإن كانت في الأصل كلمة برأسها ، فهي : أى التنوين : إما أن تخفف بالقلب كما هو لغة أزد السراة ، وهو قلبهم المضموم ما قبلها واوا والمكسور ما قبلها ياء ، وهو مكروه ؛ لأن الواو ثقيل على الجملة ، ولا سيما المضموم ما قبلها في الآخر ، وكذا الياء ، وإما أن تحذف ، فاختر الحذف على القلب ، وسهله كون التنوين فضلة على جوهر الكلمة في الحقيقة ، وإذا كان يحذف الياء المكسور ما قبلها في نحو اقاضى للوقف وهى من جوهر الكلمة فما ظنك بالتنوين ؟ فلما خفت الكلمة بحذف حرف كجزئها كان تخفيفها بحذف ما هو أشد اتصالاً بها منه — أعنى الضم والكسر اللذين هما جزءا الحرفين ، أعنى الواو والياء — أولى ، وأما في المنصوب المنون فتخفيف الكلمة غاية التخفيف يحصل من دون حذف التنوين ، وذلك بقلبها ألفاً ؛ إذ الألف أخف الحروف ، وكذلك في المثني وجمع سلامة المذكر يحصل التخفيف فيهما بحذف حركة النون فقط

---

السفينة فيؤنث . قال الجوهري . وليس هو مثل الجنب الذي هو واحد وجمع ، والطفل ، وما أشبههما من الأسماء ؛ لأن فعلاً وفعلًا يشتركان في الشيء الواحد مثل العرب والعرب ، والعجم والعجم ، والرهب والرهب ، ثم جاز أن يجمع فعل على فعل — مثل أسد وأسد — ولم يمتنع أن يجمع فعل على فعل ( يضم فسكون فيهما ) . قال ابن بري : إذا بعلت الفلك واحدا فهو مذكر لاغير ، وإن جعلته جمعا فهو مؤنث لاغير ، وقد قيل : إن الفلك يؤنث وإن كان واحدا ، قال الله تعالى « قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ » اهـ

واعلم أن علامة الإسكان في الخط الخلاء فوق الحرف الموقوف عليه : وهي حرف "أول" فقط الخفيف ؛ لأن الإسكان تخفيف

قوله « الروم في المتحرك » الروم الاتيان بالحركة خفية حرصا على بيان الحركة التي تحرك بها آخر الكلمة في الوصل ، وذلك : إما حركات الإعراب ، وهم بشأنها أعتنى ؛ لدالتها على المعاني في الأصل ، وإما حركات البناء كآين ، وأمس ، وقبل ؛ وعلامة الروم خط بين يدي الحرف هكذا : زيد - ، وسمى روماً لأنك تروم الحركة وتريدها حين لم تسقطها بالكلية ، ويدرك الروم الأعمى الصحيح السمع ؛ إذا استمع ؛ لأن في آخر الكلمة صَوِيَةً خفيفة ، وإن كان آخر الكلمة حرفاً ما كنا قد يحذف في الوصل ويبقى ما قبله على حركته نحو يسرى واقاضى فاذا وقفت على مثله جاز لك رومهُ تلك الحركة ، وإن كان لا يبقى ما قبله على حركته في الوصل بعد حذفه نحو عليكمو وعليهمي لم يحز الروم على ما يجي .  
قوله « وهو في المفتوح قليل » إذا كان المفتوح منوناً نحو زيدا ورجلاً فلا خلاف أنه لا يجوز فيه الروم إلا على لغة ربيعة القليلة ، أعنى حذف التنوين نحو قوله :

« وَأَخَذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصَصٌ \* » (١)

وإذا لم يكن منوناً ، نحو رأيت الرجل وأحمد ، فذهب القراء من النحاة أنه لا يجوز روم الفتح فيه ؛ لأن الفتح لا جزء له خلفه . وجزؤه كله ، وعند سيبويه وغيره من النحاة يجوز فيه الروم كما في المرفوع والمجرور

قوله « والاشمام » الاشمام : تصوير القم عند حذف الحركة بالصورة التي تعرض عند التلفظ بتلك الحركة بلا حركة ظاهرة ولا خفية ، وعلامته نقطة بين يدي الحرف ؛ لأنه أضعف من الروم ؛ إذ لا ينطق فيه بشيء من الحركة ، بخلاف الروم ، والنقطة أقل من الخط ، وعزا بعضهم إلى الكوفيين تجويز الاشمام في

(١) تقدم شرح هذا الشاهد ( انظر ص ٢٧٢ من هذا الجزء )

المجور والمكسور أيضا ، والظاهر أنه وهم ؛ لم يجوزه أحد من النحاة إلا في المرفوع والمضموم ؛ لأن آلة الضمة الشفة ، وقصدك بالإشمام تصوير مخرج الحركة للناظر بالصورة التي يتصور ذلك المخرج بها عند النطق بتلك الحركة ؛ ليستدل بذلك على أن تلك الحركة هي الساقطة دون غيرها ، والشفتان بارزتان لعينه ، فيدرك نظره ضمهما ، وأما الكسرة فهي جزء الياء التي مخرجها وسط اللسان والفتحة جزء الألف التي مخرجها الحلق ، وهما محجوبان بالشفتين والسن ، فلا يمكن المخاطب إدراك تهيئة المخرجين للحركتين

قال : وَالْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّ لَارَوْمَ وَلَا إِشْتَامَ فِي هَاءِ التَّائِيثِ وَمِيمِ-  
الْجَمْعِ وَالْعَرَكَةِ الْعَارِضَةِ «

أقول : لم أر أحدا : لا من القراء ولا من النحاة ، ذكر أنه يجوز الروم والإشمام في أحد الثلاثة المذكورة ؛ بل كلهم منعوها فيها مطلقا ، وأرى أن الذي أومى المصنف أنه يجوز الروم والإشمام فيها قول الشاطبي - رحمه الله تعالى - بعد قوله :

٨٥ - وَفِي هَاءِ تَائِيثٍ وَمِيمِ الْجَمْعِ قُلْ  
وَعَارِضٍ شَكْلِي لَمْ يَكُونَا يَلِدْنَ خَلَا  
وَفِي الْهَاءِ لِلْإِشْمَارِ قَوْمٌ أَبَوُهُمَا وَمَنْ قَبْلَهُ ضَمٌّ أَوْ الْكُسْرُ مَثَلًا  
أَوْ أُمَاهُمَا زَاوٍ وَيَاءٌ وَبَعْضُهُمْ يَرَى لَهُمَا فِي كُلِّ حَالٍ مُحَلَّلًا (١)

(١) أورد المؤلف هذه الآيات الثلاثة من كلام الشاطبي في لاميته المشهورة ؛ (الشاطبية) ليعين منشأ وهم ابن الحاجب في أن بعض النحاة أو القراء جوز الروم والإشمام في هاء التائيت ، وميم الجمع ، والحركة العارضة ، وذلك أنه فهم في قول الشاطبي « وبعضهم يرى لهما في كل حال محلا » أن بعض القراء يميز الروم والإشمام في كل حال من أحوال الحرف الموقوف عليه من الحروف



فطن أنه أراد بقوله « في كل حال » في هاء التأنيث وميم الجمع وعارض  
الشكل وهاء للذكر ، كما وهم بعض شراح كلامه أيضاً ، وإنما عنى الشاطبي  
في كل حال من أحوال هاء المذكر فقط ، كما يجي .

فنعول : إنما لم يميز في هاء التأنيث الروم والاشتمام لأنه لم يكن على الهاء  
حركة فينبه عليها بالروم أو بالاشتمام ، وإنما كانت على التاء التي هي بدل منها ،  
فمن ثم جازا عند من يقف على التاء بلا قلب ، كقوله :

٨٦ — \* بَلْ جَوَزَ تَيْتَاءَ كَطَهَرَ الْحَجَّتَ (١) \*

للمذكورة ، ثم ذكر أن الشاطبي إنما عنى بقوله : « . . . وبعضهم يرى لها في كل  
حال محلا » أن بعضهم جواز الروم والاشتمام في هاء الاضمار للمذكر فقط في  
كل حال من أحوالها المذكورة في قوله « ومن قبله ضم . . . الخ » لكن يؤيدما  
ذهب إليه ابن الحاجب ما ذكره البغدادي في شرح شواهد الشافية نقلا عن  
السمين في شرحه للشاطبية حيث قال : « ومن ذهب إلى جواز الروم والاشتمام  
مطلقا أبو جعفر النحاس ، وليس هو مذهب القراء ، وقد تحصل مما تقدم أن أمر  
الروم والاشتمام دائر بين ثلاثة أشياء : استثناء هاء التأنيث وميم الجمع والحركة  
العارضة ، وهذا أشهر المذهب ؛ الثاني : استثناء هذه الثلاثة مع هاء الكناية عند بعض  
أهل الآراء ؛ الثالث : عدم استثناء شيء من ذلك ، وهو الذي عبر عنه بقوله « وبعضهم  
يرى لها في كل حال محلا » اه كلام السمين . قال البغدادي : « ققوله :  
وهذا أشهر المذاهب » يؤيد ما حكاه ابن الحاجب من جوازهما ( يريد الروم  
والاشتمام ) في الثلاثة أيضا ، وقول الشارح المحقق لم أر أحدا من القراء ولا من  
النحاة ذكر أنهما يجوزان في أحد الثلاثة - وهم : فان بعض القراء صرح بجوازهما  
في ميم الجمع اه والبعض الذي عناه البغدادي هو « مكى » كما صرح به  
أبو شامة والسمين في شرحيهما على الشاطبية

(١) هذا البيت من الرجز المشطور ، وقد نسبته ابن برى في أماليه على الصحاح

لسور الذئب ضمن أبيات كثيرة ، وقوله :

مَاضِرَهَا أَمَا عَلَيْهَا لَوْ شَفَتْ مُتَمِيمًا بِنَظَرَةٍ وَأَسَفَتْ

وأما ميم الجمع فالأكثر على إسكانه في الوصل ، نحو عليكم وعليهم . والروم  
والإشمام لا يكونان في الساكن ، وأما من حركها في الوصل ووصلها بواو أو ياء  
فإنما لم يرم ولم يشم أيضاً بعد حذف الواو والياء كما رام الكسرة في القاضى بعد  
حذف يائه ، لأن تلك الكسرة قد تكون في آخر الكلمة في الوصل ، كقوله  
تعالى ( يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ ) ولم يأت عليكم وإليهم . إذا وصلتهما بمتحرك بعدها  
متحركى الميمين محذوفى الصلة ، فكيف تُرام أو تُشم حركة لم تكن آخر أقط ؛  
وأما نحو ( عَلَيْكُمُ الْكِتَابَ ) و ( إِلَيْهِمُ الْمَلَأُكَّةَ ) فان آخر الكلمة  
فيها الواو والياء المحذوفتان للساكنين ، وما حذف للساكنين فهو في حكم الثابت ، هذا  
إن قلنا : إنهما كانا قبل اتصالهما بالساكنِ عَلَيْكُمُ وَإِلَيْهِمُ على ما هو قراءة ابن كثير ،  
وإن قلنا : إنهما كانا قبل ذلك عَلَيْكُمُ وَإِلَيْهِمُ - سكون الميم فيهما - فالكسر  
والضم إذن عارضان لأجل الساكنين والعارض لا يرام ولا يشم كما في قوله تعالى  
( مَنْ يَشَأْ اللَّهُ يُضِلَّهُ ) ( وَلَقَدْ اسْتَهْزَيْ ) لأن الروم والإشمام إنما يكونان

وبعده :

قَطَعْتُهَا إِذَا الْمَهَا تَجَوَّفتْ مَازِقًا إِلَى ذَرَاهَا أَهْدَفَتْ

والجوز - بفتح الجيم وآخره زاي معجمة : الوسط ، والتهاء - بقاء مثناة  
مفتوحة : المقازة التى يتيه فيها السالك ، والحجفة - بفتح الحاء المهملة والجيم والفاء :  
الترس ، وقوله « قطعها » جواب رب المقدرة بعد بل ، والمها : اسم جنس جمعى  
واحده مهاة ، وهى البقرة الوحشية ، وتجوفت : دخلت ، والمآزق : جمع مأزق ،  
وهو المضيق ، وذراها - بفتح الذال المعجمة : ناحيتها ، وأهدفت : من الإهداف  
وهو الدنو من الشيء والاستقبال له - يصف نفسه بالقوة والجلادة فيقول : رب  
مقازة يضل فيها السالك ملساء كظهر المحن قطعها في الوقت الذى تهرب فيه  
أبقار الوحش إلى مخابها

للحركة المقدرة في الوقف ، والحركة العارضة للساكنين لا تكون إلا في الوصل ، فإذا لم تقدر في الوقف فكيف ينبه عليها ؟

قال : « وَإِبْدَالُ الْأَلِفِ فِي الْمَنْصُوبِ الْمُتَوْنِ وَفِي إِذْنٍ وَفِي نَجْوٍ اضْرِبَيْنِ ، بِخِلَافِ الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ ، عَلَى الْأَفْصَحِ » أقول : المنصوب للنون قلب نونه ألفا ؛ لأنه لا يستقل الألف ، بل تخف به الكلمة ، بخلاف الواو والياء لو قلبت النون إليهما في الرفع والجور ، والخفة مطلوبة في الوقف كما تقدم ، وقد ذكرنا أن ربيعة يحذفون التنوين في النصب مع الفتحة فيقفون على المنصوب كما يقفون على المرفوع والمجور ، قال شاعرهم :  
\* وَأَخْذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عُصْمٌ \*

وذلك لأن حذفها مع حذف الفتحة قبلها أخف من بقائها مقبولة ألفا معها ، وأما « إذن » فالأكثر قلب نونها ألفا في الوقف ؛ لأنها تنوين في الأصل ، كما ذكرنا في بابها<sup>(١)</sup> ، ومنع المازني ذلك ، وقال : لا يوقف عليه إلا بالنون ، لكونه كلن

(١) قال المؤلف في شرح الكافية ( ٢ ص ٢١٩ ) : ( الذي يلوح لي في إذن ويقلب في ظني أن أصله إذ ؛ حذفت الجملة المضاف إليها وعوض منها التنوين لما قصد جعله صالحا لجميع الأزمنة الثلاثة بعد ما كان مختصا بالماضي ، وذلك أهم أرادوا الإشارة إلى زمان فعل مذكور فقصدوا إلى لفظ إذ الذي هو بمعنى مطلق الوقت ، لحقة لفظه ، وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للأزمنة الثلاثة ، وحذفوا منه الجملة المضاف هو إليها ؛ لأنهم لما قصدوا أن يشيروا به إلى زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف إليها ، كما يقول لك شخص مثلا : أنا أزورك ، فتقول : إذن أكرمك : أي إذ تزورني أكرمك : أي وقت زيارتك لي أكرمك : وعوض التنوين من المضاف إليه ، لانه وضع في الأصل لازم الإضافة فهو ككل وبعض ؛ إلا أنهما معربان وإذ مبني ، فأذن على ما تقرر صالح للماضي . كقوله :

« إِذْنٌ لَقَامَ بِنَصْرِي . . . . »

وأن من نفس الكلمة ، وأجاز المبرد الوجهين ، فن قلبها ألفا كتبها به ، وإلا فبالنون ، وذلك لأن مبنى الخط على الابتداء والوقف ، كما يجي .  
قوله « وفي نحو اضربن » يعنى به نون التأكيده المحضة المفتوح ما قبلها ،  
وعلة قلبها ألفا إذا افتتح ما قبلها وحذفها إذا انضم أو انكسر ما قلنا في التنوين سواء  
قوله « بخلاف المرفوع والمجروح في الواو والياء » عبارة ركيكة ، ولو قال  
مخلاف الواو والياء في المرفوع والمجروح لكان أوضح ، يعنى لا يقلب تنوين  
المرفوع واوًا وتنوين المجروح ياء ، كما قلبت تنوين المنصوب ألفا ، لأداء ذلك  
إلى الثقل في موضع الاستخفاف ، وإذا كانوا لا يميزون مثل الأدلو مطلقا ،  
و يميزون حذف ياء مثل القاضى في الوصل ، والواو والياء فيهما أصلان ، فكيف  
يفعلون في الوقف الذى هو موضع التضعيف شيئا يؤدى إلى حدوث واو و ياء  
قبلها ضمة وكسرة ؟ وزعم أبو الخطاب أن أزد السراة يقولون : هذا زيدو ،  
ومررت بزيدى ، كما يقال : رأيت زيدا ، حرصا على بيان الإعراب

قال : « وَيُوقَفُ عَلَى الْأَلِفِ فِي بَابِ عَصَا وَرَحَى بِاتِّفَاقٍ »

أقول : اختلف النحاة في هذا الألف في الوقف ، فنسب إلى سيويه أنها في  
حال الرفع والجرح لام الكلمة ، وفي حال النصب ألف التنوين ، قياسا على الصحيح ،  
وليس ما عزى إليه مفهوما من كلامه ؛ لأنه قال <sup>(١)</sup> : « وأما الألفات التي

وللستقبل نحو جئتني إذن أكرمك ، وللحال نحو إذن أظنك كاذبا ، وإذن  
هنا هي إذن نحو قولك حيثذ ويومئذ . إلا أنه كسر ذلك في نحو حيثذ ليكون  
في صورة ما أضيف إليه الظرف المقدم ، وإذا لم يكن قبله ظرف في صورة  
المضاف فكسره نادر ، كقوله :

نَهَيْتُكَ عَنْ طَلَاكَ أُمَّ عَمْرٍو بِمِثَاقَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيحٌ

والوجه فتحه ليكون في صورة ظرف منصوب ؛ لأن معناه الظرف « اه  
(١) لم يذكر المؤلف عبارة سيويه بنصها ، وإنما ذكر مفادها ، وإليك

تذهب في الوصل فانها لاتحذف في الوقف ؛ لأن الفتحة والألف أخف ، ألا ترى أنهم يفرون من الواو والياء المفتوح ما قبلهما إلى الألف ؟ وقد يفر إليه في الياء المكسور ما قبلها نحو دُعَا وَرُضَا . وقال أيضا : « إنهم يخففون عَضْدًا وَفَخِذًا يحذف حركتي مينيها ، ولا يحذفون حركة عين جَمَلٍ » قال السيرافي - وهو الحق - : « هذا الموضع يدل على أن مذهب سيبويه أن الألف التي تثبت في الوقف هي التي كانت في الوصل محذوفة » أقول : معنى كلام سيبويه أنك إذا قلت « هذا قاضٍ » و « مررت بقاضٍ » فانك تحذف في الوقف الياء التي حذفها في الوصل للساكنين ، وإن زال أحد الساكنين ، وهو التنوين ، وذلك امر وض زواله ؛ إذا لم يحذف الياء والكسرة في الوقف

العبارة ، قال ( ج ٢ ص ٢٩٠ ) : « وأما الألفات التي تذهب في الوصل فانها لاتحذف في الوقف ؛ لأن الفتحة والألف أخف عليهم ، ألا تراهم يفرون من الياء والواو إذا كانت العين قبل واحد منهما مفتوحة ، وفروا إليها في قولهم : قد رضا ( ماض مبنى للجحول ) ونها ( مثله ) وقال الشاعر وهو زيد الخيل :

أَفِي كُلِّ عَامٍ مَا تَمَّ تَبَعْتُونَهُ عَلَى خِمَرٍ تَوَيْتُمُوهُ وَمَا رُضَا  
وقال طفيل الغنوي :

\* إِنَّ النَّوَى إِذَا نَهَا لَمْ يَغْتَبِ \*

ويقولون في نخذ : نخذ ، وفي عضد : عضد ، ولا يقولون في جل : جل ، ولا يخففون ؛ لأن الفتحة أخف عليهم والألف ( أنظر : ج ١ ص ٤٣ وما بعدها من كتابنا هذا ) ، فمن ثم لم تحذف الألف ، إلا أن يضطر شاعر فيشبهها بالياء لأنها أختها وهي قد تذهب مع التنوين ، قال الشاعر - حيث اضطر - وهو ليث :

وَقَبِيلٌ مِنْ لَكَيْزٍ شَاهِدٌ  
رَهْطٌ مَرَجُومٌ وَرَهْطٌ ابْنُ الْمَمَلِ

يريد المولى اه

لبقيت الكلمة في حال الوقف على وجه مستقل عندهم ، مع كونها أخف مما كانت في الوصل ؛ لأن الياء على كل حال أخف من التنوين

وقد ذكر أوجيان في الارتشاف هذه المذاهب ونسبها لأصحابها فقال : « والمقصور المنون يوقف عليه بالآلف ، وفيه مذاهب : أحدها : أن الآلف بدل من التنوين واستصح حذف الآلف المنقلبة وصلا ووقفا ، وهو مذهب أبي الحسن والفراء والمازني وأبي علي في التذكرة . والثاني : أنها الآلف المنقلبة لما حذف التنوين عادت مطلقا ، وهو مروى عن أبي عمرو والكسائي والكوفيين وسيبويه فيما قال أبو جعفر الباذش . والثالث : اعتباره بالصحيح ، فالآلف في النصب بدل من التنوين ، وفي الرفع والجزم بدل من لام الفعل ، وذهب إليه أبو علي في أحد أقواله ، ونسبه أكثر الناس إلى سيبويه ومعظم النحويين » اهـ

وقال ابن يعيش في شرح المفصل : « وقد اختلفوا في هذه الآلف ( يريد ألف المقصور المنون ) فذهب سيبويه إلى أنه في حال الرفع والجزم لام الكلمة وفي حال النصب بدل من التنوين وقد انحدفت ألف الوصل ، واحتج لذلك بأن المعتل مقيس على الصحيح ، وإنما تبدل من التنوين في حال النصب دون الرفع والجزم ، وبعضهم يزعم أن مذهب سيبويه أنها لام الكلمة في الأحوال كلها ، قال السيرافي : وهو المفهوم من كلامه ، وهو قوله « أما الآلات التي تحذف في الوصل فانها لا تحذف في الوقف » . ويؤيد هذا المذهب أنها وقعت رويًا في الشعر في حال النصب ، نحو قوله :

وَرُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الْحَيَّ سُرَى صَادَفَ زَادًا وَحَدِيثًا مَا اشْتَهَى

فألف « سري » هنا روى ، ولا خلاف بين أهل القوافي في أن الآلف المبدلة من التنوين لا تكون رويًا . وقال قوم - وهو مذهب المازني - : إنها في الأحوال كلها بدل من التنوين وقد انحدفت ألف الوصل ، واحتجوا بأن التنوين إنما أبدل منه الآلف في حال النصب من الصحيح لسكونه وانفتاح ما قبله وهذه العلة موجودة في المقصور في الأحوال كلها ، وهو قول لا ينفك عن ضعف ؛ لأنه قد جاء عنهم « هذا قتي » بالامالة ، ولو كانت بدلا من التنوين لما ساءت فيها الامالة ، إذا لاسبب لها » اهـ

وأما الألف المحذوفة في المقصور في الأحوال الثلاث للساكنين فانك تردها في حال الوقف في الأحوال الثلاث ، لزوال الساكن الأخير : أى التنوين ؛ لأن الألف أخف من كل خفيف ، فاعتبرت زوال التنوين في المقصور مع عروضه ؛ لأن اعتباره كان يؤدي إلى كون حال الوقف على وجه مستقل ، وقد رأيت كيف عَمَّ سيبويه علة رد الألف التي هي اللام حالات الرفع والنصب والجرح لأنها كانت محذوفة في الحالات الثلاث للساكنين

ولا يعطى كلام سيبويه ما أنسب إليه ، لاتصريحا ولا تلويحا ، وما نسب إليه مذهب أبي علي في التكملة ، وأقصى ما يقال في تمشيطه أن يقال : إن فتى في قولك في الوقف « جاءني فتى » و « سررت بفتى » و « رأيت فتى » كان في الأصل فتى وفتى وفتى ، حذف التنوين في الرفع والجرح كما يحذف في الصحيح ، وسكن اللام للوقف ، ثم قلبت ألفا لعروض السكون ، فكأنها متحركة مفتوحة ماقبلها ، وأما في حالة النصب فقد قلبت التنوين ألفا للوقف ، ثم قلبت اللام ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ، ثم حذفت الألف الأولى للساكنين كما هو حق الساكنين إذا التقيا وأولها مد

وهذا كله خبط ؛ لأنك وقفت على الكلمة ثم أعلنتها ، ونحن نعرف أن الوقف عارض للوصل ، والكلمة في حال الوصل معلقة بقلب لامها ألفا وحذفها للساكنين فلم يبق في المقصور إذن في الوقف إلا مذهبان : أحدهما أنك إذا حذفت التنوين رددت اللام الذي حذفته لأجله مع عروض حذف التنوين ، وذلك لاستخفاف الألف والفتحة كما ذكر سيبويه ، واستدل السيرافي على كون الألف لام الكلمة في الأحوال بمجيئها روي في النصب ، قال :

٨٧ — وَرُبُّ ضَيْفٍ طَرَقَ الْحَى مُرَى

صَادَفَ زَادًا وَعَدِدَتْهَا مَا شَقَّتْ

\* إِنَّ الْحَدِيثَ جَانِبٌ مِنَ الْقِرَى <sup>(١)</sup> \*

ولا يجوز « زيدا » مع « تحيى » لما ثبت في علم القوافي ، وأيضاً فإنها تمال في حال النصب كقوله تعالى ( وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ) وإمالة ألف التنوين قليلة ، كما يحى في بابها ، وأيضاً تكتب ياء ، وألف التنوين تكتب ألفاً

والمذهب الثاني أنك لا ترد الألف المحذوفة ؛ لأنك لا تحذف التنوين الموجب لحذفها . بل قلبها في الأحوال الثلاث ألفاً ؛ لوقوعها في الأحوال بعد الفتحة ، كما قلبتها ألفاً في « زيدا » المنصوب ؛ لأن موقعها في الأحوال الثلاث مثل موقع تنوين زيدا المنصوب ، بل هنا القلب أولى ؛ لأن فتحة « زيدا » عارضة إعرابية والفتحة في المقصور لازمة . وهذا المذهب لابن بَرّهان ، وينسب إلى أبي عمرو بن الأملأ والكسائي أيضاً . والأول أولى ؛ لما استدل به السيرافي .

وأما المقصور المجرد من التنوين فالألف الذي في الوقف هو الذي كان فيه في الوصل ، بلا خلاف ، كما على والفتى ، وقد يحذف ألف المقصور اضطراراً ، قال :

(١) هذه آيات من الرجز المشطور يقولها الشماخ بن ضرار النطفاني في عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ، وقد اختارها أبو تمام في باب الأضياف والمدح من ديوان الحماسة ، وقبلها قوله :

إِنَّكَ يَا بَنَ جَعْفَرٍ خَيْرٌ فَتًى وَنِعَمَ تَأْوَى طَارِقٍ إِذَا آتَى

والاستشهاد بما ذكره المؤلف على أن الألف من المقصور لام الكلمة في الأحوال كلها ؛ لأنها وقعت رويًا ، وليست بمبدلة من التنوين في الوقف ؛ لأنها لو كانت كذلك ووقعت رويًا لجاز أن تقع الألف المبدلة من التنوين في الاسم المنصوب في الروي أيضاً ، وكان يقع مثل رأيت زيدا مع مثل رأيت الفتى في قصيدة واحدة ، وهو بما لا يقول به أحد ؛ ثبت أن الألف في « سرى » وفي « اشتهى » وفي « القرى » هي لام الكلمة كما قدمنا



٨٨ — وَقَبِيلٌ مِنْ لُكَنْزٍ شَاهِدٌ رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطَانِ الْمَلْعِ (١)

قال : « وَقَلْبُهَا وَقَلْبُ كُلِّ أَلِفٍ هَمْزَةٌ ضَعِيفٌ »

أقول : يعنى قلب ألف المقصور وقلب غيرها من الألفات ، سواء كانت للتأنيث كحبل ، أو لللاحق كيمزى ، أو لغيرها نحو يضربها ، فإن بعض العرب يقلبها همزة ، وذلك لأن مخرج الألف متسع ، وفيه المد البالغ ، فإذا وقعت عليه خليت سبيله ولم تضمه بشقة ولا لسان ولا حلق كضم غيره ، فيهوى الصوت إذا وجد متسما حتى ينقطع آخره في موضع الهمزة ، وإذا تقطعت وجدت ذلك كذلك ، فإذا وصلوا لم يمتد الألف إلى مخرج الهمزة ؛ لأنك تأخذ بعد الألف في حرف آخر ، وفي الواو والياء أيضا مد ينتهى آخره إلى مخرج الهمزة ، قال الخليل : ولذلك كتبوا نحو « ضربوا » بهمزة بعد الواو ، لكن مدها أقل من مد الألف ، وقال الأخفش : زادوا الألف خطأ في نحو « كفروا » للفصل بين واو المطف وواو الجمع ، وقال غيرهما : بل ليفصلوا بين ضمير المفعول نحو « ضربوهم » وبين ضمير التأكيذ نحو « ضربوهم » ثم طردوا في الجميع ، وإن لم يكن هناك ضمير

قال : « وَكَذَلِكَ قَلْبُ أَلِفٍ نَحْوِ حُبْلَى هَمْزَةٌ أَوْ وَآوْ أَوْ يَاءٌ »

أقول : قوله « همزة » لم يكن محتاجا إليه مع قوله قبل « قلب كل ألف همزة »

(١) ينسب هذا البيت إلى ليبد بن ربيعة الصبحاني المعروف ، يصف فيه مقاما فاخرت فيه قبائل ربيعة قبيلة من مضر ، وقوله « قبيل » مبتدأ ، و « من لكيز » صفة ، و « شاهد » خبره ، و « رهط مرجوم » وما عطف عليه بدل منه ، و مرجوم وابن الممل سيدان من سادات لكيز . والاستشهاد بالبيت في قوله « وابن الممل » حيث أراد ابن الممل ، فحذف الألف المقصورة في الوقف ضرورة تشبها للألف بما يحذف من الياءات في الأسماء المتقوصة ، قال الأعم : « وهذا من أقبح الضرورة ؛ لأن الألف لا تستقل كما تستقل الياء والواو وكذلك الفتحة ؛ لأنها من الألف »

قوله « أو واواً أو ياء » اعلم أن فَرَازَةً وناساً من قَيْسٍ يَقلِبون كل ألف في الآخر ياء ، سواء كان للتأنيث كحَبْلِي ، أو لا كَمَثْنِي ، كذا قال النحاة ، وخص المصنف ذلك بألف نحو حَبْلِي ، وليس بوجه ، وإنما قلبوها ياء لأن الألف خفية ، وإنما تبين إذا جئت بعدها بحرف آخر ، وذلك في حالة الوصل ؛ لأن أخذك في جَرَس حرف آخر يُبين جرس الأول وإن كان خفياً ، وأما اذاوقفت عليها فتخفى غاية الخفاء حتى تُظَنّ معدومة ، ومن ثم يقال : هؤلاء ويارباه ، بهاء السكت بعدها ، فيبدلونها إذن في الوقف حرفاً من جنسها أظهر منها ، وهي الياء ، وإنما احتملوا ثقل الياء التي هي أثقل من الألف في حالة الوقف التي حقها أن تكون أخف من حالة الوصل للفرض المذكور من البيان ، مع فتح ما قبلها ، فانه يخفف شيئاً من ثقلها ، وهذا عذر من قلبها همزة أيضاً ، وإن كانت أثقل من الألف ، وطبيء يدَعُونها في الوصل على حالها في الوقف ، فيقولون : أَفْتَى ، بالياء في الحالين ، وبعض طييء يَقلِبونها واواً ؛ لأن الواو أبيض من الياء ، والتقصّد البيان ، وذلك لأن الألف أدخل في التميم لكونه من الحلق ، وبعده الياء لكونه من وسط اللسان ، وبعده الواو لكونه من الشفتين ، والياء أكثر من الواو في لغة طييء في مثله ؛ لأنه ينبغي أن يراعى الخفة اللائقة بالوقف مع مراعاة البيان ، والذين يَقلِبونها واواً يدَعُون الواو في الوصل بحالها في الوقف ، وكل ذلك لإجراء الوصل مجرى الوقف ، وإنما قلبت واواً أو ياء لتشابه الثلاثة في المد وَسَمَةِ المخرج ، وقريب من ذلك إبدال بني تميم ياء « هَذِي » في الوقف هاء فيقولون : هَذِي ، بسكون الهاء ، وإنما أبدلت هاء لخفاء الياء بعد الكسرة في الوقف ، والهاء بعدها أظهر منها ، وإنما أبدلت هاء لقرب الهاء من الألف التي هي أخت الياء في المد ، فاذا وصل هؤلاء ردوها ياء فقالوا : هَذِي هند ؛ لأن ما بعد الياء يبينها ، وقيس وأهل الحجاز يجمعون الوقف والوصل سواء بالهاء ، كما جمعت طييء الوقف والوصل

سواء في أقصى ، إلا أن قلب الماء من اليا لا يطرده في كل ياء كما اطرده قلب اليا  
من كل ألف عند طيء في الوقف ، والأغلب بعد قلب ياء هذِي هاء تشبيه اليا  
بهاء المذكر المكسور ما قبلها ، نحو يهي وغلامهي ، فتوصل ياء في الوصل ،  
ويحذف اليا في الوقف كما يحذف بعد ، ويجوز هذه بسكون اليا ، وصلا ووقفاً ،  
لكنه قليل ، ويبدل ناس من بني تميم الجيم مكان اليا في الوقف ، شديدة  
كانت اليا أو خفيفة ، خلفاء اليا كما ذكرنا ، وقرب الجيم منها في الخروج مع و نه  
أظهر من اليا ، فيقول : تميمج وعلج [ في تميمي وعلى ] وقوله :

٨٩ — خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجٍ الْمُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِجِ<sup>(١)</sup>  
وَالْعَدَاةَ فَلَقَ الْبَرْنِجَ يُقْلَعُ بِالْوَدِّ وَالصَّيْحِجِ

من باب إجراء الوصل مجرى الوقف عند النحاة ، ويحيى الكلام عليه ،  
وأنشد أبو زيد في اليا الخفيفة :

٩٠ — يَا رَبِّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجِ

فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بِجِ

\* أَقْمَرُ نَهَاتٍ يُزَيِّ وَفَرَجِجِ<sup>(٢)</sup> \*

(١) نسبوا هذه الآيات لبدي راجز ولم يبينوه ، وقوله « أبو علج » يريد  
أبو علي ، و « بالعشج » يريد : بالعشي ، وفلق : جمع فلفة وهي القطعة ، ويروي  
في مكانه « كتل » بضم الكاف وفتح التاء ، وهي جمع كتلة ، و « البرنج » يريد  
به البرني ، وهو نوع من أجود التمر ، والود : الود ، قلبت تأؤه دالا ثم  
أدغمت ، و « الصيصج » يريد به الصيصي ، وهو واحد الصياصي ، وهي قرون  
البقر . والاستشهاد بالبيت على أن بعض بني سعد يدلون اليا المشددة جيا

(٢) هذه آيات ثلاثة من الرجز المشطور أنشدها أبو زيد في نوادره ، وقوله  
« حجج » أراد به حجتي ، فأبدل من ياء المتكلم الساكنة جيا ، والشاحج : المراد  
به البغل أو الحمار ، والشحيج الصوت ، تقول : شحج البغل والحمار والغراب

قال : « وَابْدَالُ تَاءِ التَّائِبِ الْأُسْمِيَّةِ هَاءً فِي نَحْوِ رَحْمَةٍ عَلَى الْأَكْثَرِ ، وَتَشْبِيهِ تَاءِ هَيْهَاتَ بِهِ قَلِيلٌ ، وَفِي الضَّارِبَاتِ ضَعِيفٌ ، وَعِرْقَاتٌ إِنْ فُتِحَتْ تَأَوُّهُ فِي النَّصْبِ فَبِالْهَاءِ ، وَإِلَّا فَبِالْتَّاءِ ، وَأَمَّا ثَلَاثَةُ أَرْبَعَةٍ فَيَمِينُ حَرَكٌ فَلِأَنَّهُ نَقَلَ حَرَكَةَ هَمْزَةِ الْقَطْعِ لَمَّا وَصَلَ ، بِخِلَافِ أَلَمْ اللَّهُ فَإِنَّهُ لَمَّا وَصَلَ التَّقَى سَاكِتَانِ » .

أقول : لاختلاف في تاء التائيب الفعلية أنها في الوقف تاء ، وفي أن أصلها تاء أيضا ، وأما الأسمية فاختلف في أصلها ؛ فذهب سيويه والقراء وابن كيسان وأكثر النحاة أنها أصل ، كما في الفعل ، لكنها تقلب في الوقف هاء ليكون فرقا بين التائين : الأسمية ، والفعلية ، أو بين الأسمية التي للتائيب كعَفْرِية<sup>(١)</sup> والتي لغيره كما في عَفْرِيت وَعَفْرَكَبُوت ، وإنما قلبت هاء لأن في الهاء همسا

يشجع شحيحا وشحاجا : أي صوت ، ويروى في مكانه شايخ ، والأقمر : الأبيض ، والنهات : النهاق ، والنهيت والنهيق واحد ، و « يج » يريد : يني ، وينزي : يحرك ، و « وفرنج » يريده وفرني ، فأبدل الياء جيما ، والوفرة - بفتح فسكون - : الشعر إلى شحمة الأذن . والاستشهاد بالبيت على أنه قلب الياء الخفيفة جيما ، كما يظهر مما ذكرناه

قال سيويه ( ٢ ص ٢٨٨ ) ما نصه : « وأما ناس من بني سعد فأنهم يدللون الجيم مكان الياء في الوقف لأنها خفيفة فأبدلوا من موضعها أباين الحروف ، وذلك قولهم : هذا تميمج ، يريدون تيممي ، وهذا عليج ، يريدون علي ، وسمعت بعضهم يقول : عربايج ، يريد عرباني ، وحدثني من سمعهم يقولون : خَالِي عَوْيَقٌ وَأَبُو عَلِيجٍ الْمُطْعِمَانِ الشُّحْمَ بِالْمَشِجِّ »

وبالفداء فَلَقَ الْبَرْيَجُ

يريد بالعشى والبرني ، فزعم أنهم أنشدوه هكذا « اه

(١) أنظر في كلمة عفرية ( ١ ص ٢٥٦ . ١٥ ) وأنظر في كلمة

عفرية ( ١ ص ٢٥٥ )

ولينأ أكثر بما في التاء ، فهو بحال الوقف الذى هو موضع الاستراحة أولى ، ولذلك تزداد الهاء في الوقف فيما ليس فيه — أعنى هاء السكت — نحو : أَنَّهُ ، وهؤلاء ، وإنما تصرف في الاسمى بالقلب دون الفعلية لأصالة الاسمى ؛ لأنها لاحقة بما هى علامة تأنيثه ، بخلاف العملية فإنها لحقت الفعل دلالة على تأنيث فاعله ، والتغيير بما هو الأصل أولى ؛ لتمكنه .

وقال ثعلب : إن الهاء في تأنيث الاسم هو الأصل ، وإنما قلبت تاء في الوصل إذ لو خليت بحالها هاء لقليل : رأيت شَجَرَهَا ، بالتنوين ، وكان التنوين يُقلب في الوقف ألفا كما في « زَيْدًا » فيلتبس في الوقف بهاء اللوثة ، قلبت في الودمل تاء لذلك ، ثم لما جرى إلى الوقف رجعت إلى أصلها ، وهو الهاء وإنما لم يقلب التنوين عند سيبويه ألفا بعد قاب التاء هاء خوفا من اللبس أيضا ، كما قلنا

وزعم أبو الخطاب أن ناسا من العرب يقفون على الاسمى أيضا [ بالتاء ] قال :  
٩١ — اللَّهُ تَجَاكَ بِكَفَى نَسَلْتِ مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَت (١)

(١) هذه الآيات من الرجز المشطور ، ولم تقف لها على قائل ، ومسالت — بفتح الميم واللام — : اسم شخص ، وأصله مسلمة ، و « ما » في قوله « من بعد ما » يجوز أن تكون مصدرية ، وأن تكون كافة مسوغة لبعدها أن يليها الفعل ؛ لأن من حق بعد أن تضاف إلى المفرد ، لا إلى الجمل ، والفعل على الوجهين هو قوله « صارت » وما عطف عليه . وقد كرر « بعدما » ثلاث مرات لقصد التحويل وتضخيم الحال ، وحينئذ يجوز أن تكون الثانية والثالثة توكيدا للاولى من توكيد المفرد بالمفرد ، ويجوز أن تكون كل واحدة منها مضافة إلى فعل مثل المذكور ، وعلى هذا الوجه الثاني يجوز أن يكون الفعل المذكور مضافا إليه الأول أو الثانى أو الثالث ، كقوله :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسْرَ بِهِ تَيْنَ ذِرَاعَى وَجِبْهَةِ الْأَسَدِ

صَارَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْفَلَصَمَتِ وَكَادَتْ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أُمَّتٌ  
والظاهر أن هؤلاء لا يقولون في النصب « رأيت أمتاً » كزيدا بألف ، بل  
« رأيت أُمَّتْ » كما في قوله « وكادت الحرة أن تدعى أمت » وذلك لجله على  
« أمة » بالهاء ؛ فإنه هو الأصل في الوقف

قوله « وتشبيه تاء هيات به قليل » قد ذكرنا حكمه في أسماء الأفعال <sup>(١)</sup>

وكقولهم : قطع الله يد ورجل من قائلها ، ومثل ما قالوه في نحو : ياتيم تيم  
عدى . والفلصمة : رأس الخلقوم . يريد نجاك الله من الأعداء بكف هذا  
الرجل المسمى مسامة بعدما كاد يتعسر عليك الافلات وكادت النساء الحرائر  
يسبن فيصرن إماء . والاستشهاد باليت على أن الألف قلبت تاء في قوله  
« وبعدمت » .

(١) قال المؤلف في شرح الكافية ( ٢٠ ص ٦٩ ) : « ومن أسماء  
الأفعال التي بمعنى الخبر « هيات » وفي تأنها الحركات الثلاث ، وقد تبدل هاؤها  
الأولى همزة مع تليث التاء أيضاً ، وقد تنون في هذه اللغات الست : وقد  
تسكن التاء في الوصل أيضاً ، لاجرائه فيه مجراه في الوقف ، وقد تحذف التاء  
نحو هياها ، وأياها ، وقد تلحق هذه الاربعة عشر كاف الخطاب ، نحو أيهاك ، وقد  
تنون أيضاً نحو أيها ، وقد يقال أيهان - بهمزة ونون مفتوحتين ، وقال صاحب  
المغني ( وليس هو ابن هشام ) : بنون مكسورة ، وقال بعض النحاة : إن  
مفتوحة التاء مفردة وأصلها هيةة - كزلزلة ، نحو قوقة ، قلبت الياء الأخيرة  
ألفاً لتحركها وافتتاح ما قبلها ، والتاء للتأنيث ، فالوقف عليها إذن بالهاء ، وأما  
مكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء كمسامات فالوقف عليها بالتاء ، وكان القياس  
هيات ، كما تقول : قويات ؛ في جمع قوقة ، إلا أنهم حذفوا الألف لكونها  
غير متمكنة كما حذفوا ألف هذا وياء الذي في المثنى ، والمضمومة التاء تحتل  
الافراد والجمع ؛ فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء ، وهذا كله توهم وتخمين ، بل  
لا منع أن تقول : التاء والألف فيها زائدتان ، فهي مثل كوكب ، ولا منع  
أيضاً من كونها في جميع الأحوال مفردة مع زيادة التاء فقط ، وأصلها هيةة ،

وَأَنْ بَعْضَ النَّحَاةِ قَالَ : إِنَّكَ إِذَا كَسَرْتَ تَاءَهُ فِي التَّقْدِيرِ جَمَعَ هَيْئَتُهُ وَأَصْلُهُ هَيْئَاتٌ فَحُذِفَ الْيَاءُ شَاذًا لِكَوْنِهِ غَيْرَ مَتَمَكِّنٍ ، كَمَا حُذِفَتْ فِي اللَّذَّانِ ، وَالْقِيَاسِ اللَّذَّيَانِ ، وَإِذَا ضُمَّتْ تَاءُهُ أَوْ فَتَحَتْهَا جَازَانِ يَكُونُ مَفْرَدًا وَأَصْلُهُ هَيْئَتِيَّةٌ ، فَيُوقَفُ عَلَيْهِ بِالْمَاءِ ، وَأَنْ يَكُونَ مَجْمُوعًا فَيُوقَفُ عَلَيْهِ بِالتَّاءِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا هُنَاكَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ هَيْئَتِيَّةً سِوَاهُ كَانَ مَضْمُومُ التَّاءِ أَوْ مَفْتُوحَا أَوْ مَكْسُورَا ، لَكِنَّهُ إِنَّمَا قَلَّ الْوَقْفُ عَلَيْهِ بِالْمَاءِ لِاتِّحَاقِهِ بِالْأَفْعَالِ ؛ لِكَوْنِهِ اسْمٌ فَعْلٌ ، فَكَانَ تَأْوُهُ كِتَاءً قَامَتْ وَقَعْدَتُهُ ، وَذَكَرْنَا أَيْضًا أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَلْفُ وَالتَّاءُ زَائِدَتَيْنِ ، وَتَرْكِيبُهُ مِنْ هَيْئَتِي كَكُوكَبٍ ، وَأَمَّا تَجْوِيزُ قَلْبِ تَاءِهِ هَاءَ عَلَى هَذَا فَلْتَشْبِيهِهِ لَفْظًا بِنَحْوِ قَوَاعِدِ (١) وَدَوَادِ (٢)

قوله « وفي الضاربات ضعيف » يعني أن بعضهم يقلب تاء الجمع أيضا في الوقف

وقول : فتح التاء على الأكثر نظراً إلى أصله حين كان مفعولاً مطلقاً ، وكسرت للساكنين ، لأن أصل البناء السكون ، وأما الضم فالتثنية بقوة الحركة على قوة معنى البعد فيه ، إذ معناه ما أبعد ، كما ذكرنا ، وكان القياس بناء على هذا الوجه الأخير — أعني أن أصله هئية في الأحوال — أن لا يوقف عليه إلا بالهاء ، وإنما يوقف عليه بالتاء في الأكثر تنبيها على اتِّحَاقِهَا بِقِسْمِ الْأَفْعَالِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ، فَكَانَ تَأْوُهَا مِثْلَ تَاءِ قَامَتْ ، وَهَذَا الْوَجْهُ أَوْلَى مِنَ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ ، وَأَيْضًا مِنْ جَعْلِ الْأَلْفِ وَالتَّاءِ زَائِدَتَيْنِ ، لِأَنَّ بَابَ قَلْقَالٍ أَكْثَرُ مِنْ بَابِ سَلَسٍ وَبِيرٍ هـ

(١) قَوَاعِدُ : مصدر قولك : قَوَّعْتُ الدَّجَاجَةَ : إِذَا صَوَّتَتْ عِنْدَ الْبَيْضِ ، وَأَصْلُهَا قَوَّيَّةٌ — كَدَحْرَجَةٍ ، قَلْبَتْ الْيَاءُ أَلْفًا لِتَحْرِكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، وَتَقُولُ : تَأَقَّتْ الدَّجَاجَةُ ، أَيْضًا

(٢) الدَوَادِءُ : الْجَلْبَةُ ، وَالْأَرْجُوحَةُ ، وَعَلَى الْأَوَّلِ هِيَ مَصْدَرُ تَقْوُوكَ : دَوْدَيْتُ : أَيِ صَوَّتَ ، وَعَلَى الثَّانِي هِيَ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ غَيْرِ الْمَصَادِرِ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَفْعُولَةٌ مِنَ الْمَصْدَرِ

هاء السكونها مفيدة معنى التأنيث كإفادتها معنى الجمع ، فيشبه بقاء المفرد ، حكى  
قُطْرُب « كيف البُنُونُ والْبَنَاءُ » والأكثر أن لا تقلب هاء ؛ لأنها لم تتخلص  
للتأنيث ، بل فيها معنى الجمعية ، فلا تقلب هاء ، وأما تاء نحو « أخت » فلا خلاف  
في أنها يوقف عليها تاء ؛ لأنها وإن كان فيها رائحة التأنيث لاختصاص هذا البديل  
بالمؤنث إلا أنها من حيث اللفظ مخالفة لتاء التأنيث ؛ لسكون ما قبلها ، وبكونها  
كلام الكلمة بسبب كونها بدلا منها ، بخلاف تاء الجمع ؛ فإن ما قبلها ألف ،  
فكان ما قبلها مفتوح كتاء المفرد ، وليست بدلا من اللام ، بل هي زائدة محضة  
كتاء المفرد ، فلذا جاز بعضهم إجراءها مجزأها

قوله « وعِرْقَات »<sup>(١)</sup> إن فتحت تاؤه في النصب فبالهاء « لأنه يكون مفردا  
كما ذكرنا في شرح الكافية ، ويكون ملحقا بدرهم كميزى ، وإن كسرت  
تاؤه في النصب دل على أنه جمع عرق ؛ إذ قد يؤنث جمع المذكر بالألف والتاء  
مع مجيء التفسير فيه : أى العروق ، كما قيل البُؤَانَات مع البُؤُون في البُؤَان ،  
على ما مر في شرح الكافية في باب الجمع ؛ فالأولى الوقف عليه بالتاء كفي مسلمات

(١) قال المؤلف في شرح الكافية ( ٢٠ ص ١٧٥ ) : « وجاء في بعض  
اللغات فيما لم يرد المحذوف فيه فتح التاء حالة النصب ، قالوا : سمعت لغاتهم ،  
وجاء في الشاذ ( انقروا ثباتاً ) ولعل ذلك لأجل توهمهم تاء الجمع عوضاً من  
اللام ، كالتاء في الواحد ، وكالواو والنون في « كرون ، و « ثبون » وقال أبو علي :  
بل هو تاء الواحد ، والألف قبلها اللام المردودة ؛ فعنى سمعت لغاتهم : أى لغتهم ،  
قال : وذلك لأن سيويه قال : إن تاء الجمع لا تفتح في موضع ، وفيما قال نظر ،  
إذ المعنى في سمعت لغاتهم ، وقوله ( انقروا ثباتاً ) الجمع ، وحكي الكوفيون  
في غير محذوف اللام : استأصل الله عرقاتهم - بفتح التاء ، وكسرهما أشهر ؛  
فأما أن يقال : إنه مفرد والألف للالحاق بدرهم ، أو يقال : إنه جمع فتح تاؤه  
شاذاً ؛ فالعرق إذن كالبيان مذكر له جمع مكسر ، وهو العروق ، جمع بالألف  
والتاء مثله » اهـ



قوله « وأما ثلاثه أربعة » هذا اعتراض على قوله « وإبدال تاء التأنيث  
الاسمية هاء » يعنى أنك قلت : إن التاء تبدل هاء في الوقف ، و « ثلاثة » في قولك  
« ثَلَاثَةٌ » ليس موقوفا عليه ؛ لكونه موصولا بأربعة ، وإلا لم ينقل حركة الهمزة  
إلى الهاء ، فأجاب بأن الوصل أجرى مجرى الوقف ، وذلك أنه وصل ثلاثة بأربعة ،  
ومع ذلك قلب تاء هاء ، قال : وأما ( أَلَمْ الله ) فلا يجوز أن يكون فتحة الميم  
فيه منقولة إليها من همزة أل كما في ثَلَاثَةٌ لأن هذه الكلمات - أعني أسماء  
حروف التهجى - عند المصنف ليس موقوفا عليها ، بخلاف ثَلَاثَةٌ ؛ فإن ثلاثة  
موصولة مُجَرَّاة مجرى الموقوف عليها بسبب قلب التاء هاء ، فإذا لم يكن  
أَلَمْ موقوفا عليه ولا موصولا مجرى مجراه ، بل كان موصولا بالله ، فلا بد من  
سقوط ألف الله في الدرج ، والهمزة إذا سقطت في الدرج سقطت مع حركتها ، ولا  
ينقل حركتها إلى ما قبلها إلا على الشذوذ ، كما روى الكسائي في ( بسم الله الرحمن  
الرحيم الحمد لله ) بفتح ميم الرحيم فإذا سقطت همزة الوصل مع حركتها التقى  
ساكنان : ميم أَلَمْ ، ولام الله ، فحرك الميم بالفتح للساكنين ، وإنما فتحت إبقاء  
على تغنيص الله تعالى وفرار من الكسرة بعد الياء والكسرة ، كما مر في بابه ، وهذا  
من المصنف عجيب ، وذلك لأن أَلَمْ كلمات معدودة كواحد اثنان ثلاثة ، لافرق  
بينهما ، وقد ثبت رعاية حكم الوقف في كل واحدة من كلمات ألفاظ العدد ، بدليل قلب  
تأها هاء وإثبات همزة الوصل في اثنان ، وذلك لعدم الاتصال المعنوي بين  
الكلمات ، وإن اتصلت لفظا ، فلا كان نحو أَلَمْ أيضا هكذا ؟ ولو كان في أسماء  
حروف التهجى همزات الوصل في الأوائل وتاءات التأنيث في الأواخر لثبتت تلك  
واقلبت هذه وجوبا كما في ألفاظ العدد ، وكذلك إذا عَدَّدْتَ نحو رجل امرأة  
ناقعة بغلة ، فإنك تثبت همزة الوصل وتقلب التاء هاء ، وهما من دلائل كون كل  
كلمة كالوقوف عليه ، لكن قلب التاء هاء لازم ، وحذف همزة الوصل مع نقل  
حركتها إلى ما قبلها مختار ، كما مر في التقاء الساكنين ، فلما ثبت أن كل كلمة

من أسماء حروف الهجاء في حكم الوقوف عليه قلنا : ثبت همزة الوصل في الله إذ هو في حكم المبتدأ به ، ثم لما وصلها لفظا بجم نقل حركتها إلى الساكن كما نقل حركة همزة القطع في ثلاثة أربعة

« قوله ثلاثة أربعة فيمن حرك » يعني من لم يحرك الماء وقال ثلاثة أربعة فإن ثلاثة موقوف عليه غير موصول بأربعة ؛ فلا اعتراض عليه بأنه كيف قنب التاء هاء في الوصل ، وهو أيضاً وهم ؛ لأن من لم ينقل حركة الهمزة إلى الماء أيضاً لا يسكت على الماء . بل يصله بأربعة مع إسكان الماء ، وليس كل إسكان وقفاً ؛ لأنه لا بد للوقف من سكتة بعد الإسكان ولو كانت خفيفة ، وإلا لم يعد المسكن واقعاً ؛ لأنك إذا قلت « مَنْ أَنْتَ » ووصلت من بأنت لا تسمى واقعاً مع إسكانك نون من ، فعلى هذا يجب في الأسماء للعدودة - سواء كانت من أسماء العدد أو أسماء حروف الهجى أو غيرهما - أن يراعى فيها أحكام الأسماء الموقوفة عليها ، مع أنك لا تقف على كل منها .

قال : « وَزِيَادَةُ الْأَيْفِ فِي أَنَا ، وَمِنْ ثُمَّ وَقَفَ عَلَى لِكِنَّا هُوَ اللَّهُ بِالْأَيْفِ ، وَمَنْ وَأَنَّهُ قَلِيلٌ »

أقول : قال سيبويه : إنهم كما يبينون حركة البناء بهاء السكت يبينونها في حرفين فقط بالألف ، وهما أَنَا وَحَيْهَلًا .

قلت : أما « حَيْهَلًا » فيجوز أن يكون الألف فيه بدلا من التنوين في حَيْهَلًا ، لأن كل نون ساكنة زائدة متطرفة قبلها فتحة وإب لم يكن تنوين تمكن فإنها تقلب في الوقف أَنَا ، كما في اضْرِبْ ، وقد بينا في باب المضمرات أن الألف في « أَنَا » عند الكوفيين من قسم الكلمة ، وبعض طي . يقف عليه بالماء مكان الألف ، فيقول : أَنَهُ ، وهو قليل ، قال حاتم : هَكَذَا فَرَدَى أَنَهُ <sup>(١)</sup> ، وبعض

(١) الذي في مجمع الأمثال للبيداني ( ٢ ص ٢٩٣ ) : « هَكَذَا فَصَدَى »

قيل : إن أول من نكلم به كعب بن هامة وذلك أنه كان أسيرا في غزوة فأمرته أم منزله أن يفصد لها ناقة فنحراها فلامته على نحره إياها ، فقال : هَكَذَا فَصَدَى ،

العرب يصل أنا بالألف في الوصل أيضا في السعة ، والأكثر أنهم لا يصلونه بها في الوصل ، إلا ضرورة ، قال :

٩٢ — أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَأَعْرِفُونِي حَمِيدًا قَدْ تَذَرَيْتُ السَّنَامَا <sup>(١)</sup>

وقرأ نافع بإثباتها قبل الهمزة المضمومة والمفتوحة ، دون المكسورة ودون غير الهمزة من الحروف ، وقال أبو علي : لا أعرف الوجه في تخصيص ذلك بما ذكر قوله « ومن ثم وقف » أي : من جهة زيادة الألف في آخر « أنا » وقفاً ووقف على (لكننا) بالألف ؛ لأنه « أنا » في الأصل جاءت بعد « لكن » ثم قلت حركة همزة أنا إلى النون وحذفت ، كما في نحو (قَدْ أَلْفَحَ) ، ثم أدغمت النون في النون ، وابن عامر يثبت الألف في (لكننا هو الله) وصلاً أيضاً ليؤذن من أول الأمر بأنه ليس لكن المشددة : بل أصله لكن أنا

قوله « مَهْ » وأنه قليل « أما أنا فقد مر أن بعض طيء يفتنون عليها بالهاء مكان الألف ، وأما « مَهْ » فيريد أن الوقف عليها بالهاء إذا لم تكن مجرورة

يريد أنه لا يصنع إلا ما تصنع الكرام » اهـ

ولم نجد في هذا الكتاب ولا في غيره من كتب اللغة والأمثال نسبة هذا المثل إلى حاتم ، ولا روايته بهذا اللفظ . وانظر في معنى القصد ( ص ١ ص ٤٣ ) (١) هذا البيت لحيد بن حريث بن بحدل الكلبي ، وقوله « حميدا » منصوب على أنه بدل من الياء في « فاعرفوني » أو بفعل محذوف يدل على الاختصاص أو المدح ؛ هذا كله إن روايته « حميدا » بالتصغير ، على أنه علم ، فإن روايته « حميدا » - بفتح الحاء - على أنه صفة بمعنى محمود فهو حال ، وإن كان اسماً غير صفة جاز فيه ما جاز في المصغر ، وقد اختلف في اسم الشاعر على وجهين ؛ ثقيل : هو مصغر ، وقيل : مكبر . و « تذريرت » : علوت ، وأصله من بلوغ الذروة وهي أعلى الشيء ، والسنام للبعير معروف ، وأراد هنا أعلى المجد والرفعة . والاستشهاد بالبيت في قوله « أنا » حيث جاء بالألف مع الوصل ، وهو من ضرائر الشعر

قليل ، وأما إذا كان مجرورة فيجىء حكمها بميد ، فنقول : إنه أجاز بعضهم حذف ألف ما ، والوقف عليه بالماء ، وإن لم يكن مجرورا ، كافي حديث أبي ذؤيب : قدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلوا بالإحرام ، قلت : مه ، فقيل : هلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وذلك لأنك إذا حذفت الألف منها شابهت الفعل المحذوف آخره جزما أو وقفا ، نحو رة واغزة وليرمة ، فيلحق بها هاء السكت بعد حذف الألف ، والأولى أن يوقف عليها بالألف التي كانت لها ، أعنى على ما الاستفهامية غير الجرورة ، ومذهب الزنجشري أن الماء بدل من الألف ، وحملها على الجرورة في نحو : مثل مه ونجى مه ، أولى ، أعنى جعله هاء السكت جىء بها بعد حذف الألف كالمعوض منه

قال : « وَالنَّحَاقُ هَاءُ السَّكْتِ لَا زِمَ فِي نَحْوِ رَةٍ وَقَةٍ وَمَجِيءٌ مَهْ وَمِثْلُ مَهْ [ فِي مَجِيءٍ مَجِيءٌ ، وَنَحْوِ رَةٍ وَقَةٍ وَمَجِيءٍ ] <sup>(١)</sup> ، وَجَائِزٌ فِي مِثْلِ لَمْ يَخْشَهُ وَلَمْ يَغْزِهِ وَلَمْ يَرْمِهِ وَغَلَامِيَّةٌ [ وَطَلَى مَهْ ] <sup>(٢)</sup> وَخَنَازِمَةٌ وَإِلَامَةٌ مِمَّا حَرَكْتُهُ غَيْرُ إِغْرَابِيَّةٍ وَلَا مُشَبَّهَةٍ بِهَا ، كَالنَّاسِي وَبَابِ يَأْزِيدُ وَلَا رَجُلٌ ، وَفِي نَحْوِ هَهْنَاءَ وَهَوْلَاءَ »

أقول : قد ذكرنا أحكام هاء السكت في آخر شرح الكافية ، ونذكر ههنا ما ينحل به لفظه

قوله « في نحو رة وقه » أى : فيما بقى بالحذف على حرف واحد ، ولم يكن كجزء مما قبله ، لا يلزم الماء إلا ههنا ، وإنما لزم فيه لأن الوقف لا يكون إلا على ساكن أو شبهه ، والابتداء لا يكون إلا بمتحرك ، فلا بد من حرف بعد الابتداء يوقف عليه ، فجىء بالماء لسهولة السكوت عليه ، و « مه » في قولك « مثل مه » [ و « مجىء مه » مثل <sup>(١)</sup> رة وقه من وجه ؛ لأن الكلمة

(١) هذه العبارة ساقطة من جميع النسخ المطبوعة

التي قبل ما مستقلة لكونها اسما ، بخلاف الجار في حَتَّام ، وليس مثلها من وجه آخر ، وذلك لأن المضاف إليه كالجزء من المضاف ، لكن سقوط الألف بلا علة ظاهرة ألزمه التعويض بهاء السكت ، ألا ترى أنه لم يلزم مع الكاف والياء في تحوُّغَلَامِي وغلَامِك وإن كانا أيضاً على حرف ، لما لم يحذف منهما شيء ، وأما عِلَامَتُهُ وإلامه وحَتَّامه فإنها أشد اتصالاً بما قبلها منها بالمضاف في نحو مِثْلُ مَتِّهْ ، لأن ما قبلها حروف ، فلا تستقل بوجه ، فيجوز لك الوقف عليها بالهاء كما ذكر ، وبسكون الميم أيضاً ؛ لكون عِلَامٌ متلا كفلام ، قال :

٩٣ — يَا أَبَا الْأَسْوَدِ لِمَ خَلَيْتَنِي بِهِمْ طَارِقَاتٍ وَذِكْرٌ<sup>(١)</sup>  
فأجرى الوصل مجرى الوقف ، وبعض العرب لا يحذف الألف من « ما »  
الاستفهامية المجرورة ، كقوله

٩٤ — عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمُنِي لَتِيمٌ كَخِزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ<sup>(٢)</sup>

(١) هذا بيت من بحر الرمل لا نعرف له قاللاً ، ولا وقفنا له على سابق ولا لاحق ، والطارقات : جمع طارقة ، وهي مؤنث طارق ، وهو الذي يأتي ليلاً ، والذكر - بكسر الذال وفتح الكاف - : جمع ذكرة ، والمعروف ذكرى بألف التأنيث ، تقول : ذكرته بلساني وقلبي ذكراً وذكراً - بكسر فسكون فيهما ، والاستشهاد بالبيت على أنه قال « لم » بالسكون في حال الوصل إجراء له مجرى الوقف (٢) هذا البيت لحسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه يقوله في رفيع بن صيفي بن عابد وكان قد قتل يوم بدر كافراً ، وبعد البيت قوله

قَلَمَ أَنْفَكَ أَهْجُو عَابِدِيًّا طَوَالَ الدَّهْرِ مَا نَادَى الْمُنَادِي  
وَقَدْ سَارَتْ قَوَافٍ بِأَقْيَاتٍ تَنَاشَدَهَا الرُّوَاةُ بِكُلِّ وَادِي  
فَقُبِّحَ عَابِدٌ وَبَنَى أَبِيهِ فَإِنْ مَعَادَهُمْ شَرُّ الْمَعَادِ  
وبيت الشاهد يروي على غير الوجه الذي أنشده المؤلف وغيره من النحاة ،  
في الديوان ( ص ٥٥ طبع ليدن )

فهذا لا يقول « علامته » وقفا ، بل يقف بالألف التي كانت في الوصل ،  
والأولى حذف ألف « ما » الاستفهامية المجرورة ، لما ذكرنا في الموصولات  
وكل ما لحقه هاء السكت على سبيل الجواز فان كان محذوفاً منه شيء نحو  
لم يَحْشَ ولم يَنْزُ ولم يَرْمِ وَعَلَامَ وَإِلَامَ وَحَتَامَ فالهاء به أولى منها بما لحقته ولم  
يحذف منه شيء ، نحو غَلَامِيهِ وَضَرَبْتُكَ وَإِنَّهُ ، وهي بما حذف منه حرفان نحو إن  
تَعِ أَعِ أولى منها بما حذف منه حرف نحو اخْشَ واغْزَ ، وأما ما صار بالحذف  
إلى حرف واحد فالهاء له لازم إن لم يتصل بما قبله اتصالاً تاماً كما اتصل في عَلَامَ  
وإِلَامَ وفيه ، وذلك نحو رَءُوفَ ومثل مه ومجى . . . ، على ما سر ، وإن لم يحذف  
منه شيء فانه بما قبل آخره ساكن نحو إِنَّهُ وليته وكيفه أولى منه بما قبل آخره  
متحرك ، نحو هُوَ وَهَيْبَةُ وَغَلَامِيهِ وَضَرَبْتُكَ ؛ لأنك إن لم تلحقه في القسم  
الأول سكنت المتحرك الأخير فيلتقي ساكنان ، وعدم التقائهما أولى ، وإن كان  
ذلك منتزاعاً في الوقف .

قوله « لم يحشه ولم يرمه ولم ينزه » أمثلة المحذوف اللام  
وحكى أبو الخطاب عن ناس من العرب : ادْعِ واغْزِ من دَعَوْتُ وَاغْزَوْتُ ،  
كأنهم سكنوا العين المتحركة بعد حذف اللام للوقف ، توها منهم أنهم لم  
يحذفوا شيئاً للوقف كما قلنا في « لم أَبْلِهْ » في الجزم ، قال :  
٩٥ — قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرَيْتُنَا دَقِيقًا <sup>(١)</sup>

فَقِيمَ تَقُولُ : يَشْتُمْنِي لَيْسَ كَخَنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ ؟  
وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت . والاستشهاد بما رواه المؤلف على أن  
من العرب من يثبت ألف « ما » الاستفهامية المجرورة غير مبال بالالباس ، وقد قريء  
قوله تعالى « عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ » بالألف . قال ابن جنى : وإثبات الألف أضعف اللغتين  
(١) وهذا بيت من الرجز المشطور ينسب للعذافر الكندي ، وبمده قوله :

\* وَهَاتِ خُبْرَ الْبُرِّ أَوْ سَوِيحًا \*

وقال الآخر في الجزم :

٩٦ — وَمَنْ يَتَّقِ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ \* وَرَزَقُ اللَّهِ مُؤْتَابٌ وَعَادٌ<sup>(١)</sup>

ثم ألحقوا هاء السكت ، لكون العين في تقدير الحركة ، ثم كسروا أول الساكنين<sup>(٢)</sup> كما هو حقه على ما ذكرنا في « لم أبله »

قوله « حَتَامَةٌ وَإِلَامَةٌ » مثال للمحذوف الآخر ، لا للجزم

والاستشهاد بالبيت في قوله « اشتر » حيث سكن الراء وهي عين الفعل وكان حقها الكسر ، وكان الراجز توم أنها لام الفعل فسكنها كما يسكن باء اضرب ، ومفردات البيت ومعناه لا محتاح إلى شرح

(١) لم تقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل ، وقد أنشده صاحب الصحاح (أوب) و (وقي) وقد ذكرناه فيما مضى (انظر ص ٢٤٠ من هذا الجزء) . والمؤتاب : اسم فاعل من اثتاب ، افعل ، من الأوب ، وتقول : آب يؤوب أوبا ، إذا رجع ، والغادى : اسم فاعل من غدا يغدو إذا جاء في الغداة ، يريد أن تقوى الله تسهل للإنسان رزقه ويسر عليه أسبابه ، والاستشهاد بالبيت في قوله « ومن يتق » حيث سكن القاف وهي عين الفعل ، وسلط الجازم عليها ، وقياسها الكسر على ما مر في البيت السابق

(٢) وهذا يخالف لما ذكره سيويه في الكتاب ؛ إذ قال ( ج ٢ ص ٢٧٨ ) : « وزعم أبو الخطاب أن ناسا من العرب يقولون : ادعه ، من دعوت ، فيكسرون العين كأنها لما كانت في موضع الجزم توهموا أنها ساكنة ؛ إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم ، فكسروا حيث كانت الدال ساكنة ، لأنه لا يلتقي ساكنان ، كما قالوا : رد يافتي ، وهذه لغة رديئة وإنما هو غلط كما قال زهير :  
بَدَا لِي أُنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا » اهـ

فكلام سيويه يقتضي أن كسر العين من « ادعه » لالتقاء ساكنة مع الدال وكلام الرضي يقتضي أن كسر العين لالتقاء ساكنة مع هاء السكت ، فعلى كلام سيويه لا يحتاج عند إلحاق هاء السكت إلى ملاحظة أن العين في تقدير الحركة ، وعلى كلام الرضي يحتاج إلى ذلك ؛ لأن هاء السكت لا تلحق إلا المتحرك

قوله « غَلَامِيَّة » مثال لغير المحذوف الآخر  
قوله « كالماضى » مثال لما حركته مشابهة للاعرابية ؛ لأنه إنما بنى الماضى على  
الحركة ، وحق البناء السكون لمسايبته للعرب ، إذ معنى « زيد ضرب » زيد  
ضارب ، ومعنى « إن ضربتَ ضربتُ » إن تضرب أضرب

قوله « وباب يازيد » لأن الضمة تحدث بحدوث حرف النداء ، وتزول  
بزواله ، كحدوث الإعراب بحدوث العامل وزواله بزواله ، وكذا باب « لارجل »  
قوله « وفى نحو ههنا وهؤلاء » يعنى كل حرف أو اسم عريق فى البناء آخره  
ألف مثل ذا وما ، يجوز إلحاق هاء السكت به وقفا ، ولا يجب ، وذلك ليتبين  
الألف فى الوقف إذ هو خاف إذا لم يتلفظ بعده بشئ ، كما مر ، وأما نحو فتى  
وحُبلى فإنك لاتبين ألفتها فى الوقف بالهاء كما مر فى آخر شرح الكافية  
قال : « وَحَذَفُ الْيَاءِ فِي نَحْوِ الْقَاضِي وَغَلَامِي حُرِّكَتْ أَوْ سُكِّنَتْ ، وَإِنْ بَاتَتْهَا  
أَكْثَرُ ، عَكْسَ قَاضٍ ، وَإِنْ بَاتَتْهَا فِي نَحْوِ يَأْمُرِي أُتَّفِقَ »

أقول : اعلم أن المنقوص المنصوب غير المنون ، كرأيت القاضي وَجَوَّارِي ،  
لا كلام فى أنه لا يجوز حذف يائه ، بل يجب إسكانه ، وكذا فى غَلَامِيَّ  
وغَلَامَى وغَلَامِيَّ وَإِنِّي ، بفتح الياء فيها ، بل إنما تسكن يائها أو تلحقها هاء  
السكت كما مر ، قال سيبويه : إنما لم تحذف الياءات لأنها إذا تحركت قويت  
كالخروف الصحيحة

وأما المنقوص ذو اللام رفعا وجرا فالأكثر بقاء يائه فى الوقف ؛ إذ المطلوب  
وجود الحرف الساكن ليوقف عليه ، وهو حاصل ، وبعض العرب يحذف الياء  
فى الوقف ؛ لكونه موضع استراحة ، والياء المكسور ما قبلها ثقيل ، ومن حذف الياء فى  
الوصل نحو (الكَبِيرُ الْمُتَعَالِ مَوَالِدُكُمْ) أوجب حذفها وقفا باسكان ما قبلها  
وأما ياء المتكلم الساكنة فإن كانت فى القمل فالحذف حسن ؛ لأن قبلها  
نون عماد مشعرا بها ، كقوله تعالى (رَبِّىَ أَكْرَمُنِ) (رَبِّىَ أَهَانُنِ) وإن كانت



في اسم فبعض النحاة لم يجوز حذفها والوقف على الحرف الذي قبلها بالإسكان ، نحو « غلامٌ » كما جاز في المنقوص ؛ حذرا من الالتباس ، وأجازة سيبويه اعتماداً في إزالة اللبس على حال انوصل ، فعلى هذا قول المصنف « حُرِّكت أو سكنت » وَهَمٌّ ؛ لأنها إذا تحركت لم يوقف عليها بالحذف ، بل بالإسكان كما نص عليه سيبويه وغيره

وإذا كان المنقوص منادى مفرداً نحو « يا قاضي » فاختار الخليل والمبرد إثبات الياء ، كما في « جاءني القاضي » سواء ؛ لأنه لا مدخل للتنوين فيها حتى يحذف الياء بمقتضيه كما حذف في « جاءني قاضٍ » وقفاً ، واختار يونس وقواه سيبويه حذف الياء ؛ لأن المنادى موضع التخفيف ، ألا ترى إلى الترخيم وقلبهم الياء ألفاً في نحو « يا غلاماً » ؛ وحذفهم الياء في نحو « يا غلامٍ » أكثر من حذفهم إياها في غير النداء ، وأجمعوا كلهم على امتناع حذفها في نحو « يا مري » ؛ لأنهم حذفوا المهمزة ، فلو حذفوا الياء أيضاً لأجفوا بالكلمة بحذف بعد حذف بلاغة موجبة ، وإذا كان المنقوص محذوف الياء للتنوين — أعني في حالتي الرفع والجزم — فالأكثر حذف الياء ؛ لأن حذف التنوين عارض ، فكأنه ثابت ، ومقتضيه هنا أولى ؛ لثلا يعود الياء فيكون حال الوقف ظاهر الثقل ، وحكي أبو الخطاب ويونس عن الموثوق بعريته رد الياء اعتداداً بزوال التنوين

وأما حال النصب نحو « رأيت قاضياً » فالواجب قلب تنوينه للوقف ألفاً إلا على لغة ربيعة كما مر

قال : « وإثباتُ الواوِ والياءِ وحذفُهُما في الفواصلِ والقوافي فصيحٌ ، وحذفُهُما فيهما في نحو لَمْ يَغْزُوا وَلَمْ تَرْمِي وَصَنَعُوا قَلِيلٌ »

أقول : قال سيبويه : جميع ما لا يحذف في الكلام وما يختار فيه ترك الحذف يجوز حذفه في الفواصل والقوافي ، يعني بالكلام ما لا وقف فيه ، وبالفواصل

رء ومن الآى ومقاطع الكلام ، يعنى أن الواو والياء السا كنين فى الفعل الناقص نحو يَنْزُرُو وَيَرْمَى لا يحذفان وقفا ، لأنه لم يثبت حذفهما فى الوصل ؛ لئلا يلتبس بالمجزوم ، إلا للضرورة أو شاذاً ، كقولهم « لا أذِر » ، وقوله تعالى ( مَا كُنَّا نَبْغِ ) و ( يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ ) ولا يقوون « لا أرم » وهذا كما قالوا « لم يك زيد » ولم يقولوا « لم به » بمعنى يَهْنُ ، فاذا وقع الواو والياء المذكوران فى القواصل وصلاجاز حذفهما والاجتزاء بحركة ما قبلهما ، كقوله تعالى ( وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ) وذلك لمراعاة التجانس والازدواج ، فيجب إذن بناء على ذلك حذفهما إذا وقعت على تلك القواصل المحذوفة اللامات فى الوصل ، وكذا القوافى يحذف فيها كثيراً مثل ذلك ؛ للازدواج ، لا للوقف ، وإلا حذف للوقف فى غير القوافى أيضاً ، ثبت أنه يحذف فيهما ما لا يحذف فى غيرهما ، قال :

٩٧ — وَلَآنْتَ تَقْرِى مَا خَلَقْتَ وَبَهْ خُسُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرُ<sup>(١)</sup>

(١) هذا البيت من قصيدة طويلة لزهير بن أبى سلمى المزنى يمدح فيها هرم بن سنان ، وقد ذكروا أن أولها :

لَمِنَ الدِّيَارِ بِقُنَّةِ الْحَجْرِ أَقْوِينَ مُذْ حَجَّجَ وَمُذْ دَهَرِ  
ويقال : بل مطلعها قوله :

دَعْ ذَا وَعَدَّ الْقَوَا، فى هَرَمِ خَيْرِ الْبَدَاةِ وَسَيِّدِ الْخَضْرِ  
والقنة : أعلى الشيء ، والحجر : اسم مكان بعينه ، وأقوين : خلون وأصبحن ولا أنيس بهن ، وقوله « مذحجج » يروى فى مكانه « من حجج » والحجج : السنون . و « تقرى ما خلقت » ضربه مثلاً لعزمه ، وتقول : فرى فلان الأديم يفريه ، إذا قطعه على وجهه الاصلاح ، ويقال : أفراه ، إذا قطعه على وجهه الفساد ، وكان الهمة فيه للسلب ، و « تخلق » بمعنى تقدر . والمراد أنك إذا تهيأت لأمر وقدرت له أسبابه أمضيته ، وبعض الناس يقدر ثم تعده به همة عن إنفاذه . والاستشهاد بالبيت فى قوله « يفر » على أن أصله يفري ، فحذفت الياء وسكنت الراء للوقف ، وهم لا يبالون عند الوقف بتغيير الوزن وانكساره

هكذا أنشد باسكان الراء وتقييد القافية

قوله « وما يختار فيه ترك الحذف » يعنى الاسم المنقوص نحو « القاضى » ؛  
فانه قد يحذف ياءه فى غير القواصل والقوافى فى الوصل قليلا ، كقوله تعالى (يَوْمَ  
التَّنَادِ يَوْمَ تُنْزَلُونَ مُدِيرِينَ) وقوله تعالى (وَجِفَانِ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَاتٍ)  
وذلك لعدم التباسه بالجزء ؛ وأما فى القواصل فى الوصل لحذف لامه أحسن من  
حذف ياء [ نحو ] « ىرى » فيها ؛ لأن لام نحو « الرامى » يحذف فى الوصل فى غير  
القواصل من غير شذوذ ، كقوله تعالى (يَوْمَ التَّلَاقِ يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ) ولا يحذف  
ياء نحو « ىرمى » فى مثله إلا شاذ ، كما ذكرنا ، فاذا وقف على الاسم المنقوص  
[ المحذوف اللام وجب حذف اللام فى الوقف ، فاذا وقفت على الفعل الناقص  
والاسم المنقوص ] الثابت لامهما فى الوصل لحذف لامهما جائز ، لا واجب ، قال  
سيبويه : إثبات الواوات والياءات فى مثله أقيس الكلامين

هذا ، وأما الألف فلا يحذف : لا فى القواصل ، ولا فى القوافى ، إلا للضرورة  
كما قال :

\* رَهْطٌ مَرَجُومٌ وَرَهْطٌ اِنِّ الْمَعْلُ \*

وذلك لخفة الألف وثقل الواو والياء ، قال سيبويه ما معناه : إنك تحذف  
فى القوافى الواو والياء الأصليتين تبعاً للواو والياء الزائدتين التابعتين للضمة والكسرة.  
المشابهتين للواو والياء فى وقف أزد السراة ، يعنى أنك تحذف الياء من « يَفْرِى »  
تبعاً لحذف الياء فى البيت الذى قبله ، وهو

٩٨ — وَلَانتَ أَشَجْعُ مِنْ أَسَامَةِ إِذْ

دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلَجَّ فِي الدُّعْرِ (١)

(١) هكذا وقع هذا البيت فى كل النسخ ، وهو كذلك فى كثير من كتب  
النحاة وفى صحاح الجوهري ، والحقيقة أن البيت ملحق من بيتين : أحدهما

فلما جَوَزَ حذف ياء « الذعر » لأنه مثل وقف أزد السراة نحو « مررت  
بمَري » تبعه في حذف الياء الأصلي ؛ إذ القوافي يجب جريها على نمط واحد ،  
وكذا في الواو ، نحو قوله :

٩٩ — وَقَدْ كُنْتُ مِنْ سَلَمَى سِنِينَ ثَمَانِيَا عَلَى صِيرِ أَمْرِ مَا يُمَرُّ وَمَا يَحُلُّ (١)  
وإنما جوزت هنا حذف الواو — وإن كان أصلا — لأنك حذف الواو  
الزائد الناشئ للاطلاق في « الثقل » قبل هذا البيت لما قصدت التقييد في قوله :  
١٠٠ — صَحَا الثَّقَابُ عَنْ سَلَمَى وَقَدْ كَادَ لَا يَسْلُو

وَأَقْفَرَ مِنْ سَلَمَى التَّعَانِيقُ وَالثَّقَلُ (٢)

---

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الذَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيتَ نَزَالَ وَلُجَّ فِي الذَّرْعِ  
وهو زهير بن أبي سلمى من قصيدة الشاهد السابق ، والبيت الثاني هو :  
وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أَسَامَةَ إِذْ يَقَعُ الصَّرَاخُ وَلُجَّ فِي الذَّرْعِ  
وهو للمسيب بن علس . وأسامة : علم للأسد ، ونزال : اسم فعل أمر بمعنى  
انزل ، وقد قصد هنا لفظها ، ولذلك وقعت نائب فاعل ، والذعر : القزع ،  
ولجّاج الناس فيه معناه تابهم فيه أو اشتداده بهم ، والاستشهاد بالبيت في  
قوله « الذعر » حيث حذف الياء التي تنشأ من كسرة الراء إذا كانت القافية مطلقة ،  
والفرق بين هذا والذي قبله أن الياء المحذوفة من السابق لام الكلمة ، وهي  
هنا حرف زائد للروى

(١) هذا البيت زهير بن أبي سلمى المزني من قصيدة له مطلعها الشاهد  
الآتي بعد هذا ، وقوله « على صير أمر » أي : على مشاركة أمر ، ويمر ويحلو :  
أي يصير مرا وحلوا ، يريد أنه من محبوبته على حال لاتعد وصالا ولا هجرانا ؛  
ولو أنها هجرته ليئس ، ولو واصلته لنعم ، فهو غير يائس منها ولا ناعم في  
هواها . والاستشهاد بالبيت في قوله « يحل » حيث حذف الواو التي هي لام  
الكلمة ثم سكن ما قبلها

(٢) هذا البيت مطلع قصيدة زهير بن أبي سلمى المزني التي منها الشاهد

وإنما حذف هذا الواو الزائد شبيها له بالواو الزائد في لغة أزد السراة في  
« جاءني زيد »

وأما الألف فلا تحذف في القوافي نحو قوله :

١٠١ — دَايَنْتُ أَرْوَى وَالْدَيُونُ تُقْضَى

فَمَطَلْتُ سَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضًا (١)

لأن الألف الموقوف عليه لا يحذف في الأشهر في نحو « زيدا » كما يحذف  
جمهور العرب الواو والياء الحادثتين في الوقف في لغة أزد السراة ، قال سيوييه :  
وقد دعاهم حذف ياء نحو « يقضى » وواو نحو « يدعو » في القوافي إلى أن حذف  
ناس كثير من قيس وأسد الواو والياء اللتين هما ضميران ، ولم يكثر حذفهما كثرة حذف  
نحو ياء « يرمى » وواو « يدعو » لأنها كلمتان وليستا حرفين ، وينشد :

السابق ، وأقصر : خلا ، والتعانيق والثقل : موضحان ، ومعنى البيت قد أطاق  
قلبي عن اللجاج في هوى سلمى وما كاد يفيق . والاستشهاد بالبيت في قوله  
« والثقل » حيث حذف الواو التي تكون للاشباع إذا كانت القصيدة مطلقة ، ثم سكن  
ما قبلها ليجرى على سنن واحد مع الشاهد السابق ، وقد علمت أنهم لا يبالون  
إذا وقفوا بأن يختل وزن البيت ، والفرق بين هذا والبيت السابق أن الواو  
المحذوفة من هذا الشاهد واو الاشباع ، والواو المحذوفة من الشاهد السابق  
لام الكلمة

(١) هذا الشاهد من الرجز المنطور لرؤفة بن العجاج ، وأروى : اسم امرأة ،  
وقوله « والديون تقضى » جملة حالية ، يريد أنه أسلف هذه المرأة حجة وودادا  
واعتذر أن تجزيه بهما حجة وودادا مثلما لأن الديون يقضيها المدينون ، ولكنها  
أدت إليه بعض هذا الدين ولوته في بعضه الآخر . والاستشهاد بالبيت في قوله  
« تقضى » ، و« بعضا » حيث أثبت الألف في الموضعين ولم يحذفها كما تحذف الواو والياء .  
من قبل أن الألف ليس حكما كحكمهما ، وألف تقضى لام الكلمة ، وألف . . .  
لف الإطلاق التي تنشأ من إشباع الفتحة

١٠٢ — لَا يُبْعِدُ اللَّهُ إِخْوَانًا تَرَ كَثُفَهُمْ

لَمْ أَذِرْ بَعْدَ غَدَاةِ الْبَيْنِ مَاصِنَعٌ <sup>(١)</sup>

محذف الواو وإسكان العين ، وأنشد أيضا :

١٠٣ — يَأْذِرُ عَبْلَةً بِالْجَوَاءِ تَسْكَلُكُمْ وَعِمِي صَبَاحًا دَارَ عَبْلَةٍ وَأَسْلَمَ <sup>(٢)</sup>

باسكان الليم ، ولا يحذف ألف الضمير في نحو قوله

١٠٤ — خَلِيلِي طَيْرًا بِالتَّفَرُّقِ أَوْ قَعًا <sup>(٣)</sup>

لما ذكرنا قبيل

قوله « وحذفها فيهما قليل » أى حذف الواو والياء في الفواصل والقوافي ،

(١) هذا البيت من قصيدة لقيم بن أبي بن مقبل ، وقبلة قوله :

نَاطَ الْفُؤَادَ مَنَاطًا لَا يُلَاقُهُ حَيَّانٍ : دَاعٍ لِإِصْعَاقٍ ، وَمُنْدَفِعُ

وناط : علق ، والمناط : مصدر ميمي منه ، ويلانته : يواقته ، والإصعاد :

الارتقاء ، تقول : أصعد فلان إذا ارتقى شرفا أو نحوه ، والاندفاع : الهبوط

والانحدار ، والبين : الفراق ، والاستشهاد بالبيت في قوله « صنع » وأصلها صنعوا

لحذفت واو الضمير كما يحذفون واو يسمو ويحلو ، وياء يقضى ويرى ، غير مبالين

باختلال الوزن

(٢) هذا مطلع قصيدة طويلة لعنترة بن شداد العبسي ، وتعتبر عند بعضهم من

المعلقات ، وعجلة : اسم امرأة وهي محبوبته ، والجواء - بكسر الجيم مدودا - : اسم موضع ،

وعمي : مقتطع من انعمى أو أمر من وعم يعم - كوعد يعد . والاستشهاد بالبيت

في قوله « تكلم » و « اسلم » حيث حذف ياء الضمير منهما ، وأصلها تكلمى واسلمى

لحذف الياء كما حذف الشاعر الذى قبله الواو في قوله « صنع »

(٣) هذا نصف بيت من الطويل لم نعثر له على تنمة ولا على نسبة إلى قائله ،

والاستشهاد به في قوله « قعا » حيث لم يحذف الألف التي هي ضمير الاثنين كما حذف

الياء التي هي ضمير الواحدة المخاطبة في بيت عنتره ، وكما حذف واو جماعة المذكورين

في بيت تميم السابق

وأنا لا أعرف حذف واو الضمير في شيء من القواصل كما كان في القوافي ، وحذف  
ياء الضمير في القواصل ، نحو : ( فَيَأَيَّ قَاعَبُدُونِ )

قال : « وَحَذَفُ الْوَائِ فِي ضَرْبِهِ وَضَرْبِهِمْ فِيمَنْ أُلْحِقَ »

أقول : قد بينا في باب المضمرات أن غائب الضمير المتصل منصوب به أو  
مجرور به مختصراً من غائب المرفوع المنفصل بحذف حركة واو هو ، لكنهم لما  
قصدوا التخفيف في المتصل لكونه كجزء الكلمة المتقدمة نظروا

فإن كان قبل الهاء ساكن نحو مِنْهُ وَعَلَيْهِ لم يأتوا في الوصل بالواو والياء  
الساكنين ، فلا يقولون على الأكثر : منهو ، وعليه ؛ لتقل الواو والياء ،  
ولكون الهاء خلفاتها كالسدم ، فكأنه يلتقي ساكنان إن قالوا ذلك ، ولم  
يحذفوا من عَلَيْهِمَا وَمِنْهَا — وإن كان كاجتماع ساكنين أيضاً — نخفة الألف ،  
فهذا نظير تركهم في الأكثر قلب التنوين في المرفوع والمجرور حرف لين في  
الوقف وقلبهم له ألفاً في المنصوب ، وقد اختار سيديوه إثبات الصلة بعد الهاء  
إذا كان الساكن الذي قبلها حرفاً صحيحاً نحو مِنْهُ وَأَصَابَتْهُ ، وحذفها إذا كان  
الساكن حرف علة ، نحو ذُو قُوَّةٍ وَعَصَاهُ وَلَدَيْهِ وفيه ، ولم يفرق المبرد بين  
الصحيح وحرف العلة الساكنين قبل الهاء ، وهو الحق ؛ إذ شبه التقاء  
الساكنين في الكل حاصل ، وعليه جمهور القراء ، نحو ( منه آيات ) و ( فيه  
آيات ) ولو عكس سببويه لكان أنسب ؛ لأن التقاء الساكنين إذا كان أولهما  
ليناً أهون منه إذا كان أولهما صحيحاً ،

وإن كان قبل الهاء متحركاً نحو بِهِ و غلامه فلا يدمن الصلة ، إلا أن يضطر  
شاعر فيحذفها ، كقوله :

١٠٥ — وَأَيَّقَنَ أَنَّ الْخَلِيلَ إِنْ تَلْتَبَسَ بِهِ

يَكُنْ لِفَسِيلِ النَّخْلِ بَعْدَهُ آيَرُ (١)

(١) هذا البيت من الطويل ، وقائله حنظلة بن فانك ؛ ولم يتعرض له البغدادى

وقال المتنبي :

١٠٦ تَمَثَّرَتْ بِهٍ فِي الْأَفْوَاهِ أَسْنَنُهَا  
وَالْبُرْدُ فِي الطَّرْقِ وَالْأَقْلَامُ فِي الْكُتُبِ (١)

نحذف الصلة في مثله كحذف الألف في قوله

\* زَهَطُ مَرَجُومٍ وَزَهَطُ ابْنِ الْمُعَلِّ \*

وذهب الزجاج إلى أن الصلة بعد الهاء ليست من أصل الكلمة ، وهو ظاهر

في شرح شواهد شرح الشافية ، وهو من شواهد سيويه أورده في باب « ما يجوز في الشعر ولا يجوز في الكلام » (ح ١ ص ١١) وقد قال الأسلم في شرح هذا الشاهد من كتابه شرح شواهد سيويه : « أراد بعده ، نحذف الواو ضروره ، والبيت يتأول على معنيين : أحدهما - وهو الأصح - أن يكون وصف جانا ، فيقول : أيقن أنه إن كنت به الخيل قتل فصار ماله إلى غيره فكبح ( أى : جبن ) وانهمزم ، والمعنى الآخر أن يكون وصف شجاعا ، فيقول : قد علم أنه إن ثبت وقتل لم تعير الدنيا بعده وبقي من أهله من يخلفه في حرمه وماله ، فثبت ولم يبال بالموت ، ومسيل النخل : صفاره ، واحده فسيلة ، والآبر : المصلح له القائم عليه ، والآبار : تلقيح النخل » اهـ (١) هذا البيت من قصيدة المتنبي كما قال المؤلف يرثى فيها خولة أخت سيف الدولة بعد عودته من مصر ، والمتنبي ليس ممن يوجب شمه ، ولكن المؤلف قد جرى في هذا الكتاب وفي شرح الكافية على أن يذكر بعض الشواهد من شعر المتنبي وشعر أبي تمام والبحتري ، ولعله متأثر في ذلك بنجار الله الزحشرى فأباه لأن يستشهد على اللغة والقواعد بشعر هؤلاء ، وكأنه كما قال عز أبي تمام - وقد استشهد بدست له في الكشف - : أجمل ما يتوله بمنزلة ما يرويه . والشاهد في بيت المتنبي قوله « به » حيث حذف صلة الضمير المتجورور المكسور ما قبله ، وهى الياء . وأصله « بهى » والضمير في به يعود إلى الخبر الذى ذكره في بيت قبله وهو قوله :

طَهَى الْجَزِيرَةَ حَتَّى جَاءَ فِي خَيْرِهِ فَرَعَتْ فِيهِ بَأْسَ مَالِي إِلَى الْكَذِبِ

فهو ل : لقد كان من هول هذا الخبر وقد اخذه أن سثرت الألسن في الأفواه فلم تسطيع الكلام ، وعبر ب البرد في الطارق وسثرت الأقلام في الكتب . والبرد : جمع مريد ، وأصله برد - مصمتين - تخفف كما تخفف سق



مذهب سيويه ، واستدل الزجاج عليه بحذفها في الوقف ، ولبس بقوى ؛ لأن ما هو من نفس الكلمة من حروف اللين قد يحذف كما في الْقَاضِي . وأما وجوب حذف الصلة في الوقف دون ياء القاضى فلكونها مما له حظ في السقوط في حال الوصل ، نحو منه وفيه

هذا الذى ذكرنا كله حال الضمير الغائب المفرد المذكر في الوصل ؛ فإذا وقفت عليه فلا بد من ترك الصلة ، سواء كانت ثابتة في الوصل ، نحو بهى ولمو ، اتفاقا ، ومنهو وعليهى عند بعضهم ، أولا ، نحو منه وعليه عند الأكثرين ، وذلك لأن من كلامهم أن يحذفوا في الوقف ما لا يذهب في الوصل ، نحو ضربنى وغلالمى ، فالتزموا حذف هذا الحرف الذى ثبت حذفه في الوصل كثيرا ، نحو عليه ومنه ، ولا بد من إسكان الهاء في الوقف سكن ماقبله أو تحرك قوله « وضربهم فيمن ألحق » أى : فيمن ألحق الواو في ميم الجمع ، أو الياء في الوصل ، كما بينا في للضررات من أن بعضهم يقول : عليكمو أقسكم ، وعليهى مال ، فمن لم يلحق الصلة في ميم الجمع وصلا فلا كلام في الوقف عليها بالإسكان ، ومن ألحقها وصلا أوجب حذفها في الوقف أيضا ؛ لأن ما كثر حذفه في الوصل من الواو والياء وجب حذفه في الوقف ، نحو منه وعليه

قال : « وَحَذَفُ الْيَاءِ فِي تَوِ وَهَذِهِ »

أقول : اعلم أن الهاء في « هذه » و « ته » بدل من الياء في هذى وتى ، كما تقدم ، والياء بعد الهاء في الأغلب لأجل تشبيه الهاء بهاء المذكر المكسور ماقبلها ، نحو بهى وغلالمى ، كما تبين قبل ، إلا أن هاء الضمير قد يوصل — عند أهل الحجاز مع كون ماقبلها مكسورا أو ياء — بالواو ، نحو بهو وعليهو ، وذلك لكون الضمير الجرور في الأصل هو الرفع المنفصل ، كما سرى بابه ، ولا يوصل هاء « ذى » و « تى » بواو أصلا . وبعض العرب يبقونها على سكونها كيم الجمع ؛ فلا يأتى بالصلة ، وهو الأصل ، ولكنه قليل الاستعمال ، يقول : هَذِهِ

وصلا ووقفا ، وبعضهم يحذف الياء منها في الوصل ، ويبقى كسرتها ، فإذا وقت عليها فلا خلاف في إسكان الهاء وترك الصلة كما ذكرنا في منه ولديه

واعلم أن بعض الناس مَنَعَ من الرَّوْم والإشمام في هاء الضمير ، إذا كان قبله ضم أو كسر ، نحو يَعْلَمُهُ وَبُلَايِهِ ، وكذا إذا كان قبله واو أو ياء ، نحو عَقَلُوهُ وَبَأْيِهِ ، وذلك لأن الهاء الساكنة في غاية الخفة حتى صارت كالعدم ؛ فإذا كانت في الوقف بعد الضمة والواو فكأنك ضمت الحرف الأخير الموقوف عليه أو جثت في الآخر واو ، إذ الهاء كالعدم للضعف ، فلورمت عقيبها بلا فصل : أى أتيت ببعض الضمة ، أو أشمت : أى ضمت الشفتين ، لم يتبيننا ؛ إذ يحسب السامع والناظر أن ذلك البعض من تمام الضم الأول ، وضم شفتيك للإشمام من تمام الضم الأول ، إذ الشئ لا يتبين عقيب مثله ، كما يتبين عقيب مخالفه ، وكذلك الكلام في الرَّوْم بعد الهاء المكسور ما قبلها أو الهاء التي قبلها ياء ، وأيضاً فإن الرَّوْم والإشمام لبيان حركة الهاء ، وعلى التقديرات المذكورة لا يحتاج إلى ذلك البيان ؛ لأن الهاء التي قبلها ضمة أو واو لا تكون إلا مضمومة ، والتي قبلها كسرة أو ياء لا تكون إلا مكسورة في الأغلب ، وأما إذا كانت الهاء المضمومة بعد الفتحة نحو إن غَلَامَهُ أو بعد الساكن الصحيح نحو مِنْهُ فإنه يجوز الرَّوْم والإشمام بلا خلاف ، وبعضهم أجازها بعد هاء الضمير مطلقاً ، سواء كان بعد واو أو ياء أو غيرهما من الحروف ، وسواء كان بعد فتح أو ضم أو كسر وإن لم يتبيننا حق التبين كما مر .

قال : « وَابْدَالُ الْهَمْزَةِ حَرْفًا مِنْ جِنْسِ حَرَكَتِهَا عِنْدَ قَوْمٍ ، مِثْلَ هَذَا الْكَلِمَاتِ وَالْجَبُّ وَالْبَطْوُ وَالرَّدْوُ ، وَرَأَيْتُ الْكَلَامَ وَالْخَبَا وَالْبَطَا وَالرَّدَا ، وَمَرَرْتُ بِالْكَلَى وَالْخَبَى وَالْبَطَى وَالرَّدَى ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : هَذَا الرَّدَى وَمِنْ الْبَطْوِ فَيُنْبَسِعُ » .

أقول : اعلم أن المهمزة هي أبعد الحروف وأخفاها ؛ لأنها من أقصى الحلق ، فإذا وقفوا عليها — وبالوقف يصير الجرف الوقوف عليه أخفى مما كان في الوصل ، وذلك لأن الحرف أو الحركة التي تلي الحرف تبين جرسه ، ولذلك يقلب بعضهم الألف في الوقف واوا أو ياء ، لأنهما أئين منها — احتاجوا إلى بيانها فنقول : المهمزة للوقوف عليها إما أن تتخففا بالقلب ، أو الحذف ، كما هو مذهب أهل الحجاز على ما يجيء ، أو تحققت كما هو مذهب غيرهم ، والحققة تحتاج إلى ما يبينها ؛ لأنها تبقى فتخفى ، بخلاف الخففة ، فالحققة لا تخلو من أن يكون قبلها ساكن أو متحرك ، فإن ساكن ما قبلها وقفت عليها بحذف حركتها في الرفع والجر ، كما تقف على نحو عَمَرُو وبكر ، فيجرى فيها مع الاسكان الروم والإشمام ، لا التضعيف ، كما يجيء .

وناس كثير من العرب يلقون حركتها على الساكن الذي قبلها أكثر مما يلقون الحركة في غير المهمزة ، وذلك لأنها إذا كانت بعد الساكن كانت أخفى ؛ لأن الساكن خاف فيكون خاف بعد خاف ، فإذا حركت ما قبلها كان أئين لها ، فلما كانت أحوج إلى تحريك ما قبلها من سائر الحروف لقرط خفاها ألغوا حركاتها على ما قبلها ، فتحة كانت أو ضمة أو كسرة ، ولم يفتلوا في غير المهمزة الفتحة إلى ما قبل الحرف ، كما يجيء ، وأيضاً ألغوا ضم المهمزة إلى ما قبلها في الثلاثي المكسور القاء ، نحو هذا الرُّدْءُ ، وكسرها إلى ما قبلها في الثلاثي المضموم القاء نحو من البُطْيُءُ ، وإن انتقل القنطان بهذا النقل إلى وزن مرفوض ، ولم يبالوا بذلك لمروض ذلك الوزن في الوقف وكونه غير موضوع عليه الكلمة ، ولم يفعلوا ذلك في غير المهمزة ، فلم يقولوا : هَذَا عِدْلٌ ، ولا من البُسْرِ ، كل ذلك لكرههم كونَ المهمزة ساكنة ساكنة ما قبلها ، ولا يجيء في المنقول إعرابها إلى ما قبلها الروم والإشمام ؛ لأنها لبيان الحركة ، وقد حصل ذلك بالنقل

وبعض بني تميم يتفادى من الوزنين المرفوضين في الهمزة أيضا مع عروضهما ، فيترك نقل الحركة فيما يؤدي إليهما : أى الثلاثى المكسور القاء والمصموها ، بل يتبع العين فيهما القاء في الأحوال الثلاث ، فيقول : هذا البُطُو ، ورأيت البُطُو ، ومررت بالبُطُو ، وهذا الرَّذى ، ومررت بالرَّذى ، ورأيت الرَّذى ، وذلك أنهم لما رأوا أنه يؤدي النقل في البُطء في حال الجر وفي الرَّذء في حال الرفع إلى الوزنين المرفوضين أتسرا العين القاء في حال الجر في البُطُو وفي حال الرفع في الرَّذء ؛ فتساوى الرفع والجر فيهما ، فكروا مخالفة النصب إياها ، فأتبعوا العين القاء في الأحوال الثلاث ، فيجرى في هذين للتبع عيسهما فاءهما في الإسكان الروم والإشمام لأنهما إبيان حركة الآخر وهى نقلت إلى ما قبله لكنها أزيلت بإتباع العين للقاء فاحتيج إلى بيانها

وبعض العرب لا يقنع من بيان الهمزة بما ذكرناه ، بل يطلب أكثر من ذلك ، وهم على ضربين : بعضهم يحذف حركة الهمزة ولا ينقلها ، ثم يقلب الهمزة إلى حرف علة يجانس حركة الهمزة ، فيقول : هذا الوَثُو<sup>(١)</sup> والبُطُو والرَّذُو ، ومررت بالوَثى<sup>(١)</sup> والبُطى والرَّذى ، بسكون العين في الجميع ، وأما في حالة النصب فلا يمكنه تسكين ما قبل الألف ؛ إذ الألف لا تنجى إلا بعد فتحة ، فيقول : رأيت الوَثا<sup>(١)</sup> والبُطا والرَّذا ، بالنقل والقلب ، فهنا بين الهمزة قبلها ألفا كما بين بعضهم الألف في نحو حبل قبلها همزة ؛ لأن الألف المفتوح ما قبلها هنا أئين من الهمزة الساكن ما قبلها ، كما أن الهمزة المتحرك ما قبلها كانت أئين من الألف هناك

وبعضهم ينقل الحركات إلى العين في الجميع ، ثم يدبر الهمزة في القلب بحركة ما قبلها ، فيقول : هذا البُطُو والوَثُو والرَّذُو ، ومررت بالبُطى والوَثى والرَّذى .

(١) الروث : توجع في العظم بغير كسر ، وبابه فرح

ورأيت البُطْأَ والوُثَا والرَّدَا ، وليس هذا القلب تخفيفا للهزة كما في يِرٍ ورَّاسٍ ومُومِنٍ ؛ لأنهم ليسوا من أهل التخفيف ، بل هذا القلب للحرص على بيان الحرف الموقوف عليه

ثم إن الذين تقادوا مع الهزة من الوزن المرفوض مع عروضه من الناقلين للحركة يتفادون من ذلك مع قلب الهزة أيضا ، فيقولون : هذا البُطْأُ ، ومررت بالبُطْأُ ، ورأيت البُطْأُ ، وهذا الرَّدِي ، ومررت بالرَّدِي ، ورأيت الرَّدِي ، فألزموا الواو في الأول والياء في الثاني ، وفي هذا المقلب لأمه حرف لين لا يكون رَوْم ولا إشمام ؛ لأن الحركة كانت على الهزة لاعلى حرف اللين ، كما سر في ثاء التأنيث .

هذا كله إذا كان ما قبل الهزة ساكنا ؛ فإن كان متحركا ، نحو الرِّشَاءُ وأَكْمُوْ وأَهْنِيْ ، فإنك تقف عليه كما تقف على الْجَمَلِ والرَّجُلِ وَالْكَبِدِ من غير قلب الهزة ، لأن حركة ما قبلها تبينها ، فيجري فيه جميع وجوه الوقف ، إلا التضعيف كما يجيء ، وإلا النقل لتحرك ما قبلها

وبعض العرب - أعنى من أهل التحقيق - يدبرون المفتوح ما قبلها بحركة نفسها ، حرصا على البيان لادمم الفتحة لخفتها كالعدم ، فلا تقوم بالبيان حق القيام ، فيقولون : هذا الْكَلُوْ ، ورأيت الْكَلَا . ومررت بِالْكَلِّيْ ، يقلبون المضمومة واوا ، والمفتوحة ألفا ، والمكسورة ياء ؛ لأن الفتحة لا يستثقل بعدها حروف العلة ساكنة ، وأما المضموم ما قبلها والمكسورة ، نحو أَكْمُوْ وأَهْنِيْ ، فلا يمكن تديرهما بحركة أنفسهما ، لأن الألف لا تجيء بعد الضمة والكسرة ، والياء الساكنة لا تجيء بعد الضم ، ولا الواو الساكنة بعد الكسر ، وأيضا فالضمة والكسرة تقومان بالبيان حق القيام ، فَبَقَوْا الممزيين على حالهما ، ولم يفتوسهما كما قبلوا المفتوح ما قبلها

هذا كله على مذهب الذين مذهبهم تحقيق الهزة ، فأما من التخفيف فإنهم

يُخَفَّفُونَهَا كما هو حق التخفيف ؛ فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا سَاكِنًا تَقْلُوا حَرَكَتَهَا إِلَى مَا قَبْلَهَا وحذفوها ، ثُمَّ حَذَفُوا الْحَرَكَةَ لِلْوَقْفِ ، نَحْوُ الْخَبِّ وَالرَّذِّ وَالْبُطِّ ، فَيَجِيءُ فِيهِ الْإِسْكَانُ وَالرُّومُ وَالْإِثْمَامُ وَالتَّضْعِيفُ ، وَفِي الْمَنْصُوبِ الْمُنُونُ يَقْلِبُ التَّنْوِينَ أَلْفًا لَا غَيْرَ ، نَحْوُ رَأَيْتَ بُطًّا وَرَدًّا وَخَبًّا ؛ وَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا مَتَحَرِّكًا دَبَّرَتْ بِحَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا ؛ فَالْخَطُّ أَلْفٌ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ ، وَأَكْمُو وَارْ ، وَأَهْنِيءْ يَاءُ ، فَلَا يَكُونُ فِيهَا إِلَّا الْإِسْكَانُ دُونَ الرُّومِ وَالْإِثْمَامِ كَمَا قُلْنَا فِي تَاءِ التَّأْنِيثِ ، وَلَا يُمْكِنُ فِيهَا التَّضْعِيفُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الصَّحِيحِ كَمَا يَجِيءُ ، وَيَجِيءُ تِمَامُ الْبَحْثِ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ التَّخْفِيفِ فِي بَابِ تَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ

فَنَقُولُ : قَوْلُ الْمَصْنُفِ « إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ حَرْفًا مِنْ جَنْسِ حَرَكَتِهَا نَحْوُ هَذَا الْكَلَامِ » هَذِهِ هِيَ الْمَفْتُوحُ مَا قَبْلَهَا ، وَكَذَا فِي بَالِ الْكَلَامِ وَرَأَيْتَ الْكَلَامَ قَوْلُهُ : « الْخَبُّو وَالْبَطُّو وَالرَّدُّو وَالْخَبُّو وَالْبَطُّو وَالرَّدُّو وَالْخَبُّو وَالْبَطُّو وَالرَّدُّو » هَذِهِ أَمْثَلُ الْهَمْزَةِ الْمُدْبَرَةِ بِحَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا الْمَنْقُولَةِ مِنَ الْهَمْزَةِ إِلَيْهِ

قَوْلُهُ « وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ هَذَا الرَّدِيُّ وَمَنْ الْبَطُّو فَيَتَّبِعُ » الْإِتِّبَاعُ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ كَمَا ذَكَرْنَا ، لَا فِي الرِّفْعِ وَالْجَرِّ قَطُّ

وَكُلُّ مَا ذَكَرْنَا فِي هَذَا الْفَصْلِ فَهُوَ وَقْفٌ غَيْرُ أَهْلِ التَّخْفِيفِ قَالَ : « وَالتَّضْعِيفُ فِي الْمَتَحَرِّكِ الصَّحِيحِ غَيْرِ الْهَمْزَةِ الْمَتَحَرِّكِ مَا قَبْلَهُ ، نَحْوُ جَعْفَرٍ ، وَهُوَ قَلِيلٌ ، وَنَحْوُ الْقَصَبِ شَادَّ ضَرُورَةً »

أَقُولُ : اعْلَمْ أَنَّ الْمَقْصُودَ بِالرُّومِ وَالْإِثْمَامِ وَالتَّضْعِيفِ ثَلَاثَتُهَا شَيْءٌ وَاحِدٌ ، وَهُوَ بَيَانُ أَنَّ الْحَرْفَ لِلْوَقْفِ عَلَيْهِ كَانَ مَتَحَرِّكًا فِي الْوَصْلِ بِحَرَكَةِ إِعْرَابِيَّةٍ أَوْ بِنَائِيَّةٍ ؛ فَالَّذِي أَشْمُ نَبْءُهُ عَلَيْهِ بَهِيَّةُ الْحَرَكَةِ ، وَالَّذِي رَامَ نَبْءُهُ عَلَيْهِ بِصَوْتِ ضَعِيفٍ ، فَهُوَ أَقْوَى فِي التَّنْبِيهِ عَلَى تَحْرِيكِ الْحَرْفِ مِنَ الْإِثْمَامِ ، وَالَّذِي ضَعْفٌ فَهُوَ أَقْوَى تَبْيِينًا لِتَحْرِيكِ الْحَرْفِ فِي الْوَصْلِ مِنْ رَامَ ، لِأَنَّهُ نَبْءُهُ عَلَيْهِ بِالْحَرْفِ ، وَذَلِكَ بِبَعْضِ الْحَرَكَةِ ، وَإِنَّمَا قُلْنَا إِنَّهُ نَبْءُهُ بِتَضْعِيفِ الْحَرْفِ عَلَى كَوْنِهِ مَتَحَرِّكًا فِي الْوَصْلِ

لأن الحرف المضعف في الوصل لا يكون إلا متحركاً ؛ إذ لا يجمع بين ساكنين ، هذا ما قيل ، والذي أرى أن الرّوم أشدّ تبييناً ؛ لأن التضعيف يستدل به على مطلق الحركة وبالروم على الحركة وخصوصها ، وأيضاً فإن الروم الذي هو بعض الحركة أدل على الحركة من التضعيف الذي يلزم الحركة في حال دون حال : أي في حال الوصل دون حال الوقف ، والتضعيف أقل استعمالاً من الروم والاشمام ؛ لأنه إتيان بالحرف في موضع يحذف فيه الحركة ، فهو تثقيل في موضع التخفيف ، وعلامة التضعيف الشين على الحرف ، وهو أول [ حرف ] « شديد »

وشرط التضعيف أن يكون الحرف المضعف متحركاً في الوصل ؛ لأن التضعيف كما تقدم لبيان ذلك ، وأن يكون صحيحاً ؛ إذ يستقل تضعيف حرف العلة ، وأن لا يكون همزة ، إذ هي وحدها مستقلة ؛ حتى إن أهل الحجاز يوجبون تخفيفها مفردة إذا كانت غير أول كما يجيء في باب تخفيف الهمزة ، وإذا ضغفتها صار النطق بها كالتثنية ، وإنما اشترط أن يتحرك ما قبل الآخر لأن المقصود بالتضعيف بيان كون الحرف الأخير متحركاً في الوصل ، وإذا كان ما قبله ساكناً لم يكن هو إلا متحركاً في الوصل لثلاث يلتقي ساكنان ، فلا يحتاج إلى التنبيه على ذلك فان قيل : أليس الأسماء المملوءة التي قبل آخرها حرف لين كلام ميم زيد اثنان يجوز فيها التقاء الساكنين في الوصل لجريه مجرى الوقف ؟ فهلا نبه في نحو « جاء في زيد » و « أتاني اثنان » بالتضعيف على أنه ليس من تلك الأسماء الساكنة أواخرها في الوصل بل هي متحركة الأواخر فيه

قلت : تلك الأسماء لا تكون مركبة مع عاملها ، وزيد في قوله « جاء في زيد » مركب مع عامله ، فلا يلتبس بها

وأجاز عبد القاهر تضعيف الحرف إذا كان قبله مدة كسعيد وعمود ، نظراً إلى إمكان الجمع بين اللين والمضعف الساكن بعده ، ويدفعه السماع والقياس ، والتضعيف يكون في الرفع والمجرور مطلقاً ، وأما المنصوب فإن كان منونا

فليس فيه إلا قلب التنوين ألفا إلا على لغة ربيعة ؛ فاهم يجوزون حذف التنوين فلا منع إذن عندهم من التضعيف ؛ وإن لم يكن منونا ، نحو رأيت الرجل ، ولن نجمل ، ورأيت أحد ، فلا كلام في جواز تضعيفه كما في الرفع والجر

قوله « ونحو القَصَبَا شاذ ضرورة » اعلم أن حق التضعيف أن يلحق المرفوع والمضموم والمجرور والمكسور والمنصوب غير المنون ، كما ذكرنا ، والمفتوح ، وأما المنصوب المنون فيكتفى فيه كما قلنا بقلب التنوين ألفا ، وينبغي أن يكون الحرف المضعف ساكنا ؛ لأنك إنما تضعفه لبيان حركة الوصل ؛ فإذا صار متحركا فانت مستغن عن الدلالة على الحركة ، إذ هي محسوسة ، لكنهم جوزوا في القوافي خاصة بعد تضعيف الحرف الساكن أن يجر كوا المضعف لقصد الإتيان بحرف الإطلاق ؛ لأن الشعر موضع التزعم والغناء وترجيع الصوت ، ولا سيما في أواخر الأبيات ، وحروف الإطلاق : أي الألف والواو والياء هي المتعينة من بين الحروف للتريد والترجيع الصالحة لها ، فمن ثم تلحق في الشعر لقصد الإطلاق كلمات لا تلحقها في غير الشعر نحو قوله :

١٠٧ — \* قِفَا نَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِي <sup>(١)</sup> \*

(١) هذا صدر بيت هو مطلع معلقة امرئ القيس ، وبجزمه قوله :

\* يَسْقُطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَصَوْمِلِ \*

وقفا : أمر بالوقوف مؤكدا بالنون الخفيفة ، أو مسند إلى ألف الاثنين ، والسقط : مثلث السين ، والقاف فيه ساكنة ، وهو منقطع الرمل ، واللوى : ما تراكم منه ، والمراد هنا مكان بعينه ، والدخول وحومل : موضعان ، وقد كان الأصمعي يعيب امرأ القيس في قوله « بين الدخول لحومل » وذلك لأن من شروط « بين » أن تضاف إلى متعدد نحو جلست بين العلماء أو متعاطفين بالواو نحو جلست بين زيد وعمرو ، والعلماء يقولون في الاعتذار عن ذلك : إن المراد بالدخول أما كن متعددة كل واحد منها يسمى بذلك ، وكأنه قال : بين أما كن الدخول ؛ فهو كالمثال الأول ؛ والاستشهاد بالبيت هنا على أنه ألحق حرف الإطلاق في الوقف ، وذلك بما يختص بالشعر ولا يجوز في الكلام لأنهم قد يتغنون بالشعر فهم في حاجة إلى مد الصوت به



ولا تقول « مررت بعمري » إلا على لغة أزد السراة ، ونحو قوله

١٠٨ — \* آذَنْتَنَا بَيْنِنَا أَسْمَاءُ<sup>(١)</sup> \*

ولا تقول « جاءتنى أسماء » وتقول فى الشعر : الرجلُ ، والرجُلُ ، والرجُلُ ، والرجُلُ ،

ولا يجوز ذلك فى غير الشعر فى شىء من اللغات ، وكذا قوله :

١٠٩ — \* وَمُسْتَلْتِمٍ كَشَفْتُ بِالرَّمْحِ ذَيْلَهُ

أَقَمْتُ بِمَضْبٍ ذِي شَقَاشِقٍ مَيْلَهُ<sup>(٢)</sup>

جاء بالصلة بعد هاء الضمير ، ولا يجوز ذلك إذا وقعت عليه فى غير الشعر ،

نحو « جاءنى غلامه » فلما جاز لهم فى الشعر أن يحركوا لأجل المجيء بحرف الإطلاق

ما حقه فى غير الشعر السكون جوزوا تحريك اللام المضمف فى نحو قوله

(١) هذا صدر بيت هو مطلع معلقة الحارث بن حلزة البشكرى ، وعجزه قوله :

\* رَبِّ نَاوٍ يَمْلُ مِنْهُ الثَّوَاءُ \*

وبعده قوله :

آذَنْتَنَا بَيْنِنَا ثُمَّ وَلَّتْ لَيْتَ شِعْرِي مَتَى يَكُونُ اللَّقَاءُ

آذنتنا : أعلتنا ، واللين : الفراق ، والثاوى : المقيم ، والثواء : مصدره ، وولت :

أعرضت ، وخبر ليت فى قوله « ليت شعري » محذوف ناب الاستفهام منه . يقول :

إن هذه الفتاة قد أعلتنا بأنها على وشك الرحيل ثم أعرضت عنا ، واعترض بين

الكلام بقوله « رب ناول يمل منه الثواء » يريد رب مقيم ملول غير مرغوب فى إقامته .

والاستشهاد بالبيت فى قوله « أسماء » حيث زادوا الواو فى الوقف كما زادوا فى

بيت امرئ القيس الياء ، وهذا ما يختص بالشعر على ما قدمنا

(٢) المستلتم : الذى يلبس اللامة ، وهى الدرع ، تقول : استلتم الرجل ،

إذا لبسها ، وكشفت : طعنت ، والتشديد فيه للبالغة ، والمضب : السيف الفاطح ،

والشقاشق : جمع شقشقة ، وهى ما يخرج به البعير من فيه إذا هاج . والاستشهاد بالبيت

فى قوله « ذيله » وقو « ميله » حيث زاد الواو فى الوقف ، والوجه فيه ما ذكرناه

من قبل فى الشاهدين السابقين .

١١٠ — \* بِيَاذِلٍ وَجَنَاءٍ أَوْ عَيْلٍ <sup>(١)</sup> \*

مع أن حقه السكون لأجل حرف الإطلاق . وكذا الباء المضعف في قوله

١١١ — \* أَوْ الْحَرِيقُ وَافَقَ الْقَصَبَا <sup>(٢)</sup> \*

أصله السكون لحرك لأجل حرف الإطلاق ، كما أن حق نون الأندوين في قوله :

١١٢ — \* وَلَا تَبْقَى نُحُورُ الْأَنْدَرِينَا <sup>(٣)</sup> \*

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو لمنظورين مرثد الأسدى ، وهو من شواهد سيويه . والاستشهاد به في قوله « عيل » حيث ضعف لامه وحركه وحقه السكون في غير الشعر ، وقد أخطأ المؤلف في قوله « وليس في كلام سيويه ما يدل على كون مثله شاذاً أو ضرورة » فإن عبارة سيويه فيها ما يدل على أنه ضرورة . قال ( ص ٢٨٢ ) : « وأما التضعيف فقولك : هذا خالد ، وهو يجعل ، وهذا فرج . حدثنا بذلك الخليل عن العرب ، ومن ثم قالت العرب في الشعر في القوافي : سبباً يريد السبب ، وعيل يريد العيل ، لأن التضعيف لما كان في كلامهم في الوقف أتبعوه الياء في الوصل والواو على ذلك ، كما يلحقون الواو والياء في القوافي فيما لا يدخله ياء ولا واو في الكلام ، وأجروا الألف مجراها ، لأنها شريكتهما في القوافي ويمد بها في غير موضع التنوين ويلحقونها في غير التنوين فألحقوها بهما فيما ينون في الكلام ، وجعلت سبب كأنه مما لا تلحقه الألف في النصب إذا وقعت » أم قوله في الشعر في القوافي دليل على أنه لا يجيء مثله في الكلام ، وهذا معنى الضرورة ، وقد صرح الأعلام بذلك حيث قال : « الشاهد فيه تشديد عيل في الوصل ضرورة ، وإنما يشدد في الوقف ليعلم أنه متحرك في الوصل » اهـ والعيل : السريع ، والوجناء : الغليظة الشديدة ، والباذل : المسنة الغليظة

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور لرؤبة بن المعجاج وسيأتي قريباً في أثناء آيات رواها المؤلف وسنشره هناك

(٣) هذا عجز بيت لمعمر بن كلثوم التغلبي ، وهو مطلع معلقته ، وصدره قوله :

\* أَلَا هُبْنِي بِصَحْنِكَ فَاصْبَحِينَا \*

السكون ، كما في قولك « مررت بالمسلمين » والقوافي كلها موقوف عليها وإن لم يتم الكلام دون ما يليها من الأبيات ، ولهذا قلنا تجدد في الشعر القديم نحو الشجرى بالتاء وبعدها الصلة ، بل لا يجيء إلا بالهاء الساكنة ، وإنما كثر ذلك في اشعار المولدين ؛ فلي هذا التقرير ليس قوله « الْقَصَبَا » بشاذ ضرورة كما ليس تحريك نون « الأندرينا » وتحريك الراء في قوله :

١١٣ — لَبَّ الرِّيحُ بِهَا وَغَيْرَهَا بَعْدِي مَوَافِي الْمَوْرِ وَالْقَطْرِ<sup>(١)</sup>

لأجل حرف الاطلاق بشاذين اتفاقا ، مع أن حق الحرفين السكون لو لم يكونا في الشعر ، ولعدم كونه شاذا ترى تحريك المضعف للاطلاق في كلامهم كثيرا ، قال رؤبة :

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَّابَا فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَ أَنْ أُخْصِبَا<sup>(٢)</sup>

والأ : حرف يفتح به الكلام ، ويقصد به تنبيه المخاطب لما يأتي بعده ، وهي : فعل أمر من المحبوب ، وهو الاتقاء من النوم ، واصبحتنا : فعل أمر من صبح القوم يصبحهم - من باب نفع - أي : سقاهم الصوج وهو شرب الغداة ، ويقابله الغبوق ، والأندرين : قرية بالشام مشهورة بالخمر ، ويقال : إن اسم القرية أندر ، وإنما جمعها يريدونها وما حولها . والاستشهاد بالبيت في قوله « الأندرينا » حيث ألحق بها ألف الإطلاق ، وحقها السكون لولا الاضطرار

(١) هذا البيت من قصيدة لوهير بن أبي سلى المزني ، وقد مضى قريبا ذكر شاهدين منها ، وذكرنا هناك مطلعها مشروحا ، والضمير في قوله « بها » يعود إلى الديار ، والسواقي : جمع ساقية ، اسم فاعل من قولك : سفت الريح التراب تسفيه إذا ذرته ، والمور - بضم الميم - : الغبار ، والقطر : المطر ، وكان أبو عبيد يقول : ليس للقطر سواقي ، ولكنه أشركه في الجر - يريد تغيرت هذه الديار بما أثارته الرياح عليها من الغبار ، وبما تتابع عليها من المطر . والاستشهاد بالبيت في قوله « والقطر » حيث حرك الراء بالكسر لأجل حرف الاطلاق وهو الياء

(٢) هذه أبيات من الرجز المشطور لرؤبة بن المعجاج ، و« جدبابا » : يريد الجذب

إِنَّ الدَّبَّاءَ فَوْقَ الْمُتُونِ ذَبَّاءَ وَهَبَّتِ الرِّيحُ بِمُجُورٍ هَبَّاءَ  
تَتْرُكُ مَا أَبْقَى الدَّبَّاءُ سَبَبًا كَأَنَّهُ السَّيْلُ إِذَا اسْلَحَبًا  
أَوْ الْحَرِيقُ وَافَقَ الْقَصَبَا وَالتَّنَّيْنُ وَالْخُلْفَاءُ قَالَتْهَبَا

وليس في كلام سيبويه ما يدل على كون مثله شاذاً أو ضرورة ، بل إنما لم  
يكثر مثله غاية الكثرة لقلة تضعيفهم في الوقف لما ذكرنا أن الوقف حقه التخفيف  
لا التثقل ؛ فقلة مثل القصبا وعيمل مثل قلة نحو جاءني جعفر ويحمل ، وكان  
الواجب أن لا يالحق التضعيف المصوب المنون في نحو قوله :

\* تَتْرُكُ مَا أَبْقَى الدَّبَّاءُ سَبَبًا \*

لأن حقه أن يتحرك حرف إعرابه في الوقف ويقاب تنوينه ألقا لا غير ،  
ومع تحرك حرف الإعراب في الوقف ، للأجل الإتيان بحرف الإطلاق ؛ لا يضعف ،  
ليكن الشاعر حمل النصب على الرفع والنجر وفاسه عليهما كما في لغة ربيعة

واعلم أن النحاة قالوا : إن الشاعر في نحو قوله عيمل والقصبا أجرى الوصل  
بجرى الوقف ، يمتنون أن حرف الإطلاق هو الموقوف عليه ، إذ لا يؤتى به إلا  
للهقف عليه ، فإذا كان هو الموقوف عليه لم يكن ماقبله موقوفاً عليه ، بل في  
درج الكلام ، وهذا إجراء الوصل بجرى الوقف ، هذا ، وقال سيبويه : حدثني من  
أثق به أنه سمع أعرابيا يقول : أعطني أبيضة ، يريد أبيض ، والهاء للسكت ، وهو

فقال حركة الهاء إلى الدال الساكنة ثم ضعف الباء ، والباء : الجراد ، والمورد : الغبار  
والسبب - بزنة جعفر - : القفر والمقاظة ، وتشديد الباء فيه ضرورة كما سيقول  
المؤلف ، والسحب : امتد ، والقصبا : يريد القصب فشد الباء ، والتهبا كذلك ،  
والاستشهاد بهذه الآيات في قوله « جدبا ، والقصبا ، والتهبا ، وأخصا ، وسببا »  
حيث ضعف أو أحرها للوقف ، ثم حركها ضرورة

أقبح الشذوذ ؛ لأن هاء السكت لا يلحق إلا ما حركته غير إعرابية ، وأيضاً حرك المضعف لا لأجل حرف الإطلاق كما ذكرنا

قال : « وَتَقُلُّ الْحَرَكَةُ فِيمَا قَبْلَهُ سَاكِنٌ صَحِيحٌ إِلَّا الْفَتْحَةَ إِلَّا فِي الْهَمْزَةِ ، وَهُوَ أَيْضًا قَلِيلٌ ، مِثْلُ هَذَا بَكَرٌ وَخَبْرٌ ، وَمَرَزْتُ بَيْكِرٌ وَخَبِيءٌ ، وَرَأَيْتُ انْخَبَأُ ، وَلَا يُقَالُ رَأَيْتُ الْبَكَرَ ، وَلَا هَذَا حَبْرٌ ، وَلَا مِنْ قُلٍّ ، وَيُقَالُ : هَذَا الرَّدُّوُ وَمِنْ الْبُطْيِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَفِرُّ فَيَقْتَبِعُ »

أقول : قوله « وتقل الحركة » هذا وجه آخر من وجوه الوقف ، وهو قليل كقلة التضعيف ، إلا في الهمزة كما ذكرنا ، وذلك لفرض لم ذكرناه في قل حركة الهمزة ، وإنما قل هذا لتخير بناء الكلمة في الظاهر بتحريك العين الساكن مرة بالضم ومرة بالفتح ومرة بالكسر ، وإن كانت الحركات عارضة ، وأيضاً لاستكراه انتقال الإعراب الذي حقه أن يكون على الأخير إلى الوسط ، وإنما سهل لهم ذلك القرار من الساكنين والضن بالحركة الإعرابية الدالة على المعنى ، ولو ثبت ذلك في نحو مُنْذُ من المبنيات فالمسهل القرار من الساكنين فقط ، وهذا النقل ثابت في الرفع والجرا اتفاقاً ، وأما في النصب : فإن كان الاسم منوناً فلا يثبت إلا في لغة ربيعة لحذفهم الفتحة أيضاً ، وإن لم يكن منوناً فقد منعه سيبويه ، وقال : لا يقال رأيت أَلْبَكَرَ ، بناء على أن اللام عارضة ، والأصل التنوين ، فالمعرف باللام في حكم المنون ، وغير سيبويه جوزه ؛ لكونه مثل المرفوع والمجورور سواء في وجوب إسكان اللام ، وأما إن كان المنصوب غير المنون مهموز الآخر فقد ثبت النقل فيه اتفاقاً ، لما ذكرنا قبل من خفاء الهمزة ساكنة بعد الساكن ، ولكراهتهم ذلك في الهمزة جوزوا فيها النقل مع الأداء إلى الوزن المرفوض ، نحو هذا الرَّدُّوُ وَمِنْ الْبُطْيِ ، ولم يجوزوا ذلك في غيرها ؛ فلم يقولوا : هذا عَدْلٌ ولا من قُلٍّ ، بل من كان ينقل في نحو بكر إذا اتفق له مثل عدل وقيل

أتبع العين القاء في الرفع والنصب والجر ، فيقول : هذا العِدْل والقُفْل ، ورأيت العِدْل والقُفْل ومررت بالعِدْل والقُفْل ؛ لأنه لما لزمه تسوية الرفع والجر فيهما لثلاث يؤدي إلى الوزن المرفوض أتبعهما المنصوب وجعل الأحوال الثلاث متساوية قوله « ومنهم من يفر فيتبع » يعنى في المهموز في الأحوال الثلاث ، وكذا غير المهموز ، وإن لم يذكره المصنف ، والفرق بين المهموز وغيره أن المهموز يغتفر فيه الأداء إلى الوزن المرفوض فيجوز ذلك كما يجوز الاتباع ، وأما غير المهموز فلا يجوز فيه إلا الاتباع

ولم يذكر المصنف في هذا الفصل أيضا وقف أهل الحجاز هذا ، وقد ذكرنا قبل أن هاء الضمير كالمهمز في الخفاء ، فإذا سكن ما قبلها وهو صحيح جاز قل ضممتها لبيانها إلى ذلك الساكن ، نحو مِنْهُ وَعَنْهُ ، قال :  
 ١١٤ — عَجِبْتُ وَالْذَهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهُ مِنْ عَزَى سَبَّحِي لَمْ أَضْرِبُهُ <sup>(١)</sup>  
 وبعض بنى عدى من بنى تميم يحركون ما قبل الهاء الساكنين بالكسر

(١) هذا بيت من الرجز لزياد الأعجم - وهو من شواهد سيويه ( ص ٢٨٧ ) . العزى : نسبة إلى عزة وهي قبيلة من ربيعة بن نزار ، وهي عزة بن أسد ابن ربيعة ، وزياد الأعجم قاتل هذا البيت أحد بنى عبد القين . والاستشهاد بالبيت في قوله « لم أضربه » حيث نقل حركة الهاء إلى الباء ليكون أبين لها في الوقف ، وذلك من قبيل أن الهاء الساكنة خفية ، فإذا وقف عليها بالسكون وقبلها ساكن كان ذلك أخفى لها ، قال أبو سعيد السيرافي : « إما اختاروا تحريك ما قبل الهاء في الوقف إذا كان ساكنا لأنهم إذا وقفوا أسكنوا الهاء ، وما قبلها ساكن ، فيجتمع ساكنان . والهاء خفية ، ولا تين إذا كانت ساكنة وقبلها حرف ساكن حركوا ما قبلها بالقاء حركتها على ما قبلها ، وبعضهم - وهم بنو عدى - لما اجتمع الساكنان في الوقف وأرادوا أن يحركوا ما قبل الهاء لبيان الهاء حركه بالكسر كما يكسر الحرف الأول لاجتماع الساكنين في نحو قولنا : لم يقم الرجل ، وذهبت الهندات ، اه

فيقولون: ضَرَبْتَهُ وَقَالَتْهُ ، والأول هو الأكثر ، ولا ينقل الحركة إلى الساكن إذا كان مدغماً لثلاثا يلزم انفكاك الإدغام ، نحو الرَّدَّ والشَّدَّ

قوله « صحيح » وإنما اشترط ذلك لأن حرف العلة لا تنقل الحركة إليه لتقلها عليه ، وذلك نحو زَيْدٌ وَخَوْضٌ

واعلم أنه يجوز أن يوقف على حرف واحد كحرف المضارعة فيوصل بهمة بعدها ألف ، وقد يقتصر على الألف ، قال :

١١٥ — بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَا وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَأْ

أى : إن شرا فشر ، ولا أريد الشر إلا أن تشاء ، ويروى « فَا » و « تَأْ » كأنه زيد على الألف ألف آخر كإشباع الفتحة ، ثم حركت الأولى للساكنين قلبت همزة كما ذكرنا في دأبة

(١) هذا بيت من الرجز لم نعثر له على قائل ، وقد استشهد به سيبويه ( ح ٢ ص ٦٢ ) والشاهد فيه قوله « فَا » وقوله « تَأْ » يريد فشر ، وتشاء ، فاقصر على الفاء وهي أول الكلمة الأولى ، وعلى التاء وهي أول الثانية ، ولما لفظ بهما وفصلهما بما بعدهما ألحقهما الألف للسكت عوضا من الهاء التي يوقف عليها ، وذلك كما وقفوا على « أنا » و « حيلة » بالألف ، قال أبو سعيد السيرافي : « إذا سميت رجلا بالباء من ضرب فذهب الاختفاء أن يزيد عليه ما يصيره بمنزلة اسم من الأسماء المعربة ، وفيها ما يكون على حرفين كيد ودم ، وأولى ما ترده إليه ما كان في الكلمة ، فترد الضاد فتقول : ضب ، وقال المازني : أرد أقرب الحروف إليه وهو الراء فأقول : رب ، وقال أبو العباس : أرد الحروف كلها فأقول : ضرب » اهـ . قال سيبويه : « وسمعت من العرب من يقول : ألا تَأْ ، بلى فَا ، فأنا أرادوا « ألا تفعل » و « بلى فافعل » ولكنه قطع كما كان قاطعا بالألف في أنا ، وشركت الألف الهاء كشركتها في قوله : أنا ، بينها بالألف كيأهم بالهاء في « هي » ر « من » و « بعلتي » قال الراجز : \* بالخير خيرات ... البيت \* بد إن شرا فشر ، ولا يريد الشر إلا أن تشاء » اهـ

وقد يجرى الوصل بجرى الوقف والغالب منه في الشعر للضرورة الداعية إليه ، قال :

١١٦ — لَمَّا رَأَى أَنْ لَادَعَهُ وَلَا شَبَعَ مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حَتِيفٍ فَالطَّجَعُ<sup>(١)</sup>  
وربما جاء في غير الشعر نحو ثلثه أربعة ، وكذا جميع الأسماء المعددة  
تعيداً كما ذكرنا ، وذلك واجب فيها كما مر ، وقوله تعالى : ( اٰكِنَّا هٗۤ اِلٰهٗ  
رَبِّیْ ) في قراءة ابن عامر ، وقوله تعالى ( كِتَابِيَّةُ ) و ( حِسَابِيَّةُ ) وصلاً كما في  
بعض القراءات ، وقوله تعالى : ( اَنَا اَخِي وَاُمِّيْتُ ) بإثبات ألف « أنا »

قال : « المقصور : ما آخره أَيْفٌ مُفْرَدَةٌ كَالْمَصَا وَالرَّحَى ، والممدود  
ما كان بعدهما فیه همزة كالْكِسَاءِ ، وَالرَّدَاءِ ؛ وَالْقِيَاسِيُّ مِنَ الْمَقْصُورِ مَا يَكُونُ قَبْلَ  
آخِرِ تَطْوِيئِهِ مِنَ الصَّحِيحِ فَتَحَةً ، وَمِنَ الْمَمْدُودِ مَا يَكُونُ مَا قَبْلَهُ أَيْفًا ؛ فَأَمْتَلُ  
الْلَامِ مِنْ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِ مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِي الْمَجْرُودِ مَقْصُورٌ ، كَمُعْطَى وَمُسْتَرَى ؛

المقصور  
والممدود

(١) هذا بيت من الرجز لمنظور بن مرثد الأسدي ، وقد استشهد به كثير من  
النحاة منهم الزمخشري وابن جني وابن هشام والمرادي ، وقوله :

يَارُبُّ أَبَازٍ مِّنَ الْعَفْرِ صَدَعٌ تَقْبِضُ الذَّنْبُ إِلَيْهِ وَاجْتَمَعُ

والأباز : العدا ، وفعله أبز من باب ضرب ، قول : أبز الظبي أبز ، إذا عدا .  
والعفر : جمع أعفر ، وهو الأبيض الذي ليس بشديد البياض . والصدع : الخفيف  
اللحم . وتقبض : أنزوى وانضم . والدعة : خفض العيش ، والتاء فيه بدل من  
الفاء المذاهبة في أوله . والأرطاة واحدة الأرطى ، وهو شجر من شجر الرمل .  
والحقف - بكسر الحاء وسكون القاف - : التل الموج . والطجع : أصله اضطجع ،  
فأبدل الضاد لاما ، وروى « فاطجع » بإبدال الضاد طاء ، وروى « فاضجع »  
بإبدال الطاء ضاداً ، وروى « فاضطجع » على الأصل . والاستشهاد بالبيت في  
قوله « لادعه » حيث أبدل الباء هاء في الوصل لإجراء له بجرى الوقف .



لأنَّ نَظَائِرَهُمَا مُكْرَمٌ وَمُشْتَرَكٌ، وَأَسْمَاءُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالْمَصْدَرِ مِثْلًا قِيَاسُهُ  
مَفْعَلٌ وَمَفْعَلٌ كَمَفْعَى وَمُلْهَى، لأنَّ نَظَائِرَهُمَا مَفْعَلٌ وَخُرُجٌ، وَالْمَصْدَرِ مِنْ  
فَعَلَ فَهَوُ أَفْعَلُ أَوْ فَعْلَانُ أَوْ فَعِلٌ كَالْعَشَى وَالطَّوَى وَالصَّدَى؛ لأنَّ نَظَائِرَهُمَا  
الْحَوْلُ وَالْعَطَشُ وَالْفَزَعُ، وَالْفَرَاءُ شَاذٌ، وَالْأَصْمَعِيُّ يَقْصُرُهُ، وَجَمْعُ فُعْلَةٍ  
وَفُعْلَةٍ كَمَرَى وَجَزَى لأنَّ نَظَائِرَهُمَا قُرْبٌ وَقُرْبٌ «

أقول : قوله « ألف مفردة » احتراز عن الممدودة ؛ لأنها في الأصل ألقان  
قلبت الثانية همزة ، ولا حاجة إلى هذا ؛ فإن آخر قولك كساء وحراء ليس ألقا ، بل  
قد كان ذلك في الأصل ، ولو نظر إلى الأصل لم يكن نحو القتي والعسا مقصوراً .  
قوله « بعدها فيه » أى : بعد الألف في الآخر ، فتخلو الصلة عن العائد  
إلى الموصول ، وإن قلنا إن الضمير في « فيه » لا ؛ فسد الحد بنحو جاء وجائية ،  
والأولى أن يقال : الممدود ما كان آخره همزة بعد الألف الزائدة لأن نحو ماء وشاء  
لا يسمى في الاصطلاح ممدودا

والمقصود القياسى : مقصور يكون له وزن قياسي ، كما تقول مثلاً : إن كل  
اسم مفعول من باب الإفعال على وزن مَفْعَلٍ ، فهذا وزن قياسي ، فإذا كان  
اللام حرف علة — أعنى الواو والياء — اقلبت ألقا  
قوله « ومن للمدود » يعنى أن القياسى من الممدود أن يكون ما قبله : أى  
ما قبل آخر نظيره من الصحيح ؛ ألقا ، والأولى أن يقال : الممدود القياسى ممدود  
يكون له وزن قياسي ، فإذا عرفنا المقصور والممدود أو لا كفى في حد المقصور  
والممدود القياسيين أن تقول : هما مقصور وممدود لهما وزن قياسي

والحدان اللذان ذكرهما المصنف لا يدخل فيهما نحو الكُبْرَى تأنيث  
الأكبر ، وحراء تأنيث الأحمر ، مع أنهما قياسيان ؛ لأن كل مؤنث لأفصل  
التفضيل مقصور ، وكل مؤنث لأفصل الذى للألوان والحلّى ممدود

والأولى في تسمية المقصور مقصوراً أنه لكونه لا مد في آخره ، وذلك لأنه في مقابلة المدود ، يقال : يجوز في الشعر قصر المدود : أى الإتيان بالآلف فقط ، وقال بعضهم : سمى مقصوراً لكونه محبوباً ممنوعاً من الحركات ، من قولهم : « قصرته » أى حبسته ، ولا يسمى بالمقصور والمدود في الاصطلاح إلا الاسم المتمكن ، فلا يقال : إن إذا ومتى وما ولا مقصورة ، وأما قولهم : هؤلاء مقصوراً أو بمدوداً؛ فتَجَوَّز وقصد للفرق بين لنتى هذه اللفظة

قوله « من غير الثلاثي المجرى » فمن أَفْعَلَ نحو مُعْطَى ، ومن فَعَلَ نحو : مُسَمَّى ، ومن فاعل نحو مُرَامَى ، ومن افتعل نحو مُشْتَرَى ، ومن انفعَلَ نحو مُنْجَلَى عنه ، ومن استفعل نحو مُسْتَدْعَى ، ومن تَعَلَّلَ نحو مُتَسَلَّى عَنْهُ ، ومن تفاعل نحو مُتَقَاضَى منه ، ومن افْعَلَ وافْعَالٌ مُرْعَوَى عنه ونَحْوَ أَوَى له ، ومن فَعَّلَ مَقْوَى فيه ، وكذا كل موضع وزمان من فَعَّلَى وافْعَلَى كَسَلَقَى <sup>(١)</sup> واغْرَنْدَى <sup>(٢)</sup> قوله « وأسماء الزمان والمكان والمصدر » يعنى من المعتل اللام ، وكذا كل ما يذكر بعده من قياسات المقصور والمدود ، فالزمان والمكان والمصدر من ناقص الثلاثي المجرى مَفْعَل بفتح العين ، سواء كان من يَفْعَلُ أو يَفْعِلُ أو يَفْعُلُ ، كما مر في أسماء الزمان والمكان ، وأما من غير الثلاثي المجرى فالثلاثة على وزن مفعوله كما مضى في الباب المذكور ، سواء كان المفعول مُفْعَلًا أو مُفْعَلًا أو مُسْتَفْعَلًا أو غير ذلك ، ولم يذكر المصنف إلا مُفْعَلًا

قوله « والمصدر من فَعَلَ » أى المصدر المعتل اللام ، وليس كل مصدر من فَعَلَ الناقص الذى نعتة على أحد الثلاثة الأوجه بمقصور ، ألا ترى إلى قولهم خَزَى يَخْزَى خَزْيًا فهو خَزْيَانٌ وَرَوَى يَرْوَى رِيًّا فهو رِيَّانٌ ، بل يجب أن

(١) أنظر ( ١ ص ٥٥ و ٦٨ )

(٢) أنظر ( ١ ص ١١٣ )

يكون مقصورا إذا كان مفتوح الفاء والعين ، وإما شرط أن يكون النعت من المصدر المقصور على الأوزان المذكورة احترازا عن نحو قَنِيَّ يَفْنَى فَنَاءً

قوله « والنِّعَامُ شاذ » حكى سيبويه غَرَى يَغْرَى <sup>(١)</sup> غَرَاءً ، وَظَمَى يَظْمَى ظَمَاءً ، وقال الأصمعي : هو غَرَى ، على القياس

قوله : « جمع فُعْلَةٌ وَفِعْلَةٌ » أى : إذا كان معتل اللام ، وذلك لما ذكرنا أن جمع فُعْلَةٌ فُعُلٌ وجمع فِعْلَةٌ فِعَلٌ .

ومن المقصور القياسى : كل مؤنث لأفعل التفضيل ، وكل مؤنث بغير هاء لَفْعَلَانِ الصفة ، وكل جمع لفعليل بمعنى مفعول إذا تضمن معنى البلاء والآفة ، وكل مذكر لَفْعَلَاءَ المعتل لاه من الألوان والخلى والخلق ، كَأُخُوِّ وَحَوَّاءَ ، وكل مؤنث بالألف من أنواع المشى كَالْقَهْقَرَى <sup>(٢)</sup> ، وَالْخَوْزَلَى <sup>(٣)</sup> ، وَالْبَشْكَى <sup>(٤)</sup> ، وَالْمَرْطَى <sup>(٥)</sup> ، وكل ما يدل على مبالغة المصدر من المكسور فاؤه المشدد عينه ،

---

(١) تقول : غرى بالشيء يغرى - كفرح يفرح - غرى وغراء ، إذا أولع به ، كما تقول : أغرى به ، بالبناء للجهول ، والذي ذهب إليه المصنف من أن الغراء - بالفتح والمد - مصدر غرى هو ظاهر عبارة سيبويه ، وهو ما حكاه ابن عصفور وغيره ، وقد جزم صاحب الصحاح بأنه اسم مصدر وليس بمصدر ، وعلى هذا يكون من الممدود السماعى كالغراء - بالكسر والمد - الذى يلحق به الشيء ..

(٢) القهقرى : الرجوع إلى خلف ، ومثله القهقرة بالناء

(٣) الخوزلى : مشية فيها تناقل وتبخر كالخيزل والخيزلى ، قال المتنبى :

أَلَا كُلُّ مَاشِيَةٍ الْهَيْدَبَا فِدَا كُلِّ مَاشِيَةٍ الْخَوْزَلَى

(٤) البشكى : خفة المشى ، يقال : ناقة بشكى ، إذا كانت خفيفة المشى ، وكانت

من الوصف بالمصدر

(٥) المرطى : الاسراع فى المشى ، يقال : مرط يمرط - كنصر ينصر - مرطا

ومروطا ومرطى ، إذا أسرع

كالرَّمْيَا<sup>(١)</sup> ، والخَلِيفَى<sup>(٢)</sup> ، وروى السكاكنى المدنى الخِصْيَى<sup>(٣)</sup> ، كما مر

فى باب المصدر

وبما التالى فيه القصر كل مفرد معتل اللام يجمع على أفعال : كَنَدَى  
وَأَنَدَا ، وَقَفَا وَأَقَفَا ، وَجَاءَ غُثَاءً<sup>(٤)</sup> وَأَغْنَاءُ ؛ وروى قَفَاءً بالمد مع أن  
جمعه أَقْفَاءُ

قال : « وَنَحْوُ الْإِعْطَاءِ ، وَالرَّمَاءِ ، وَالْأَشْتِرَاءِ ، وَالْأَخْبِيطَاءِ ؛ مَمْدُودٌ ؛ لِأَنَّ  
نَظَائِرَهَا الْإِكْرَامُ وَالطَّلَابُ وَالْإِفْتِتَاحُ وَالْإِحْرِيْجَامُ ، وَأَسْمَاءُ الْأَصْوَاتِ  
الْمَضْمُومِ أَوَّلُهَا ، كَالْمَوَاءِ وَالْغُثَاءِ<sup>(٥)</sup> ؛ لِأَنَّ نَظَائِرَهُمَا النَّبَاحُ وَالصَّرَاحُ ،  
وَمُفْرَدِ أَفْعَلَةٍ ، نَحْوُ كِسَاءٍ وَقَبَاءٍ<sup>(٦)</sup> ، لِأَنَّ نَظَائِرَهُمَا حِجَارٌ وَقَذَالٌ ، وَأَنْدِيَةٌ  
شَاذٌ ، وَالسَّمَاعِيُّ نَحْوُ : الْعَصَا وَالرَّحَى وَالْخَفَاءُ وَالْأَبَاءُ<sup>(٧)</sup> مِمَّا لَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ  
يُحْمَلُ عَلَيْهِ »

(١) الرما : انظر ( ١ ص ١٦٨ )

(٢) الخليفى : انظر ( ١ ص ١٦٨ )

(٣) الخِصْيَى : مصدر خصه بالشيء يخصه خصا وخصوصا وخصوصية  
وخصوصية - بفتح الحاء أو ضمها - وخصيصى ، إذا أفرد به دون غيره . وانظر  
( ١ ص ١٦٨ )

(٤) الغثاء : ما يحمله السيل من الزبد والوسخ وغيره ، والغثاء بالتشديد -  
مثله ، وهما أيضا الهالك البالى من ورق الشجر ، وفى التنزيل ( وَالَّذِي أَخْرَجَ  
الْمَرْعَى فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى )

(٥) العواء : صوت الكلب والذئب . والغثاء : صوت الغنم والظباء

(٦) القباء - بالفتح والمد - : نوع من الثياب

(٧) الأباء - بفتح الهمزة - : اسم جنس جمعى ، واحدة أباءة - كعباءة - وهو  
القصب . وقد وقع فى بعض النسخ « الأباء » بالنون ، فى مكان الأباء ، وهو خطأ  
فإن الأباء بمدود قياسى ، لأن جمعا آتية - كقذال وأقذلة - فيكون نظير كساء وأكسية  
وقبا وأقية

أقول : قوله « ونحو الإعطاء والرماء » يعنى كل مصدر لأفعل وفاعل ناقص غير مُصدرٍ بجم زائدة ، احترازاً عن نحو المَعْطَى والمَرَامَى ، وكل مصدر لافتعل واقعل واستفعل وافعل وافعال ناقص فهو ممدود ، كالإعطاء والرماء والاشتراء والانجلاء والاستلقاء والارُعواء والاحْوِيَاء ، وكذا كل مصدر معتل اللام لفعل على غير قَمَلَةٍ ، نحو : قوق قَيْقَاءَ ، وكل مصدر لافتعل كاحْبَنْطَى ، وكذا كل صوت معتل اللام مضموم القاء ، احترازاً عن نحو الدَّوَى ، وقد ذكرنا في المصادر أن الأصوات على فُعال أو فُصِل ، وكذا كل مفرد لأفْعلة معتل اللام مفتوح القاء والعين ، احترازاً عن نحو نَدَى وأندية ، وشذَرَحَى وأَرْحِيَةَ ، وقها للقصور وأقمية ، وأما قها بالمد وأقمية قياس ، وشذ أيضاً نَدَى وأندية ، قال :

١١٧ — فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أُنْدِيَةٍ

لَا يَبْصُرُ الْكَلْبُ مِنْ ظُلُمَاتِهَا الطُّبَا (١)

(١) هذا بيت من بحر البسيط من قصيدة لمرة بن محكان وهو من شعراء الحماسة ، وقد اختار أبو تمام منها أياتاً في باب الأضياف والمديح ، وقبل البيت الشاهد قوله :

يَارَبَّةَ الْبَيْتِ قَوْمِي غَيْرَ صَاغِرَةٍ ضُمِّي إِلَيْكَ رِجَالِ الْقَوْمِ وَالْقُرْبَا  
وبعد البيت الشاهد ، وبعده قوله

لَا يَنْبَغُ الْكَلْبُ فِيهَا غَيْرَ وَاحِدَةٍ حَتَّى يَلْفَ عَلَى خُرْطُومِهِ الذُّنْبَا  
ربة البيت : المراد منها امرأته ، وقوله « غير صاغرة » أراد غير مستهان بك ، وذلك لأن إكرام الضيف عنده من أقدم الواجبات ، والرجال : جمع رجل يريد به متاع الضيفان . والقرب : جمع قراب مثل كتاب وكتب ، وهو جنس السيف ، وإنما أمرها أن تضم إليها قرب سيوفهم لأنهم إذا نزلوا عنده أمنوا أن يصيبهم مكروه ، وقوله « في ليلة من جمادى » أراد في ليلة من ليالي الشتاء ، وذلك لأن الشتاء عندهم زمان الجذب والحاجة ، والأندية : جمع ندى ، والندى : البلى ، وتقل ماسقط آخر الليل ، والطب : الحبل الذي تشد به الخيمة . والاستشهاد بالبيت في قوله « أندية »

وكذا كل مؤنث بغير التاء لأفضل الذى للألوان والحلى كأحر وحراء  
قوله « مما ليس له نظير » أى : من ناقص ليس له نظير من الصحيح ،  
والحق أن يقال : مما ليس له ضابط ؛ ليدخل فيه نحو القَرَئِي (١)  
والكُمَرَى والسَّيْرَاء (٢) والخُشَاء (٣) ونحوها

غزالية قال : « ذو الزيادة : حُرُوفُهَا الْيَوْمَ تَنْسَاهُ ، أَوْ سَأَلْتُمُونِيهَا ، أَوْ السَّمَانَ  
هَوَيْتُ : أَيْ أَلَّتِي لَا تَكُونُ الزِّيَادَةُ لِغَيْرِ الْإِلْحَاقِ وَالتَّضْيِيفِ إِلَّا مِنْهَا ،  
وَمَعْنَى الْإِلْحَاقِ أَنَّهَا زِيدَتْ لِنَرَضٍ جَعَلَ مِثَالًا عَلَى مِثَالٍ أَوْ زِيدَتْ مِنْهُ لِيَعْمَلَ  
مَعَامَلَتُهُ ، فَتَحُو قَرْدَدٍ مُلْحَقٌ ، وَتَحُو مُقْتَلٍ غَيْرُ مُلْحَقٍ لِمَا ثَبَتَ مِنْ  
قِيَاسِهَا لِغَيْرِهِ ، وَتَحُو أَفْعَلَ وَفَعَلَ وَفَاعَلَ كَذَلِكَ ؛ لِذَلِكَ وَلِمَجِيءِ مَصَادِرِهَا  
مُخَالَفَةً ، وَلَا يَقَعُ الْأَلْفُ لِلْإِلْحَاقِ فِي الْأَسْمِ حَشْوًا ؛ لِمَا يُلْزَمُ مِنْ تَحْوِيكِيهَا »  
حيث جمع ندى عليه ، وذلك شاذ ، لأن أفعله جمع للمدود لا للمقصود ، ومن الناس  
من قال : الأندية جمع نداء - بكسر النون - وهو جمع ندى ؛ فيكون أندية جمع  
الجمع ، وحيث يكون قياسا

(١) القرني: دوية شبه الخنفساء أو أعظم منها قليلا طوية الرجل ، قال جرير :  
تَرَى التَّيْمِيَّ يَزْحَفُ كَالْقَرْنِيِّ إِلَى تَيْمِيَّةٍ كَعَصَا الْمَلِيلِ  
وفي المثل « القرني في عين امها حسنة » . والمليل : الخبز الذى يخبز في الملة وهي  
الرماد الحار ، ويريد من عصا المليل العصا التى يحرك بها الخبز  
(٢) السيرة - بكسر السين وفتح الياء مدودا ، وبقصر - ضرب من البرود ،  
وصرب من التبت ، والجريدة من جرائد النخل  
(٣) الخشاء - بضم الخاء وتشديد الشين مدودا ، والخششاء - بضم الخاء  
والشين الأولى - : العظم الدقيق العارى من الشعر الناقى خلف الأذن ، والخشاء  
- بفتح الخاء وتشديد الشين - الأرض التى فيها رمل ؛ فعول المواضع « والخشاء »  
يحتمل أن يكون بضم الخاء وفتحها

أقول : قيل : سأل تلميذ شيخه عن حروف الزيادة فقال : سألتونيها ؛ فظن أنه لم يجبه إحالة على ما أجابهم به قبل هذا ؛ فقال : ما سألتك إلا هذه النبوة ؛ فقال الشيخ : اليوم تنساه ؛ فقال : والله لا أنساه ؛ فقال : قد أجبتك يا أحق مرتين

وقيل : إن اللورد سأل المازني عنها فأنشد المازني :

هَوَيْتُ السَّمَانَ فَشَبَّيْنِي وَقَدْ كُنْتُ قَدَمًا هَوَيْتُ السَّمَانَا  
فقال : أنا أسألك عن حروف الزيادة وأنت تنشدني الشعر ؛ فقال : قد أجبتك مرتين ، وقد جمع ابن خروف منها نيفًا وعشرين تركيبًا محكيًا وغير محكي ، قال : وأحسنها لفظًا ومعنى قوله

سَأَلْتُ الْحُرُوفَ الزَّائِدَاتِ عَنْ أَسْمِهَا

فَقَالَتْ وَلَمْ تَبْخَلْ : أَمَّا تَوَسَّيْلُ

وقيل : هم يتساءلون ، وما سألت يهون ، والتَّمَسَّنَ هَوَايَ ، وسألتهم هَوَايَ ، وغير ذلك

قوله « أي التي لا تكون الزيادة الخ » يعني ليس معنى كونه حروف الزيادة أنها لا تكون إلا زائدة ؛ إذ ما منها حرف إلا ويكون أصلا في كثير من المواضع ؛ بل المعنى أنه إذا زيد حرف على الكلمة لا يكون ذلك للزيد إلا من هذه الحروف ، إلا أن يكون للزيد تضييفا ، سواء كان التضييف للإلحاق أو لغيره كقردد<sup>(١)</sup> ، وعَبَّرَ ، فإن الدال والباء ليستا منها ، فالحرف المضعف به — مع زيادته — يكون من جميع حروف الهجاء : من حروف الزيادة ككَلَّمَ وجمع ، ومن غيرها كقطع وسرَّحَ ، وقد يكون ذلك التضييف الزائد للإلحاق كقردد<sup>(١)</sup> وجلبَّبَ ، ولغيره ككَلَّمَ ، والذي للإلحاق لا للتضييف لا يكون إلا من حروف

(١) أنظر ( ١٠ ص ١٣ )

اليوم تنساه ، كَجَذُولٍ وَزُرْقَمٍ<sup>(١)</sup> وَعَنْسَلٍ<sup>(٢)</sup> فلا وجه لقول المصنف « لغير الإلحاق والتضعيف » فإنه يوم أن يكون الإلحاق بغير التضعيف من غير هذه الحروف ، وكان يكفي أن يقول : لا تكون الزيادة بغير التضعيف إلا منها ، فأما الزيادة بالتضعيف سواء كان التضعيف للإلحاق أو لغيره فقد تكون منها وقد لا تكون

قوله « ومعنى الإلحاق إلح » قد تقدم لنا في أبنية الخناسي بيان حقيقة الإلحاق والغرض منه

قوله « ونحو مقتل غير ملحق » قد ذكرنا هناك أن ما أطرده زيادته لمعنى لا يجعل زيادته للإلحاق ، ولو كان نحو مقتل للإلحاق لم يدغم نحو مَرَدٍّ وَمَشَدٍّ كما لم يدغم نحو أَلْتَدَدِ وَمَهْدَدٍ<sup>(٣)</sup>

قوله « لما ثبت من قياسها لغيره » أى : من قياس زيادة للمعنى في مثل هذه المواضع لغير الإلحاق

قوله « كذلك لنلك » أى : ليست للإلحاق لكون الزيادة لمعنى غير الإلحاق

قوله « ولجىء بمصادرهما مخاتمة » أما كون إفعال وفِعَالٍ وفِعَالٍ كدِخْرَاجٍ فليس بدليل على الإلحاق ؛ لأن مخاتمة الشيء للشيء فى بعض التصرفات تكفى فى الدلالة على عدم إلحاقه به ، ولأن قِلَالاً فى الرباعى ليس بمطرود كما مر فى باب المصادر ، ولو كان أَفْعَلٌ وَقَاعَلٌ ملحقين بدخرج لم يدغم نحو أعدّ وحاذّ قوله « ولا يقع الألف للإلحاق فى الاسم حشوا » إنما قال : فى الاسم احترازا

(١) أنظر (ص ٢٥٢ و ٣٣٤ من هذا الجزء)

(٢) أنظر ( ١٠ ص ٥٩ )

(٣) أنظر فى كلمة « ألتد » ( ١٠ ص ٥٣ و ٢٥٢ ) وفى كلمة « مهدد »

( ١٠ ص ١٤ )



عن تعامل فانه عنده ملحق بشفعمل كما ذكر قبل ، وهو ممنوع كما ذكرنا ؛ لكون  
الزيادة مطردة في معنى ، أعنى لكون الفعل بين أكثر من واحد ، وثبوت  
الإدغام في نحو تساراً وتماداً

قوله « لما يلزم من تحريكها » مضى شرحه في أول الكتاب <sup>(١)</sup>

قال : « وَيُعْرَفُ الزَّائِدُ بِالشَّتَقِ وَالْعَدَمِ النَّظِيرِ ، وَغَلَبَةُ الزِّيَادَةِ فِيهِ ،  
وَالْتَرَجِيحُ عِنْدَ التَّعَارُضِ ، وَالْإِشْتِقَاقُ الْمَحْضُ مُقَدَّمٌ ، فَلِذَلِكَ حُكِمَ بِثَلَاثِيَةِ <sup>الرواية</sup>  
عَنْسَلٍ وَشَامَلٍ وَشَمَّالٍ وَتَنَدَّلٍ وَرَعَشٍ وَفَرَسٍ وَبِلْعَنٍ وَحُطَّاطٍ وَدُلَّامٍ  
وَقِمَارٍ وَهَرَمَسٍ وَزُرْقَمٍ وَقِنَمَاسٍ وَفِرْنَاسٍ وَتَرَنَمُوتٍ »

أقول : العنسل : الناقة السريعة ، مشتق من السلان وهو السرعة ، وقال  
بعضهم : هو كزبدل من العنس ، وهو بعيد ؛ لخالفه معنى عنسل معنى عنس ،  
وهي الناقة الصلبة ، ولقلة زيادة اللام

الشامل والشمل والشمال بمعنى الشمال ، يقال : شملت الريح : أي هبت  
شمالاً .

التندل — بكسر النون والذال وسكون الهمز — والتندلان بفتحهما مع  
الياء ، والتندلان بضم العين : الكابوس ، من الندل ، وهو الاختلاس ، كأنه  
يندل الشخص : أي يختلسه ويأخذه بفتة ، والهمزة في تندل زائدة ؛ لكونه  
بمعنى التندلان ، والياء فيه زائدة ، لكونها مع ثلاثة أصول

الرَّعَشُ كَجَفَرٍ : بمعنى المرتعش

الفرس : مقدم خف البعير ؛ لأنه يفرس : أي يدق  
البِلْعَن : البلاغة .

الحطاط : الصغير ، كأنه حط عن مرتبة العظيم

الدَّلاص : الفرع البراقة البينة ، بمعنى الدَّليص والدَّلاص ، وقد دَلَصَتْ  
الفرع : أى لانت

القَمَارِص : بمعنى القارص

الهَرَمَاس والقِرْناس : الأسد الشديد ، من الهَرَس والقَرَس

الزرقم : الأزرق

القَمْعَاسُ : البعير العظيم ، من القَمَس ، وهو الثبات ، يقال : عزة قَمَسَاء :  
أى ثابتة ؛ لأن العظيم يثبت ويقل يَرَّاحه ، والقَمُوس : الشيخ الكبير الهرم  
الترنموت : ترنم القوس عند النزاع ، قال :

١١٨ — تُجَاوِبُ الْقَوْمَ بِتَرْنَمُوتِهَا (١)

قد عرفنا زيادة الأحرف بالاشتقاق المحقق : أى الظاهر القريب ، على  
ما ذكرنا فى كل واحد ، ونبنى بالاشتقاق كون إحدى الكلمتين مأخوذة من  
الأخرى ، أو كونهما مأخوذتين من أصل واحد ، ولم يعرف زيادتها بغلبة

الاشتقاق  
من أدلة  
الريادة

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو مع بيتين آخرين

شِرْيَانَةٌ تَرْزِمُ مِنْ عُنْتَوِيَّتِهَا تُجَاوِبُ الْقَوْمَ بِتَرْنَمُوتِهَا

\* تَسْتَخْرِجُ الْحَبَّةَ مِنْ تَابُوتِهَا \*

والشريانة - بكسر الشين فتحها - : شجر تنخذ منه القسي ، وهو من جيد العيدان  
يرصمون أن عوده لا يكاد يعوج . وترزم : مضارع من قولك : أرزمت الناقة  
لإرزاما إذا أنتصصت من غير أن تفتح فاهها ، والعنتوت : الحزنى القوس ، وتجاوب  
مصدر تشيبيى نصب على أنه مفعول مطلق ، ويروى « تجاوب » بصيغة المضارع ،  
والترنموت : الترجم ، والمراد من الحبة سويداء القلب ، وجعل القلب تابوتها كما  
قيل : القلب تابوت الحكمة . والاستشهاد بالبيت فى قوله « ترنموتها » ومعناه الترجم ،  
وهذا الاشتقاق يدل على زيادة التاء فى آخرها كما يستدل على زيادة التاء فى ملكوت  
وجبروت وورهبوت ورحموت وطلاغوت بالملك والجبر والرهبة والرحمة والطغيان .

الزيادة ؛ لأنها ليست من الغوالب في مواضعها المذكورة ، على ما يجيء ، ولا بعدم النظر ؛ لأن تقدير أصالة الحروف المذكورة لا يوجب ارتكاب وزن نادر ، فلما ثبت الاشتقاق المحقق لم ينظر إلى غلبة الزيادة وعدم النظر وحكنا بالاشتقاق

قال : « وَكَانَ أَلْدَدُّ أَفْعَلًا ، وَمَعَدُّ فَعْلًا لِمَجِيءِ تَعَمُّدٍ ، وَلَمْ يُعْتَدْ بِتَمَسْكَنَ وَتَمْدَرَعٍ وَتَمْدَلٍ لِيُضَوِّحَ شُدُوزِهِ ، وَمَرَّاجِلُ فَعَالٍ لِقَوْلِهِمْ : ثَوْبٌ مُرَّجَلٌ ، وَضَهَبٌ فَعْلًا لِمَجِيءِ ضَهَبَاءَ ، وَفَيْنَانٌ فَيْعَالًا لِمَجِيءِ قَنَ ، وَجَرَانِضٌ فَعَالًا لِمَجِيءِ جِرَوَاضٍ ، وَمِعْرَى فَعْلًا لِقَوْلِهِمْ مَعْرٌ ، وَسَنَبَةٌ فَعْلَةٌ لِقَوْلِهِمْ سَنَبٌ ، وَبُلْهَنِيَّةٌ فَعْلَنِيَّةٌ مِنْ قَوْلِهِمْ عَيْشٌ أَهْلُهُ ، وَالْمِرَاضَةُ فَعْلَةٌ لِأَنَّهُ مِنَ الْاِغْتِرَاضِ ، وَأَوَّلُ أَفْعَلٍ لِمَجِيءِ الْأَوَّلِ وَالْأَوَّلِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مِنْ دَوْلٍ ، لَا مِنْ وَاوٍ ، وَلَا مِنْ أَوَّلٍ ، وَإِنَّمَا قُلَّ إِفْعَلًا لِأَنَّهُ مِنْ قِيلَ : أَيْ يَيْسَ ، وَأَفْعُوَانُ أَفْعَلَانًا لِمَجِيءِ أَفْعَى ، وَإِضْحِيَانُ إِفْعِلَانٌ مِنَ الضَّحَى ، وَخَنْفَقِيْقٌ فَعْمَلِيْلًا مِنْ خَفَقَ ، وَعَفَرَنِي فَعْلَنِي مِنَ الْعَفْرِ »

أقول : إنما كان ألدد أفعلًا لأن ألددا ويلددا بمعنى الألد ، وهن مشتقات من اللد ، وهو شدة الخسومة ، ولولا ذلك لقلنا : إن فيه ثلاثة أحرف غالبية زيادتها في مواضعها : الهزمة في الأول مع ثلاثة أصول ، والنون الثالثة الساكنة ، والتضعيف ، قلنا أن نحكم بزيادة اثنين منها : إما الهزمة والنون فهو من لد ، وإما النون وأحد الدالين فهو من ألد ، وإما الهزمة وإحدى الدالين فهو من لند ؛ لكننا اخترنا الوجه الأول لما ذكرنا من الاشتقاق الواضح

قوله « مَعَدُّ فَعْلًا » هذا مذهب سيبويه ، واستدل بقول عمر رضى الله تعالى عنه : اخْشَوْشِنُوا وَتَعَمَّدُوا : أى تشبهوا بمعد ، وهو معد بن عدنان

أبو العرب : أى دعوا التمتع وزى المعجم ، كما ورد فى حديث آخر « عليكم باللبسة للمدينة » وقيل : معناه كونوا غلاظا فى أنفسكم بحيث لا يطمع أحد فيكم ، قال

١١٩ - \* رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا <sup>(١)</sup> \*

أى : غلظ

قال سيبويه : لو لم يكن الميم أصليا لكان تمعدد تمفعّل ، ولم يجزى فى كلامهم وخواف سيبويه قليل : معد مفعّل ؛ لأنه كثير وفعل فى غاية القلة كالشربة فى اسم موضع ، والهيئ الصغير ، والجربة العانة من الحير ، وأما قوله تمفعّل لم يثبت فمنوع ؛ لقولهم : تَمَسْكَنَّ وَتَمْنَدَلْ وَتَمْدَرَّعْ وَتَمَغْفَرْ ، وهى تمفعّل بلا خلاف ، فكما توهموا فى مسكين ومنديل أنهما فَعْلِيلٌ وفى مِدْرَعَةٌ أنها فَعْلَلَةٌ وفى مُغْفُورٌ أنه فَعْلُولٌ للزوم الميم فى أوائلها كذلك توهموا فى معد أنه فَعْلٌ ، قليل : تمندل ، وتمسكن ، وتدرّع ، وتمغفر [ وتمعدد ] على أنها تمفعّل كتدحرج ، وهذا كما توهموا أصالة ميم مسيل فجمعه على مُسْلَانٍ كما جمع قفيز على قُفْزَانٍ ، ولو سلم أنهم لم يتوهموا ذلك وبنوا تَمْدَرَّعَ وأخواته على أنها تمفعّل قلنا : فَعْلٌ غريب غرابة تمفعّل

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو للعجاج ، وبعده :

وَآضَ نَهْدًا كَالْحَصَانِ أَجْرَدًا كَانَ جَزَائِي بِالْأَمَصَا أَنْ أَجْلَدًا

وتمعدد : أراد اشتد وقوى . وآض : صار . والنهد : العالى المرتفع . والأجرد :

القصير الشعر .

والاستشهاد بالبيت فى قوله « تمعددا » إذ هو على وزن فعلل لقلة تمفعّل فتكون الميم أصلا ، وإذا كان كذلك كان معد فعلا . قال ابن جنى : « تمعدد من لفظ معد بن عدنان ، وإنما كان منه لأن معنى تمعدد تكلم بكلام معد : أى كبر وخطب ، هكذا قال أبو على ، ومنه قول عمر « اخشوشنوا وتمعددوا » وقال أحمد ابن يحيى : تمعددوا : أى كونوا على خلق معد » اهـ

فبجعل مَعْتَدَةً فَعَلًا يلزم ارتكاب الوزن الغريب كما يلزم بجعله مَفْعَلًا ارتكاب  
تمفعل الغريب ، فلا يترجح أحدهما على الآخر ؛ فالأولى تميز الأمرين ،  
واسيويوه أن يرجح كونه فَعَلًا بكون تمدرع وتمسكن وتمندل وتمغفر قليلة الاستعمال  
ردئية ، والمشهور القصيح تَدْرَع وتمسكن وتمندل وتمغفر ، بخلاف شَرَبَةٍ وَجَرَبَةٍ وَهَبَيَّ ؛  
فإنها لَيْسَتْ بردئية

قوله « وَمَرَّاجِلُ فَعَالٍ » كان ينبغي نظرا إلى غلبة الزيادة أن يحكم بزيادة  
الميم ؛ لكونه في الأول وبعده ثلاثة أصول ، لكن سيويوه حكم بأصالتها  
لقول المجاج

١٢٠ — \* بِشِيَّةٍ كَشِيَّةٍ الْمَرْجَلِ (١) \*

(١) هذا بيت من الرجز المشطور من أرجوزة طويلة للمجاج يمدح فيها يزيد  
ابن معاوية ، وأولها :

مَا بَالُ جَارِي دَمْعِكَ الْمُهْلَلِ وَالشُّوقُ شَاجٍ لِلْعُيُونِ الْخُذَلِ  
وقبل بيت الشاهد قوله :

نَبَذْتُ عَيْنَ النَّجَاجِ الْخُذَلِ وَكُلَّ بَرَاقِ السَّوَى مُسْرُولِ

وانظر أراجيز العجاج ( ص ٥٥ طبع لوزج ) . والاستشهاد بالبيت على أن  
ميم المرجل أصلية ، وهو مفعول ، فالميم الأولى زائدة للدلالة على المفعول ، والميم  
الثانية فاء الكلمة ؛ لأنها لو كانت زائدة لكان وزن ممرجل مفعلا ، وهو مما لا وجود  
له في كلامهم ، وهذا مذهب سيويوه في هذه الكلمة ، وذهب غيره إلى أن المرجل  
مفعول وميماء زائدتان ، ولم يبال بعدم النظر ؛ محتجا بأهما كذلك في نحو مدرع  
فقد قالوا : تدرعت الجارية ، لذا لبست المدرع ، وهو ضرب من الثياب كالدرع ،  
ولكن لما كثرت استعمال المدرع والمدرعة ظن أن ميمهما أصلية ، فاشتقوا منه على  
ذلك ، هذا . ومذهب سيويوه أول أن يؤخذ به ، لأن مفعلا كثير ، ومفعلا  
لا وجود له إلا في الشذوذ .

والمرجل : الثوب الذى فيه قوش على صور المرآجل ، كالمُرَجَلِ : أى الذى فيه كصور الرجال ، قال

١٢١ — \* عَلَى إِثْرِنَا أَذْيَالَ مِرْطٍ مُرَجَلٍ <sup>(١)</sup> \*

ولا يبعد أن يقال : إن المرَجَلَ مِفْعَل <sup>(٢)</sup> ولزوم اللبس أوهم أصالتها كما فى مسكين ، قليل : مُرَجَلٌ ، كما قيل : مُمَسْكَنٌ ، وأيضاً إنما قال مرجل خوف اللبس ؛ إذ لو قال مرجل لم يعرف اشتقاقه من المرآجل

قوله « ضَبِيحاً فَعَلًا » هذا مذهب سيبويه ، وقال الزجاج : هو قَسِيلٌ لافِعَلًا ، من قولهم : ضاهات ، بمعنى ضاهيت ، وقرئ ( يَضَاهِيُونَ ) <sup>(٣)</sup> و ( يَضَاهُونَ )

(١) هذا عجز بيت لامرئ القيس من قصيدته المعلقة ، وصدره قوله :

\* فَقُمْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا \*

والرواية المشهورة فى عجز البيت على غير ما ذكر المؤلف ، فى رواية الروزنى والأعلم :

\* عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَجَلٍ \*

وذكر النهرى الروایتين جميعاً

وصدر البيت الذى أنشدناه بما يستشهد به النحاة على تعدد الحال لمتعدد . والمرط — بكسر الميم وسكون الراء — : الأزار المعلم من الخز ، والمرحل — بالحاء المهملة — : الذى فيه صور الرجال ، والاستشاد بالبيت فى كلام المؤلف هنا على أن المرجل — بالميم — الذى فيه صور كصور الرجال ، وذلك يدل على أنه مفعول كمعظم ومكرم ، فالميم زائدة ، وأصول الكلمة ( ر ج ل )

(٢) المرجل — كنبر — : المشط ، والعدر من الحجارة والنحاس ، وقيل : من النحاس خاصة ، وقيل : كل ما طين فيه

(٣) هذه كلمة من آية كريمة فى سورة التوبة ، وهى قوله تعالى : ( وَقَالَتِ الْيَهُودُ عِزُّ رَبِّ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِيُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ )

قال : ولم يُجِء في الكلام فعيل إلا هذا ، وقولهم ضنيد<sup>(١)</sup> مصنوع ، والضمي : التي لا تحيض فانها تضاهي الرجال ، وكذلك قيل للرملة التي لا تنبت ، وفعلًا وفَعِيل كلاهما نادران ، لكن يترجح مذهب سيوييه لشيئين : أحدهما أن ضاهيت بالياء أشهر من ضاهأت ، والثاني أن ضهياً بمعنى ضبياء : وهو فعلاء بلاخلاف ؛ لكونه غير منصرف ؛ فالهمزة فيه زائدة ، وكذا الأول الذي بمعناه

قوله « فينان » يقال : رجل فينان : أى حسن الشعر طويله ، وهو منصرف ، وفيه غالبان في الزيادة غير الألف ؛ فانه لا كلام مع إمكان ثلاثة أصول غيره في زيادته : أحدهما النون ، إما لأنه تضعيف مع ثلاثة أصول ، وإما لكون الألف والنون في الآخر مع ثلاثة أصول ، والثاني الياء مع ثلاثة أصول ، والواجب الحكم بزيادة الياء بشهادة الاشتقاق ؛ لأن الفن الغصن والشمر كالغصن ، فقد رجحت بالاشتقاق زيادة الياء ، وقال الجوهري : هو فعْلان من الفَيْن<sup>(٢)</sup> ، وهو مدفوع بما ذكرناه

قوله « وجُرَّائض » لو عملنا بالثلبة أو عدم النفي لم نحكم بزيادة الهمزة ؛ لأن الهمزة غير أول ؛ فلا تكون زيادته غالبية ، وفَعْلَال موجود كمَلَّابط ، لكن جِرَّوَضًا بمعنى جُرَّائض وهو المظم الضخم من الإبل ، وليس في جرواض همز ، فيكون أيضاً همز جرائض زائداً وهما من تركيب جَرَض بريقه : أى غَصَّ [ به ] ؛ لأن الغَصَص مما ينتفخ له

#### (١) الضهيد : الصلب الشديد

(٢) قال الجوهري : « ورجل فينان الشعر : أى حسن الشعر طويله ، وهو فعْلان » هـ . وقال في اللسان : « وإن أخذت قولهم : شعر فينان ، من الفن - وهو الغصن - صرفته في حالي السكر والمعرفة ، وإن أخذته من الفينة — وهو الوقت من الزمان — ألحقته بباب فعْلان وفعْلانة فصرفته في السكر ولم تصرفه في المعرفة ، ورجل فينان : حسن الشعر طويله ، وهو فعْلان ، وأنشد ابن بري للعجاج :

\* إِذَا أَنَا فَيْنَانُ أَنَاغِي الْكُفْبَا \* هـ

وكذلك يميز في غالبان ؛ لأن الألف مع ثلاثة أصول والميم كذلك ،  
ولو حكنا بدم النظر لم نحكم بزيادة واحد منهما ؛ لكونه بوزن درهم ، لكنه ثبت  
مميز بمناه ، فثبت زيادة الألف دون الميم

وكذا سَنَبَتَة — وهي حين من الدهر — يقال : مضى سَنَبَتٌ من الدهر  
وسنة وسنبتة ، ولا منع من الحكم بزيادة نون سنبتة ؛ لأن السبب أيضا هو الحين  
من الدهر

قوله « بِلَهْنِيَّة » لولا الاشتقاق وغلبة الزيادة لم نحكم بزيادة الياء ، ولولا  
الاشتقاق لم نحكم بزيادة النون ، ولكان ملحقا بِجُحُوتَيْنِ<sup>(١)</sup> بزيادة الياء فقط ،  
لكنه مشتق من قولهم : عيش أبله : أى غافل عن الرزايا ، كالرجل الأبله ؛  
فانه غافل عن المصائب ولا يبالي بها ، فيعفو عيشه : وبِلَهْنِيَّة العيش : خَفَضُهُ  
قوله « المِرْضَنَةُ » المِرْضَنَةُ والعِرْضَنُ : مشية في اعتراض : أى أخذ على  
عرض الطريق من النشاط ، ولولا الاشتقاق لكان كَقَطْرٍ من غير زيادة  
قوله « وأولُ أفعل » ؛ لأن تصريعه على أولى وأول دليل على أنه أفعل  
التفضيل ، وليس بفعل كما قال الكوفيون ، والصحيح أنه أفعل من تركيب  
« وَوَل » وإن لم يستعمل في غير هذا اللفظ ، لامن « أول » ولا من « وَاَل »  
اثلا يلزم قلب المهمة شاذ كما ذكرنا في أفعل التفضيل<sup>(٢)</sup>

(١) الخنثى : الرجل الضخم الشديد ، والأسد ، والناعم البدن ؛ ومثله الخنثى  
(٢) الذى ذكره المؤلف فى أفعل التفضيل هو قوله فى شرح الكافية  
( ج ٢ ص ٢٠٢ ) : « أما أول فذهب البصريين أنه أفعل ثم اختلفوا على ثلاثة  
أقوال : جمهورهم على أنه من تركيب وول — كدودن — ولم يستعمل هذا التركيب  
إلا فى أول ومتصرفاته ؛ وقال بعضهم أصله « أو ال » من وال : أى نجا ؛ لأن  
النجاة فى السق ، وقيل : أصله « أول » من آل : أى رجع ؛ لأن كل شيء يرجع  
إلى أوله ، فهو أفعل بمعنى المفعول ، كأشهر وأحمد ، فقلبت فى الوجهين المهمة وأوآ



قوله « إنْقَحَلَ » هو الشيخ القَحْل : أى اليابس ، وهو إنْقَعَلَ ، ولولا الاشتقاق لكان كَجَرَدَ خَل ؛ لأن النون فيه ليس من الغوالب ، والهمزة فى أول الرباعى أصل كما صطبيل  
قوله « وَأَفْعُمُونَ أَفْعُلَانَّ » <sup>(١)</sup> بما ذلك لجرى فَعَمُوه السَّم ، وأَرْض مَقْعَاة ، ولولا

قلبا شاذاً ، وقال الكوفيون : هو فوعل من « وأل » قلبت الهمزة إلى موضع الفاء ، وقال بعضهم : فوعل من تركيب « وول » قلبت الواو الأولى همزة . وتصريفه كتصريف أفعل التفضيل واستعماله بمن مبطلان لكونه فوعلا ، وأما قولهم : أوله ، وأولتات ؛ فن كلام العوام وليس بصحيح ، وإنما لازم قلب واو « أولى » همزة على مذهب جمهور البصريين كما لازم فى نحو أوصل على ما يجىء فى التصريف ؛ وعند من قال هو من « وأل » أصل أولى وقولى ، قلبت الواو همزة كما فى أجوه ، ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة واواً كما فى أومن ، ولهذا رجع إلى أصل الهمزة فى قراءة قالون (عَارَ لُوْلَى) لأنه حذف الأول وحركت لام التعريف بحركتها فزال اجتماع الهمزتين ، فأول كأسبق معنى وتصريفاً واستعمالاً ، تقول فى تصريفه : الأول ، الأولان ، الأولون ، الأولات ، الأولى ، الأوليات ، الأوليات ، الأول . وتقول فى الاستعمال : زيد أول من غيره ، وهو أولهم ، وهو الأول ، ولما لم يكن لفظ أول مشتقاً من شيء مستعمل على القول الصحيح لا بما استعمل منه فعل كأحسن ، ولا بما استعمل منه اسم كأحنك — خفى فيه معنى الوصفية ؛ إذ هى إنما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به ، كأعلم : أى ذو علم أكثر من علم غيره ، وأحنك : أى ذو حنك أشد من حنك غيره ، وإنما تظهر وصفية أول بسبب تأويله بالمشتق وهو أسبق ، فصار مثل مررت برجل أسد : أى جرى ، فلا جرم لم تعتبر وصفيته إلا مع ذكر الموصوف قبله ظاهراً ، نحو يوماً أول ، أو ذكر من التفضيلية بعده ظاهرة ؛ إذ هى دليل على أرأفعل ليس اسماً صريحاً كأفكل وأيدع ، فان خلا منهما معاً ولم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه التثنية مع الجر ؛ لخصف وصفيته كما مر ، وذلك كقول على رضى الله عنه : أحمد أولاً بادئاً ، ويقال : ما تركت له أولاً ولا آخراً ، اهـ

(١) الذى ذكره المؤلف من يجىء « فعموه » بتقديم العين على الواو غير صحيح

ذلك لجاز أن يكون فُعْلُوَان كَمُفْعُوَان ؛ لأن فيه ثلاثة غوالب غير الألف ، فانه لا كلام في زيادته إذا أمكن ثلاثة أصول غيره : النون مع ثلاثة أصول ، وكذا الواو ، والمهمزة ، فإن حكمت بزيادة المهمزة مع الواو فهو أَفْعُوَال ، ولم يأت في الأوزان ، وإن حكمت بزيادة المهمزة مع النون فهو أَفْعُلَان كَأَسْتَقَان <sup>(١)</sup> وَأَقْضُوَان <sup>(٢)</sup> وَأَسْحُوَان <sup>(٣)</sup> وإن حكمت بزيادة الواو والنون فهو فُعْلُوَان كَمُفْعُوَان ، فقد تردد بين الأفعلان والفُعْلُوَان فحكمنا بأنه أَفْعُلَان ؛ لشهادة الفعوة

والذي جاء هو « فوعة » بتقديم الواو ، وأفى عما حدث فيه قلب مكاني : وكذا الأفعوان ، وأصل أفى أفوع ، وأصل أفعوان أفوعان ، قال أبو العلاء : زعم سيويه أن أكثر ما يستعمل أفى اسما ، فيجب على هذا أن تتون أفى ، والناس يقولونه بغير تنوين ، وكلا الوجهين حسن ، ويدل على أنه عندهم كالأسم لا الوصف قولهم في الجمع : الأفاعى ، ولو كان الوصف غالبا عليه لقالوا : فعو ، في الجمع ، كما قالوا : أفى وقو ، وإنما هو مقلوب كأنه أفوع من فوعة السم ، وهو حدثه وسورته قلب كما قالوا : عاش وعشا ، وقضى الرجل إذا تنكر للقوم كأنه صار كالأفى ، قال :

رَأَتْهُ عَلَى فَوْتِ الشَّبَابِ وَإِنَّهُ تَقَعَّى لَهَا إِخْوَانَهَا وَنَصِيرَهَا هـ

وقال في اللسان : « وفوعة السم : حدثه وحرارته . قال ابن سيده : وقد قيل : الأفعوان منه ، فوزنه على هذا أفعان هـ والذي غر ابن الحاجب والرضي أن سيويه قال : إن وزن أفى أفضل ، وإن وزن أفعوان أفعلان ( انظر الكتاب ٢ ص ٣١٧ ، ٣٤٥ ) وقد ذكر مثل ذلك الجوهري في الصحاح

(١) الاستقان بضم المهمزة والتاء بينهما سين مهملة ساكنة - كذا وقع في جميع الأصول ، وقد بحثنا عن هذه الكلمة في كتب اللغة والصرف التي بأيدينا فلم نعثر عليها ، ولعلها محرقة عن الأثيبان ، وهو الوجه الفخم في حسن وبياض ووزنه أفعلان

(٢) الأققوان : نبت طيب الريح حواله ورق أبيض ووسطه أصفر ، وجمعه أقاق ، وتصغيره أقيحان

(٣) الأسحوان : الجليل الطويل ، والكثير الأكل

والكفَعَة ، ولا دليل في أفعى سواء صرفته أولا على أنه أفعَل ؛ إذ يجوز أن يكون  
المنون ملحقا بجعفر كملقى وغير المنون بنحو سَلَى ، قوله « لَجَى أفعى »  
فيه نظر

قوله « إَضْحِيَّان » يقال : يوم إَضْحِيَّان : أى مضىء ، وليلة إَضْحِيَّانة ، من  
« ضَحَّى » أى : ظهر وبرز ، ولولا الاشتقاق هنا أيضا لرفنا بـسـم النظير أنه  
إِفْعِلَاز. كما سَحِمَان لجل ، وإِزْيِيَان لنوع من السمك معروف بالروبيان ؛ لأن  
فِعْلِيَّان وإفعيالا لم يثبتا

قوله « خَنَفَقِيْق » هو الداهيةُ ، من الخَفَقَ ، وهو الاضطراب ؛ لأن فيها  
اضطرابا وقلقا لمن وقع فيها ، وهى أيضا مضطربة متزلزلة ، ولولا الاشتقاق لجاز  
أن يكون التضعيف هو الزائد فقط ؛ لكونه غالبا في الزيادة ، وتكون النون أصلية ؛  
لأنها ليست من الغوالب ؛ فيكون خنفقيق مُلْحَقًا بسلسيل بزيادة النون  
والتضعيف

قوله « عَفَرَتْنِي » هو الأسد القوي للمفرقريسته ، والعَفَرُ [ بالتحريك ]  
التراب ، ولولا الاشتقاق لم نحكم إلا بزيادة الألف ؛ لأن النون ليست من  
الغوالب في موضعها ، وهو ملحوق بسفرجل ، ويقال للناقة : عَفَرَنَاة

قال : « فَإِنْ رَجَعَ إِلَى اشْتِقَاقَيْنِ وَاضِحَيْنِ كَأَرْطَى وَأَوَّلَقٍ حَيْثُ قِيلَ :  
بَعِيرٌ أَرْطٌ وَرَاطٍ ، وَأَدِيمٌ مَارُوطٌ وَمَرْطَى ، وَرَجُلٌ مَأْلُوقٌ وَمَوْلُوقٌ جَازَ  
الْأَمْرَانِ ، وَكَهَسَانٍ وَحِمَارٍ قَبَانٍ حَيْثُ صُرِفَ وَمُنِعَ »

أقول : يجوز أن يكون أَرْطَى فَعْلَى ؛ لاشتقاق أَرْط ومَارُوطمنه ، والألف  
للالحاق ؛ لقولهم أَرطاة ، وأن يكون أَقْل ، بدليل راطٍ ومَرْطَى ، والأرْطَى :  
من شجر البرِّ يدبغ بورقه ، والأولق : الجنون ، يجوز أن يكون فوعلا ، بدليل  
مألوق ، وأن يكون أَفْل بدليل مولوق

وقوله « جاز الأمران » أى : زيادة أول الحرفين وأصالة الأخير ، والعكس

قوله « وكحسان وحمار قَبَّان <sup>(١)</sup> » فإن الأول يرجع إلى الحسن أو إلى الحسن ، وهما اشتقاقان واضحيان ، لجواز صرفه ومنع صرفه ، وكذا الثاني يرجع إلى القَبِّب ، وهو الضمُّور ، أو إلى القَبِّن ، وهو الذهاب في الأرض ، وهما أيضاً فيه واضحيان ؛ لجواز صرفه ومنع صرفه ؛ لجواز صرف السكمتين وترك صرفهما دليل على رجوعهما إلى اشتقاقين واضحين

قال : « وَإِلَّا فَأَلَّا كَثُرَ التَّرْجِيحُ كَمَلَّاكٍ ، قِيلَ : مَفْعَلٌ مِنَ الْأَلُو كَفَ ، ابْنُ كَيْسَانَ : فَسَأَلَ مِنَ الْمَلِكِ ، أَبُو عُبَيْدَةَ : مَفْعَلٌ مِنَ لَأَكْ : أَيْ أُرْسَلَ ، وَمُؤَمَّيْ مَفْعَلٌ مِنْ أَوْسَيْتُ : أَيْ خَلَقْتُ ، وَالْكُوفِيُّونَ فُعِلَ مِنْ مَأَسَ : وَإِنْسَانٌ فِعْلَانٌ مِنَ الْإِنْسِ ، وَقِيلَ : إِفْصَانٌ مِنْ نَسِيٍّ ؛ كَجِيٍّ ، أُنَيْسِيَانِ ، وَتَرَبُّوتٌ فَعْلُوتٌ مِنَ الثَّرَابِ عِنْدَ سَيِّوْنِيَّةٍ ؛ لِأَنَّهُ الذَّلُولُ ، وَقَالَ فِي سُبُوتٍ : فُعْلُولُ ، وَقِيلَ : مِنَ السَّبْرِ ، وَقَالَ فِي تَنْبَالَةٍ : فِعْلَالَةٌ ، وَقِيلَ : مِنَ النَّبْلِ لِلصَّغَارِ ؛ لِأَنَّهُ الْقَصِيرُ ، وَسُرِّيَّةٌ قِيلَ : مِنَ السَّرِّ ، وَقِيلَ : مِنَ السَّرَاةِ ؛ وَمَثُونَةٌ قِيلَ : مِنْ مَانَ يَمُونُ ، وَقِيلَ : مِنَ الْأَوْنِ ؛ لِأَنَّهُا ثِقَلٌ ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ : مِنَ الْأَيْنِ ، وَأَمَّا مَنْجَنِيْقٌ فَإِنْ ائْتَدَّ بِجَنْفُونَا فَمَنْعَمِلٌ ، وَإِلَّا فَإِنْ ائْتَدَّ بِجَنْبَانِيْقٍ فَمَنْعَمِلِيلٌ ، وَإِلَّا فَإِنْ ائْتَدَّ بِسَلْسَبِيلٍ عَلَى الْأَكْثَرِ فَمَعْلَلِيلٌ ، وَإِلَّا فَمَعْلَلِيلٌ ، وَجَنْبَانِيْقٌ يَحْتَمِلُ الثَّلَاثَةَ ، وَمَنْجَنُونٌ مِثْلُهُ ، لَجِيٍّ مَنْجَنِيْنِ ، إِلَّا فِي مَنْعَمِلِيلٍ ، وَلَوْلَا مَنْجَنِيْنٌ لَكَانَ فَعْلُولًا كَمَضَرَفُوطٍ ، وَخَنْدَرِيْسٌ كَمَنْجَنِيْنِ »

أقول ل : قوله « وإلا » أي : إن لم يكن في الكلمة اشتقاق واضح ، بل فيها اشتقاق غير واضح ، كما في تَنْبَالَةٍ وَتَرَبُّوتٍ وَسُبُوتٍ ، أو فيها اشتقاقان

أحدهما أوضح من الآخر ، كما في مَلَكٌ ومُوسَى وسُرِّيَّةٌ ، فالأكثر أن في كلا الموضوعين الترجيح

ففي الأول : أى الذى فيه اشتقاق واحد غير واضح ، يرجح بعضهم غلبة الزيادة أو عدم النظر على ذلك الاشتقاق إن عارضه واحد منهما ، وبعضهم يعكس ، ولا منع من تجويز الأمرين ، وإن لم يعارضه أحدهما فاعتباره أولى ؛ فمثال تعارض الاشتقاق البعيد وقلة النظر تنبألة ، قال سيبويه : هو فعالة ، فان فعلا لا كثير كسيرة داح<sup>(١)</sup> ، وتعمال قليل كتلقاء وتهوآء ، كما ذكرنا في المصادر ، ورجح بعضهم الاشتقاق البعيد فقال : هو تفعالة من النبيل ، وهو الصغار ؛ لأن القصير صغير ، وكذا في سُبُرُوت<sup>(٢)</sup> ، رجح سيبويه عدم النظر على الاشتقاق ، فقال هو فُعُولٌ كمصفور ، وليس بفعولت لندرته ، والأولى ههنا كما ذهب إليه بعضهم ترجيح الاشتقاق والحكم بكونه فعولنا ملحقا بمصفور — وإن بدر — بشهادة الاشتقاق الظاهر ، لأن السبروت الدليل الحاذق الذى سبّر الطرق وخبرها ، وهذا اشتقاق واضح غير بعيد حتى يرجح عليه غيره ، ولم يحضر فى مثال تعارض الاشتقاق البعيد وغلبة الزيادة ، ومثال مالا تعارض لشيء منهما لا لعدم

---

(١) وقع في جميع أصول الكتاب « كسرواح » بالواو قبل الألف ، وهو خطأ ، والصواب ما أثبتناه . والسرداح ومثله السرتاح : الناقة الكريمة  
(٢) قال في اللسان (س ب ر ت) : « السبروت : الشيء القليل ، مال سبروت قليل ، والسبروت أيضا : المفلس » وقال أبو زيد : رجل سبروت وسبريت ، وامرأة سبروتة وسبريتة ، إذا كانا فقيرين . والسبروت : الأرض الصفصف ، وفي الصحاح الأرض القفر ، والسبروت الطويل « اه بتصرف . وقال أيضا . فى مادة (س ب ر) : « والسبرور : الفقير كالسبروت ، حكاه أبو على وأنشد

تُطِمُّ الْمُتَمَتِّينَ مِمَّا لَدَيْنَا مِنْ جَنَاهَا وَالْعَائِلِ السُّبُرُورَا

قال ابن سيده : فإذا صح هذا فإساءة سبروت زائدة « اه ، ولم نعثر فيما بين يدينا من كتب اللغة على أن السبروت بمعنى الدليل الحاذق كما قال المؤلف

النظير ولا للغلبة تَرَبُّوت ، فسيبويه اعتبر الغلبة والاشتقاق البعيد ، وقال : هو من التراب ، لأن التَرَبُّوت الذَّلُول ، وفي التراب معنى الذلة ؛ قال تعالى ( أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ) وقال بعضهم : التاء بدل من الدال : وهو من الدَرَبَةِ ، وهو قريب لو ثبت الإبدال ، ولوترك اعتبار الاشتقاق أيضا لم يكن فَعْلُولًا كَقَرُبُوس <sup>(١)</sup> ؛ لأن التاء من الفوالب

وفي الثاني : أى الذى فيه اشتقاقان أحدهما أوضح من الآخر. الأ كثر ترجيح الأوضح ، وجوز بعضهم الأمرين ، وذلك نحو مَلَكٍ وأصله مَلَأَكُ بدليل قوله :  
 ١٢١ - فَلَسْتَ لِلْإِنْسِيِّ وَلَكِنْ لِمَلَأَكِ  
 تَنْزَلَ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ <sup>(٢)</sup>

(١) القربوس : مقدم السرج المحنى

(٢) نسب البغدادى هذا البيت لعقمة بن عبدة المعروف بعقمة الفحل ، ولعقمة قصيدة على هذا الوزن والروى ، ومطلعها قوله :

طَعَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْحِسَانِ طَرُوبُ بُعَيْدَ الشَّبَابِ عَصَرَ حَانَ مَشِيبُ  
 يَكَلِّفُنِي كَثِيرًا وَقَدْ شَطَّ وَلِيَهَا وَعَادَتْ عَوَادِي بَيْنَنَا وَخَطُوبُ

ولم يروى بيت الشاهد في هذه القصيدة أحد من جمع ديوان عقمة ولا من شرحه ، ولكن بعض الناشرين لديوان عقمة مع شرح الأعلام زعم أن المفضل زاد في هذه القصيدة أياتا منها بيت الشاهد ، وقد رجعنا إلى المفضليات وإلى شرحها لأن الأنبارى فلم نثر على هذا البيت فيما رواه أحدهما ، وقال ابن برى - كما في اللسان - : البيت لرجل من عبد العيس يمدح النعمان ، وقيل : هو لائق وجره يمدح عبد الله بن الزبير ، وقيل : هو لعقمة . والانسى : واحد الانس ، ويروى في مكانه « لجنى » وهو واحد الجن ، وقوله « ولكن للملاك » روى في مكانه صاحب اللسان « ولكن ملاكا » وخبر لكن على هذا محذوف : أى ولكن ملاكا أنت ، وقد يكون ملاكا على هذه الرواية معمول خبر لكن وقد حذف اسمها وخبرها جميعا ، والأصل ولكنك تشبه ملاكا ، أو نحو ذلك ، وجو السماء : هو الهواء الذى بينها وبين الأرض ، وبصوب : ينزل ، يريد إن أفعالك لا تشبه أفعال الانس

وأيا بدليل قولهم في الجمع ملائكة أزموا الواحد التخفيف لكثرة استعماله ، كما أزموا يَرَى وأرى ، قال الكسائي : هو مَفْعَل من الألوكة ، وهي الرسالة ، فالملك رسول من قبله تعالى إلى العباد ، وكذا ينبغي أن يقول في قولهم « أَلِكْنِي إِلَيْهِ » أى كن رسولى إليه : إن أصله أَلَلِكْنِي ثم التَّكْنِي ثم خفف بالنقل والحذف لزوما ، وقال أبو عبيدة : ملائِك مَفْعَل من لَأَكُه أى أرسله ، فكأنه مَفْعَل بمعنى المصدر جعل بمعنى المفعول ؛ لأن المصادر كثيرا ما تجعل بمعنى المفعول ؛ قال

١٢٢ — \* دَارٌ لِسُعدَى إِذْ وَرَيْنَ هَوَا كَا <sup>(١)</sup> \*

أى : مَهْوِيَّكَ ، و « أَلِكْنِي » عنده ليس بمقلوب ، ومَلَأَكَ عند الكسائي بمعنى الصفة المشبهة ، ومذهب أبى عبيدة أولى ؛ لسلامته من ارتكاب القلب ، وقال ابن كيسان : هو فُضال من المَلِك ؛ لأنه مالك للأمر التى جعلها الله إليه ، وهو اشتقاق بعيد ، وفُضال قليل لا يرتكب مثله إلا لظهور الاشتقاق ، كما فى شمال قوله : « موسى » موسى التى هى موسى الحديد عند البصريين من « أوسيت » أى حلفت ، وهذا اشتقاق ظاهر ، وهو مؤنث سماعى كالقَدْرِ والنار والدار ، قال :

فلست بولد إنسان إنما أنت ملائِك ، أفعاله عظيمة لا يقدر عليها أحد . والاستشهاد بالبيت فى قوله « للملأِك » حيث يدل على أن أصل الملك ملائِك فقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ثم حذفت الهمزة ، وذلك كما يقولون فى مسألة مسلة ، ولكنهم التزموا هذا التخفيف فى ملك كما التزموه فى ذرية ونبي على المشهور من كلام النحاة ، وسيأتى فى باب تخفيف الهمزة

(١) هذا بيت من مشطو الرجز ، وقوله :

\* هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ حَتَّى تَبْرَأَ كَا \*

وتبرأك : موضع يولد بنى قحس ، والاستشهاد بالبيت هنا فى قوله « هواكا » حيث استعمل المصدر بمعنى اسم المفعول كما استعمل الخلق بمعنى المخلوق فى قوله تعالى : ( هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ )

١٢٣ - فَإِنْ تَكَزُّ الْمَوْسَى جَرَتْ فَوْقَ بَطْرِهَا  
فَمَا خُتِنَتْ إِلَّا وَمَصَّانُ قَاعِدُ<sup>(١)</sup>

وهي منصرفة قبل العلمية غير منصرفة معها كمعرب ، ثم تنصرف بعد التنكير ، وقال أبو سعيد الأموي : هو مذكر لكونه مُفْعَلًا ، قال أبو عبيدة : لم يسم التنكير فيه إلا من الأموي ، وجوز السيرافي اشتقاقه من « أسوت الجرح » أي أصلحته ، فأصله ، مؤسّي بهمز القاء ، وقال الفراء : هي فُعْلَى ؛ فلا تنصرف في كل حال ؛ لكونه كال بشري ، وهو عنده من التيس ، لأن المزين يتبختر ، وهو اشتقاق بعيد ، قلبت عنده الياء وأوآ لانضمام ما قبلها ، على ما هو مذهب الأخفش<sup>(٢)</sup>

في، ثله ، كما يجي ، في باب الاعلال  
وأما موسى اسم رجل فقال أبو عمرو بن العلاء : هو أيضا مُفْعَلٌ ؛ بدليل إنصرافه بعد التنكير ، وفُعْلَى لا ينصرف على كل حال ، وقال أيضا : إن مُفْعَلًا أكثر من فُعْلَى ؛ فحمل الأنجبي على الأكثر أولى وهو ممنوع ؛ لأن فُعْلَى يجي مؤنثا لكل أفعال تفضيل ، ومُفْعَل لا يجي إلا من باب أَفْعَل يُفْعَل ؛ فهو عنده لا ينصرف [علما ؛ للعجمة والعلمية ، وينصرف<sup>(٣)</sup>] بعد التنكير كمبسي ، وقال الكسائي :

(١) هذا البيت لأعشى همدان من كلمة له أولها :

أَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنِّي لَسَائِلٌ أَبْظَرَاءُ أُمٌ مَخْتُونَةٌ أُمٌ خَالِدٌ

وبنده بيت الشاهد ، وبعده قوله :

تَرَى سَوَاءً مِنْ حَيْثُ أَطْلَعَ رَأْسَهُ تَمَرٌ عَلَيْهَا مُرْهَمَاتُ الْحَدَائِدِ

وفي بيت الشاهد الأقواء ، وهو اختلاف حركة الحرف الذي ياءه روى الفصيدة .  
والبيت في هجاء خالد القسري . والمصان : الحجام . لأن يمس الدماء ؛ ويقال :

المراد بالمصان ابنها خالد ، من قولهم : ياماص بظر أمه ، وعلى الأول يهجو به بأن

أمه متبذلة قليلة الحياء فكفى عن ذلك بأنه قد خنتها رجل ، وعلى الثاني يهجو به بأنهم لم

تخون حتى كبر ابنها (٢) ليس هذا مذهب الأخفش وحده ؛ بل مذهب جميع النحاة

(٣) هذه الزيادة - نقطة من جمع النسخ المطبوعة وقد أثبتناها وفقا للخطات



هو فعلى فينبغي أن يكون ألفه للحاق بجحدب، وإلا وجب منع صرفه بعد التنكير

قوله « إنسان » الأولى أن يقال : فملآن ، وأنيسيان شاذ كعشيشيان ، على ما مر في التصغير ، فهو مشتق من الأنس ؛ لأنه يأنس ، بخلاف الوحش ، وقيل : هومن الإيناس : أى الإبصار ، كقوله تعالى : ( آتَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَارًا ) لأنه يؤنس : أى يُبَصِّر ولا يجتن ، بخلاف الجن ، وقيل : إنسيان كإضحيان ، من النسيان ، إذ أصل الإنسان آدم ، وقد قال تعالى فيه : ( فَنَسِيَ الْبَعْدَ ، وَارْتَكَبَ شَذُوذَ التَّصْغِيرِ كَمَا فِي لُيْلِيَةِ أَهَوْنَ مِنْ ادْعَاءِ مِثْلِ ذَلِكَ الْاِشْتِقَاقِ

قوله « وسُرِّيَّة » الظاهر أنها مشتقة من السر ، وضم السين من تغيرات النسب الشاذة ، كدُهْرِيّ وَسَهْلِيّ ، وهو إما من السر بمعنى الخفية ، لأنها أمة تُخْفَى مِنَ الْحَرَةِ ، وهذا قول أبى بكر بن السري ، وإما من السر بمعنى الجاع ؛ لأنها لذلك ، لا للخدمة ، وهذا قول السيرافى ، يقال : تَسَرَّرْتُ جارية ، وَتَسَرَّرْتُ كَتِظْنِيَّت ، وقال الأخفش : هى من السرور ؛ لأنه يسر بها ، وقيل : هو من السري : أى المختار ؛ لأنها مختارة على سائر الجوارى ، وقيل : من السراة ، وهى أعلى الشئ ، ؛ لأنها تركب سراتها ، فهى على هذين القولين فَعِيلَةٌ كَمَرِيْق ، وهو المُصْفَر ، وهذا وزن نادر ، وأيضاً قولهم : « تَسَرَّرْتُ » براءين - يمنهما ، وإن كان تَسَرَّرْتُ يواقهما

قوله « ومثونة » يقال : هو [ من ] « مَانَه يَمُونَه » إذا احتمل مثونته وقام بكمايته ، وهذا اشتقاق ظاهر ، وأصله مَوُونَةٌ بِالْوَاو ، قلبت الواو والضمومة همزة ، وقيل : هو من الأون ، وهو أحد العدلين ؛ لأن المَثُونَةَ قُل ؛ فمَازَنَةٌ أصلية ؛ وأصله مَأُونَةٌ

كسْكرُمة ، وهو أبعد من الاشتقاق الأول ؛ لأن الثقل لازم للتثنية في الأغلب ، وقال القراء : هو من الأئين ، وهو الإعياء ، وهو أبعد من الاشتقاق الثاني ، وأصله مأْينة ، نقلت الضمة إلى ما قبلها ، وقلبت الياء واوا ، على ما هو أصل الأخنس قوله « فَإِنْ اعْتَدَ بِجَنْقُونَا » حكى القراء « جَنْقَنَام » وزعم أن المنجنيق مؤَلّمة : أى أعجمية ، وهم إذا اشتقوا من الأعجمى خلطوا فيه ؛ لأنه ليس من كلامهم ، قوْلهم « جنقونا » وقول الأعرابي « كانت بيننا حروب عُونٌ ، تنقأ فيها العيون ، مرة يُجْنَقُ ، وأخرى تُرْشَقُ » <sup>(١)</sup> من معنى منجنيق ، لا من لفظه ، كدَمِث ودِمِثِر <sup>(٢)</sup> ، وثَرَّةٌ وثَرْتَارٌ ، وإنما تجنبوا من كونه من تركيب جنق لأن زيادة حرفين في أول اسم غير جارٍ على الفعل كمنطلق قليل نادر عندهم ، وذلك كما تفعل ، وكون منجنيق منفعيلاً لشبهة جنقونا مذهب المتقدمين

قوله « وإلا » أى : وإن لم يعتد بجَنْقُونَا كما ذكرنا ، فإن اعتد بمجانيق فهو فَمَسْكِيلٌ ؛ لأن سقوط النون في الجمع دليل زيادته ، فإذا ثبت زيادة النون فالجمع أصل ؛ لثلاث لازم زيادة حرفين في أول اسم غير جارٍ على الفعل

قوله « وإلا » أى : وإن لم يعتد بمجانيق ، فيه نظر ، وذلك لأنه جمع منجنيق عند عامة العرب ، فكيف لا يعتد به ؟ وفي الجمع لا يحذف من حروف

---

(١) هذا من كلام أعرابي وقد سئل : كيف كانت حروبكم ؟ قاله ، والعون : جمع عون ، وهى الحرب التى تقدمتها حرب أخرى ، ونجنىق : نرى بالمجانيق ، ونرشق : نرى بالسهم ، والمجانيق : جمع منجنيق - بفتح الميم وكسرها - ومثله المنجنون ، وهى القذافة التى ترمى بها الحجارة ، وهو أعجمى معرب . وهى وثرة ، قال زفر بن الحرث :

لَقَدْ تَرَكَتْنِي مَنَجْنِيْقُ ابْنِ بَحْدَلٍ أَحِيدُ عَنِ الْمُصْغُورِ حِينَ يَطِيرُ  
(٢) الدمث : السهل الخلق ، وبابه فرح ، ودماثة أيضا ، وأصل ذلك من الدمث بمعنى الأرض السهلة اللينة التى لا يشق السير عليها ، والدمثر - كسبطر ، وعليط وجعفر - بمناء

مفردة الأصول إلا الخامس منها ، فحذفهم النون بعد الميم دليل على زيادتها ، وليس مجانيق كجَنَقُونَا حتى لا يعتدَّ به ؛ لأن ذلك حكاية عن بعض الأعراب ، ومجانيق متفق عليه ، وكونه فعليلاً مذهب سيويوه ، وإنما حكم بذلك لأنه ثبت له مجمعه على مجانيق زيادة النون وأصالة الميم كما ذكرنا ، ولم يحكم بزيادة النون الثانية أيضاً لوجهين : أحدهما نُدَوِّرُ فَنَعْنِيْلُ ، بخلاف فَنَعْلِيْلُ كَعَتْرَيسَ ، وهى الناقعة الشديدة ، من العترة وهى الشدة ، والثانى أن الأصل أصالة الحروف ، إلا أن يقوم على زيادتها دليل قاهر

قوله « فان اعتدَّ بسلسبيل على الأكثر » يعنى إن ثبت فى كلامهم فَعَلَّيْلُ بزيادة الياء فقط ، وذلك أن أكثر النحاة على أن سلسبيلاً فعليلاً ، وقال القراء : بل هو ففليل ، وكذا قال فى دَرَدَيسَ ، وذلك لتجويزه تكرير حرف أصلى مع توسط حرف [ أصلى ] بينهما ، كما مر ، وفى قول للصنف هذا أيضاً نظر ، وذلك لأن فعليلاً ثابت ، وإن لم يثبت أن سلسبيلاً فعليلاً ، وذلك بنحو بَرَقَعِيدَ لقصة فى ديار ربيعة ، وَعَلَطَمَيسَ<sup>(١)</sup> للشابة . ولو لم يجمع منجنيق على مجانيق لكان فعليلاً ، سواء ثبت بنحو بَرَقَعِيدَ فعليلاً أولاً ، وذلك لأن جَنَقُونَا كما قلنا غير معتد به ، والأصل أن لانحكم بزيادة حرف إلا إذا اضطررنا إليه : إما بالاشتقاق ، أو بعدم النظر ، أو بغلبة الزيادة

فان قيل : إذا لزم من الحكم بزيادة حرف وزنٌ غريب ، ومن الحكم بأصالته وزن [ آخر ] غريب ، فالحكم بزيادته أولى ، لأن ذوات الزوائد أكثر من أبنية الأصول

١ قلت : ذاك إن لم يكن فى اللفظ زائد متفق عليه ، والياء فى نحو منجنيق

---

(١) فى القاموس : العلطيمس - كرنجيم - من النوق الشديدة الغالية ، والهامة الضخمة الصلحاء ، والجارية التارة الحسنة القوام ، والكثير الآكل الشديد البلع

مقطوع بزيادته ، فمثل هذا البناء على أى تقدير كان من ذوات الزوائد ، فلو لم يثبت مجانيق لكنا نجمع منجنيقا على مناجن بحذف الحرف الأخير كسفارج قوله « وإلا ففعلنيل » يعنى إن لم يثبت أن سلسيلا ففعلليل ، بل كان ففعلليلا كما قال القراء فمنجنيق فعلنيل ، وفى هذا كما تقدم نظر ؛ لأنه وإن لم يثبت كون سلسبيل فعلليلا بنحو برّقعيد وعطّيميس فهو وزن ثابت على كل حال قوله « ففعلنيل » لأن الوجوه العقلية المحتملة سبعة ، وذلك لأن الميم إما أصلية أو زائدة ، فإن كانت أصلية فإن كان النونان أيضا كذلك فهو فعلليل ، وإن كانا زائدين فهو ففعلنيل من مجّوق ، وإن كان الأول أصلا دون الثانى فهو ففعلنيل من منجّوق ، وإن كان المكس فهو ففعلنيل من منجّوق ، وإن كان الميم زائدا فإن كان النونان أصليين فهو مفعليل من نَجّوق ، وإن كان الأول أصلا دون الثانى فهو مفعمنيل من نَجّوق ، وإن كان المكس فهو مفعمنيل من جَنّوق ، ومع زيادة الميم لا يجوز أن يكون اننونان أيضا زائدين لبقاء الكلمة على أصليين وهما الجيم والقاف ، والياء زائدة على كل تقدير ؛ إذ أمكن اعتبار ثلاثة أصول دونها ، فمن هذه السبعة الأوجه لا يثبت فعلليل إن لم يثبت سلسبيل على الأكثر على ما ادعى المصنف ، وقد ذكرنا ما عليه ، ومنفعيل بسيد لاجتماع الزائدين فى أول الاسم غير الجارى ، وكذا مفعليل ؛ إذ لا يزداد الميم فى الأول مع أربعة أصول بعدها كما يحىء إلا فى الجارى على الفعل ، مع عرابة الوزنين ، أعنى مفعليلا ومفعليلا ، فيبقى بعد الثلاثة : ففعلنيل ، وفعلنيل ، ومفعنيل ، وفعلنيل ، والكل نادر ، إلا ففعلليلا كمنتريس

قوله « ومجانيق يحتمل الثلاثة » لأنه إن كانت الميم زائدة فهو مفعاعيل لا غير ، وإن كانت أصلية فهو إما ففعلنيل أو ففعلنيل<sup>(١)</sup> ، والثانى لم يثبت ، فهو إما مفعاعيل

(١) أنت تعلم أن ابن الحاجب رحمه الله قد بنى كلامه فى منجنيق على وجهين : الأول أن يعتد بقوله : جنةونا ، والثانى أن لا يعتد به ، وأنه حكم على منجنيق على الوجه الأول

على ما اختاره بعضهم في منجنيق أنه من جنق ، وإما فكايل على ما اختار سيويه في منجنيق ، وأظن أن هذا اللفظ — أعني « ومجانيق يحتمل الثلاثة » — ليس من اللتن ، إذ لفائدة فيه لأن الجمع يعتبر وزنه بوزن واحد ويتبعه في أصالة الحروف وعدم أصالتها ، ولا يكون له حكم برأسه ، ولم يتعرض المصنف في الشرح لهذا اللفظ ، ولو كان من اللتن اشرحه

قوله « ومنجنون مثله » [ أى مثل ] منجنيق في احتمال الأوجه المذكورة ، وذلك لكون منجنين ، وهو افة في منجنون ، يحتمل الأوجه المذكورة ؛ لكونه كمنجنيق ، إلا أن إحدى اللامين فيه لابد من الحكم بزيادتها إذا حكمت بأصالة الميم والنون الأولى معاً أو بأصالة إحداهما ؛ لأن التضميف لا يكون أصلاً مع ثلاثة أصول دونه أو أربعة ، كما مر في أول الكتاب ، ويسقط من الأوجه السبعة فمفعيل وفعلنيل ومفعنيل ، ويحيى فمفعيل وفعلنيل ومفعنيل ، ويستبعد مفعنيل كما ذكرنا في منجنيق ، ولم يحيى جن في منجنين كما جاء جنق في منجنيق حتى يرتكب هذا الوزن المستبعد ، ومفعنيل غريب ، وفعلنيل ثابت

بأنه على زنة « مفعيل » فأصوله الجيم والنون التي بعدها والقاف ، والميم والنون الواقعتان في أول الكلمة زائدتان ، وعلى الوجه الثاني بأنه يحتمل « فعلنيل » فالجيم والنون الثانية والقاف أصول ، والنون الأولى والياء زائدتان ، ويحتمل « فعلنيل » فالزائد الياء ويحتمل « فعلنيل » فالنون الثانية والياء زائدتان ، وعلى هذا يكون قوله « ومجانيق يحتمل الثلاثة » إشارة إلى الأوزان المذكورة بعد عدم الاعتداد بمنحقرنا ، وعلى هذا يكون « مجانيق » إما على زنة « فعاليل » إن كان مفردة « فعاليل » أو « فلليل » إن كان مفردة « فعاليل » ، أو يكون على زنة « فلانيل » إن كان مفردة « فلنيل » ومن هذا كله يتبين لك أن قول الرضى « أو فعاليل » خطأ ، والصواب أن يقول « إما فعاليل أو فلليل أو فلانيل » ، وقوله « لأنه إن كانت الميم زائدة فهو مفاعيل لاغير » لا يدخل في شرح هذه العبارة من كلام المصنف ولكنه من تمة الفروض في هذه الكلمة

كَبَرْتَعِيد ، فنجنين إما فَعَلَّلِيل ملحق بترعيد بتكرير اللام والنون الأولى أصلية فيكون كَمَرَطَلِيل ، والعَرَطَل والعَرَطَلِيل : الطويل ، وإما فَنَعَلَّلِيل ملحق به أيضا بزيادة النون وتكرير اللام ، فهو كَخَنَشَلِيل<sup>(١)</sup> وقد ذكر سيبويه في منجنون أيضا مثل هذين الوجهين ، فقال مرة : هو ملحق بعَضَرَفُوط<sup>(٢)</sup> بتكرير النون ، فيكون رباعيا ملحقا بالخماسي ، وقال مرة : إنه ملحق بعَضَرَفُوط بزيادة النون الأولى وإحدى النونين الآخرين ، فهو إذن ثلاثي ملحق بخماسي ، والأولى الحكم عليه بفَعَلَّلُول وعلى منجنين بفَعَلَّلِيل ؛ لعدم الدليل على زيادة النون الأولى ، والأولى الحكم بأصالة الحرف ما لم يمنع منه مانع ، وأما إحدى النونين الآخرين فالغلبة دالة على زيادتها ، وجمع مَنَجْنُون ومنجنين على مناجين ، كذا يجمعهما عامة العرب ، سواء كان فَعَلَّلُولاً أو فَعَلَّلُولاً ؛ لأن حذف إحدى النونين الآخرين لكونها طرفاً أو قريبة من الطرف أولى من حذف النون التي بعد الميم ، والظاهر أن الزائد من المكرر هو الثاني كما يجيء ، إذ لو كان الأول لجاز مَنَاجِن ومناجين ، بالتعويض من المحذوف وترك التعويض<sup>(٣)</sup> ، كما في سفارج وسفاريج ،

(١) الخفشليل : المسن ، ويقال : عجوز خنشليل ، إذا كانت مسنة وفيها بقية

(٢) العضر فوط : دوية ( انظر ج ١ ص ٩ ، ٥١ )

(٣) اعلم أن منجنونا إما أن يكون « فَعَلَّلُولاً » وإما أن يكون « فَعَلَّلُولاً » ومعنى هذا أن الميم في أولها أصل والواو بين النونين الآخرين زائدة ، والنون التي بعد الميم زائدة على الأول أصلية على الثاني ، وإحدى النونين الآخرين زائدة على الخلاف الآتي ذكره في كلام المؤلف ، ثم اعلم أن مناجين الذي سمع في جمعه لا يقطع بالدلالة على زيادة أولى النونين الآخرين ، كما لا يقطع بزيادة ثانيتهما ، ويان ذلك أنك إن فرضت زيادة أولاهما وأردت جمعه وجب أن تقول : مناجين ، بحذف هذه النون الزائدة وقلب الواو ياء لأنها مد قبل الآخر الأصلي ، وإن فرضت ، زيادة الثانية جازاك أن تقول في الجمع : مناجين ؛ فحذف النون الأخيرة والواو التي قبلها ثم تعوض عن المحذوف ياء قبل الآخر ، فالفرق بين الحاليين أن

قوله « ولولا منجنين لكان فعلولا » يعنى منجنين كمنجنيق فيحتمل جميع ما احتمله منجنيق من الأوزان ؛ فلذلك يحتمل منجنون ما احتمله منجنين ، ولولا منجنين لكان منجنون كمنجنوق ، وهذا قول فيه ما فيه ؛ وذلك أننا أن منجنينا لا يحتمل إلا فَعْلُولًا على الصحيح ، وفنعليلًا على زيادة النون الأولى كما أجاز سيبويه ، وقد ضمهناه ، وكذا منجنون فَعْلُولًا على الصحيح ، وفنعلول على ما أجاز سيبويه ، وعلى كلا التقديرين هو ملحق بمنجنوق ؛ فما معنى قوله « ولولا منجنين لكان فعلولا » وهو مع وجوده فعلول أيضا ؟

قوله « وخندريس <sup>(١)</sup> كمنجنين » لاشك في زيادة إحدى النونين الأخيرين في منجنين ، وليس ذلك في خندريس ، ونون خندريس أصل على الصحيح ؛ لعدم قيام الدليل على زيادتها ؛ ومن قال في منجنين إنه فَنَعْلِيل كمنجنيس لم يمتنع أن يقوله في خندريس أيضا

هذا آخر ما ذكره المصنف من حكم الاشتقاق وتقسيمه أن يقال : إن كان في الاسم اشتقاق فهو إما واحد أولا ، والواحد إما ظاهر أولا ، والذي فوق الواحد إما أن يكون الجميع ظاهرا ، أو الجميع غير ظاهر ، أو بعضه ظاهرا دون الآخر فالواحد الظاهر يحكم به كما في رَغَشْنٍ <sup>(٢)</sup> وِلَغْنٍ

الياء على الأول واجبة ، وهى منقلبة عن الواو ، وعلى اثنائى جائزة ، وهى زائدة للعوض ، ومن هنا تعلم أن كلام المؤلف فاسد ؛ لأنه علل الحكم بزيادة الثانية بالتزامهم مناجين ، ووجه فساد هذا الالتزام لا يتطع بأحد الوجهين وإنما يكون مرجعا ، ثم هو يرجح الذى نقاه المؤلف وهو أن الأولى هى الزائدة ، وهذا بعينه يجرى فى منجنين

(١) الخندريس : القديم من الخنطة ومن الخمر ؛ قال ابن دريد : « أحسبه عربيا »

(٢) انظر ( ح ١ ص ٥٩ ) وانظر أيضا ( ص ٣٣٣ من هذا الجزء )

والواحد غير الظاهر إن عارضه مرجح آخر من الغلبة أو خروج الكلمة عن الأصول اختلف فيه : هل يحكم به أو بالمرجح [الآخر] ؟ وإن لم يعارضه فهل يحكم بالاشتقاق أو بكون الأصل أصالة الحروف ؟ فيه تردد

وما فوق الواحد إن كانا ظاهرين احتملما كأولقي ، وإن كان أحدهما ظاهرا دون الآخر فالأولى ترجيح الظاهر كما في مؤونة وسُرِّيَّة ، وإن كانا خفيين وفيه مرجح آخر فهل يحكم بأحدهما أو بالمرجح الآخر ؟ فيه التردد المذكور ؛ فإن حكم بهما : فإن استويا احتملما ، وإن كان أحدهما أظهر حكم به ، وإن لم يكن فيه مرجح آخر حكم بهما على الوجه المذكور

وإنما قدم الاشتقاق المحقق على الغلبة وعدم النظر وكون الأصل أصالة الحروف لأن المراد بالاشتقاق كما ذكرنا اتصال إحدى الكلمتين بالأخرى كضارب بالضرب ، أو اتصالهما بأصل كضارب ومضروب بالضرب ، وهذا الاتصال أمر معنوي محقق لا تحيد عنه ، بخلاف الخروج عن الأوزان ؛ فإنه ربما تخرج الكلمة عن الأوزان بنظر جماعة من المستقرئين ، ولا تخرج في نفس الأمر ؛ إذ ربما لم يصل إليهم بعض الأوزان ، وبتقدير الخروج عن جميع الأوزان يجوز أن تكون الكلمة شاذة الوزن ، وكذا مخالفة غلبة الزيادة لا تؤدي إلى مستحيل ، بل غاية أمرها الشذوذ ومخالفة الأكثر ، وكذا مخالفة كون أصل الحروف الأصالة

نم إن قدنا الاشتقاق ظاهراً أو خفياً نظرنا : فإن كان حرف الكلمة الذي هو من حروف « سألتمونها » من النواصب في الزيادة كما سيبحى ، أو كان الحكم بأصالة ذلك الحرف يزيد بناء في أبنية الرامعى أو الخامسى الأصول ، أعنى المجردة عن الزائد ؛ أى الأمرين كان حكمنا بزيادة ذلك الحرف ، ولا نقول : إن الأصل أصالة الحرف ؛ لأن الأمرين المذكورين مانعان من ذلك الأصل



ولو تعارض الغلبة وعدم النظير رجحنا الغلبة ، كما لو كان الحكم بزيادة  
الغالب يؤدي إلى وزن مجهول والحكم بأصالته لا يؤدي إلى ذلك ، حكمنا بزيادة  
الغالب ، كما تقول في سلكية<sup>(١)</sup> فُتْلِيَّة ، وهو وزن غريب ، وفُتْلَلَّة كقُدْعَمَلَة غير<sup>(٢)</sup>  
غريب ، وذلك لأننا تقول إذن : هذا التريب ملحق بسبب هذه الزيادة بذلك  
الذي هو غير غريب

فقول : إن كان الحكم بأصالة الغالب يؤدي إلى وزن غريب في الرابعي  
أو الخامس المجردين عن الزائد ، والحكم بزيادته يؤدي إلى غريب آخر في ذي  
الزيادة كَتَفَلْ<sup>(٣)</sup> ؛ فَإِنْ فُتْلَلَّا بضم اللام وَفُتْلَلَّا نادراً ، وكذا قُنْفَخَر<sup>(٤)</sup> فَإِنْ  
فُتْلَلَّا وَفُتْلَلَّا غريبان ، حكمنا بزيادة الغالب ؛ لأن الأوزان الزيد فيها أكثر  
من المجرد ، إلا المزيد فيه من الخامس ؛ فإنه لا يزيد زيادةً بينة على المجرد من  
أبنية الخامس ، كما تبين قبل ، لكن المزيد فيه منه لا يلتبس بالمجرد من الزيادة ؛  
إذ الاسم المجرد لم يأت فوق الخامس  
وإن كان الحُكَّان لا يزيد واحد منهما بناءً غريباً ، فالحكم بزيادة الغالب  
واجب ؛ لبقاء مرجح الغلبة سليماً من المعارض

(١) انظر ( ١ ص ٢٦١ ٣٨ )

(٢) انظر ( ١ ص ٥١ )

(٣) التفل - بفتح التاء الأولى وسكون الثانية وضم الفاء ، أو بضميتين بينهما  
سكون ، أو بكسر أوله وفتح ثائه ، أو بفتح الأول والثالث ، أو بكسرهما —  
التعلب ، وقيل : ولده

(٤) القنفخر — بضم القاف وسكون النون وفتح الفاء وسكون الخاء ، وبكسر  
أوله أيضاً — : الفائق في نوعه ، والتار الناعم ، وأصل البردى ؛ ولم يحك في القاموس  
إلا مكسور الأول — كجرد حل ؛ ومثله القفاخر — كعلاط ، والقفاخرى  
بزيادة ياء مشددة

وإن كان الحكم بأصلاته يزيد بناء نادرا دون الحكم بزيادته تعين الحكم بالزيادة أيضاً ؛ لتطابق المرجحين على شيء واحد  
وإن كان الأمر بالعكس : أى الحكم بزيادته يؤدي إلى زيادة بناء غريب دون الحكم بأصلاته ؛ حكم بزيادة الغالب للالحاق ، كما ذكرنا في سلمضية ، لأنه كأنه مُفَلَّلَةٌ ؛ لكونه ملحقاً به

وإن كان الحكم بأصالة الغالب والحكم بزيادته يزيد كل واحد منهما وزناً نادراً في ذى الزيادة لا في المجرد عنها حكمنا بزيادة الغالب أيضاً ، لثبوت المرجح بلا معارض

فإن كان الحكم لا يزيد شيء منهما بناء غريباً في اللزيد فيه ، أو يزيد فيه أحدهما دون الآخر ؛ حكمنا بزيادة الغالب ؛ لما ذكرنا الآن سواء  
وأمثلة التقديرات المذكورة لم تحضرنى في حال التحرير

فعلى ما ذكرنا إذا تعارض الغلبة وعدم النظر يرجح الغلبة ، كما يجيء في سلمضية ، ففي تقديم المصنف عدم النظر كما يجيء من كلامه على الغلبة نظر هذا ، وإن كان الحرف من حروف « سأتونيهيا » ليس من الغوالب ، ولا يؤدي أصلاته إلى عدم النظر ؛ فلا بد من الحكم بأصلاته ، بلا خلاف ، كما حكمت بأصالة الماء والميم من درهم ولام سقر جبل وميم غلطيس وسينه ، وهذا الذى ذكرنا كله إذا لم يتمدد الغالب ؛ فإن تعدد فيجىء حكمه

قال : « فَإِنْ قُدَّ فَبَخْرُوجِهَا عَنِ الْأُصُولِ ، كَنَاءُ تَنْقُلٍ وَتَرْتُبٍ وَنُونٍ كُنْتَالٍ وَكَنْهَبِلٍ ، بِخِلَافٍ كَنْهَوْرٍ وَنُونٍ خُنْفَسَاءُ وَقُنْفَخِرٍ ، أَوْ يَخْرُوجُ زِنَةٌ أُخْرَى لَهَا : كَنَاءُ تَنْقُلٍ وَتَرْتُبٍ مَعَ تَنْقُلٍ وَتَرْتُبٍ ، وَنُونٍ قُنْفَخِرٍ وَخُنْفَسَاءُ مَعَ قُنْفَخِرٍ وَخُنْفَسَاءُ ، وَهَمْزَةُ النَّجَجِ مَعَ النَّجُوجِ »

المخرج  
من  
الأوزان  
المشهورة  
من أدلة  
الزيادة

أقول : التَّنْقُلُ ولد انتماء ، يقال : أمر ترتب : أى راتب ثابت من رتب

رتوبا : أى ثبت ، وما كان له أن يعمد فى المفقود اشتقاقه ؛ إذ اشتقاقه ظاهر كما قلنا ، الكُنْتَال بالهمز : القصير ، الكَنْهَبُلُ : من أشجار البادية ، الكَنْهَوْرُ : العظيم من السحاب ، الكَنْفَخَرُ : الفائق فى نوعه ، الأَلَنْجَجُ والأَلَنْجُوجُ<sup>(١)</sup> واليَلَنْجُوجُ : العود

قوله « فإِنْ قَدْ » أى : الاشتقاق الظاهر والخبى

قوله « بفخروجها عن الأصول » أى : يعرف زيادة الحرف بخروج زنة الكلمة بتقدير أصالة الحرف ، لا بتقدير زيادته عن الأصول : أى الأوزان المشهورة المعروفة ، هذا ، وليس مراده بالأصول أوزان الرباعى والخامسى المجردة عن الزوائد ، بدليل عده أَلَنْجُوجًا وخُفْسَاءً — بفتح الفاء — فى الأوزان الأصول ، وهذه الكلمات التى ذكرها لم يعارض عدم النظر فيها بالغلبة ، لأن الحروف المذكورة ليس شئ منها من العوالب ، إلا همزة النجوج ، ولا تعارض فى النجوج بين الغلبة وعدم النظر ؛ لأن عدم النظر لا يرجح إذا كان يلزم بكلا التقديرين زيادة وزن فى الزيد فيه ؛ إذ لا يمكن الخلاص من عدم النظر أيضاً فى الزيد فيه : حكمت بزيادة الحرف أو بأصالته ؛ فالترجيح فى هذه الكلمات بعدم النظر على كون الأصل أصالة الحرف

(١) قال فى اللسان : « والألنجج ، واليننجج : عود الطيب ، وقيل : هو شجر غيره يتبخر به ، قال ابن جنى : إن قيل لك إذا كان الراءد إذا وقع أولاً لم يكن للألحاق فكيف ألحقوا بالهمزة فى « ألنجج » وبالياء فى « يلنجج » والدليل على صحة الألحاق ظهور التضعيف ، قيل : قد علم أنهم لا يلحقون بالراءد من أول الكلمة إلا أن يكون معه زائد آخر فلذلك جاز الألحاق بالهمزة وبالياء فى « ألنجج » و« يلنجج » لما انضم إلى الهمزة وبالياء النون ، والألنجوج واليننجوج كالألنجج واليننجج : عود يتبخر به ، وهو يفعل وأفعل ، وقال اللحيانى : عود يلنجج وألنجج والنجج ، فوصف بجميع ذلك ، وهو عود طيب الريح » اهـ

وكان ينبغي أن لا يذكر المصنف ههنا إلا ما يخرج عن الأصول بأحد التقديرين دون الآخر ؛ لأنه يذكر بعد هذا ما يخرج عن الأصول بالتقديرين معاً ، وهو قوله « فَإِنْ خَرَجْتَ مَعاً » ، وَتَقْفُلُ وَتَرْتُبُ ، يخرج عن الأصول بكلا التقديرين ؛ إذ ليس في الأوزان الاسمية تَقْفُلُ وَفَعْلُلُ ، وكذا كُنْتُأَلُ ؛ لأن فُعْلَلًا وَفُعْلَلًا وَفُعْلَلًا نادر ، وكذا كُنْتُهْبُلُ ؛ لأن فَعْلَلًا وَفَعْلَلًا نادران ، وكذا خُنْفَسَاءُ ؛ لأن فُعْلَلًا وَفُعْلَلًا غريبان ، وَكَذَا أَلْنَجُوجُ ؛ لأن فَعْمَلُولًا وَأَفْعَمُولًا شاذان

قوله « بخلاف كُنْهَوْرٌ » يعنى لو جعلنا نون كُنْتُأَلُ أصلاً لكان فُعْلَلًا وهو نادر بخلاف نون كُنْهَوْرٌ ، فإننا إذا جعلناه أصلاً كان فَعْمَلُولًا ملحقا - بزيادة الواو - بسفرجل فلا يكون نادرا ، فلذا جعلنا نونه أصلاً دون نون كُنْتُأَلُ

قوله « أو بخروج زنة أخرى لها » أى : إذا كان في كلمة لفتان وبتقدير أصالة حرف من حروف سألتمونيها في إحدى الزنتين لا تخرج تلك الزنة عن الأصول لكن الزنة الأخرى التي لتلك الزنة تخرج عن الأصول بأصالة ذلك الحرف حكمنا بزيادة ذلك الحرف في الزنتين معاً ، فَإِنْ تَقْفُلًا بضم التاء الأولى كان يجوز أن يكون كبرثن فلا يخرج عن الأصول بتقدير أصالة التاء ، لكن لما خرجت تَقْفُلُ بفتح التاء عن الأصول بتقدير أصالتها حكمنا بزيادة التاء في تَقْفُلُ - بضم التاء أيضاً تبعاً للحكم بزيادتها في تَقْفُلُ - بفتحها ، وكذا تاء تَرْتُبُ ، وكذا نون قِنْفَخْرُ - بكسر القاف ، وإن كان يجوز أن يكون فَعْلَلًا كجرحل ، وكذا نون خُنْفَسَاءُ - بضم الفاء ، وإن لم يمتنع لولا اللغة الأخرى أن يكون كَقَرْفُصَاءُ ، وكذا همزة النَّجَجِ وإن جاز أن يكون فَعْمَلُولًا ؛ حكمنا بزيادة الحروف المذكورة لثبوت زيادتها في اللغات الأخرى ، والحق الحكم بأصالة نون خُنْفَسَاءُ في اللغتين ؛ لأن وزن الكلمة على التقديرين من أبنية اللزيد فيه ؛ إذ الألف

والهمزة من الزيادات اتفاقا ، وقد تقدم أن عدم النظير في أبنية المزيد فيه بالتقديرين معا ليس بمرجح ؛ فعلى هذا لم يعرف زيادة همزة النَجْوَج بـمـم النظير ؛ لأنه مزيد فيه بالاتفاق ؛ إذ الواو فيه زائد من غير تردد ، بل عرفنا زيادة همزته وهمزة النَجَج بشبهة الاشتقاق والغلبة ؛ إذ فيهما ثلاثة غوالب : الهمزة ، والنون ، والتضعيف ، ولا يجوز الحكم زيادتهما ؛ لثلايق الكلمة على حرفين ، فحكمنا بزيادة اثنين منها ، ولا يجوز الحكم بزيادة النون والتضعيف ، ولا بزيادة الهمزة والتضعيف ؛ لأنَّ الَجَّ وَلَنَجَّ مهملان ، فحكمنا بزيادة الهمزة والنون ؛ فهو من لَجَّ ، كأنه يلج في نشر الرائحة ، والنَجَج : ملحوق بسفرجل بزيادة الهمزة والنون

قال : « فَإِنْ خَرَجَتْ مَعَا فَرَائِدُ أَيْضًا ، كَنُونٍ نَرَجِسٍ وَحِنْطَاوٍ ، وَنُونٍ جُنْدَبٍ إِذَا لَمْ يَثْبُتْ جُنْدَبٌ ، إِلَّا أَنْ تَشَدَّ الزِّيَادَةُ ، كَسِيمٍ مَرَزْنَجُوشٍ دُونَ نُونِهَا ، إِذْ لَمْ تَزِدِ الْيَمِيمُ أَوْ لَا خَامِسَةً ، وَنُونٍ بَرَنْتَاسَاءَ . وَأَمَّا كَنْكَائِيلُ فَمِثْلُ خَزْعَبِيلِ »

أقول : الحِنْطَاوُ : العظيم البطن ، والْبَرَنْتَاسَاءُ والْبَرَنْتَاسَاءُ : الإنسان ، يقال : ما أدرى أى البرنساء هو ، والجُنْدَبُ : ضرب من الجراد ، وهو من الجذب ، واشتقاقه ظاهر ؛ فلم يكن لإيراده فيما لا اشتقاق فيه وجه ، والجُنْدَبُ : الجراد الأخضر الطويل الرجلين ، وكَنْكَائِيلُ : أرض معروفة ، وهو غير منصرف

قوله : « فَإِنْ خَرَجَتْ مَعَا » أى : خرجت الزتان معا بتقدير أصالة الحرف وزيادته عن الأوزان الأصول حكمنا بالزيادة أيضا ؛ لما قلنا من كثرة المزيد فيها وقلة المجرد عن الزائد ؛ فنقول فى نرجس : قَعْلٌ ، وإن لم يأت فى الأسماء قَعْلٌ كما لم يأت قَعْلٌ - بكسر اللام - وأما حِنْطَاوُ فقال السيرافى : الأولى أن يحكم

بأصالة جميع حروفه فيكون كَجِرْ دَخَلْ ، ومثله كِنْتَأَوْ <sup>(١)</sup> ، وسِنْدَأَوْ <sup>(٢)</sup> ،  
وَقِنْدَأَوْ <sup>(٣)</sup> ، وقال الفراء في مثلها : الزائد إما النون وَحَدَّهَا فهو فَنَعَلْ ، وإما النون  
مع الواو فهو فَنَعَلَوْ ، وإما النون مع الهمزة فهو فَنَعَالْ ، وَجَعَلْ النون زائدة  
على كل حال ، وقال سيبويه : الواو مع ثلاثة أصول من الغوالب فيحكم بزيادتها ،  
وكل واحدة من النون والهمزة رَسِيلَتَهَا <sup>(٤)</sup> في الأمثلة المذكورة ؛ فيجبل حكم  
إحداهما في الزيادة حكم الواو ، وإن لم يكونا من الغوالب ، والحكم بزيادة النون  
أولى من الحكم بزيادة الهمزة ؛ لكون زيادة النون في الوسط أكثر من  
زيادة الهمزة ؛ قال : وإما لزم الواو الزائدة في الأمثلة المذكورة بعد الهمزة لأن  
الهمزة تحذف عند الوقف والواو تظهرها ، فوزنه عند سيبويه فَنَعَلَوْ ، وإليه ذهب  
المصنف ؛ إذ لو ذهب إلى ما ذهب إليه السيرافي من أصالة الواو ، لم يكن يزيد  
في الأبنية المجردة وزنٌ بتقدير أصالة النون ؛ إذ يصير فعلاً كَجِرْ دَخَلْ ؛ فلي  
ما ذهب إليه ليس عدم النظير يرجع في هذا الوزن ؛ لأنه من ذوات الزوائد  
بالتقدير ين كما قلنا في التنجوج وخنفُساء

قوله «نون جُنْدَب إذا لم يثبت جُنْدَب» يعنى إذا ثبت جُنْدَب - بفتح الدال  
- فلا يخرج جُنْدَب بأصالة النون عن الأصول ، والأولى أن جُنْدَباً فُتْعِل  
ثبت جُنْدَب أولاً ؛ للاشتقاق ؛ لأن الجراد يكون سبب الجُنْدَب ، ولهذا سمي  
جراداً جَرْدِهِ وجه الأرض من النبات

---

(١) قال في القاموس : « والكنتأو - كسندأو : الجبل الشديد والعظيم اللحية  
الكثها ، أو الحسنها » اهـ

(٢) السندأو : الخفيف ، وقيل : هو الجرى. المقدم ، وقيل : هو القصير ، وقيل :  
هو الرقيق الجسم مع عرض رأس ، والسندأو من الأبل : الفسيح في مشيه  
(٣) القندأو : السى. الخلق ، والقصير من الرجال ، والصغير العنق الشديد  
الرأس ، والجرى. المقدم (٤) يريد أن كلا من الهمزة والنون تبع للواو في الحكم

قوله « إلا أن تشذ الزيادة » يعنى لو أدى الحكم بزيادة الحرف إلى شذوذ الزيادة لم نحكم بزيادته ولو خرجت الكلمة بأصالته عن الأوزان أيضا ، فلا يحكم بزيادة ميم مرزنجوش<sup>(١)</sup> ؛ لأن الميم تشذ زيادتها في أول اسم غير جارٍ إذا كان بعده أربعة أحرف أصول ، أما في الجارى كمدخر ج فثابت

قوله « دون نونها » أى : النون لا تشذ زيادتها فلما ثبت أصالة الميم وجب زيادة النون ؛ لأن الاسم لا يكون فوق الخامس فهى فَعْلَنْوُلُ

قوله « ونون برّ نكساء » أى : أن وزنه فَعْنَاءُ . وإن كان غريبا غرابة فَعْلَاءُ ، إذ عدم النظير لا يرجح في المزيد فيه بالتقديرين ، كما مر في خنفساء ونحوه .

وما يوجد في النسخ « وأما كُنَائِيل<sup>(٢)</sup> فثَلْ خَزَعِيل<sup>(٣)</sup> » الظن أنه وهم : إما من المصنف ، أو من الناسخ ؛ لأن كُنَائِيل بالالف لا بالهمزة ، والألف في الوسط عنده لا يكون للالحاق كما تقدم

قال : « فَإِنْ لَمْ تَخْرُجْ فَبِالْقَلْبَةِ كَالْتَضْعِيفِ فِي مَوْضِعٍ أَوْ مَوْضِعَيْنِ مَعَ <sup>القلبة من أدلة</sup> ثَلَاثَةِ أَصُولٍ لِلِالْحَقَائِقِ وَغَيْرِهِ كَقَرْدَدٍ وَمَرْمَرِيْسٍ وَعَصْبَنْصَبٍ وَهَمَرِيْسٍ ، وَعِنْدَ <sup>الريادة</sup> »

(١) قال في اللسان : المرزجوش : نبت ، وزنه فعلول ، بوزن عضر فوط والمرزنجوش لغة فيه اه

(٢) قال ياقوت في معجم البلدان : « كُنَائِيل بالضم ، وبعد الألف باء موحدة ثم باء مثناة من تحت ، ولام - : موضع ، عن الحارث نجي وغيره وقال الطرماح بن حكيم ، وقيل : ابن مقبل .

دَعَتْنَا بِكَهْفٍ مِنْ كُنَائِيلَ دَعْوَةً عَلَى عَجَلٍ دَهْمَاءُ وَالرَّكْبُ رَاثِعٌ وهو من أبنية الكتاب اه

(٣) الخزعيل والخزعل - باسقاط الياء - : الباطل ، والفكاعة والمزاح ، ومن أسماء العجب ، وقال ابن دريد : الخزعيل الأحاديث المستظرفة

الْأَخْشَ أَصْلُهُ هَنْمَرِشٌ كَجَحْمَرِشٍ ؛ لِمَدَمِ فَعْلٍ ، قَالَ : وَلِذَلِكَ  
لَمْ يُظْهِرُوا «

أقول : اعلم أنهم [ إما ] حكموا بزيادة جميع الحروف الغالبة في غير المعلوم  
اشتقاقه لأنه علم بالاشتقاق زيادة كثير من كل واحد منها ؛ فحمل ما جهل  
اشتقاقه على ما غلب فيه ذلك ؛ إلحاقاً للفرد المجهول حاله بالأعم الأغلب ، وقد ذكرنا  
الكلام على تقديم المصنف المعرفة بسدم النظير على المعرفة بقلبة الزيادة ،  
فلا نعيده

الْقَرْدَدُ : الأرض المستوية ، المرمرس : الداهية ، وهو من الممارسة ، لأنها  
تمارس الرجال ، ففيه معنى الاشتقاق وإن كان خفياً ، والمرمرس أيضاً :  
الأمس ، والعصَبُ : الشديد ، وفيه اشتقاق ظاهر ؛ لأنه بمعنى عصيب ،  
والهمرش : العجوز المسنة ، وهو عند الخليل وسيبويه ملحق بجحمرش بتضعيف  
الميم ، وقال الأخفش : بل هو قَلِيلٌ ، والأصل هَنْمَرِشٌ ، وليس فيه حرف زائد ،  
قال : النون الساكنة إنما وجب إدغامها في الميم إذا كانتا في كلمتين نحو من  
مالك ، وأما في كلمة واحدة نحو أئمة فلا تدغم ، وكذا لو بنيت من عَمِلَ مثل  
قِرْطَبٍ بزيادة النون قبل الميم قلت : عَمِلٌ ، بالإظهار ؛ لئلا يلتبس بفِعْلٍ  
لكنه أدغم في هَنْمَرِشٍ ؛ لأنه لا يلتبس بفِعْلٍ ؛ لأن فعلاً لم يثبت في كلامهم ،  
قال : والدليل على أنه ليس مضعف العين للالحاق أنا لم يجد من بنات الأربعة  
شيئاً ملحقاً بجحمرش ، قال السيرافي : بل جاء في كلامهم جرو نَحْوَرِشٍ <sup>(١)</sup> :  
أى يخرش ؛ لكونه قد كبر

(١) تقول : جرو نحورش - كجحمرش - إذا تحرك وخذش ، ويقال : هو  
الحيث المقاتل ، ذكره في القاموس مادة ( ن خ رش ) فبدل على أن النون أصلية  
وذكره مرة أخرى في مادة ( ن خ رش ) فقال : « كلب نحورش كنفوع - وهو  
من أبنية أغفلها سيبويه - : كثير الخرش » اه والقول بزيادة النون هو ما ذهب



وأما هُمُتِقِع <sup>(١)</sup> فلم يختلف فيه أنه مضعف العين لا هُمُتِقِعْ لعدم فُعْلِلٍ ،  
فإذا صغرت همزاً عند الأخفش قلت : هُمَيْمِر ، وعند سيديويه : هُمَيْرِشْ .

قوله « لعدم فُعْلِلٍ » الأخفش لا يخص فُعْلِلًا ، بل يقول : لم يلحق من  
الرباعي بجحمرش شيء ، لا على فُعْلِلٍ ولا على غيره .

قوله « ولذلك لم يظهروا » أى : لعدم التباسه بفعل إذ لم يوجد .

قال : « وَالزَّائِدُ فِي نَحْوِ كَرَّمَ الثَّانِي ، وَقَالَ الْخَلِيلُ : الْأَوَّلُ ، وَجَوَّزَ  
سَيِّبُونَهُ الْأَمْرَيْنِ » .

تعيين  
الزائد  
من حرف  
التصنيف

أقول : قال سيديويه : سألت الخليل عن الزائد في نحو سَأَمَ ، فقال : الأول  
لأن الواو والياء والألف يَقَعْنَ زوائد ثانية كَفَوَعَلَ وفَاعِلَ وقِيْعَلَ ، وكذا قال  
في نحو جَلَبَبَ وخَدَبَ ، لوقوع الواو والياء والألف زائدة ثلاثة كَجَدَزَلَ وعَثِيرَ  
وشَمَالٍ ، وكذا في نحو عَدَبَسَ <sup>(٢)</sup> لكونه كَفَدَوَكَسَ <sup>(٣)</sup> وعمَيْثَلَ <sup>(٤)</sup> ، وكذا  
قَعَمَدَدَ <sup>(٥)</sup> لكونه كَكَنَمَوَرَّ <sup>(٦)</sup> ، وغير الخليل جعل الزوائد هي الأخيرة في

إليه ابن سيده ، وتبعه أبو الفتح محمد بن عيسى العطار ، وقالوا : ليس في الكلام  
ففعول غيره ، والاشتقاق يؤيد ما ذهبوا إليه . فان الخرش هو الخدش  
(١) الممتع - بضم الهاء وتشديد الميم مفتوحة بعدها قاف مكسورة فعين  
مهملة - : الأحق ، وأثناء همقة ، وهو أيضاً ثمر التضب ، ولا نظير له في الوزن  
إلا زملق ، ويقال : همق - كعلبط ، والزملق : من يقضى شهوته قل أن يقضى إلى  
المرأة ، ويقال فيه : زملق : وزمائق - كعلبط وعلابط

(٢) العدبس - كعملس - : الشديد المروث الخلق من الأبل وغيرها ،  
والشرس الخلق ، والضخم الغليظ ، وكنوا أبا العدبس

(٣) القدوكس - كسفرجل - : الأسد ، والرجل الشديد ، وجد الأخطل التغلي

(٤) عميثل - كسفرجل - : الطيء ، والضخم الشديد ، والجلد النشيط

(٥) القفعدد - كسفرجل - : القصير ، مثل به سيديويه وفسره السيراني

(٦) أنظر ( ١ ص ٥٦ )

المضعف ، فجعل السلم كجَدُول <sup>(١)</sup> وعَثِير ، ونحو مَهْدَد <sup>(٢)</sup> كَتَنَزَمِي <sup>(٣)</sup>  
 وخِدْبًا <sup>(٤)</sup> كَخِلْفَنَةٍ <sup>(٥)</sup> وَقَفَقَدَا كَحَبَزَكَي <sup>(٦)</sup> ، وقَرَشَبًا <sup>(٧)</sup> كَقِنْدَاو <sup>(٨)</sup>  
 وصوب سيبويه كلا الوجهين ، وقال المصنف : لما ثبت في نحو قَرَدَد <sup>(٩)</sup>  
 أن الزائد هو الثاني لأنه جعل في مقابلة لام جعفر ، وأما الأول فقد كان في مقابلة  
 العين ، فلم يحتاج إلى الزيادة لها ، وحكم سائر المضعفات حكم المكرر للالحاق —  
 حكنا في الكل أن الزائد هو الثاني ، وفيه نظر ، لأن سائر المكررات لا يشارك  
 المكرر للالحاق في كون الزيد في مقابلة الأصل حتى يجعل مثله في كون الزائد هو  
 الثاني ، فالأولى الحكم بزيادة الثاني في المكرر للالحاق ، والحكم بزيادة أحدهما  
 لا على التعيين في غيره ، وأما استدلال الخليل ومعارضيه فليس بقطعي كما رأيت .  
 قال : « وَلَا تَصَاعَفُ الْفَاءُ وَحَدَّهَا ، وَنَحْوُ زَلَزَلَ وَصَبِصَبَةٍ وَقَوَّيْتُ  
 وَضَوْضَيْتُ رَبَاعِي \* وَلَيْسَ بِتَكْرِيرٍ لِفَاءٍ وَلَا عَيْنٍ لِلْفَصْلِ ، وَلَا بَدْيَ زِيَادَةٍ لِأَحَدٍ  
 حَرْفِي لَيْنٍ لِدَفْعِ التَّحْكَمِ ، وَكَذَلِكَ سَلَسْبِيلٌ \* خَتَامِي \* عَلَى الْأَكْثَرِ . وَقَالَ  
 الكوفيون : زَلَزَلَ مِنْ زَلٍّ وَصَرَصَرَ مِنْ صَرٍّ وَدَمَدَمَ مِنْ دَمٍّ لَا تَقَاتِي  
 الْكُفَى » .

بان  
ما يضاف  
وما لا  
يضاف  
الأمور

- (١) العشير - كدرهم - : الغبار
- (٢) أنظر ( ١٠ ص ١٤ )
- (٣) أنظر ( ١٠ ص ١٩٥ )
- (٤) أنظر ( ١٠ ص ٥٩ )
- (٥) يقال : في خلقه خلفته : وخلفنات : أى خلاف
- (٦) الحبركي : القراد الطويل الظهر القصير الرجلين
- (٧) أنظر ( ١٠ ص ٦١ )
- (٨) القند أو - كجرد حل - : السمي الحلق ، وقيل : الجريء المقدم ( انظر  
 ص ٣٦٢ من هذا الجزء )
- (٩) أنظر ( ١٠ ص ١٣ )

أقول : قوله « ولا تضاعف الفاء وحدها » أى : لا يقال مثلاً فى ضرب : ضَضْرَبَ ، وذلك لعلهم أنه لا يدغم ، لامتناع الابتداء بالساكن ، فيبقى الابتداء بالمستثقل ، ولهذا قلَّ الفاء والعين مثلين نحو بَيَّرَ وَدَدَنَ <sup>(١)</sup> ، ويقل الكراهة شيئاً إذا حصل هناك موجب الإدغام كما فى أوَّل ، أو فصل بينهما بحرف زائد نحو كَوَّ كَبَّ وَفَيَّ قَبَّانَ <sup>(٢)</sup> ، [و] ليس أحد المثلين فيه زائداً ، بل هما أصلان ، وقد أجاز بعضهم تكرير الفاء وحدها مع الفصل بحرف أصلى ، كما يجىء ، بل يضاعف الفاء والعين معا كما فى مَرَمَرِيسَ <sup>(٣)</sup> كما مر فى أول الكتاب .

وقال الكوفيون فى نحو زَزَلْ <sup>(٤)</sup> وَصَرَّصَرَ <sup>(٥)</sup> مما يفهم المعنى بسقوط ثالثه : إنه مكرر الفاء وحدها ، بشهادة الاشتقاق ، وهو أقوى ما يعرف به الزائد من الأصل ، واستدل المصنف على أنه ليس بتكرير الفاء بأنه لا يفصل بين الحرف وما كره منه بحرف أصلى ، وهذا استدلال بعين ما ينازع فيه الخصم ، فيكون مصادرة ؛ لأن معنى قول الخصم إن زلزل من زل أنه فصل بين الحرف ومكرره الزائد بحرف أصلى ، ولم يقل أحد : إن المـين مكرر مزيد فى نحو زلزل وصيصية <sup>(٦)</sup> ، لكن المصنف أراد ذكر دلائل يبطل به ما قيل من تكرير الفاء وحدها ، وماله [ يقال ] فى تكرير العين وحدها ، وبعض النحاة يجوز تكرير الفاء وحدها ، سواء كان العين مكرراً كما فى زَلَزَلَ وصيصية ، أو لم يكن كما فى

(١) البر : ضرب من السباع شبيه بالنمر ، وانظر ( ١ ص ٣٤ )

(٢) القيقان : خشب تتخذ منه السروج ، ويطلق على السرج نفسه

(٣) أنظر ( ١ ص ٦٣ )

(٤) أنظر ( ١ ص ١٥ )

(٥) أنظر ( ١ ص ٦٢ )

(٦) الصيصية - بكر الصادين وسكون الياء ، والياء الثانية مخففة - شوكة

الحائكة التى يسوى بها السداة واللحمة ، وصيصية القرة : قرنها ، وكل شيء امتنع به وتحصن فهو صيصية ، وهى أيضاً الوتد الذى يقلع به التمر

سلسبيل <sup>(١)</sup> ، إذا فصل بين المثليين حرف أصلي ، ولم يجوز أحد تكرير الفاء من غير فصل بحرف أصلي بين المثليين .

هذا ، وإن كان ثاني الكلمة ياء والثالث والرابع كالأول والثاني نحو صيصية لم يُقل : إن إحدى الياءين من الغالبة ، وتكون زائدة ؛ لأن معها ثلاثة أصول ، وذلك لأن هذا القول يؤدي إلى التحكم ؛ إذ ليس إحدى الياءين أولى من الأخرى ، وأيضاً لو قلنا إن الأولى زائدة لكان الكلمة من باب يين <sup>(٢)</sup> ويتر ، ولو قلنا بزيادة الثانية لكانت من باب قلّ قلّ ، وكلاهما قليل ، ولا يمكن الحكم بزيادتهما ؛ لثلاث تبق الكلمة على حرفين ، وكذا لانحكم في نحو قوّ قوّت بزيادة إحدى حرفي العلة ؛ لدفع التحكم ، وكذا في عايت <sup>(٣)</sup>

(١) انظر ( ١ ص ٥٠٩ )

(٢) بين - بفتح الياء الأولى وسكون الثانية - : عين بواد يقال له : حورتان . قاله الهمداني ، وقال غيره بين : اسم واد بين ضاحك وضوبحك ، وهما جبلان أسفل الفرس ، ذكره ابن جني ، وقال نصر : بين : ناحية من أعراض المدينة على بريد منها ، وهي منازل أسلم بن خزيمة ، وقال ابن هريرة :

أَذَارَ سَلَيْمِي ، يِنَّ يِنَّ فَمَشْعَرٍ أَيْبِي فَمَا اسْتَحْبَزْتُ إِلَّا لِتُخْبِرِي  
ويقال : بين بئر بوادي عبائر ، قال علقمة بن عبدة :

وَمَا أَنْتَ أُمٌّ مَا ذِكْرُهُ رَبْعِيَّةٌ تَحُلُّ بَيْنِي أَوْ بِأَكْثَافٍ شُرْبُ

(٣) قال في القاموس : « وفي كتب التصريف : عايت عيما ، ولم يفسروه ، وقال الأخفش : لا نظير لها سوى حاجيت وهاهيت » اهـ ، وتقول : عاى ، إذا دعا ضأنه بقوله « عا » . و « عا » اسم صوت ، وقال الراجز :

يَا عَزُّ هَذَا شَجَرٌ وَمَا عَايْتُ لَوْ يَنْفَعُنِي السِّعَاءُ

قال في اللسان : « وقال الليث : عا مقصورة زجر للضين ، وربما قالوا : عو ، وعاء ، وعاء ، وكل ذلك يقال ، والفعل منه عاى يعاى معاعة وعاعة ، ويقال أيضاً : عوى يعوى عواعة ، وعوى يعوى عيعة وعيعة ، وأنشد :

وَإِنَّ ثِيَابِي مِنْ ثِيَابٍ مُحَرَّقٍ وَلَمْ أَسْتَعْرِهَا مِنْ مُعَاعِرٍ وَنَاعِقٍ » اهـ

وحاجيت <sup>(١)</sup> ، والأولى أن يقال في ياء قوقيت : إنها كانت واوا قلبت ياء كما في أغزيت وغازيت ، على ما يجيء في باب الإعلال ، فيكون في قوقيت في الأصل واوان ، كما أن في صيصية ياءين .

وقال الخليل : أصل دَهَدَيْت دَهَدَهْت <sup>(٢)</sup> ؛ لاستعمالهم دهدت بمعناه ، ولا منع أن يقال : ياء نحو قوقيت أصلية ، وإنها ليست ببدل من الواو ، وأما نحو حاحى يُحَاحِي فهو عند سيبويه فَعَلَّلَ يُفَعِّلُ ؛ بدليل أن مصدره حاحاة وحيتاء كزلة وززال ؛ وقال بعضهم : هو فاعل يُفَاعِلُ ، بدليل قولهم : محاحاة ومعااة ، وقال سيبويه : بل هو مُفَعِّلَةٌ للمرة كَزَلَّ يَزَلُّ مُزَلَّةٌ ، والأصل مُحَاحِيَّةٌ ، قلبت الياء ألفاً ، والألف الأولى عند البصريين في حاحى وعاعى ياء قلبت ألفاً ، وإن كانت ساكنة ، لافتتاح ما قبلها كما قالوا في يأس ويوجل : يَأْسُ وَيَاجِلُ ، قالوا : وإنما أطرِد قلب الياء الأولى ألفاً مع شذوذ ذلك في ياءس وطائى لأنه استكره

(١) حاحى : دعا معزاه بقوله : حا ، ويقال : حاجيت حيتاء ومحاحاة ، إذا صحت ، قال أبو زيد : حاح بضأنك وبشمنك : أى ادعها ، وقال :

أَلْتَأَنِي الْقَرُّ إِلَى سَهَوَاتٍ فِيهَا وَقَدْ حَاحَيْتُ بِالذَّوَاتِ

قال الجوهري : « حا : زجر للأبل ، بنى على الكسر لالتقاء الساكنين ، وقد يقصر ، فان أردت التشكيك نونت ، قال سيبويه : أبدلوا الألف بالياء لشبهها بها ، لأن قولك : حاجيت ، إنما هو صوت بيت منه فعلا ، كما أن رجلا لو أكثر من قوله « لا » لجاز أن يقول : لا ليت ، يريد قلت : لا ؛ وبذلك على أنها ليست فاعلت قولهم : الحيتاء واليعاء بالفتح ، كما قالوا : الحاحاة والهاهاة ، فأجرى حاجيت وعاعيت وماهيت مجرى دعدعت ؛ إذ كن للتصويت « اه من اللسان بتصرف

(٢) دهدت الحجر ودهديته : إذا دحرجته ، قدده وتدهدى ، كرهو والتضعيف فأبدلوا ثاني المتلين ياء ، كما قالوا : تظنيت في تظننت ، وتريت في تربيت ، وهذا عندهم مقصور على السماع على ما يجيء في باب الإبدال

اجتماع ياءين بعد مثلين لوقيل : عَيْتَيْت ، وأما في نحو صَيْصِيَّة فاحتمل فيه ذلك لكونه اسماً ، وهو أخف من الفعل ، كما يجيء في باب الإعلال ، وإنما جاز مجيء الواوين بعد اللتين في قَوَّيْتُ وَضَوَّضَيْتُ لوجوب قلب الثانية ياء ، كما في أَغَزَيْتُ ، وإنما قالوا في دَهَدَهْتَ الحجر : دَهْدَيْتَهُ ، تشبيهاً للهاء لرخاوتها بالياء ، وأما نحو صَلَّصَلْتُ وَزَلَّزَلْتُ فجاز ذلك لأن الثاني حرف صحيح ، وهم لاجتماع حروف العلة التماثلة أكره ، وإن كانت أخف من الحروف الصحيحة .

وقال بعضهم : الألفان في حَاحَى وَعَاعَى وَهَاقَى <sup>(١)</sup> أصلان ، وليسا بمنقلبين لا عن واو ولا عن ياء ، لأن الأصل في جميعها الصوت الذي لا أصل لألفاته قلبت الألف الثانية ياء بعد اتصال ضمير الفاعل المتحرك كما قلبت في حُبَايَا ، وذلك للقياس على سائر الألفات المنقلبة الرابعة في نحو أَغَزَيْتُ وَاسْتَفَزَيْتُ ، وألف الإلحاق نحو سَلَقَيْتُ <sup>(٢)</sup> ، لأن ضمير الفاعل ، أعني النون والتاء ، لا يلي الألف في الماضي في نحو رَمَيْتُ وَدَعَوْتُ ، لأن بقاءها ألفاً دليل على كونها في تقدير الحركة ، إذ الواو والياء قلبتا ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، وما قبل الضمائر في الماضي يلزم سكونها ، فردت ألفاً أغزيت واستفزيت إلى الأصل ، أعني الواو ، ثم قلبت الواو ياء لاستقلالها رابعة فصاعداً مفتوحاً ما قبلها ، كما يجيء في باب الإعلال ، وقد جاء في بعض اللغات نحو أعطائه وأرضائه بالألف في معنى أعطيته وأرضيته ومنه قراءة الحسن ( وَلَا أَثَرَاكُمْ بِهِ <sup>(٣)</sup> )

(١) قال في اللسان : « وهاه زجر الأبل ، ودعاء لها ، وهو مبنى على الكسر إذا مددت ، وقد يقصر ، وتقول : ها هيت بالأبل ، إذا دعوتها » اهـ

(٢) انظر ( ١ ص ٥٥ ، ٦٨ )

(٣) هذه قطعة من آية كريمة من سورة يونس ونصها الكريم ( قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِنْ قَبْلِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ )

قوله « قوقيت » من قوقى الديك قوقاةً : أى صاح ، وضوضيت من الضوضاء وهو الجلبة والصياح ، ومن صرف الغوغاء <sup>(١)</sup> فهو مثل القمقام <sup>(٢)</sup> ، ومن لم يصرفه فالألف للتأنيث كما فى التوزاء ، والألف فى الفيقة <sup>(٣)</sup> زائدة لقولهم : فيف

تَعْلُون . قال القاضى البضاوى : وقرئ ( وَلَا أَذْرَأُكُمْ وَلَا أَذْرَأُكُمْ ) بالهمز فيهما : على لغة من قلب الألف المدلة من الياء همزة ، أو على أنه من الدرء بمعنى الدفع ، اه قال العلامة الشهاب « هذه قراءة الحسن وابن عباس رضى الله تعالى عنهما بهمزة ساكنة ، فقليل : إنها مدالة من ألف منقلبه عن ما ، وهى لغة عقيل كما حكاه قطرب ، فيقولون فى أعطاك : أعطاك ، وقيل : لغة بالحرف ، وقيل : الهمزة أبدلت من الياء ابتداء كما يقال فى ليت لأت ، وهذا على كونها غـ أصلية ، وقد قرئ بالألف أيضا ، اه والمناذر من عبارة المؤلف أن قراءة الحسن بالألف مع تاء المتكلم ، وأصلها أدريتكم : أى أعلتكم ، فلما وقعت الياء ساكنة مفتوحا ما قبلها قلبت هذه الياء ألفا على لغة عقيل الذين يقولون فى عليك ولديك وإليك : علاك ولداك وإلاك ، وعلى هذا جاء قول راجزهم :

طَارُوا عَلَاهُنْ فِطْرٌ عَلَاهَا نَاجِيَةٌ وَنَاجِيًا أَبَاهَا

يريد طاروا عليهم فطر عليها ، ولكن فى كلام الشهاب المتقدم النص على أن قراءة الحسن بالهمز ، نعم قد قرئ بالألف ، لكن هذه القراءة ليست قراءة الحسن ثم إنه قد يكون ما فى كلام المؤلف منسوبا إلى الحسن بالهمز على ما هو المشهور من قراءته ، ويكون انقلاب الهمز عن الألف المقلدة عن الياء ، فيصح الاستشهاد بقراءة الحسن على قلب الياء ألفا إذا كان ما قبلها مفتوحا نظرا إلى أصل الهمزة القريب

(١) انظر ( ١٠ ص ١٩٥ )

(٢) القمقام : السبد الكثير الخير الواسع العضل ، والماء الكثير ، وصغار القردان ، وضرب من القمل شديد التقشب بأصول الشعر

(٣) الفيقة : المفازة لا ماء فيها ، ومثلها الفيغ ، وبالعيف استدل سيوبه على أن ألف فيقة زائدة

بمعناه ، وكذلك الزيزاء<sup>(١)</sup> والصيصاء<sup>(٢)</sup> ، إذ ليس في الكلام فيلال إلا مصدرا كززال ، وقولهم المرزاة<sup>(٣)</sup> والشجوة<sup>(٤)</sup> نحو صمصح<sup>(٥)</sup> وبهره<sup>(٦)</sup> ، وليس كعثنوئل<sup>(٧)</sup> ، لأن الأول أكثر .

قال : « وَكَالْهَمْزَةِ أَوْلاً مَعَ ثَلَاثَةِ أَصُولٍ فَقَطْ ، فَأَفْكَلٌ أَفْلٌ ، وَالْمُخَالَفُ مُخْطِئٌ ، وَإِضْطَبِلٌ فِعْلٌ كَفَرَطَطِبٌ ، وَالْيَمُّ كَذَلِكَ ، وَمُطَرِدَةٌ فِي الْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ ، وَالْيَاءُ زِيدَتْ مَعَ ثَلَاثَةِ أَصُولٍ فَصَاعِدًا إِلَّا فِي أَوَّلِ الرَّبَاعِيِّ إِلَّا فِيهَا يَجْرِي عَلَى الْفِعْلِ ، وَلِذَلِكَ كَانَ يَسْتَعْمَرُ كَعَضْرَفُوطٌ ، وَسُلْخَنِيَّةٌ فَعْلِيَّةٌ ، وَالْأَلِفُ وَالْوَاوُ زِيدَتَا مَعَ ثَلَاثَةِ فَصَاعِدًا ، إِلَّا فِي الْأَوَّلِ ، وَلِذَلِكَ كَانَ وَرَنْتَلٌ كَجَحَنْفَلٍ »

أقول : لما ثبت لنا بالاشتقاق غلبة زيادة الهمزة أولا إذا كان بعدها ثلاثة أصول في نحو أحمَرُ وأصْفَرُ وأَعْلَمَ رددنا إليه ما لم نعلم منه ذلك بالاشتقاق ،

(١) الزيزاء - بالكسر وبالفتح ، ومثله الزيزى ، والزازية ، والزيزاء ، والزيزاء - بكسر الأخيرتين - : ما غلظ من الأرض ، والآكة الصغرة ، والريش أو أطرافه ،

(٢) الصيصاء : الحشف من التمر ، وهو أيضا حب الخنظل الذي ليس في جوفه لب

(٣) المروراة : الأرض أو المفاضة التي لا شيء فيها ، ووزنها فعلعلة لانفعولة وهي واحدة المرورى . قال سيوبه ( ٢ ص ٢٨٦ ) « هو بمنزلة صمصحح وليس بمنزلة عثنوئل ، لأن باب صمصحح أكثر من باب عثنوئل » اهـ

(٤) يقال : ربيع شجوجى ، وشجوجاة ، إذا كانت دائمة الهبوب ، والشجوجى والشجوجاة أيضا : العقق ، وهو طائر

(٥) انظر ( ١ ص ٦٠ ، ٢٥٣ )

(٦) انظر ( ١ ص ٦٣ ، ٢٥٣ )

(٧) انظر ( ١ ص ٦٠ )



كَأُزْنَبِ وَأَيْدَعِ<sup>(١)</sup> ، وهو قليل بالنسبة إلى الأول

وبعض المتقدمين خالفوا ذلك ، وقالوا : ما لم نعلم بالاشتقاق زيادة همزته المصدرة حكنا بأصالتها ، قالوا : أَفْكَلٌ<sup>(٢)</sup> كَجَعْفَرٍ ، ورد عليهم سيدي به بوجوب ترك صرف أَفْكَلٍ لو سمي به ، ولو كان فَمَلًّا لصرف ، وأيضاً لو كان فَمَلًّا لجاء في باب فعمل يفعل فعلة ما أوله همزة

قوله « أَصْطَبِلَ فَمَلٌّ » لأن بعده أربعة أصول ، ولم يثبت بالاشتقاق غلبة زيادة الهمزة في مثله حتى يحمل عليه ما جهل اشتقاقه

قوله « وللميم كذلك » أى : يثلب زيادتها في الأول مع ثلاثة أصول بعدها ولا تزداد مع أربعة فصاعداً ؛ فمنبج<sup>(٣)</sup> محمول في الزيادة على نحو مَقْتَلٍ وَمَضْرِبٍ حُمِلَ المجهول على المعلوم ، وأما مَعْدٌ وَمِعْزَى فقد مضى حكمهما ، وغالفتها لهذا

(١) الأيدع : صبح أحمر ، وقيل : هو الوغفران ، وقيل : هو صمغ أحمر يجلب من سقطرى تداوى به الجراحات ، وطائر أيضاً

(٢) الأفكل : رعدة تعلق الإنسان من برد أو خوف ، ولا فعل له ، واسم الآفوه الأودى الشاعر ، سمي بذلك لرعدة كانت فيه

(٣) منبج - بالفتح ثم السكون وباء موحدة مكسورة وجيم - قال ياقوت : « هو بلد قديم ، وما أظنه إلا روميا ، إلا أن اشتقاقه في العربية يجوز أن يكون من أشياء : يقال : نبج الرجل ( كضرب ) إذا قعد في النجعة ( كالشجرة ) وهى الآكمة ، والموضع منبج ، ويقال : نبج الكلب ينبج ( من باب ضرب ) بمعنى نبج ينبج ، والموضع منبج ، ويجوز أن يكون من النبج ( كالضرب ) وهو طعام كانت العرب تتخذه في المجاعة يخاض الوبر في اللبن فيجده ويؤكل ، ويجوز أن يكون من النبج ، وهو الضراط ، فأما الأول وهو الآكمة فلا يجوز أن يسمى به ؛ لأنه على بسط من الأرض لا أكمة فيه ، فلم يبق إلا الوجوه الثلاثة ؛ فليختر مختار منها ما أراد .... وهى مدينة كبيرة من مدن الشام ، بينها وبين الفرات ثلاثة فراسخ وبينها وبين حلب عشرة فراسخ » اه بتصرف .

الأصل ، فاذا تقدم على أربعة أصول فصاعدا كما في مَرَزَنْجُوش <sup>(١)</sup> حكم بأصالتها ، إلا إذا كان ما هي في أوله من الأسماء المتصلة بالأفعال كالمُدْخِرِج اسم فاعل من دَخَرَجَ والمُدْخِرِج اسم مفعول ومكاناً وزماناً ومصدراً ، وكذا الهمزة الزائدة يكون بعدها أربعة أصول في الاسم المتصل بالفعل وهي همزة وصل نحو اقْشِمَرَارٍ وَاخِرَ نِجَامٍ ، والهمزة والميم غير الأولين لا يحكم بزيادتهما إلا بدليل ظاهر ، كَشَمَالٍ ودُلَامِصٍ <sup>(٢)</sup> وَضَهْيَا <sup>(٣)</sup> وَزُرْقُمٍ <sup>(٤)</sup> ، بلى غلب زيادة الهمزة آخرها بعد الألف الزائدة إذا كان معها ثلاثة أصول فصاعداً ، كَلِيبَاءٍ <sup>(٥)</sup> وَسَوْدَاءٍ وَحَرَبَاءٍ <sup>(٦)</sup> وَحَمْرَاءٍ ، وأصلها الألف كما تقدم ، ولو قال في موضع « الجارى على الفعل » : المتصل بالفعل ، لكان أم ؛ إذ لا يقال للموضع والزمان هما جار يان على الفعل .

قوله « والياء زيدت مع ثلاثة » أى : إذا ثبت ثلاثة أصول غير الياء فالياء زائدة ، سواء كانت في الأول كَيْلَسَجٍ <sup>(٧)</sup> وَيَضْرِبُ ، أو في الوسط كَرَحِيمٍ وَفُلَيْقٍ <sup>(٨)</sup> أو في الآخر كَالْيَالِي ، وكذا إذا كانت الياء غير المصدرة مع أربعة

وقال في اللسان : « ومنبج : موضع ، قال سيويه : الميم في منبج . زائدة بمرلة الألف ، لأنها إنما كثرت مزيدة أولاً ، فوضع زيادتها كموضع الألف وكثرتها ككثرتها إذا كانت أولاً في الاسم والصفة » اهـ

(١) انظر ( ص ٣٦٣ من هذا الجزء )

(٢) انظر ( ص ٣٣٤ من هذا الجزء )

(٣) انظر ( ص ٣٣٩ من هذا الجزء )

(٤) انظر ( ص ٢٥٢ ، ٣٣٤ من هذا الجزء )

(٥) انظر ( ص ٥٥ من هذا الجزء )

(٦) انظر ( ص ٥٥ من هذا الجزء )

(٧) انظر ( ص ١ ص ٥٩ )

(٨) يجوز أن تقرأ هذه الكلمة بفتح الفاء وكسر اللام كرحيم ، وهو

أصول فصاعدا كَخَيْتَمُور<sup>(١)</sup> وسَلَسَبِيل وسَلَفِيَّة ، وأما إذا كانت مصدرية مع أربعة أصول بعدها : فان كانت الكلمة فعلا كَيْدُخْرِج فهي زائدة أيضا ، وإلا فهي أصل كَيْسَمُور ، وهو الباطل ، يقال : ذهب في الَيْسَمُور ، وهو أيضا بلد بالحجاز

قوله «إلا فيما يجرى على القمل» وهم حقه إلا في الفعل كَيْدُخْرِج ، لأن الأسم الجارى على القمل لا يوجد في أوله ياء ، والواو والألف مع ثلاثة أصول فصاعدا لا يكونان إلا زائدين في غير الأول ، فالواو نحو عَرُوض وعُصْفُور وقرطَبُوس<sup>(٢)</sup> وَحِنْطَاو<sup>(٣)</sup> ، والألف كَهَمَار وسِرْدَاح<sup>(٤)</sup> وَأَرْطَى<sup>(٥)</sup> وَقَبْعَرَى<sup>(٦)</sup> ، وأما في الأول فالألف لا يمكن وقوعها فيه ، والواو لا تزاد فيه مطلقا ، ولذلك كان وَرَنْتَل<sup>(٧)</sup> كَجَحَنْفَل ، يقال : وقع الناس في وَرَنْتَل : أى في شر ، والجحَنْفَل : العظيم الجحَنْفَلَة<sup>(٨)</sup> .

باطن عنق البعير في موضع الحلقوم ، ويجوز أن تقرأ بضم الفاء وتشديد اللام مفتوحة بعدها ياء ساكنة ، وهو ضرب من الخوخ يتعلق عن نواه ( انظر ١ ص ٢٥٠ )

(١) الخَيْتَمُور : السراب ، ودوية سوداء تكون على وجه الماء لاتلث في موضع إلا ريثما تطرف ، والدامية ، وتقول : هذه امرأة خَيْتَمُور ، إذا كان ودها لا يدوم ، وكل شيء يتلون ولا يدوم على حال فهو خَيْتَمُور ، قال الشاعر :

كُلُّ أَثْنَى وَإِنْ بَدَا لَكَ مِنْهَا آيَةُ الْحُبِّ حُبُّهَا خَيْتَمُورُ

(٢) انظر ( ١ ص ٥١ ، ٢٦٤ )

(٣) انظر ( ١ ص ٢٥٦ )

(٤) انظر ( ١ ص ٥٧ )

(٥) انظر ( ١ ص ٥٧ )

(٦) انظر ( ١ ص ٩ )

(٧) انظر ( ١ ص ٣٣ )

(٨) الجحْفَلَة : الشفة الغليظة

قال : « وَالنُّونُ كَثُرَتْ بَعْدَ الْأَلِفِ آخِرًا ، وَمَا لَيْتَهُ سَا كِنَةً نَحْوُ شَرَنْبِيثٍ  
وَعُرْنَدٍ ، وَأُطْرِدَتْ فِي الْمَضَارِعِ وَالْمَطَاوِعِ ، وَالتَّاءُ فِي التَّغْفِيلِ وَنَحْوِهِ ، وَفِي  
نَحْوِ رَغَبُوتٍ ، وَالسِّينُ أُطْرِدَتْ فِي اسْتَفْعَلٍ ، وَشَدَّتْ فِي اسْتَطَاعَ ، قَالَ سَيْبِيُّهُ :  
هُوَ أَطَاعَ فَمَضَارِعُهُ يُسْطِيعُ بِالضَّمِّ ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ : الشَّاذُّ فَتَنْحُ الْهَمْزَةُ وَحَذَفُ  
التَّاءِ ، فَمَضَارِعُهُ بِالْفَتْحِ ؛ وَعَدُّ السِّينِ الْكَسَكَسَةَ غَلَطٌ لِاسْتِغْلَاظِهِ  
شَيْنَ الْبَشَكَسَةِ . »

أقول : أي أن النون كثرت زيادتها إذا كانت أخيرة بعد ألف زائدة ، وقد  
حصل من دونها ثلاثة أحرف أصول أو أكثر كسُكْرَانٍ وَتَذَمَّانِ وَزَعْفَرَانٍ ،  
أما قَيْنَانِ<sup>(١)</sup> فبلا اشتقاق علمنا أنه لم يحصل في الكلمة دونها ثلاثة أصول  
إذ هو من الفنن ، وكذا قولهم حَسَّانٍ وَحِمَارٌ قَبَّانِ<sup>(٢)</sup> منصرفين ، فبالصرف  
عرفنا أن النون أحد الأصول الثلاثة

قوله « وَأُطْرِدَتْ فِي الْمَضَارِعِ » يعني نَفْعَلُ

قوله « وَالْمَطَاوِعِ » يعني أَفْعَلُ وَأَفْعَلَلُ وفروعهما من المصدر والأمر والمضارع ؛  
وعندى أن حروف المضارعة حروف معنًى لا حروف مَبْنًى<sup>(٣)</sup> كنفى التثنية والجمع

(١) انظر ( ص ٣٣٩ من هذا الجزء )

(٢) انظر ( ص ٢٤٨ من هذا الجزء )

(٣) يريد المؤلف بهذا أن يعترض على ابن الحاجب في عده النون الواقعة في  
أول المضارع من حروف الزيادة ، وحاصل الاعتراض أن حروف المضارعة  
حروف معانٍ كالنوين ، وسيأتي لأن الحاجب نفسه عدم عد التوين من حروف  
الزيادة معللاً ذلك بأنه حرف معنى ؛ فلا وجه لعدده نون المضارعة من حروف الزيادة  
ولكننا لو نظرنا لوجدنا أن المؤلف قد سلم لابن الحاجب عد السين في الاستفعال من  
حروف الزيادة مع أنها دالة على معنى ، وكذلك سلم له عد النون في الفعل المطاوع  
من حروف الزيادة ، مع أنها دالة على معنى ، ولا يستطيع المؤلف ولا غيره أن  
يسر أن الهمزة في أفعل من حروف الزيادة ، وكذلك الألف في فاعل وتفاعل ، والتاء

والتنوين ؛ على ما تقدم في أول شرح الكافية

قوله « وثالثة ساكنة » كان ينبغي أن يضم إليه قيدا آخر ، بأن يقول : ويكون بعد النون حرفان ، كَشَرَنْبِثٍ <sup>(١)</sup> وَقَلَنْسُوءٍ <sup>(٢)</sup>

في فعلل وما أشبه ذلك من الحروف الدالة على المعاني في الأفعال المزيد فيها ، وكذا الألف في اسم الفاعل من الثلاثي والميم في اسم الفاعل واسم المفعول واسم الزمان واسم المكان والمصدر الميمي ؛ وحيث لا وجه لانكاره أن تكون حروف المضارعة من حروف الزيادة محتجا بدلالتها على معنى ، نقي أن يقال : كيف يوفق بين عدم التنوين وباء الجر ولام الجر وهاء السكت من حروف الزيادة لانهادالة على معنى وبين عد حروف المضارعة وغيرها من الحروف الداخلة في الأفعال والاسماء المتصلة بها بما ذكرنا مع أنها دالة على معان في الكلمات الداخلة فيها ، والجواب : أن الحرف الدال على معنى إن كان عما يتغير به وزن الكلمة ومعناها فهو من حروف الزيادة وإن لم يكن كذلك فليس من حروف الزيادة ؛ بل قد جعل أبو الحسن الأشموني دلالة الحرف على معنى من جملة أدلة زيادته فقال في باب التصريف عند قول ابن مالك :

وَالْحَرْفُ إِن يَلْزَمَ فَاصْلٌ وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا اخْتَدَى

« تاسعها دلالة الحرف على معنى ، كحروف المضارعة ، وألف اسم الفاعل ، اه

(١) الشرنبث - كسفرجل ، والشرابث - كعلابط - : التقيح الشديد ، وقيل :

هو الغليظ الكفين والرجلين ، والشرنبت أيضا : الأسد . قال سيويه : النون

والألف يتعاونان الاسم في معنى ، نحو شرنبت وشرابث

(٢) قال في اللسان : « والقلسوة ( بفتح أوله وسكون ثانيه وضم ثالثه )

والقلساء ( بفتح أوله وسكون ثانيه ) والقلنسوة ( بفتح أوله وثانيه وسكون ثالثه وضم

رابعه ) والقلنسية ( بضم أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه ) والقلنساء

( بفتح أوله وثانيه وسكون ثالثه ) والقلسية ( بفتح أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه )

من ملابس الرأس - معروف ، والواو في قلنسوة للزيادة غير اللاحق وغير المعنى

أما اللاحق فليس في الاسماء مثل فعلة ( بفتح أوله وثانيه ، وثالثه مشدد مضموم )

وأما المعنى فليس في قلنسوة أكثر مما في قلساء . وجمع القلنسوة والقلنسية

وَحَبَنْطَى<sup>(١)</sup> ، أو أكثر من حرفين كَحَبَنْطَار<sup>(٢)</sup> وأماماذ كرم « عُرْنِد<sup>(٣)</sup> »  
فليس النون فيه من الغوالب بل إما عرفنا زيادته بالاشتقاق ، لأنه بمعنى المَرْتَدِّ والعَرْدِ :  
أى الصلب ، وأيضاً بأننا لو جعلنا النون في عرند أصلية لزم زيادة بناء فى أبنية  
الرابعى الجرد ، وأما زيادة النون فى عَنَسَل<sup>(٤)</sup> وَرَعَشَن<sup>(٥)</sup> فلم يعرف بالغلبة ، بل  
بالاشتقاق ، وكذا دُرُنُوح فى معنى دُرُوح<sup>(٦)</sup>

الشربث : الغليظ الكفين والرجلين ، ومثله الشَّرَابِث - بضم الشين  
قوله « والتاء فى التفعيل وَنَحْوَهُ » يعنى بنحوه التَّفَعُّلُ والتَّغَعُّلُ والتَّغَاعُلُ  
والتَّغَعُّلُ والافتعال والاستفعال ، وفروعهم

واعلم أن للمصنف كثيراً ما يورد فى هذه الغوالب ما يعلم زيادته بالاشتقاق ؛  
فإن بنى جميع ذلك على قوله قبل « فَإِنْ قَدْ » أى : الاشتقاق ؛ فهو غلط ، وإن

والقلاسة قلائس وقلاس وقلنس « اه ، وعده الأخير جمعا على طريقة علماء اللغة ،  
لأنهم قد لا يفرقون بين الجمع واسم الجنس الجمعى واسم الجمع ، من قل أنهم  
يريدون بالجمع كل ما يدل على الكثير ، وأما على طريقة النحاة فهو اسم جنس جمعى  
لا جمع ؛ لأنه ليس على وزن من أوزار المجموع

(١) انظر ( ١٠ ص ٥٤ ، ٢٥٥ )

(٢) يقال : رجل جعنظار - كسفرجل ، وجعنظار ؛ إذا كان قصير الرجلين  
غليظ الجسم ، وإذا كان أكو لا قويا عظيما جسيما أيضا

(٣) العرند ، والعرد - كعتل - : الشديد من كل شيء ؛ قال فى اللسان : « وون  
العرند بدل من الدال » اه يريد أنها بدل من الدال فى العرد

(٤) انظر ( ١٠ ص ٥٩ ) وكذا ( ص ٣٣٣ من هذا الجزء )

(٥) انظر ( ١٠ ص ٥٩ ) وكذا ( ص ٣٣٣ من هذا الجزء )

(٦) الذرنوح ، والذروح - كمصفور - والذرحرح - بضم أوله وفتح ثانيه  
ورابعه وسكون ثالثه - . الذرحرح - بضم أوله وثانيه ورابعه وسكون ثالثه - :  
دوية أعظم قليلا من الذباب

قصد ترك ذلك ، و بيان الغوالب سواء عرف زيادتها بمجرد الغلبة أو بها وبشيء آخر من الاشتقاق وعدم النظير ؛ فصحيح قوله « وفي نحو رَغَبُوت » يعنى إذا كانت التاء فى آخر الكلمة بعد الواو الزائدة وقبلها ثلاثة أصول فصاعدا ، وسيبويه لم يجعل ذلك من الغوالب ؛ فلماذا قال فى سُبُوت<sup>(١)</sup> ، فُتُول ، بل جعل الزيادة فى مثله إنما تعرف بالاشتقاق كما فى جَبْرُوت وملكوت ، لأنهما من الجبر والملك ، وكذا الرغبوت والرحوت والرهوت ، وكذا لم يجعل سيبويه التاء فى الآخر بعد الياء - إذا كان قبلها ثلاثة أصول كـفَرِيَت<sup>(٢)</sup> - من الغوالب ، ففريت عنده عرف زيادة تائه باشتقاقه من الفِر - بكسر العين - وهو الخبيث الداهى ، فهو كما عرفت زيادة التاء فى التَّحْلِي<sup>(٣)</sup> باشتقاقه من حَلَّتْ ، وفى التَّغْلُ<sup>(٤)</sup> بالخروج من الأوزان ، وأما تاء التأنيث فحرف معنّى لا حرف مبنى

قوله « والسين اطردت » أى : فى باب استفعل كاستفكره واستحجر قوله « وشذت فى أَسْطَاعَ » اعلم أنه قد جاء فى كلامهم أَسْطَاعَ - بفتح الهمة وقطعا - واختلفوا فى توجيهه : فقال سيبويه : هو من باب الإفعال ، وأصله أطوعَ كأتوم ، أعلت الواو وقلبت ألفا بعد قل حركتها إلى ما قبلها ، ثم جعل السين عوضا من تحرك العين الذى فات ، كما جعل الماء فى أهراق - بسكون الماء - عوضا من مثل ذلك ، كما يجىء ، ولا شك أن تحرك العين فات بسبب تحرك الفاء بحركته ، ومع هذا كله فإن التمويض بالسين والماء شاذان ؛ فصارع

(١) انظر (ص ٣٤٥ من هذا الجزء)

(٢) انظر ١٠١ ص ١٥ ، ٢٥٦

(٣) التحلى : القشر على وجه الأديم مما يلي الشعر ، يقال : - لا الجلد يحلوه

حلتا ، إذا قشره

(٤) انظر (ص ٣٥٧ من هذا الجزء)

أسطاع عند سيويه يُسطيع - بالضم - ورد ذلك للبرد ، ظنا منه أن سيويه يقول : السين عوض من الحركة ، فقال : كيف يعوض من الشيء والم عوض منه باق ؟ معنى الفتحة المنقولة إلى الفاء ، وليس مراد سيويه ما ظنه ، بل مراده أنه عوض من تحريك العين ، ولا شك أن تحريك العين فات بسبب تحريك الفاء بحركته ، وقال القراء : أصل أسطاع استطاع من باب استعمل ؛ فحذفت التاء لما يجيء في باب الإدغام <sup>(١)</sup> ، فبقى إسطاع - بكسر الهزة - ففتحت وقطعت شاذا ، فالضارع عنده يسطيع بفتح حرف المضارعة ، واللغة المشهورة إذا حذفت التاء من استطاع لتعذر الإدغام بقاء الهزة مكسورة موصولة كما كانت ، قال تعالى (فَمَا اسطَاعُوا)

قوله « وعدسين الكسكة غلط » رد على جار الله ؛ فإنه عله من حروف الزيادة ، وقال المصنف : هو حرف معنى لا حرف مبنى ، وأيضا لو عدل لزم شين

(١) لم يذكر المؤلف شيئا عن حذف التاء في « أسطاع » في باب الادغام ، وإنما ذكره في باب الحذف فقال : « وإسطاع يسطيع - بكسر الهزة في الماضي وفتح حرف المضارعة - وأصله استطاع يسطيع ، وهي أشهر اللغات : أعني ترك حذف شيء منه وترك الإدغام ، وبعدها إسطاع يسطيع - بكسر الهزة في الماضي وفتح حرف المضارعة وحذف تاء استعمل حين تعذر الإدغام مع اجتماع المتقارين ، وإنما تعذر الإدغام لأنه لو نقل حركة التاء إلى ما قبلها لتحرك السين التي لاحظ لها في الحركة ، ولو لم ينقل لالتق الساكتان كما في قراءة حمزة (قراءة حمزة « فما اسطاعوا ») بإبدال التاء طاء وإدغامها في الطاء مع بقاء سكون السين) فلما كثر استعمال هذه اللفظة ، بخلاف استدان ، وقصد التخفيف وتعذر الإدغام ؛ حذف الأول ، كما في ظلت وأحست ، والحذف هنا أولى ، لأن الأول وهو التاء زائد ، قال تعالى (فما اسطاعوا) أن يظهروه . وأما من قال : يسطيع - بضم حرف المضارعة - فإضاه أسطاع بفتح همزة القطع - وهو من باب الأفعال كما مر في باب ذى الزيادة ، اهـ



الكشكشة<sup>(١)</sup> إذ لا فرق بينهما فيازم كون الشين من حروف الزيادة ، وليس منها بالاتفاق

قال : « وأما اللامُ فقليلةٌ كزَيْدٍ وَعَبْدَلٍ ، حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ فِي فَيْشَلَةٍ : فَيْعَلَةٌ ، مَعَ فَيْشَةٍ ، وَفِي هَيْقَلٍ مَعَ هَيْقٍ ، وَفِي طَيْسَلٍ مَعَ طَيْسٍ لِلْكَثِيرِ ، وَفِي فَحَجَلٍ - كَجَمْفَرٍ - مَعَ أَفْحَجٍ »

أقول : اعلم أن الجرمي أنكر كون اللام من حروف الزيادة ، ولا يرد عليه لام البعد في نحو ذَلِكَ وَهَذَاكَ ؛ لكونه حرف معنى كالتنوين ، فذهب إلى أن فَيْشَلَةً<sup>(٢)</sup> وَهَيْقَلًا وَطَيْسَلًا فَيْعَلٌ ، والهيقل : الذكر من النعام ، ومثله الهَيْقَمُ ، والهَيْقُ والهَيْقُلُ : النقيض من النعام ، والأنتى هَيْقَلَةٌ ، وقال : إنه قد يكون لفظان بمعنى يظن بهما أنهما متلاحيان اشتقاقا للتقارب في اللفظ ويكون كل واحد من

---

(١) قال المؤلف في شرح الكافية ( - ٢ ص ٣٨١ ) : « وأما سين الكسكة - وهي في لغة بكر بن وائل - فهي السين التي تلحقها بكاف المؤنث في الوقف ؛ إذ لولم تلحقها لسكنت الكاف فتلبس بكاف المذكر ، وجعلوا ترك السين في الوقف علامة للمذكر ، فيقولون : أكرمكس ، فأذا وصلوا لم يأتوا بها ، لأن حركة الكاف إذن كافية في الفصل بين الكافين ، وقوم من العرب يلحقون كاف المؤنث الشين في الوقف فأذا وصلوا حذفوا ، وغرضهم مامر في إلحاق السين » اهـ ، وقد نسب صاحب القاموس الكسكة لتيمم لالبكر ، فقال : « والكسكة تميم لالبكر : إلحاقهم بكاف المؤنث سينا عند الوقف ، يقال : اكرمكس وبكس » اهـ وقد نسب في القاموس الكشكشة لبني أسد أورية ، وعرفها بأوسع مما عرف المؤلف ، فقال : « والكشكشة الحرب ، وكشيش الأفعى ، وقد كشكشت ، وفي بني أسد أورية إبدال الشين من كاف الخطاب للمؤنث ، كعليش في عليك ، أو زيادة شين بعد الكاف المجرورة ، تقول : عليكش ولا تقول : عليكش بالنصب ، وقد حكى كذا كش بالنصب » اهـ (٢) الفيش ، والفيشلة : رأس الذكر ، قال في اللسان : « وقال بعضهم : لامها زائدة كزيادتها في زيدل وعبدل وأولى لك ، وقد يمكن أن تكون « فيشلة »

تركيب آخر ، كما في ثَرَّة وثرثار ، ودَمْثٍ ودِمَثٍ<sup>(١)</sup> ، كما يجيء ، وكذا يقول في فَحَجَل : إنه فعلٌ كَجَفَر ، وهو بمعنى الأَفْج : أى الذى يتدانى صدرا قدميه ويتباعد عَقْبَاهما ، والطَيْسَل والطَيْسُ : الكثير من كل شئ ، وكل ذلك تكلف منه ، والظاهر زيادة اللام في جميع ذلك ؛ فإن زيادتها ثابتة مع قلتها ، كما في زَيْدَل وعَبْدَل ، بمعنى زيد وعبد ، وليس كذا نحو دَمْثٍ ودِمَثٍ ؛ إذ زيادة الراء لم تثبت فألجئنا إلى الحكم بأصلاتها

قال : « وَأَمَّا الْهَاءُ فَكَانَ الْمُبَرَّدُ لَا يَمْدُهَا وَلَا يَلْزَمُهُ نُحُو أَحْشَدَ فَإِنَّمَا حَرَفٌ مَعْنَى كَالْتَنُونِ وَبَاءُ الْجُرِّ وَلَا مِدَّ وَإِنَّمَا يَلْزَمُهُ [ نُحُو ] أُمَّهَاتٍ وَنُحُو \* أُمَّهَاتٍ خَنْدِفُ وَالْيَاسُ أَبِي<sup>(٢)</sup> » وَأَمَّا فَعْلٌ بِدَلِيلِ الْأُمُومَةِ ، وَأَجِيبَ بِجَوَازِ

من غير لفظ « فيشة » فكون الياء في « فيشة » زائدة ، ويكون وزنها فيعلة ، لأن زيادة الياء ثابته أكثر من زيادة اللام ، وتكون الياء في فيشة عينا فيكون اللفظان مفترقين والأصلان مختلفين ، ونظير هذا قولهم : رجل ضياط ( بفتح أوله وتشديد ثانيه ) وضيطار ( بفتح أوله ) اهلامه . والضياط : المتمايل في مشيته ، وقيل الضخم الجنين العظيم الاست ، والضيطار بمعناه ، ووزن ضياط فعال ، من ضاط الرجل يضيط ضيطا ، والضيطار فعال من ضطر ، فالأصلان مختلفان والمعنى واحد (١) انظر ( ص ٣٥٠ من هذا الجزء )

(٢) البيت من مشطور الرجز ، وهو لقصى بن كلاب جد النبي صلى الله عليه وسلم وقوله :

إِنِّي لَدَى الْحَرْبِ رَخِيُّ اللَّبِّبِ عِنْدَ تَنَادِيهِمْ بِهَالٍ وَهَبِ  
\* مُعْتَزِمُ الصَّوْلَةِ عَالِي النَّسَبِ \*

والرخی : المرتضى . واللبيب : ما يشد على ظهر الدابة لينع السرج والرحل من الآخر ، وارتخاء اللب إنما يكون من كثرة جرى الدابة ، وهو كناية عن كثرة مبارزته للأقران . وهال : اسم فعل تزجر به الخيل . وهب : اسم فعل تدعى به الخيل ، والصولة : من قولهم : صال المعمل صولة ؛ إذا وثب على الأبل يقاتلها ،

أَصَالَتَهَا ، بِدَلِيلٍ تَأَمَّهَتْ ، فَتَكُونُ أُمَّةً فَعَلَةً كَأُثْمَةٍ ثُمَّ حُذِفَتِ الْهَاءُ ،  
أَوْ هُمَا أَصْلَانِ كَدُمْتُ وَدِمْنِي وَثَرَّةٌ وَثَرْتَارُ وَلَوْلُو وَلَوْلَا وَيَلْزَمُهُ نَحْوُ أَهْرَاقِ  
إِهْرَاقَةٍ ، وَأَبُو الْحَسَنِ يَقُولُ : هَجَرَ عَ الطَّوِيلِ مِنَ الْجَرْعِ لِلْمَكَانِ السَّهْلِ  
وَهَبْلَعٌ لِلْأَكُولِ مِنَ الْبَلْعِ ، وَخُولِفَ ، وَقَالَ الْخَلِيلُ : الْهَرُ كَوَلَةٌ لِلضَّخْمَةِ  
هَفْمَوَلَةٌ ؛ لِأَنَّهَا تَزُكُّ كُلِّ فِي مَشْيِهَا ، وَخُولِفَ »

أقول : « والياس أبي » يريد « إلياس » فوصل الهمزة المقطوعة ضرورة ،  
قالوا : الأغلب استعمال الأُمَّاتِ في البهائم والأمهات في الإنسان ، وقد يحى  
العكس ؛ قال :

١٢٤ — إِذَا الْأُمَّاتُ قَبَّضْنَ الْوُجُوهَ فَرَجَّتْ الظَّلَامَ بِأُمَاتِكَ<sup>(١)</sup>  
وقال :

١٢٥ — قَوَالٍ مَعْرُوفٍ وَفَعَالِهِ عَقَارٍ مَثْنَى أُمَّاتٍ الرَّبَاعِ<sup>(٢)</sup>

وخندف - بكسر الخاء المعجمة والدال بينهما نون ساكنة - أم مدركة بن إلياس بن  
مضر ؛ فهي جدة قصي ، وكذا إلياس بن مضر جده ؛ فيكون قد نزل الجدة منزلة  
الأم ونزل الجد منزلة الأب فساها أُمًّا وَأَبَاً والاستشهاد بالبيت في قوله « أمي »  
حيث زاد الهاء على أم التي هي بوزن فعل بدليل الأمومة

(١) البيت لمروان بن الحكم ، و « قبض الوجوه » بمعنى أخربها وأدلتها ،  
من قولهم : قبضه يقبضه - بفتح العين في الماضي والمضارع - إذا أخراه . و « فرجت  
الظلام » بمعنى كشفته ، لغة في فرجه تفرجاً : يعني كشفه ؛ يريد أن أمهات المخاطب  
نقيات الأعراض لم يتدنس عرضهن بالفجور إذا ما تدنس عرض أمهات الناس  
بالفجور فأخزين أولادهن بذلك . والاستشهاد بالبيت في قوله « أماتكا » حيث  
استعمل الأمات في الإنسان ، على خلاف الغالب ؛ إذ الغالب استعمال الأمات في  
الإنسان والأمات في البهائم

(٢) البيت من قصيدة للسفاح بن بكير اليربوعي رثى بها يحيى بن ميسرة صاحب  
مصعب بن الزبير ، وقوله :

يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوَطَّئِ الْبَيْتِ رَحِيبِ الدَّرَاعِ

حكى صاحب كتاب العين «تَأْمَمْتُ فَلَانَةً» : أى اتخذتها أمّاً ، والمشهور :  
تَأْمَمْتُهَا بالميم ، أشار المصنف بقوله « أجيب بجواز أصلاتها » إلى أن أصل الأم  
يجوز أن يكون أُمَّةً فحذف الهاء التى هى لام وقدرتاء التانيث ، كما فى قَدِيرٍ  
ونار ، ولا يتمشى مثل هذا المنرف فى لفظ الأمومة ، إذ هو فَعُولَةٌ بلا خلاف ،  
ولا يجوز أن يكون فُعُولَةٌ ؛ بحذف الهاء التى هى لام ، والأصل أُمُومَةٌ ؛ إذ  
فُعُولَةٌ غير موجود ؛ فهذا الجواب منه غير تام ؛ بلى قوله « أو ما أصلان »  
جواب آخر أقرب من الأول مع بطله ؛ لأن مَحَوْدَمَتِيٍّ وَدِمَتِيٍّ وَلَوْأُوٍّ وَلَاثِلٍ من  
الشاذ النادر ، والتنازع فيه لا يحمل على الشاذ ؛ فالأولى القول بزيادة الهاء  
فى الأمية والأمهات ، والدِّمَتِ والدِّمَتَرِ : المكان اللين ذو الرمل وعين ثَرَّةٍ  
وثرثرة : أى كثيرة الماء ، وعند الكوفيين الثاء الثانية فى « ثرثرة » زيادة ،  
كما قلنا فى زَلَزِلَ وَصَرَّصَرَ وَدَمَدَمَ ؛ قثرة وثرثرة على قولهم من أصل واحد  
قوله « ويلزمه نحو أهرّاق » ليس هاهنا شىء آخر حتى يقول المصنف  
نحو أهرّاق

اعلم أن اللغة المشهورة أَرَاق يُرِيْق ، وفيها افتتان أخريان : هَرَاق بإبدال  
الهمزة هاء ، يَهَرِيْقُ — بإبقاء الهاء مفتوحة ؛ لأن الأصل يُؤَرِيْق : حذف  
الهمزة لاجتماع الهمزتين فى الحكاية عن النفس ؛ فلما أبدلت الهمزة هاء لم يجتمع  
الهمزتان ؛ قلت : يَهَرِيْقُ مُهَرِيْقٌ مُهَرَّاقٌ ، والمصدر هَرَاقة ؛ هَرِقَ ، لَأَهَرِقَ ،

---

وقوله « موطأ البيت » - وما بعده ، صفات لسيد ؛ فى بحرورة وقوله « عقار »  
مبالغة فى عاقر ، من العقر ، وهو ضرب قوائم الابل بالسيف ، والرابع - بكسر  
الراء - : جمع ربع - بضم ففتح - وهو ما يولد من الابل فى الربيع ، يريد أن المرنى  
لا يقول إلا قل ، ولا يعد إلا وفى ، وأنه كريم ينحر أطايب الابل واحدة بعد  
أخرى . والاستشهاد بالبيت فى قوله « أمهات » حيث استعمله فى البهائم على خلاف  
الغالب فى الاستعمال

الماء في كلها متحركة ، وقد جاء أَهْرَاق — بالهمزة ثم بالماء الساكنة — وكذا  
يَهْرِيْقُ إِهْرَاقَةً ، مُهْرِيْقٌ ، مُهْرَاقٌ ، أَهْرِقُ ، لَا تُهْرِقُ — بسكون الماء في كلها —  
قال سيديويه : الماء الساكنة عوض من تحريك العين الذي فاتها كما قلنا في  
أسطاع ، وللمبرد أن يقول : بل هذه الماء الساكنة هي التي كانت بدلا من  
الهمزة ، ولما تغير صورة الهمزة — واللغة من باب أَفْعَلْ ، وهذا الباب يلزم أوله  
الهمزة — استنكروا خلو أوله من الهمزة ؛ فأدخلوها ذهولا عن كون الماء بدلا  
من الهمزة ، ثم لما تقرر عندهم أن ما بعد همزة الإفعال ساكن لا غير أسكنوا الماء  
فصار أَهْرَاقُ ، وتوهّماتُ العرب غيرُ عزيزة ، كما قالوا في مصيبة : مصائب  
— بالهمزة — وفي مَسِيلٍ : مُسْلَانٌ<sup>(١)</sup>

الجرع — بفتح الراء — : المكان السهل المنقاد ، وهو يناسب معنى الطول ،  
ولاشك أن هذا اشتقاق خفي ، وهبَلَعُ الاكول من البلع أظهر اشتقاقا ، وكذا  
سَلَبَبٌ بمعنى السَّيْب ، وهما بمعنى الطويل  
والهَرِكُوكَةُ : الضخمة الأوراق ، وجاء في الهَرِكُوكَةُ الْهَرِكُوكَةُ — بكسر  
الماء وضمها ، وتشديد الراء ، سكون الكاف — والضخامة تناسب الركل  
لأنها لضخامتها لا تقدر أن تمشي مشيا خفيفا ؛ بل تركل الأرض برجلها  
وأكثر الناس على ما قال ابن جنى ، وهو أن الهَجْرَجَ وَالْهَبْلَجَ فِعْلَلٌ ،  
وَهَرِكُوكَةُ فِعْلُولَةٌ ؛ لقلة زيادة الماء

(١) يريد أن مصيبة « مفعلة » وأصلها مصونة : من صاب يصوب ؛ إذا نزل  
نقلت كسرة الواو إلى الصاد الساكنة قبلها فقلت الواو ياء ، والقياس في جمعها  
أن يقال : مصابوب بتصحيح العين ، إلا أنهم توهّموا زيادتها في المفرد فقالوا في الجمع :  
مصائب بالهمزة ومسيل أصله مسيل على مفعول من سال يسيل ، فقلوا كسرة الياء  
إلى السين الساكنة قبلها ، توهّموا فيه أنه على فاعل — كفعيز — فجمعوه على مسيلان ،  
كففران ، والقياس أن يقال في جمعه : مسایل ؛ لأن مفعلا لا يجمع على فعيلان قياسا  
(٢٥ — ٢٦ ج)

قال : « فَإِنْ تَمَدَّدَ النَّالِبُ مَعَ ثَلَاثَةِ أَصُولٍ حُكِمَ بِالزِّيَادَةِ فِيهَا أَوْ فِيهِمَا كَحَبْنَطَى ؛ فَإِنْ تَعَيَّنَ أَحَدُهُمَا رُجِّعَ بِخُرُوجِهَا كَمِيمٍ مَرِيئٍ وَمَذِينٍ وَهَمْزَةٍ أَبْدَعَ ، وَيَاءُ تَيْحَنَ ، وَتَاءُ عَزْوَيْتٍ ، وَطَاءُ قَطَوُطَى وَلَا يَمِ اذْلَوُتِي ، دُونَ أَلْفِهِمَا لَوْجُودٍ فَعَوَّعَلٍ وَافْعَوَّعَلٍ ، وَعَدَمَ افْعَوَّعَلٍ وَافْعَوَّعَلِي ، وَوَاوَحَوْلَا يَا دُونَ يَاهَا ، وَأَوَّلَ يَهَيَّرَ وَالتَّضْعِيفِ دُونَ الثَّانِيَةِ ، وَهَمْزَةٍ أَرَوْتَانِ دُونَ وَاوِيهَا وَإِنْ لَمْ يَبْتَأِ إِلَّا أَنْبَعَانُ ، فَإِنْ خَرَجَتَا رُجِّعَ بِأَكْثَرِهِمَا كَالْتَضْعِيفِ فِي تَتِفَانٍ ، وَالْوَاوِ فِي كَوَالِلٍ ، وَتُونٍ حِنْطَاوٍ وَوَاوِيهَا ، فَإِنْ لَمْ تَخْرُجْ فِيهِمَا رُجِّعَ بِالْإِظْهَارِ الشَّاذِّ ، وَقِيلَ : بِشُبْهَةِ الْاِشْتِقَاقِ ، وَمِنْ ثَمَّ اخْتَلَفَ فِي يَأْجَجَ وَمَأْجَجَ ، وَنَعْوُ مَحَبِّبٍ عَلَمًا يَقْوَى الضَّعِيفَ ، وَأُجِيبَ بِوُضُوحِ اِشْتِقَاقِهِ ، فَإِنْ ثَبَّتَ فِيهِمَا فَبِالْإِظْهَارِ اتِّفَاقًا ، كَدَالٍ مَهْدَدَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ اِظْهَارًا فَبِشُبْهَةِ الْاِشْتِقَاقِ كَمِ مَوْطَبَ وَمَعْلَى ، وَفِي نَفْدِيمٍ أَغْلَبِيهَا عَلَيْنَا نَظَرٌ ، وَلِذَلِكَ قِيلَ رُمَانٌ فَمَالٌ ؛ لِنَقْلَبَتِي فِي نَعْوِهِ ، فَإِنْ ثَبَّتَ فِيهِمَا رُجِّعَ بِأَغْلَبِ الْوُزْنَيْنِ ، وَقِيلَ : بِأَقْبَسِيهِمَا ، وَمِنْ ثَمَّ اخْتَلَفَ فِي مَوْرَقٍ دُونَ حَوْمَانٍ ، فَإِنْ نَدَّرَا اخْتَمَلَهُمَا كَأَرْجَوَانٍ ، فَإِنْ فَقِدَتْ شُبْهَةُ الْاِشْتِقَاقِ فِيهِمَا فَبِالْأَغْلَبِ كَهَمْزَةٍ أَفْئَى ، وَأَوْتُكَانَ ، وَمِمَّ اِئْمَةً ، فَإِنْ نَدَّرَا اخْتَمَلَهُمَا كَأَسْطُوَانَةٍ إِنْ ثَبَّتَ أَفْئَالَةٌ ، وَإِلَّا فَعْمَلُوَانَةٌ ، لَا أَفْئَالَةٌ ، لِمَجِيءِ أَسَاطِينِ »

أقول : اعلم أن الحرف النالِب زِيَادَتُهُ إِذَا تَعَدَّدَ مَعَ عَدَمِ الْاِشْتِقَاقِ : فَإِذَا أَمَّا أَنْ يُمْكِنَ الْحُكْمُ بِزِيَادَةِ الْجَمِيعِ ، وَذَلِكَ أَنْ يَبْقَى دُونَهَا ثَلَاثَةُ أَصُولٍ فَصَاعِدًا ، أَوْ لَا يُمْكِنُ ؛ فَإِنْ أَمَكِنَ حُكْمُ زِيَادَةِ الْجَمِيعِ : اِثْنَيْنِ كَانَا كَحَبْنَطَى ، أَوْ أَكْثَرَ كَقَيْقَبَانٍ ، وَهُوَ شَجَرٌ ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنَ الْحُكْمُ بِزِيَادَةِ الْجَمِيعِ لِبَقَاءِ الْكَلِمَةِ بَعْدَهَا عَلَى أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثَةٍ ، فَإِذَا أَنْ لَا يُخْرَجَ وَزْنُ الْكَلِمَةِ عَنِ الْأَوْزَانِ الْمَشْهُورَةِ بِتَقْدِيرِ زِيَادَةِ شَيْءٍ مِنْ تِلْكَ النِّوَالِبِ ، أَوْ يُخْرَجَ عَنْهَا بِتَقْدِيرِ زِيَادَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا ، أَوْ

يخرج بزيادة بعض دون الآخر ، فإن لم يخرج بتقدير زيادة منها : فإما أن يكون في الكلمة إظهار شاذ بتقدير زيادة بعضها ، أو لا يكون ، فإن كان فإما أن يعارضه شبهة الاشتقاق أولا ، وأعنى بالمعارضة أن الاجتناب عن الإظهار الشاذ يقتضى زيادة أحدهما ، وشبهة الاشتقاق تقتضى زيادة الآخر ، كما في *يَأْجَجْ* و*مَأْجَجْ* ، فإن التجنب عن الإظهار الشاذ يقتضى أن يكون *فَعْلًا* ؛ فيكون التضعيف للإلحاق ، فيكون الإظهار قياسا كما في *قَرَدَد* ، ولو كانا *يَفْعَلْ* و*مَفْعَلًا* وجب الإدغام ؛ لأن هذين الوزنين لا يكونان للإلحاق ؛ لما ذكرنا أن الهم والياء مطرد زيادتهما في أول الكلام لمعنى ، وما اطرده زيادته لمعنى لم يكن الإلحاق ، وشبهة الاشتقاق تقتضى أن يكونا *يَفْعَلْ* و*مَفْعَلًا* ، لأن *يَأْجَجْ* و*مَأْجَجْ* مهملان في تراكيب كلام العرب ، بخلاف *أَجَجَ* <sup>(١)</sup>

فنقول : إن عارضت الإظهار الشاذ شبهة الاشتقاق كما في المثال المذكور قيل : إن الترجيح للإظهار الشاذ ، فنحكم بأن *يَأْجَجْ* *فَعْلًا* حتى لا يكون الإظهار شاذًا ، وقيل : الترجيح لشبهة الاشتقاق ، فنحكم بأنه *يَفْعَلْ* ، وهو الأقوى عندي ؛ لأن إثبات تركيب مرفوض في كلام العرب أصعب من إثبات إظهار شاذ ؛ إذ الشاذ كثير ، ولا سيما في الأعلام ؛ فإن مخالفة القياس فيها غير عزيزة ، *كَمَوَزَقٍ* و*مَحْبَبٍ* و*حَيَوَةٍ* ، وإن لم تعارضه شبهة الاشتقاق — وذلك بأن تكون الشبهة فيهما معا كهدد ، فإن مهذا وهذا مستعملان . أو لا تكون في شيء منهما ، أو تكون [وتكون] حاكمة بزيادة عين ما يحكم بزيادته الإظهار الشاذ لو اتفق هذان التقديران في كلامهم — حكم بالإظهار الشاذ اتفاقا ، وإن لم يكن في الكلمة

---

(١) يقال : أج في سيره يشع ويؤج أحأ وأجيجا إذا أسرع ، ويقال : أجت النار تشع وتؤج أجيجا ؛ إذا احتدمت وسمع صوت لهيها ، ويقال للواء الملح الشديد الملوحة : أجاج - كدخان ؛ فمننا كله يشهد لما قال المؤلف من استعمال « أ ج ج »

إظهار شاذ : فإما أن تثبت في أحد الوزنين شبهة الاشتقاق دون الآخر ، أو فيهما معا ، أو لا تثبت في شيء منهما ؛ فإن ثبتت في أحدهما ، فإما أن يعارضها أغلب الوزنين أولا ، فإن عارضها بمعنى أن أغلبها يقتضى زيادة أحدهما وشبهة الاشتقاق تقتضى زيادة الآخر ؛ فالأولى الحكم بالشبهة ، لأن ارتكاب إثبات تركيب مهمل أصعب ، وقيل : الأولى الحكم بأغلب الوزنين ، وذلك كافٍ رُمان ، قال الأخفش : هو مُعَالٌ ، وإن كان تركيبُ ( ر م ن ) مهملًا <sup>(١)</sup> ، لأن مُعَالًا أكثر من مُعَالَن ، وإن لم يعارضها — وذلك بتساوى الوزنين إن اتفق ذلك ، أو بكون الأغلبية مساعدة للشبهة في الحكم بزيادة حرف كَوَظَبَ ومُعَالَى فإن مُعَالًا أكثر من قَوَظَلٍ وقَعَلَى وبجعلهما قَوَظَلًا وقَعَلَى يلزم إثبات تركيب مهمل — حكم بشبهة الاشتقاق اتفاقا ، فإن ثبتت شبهة الاشتقاق فيهما : فإما أن يكون أحدهما أغلب الوزنين ، أولا ، فإن تساويا احتملها ، كأرجوان <sup>(٢)</sup> ، فإن أُفْعُلَانِ في القلة كأُسْعُوَانِ وأُفْعُوَانِ <sup>(٣)</sup> مثلُ فَعْلُوَانِ كَمُنْفُوَانِ <sup>(٤)</sup> وعُنْظُوَانِ <sup>(٥)</sup> ، وإن كان أحدهما أغلب فإما أن يعارضه أقيس الوزنين ، أولا ، فإن عارضه اختلف كما في مَوَزَقٍ ، وترجيح الأغلب أولى ، وخاصة في الأعلام ؛ لأن خلاف الأقيسة

---

(١) هذا الذى ذكره المؤلف من أن تركيب ( ر م ن ) مهمل هو الموافق لما فى كتب اللغة ، لكن نقل الجار بردى عن ابن الحاجب فى شرح المفصل أنه يَحْتَمِل أن يكون رمان من « ر م م » أو من « ر م ن » بمعنى أقام ، وعلى ذلك فلا تعارض بين الغلبة وشبهة الاشتقاق فى رمان  
(٢) الأرجوان : الأحمر الشديد الحمره ، وقال الزجاج : الأرجوان صبغ أحمر شديد الحمره

(٣) انظر ( ص ٣٤٢ من هذا الجزء )

(٤) انظر ( ص ٢٥١ من الجزء الأول )

(٥) العظوان - بضم أوله ، والعنطيان - بكسر أوله - : الفاحش من الرجال ،

والآتى عظوانة وعنطيانة



فيها كثير ، وإن لم يعارضه رُجَّحَ بأغلبهما ، كما في حَوَّمان ، فان فَلَانَ أَكْثَرُ من قَوْعَالٍ ، كَتَوْرَابٍ<sup>(١)</sup> ؛ فإن قَدَّتْ شَبْهَ الاشتقاق فيهما ، فان كان أحدهما أغلب الوزنين رجح به ، كيمِ إِمَّعَةٍ ، فان فِعْلَةً ، كدَنَبَةٍ وَقِينَةٍ<sup>(٢)</sup> أَكْثَرُ من إِفْعَلَةٍ كِلَازَةٍ ، وإن تساويا في القلة احتملها ، كَأَسْطَوَانَةٍ<sup>(٣)</sup> وإن خرجت عن الأوزان بتقدير زيادة كل واحد منهما ، ولا يكون إذن في الكلمة إظهار شاذ بأحد التقديرين ؛ لأنه إنما يكون ذلك في الأغلب إذا كان شاذًا بأحدهما قياسيا بالآخر لكونه ملحقا بوزن ثابت ، وفرضنا أنه خارج عن الأوزان على كل تقدير ؛ بلى قد جاءنا الإظهار شاذًا في كليهما ، في بعض ذلك : روى الرواة يَأْجِجَ — بكسر الجيم — فيكون الإظهار في فَعَلٍّ شاذًا أيضًا ، كما هو شاذ في يَفْعِلَ ؛ إذ لم يحىء مثل جَعْفِرٍ — بكسر القاء — حتى يكون يَأْجِجُ ملحقا به .

وقال سيبويه : نحو قُعْدَدٍ ودُخْلٍ — بفتح لهما الأولى — ملحق بجُنْدَبٍ ، وإن كان جُنْدَبٌ عنده فُعْلًا ؛ لأنه جعل النون كالأصل كما يحىء في المضاعف لقلة زيادته بين القاء والعين .

فإذا خرجت الكلمة عن الأوزان بتقدير زيادة كل واحد من القوال — ولم يكن في الكلمة إظهار شاذ — نظر : فإن ثبتت في أحدهما شبهة الاشتقاق دون الآخر رجح بها ، كَتَتَفَّانَ ؛ لأن الأَفَّ<sup>(٤)</sup> مستعمل دون تَأْفٍ ، وإن

(١) التوراب ، والتيراب ، والتورب ، والتيرب : التراب

(٢) الدنبة ، والدنابة ، والدنب : القصير ، والقنبه : واحدة القنب ، وهو العبد الآبق ، وضرب من الكتان

(٣) الاسطوانة : السارية ، وقوائم الدابة ، وهو فارسي معرب استون

(٤) الأقف : القلة ، ومثله آلاف - بضم الهمزة ، والآف أيضا : الرسخ الذي حول الظفر ، وقيل : هو وسخ الأذن

لم تثبت في شيء منها كما في كَوَالِيلٍ ، أو ثبتت فيهما إن اتفق ذلك كالسَّيْرِ<sup>(١)</sup> — بكسر السين — مثلاً ، فإن كانت إحدى الزياتين أغلب رجح بها ، كَحَوَلَايَا ، فإنَّ فَوَعَالًا وَقَلَلَايَا خارجان عن الأوزان المشهورة ، إلا أن زيادة الواو الساكنة أغلب من زيادة الياء المتحركة ، وإلا احتملها ، فإن خرجت عن الأوزان بتقدير زيادة بعض دون البعض الآخر — ولا يمكن أيضاً أن يكون فيه إظهار شاذ باعتبار الوزن الذي لا يخرج به عن الأوزان المشهورة حتى يتعارض هو والخروج عن الأوزان ؛ إذ لو كان باعتباره الإظهار شاذاً لكان باعتبار الوزن الذي يخرج به عنها قياسياً : أي للإلحاق كتَلَيْبٍ<sup>(٢)</sup> مثلاً ، وكيف يلحق بما لم يثبت ؟ — فينظر : هل عارضت الخروج عن الأوزان شبهة الاشتقاق أولاً ؟ فإن عارضته — وذلك بأن تكون في الوزن الذي يخرج به عن الأوزان شبهة الاشتقاق ، ولا تكون فيما لا يخرج به عنها ، نحو مَسِيكٍ<sup>(٣)</sup> ، فإنك إن جملته فعَيْلاً كان الوزن معدوماً ، لكن التركيب أعنى (م س ك) موجود ، وإن جملته متَعَلًا فالوزن موجود ، لكن تركيب (س ي ك) مهمل — فهنا يحتمل الوجهين ؛ إذ يلزم من كل واحد منهما محذور ، ولا يجوز أن يقال : لانحتمل زيادة أحدهما فيكون فعَلَلًا ؛ إذ داعي الغلبة يستحق أن

- 
- (١) هكذا هو في جميع النسخ ، ولا يظهر له وجه ؛ لأن الكلام فيها تعددت فيه الزيادة الغالبة ، وليس فيه زيادة ما ، فضلاً عن زيادة متعددة ، ولعل الصواب « سيروان » بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه ، وهو اسم بلد .
- (٢) لم نجد في القاموس ولا في اللسان « تلبا » بفتح الـ ، والذي فيها تلب — كفلز ، وهو اسم رجل
- (٣) كلام المؤلف صريح في أنه بفتح الميم وسكون السين وفتح الياء ، ولم نجد له معنى في كتب اللغة ، وإنما الذي فيها مسيك — كبخيل — وزنا ومعنى ، ومسيك — كسكير — بمعنى بخيل أيضاً ، وسقاء مسيك ؛ إذا كان يحبس الماء فلا ينضح

يجاب ، ولا سيما إذا لزم من جعل الجميع أصولاً تركيب مهمل أيضاً ، فإن لم يعارض شبهة الاشتقاق بالخروج عن الأوزان: بأن تكون شبهة الاشتقاق فيهما معاً كما في مَدِين<sup>(١)</sup> أو في الوزن الثابت كَمَرِيم<sup>(٢)</sup> ؛ رجح بالخروج اتفاقاً ؛ فيقال : هما على وزن مَفْعَل .

قوله « بالزيادة فيها » أى : فى النوالب ، كما فى قَيْقَبَان<sup>(٣)</sup> وَسَيْسَبَان<sup>(٤)</sup> قوله « أو فيهما » أى : الثالين ، كما فى حَبَنطَى ، وقد عرفت زيادة النون والألف فيه بالاشتقاق أيضاً ؛ لأنه العظم البطن ، من حَبَطَتِ الماشية حَبَطًا ، وهوان ينتزع بطنها من أكل الذُرْقِ<sup>(٥)</sup>

قوله « فإن تعين أحدهما » أى : تعين أحدهما للزيادة ولم يجز الحكم بزيادتهما معاً ؛ لبقاء الكلمة على أقل من ثلاثة أحرف

قوله « رُجِّح بخروجها » القمل مسند إلى الجار والمجرور : أى يكون ترجيح أصالة أحدهما بخروج الزنة عن الأوزان المشهورة ، بتقدير زيادته ؛ فيحكم بزيادة مالا يُخْرِج الزنة عن الأوزان المشهورة إذا قُدِّرَ زائداً كميم مريم ؛ فإنك لو حكمت بزيادتها بقى الزنة مَفْعَلًا ، وليست بخارجة عن الأوزان ، ولو قدرت الياء زائداً

(١) مدين : اسم قرية شعيب على نينا وعليه أفضل الصلاة والسلام ، يجوز أن يكون اشتقاقه من مدن بالمكان إذا أقام به ، ويجوز أن يكون من داب ، إذا خضع ، أو من دانه دينا ، إذا جازه

(٢) قال فى اللسان : « ومريم : مفعول من رام مريم : أى برح ، يقال : مايرم يفعل ذلك : أى مايرح » اه بتصرف ، وهو صريح فى أن زيادة ميم مريم معلومة بالاشتقاق ، لا بالخروج عن الابنية الأصول على تقدير أصالتها

(٤) السيسبان : شجر

(٥) الذرق - كصرد - : بقلة

بقيت الزنة فعَيْلا ، وهى خارجة عن الأوزان <sup>(١)</sup>

قوله « وهمة أيدع » ليس بوجه ؛ لأن فعِلا — بفتح العين — ليس بخارج  
عن الأوزان فى الصحيح العين ، كصَيَّرَ وضَيَّنَ ؛ بل ذلك خارج فى المعتل العين ؛  
لم يحىء إلا عَيْنٌ ، قال :

\* مَا بَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ التَّعِينِ <sup>(٢)</sup> \*

وفُعِلَ — بكسر العين — كثيرٌ فيه ، كسَيَّدَ ومَيَّتَ وبَيَّنَ ، مفقودٌ فى  
الصحيح التَّعِينِ

قوله « ويا تَيْحَان » هو بفتح الياء كما قال سيبويه ، وقال ابن يعيش :  
يجوز كسر الياء فى تَيْحَان <sup>(٣)</sup> وهَيَّيَان <sup>(٤)</sup> ؛ فتَفْعَلَانُ غير موجود ، وفَعْلَانُ موجودٌ ،  
كهيَّيَان ؛ فلذا حكمنا بزيادة ياء تَيْحَان ، وهذا مما يثبت فيه الاشتقاق الظاهر ،  
وعُرفت الزيادة به ؛ إذ يقال فى معناه : مَتَّيْحٌ وتَيَّاحٌ . ويجوز أن يكون تَيْحَانُ  
وتَيْهَانُ وهَيَّيَانُ فَيَعْلَانُ لا فَعْلَانُ ، كقِيَّة بَيَّانٍ وَسَيَّسَبَانٍ

قوله « وتاء عزويت » ليس التاء فى نحو عَفِرْتِ من الغوالب كما ذكرنا ؛

---

(١) قال فى اللسان : « العثير ( بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه ) : العجاج  
الساطع . . . ولا تقل فى العثير التراب : عثيرا ؛ لأنه ليس فى الكلام فعيل بفتح  
الفاء ، إلا ضييد ، وهو مصنوع ، ومعناه الصلب الشديد . . . والعثير والعثير ( كجعفر ) :  
الأثر الخفى ، مثال الغيب ، وفى المثل « ماله أثر ولا عثير » ويقال : ولا عثر ؛ مثال  
فعل : أى لا يعرف راجلا فيتدين أثره ، ولا فارسا فيثير الغبار فرسه » اهـ ؛ فقد  
أثبت العثير وهو فعيل ، فقول المؤلف وصاحب اللسان إن فعِلا خارج عن الأوزان  
ولا يوجد فى الكلام غير مسلم ، إلا أن يقال : إن عثيرا مقلوب عثر وهو فعيل

(٢) انظر ( ١ ص ١٥٠ )

(٣) التيحان : الذى يعرض فى كل شئ ويدخل فيما لا يعنيه ، والطويل أيضا

(٤) الهيان : : الذى يخاف الناس

فلم يكن للمصنف عدها منها ؛ فنحن إنما عرفنا زيادة تاء عزويت<sup>(١)</sup> دون واوه.  
بثبوت فعلية كعزيت ، دون فعول

قوله « وطاء قَطَوَى » لأن قَوَّعَلًا موجود كقوئل ، وهو المسترخى ، ونحن قد عرفنا زياد طاء قَطَوَى بالاشتقاق ، لأنه بمعنى القَطْوَانِ : أى الذى يتبختر فى مشيه ؛ وكذا اذَلَوَى افعل ، كاعشوشب ، وقَمَوَى وَاَقَمَوَى غير موجودين قوله « وواو حَوَلَا يا دون ياتها » قد ذكرنا أن قَوَّعَلًا وَقَمَلًا لم يثبتا ، إلا أن الحكم بزيادة الواو أولى ، لكون زيادة الواو الساكنة أكثر من زيادة الياء المتحركة ، وأيضاً قَوَّعَلٌ كَتَوَّرَاب ثابت ، وإن لم يثبت قَوَّعَلًا بالألف ، وأما فَعَلًا وَقَمَلًا فلم يثبتا

قوله « وأول يَهَيَّرُ والتضعيف » فى يهير ثلاثة غوالب : التضعيفُ ، والياءان ؛ فهو إما يَفْعَلُ ، أو فَعِيلٌ ، أو يَفْعِلُ ، والثلاثة نوادر ، فى عد المصنف له فيما يخرج أحدهما عن الأوزان دون الآخر نظر ، بلى إنه يقبله سيبويه ، فإنه لم يبال بتشديد الراء وجعله كالخفف اللام ، وقال : يَفْعَلُ موجود كثير مع وَيَقْعَمُ<sup>(٢)</sup> وفَعِيلٌ معدوم ، والحق أن يقال : إنه يَفْعَلُ من الأوزان الثلاثة المذكورة ؛ إذ لو جعلناه فَعِيلًا لم يكن فيه شبهة الاشتقاق ، إذ تركيب (ى ه ر) غير مستعمل ، فهو إما يَفْعَلُ من الهير ، أو يَفْعِلُ من الهير ، والتضعيفُ فى الأسماء أغلب زيادة من الياء المتحركة فى الأول ، وأيضاً يَفْعَلُ قريب من الوزن الموجود وهو يَرْمَعُ ويلمع ، وأيضاً فإن يَفْعَلُ ثابت وإن كان فى الأفعال ، كيعمر ، بخلاف يَفْعِلُ قوله « وهمزة أَرَوْنَان » لأن أَفْمَلَانَ جاء ولو لم يكن إلا أَنْبَجَانَ ، وقَمَوَلَانَ لم يثبت

(١) العزويت : قيل هو القصير ، وقال ابن دريد : هو اسم موضع

(٢) انظر فى يلع ( ص ٥٩ من الجزء الأول ) واليرمع : الحذروف الذى يلعب

به الصبيان ، وهو أيضاً حجارة رخوة إذا فتت انفتت

قوله « كوال » فيه غائبان : الواو والتضعيف ، فعملناهما زائدين ؛ فوزنه قَوَعَلٌ ، ملحق بسفر جَل ، وايسست المهمزة غالبة ، ففي عدها من النوالب نظر ، وفي حِنطَاوٍ غالب واحد وهو الواو ، وأما النون والمهمزة فايستا بغالبتين ، إلا أن النون مساو للمهمزة في مثل هذا المثال ، نحو كِنْتَاو<sup>(١)</sup> وَسِنْدَاوٍ ؛ فبجمل كالتعال

قوله « فان لم تخرج الزنة في التقديرين » أى : في تقدير زيادة كل واحد من الغالبين رجح بالإظهار الشاذ : أى يكون ترجيح أصالة أحدهما بمحصل الإظهار الشاذ بزيادته ، ويحكم بزيادة ما لم يثبت بزيادته إظهار شاذ ؛ فيحكم في مَهْدَدَ بزيادة الدال ؛ فيكون ملحقا بمجمر ؛ فلا يكون الإظهار شاذًا ، ولو جعلته مفعلا من هَدَدَ لكان الإظهار شاذًا ؛ لأن مفعلا لا يكون ملحقا كما ذكرنا

، بشبهة الاشتقاق « قيل : يَأَجِجُ ومَأَجِجُ يَفْعَلُ ومَفْعَلٌ ؛ لأن في هذين الوردتين شبهة الاشتقاق ، لأن ( أج ج ) مستعمل في كلامهم ، وقيل : هما فَعَلَلٌ ؛ لئلا يلزم إظهار شاذ ، وقد روى الرواة يَأَجِجُ - بكسر الجيم - فان صحت فانه مما يخرج بأحدهما دون الآخر ؛ إذ فَعَلِلَ - بكسر اللام - لم يثبت ، والمشهورُ الفتح في يَأَجِجُ ، ومَأَجِجُ وَيَأَجِجُ غير منصرفين : إما للوزن والعلمية والتأنيث ، وإما للعلمية والتأنيث ، وهى اسم أرض

قوله « ونحو مَحَبَّبٍ يقوى الوجه الضعيف » يعنى أن محببا من الحب مع أن فيه إظهارا شاذًا

قوله « وأجيب بوضوح اشتقاقه » وللخصم أيضا أن يقول : يَأَجِجُ أيضا واضح الاشتقاق ، من أج مثل مَحَبَّبٍ من حَبَّ

قوله « وفي تقديم أغلبها عليها » أى ترجيح أغلب الوزنين على شبهة الاشتقاق

فإن مَوْظَبَ وَمَعْلَى إن جعلتها مفعلاً فهيما شبهة الاشتقاق ، وإن جعلتهما فوعلاً لم تكن فيهما ؛ فشبهة الاشتقاق وأغلب الوزنين يرجحان زيادة الليم ، وأما رمان فإن جعلته فُعْلَانً ففيه شبهة الاشتقاق ، لكن ليس أغلب الوزنين ؛ وإن جعلته فُعْلاً فليس فيه شبهة الاشتقاق ؛ إذ ( ر م ن ) غير مستعمل ورمٌ مستعمل ، لكنه أغلب الوزنين

قوله « لعلبها في نحوه » أى لعلبة زنة فُعَالٍ في نحو معنى رُمَان ، وهو ما ينبت من الأرض كالقَلَامِ <sup>(١)</sup> والجُمَارِ <sup>(٢)</sup> والكُرَّاثِ <sup>(٣)</sup> والشَّلَاءِ <sup>(٤)</sup> والقِرَاصِ <sup>(٥)</sup> وفُعْلَانٌ قليل في مثل هذا المعنى

قوله « فإن ثبتت فيهما » أى : ثبتت شبهة الاشتقاق في الوزنين  
قوله « مَوْزَقٌ » إن جعلته فوعلاً فليس بأغلب الوزنين ، لكنه لا يستلزم مخالفة القياس ، وإن جعلته مفعلاً فهو أغلب الوزنين لكن فيه مخالفة القياس ؛ لأن المثال الواوى لا يجرى إلا مفعلاً — بكسر العين — كالمَوْعِد ، أما حومان فليس فيه خلاف الأقيسة ، وفُعْلَانٌ أكثر من فَوْعَالٍ ؛ فجعله من ( ح و م ) أولى  
قوله « فإن نَدَرَا » أى : الوزنان « احتملها » : أى احتمل اللفظ ذينك الوزنين وفى قوله ندرا نظر ، أما أولاً فلأنه فى أقسام ما لا يخرج الوزنان فيه عن الأوزان المشهورة ، فكيف يندران ؟ وأما ثانياً فلأن أفعْلَانٌ قد جاء فيه أُسْحَمَانٌ وهو جبل ، وألْبَانٌ فى اللَّمَّابِ ، وكذا أُحْصَوَانٌ ، بدليل قولك : دواء مَقْحُوٌّ ، وَأَفْعُوَانٌ يقولهم مَفْعَاةٌ ، وقَعْوَةُ السم <sup>(٥)</sup> ، وفُعْلُوَانٌ جاء فيه عَفْفُوَانٌ وعَنْظُوَانٌ <sup>(٦)</sup> ، ولعله

(١) القلام : ضرب من الحمض يذكر ويؤنث . قال الشاعر :

أَتَوْنِي بِقَلَامٍ وَقَالُوا تَعَشُهُ وَهَلْ يَأْكُلُ الْقَلَامَ إِلَّا الْأَبَاعِرُ

(٢) الجمار : شحم النخل كأنه قطعة سنام يؤكل بالعسل

(٣) السلاء : شوك النخل

(٤) القراص : نبات له زهر أصفر وحرارة كحرارة الجرجير ، وحب أحمر صغير

(٥) انظر ( ص ٣٤١ من هذا الجزء ) (٦) انظر ( ص ٣٨٨ من هذا الجزء )

أراد كون الوزنين لقلتهما في حَدِّ الدُّرَّة ؛ وفي أَرْجَوَانٍ ثلاثة غوالب : النون ،  
والهمزة ، والواو ؛ فيحكم بزيادة اثنين منها ، فهو إما أَفْعَلَانُ كاسْحَمَانُ ، أو  
فَعْلُوَانُ كَمَنْفُوَانٍ أو أَفْعُوَالٌ ، ولم يثبت ، فبقى الأولان ، واحتملها ، وفيهما  
أيضا شبهة الاشتقاق

قوله « وهمزة أَفْعَى » إذا جعلته أَفْعَلْ ففيه الاشتقاق الظاهر فضلا عن  
شبهته ؛ لقولهم : فَعُوَّةُ السم وأَرْضٌ مَفْعَاةٌ ، فكيف أوردته فيما ليس في وزنيه شبهة  
الاشتقاق ؟

قوله « وأوتكان » الألف والنون لا كلام في زيادتهما ، بقي التعارض  
بين الواو والهمزة ، ووتك وأتكَ مهملان ، وأَفْعَلَانُ ثابت وإن كان قليلا ،  
كَأَنْبَجَانُ ، وَفَوَّعْلَانُ غير موجود ؛ فكان يجب أن يورد هذا المثال فيما تعين  
فيه أحدهما

قوله « وميم إمعة » لأن أَمَعَ وَتَمَعَ مُهْمَلَانِ ، لكن فَعْلَةٌ أكثر كدَنِيَّةٍ  
للقصير والقنبة والإمرة ، وإفْعَلَةٌ كأوزة قليل ، وكأنه كلمة مركبة من حروف  
كلمتين ، وهما « أنا ملك » كما أن الإمرة مركبة من « أنا مأمورك »  
قوله « فان ندرا احتملها » الكلام فيه كاللحام في قوله قبل « فان ندرا »  
والمندر كالمذر

قوله « إن ثبتت أفعوالة » يعنى إن ثبت ذلك احتمل أسطوالة الوزنين :  
أفعوالة ، وفعلوالة ، وهما الوزنان اللذان لاشبهة اشتقاق في الكلمة باعتبارهما ، وإنما  
قلنا : إن هذين الوزنين هما المحتملان لا أَفْعَلَانَةٌ كَأَسْعَمَانٍ مع أن فيه شبهة  
الاشتقاق لتبوت السطو ؛ لأن جمعه على أنه اطين يمنعه ؛ إذ لو كان أَفْعَلَانَةٌ فالطاء  
عينُ الكلمة والواو لآؤها ، وفي الجمع لا يحذف لام التثاني ؛ فلا يجوز إذن أن  
يقال : حذف الواو قلب الألف ياء حتى يكون وزن أساطين أفاعين ، ولا يجوز أن  
يقال : حذف الألف وقلب الواو التي هي لام ياء ؛ فوزنه أفاعِلُنُ ؛ إذ هو وزن مفقود



فى الجموع والأفراد ؛ فلم يبق إلا أن يقال : هو فَعَالٍينُ ، من تركيب ( أ س ط )  
المهمل ؛ فَاَسْطَوَانَةٌ فُعْلُوَانَةٌ كَمُنْفَوَانٍ ، من اعْتَنَفْتُ الشَّيْءَ : أى استأنفته ،  
أو هو أفاعيل من تركيب سَطَنَ المهمل أيضا ، فهى أفعُوَالَةٌ ؛ لكن أفعُوَالَةٌ لم تثبت ،  
فلم يبق إلا أن يكون فُعْلُوَانَةٌ ، وأساطينُ فَعَالٍينَ

الجنبطى : العظيم البطن ، يهمز ولا يهمز . القوطى والقطوان : المتبختر .  
إذلولى : انطلق فى استخفاء . حَوْلَايا : اسم رجل . الَيْهْدَرُ وَالْيَهْدَرَى : السراب  
والباطل . يوم أَرْوَنَانُ : أى شديد ، ويقال : ليلة أَرْوَنَانَةٍ . عَجِينُ أَنْبَجَانُ : أى سقى  
ماء كثيرا وأحكم عجنه وبقى زمانا ، فارسى من التَّبَسُّجِ وهو الجَدَرِىُّ وكل ما  
مَا يَتَنَفَّطُ وَيَمْتَلِئُ ماء ، يقال : جاء على تَتَمَّانٍ ذَلِكَ وَتَتَفَّتِهِ وَنَفَثَهُ أى أوله ، الكوأل :  
القصير ، الحنطَانُ : القصير ، وقيل : العظيم البطن . يَأْجَجُ وَمَأْجَجُ : موضعان ،  
وأصحاب الحديد يروون يَأْجَجَ بكسر الحيم ، وقد تقدم ذلك . محببُ : اسم رجل .  
مَهْدَدُ : اسم امرأة . مَوْظَبُ : اسم أرض : وهو غير منصرف للعلمية والتأنيث  
مَهْلَى : اسم رجل ، وكذا مَوْزَقُ . الحُوْمَانُ : الأرض الغليظة . الإمعة : الذى  
بكون مع كل أحد

قد تم بعون الله تعالى . وحسن توفيقه - مراجعة الجزء الثاني من كتاب  
«شرح شافية ابن الحاجب» للعلامة رضى الدين الأسترايادى ، وتحقيقه والتعليق  
عليه ، فى خمسة أشهر آخرها الثامن من شهر المحرم الحرام مستهل شهور عام ١٣٥٨  
ثمان وخمسين وثلاثمائة وألف ، ويليه - إن شاء الله تعالى - الجزء الثالث ،  
ومفتتحه باب «الإمالة» . نسأل الله جلت قدرته أن يعين على إكماله بمنه  
وفضله ، حسن تيسيره . آمين



٢٧٧١٨٤ - ٢٧٦٥٢٨  
مؤسسة محمد السادس للدراسات والبحوث  
جامعة محمد السادس







